

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009

تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية



ISBN: 978-92-1-626006-4

طبع شركة كركي للنشر، بيروت (قريطم) – لبنان على ورق خالٍ من الكلورين وباستعمال حبر ذي أساس نباتي مصنّع باتباع تقنيات غير ضارة بالبيئة.

تصميم الغلاف: ريما رفاعي
التصميم الداخلي والإخراج الفني: Alarm sarl، بيروت – لبنان

طبع في الجمهورية اللبنانية

للحصول على قائمة بأيّ تحديثات واستدراكات تلت عملية الطباعة، يرجى زيارة الموقع: www.undp.org/rbas و www.arab-hdr.org

المدير العام لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

منذ صدور التقرير الأول من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية في العام 2002 وهي تثير النقاشَ العميق وتوجِّه الأنظار نحو إمكاناتِ النهوض بالتنمية البشرية في المنطقة العربية والتحديات التي تواجه هذه الإمكانات.

لعلَّ السبب وراء هذا التأثير الفاعل للتقرير يكمن في أن أطروحته الرئيسية تعتبر الإصلاح أمرًا ضروريًّا في المنطقة العربية وأن التغير الذي يمكن أن يكتب له الاستمرار لن يأتي إلا من الداخل. ومما يدعّم هذه الأطروحة ويعزّزها أن هذا التقرير حرّرته أقلام عربية مستقلّة لنخبة من المفكّرين والباحثين والناشطين في الشأن العام.

لقد طرح «تقرير التنمية الإنسانية العربية» الأول، الذي شَقَّ طريق هذه السلسلة، ثلاثة «نواقص» تعيق مسار التنمية في المنطقة العربية، وهي تتعلق بالحصول على المعرفة، والحريات السياسية، وحقوق المرأة. أما تقرير هذا العام بعنوان «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية»، فيتفحَّصُ أوضاعَ التنمية البشرية من خلال عدسةٍ أخرى هي أمنُ الإنسان.

يدعو التقرير صُنّاعَ السياسة، فضلًا عن جميع الأطراف المعنية الأخرى، إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن المتمحور حول الدولة وأمنها، بالاتجاه نحو التركيز على أمن الأفراد وحمايتهم وتمكينهم أيضًا. ويناشد التقرير الحكوماتِ والشركاءَ الآخرين إعطاء الأولوية «لتحرّر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدّة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرّض لها حياته وحريته». إنّ اتخاذ هذا المنحى يوجِّه الأنظار نحو عددٍ من التهديدات التي لا ينجو منها أيٌّ من جوانب التنمية البشرية في المنطقة العربية. ومن هنا تبرز الحاجةُ إلى مقاربةٍ متماسكةٍ تشمل النهوضَ بالتنمية والأمن والحكم الرشيد وحقوقِ الإنسان.

في العام 1994 أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن «تقرير التنمية البشرية «ليس وثيقةً رسمية صادرة عن الأمم المتحدة». إن هذا التقريرَ الإقليمي تمَّ إعدادُه ضمن هذا المنحى الاستقلالي إياه الذي ما برحَ منذ العام 1990 يدفع بالقضايا التنموية الحساسة والجوهرية إلى واجهة الاهتمام على الصّعُد العالمية والإقليمية والمحلية كافة.

كما أوضحنا في مقدِّمات التقارير السابقة من تقارير التنمية الإنسانية العربية، إننا «تعمّدنا ألّا تكون هذه التقارير وثائقَ رسميةً صادرةً عن الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وألّا تعكسَ وجهاتِ النظر الرسمية لأيّةٍ من هاتين المنظمتين. والأحرى أن القصد من ورائها هو أن تُطلق نقاشًا ديناميًّا جديدًا ومُعمّمًا يشمل العالم العربيَّ ولا يقتصر عليه بل يَذهبُ إلى أبعد من ذلك». ونضيف إلى ما تقدّم أنّ «بعض وجهات النظر التي عبَّر عنها محرّرو هذا التقرير لا يشاركهم إياها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا منظمة الأمم المتحدة».

يتيح هذا التقرير منبرًا للنقاش البنّاء ينعكس فيه عددٌ من التحديات التنموية الأشد إلْحاحًا، كما يراها الذين يعيشونها يومًا بيوم، وهو بذلك يمكن أن يؤدّي دورًا مهمًّا في تشكيل الأولويات التنموية وتأطيرها في المنطقة العربية على مدى سنوات قادمة. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحدوه الأمل في أن تجد الحكوماتُ والمجتمعُ المدني والمنظماتُ الدولية والإقليمية والمجتمعُ الدولي الساعي إلى التنمية، هذا التقرير الخامس من «تقرير التنمية الإنسانية العربية» وسيلةً مفيدة وفاعلة تدفع نحو إطلاق نقاشٍ مفتوحٍ وجادٍّ يتناول قضايا التنمية البشرية في العالم العربيّ.

Helen Clark

هيلين كلارك

المدير العام
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المدير الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية

أُعدَّ هذا التقرير تحت عنوان «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية» للمساهمة في الحوار الدائر في المنطقة العربية حول شؤون التنمية. وهو يشكل، استكمالاً لسلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية التي بدأت، منذ العام 2002، بغرض إتاحة منبر للمفكرين والباحثين والمهتمّين بالشأن العام لكي يقدموا، كلٌّ من زاويته، رؤيةً للتحديات التي تواجهها مسيرة التنمية في المنطقة العربية. لقد حدد «تقرير التنمية الإنسانية العربية» الأول مكامن النقص في مجالات المعرفة والحريات وتمكين المرأة معتبرًا هذه العوامل الثلاثة هي الأكثر أهميةً وإلحاحًا. من هنا خُصّصت التقارير الثلاثة التي صدرت بعده تباعًا ليتناول كلٌّ منها بالبحث والتحليل المعمّقين إحدى هذه النواقص.

هذه التقارير التي كان لها وقعٌ كبيرٌ في البلدان العربية وحول العالم، فتحت منبرًا للحوار والنقاش حول سياسات التنمية أسهم في تركيز البحث في الشأن التنمويّ على الصالح العام للناس. إن التقرير الذي بين أيدينا يهدف دعم هذا التركيز انطلاقًا من زاوية جديدة ومستقلة إلى المنطقة العربية، وتحديدًا من زاوية أمن الإنسان.

في حين ركّز «تقرير التنمية الإنسانية العربية» منذ العام 2002 على مواضيع تنمويّة متعددة، بقي الموضوع الرئيس الجامعُ بين تلك المواضيع هو التنمية البشرية التي تنطلق من اعتبار التنمية تنطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد ارتفاع مستوى الدخل الوطني أو انخفاضه. إن من شأن التنمية البشرية أن توجِدَ بيئةً يستطيع فيها الناس أن يستثمروا كاملَ طاقاتهم وقدراتهم بحيث يعيشون حياةً منتجةً وخلّاقة تتلاءم مع حاجاتهم ومصالحهم. إنها تعني الإدراكَ الحاسمَ بأن الناس هم ثروة الأمم الحقيقية وأن الاستثمار في تنميتهم البشرية هو السبيل الأكثر ضمانًا لتحقيق النموّ الاقتصاديّ المستدام والمستقر.

نقطة الانطلاق في هذا التقرير هي أن الفترة الزمنية الفاصلة بينه وبين التقرير الأول من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية قد شهدت مزيدًا من التعقيد يصيب مكامن الخلل في مجال التنمية البشرية، حتى إنها ازدادت عمقًا في بعض الحالات. صحيح أن بعض التحسّن طرأ على المستوى النوعيّ للحياة في بعض البلدان، لكنّ الصحيح أيضًا هو أن أعدادًا كبيرة من الناس في المنطقة العربية لا يزالون يعيشون حياةً غير آمنة، كما تعيش أعداد كبيرة منهم تحت أنواع من الضغط تحول دون إقدامهم – حذرًا أو خوفًا – على تحقيق قدراتهم وإمكاناتهم كبشر. كذلك تشهد المنطقة أحداثًا على نطاقٍ واسع تتسبّب بهلاك الكثيرين وموتهم المبكّر. في بعض البلدان العربية يعيش أكثر من نصف السكان في جوع وحاجة مفتقرين إلى الحد الأدنى من سبُل العناية بعائلاتهم أو الحفاظ على مستواهم المعيشي والحياتيّ. من ناحية أخرى، أدّى التقلب الذي شهدته الأسعار العالمية للمواد الغذائية أخيرًا، والأزمة الاقتصادية العالمية الحالية إلى دفع المزيد من الناس إلى معاناة الفقر وسوء التغذية. وتترك أنظمة العناية الصحية العديد من الناس غير مشمولين بخدماتها. أما نُدرةُ الموارد المائية فيبدو شبحها في الأفق مصدرَ تهديدٍ وجوديّ، ناهيك عن النزاعات المسلَّحة التي تدمّر الحياة البشرية وتحصد الأرواح بأعدادٍ مخيفة.

يتخذ التقرير نطاقًا واسعًا في سياق تحليله كل هذه العوامل – وسواها - المهدِّدة لأمن الإنسان في المنطقة العربية، ولكنْ ثمة خيطٌ مشترك يربط بين أطراف عملية التحليل. يطلق تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 طرحًا مفادُه أن النهج المعتمد كان دائمًا يقضي بالتركيز على أمن الدولة أكثرَ منه على أمن الناس. وفي حين كان من شأن هذا التمسك بالمفهوم التقليديّ للأمن أن يضمن، في العديد من الحالات، استمراريةَ الدولة فقد أدّى أيضًا إلى إضاعة فُرَصٍ مؤاتية لضمان أمن الفرد، الأمرُ الذي ترك اللُّحمةَ التي تشد الدولة إلى مُواطنيها أقلَّ متانةً ممّا قد تكون لو اختلفَ الوضعُ. كذلك عاق هذا النهج احتضان المنطقة للتنوع البشريّ ما حدَّ من إمكان فتحها الأبواب ترحيبًا بجماعاتٍ سكانية من أصولٍ وميولٍ متنوعة متيحةً لها الانخراط في المشروع الوطني. كانت النتيجة التي آلَ إليها هذا النهجُ شعورًا قويًّا عامًّا بمحدودية الفرص المتاحة وبانعدام الأمن الشخصي وهما العاملان المتجسدان – برهانًا – في أعلى مستويات البطالة في العالم، وفي أنماط الإقصاء الاجتماعي ذات الجذور العميقة والمثيرة للجدل، الأمر الذي أدّى في نهاية المطاف إلى الصرخات المدوية المطالبة بالإصلاح. لا شك في أن التركيز على تحقيق أمن الدولة دون إيلاء أمن الإنسان الاهتمام المطلوب قد عاد بنتائج أقلَّ من مُرضية للدولة وللمواطن

على حد سواء. وعلى المدى الطويل إن الحكومة التي تبحث عن ترسيخ أمن الدولة دون أن تستثمر في أمن الإنسان هي حكومة لا تحقق أيًّا منهما.

لكنّ التقرير يُظهر بالحجة الدامغة أن العكس أيضًا صحيح: وهو أن أمن الإنسان وأمن الدولة وجهان لعملةٍ واحدة، فضمانُ أمن الإنسان يؤدي ليس فقط إلى المزيد من فرص التنمية البشرية وإنما يمكّن الدولةَ أيضًا من الاستفادة المستديمة من البيئة، ومن استحقاق شرعيتِها في نظر مواطنيها، ومن الاستفادة من التنوع، وتقوية اقتصاداتها في وجه التقلبات العالمية، كما يمكّنها من الوصول إلى مستوًى أعلى من الأمن الغذائي ومن تعميم الصحة في أوساط المجتمع، وأخيرًا وليس آخرًا، يمكّنها من التصدي لمصادر النزاع وربما أيضًا من تجنب تلك النزاعات. بهذه المقاربة لأمن الإنسان التي اعتمدها التقرير الحاضر استطاع أن ينظر من خلال هذا المفهوم ليرى عددًا كبيرًا من الأبعاد المؤثرة في حياة الناس: الأمن البيئيّ، أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان، أمن الإنسانِ بالنسبة إلى الجماعات الأضعف، الأمن الاقتصاديّ، التغذية والأمن الغذائي، الصحة وأمن الإنسان، وأخيرًا وطأة التدخل العسكري الأجنبي والاحتلال على أمن الإنسان.

في حين أن المسؤولية الرئيسية في توفير أمن الإنسان تقع على عاتق الدولة، يرى التقرير أنّ سياسات القوى الخارجية لم تكن مساعِدةً في هذا المجال. لقد تركت التدخلات الأجنبية والاحتلالات وطأةً مدمِّرةً على أمن الإنسان في المنطقة بالمعنى الفوريِّ المباشر للكلمة، كما أنها ألْحقت الأذى بإمكانات النجاح على المدى الطويل.

وكما التقاريرُ التي سبقت ضمن سلسلة تقرير التنمية الإنسانية العربية، يشكل هذا التقرير عملا مستقلا كتبه خبراء من ذوي الجذور العميقة في المنطقة العربية وفي دينامياتها التنموية، وككل تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادرة تحت عنوان التنمية البشرية، ليس هذا التقرير وثيقةً تمّ الإجماعُ عليها في الأمم المتحدة، ولا هو تعبيرٌ عن سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك فإن التقرير ليس منشورًا رسميًّا أصدرتْه إحدى الحكومات، وفي منطقةٍ زاخرة بالأجندات على أنواعها، لا تحملُ هذه الوثيقة في طياتها أيّة خدمةٍ لأيّة منها. ذلك أنها، بالمقابل، نظرةٌ في المرآة هدفُها النقدُ الذاتيُّ وقد أُفرِغت في نصوصٍ مكتوبة ووزّعت على جمهور واسعٍ من القراء لحثِّهم على إطلاقِ حوار بنّاء قائم على المعرفة. لنْ يكون هناك إجماعٌ على ما يتضمنه التقرير منَ الرسائل، لكنّ القارئَ الحريص على الدقة سيجد في التقرير تحليلًا موزونًا ورسائلَ بُعثت بروحيةٍ بنّاءة هدفُها إغناء سبُل التفكير لدى كل مَن له دور في عملية الدفع قُدمًا بأمن الإنسان بين شعوب المنطقة العربية.

إن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 هو ثمرةُ جهودٍ بحثيّةٍ بذلها على مدى سنتين عدد كبير من المتفانين العاملين بجدّ، وها إني أهنِّئ كلَّ من كان له إسهام في إعداد هذا التقرير وأشكرهم جميعًا. القسم الأكبر من التحليلات قام به فريق أساسيّ من الباحثين والكتّاب الذين أعبّر لهم عن عميق شكري على التزامهم الذي لم يكلّ وعلى روحية البحث والتدقيق التي تميزوا بها. أما النصحُ والتوجيهُ الاستراتيجيان المتعلقان بالموضوع الأساسيّ فكان التعويل فيهما على مجلسٍ استشاريّ قوامُه عددٌ من كبار أهل العلم والمفكرين العرب وممن تولّوا سابقًا مواقعَ رفيعةً في كافة المجالات. إلى هؤلاء جميعًا جزيلَ الشكر على توجيهاتهم الحكيمة وتفانيهم في التحليل السليم والعادل. كذلك أفاد التقرير من وجهات نظر وآراء أعرب عنها أكثرُ من مائة شابةٍ وشابٍّ من كل أصقاع المنطقة العربية، وقد تعلمنا من هؤلاء أمورًا عن أمن الإنسان كما يرونها من منظارهم الخاص. إنني أقدِّر عاليًا اهتمامهم ويَحدوني أملٌ كبير في مستقبلهم. أنا مَدينة أيضًا لكمال درويش، المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما قدمه من تشجيع ومساندة لهذا العمل. ويسرني بهذه المناسبة أن أرحب بالمديرة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة هيلين كلارك وأتقدّم لها بوافر الشكر لدعمها نشر هذا التقرير. كذلك أراني مدينة بكلمة تقدير لزملائي في قسم البرامج الإقليمية في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمهم الكامل والقويّ وعملهم الكبير والدؤوب. أرجو أن تكون المكافأة على هذه الجهود الهائلة حوارًا حيويًّا محفِّزًا يصبُّ في خدمة أمن الإنسان والتنمية البشرية المأمولِ أن تشملَ شعوبَ المنطقة العربية جميعًا.

أمة العليم السوسوة

مساعد الأمين العام للأمم المتحدة
المدير الإقليمي – المكتب الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المشاركون في إعداد التقرير

(حسب الحروف الهجائية)

الفريق الاستشاري

أمة العليم علي السوسوة (الرئيس)، أحمد كمال أبو المجد، الأخضر الإبراهيمي، بدر مال الله (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، بهية الحريري، ثريا عبيد، جبرين الجبرين (برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية)، جورج أبي صعب، جورج قرم، حنان عشراوي، رحمة بورقية، رفيعة عبيد غباش، رلى دشتي، شيخة عبد الله المسند، عبد الرحمن الراشد، عبد الكريم الإرياني، عزيز العظمة، عياض بن عاشور، فريدة العلاقي، كلوفيس مقصود، ليلى شرف، محسن العيني، منصور خالد، منى رشماوي، منيرة فخرو، مهدي الحافظ.

الفريق المركزي

بشرى سالم، بهجت قرني، خديجة معلى، صباح بنجلون، مارلين نصر، مصطفى السيد (الخبير الرئيسي)، مضاوي الرشيد، وليد خدوري، يزيد صايغ.

معدّو الأوراق الخلفية

إبراهيم النور، إبراهيم عوض، أحمد سعيد نوفل، إيديل صلاح، أيلين كتاب، إيمان نويهض، باتر وردم، بول سالم، ثامر زيدان، جليلة العاطي، حفيظة شقير، رسمية حنون، ساري حنفي، سامر جبور، سمير مرقس، سيف الدين إسماعيل، صلاح النصراوي، ضياء الدين القوصي، عايد راضي خنفر، عبد الحسين شعبان، عبد الله الأشعل، عبد المنعم المشاط، عزمي بشارة، علاء شلبي، علي غازي، لبنى عبد الهادي، لفتيه السبع، محمد جمعة، محسن عوض، محمد فتحى عيد، محمد نور فرحات، محمود عبد الفضيل، مريم سلطان لوتاه، نيفين مسعد، هبة الليثي.

فريق القراء للنسخة العربية

إصلاح جاد، بسمة قضماني، خالد أبو إسماعيل، (الراحل) سليم نصر،* شيرين شوقي، عبد الناصر الجابي، علي عبد القادر علي، نائلة صبرا.

فريق الإحصاء والمسوح الميدانية

فيصل يونس، زينب خضر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/فريق المكتب الإقليمي للدول العربية

أمة العليم علي السوسوة (المدير الإقليمي).
عادل عبداللطيف (منسق التقرير)، أركان السبلاني، ثيودور مورفي، زين نحاس، لينا هيماني، ماري جريديني ، مايا أبي زيد، ناتالي الطويل، هاني عانوتي.

المستشار الرئيس

زهير جمال.

فريق الترجمة

النص العربي: فايز صياغ.
النص الإنكليزي: بيتر دانيل، روفائيل كوهين، سوزن سميث ابو شيخه، نانسي روبيرتس، همفري ديفيس، ياسمين صالح.

فريق التحرير

جاك الأسوَد، شكري رحيّم.

تصميم الغلاف

ريما الرفاعي.

التصميم الفني للتقرير

ألارم ش. م. ل.

---

*سليم نصر: من أبرز علماء الاجتماع ومحللي السياسات، وكاتب له بصمات في إصلاح الحكم تخطت وطنه الأم لبنان لتترك أثرها في المنطقة العربية. تعاونه القيّم مع فريق التقرير استمر برغم صراعه الطويل والشجاع مع المرض.

المحتويات

الفصل 4 انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة 79

الفصل 5 تحدّيات الأمن الاقتصادي 99

الفصل 6 الجوع والتغذية وأمن الإنسان 121

الأطر

الأشكال

الجداول



موجز التقرير

هذا التقرير هو المجلد الخامس من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويضعها، من وجهة نظر مستقلة، عدد من المثقّفين والباحثين في البلدان العربية.

وكما التقارير التي سبقته، يتيح هذا التقرير للمفكرين العرب البارزين منبرًا يطرحون من خلاله تحليلاً شاملاً لبيئاتهم المعاصرة، وهو ليس تقريرًا تقليديًّا يجري إصداره من الأمم المتحدة، وإنما هو دراسة مستقلة تعبر عن موقف مجموعة من المثقفين من مختلف البلدان العربية ربما لم تكن تقييماتهم الرصينة الحافلة بالنقد الذاتي، لتجد آذانًا صاغية في ظل الظروف السائدة في المنطقة. ويعزز وجهات نظر المؤلفين استطلاع للرأي أجري في أربعة بلدان عربية هي الأرض الفلسطينية المحتلة والكويت ولبنان والمغرب، ويشتمل على مجموعة من السياقات السياسية والثقافية للتحليلات الواردة في التقرير. كما نطّلع من خلال منتديات الشباب، التي عقدت خصوصًا لأغراض هذا التقرير، على بعض الآَراء النيِّرة للشباب في البلدان العربية.

وضع هذا التقرير عدد من المثقّفين والباحثين المستقلّين في البلدان العربية

تتناول الدراسة الحالية هذا الموضوع أمن الإنسان في البلدان العربية انطلاقا من الإطار الذي وضعه «تقرير التنمية البشرية» للعام 1994 حول أمن الإنسان.[1] وينطلق هذا التقرير من أن جوانب القصور التي حددت معالمها التحليلات الواردة في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول ربما تكون بعد مرور سبع سنوات على إصداره قد ازدادت عمقًا.[2] ومن هنا، ينشأ السؤال: لماذا كانت العقبات التي تعترض سبيل التنمية في المنطقة عصيّةً على الحلّ؟

يرى هذا التقرير الجديد أن الإجابة تكمن في هشاشة البنى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية في المنطقة، وفي افتقارها إلى سياسات تنمويّة تتمحور حول الناس، وفي ضعفها حيالَ التدخل الخارجي. وتضافرت هذه العناصر لتقويض أمن الإنسان، وهو الأساس المادي والمعنوي لحماية وضمان الحياة، ومصادر الرزق، ومستوًى من العيش الكريم للأغلبية. ذلك أن أمن الإنسان من مستلزمات التنمية الإنسانية، وقد أدى غيابه على نطاق واسع في البلدان العربية إلى عرقلة مسيرة التقدم فيها.

انعدام أمن الإنسان على الصعيدين العالمي والإقليمي

أدى غياب أمن الإنسان إلى عرقلة مسيرة التقدم في البلدان العربية

من المؤكد أنّ النظام العالمي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة كان حافلًا بالاضطراب وقد تضاعفت خلاله التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها سلامة الدول. فقد حلت مكان الأفكار التقليدية حول الأمن جملة من العوامل الخارجية، من بينها التلوث البيئي، والإرهاب الدولي، والتنقلات السكانية الواسعة، ونظام مالي عالمي متداع، فضلاً عن تهديدات أخرى عابرة للحدود مثلَ تفشّي الأوبئة، وتجارة المخدرات، والاتّجار بالبشر. أما التهديدات الداخلية فتمثلت بضعف قدرة العديد من الدول على ضمان الحقوق والحريات لمواطنيها جراء شيوع الفقر والبطالة

والحروب الأهلية والصراعات الطائفية والإثْنية وقمع الدولة. وقد ظل الحفاظ على سلامة أراضي الدولة هو الذي يحظى بأولوية عالية في سياسات الأمن الوطني، غير أن الاهتمام الجديد بحماية أرواح المواطنين القاطنين فيها غلب على ذلك الانشغال. ومن شأن مفهوم أمن الإنسان، المكمِّل للأمن القومي، أن يسلِّط الضوء على هذا التغير في المنظور.

يؤدي انعدام أمن الإنسان – المنتشر وبوطأة شديدة أحيانًا والذي يولِّد في أغلب الأحيان آثارًا تمس جمهرة غفيرة من الناس في المنطقة العربية - إلى تقويض التنمية البشريّة. وتتمثل آثاره في الاحتلال العسكري والنزاعات المسلحة في الأرض الفلسطينية المحتلة والسودان والصومال والعراق. انعدام أمن الإنسان لا تخلو منه حتى البلدان التي تتمتع باستقرار نسبيّ، حيث تقوم الدولة المتسلطة، مستندةً إلى الدساتير المنقوصة والقوانين المجحفة، بحرمان المواطنين حقوقهم في أغلب الأحيان. ويتعاظم انعدام أمن الإنسان مع تغيرات المناخ السريعة، التي تهدد سبل العيش، والدخل، وحصول الملايين في البلدان العربية على الغذاء والمياه في المستقبل. وينعكس في المخاطر الاقتصادية التي يعانيها خُمس الناس في بعض هذه البلدان، وأكثر من النصف في بعضها الآخر، حيث يتضافر الجوع والحاجة لدفع الناس إلى الفاقة والموت المبكر. ونتلمس انعدام أمن الإنسان في تنامي شعور الشباب العاطل عن العمل بالاغتراب، وفي المحن التي تواجهها المرأة المنقوصة الحقوق، واللاجئون الذي يعانون قسوة الإقصاء.

انعدام أمن الإنسان لا تخلو منه حتى البلدان التي تتمتع باستقرار نسبي

المفهوم

أمن الإنسان هو «الركيزة الأساسية» للتنمية البشرية. وبينما تُعنى التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، يهتم أمن الإنسان بتمكين الشعوب من احتواء أو تجنّب المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم. وينظر المفهومان إلى الوضع الإنساني من الطرفين المتباعدين لهذا المعيار المتدرّج. وذلك ما أوجزه أمارتيا سِنّ في اصطلاح «التوسع مع الإنصاف» (التنمية البشرية)، و«الانتكاس مع الأمن» (أمن الإنسان). والإطاران الفكريان لهذا المفهوم، إذن، متكاملان ويعزز أحدهما الآخر. يضاف إلى ذلك أن لأمن الإنسان علاقةً بحقوق الإنسان، لأن احترام حقوق الناس الأساسية هو الذي يمهد السبيل لخلق ظروف مؤاتية لتحقيق أمن الإنسان.

تواجه المنطقة العربية تحديات متعاظمة تهدد أمن الإنسان نتيجة للضغوط البيئية

انطلاقًا من هذه الأفكار، يتبنى هذا التقرير التصنيف الشامل للمخاطر التي تتهدد أمن الإنسان والتي طرحها أصلاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعرّف هذا التقرير أمنَ الإنسان بأنه «تحرّر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدّة زمنيًّا وواسعة النطاق التي تتعرّض لها حياته وحريته». وتركز فصول التقرير على:

- الضغوط على الموارد البيئية.
- أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان أو تقويضه.
- انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة.
- التعرض للمخاطر الاقتصادية والفقر والبطالة.
- الأمن الغذائي والتغذية.
- الصحة وأمن الإنسان.
- الانعدام المنهجي للأمن جراء الاحتلال والتدخل العسكري الخارجي.

يمكن قياس أمن الإنسان بانتهاج مقاربتين؛ موضوعية وذاتية، وبمعايير كمية ونوعية. ويرى التقرير أنّ من المتعذر بناء دليل واحد مركب سليم يمكن الركون إليه أو على قدر كافٍ من الإحاطة بمختلِف مستويات أمن الإنسان ومجمل الأوضاع في المنطقة. ويستعيض عن ذلك بالتشديد على أهمية المؤشرات الكمية واستطلاعات الرأي حول أمن الإنسان على صعيد المنطقة ككل، والمناطق الفرعية وفئات البلدان فيها.

أبعاد المخاطر السبعة

1. الناس في بيئة غير آمنة

تواجه المنطقة العربية تحديات متعاظمة تهدد أمن الإنسان نتيجةً للضغوط البيئية. وقد تفضي النزاعات المترتبة على المنافسة على الموارد الطبيعية المتناقصة إلى رفع نسبة التوتر في العلاقات بين الجماعات والسكان والدول، العربية وغير العربية. وتنجم هذه التحديات عن الضغوط السكانية والديمغرافية، والإفراط في استغلال الأرض، ونقص المياه والتصحّر والتلوث والتغيرات المناخية.

الضغوط السكانية: حسب تقديرات الأمم المتحدة ستضمّ البلدان العربية نحو 395 مليون نسمة بحلول العام 2015 (مقارنةً بِ 317 مليونًا

في العام 2007، و150 مليونًا في العام 1980). وفي منطقة تعاني نقصًا متزايدًا في المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ما زالت معدلات النمو السكاني، على الرغم من تناقصها، تفرض ضغوطًا شديدة على قدرة استيعاب الأراضي العربية وتزيد من تهديد الاستدامة البيئية.

التوسع الحضري وتحدياته: يضيف التحول الحضري المتسارع أعباءً جديدة على البنية التحتية المتأزّمة أصلاً، ويخلق في العديد من المدن أوضاعًا معيشية غير صحية مثقلة بالازدحام وانعدام الأمن. وفي العام 1970، كان 38 في المائة من السكان العرب من الحضر. وارتفعت هذه النسبة إلى 55 في المائة في العام 2005، وقد تتجاوز 60 في المائة بحلول العام 2020.

الضغوط الديمغرافية: يتمثل الجانب الأوضح والتحدي الأكبر في الصورة الديمغرافية للمنطقة في «ارتفاع نسبة الشباب». فالشباب هم الشريحة الأسرع نموًّا بين سكان البلدان العربية. ولا يتعدى نحو 60 في المائة من السكان الخامسة والعشرين من العمر، ما يجعل المنطقة واحدةً من أكثر بقاع العالم شبابًا، ويبلغ متوسط معدل العمر فيها 22 سنة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 28 سنة.

ندرة المياه: يقدر الحجم الإجمالي السنوي لموارد المياه السطحية المتوافرة في البلدان العربية بنحو 277 مليار متر مكعب سنويًّا[3] لا ينبع منها في المنطقة العربية سوى 43 في المائة. وتمثل موارد المياه المشتركة مع بلدان مجاورة خارج المنطقة قرابة 57 بالمائة من إجمالي الاحتياجات العربية. وقد أدت الجهود التي بذلت على مدى السنين إلى توقيع اتفاقيات رسمية (مثل مبادرة حوض النيل) لإدارة الموارد المائية المشتركة. غير أن معظم هذه الاتفاقيات يتسم بالتجزئة وعدم الفعالية وبالإجحاف من ناحية توزيع الحقوق بين الدول المتجاورة التي تتشارك مجاري الأنهار. وعلى الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، يتأثر التعاون حول استخدام المياه وإدارتها تأثرًا كبيرًا بالتوترات السياسية السائدة والنزاعات المستمرة.

إجهاد مصادر المياه الجوفية يمثل في أغلب الأحيان السبيل الوحيد للحصول على المياه العذبة، غير أن مخزون مصادر المياه الجوفية المتجددة يُستهلك بأسرع مما يتجدّد. ويتّسم استعمال المياه في أكثر البلدان العربية بانتشار النزاعات الحدودية، وسوء التوزيع والإفراط في الاستهلاك، وبخاصة من الموارد الجوفي، ويفضي ذلك إلى افتقار جانب كبير من السكان للمياه النظيفة، وإلى هدر كميات كبيرة منها في القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية.

التصحر: تتهدد المنطقةَ مخاطرُ التصحر، الذي يعرَّف رسميًّا، بموجب الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر للأمم المتحدة، بأنه «تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية». وتقدر دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الصحارى قد التهمت ما يربو على ثلثي مساحة الأرض الإجمالية في المنطقة (9.76 مليون كيلومتر مربع من الصحراء، أو 68.4 في المائة من إجمالي مساحة الأرض). وتقع النسبة الكبرى من الصحراء في شبه الجزيرة العربية (تسعة أعشار، أو 89.6 في المائة). ويليها شمال أفريقيا (أكثر من ثلاثة أرباع الأرض، أو 77.7 في المائة)، ثم وادي النيل والقرن الأفريقي (أقل من النصف أو 44.5 في المائة)، ثم المشرق (35.6 في المائة). ويهدد التصحّر المتواصل نحو 2.87 مليون كيلومتر مربع، أو نحو خُمس المساحة الإجمالية للمنطقة العربية.

مخزون مصادر المياه الجوفية المتجددة يُستهلك أسرع مما يتجدّد

تلوّث المياه: يمثل تلوث المياه في البلدان العربية تحدّيًا خطيرًا. وتُعزى أصول التلوث المائي، في المقام الأول، إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعالجات المستخدمة في الزراعة والطب البيطري والتي تترك آثارًا طويلة الأمد، وتجد طريقها إلى المياه في نهاية المطاف. ويمثل الافتقار إلى كميات كافية من المياه النظيفة، بصورة خاصة، تهديدًا لأمن الإنسان في أكثر من ناحية. فقد يؤدي إلى انتشار الأمراض بين الأطفال، مثل الإسهال، ويؤثر في انتظام حضورهم في المدارس وفي إنجازهم العلمي. وهو يحرم المرأة من ساعات طويلة تقضيها كل يوم في جلب الماء لعائلتها بدلاً من تكريس الوقت لنشاطاتٍ شخصية أو مُدرَّة للدخل. يضاف إلى ذلك أن ندرة الماء والتلوث يهددان الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الغذائية، ويولدان التنافس المحلي على موارد المياه الشحيحة.

ومن جهة أخرى، مستوى **التلوث الجوي** في البلدان العربية هو، على العموم، بين النسب الدنيا

يمثل تلوث المياه في البلدان العربية تحديًا خطيرًا

في العالم. ففي العام 2004، لم تتجاوز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 1,348.4 طنًّا متريًّا، مقابل 12,162.9 طنًّا متريًّا في بلدان الدخل المتوسط، و13,318.6 طنًّا متريًّا في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. إلا أن هذا الانخفاض النسبي في معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون في البلدان العربية إنما يعود أساسًا إلى أنها لم تحقق الكثير في مجال التصنيع. ومع ذلك، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تتزايد بمعدلات أسرع منها في أية منطقة أخرى في العالم باستثناء جنوب آسيا (وفي مقدمتها الهند)، وشرق آسيا (وفي مقدمتها الصين). ففي الفترة الممتدة بين العامين 1990 و2004، كان معدل النمو السنوي 4.5 في المائة، ما يعني أن تلك الانبعاثات قد تضاعفت تقريبًا في نهاية تلك الفترة.

كثيرًا ما تكون الدولة مصدرًا يهدد أمن الإنسان

التغيرات المناخية: تظل المنطقة العربية من المناطق الأقل مسؤوليّةً عن الإنتاج المباشر لمفاعيل غازات الدفيئة. فوفقًا لتقرير التنمية البشرية 2007/2008 ومؤشرات التنمية العالمية للعام 2007، فإن حصة المنطقة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الذي يساهم في هذه الظاهرة، لا تتجاوز 4.7 في المائة، وهي أقل منها في كل مناطق العالم، باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. غير أن المنطقة توشك أن تقع ضحية مباشرة لتغير المناخ، الذي سيؤثر فيها من النواحي الآتية: نقص المياه؛ تقلص الإنتاج الزراعي؛ هجرة قطاعات عريضة من السكان إلى بلدان أجنبية (لاجئون بيئيون)؛ انخفاض مستوى النشاطات الاقتصادية؛ والتهديدات للأمن القومي.

لم تنجح أغلبية البلدان العربية في تطوير الحكم الرشيد ومؤسسات التمثيل القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافّة الفئات

الاحتباس الحراري: حسب تقرير التنمية البشرية 2007/2008، ستكون السودان، ولبنان، ومصر، وبلدان شمال أفريقيا هي الأكثر تأثرًا بتغير المناخ في المنطقة.[4] فالتلف الذي سيصيب الغطاء الجليدي جراء ارتفاع حرارة الأرض بنسبة ثلاث درجات مئوية أو أربع سيرفع سطح البحر بنحو متر واحد، مخلّفًا وراءه ستة ملايين لاجئ في مصر، وفيضانًا يغمر 4,500 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية في دلتا نهر النيل. وحتى لو ارتفع سطح البحر نصف متر فقط، فإنه سيخلف مليوني لاجئ ويسبّب خسائر اقتصادية تزيد على 35 مليار دولار. وفي إقليم كردفان في السودان، سيؤدي ارتفاع الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئويّة بين العامين 2030 و2060 إلى تناقص التهّطال (إجمالي حجم المياه في الجو والتي تتساقط بصورة مطر أو ثلج أو برد أو ندى) بنسبة 5 في المائة، ويؤدي إلى هبوط عامٍّ في الإنتاج الزراعي وانخفاض في إنتاج الذرة بنسبة 70 في المائة من المستوى الراهن. ثمّ إن ارتفاعًا مقداره 1.2 درجة مئوية بحلول العام 2020 سيقتطع 15 في المائة من الماء المتوافر في لبنان وفي بعض مناطق المغرب بنسبة تزيد عن 10 في المائة.

2. الدولة والمواطنون وانعدام الأمن

في معرض الحديث عن أمن الإنسان بين المواطنين في البلدان العربية، يُطرح السؤال: أتكون الدولة العربية داعمة لهذا الامن أم لا؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يناقش التقرير أداء الدول العربية وفقًا لمعايير تمتّع الدول بمقومات الحكم الرشيد. ويحلل ما إذا كانت تلك الدول تحوز على رضاء مواطنيها، وتساند حقهم في الحياة والحرية وتضمن لهم هذا الحق، وتحميهم من العدوان. ويعتمد التحليل على أربعة معايير هي (1) مدى قبول المواطنين لدولتهم، (2) التزام الدولة بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، (3) كيفية إدارة الدولة لاحتكارها حقّ استخدام القوة والإكراه، (4) مدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحدّ من إساءة استخدام السلطة. ويخلص التقرير إلى أن حالاتٍ من التقصير الكبير والمتمادي في تطبيق هذه المعايير كثيرًا ما تجتمع لتجعل من الدولة مصدرًا يهدد أمن الإنسان، بدلا من أن تكون سندًا له.

الهوية والتنوع والمواطَنة

الدول كيانات مصطنعة، وهذا واقع تعكسه حدود العديد من البلدان العربية التي غالبًا ما تبدو حدودًا مستحدثةً تضم جماعات إثنية ودينية ولغوية مختلفة دُمجت في الدول التي نشأت في مرحلة ما بعد الاستعمار. أما بعد الاستقلال فان قلةً من البلدان العربية قد استطاعت أن تحقق انتقالاً سهلاً وسليمًا نحو إطار جامع لكلّ المواطنين، بل إن تيّارًا قوميًّا قويًّا تنامى في هذه الكيانات بهدف حجب التنوع في أوساطهم، وصهر التغاير الثقافي واللغوي والديني تحت سلطة واحدة. ولم تنجح أغلبية البلدان العربية في تطوير الحكم الرشيد ومؤسسات التمثيل القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافّة الفئات وتحقيق العدالة في توزيع الثروة بين مختلف الجماعات، واحترام التنوع الثقافي.

كـان مـن نـتـائـج ذلـك أن الـجـمـاعـات ذات الهُويّات المختلفة في عدد من الدول العربية سعت إلى تحرير نفسها من نطاق الدولة القومية التي تستظلّها. هذا الرفض لشرعية نمط الدولة الذي ورثته وأدامته الدولة العربية المعاصرة رافقته صراعات تهدد أمن الإنسان ردَّ عليها بعض الدول العربية بفرض المزيد من القيود والسيطرة.

في تاريخ الفكر السياسي الغربي، مفهوم المواطنة هـو المفهوم المعياري الـذي كـان له الإسهام الأكبر في إدارة التنوع الإثني والثقافي واللغوي. وتمر البلدان العربية بمرحلة مماثلة من التطور السياسي، ولكن بصورة بطيئة. ولم تتبلور إلا في عدد قليل منها، درجة كافية من الوعي المدني تمكّن المواطنين أنفسهم من حل النزاعات بطريقة سلمية وبلا تدخل الدولة.

تؤكد المراقبة الميدانية أنّ الاختلافات الإثنية والدينية والطائفية واللغوية في بعض البلدان العربية يمكن ربطُها بالنزاعات القائمة، ولا سيما في البلدان التي لا يكون هناك تجانس كامل بين سكانها. وفي بلدان مثل السودان، والصومال، والعراق، ولبنان، تبقى الولاءات الإثنية والدينية والقَبَليّة هي المحاور التي تلتفّ حولها الجماعات للمناداة بالاندماج أو الانفصال عن الدولة. وقد أفضى هـذا الوضع إلـى آثـار مدمرة ومزعزعة للاستقرار انتقصت من أمـن الإنسان وسلامة الدولة على حد سواء. ومن الأمور المأسوية أن الصراعات المتّصلة بهذه الأوضاع أسفرت عن الجانب الأعظم من الخسائر في الأرواح في البلدان العربية تجاوزت أعدادها ما وقع جرّاء الاحتلال الأجنبي لبعض هذه البلدان.

ويـرى هـذا التقرير أن الهوية، بحد ذاتها، ليست بالضرورة سبب النزاع، أو حتى المصدر الرئيسي للتوتر بـين مختلف الـجـمـاعـات في المنطقة. والخلافات التي تنطلق، في ظاهرها، من اعتبارات تتعلق بالهوية، كثيرًا ما تنشأ من تعثر سبل الوصول إلى السلطة السياسية أو الثروة، وغياب قنوات التمثيل والمشاركة السياسية، وقمع التنوع الثقافي واللغوي. وفي أغلب الحالات تبدأ هذه النزاعات باستغلال الزعامات السياسية، لأغـراضـهـا الأيـديـولـوجـيـة الـخـاصـة، الـولاءات الأصلية بين الفئات التي يجمع ما بينها إحساسها بالإقصاء والحرمان والتمييز.

أسفرت الصراعات المتّصلة بالهوية عن الجانب الأعظم من الخسائر في الأرواح

الالتزام بالعهود الدولية

انضمَّ معظم البلدان العربية إلـى الاتفاقيات الدولية الرئيسة الخاصة بحقوق الإنسان والتي تنص على الحق في الحياة والحق في الحرية. ويستلزم الانضمامُ والمصادقة التزامَ البلدان العربية المعنية بتعديل تشريعاتها وممارساتها على المستوى الوطني بصورة تنسجم مع أحكام هذه الاتفاقيات. غير أننا نشهد من الانتهاك لهذه المواثيق أكثر مما نشهده من الاحـتـرام. وعلى الصعيد الإقليمي فإن معايير حقوق الإنسان، التي تبنتها هذه الـدول وانعكست في الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004)، لا تنسجم والمقاييس الدولية. فعقوبة الإعدام، التي حظرها أكثر من نصف دول العالم، وشجبتها الأمم المتحدة، ما زالت تتوسّع بلدان عربية في تنفيذها، فتطبيقها لا يقتصرعلى الجرائم الكبرى كما لا تُستثنى منها حالات الجرائم السياسية.

الإخفاقات الدستورية

في عدة مـجـالات جوهرية، لا تلتزم الدساتير العربية بالمعايير الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الـدول المعنية، ويـؤدي ذلـك إلـى الإخـلال بمستويات أمـن الإنـسـان فـي تلك الـدول. وكثيرًا مـا تنحو الدساتير العربية منحًى أيديولوجيًّا أو مذهبيًّا يفرغ النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات العامة من كل مضمون، ويسمح بانتهاك الحقوق الفردية باسم الأيديولوجيا أو المذهب الرسمي. وثمة دساتير عربية أخـرى تتناول حرية الـرأي والتعبير بطريقة غامضة، مع الجنوح إلى التقييد لا إلـى التسامح. وهناك دساتير عربية عديدة تحيل تعريف الحقوق على أنظمة الدولة، بل تجيز التعدي على حريات الأفراد وحقوقهم وانتهاكها. وفي حين لا تجيز الـدول العربية، على العموم، التفرقة بين المواطنين على أساس اللغة أو الدين أو المذهب أو العقيدة، فإن التمييز ضد النساء واضح كل الوضوح في المدونات القانونية لبعض هذه الدول.

كثيرًا ما يسمح بانتهاك الحقوق الفردية باسم الأيديولوجيا أو المذهب الرسمي في البلدان العربية

تقييد القانون للحريّات

تحظر ست دول في المنطقة العربية، من حيث المبدأ، قيام أحزاب سياسية. وفي حالات أخرى كثيرة تمارس الدولة درجاتٍ ملموسةً ومتفاوتة من القمع والتقييد – قد تبلغ حد الحظر – على تأسيس الأحـزاب السياسية وعملها، ولا سيما أحزاب المعارضة. وباستثناء حالة واحدة، تدعم كل البلدان العربية إقامة الجمعيات المدنية. غير أن الأنـظـمـة القانونية الـتـي تحكم قطاع المجتمع المدني في هذه البلدان وتنظمه تحتوي

على سلسلة من الإجراءات التقييدية التي تعوق تحقيق مثل هذا الحق. وتواجه جمعيات المجتمع المدني قيودًا على تشكيلها وقدرتها على ممارسة نشاطاتها، كما يمكن أن تحلَّ الدولة الجمعيات أو مجالس إدارتها نهائيًّا وفي أي وقت، وتمارس الرقابة على الانضمام إليها ومصادر تمويلها.

تدابير الأمن القومي

شهدت دول عربية عديدة فتراتٍ طويلةً جدًّا من الأحكام العرفية أو حكم الطوارئ، التي تحولت فيها الإجراءات المؤقتة أسلوبًا دائمًا لتوجيه الحياة السياسية. وغالبًا ما يكون إعلان حالة الطوارئ ذريعةً لتعليق الحقوق الأساسية وإعفاء الحكومة من أية قيود دستورية، مهما كانت محدودةً أصلاً. وفي أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، أصدر معظم البلدان العربية قوانين لمكافحة الإرهاب، تقوم على تعريف فضفاض لمفهوم «الإرهاب». ومنحت هذه القوانين الأجهزة الأمنية في الدولة صلاحياتٍ واسعةً في بعض المجالات قد تشكل تهديدًا للحريات الأساسية في مواضع أخرى. ويجيز مثل هذه القوانين الاحتجاز فتراتٍ غيرَ محددة قبل المحاكمة، ويوسع من نطاق تطبيق عقوبة الإعدام. كما تهدد هذه القوانين حرية التعبير، وتزيد من الصلاحيات الممنوحة للشرطة لتفتيش الممتلكات والتنصت والاعتقال. وفي بعض الحالات، تزيد من الإحالة على المحاكم العسكرية. وعلى العموم، أخفقت هذه القوانين في تحقيق التوازن المطلوب بين أمن المجتمع من جهة والحريات الفردية من جهة أخرى.

منحت قوانين مكافحة الإرهاب الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة قد تشكل تهديدًا للحريات الأساسية

وتمارس أجهزة الدولة انتهاكها حقوقَ المواطنين في الحياة والحرية من خلال التعذيب والاحتجاز غير القانوني. ودونت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أمثلةً على ممارسات التعذيب في ثماني دول عربية بين العامين 2006 و2008. وفي تلك الفترة نفسها، سجلت المنظمة انتشارًا متزايدًا لممارسة الاحتجاز غير القانوني في إحدى عشرة دولةً في المنطقة.

عرقلة سير القضاء

يمثل القضاء المستقلّ أحد الجوانب الرئيسية لنظام توازن السلطات والرقابة المتبادلة بين المؤسسات في أية دولة، فالمخاطر التي تهدد استقلال القضاء لا تأتي من الدساتير التي تُعلي، على العموم، من شأن هذا المبدإ، بل من السلطة التنفيذية. وتعاني كل السلطات القضائية العربية انتهاكَ استقلالها بصورة أو بأخرى جراء هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية. يضاف إلى ذلك أن محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية قد تنتقص من استقلال القضاء، لأنها تمثل انتهاكًا لمفهوم القاضي الطبيعي وضمانات المحاكمة العادلة. ومن نتائج ذلك نشوء فجوة ملموسة – في حماية الأمن الشخصي للمواطنين – بين النصوص الدستورية من جهة والممارسات الفعلية من جهة أخرى. وقد اجتهد العديد من القضاة في بعض البلدان العربية لتأكيد معنى الاستقلال القضائي، غير أنهم يبذلون جهودهم تلك في بيئة حافلة بالتحديات.

الأمن الذي تفرضه الدولة

يتعزز أمن الإنسان عندما تكون الدولة وحدها ممسكةً بوسائل القوّة لتوظيفها في تطبيق التزامها باحترام حقوق الناس، المواطنين وغير المواطنين على حد سواء. وعندما تكون أدوات العنف تحت سيطرة جماعات أخرى فإن النتائج قلما تأتي لمصلحة أمن المواطنين. وقد أثبتت سلطات الدولة في بعض هذه البلدان عجزها عن فرض الأمن عند التصدّي للتمرّد المسلّح بينما عانت دول أخرى عنفًا مسلّحًا شارك فيه مواطنون منها ومن بلدان عربية أخرى.

وفي حين يعيش كثيرون من مواطني البلدان العربية في حالةٍ من «انعدام الحرية»، ويحرمون من الإدلاء بصوتهم واختيار ممثليهم، وفي حين أن أجهزة الدولة قد تستخدم العنف ضدّ مواطنيها، فإن بعض هذه البلدان يضمن الحماية ضد الجريمة بدرجة أعلى مما هو معهود في البلدان النامية الأخرى. وباستثناء حالات الاحتلال الأجنبي والحرب الأهلية، فإن تواتر حوادث الإجرام التقليدية، المنخفضة نسبيًّا، يظل في حدود الاعتدال في البلدان العربية. وتوضح البيانات الإحصائيّة الصادرة في العام 2002 أن بلدان المنطقة شهدت أدنى معدلات جرائم القتل المقصود المسجلة لدى الشرطة مقارنةً ليس فقط بكل مناطق الجنوب، بل بين كل بلدان العالم النامية والمتقدمة على حد سواء.

يعيش كثيرون من مواطني البلدان العربية في حالةٍ من «انعدام الحرية»

إن قوى الأمن والقوات المسلحة التي لا تخضع للرقابة العامة تمثّل تهديدًا جدّيًّا لأمن الإنسان، وذلك ما تشهد به تجربة بلدان عربية عديدة. فمعظم الحكومات العربية تستأثر بسلطات مطلقة تحافظ عليها بتوسيع هامش المناورة أمام أجهزة الأمن، على حساب حريات المواطنين وحقوقهم الأساسية. وتعمل دوائر الأمن العربية في أجواء

تتمتع فيها بالحصانة من المساءلة لأنها من الأدوات التي تعمل بشكل مباشر لمصلحة رئيس الدولة، وتعدّ مسؤولةً أمامه وحده. وتتعزز سلطاتها الهائلة بتدخل السلطة التنفيذية في استقلال القضاء وبالسيطرة التي يمارسها الحزب الحاكم في أغلب الدول على السلطة التشريعية، وبتكميم وسائل الإعلام.

وفقًا للمعايير الآنفة الذكر، العلاقة بين الدولة وأمن الإنسان ليست علاقةً سليمة؛ ففيما يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان، نراها في عدة بلدان عربية، تمثل مصدرًا للتهديد ولتقويض المواثيق الدولية والأحكام الدستورية الوطنية. ويشدد هذا التقرير على أن إخفاق الدولة الذي يكمن وراء أزمة دارفور، يقدم دليلاً واضحًا على مدى تأثير أداء الدولة في أمن الإنسان. ويظلّ ترسيخ حكم القانون وإقامة الحكم الرشيد في البلدان العربية شرطًا لإرساء الأسس اللازمة لشرعية الدولة ولحماية أمن الإنسان.

دعوات الإصلاح

قوبلت بالترحيب مبادرات الإصلاح التي أطلقها بعض البلدان العربية في الآونة الأخيرة بهدف تعزيز حقوق المواطنين. غير أن هذه المبادرات على أهميتها، كانت تفتقر إلى الفاعلية ولم تغير من طبيعة العقد الاجتماعي في البلدان العربية، أو الأسس البنيوية للسلطة في المنطقة. وقد مهدت هيئات المجتمع المدني السبيل إلى تحديد آفاق الإصلاح من خلال نشاطها المؤثّر. وتركزت أهمّ مطالبها على ما يلي:

- احترام حق تقرير المصير لكل الشعوب.
- الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، ورفض جميع الافتراءات القائمة على الخصوصية الثقافية والتلاعب بالعواطف القومية.
- التسامح العام بين المعتقدات الدينية والاتجاهات الفكرية.
- إنشاء أنظمة برلمانية سليمة.
- اشتمال الدساتير العربية على ضمان التعددية السياسية والفكرية والحزبية، وعلى قيام أحزاب سياسية على أساس المواطنة.

تضمنت دعوات التغيير التي أطلقها بعض المواطنين إنهاء الأحكام العرفية؛ إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم العسكرية؛ وقف ممارسة التعذيب؛ إصلاح التشريعات التي لا تنسجم مع حرية الفكر والتعبير في البلدان العربية؛ وإقامة حكم القانون نصًّا وممارسةً.

3. الفئات الضعيفة الخافية عن الأنظار

الأمن الشخصي للمواطنين في البلدان العربية مشوبٌ بالثغرات القانونية، وتراقبه وتتولى تنظيمه مؤسسات تتمتّع بسلطة الإكراه وتقوم على مصادرة الحريات. غير أن ثمة فئات خارج نطاق التيار المجتمعي الرئيس لا تتمتع بالأمن الشخصي على الإطلاق. وهذه الفئات تضم النساء المكرهات اللواتي تُساءُ معاملتهنّ، وضحايا الاتجار بالبشر، والأطفالَ المجندين، والمهجّرين داخليًّا، واللاجئين.

يظلّ ترسيخ حكم القانون وإقامة الحكم الرشيد في البلدان العربية شرطًا لإرساء الأسس اللازمة لحماية أمن الإنسان

العنف ضد النساء

ما زالت أنماط القرابة الأبوية والتمييز الذي يجيزه القانون، والإخضاع الاجتماعي والهيمنة الذكورية المتأصّلة، تكبّل المرأة العربية على العموم. وهي، بحكم منزلتها الضعيفة في ما يتعلق بصنع القرار داخل العائلة، تتعرض باستمرار لأشكال من العنف الأسري والمُمأسَس. كما تتحمّل، مثل غيرها من النساء في مناطق أخرى من العالم، ضروبًا من العنف المباشِر وغير المباشر. وتشمل الممارسات المدرجة في الفئة الأولى كل أشكال الاعتداء الجسدي التي تراوح بين الضرب والاغتصاب والقتل. أما النوع الثاني، فهو وقوع المرأة ضحية لممارسات ثقافية واجتماعية تلحق بها الأذى الجسماني مثل تشويه الأعضاء التناسلية وتزويج الفتيات في سن الطفولة. ومع أن بعض البلدان العربية حظر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فإنه ما زال واسع الانتشار، لأن المعتقدات والموروثات الاجتماعيّة تحبذه وتقف إلى جانب القائمين به، كما تتضافر جهود شخصيات عامة متنفذة وقوًى سياسيّة واجتماعية محافظة للدفاع عن هذه الممارسات.

ويتعين على البلدان العربية أن تسنّ القوانين الكفيلة بحظر زواج الفتيات قبل بلوغهن سن الرشد أي الثامنة عشرة. وتشير الدراسات إلى أن الزواج المبكر والحمل في فترة المراهقة يهددان صحة الأمهات والأطفال، ويزيدان من تعرض الإناث للعنف. فغالبًا ما يفضي الزواج المبكر إلى الطلاق والتفكك العائلي وتربية سيئة للأطفال، ويشجع على الحمل المبكر وارتفاع معدل الإنجاب؛ ويؤدي ذلك بدوره إلى مخاطر صحية واضحة تهدد الأم الشابة ومواليدها على السواء. ومع أن الزيجات المبكرة آخذة بالتناقص في البلدان العربية، فإن أعداد الإناث اللواتي

ثمة فئات مجتمعيّة لا تتمتع بالأمن الشخصي على الإطلاق

يتزوجن في سنوات المراهقة ما زالت مرتفعة في بعض البلدان. ووفقًا لأحدث البيانات المتاحة بين العامين 1987 و2006، تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن نسبة النساء من الفئة العمرية 20-24 سنة واللواتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة كانت 45 في المائة في الصومال، و37 في المائة في اليمن وموريتانيا، و30 في المائة في جزر القمر، و27 في المائة في السودان. وراوحت النسب بين 10 في المائة في تونس، و5 في المائة في جيبوتي، و2 في المائة في الجزائر.

معظم العنف غير المنظور يمارس في البيوت على الزوجات والشقيقات والأمهات

ومن الصعب قياس مدى انتشار العنف ضد النساء في المجتمعات العربية، فذلك من الموضوعات المحظورة في ثقافة تتمحور حول السيطرة الذكورية. ومعظم هذا العنف غير المنظور يمارس في البيوت على الزوجات والشقيقات والأمهات. وعدم الإبلاغ عن هذه الجرائم هو الشائع. وتسهم الأحكام القانونية المتصلة بالزواج في هذه المشكلة، لأن معظمها يؤكد حقوق الولاية والقوامة للرجل على الزوجة. يتجسد تكريس تفوق الرجل في العائلة في أجلى صوره في قوانين الأحوال الشخصية التي لا تجيز عادةً للمرأة في البلدان العربية طلب الطلاق أو الاعتراض في حالة تعدُّد الزوجات. وقد اتخذت عدة خطوات لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية، وبخاصة في بلدان المغرب العربي. ومن المؤمل أن تتوالى الجهود في هذا السبيل.

إن «جرائم الشرف» هي الشكل الأسوأ سمعةً بين أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة في عدة مجتمعات عربية. تستهدف هذه الجرائم المرأة عقابًا لها على فعل تعدُّه عائلتها سلوكًا منافيًا للأخلاق، قد يُراوح بين العلاقة الجنسية خارج نطاق الزواج وبين مجرد الاختلاط برجال خارج الوسط العائلي. ومن الصعب قياس درجة انتشار هذه الجرائم نظرًا إلى إغفال الإبلاغ عنها، غير أن من المعروف أن هذه الممارسة مستمرة. وقد يصل الأمر إلى حَدِّ القتل، وبخاصة إن كان الحَمْل واحدًا من نتائج تلك الفعلة المحرمة. وفي بعض البلدان يقف القانون إلى جانب من يرتكبون تلك الجرائم عن طريق تخفيف العقوبات عليهم.

تؤدّي البلدان العربية أدوارًا مختلفة في ما يتعلّق بالاتجار بالبشر

الاغتصاب واحد من أشكال العنف الأكثر شيوعًا ممّا توحي به الحالات التي تُبلَّغ الشرطة بها أو تنشرها الصحف، ونادرًا ما تصل قضايا الاغتصاب إلى المحاكم في البلدان العربية، حيث القوانين المتصلة بهذا الموضوع إما أن تكون غامضة، أو متحّيزة ضد النساء، فيما تتعاون الأسرة والمجتمع على الإنكار والتستّر على الاغتصاب والمحافظة على عذرية الفتاة والتكتّم على الجريمة حفاظًا على سمعة الضحية وشرفها. من هنا يستمر دون انقطاع واحد من أعنف المخاطر وأشنعها التي تتهدد أمن المرأة الشخصيّ، فيما يحوّل المجتمع بصره إلى الاتّجاه الآخر.

في زمن الحرب تقع الهجمات على النساء في بيئة تتّسم بغياب القانون وبالهجرة الداخلية والنزاع المسلح التي تتحدّد فيها أدوار الجنسين، بشكل متمايز وحاد، كما هي الحال في العراق والسودان (دارفور) والصومال. في الميدان يعوض الرجال عما يشعرون به من انعدام الأمن وفقدان السيطرة بالإمعان في عدوانهم على النساء. وفي شهر حزيران/يونيو 2008، أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 1820 الذي يطالب فيه كل الأطراف ذات الصلة بالنزاعات المسلحة «بالوقف الفوري والكامل لجميع أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد المدنيين». وأشار القرار إلى أن العنف الجنسي يستهدف النساء والفتيات بصورة خاصة، ويُستخدم في بعض الحالات «وسيلةً من وسائل الحرب».

الاتّجار بالبشر

الاتّجار بالبشر صنعة بمليارات الدولارات تتم عبر الحدود وتنتشر بين البلدان العربية حيث تتسم هذه الظاهرة، التي تتحرك وراء ستار السرّية، بخصائص محدّدة واضحة، أُولاها أن هذه البلدان تؤدّي أدوارًا مختلفة، وفي بعض الحالات أدوارًا متعددة. فقد تكون الدولة هي وجهة هذه الظاهرة أو ممرًا للعبور، أو قد تكون هي نفسها مصدر الأشخاص الذين يتم الاتّجار بهم. وقد باتت البلدان العربية مقصدًا رئيسًا للاتجار بالأشخاص الوافدين من مختلف بقاع الأرض: جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وشرق أوروبا، وآسيا الصغرى ووسط آسيا، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

هذا يعني، بالنسبة إلى الرجال، العمل القسري في ظل ظروف غير إنسانية لا تُحترم فيها حقوق العمل. وبالنسبة إلى النساء، يعني في العادة خدمة منزلية، لا تختلف غالبًا عن الرق، والاستغلال الجنسي والعمل في الملاهي الليلية. وللأطفال يعني استخدامهم القسري كمتسوّلين أو باعةٍ جوّالين أو جَمّالين أو يؤدّي بهم إلى الاستغلال الجنسي. وعلى العموم فإن كل من وقع فريسةً لهذه الظاهرة يرغمُ على معاناة

حالة من الاسترقاق يصل فيها انعدام الأمن إلى الحضيض.

ويعد الأطفال فريسة سهلة للممارسات المدمرة لأمنهم، فلا تقتصر هذه الممارسات على تقويض حرياتهم، بل تتجاوز ذلك إلى إلحاق أضرار كبيرة بهم، تُراوح بين العقد النفسية والأذى الجسماني والموت. وأقسى هذه الممارسات هو تجنيد الأطفال للحرب، وفي البلدان العربية نوعان من حالات انخراط الأطفال في الأعمال العسكرية. النوع الأول نشهده في السودان والصومال، حيث تتحدث التقارير بصورة موسعة عن تجنيد الأطفال. ونجد النوع الثاني في ساحات النزاع الأخرى، في الأرض الفلسطينية المحتلة والعراق، حيث يؤدي الأطفال، متطوّعين أو مرغمين، أدوارًا إسنادية فيما تستمر معاناتهم التي تتجاوز أعمارهم وقدراتهم جراء النزاع المسلح في تلك المناطق.

محنة اللاجئين والمهجَّرين داخليًا

تتميز المنطقة العربية بوضع فريد بين مناطق العالم أجمع من حيث أوضاع اللاجئين فيها. فهي المنطقة التي تلتقي فيها قضية اللاجئين الأطول عهدًا في كل أنحاء العالم، أي قضيّة الفلسطينيين، بتلك الأحدث عهدًا في دارفور. تشكّل الأسباب التي تدفع المرء إلى أن يصبح لاجئًا، بحدّ ذاتها، مخاطر جسيمة تهدّد أمن الإنسان وتتمثّل، في حدها الأدنى، بفقدان العمل ومصدر الرزق، وفي حدّها الأقصى، بتهديد حياة الناس على أيدي جيوش الاحتلال أو الميليشيات المتنافسة. وحياة اللاجئ محفوفة بأكملها بالمخاطر – كالعجز عن العثور على عمل أو مصدر للرزق لتلبية الاحتياجات الأساسية، والتعرض للتمييز والقمع، والعزل الاجتماعي. ومحنة اللاجئة/اللاجئ قد لا تبلغ نهايتها أبدًا لأن المرء قد يموت لاجئًا ويورث وضعَه هذا إلى جيلٍ لاحق.

ثمة صعوبات حقيقية في احتساب عدد اللاجئين في العالم، ومع ذلك يمكن تقدير عددهم في البلدان العربية بنحو 7.5 مليون لاجئ في العام 2008 وفقًا للأرقام التي سجّلتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويمثّل ذلك نسبة 46.8 في المائة من العدد الإجمالي للاجئين في العالم المسجلين لدى المفوضية السامية ووكالة الأونروا في العام 2008، والبالغ عددهم 16 مليونًا. ويقيم العدد الأكبر من اللاجئين، وجُلُّهم من الفلسطينيين والعراقيين، في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن وسورية.

إلى جانب اللاجئين هناك المهجّرون داخليًا، وهم أكثر عددًا من اللاجئين في المنطقة وأوسع منهم انتشارًا من الناحية الجغرافية. ويقدر عددهم الإجمالي بنحو 9.8 ملايين مهجَّر، يوجد جانب كبير منهم في ستة بلدان عربية – هي السودان وسورية والصومال والعراق ولبنان واليمن. ويقيم العدد الأكبر منهم، الذي يقدر بنحو 5.8 ملايين شخص، في السودان. ويشترك المهجرون واللاجئون في العديد من عناصر انعدام الأمن: فقدان سبل العيش والمكانة والعائلة والجذور، وأحيانًا الحياة نفسها.

تجمع المنطقة العربية بين قضية اللاجئين الأقدم، الفلسطينيّين، والأحدث، سكّان دارفور

ويخلص التقرير إلى أنه ليس بمقدور الدولة ولا المجتمع حماية ما لا يَرَيانه رأيَ العين. ومن الضروري، على هذا الأساس، أن يبدأ البحث عما يخفف من الإحساس بانعدام الأمن لدى الفئات الأضعف في المنطقة بالإقرار بمدى ما تعانيه من الإجحاف، وبالأسس التي ارتكز عليها إقصاؤها السياسي والاجتماعي والتنموي.

4. النمو المتقلب، ونسبة البطالة المرتفعة، والفقر الدائم

إن الثروة النفطية الخيالية لدى البلدان العربية تعطي صورة مضلِّلة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في العديد من الاقتصادات العربية وما ينجم عنها من زعزعة في الأمن الاقتصادي للدول والمواطنين على حد سواء. يناقش التقرير الأمن الاقتصادي بالرجوع إلى الأبعاد الأكثر أهمية التي حددها في بادئ الأمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية للعام 1994، وهي: مستويات دخل الفرد وأنماط نموها؛ خيارات العمل والاستخدام؛ الفقر؛ الحماية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، يركز التقرير على أهمية المسار المضطرب للتوسع الذي أحدثه النفط في البلدان العربية، وهشاشة النموذج الاقتصادي المرتبط به، والاتجاهات المتغيرة في التدفقات عبر الدول المنتجة للنفط. كما يحدد الثغرات السياسية المؤثرة في الأمن الاقتصادي لملايين الناس على صعيدي البطالة الحادّة وفقر الدخل المتواصل.

تعطي الثروة النفطية في المنطقة العربيّة صورة مضلِّلة عن أوضاعها الاقتصادية

مواطن الضعف الاقتصادي

تشكّل الدرجة العالية من التقلب في نمو الاقتصاد العربي دليلاً واضحًا على ضعف هذا الاقتصاد.

الأمن الاقتصادي في المنطقة العربية، المرتبط بتقلبات أسواق النفط العالمية، كان ولا يزال رهينة تيارات خارجية المنشإ. وهذا الاضطراب الاقتصادي المتأرجح صعودًا وهبوطًا، بين النموّ المرتفع في السبعينات والركود الاقتصادي خلال الثمانينات، ثم العودة إلى النمو الخارق للعادة في مستهلّ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إنما كان انعكاسًا مباشرًا لاضطراب الدورات في سوق النفط. وقد ترك الانخفاض الحاد في المداخيل النفطية خلال الثمانينات تأثيرًا كبيرًا في البلدان المنتجة للنفط، (فقد شهدت السعودية، على سبيل المثال، هبوط الناتج المحلّي الإجمالي فيها إلى النصف بين العامين 1981 و1987 حسب الأسعار الحالية). وشهدت بلدان أخرى نموًّا اقتصاديًّا سلبيًّا، فكانت الكويت هي الأكثر تضررًا بينها حيث انخفض الناتج المحلّي الإجمالي فيها بنسبة 18 في المائة في العامين 1981 و1982. وانتقلت الصدمات إلى الاقتصادات العربية غير المنتجة للبترول التي تقهقرت التحويلات المالية المرسلة إليها. كما شهد الأردن واليمن نموًّا سلبيًّا في بعض السنوات.

وكان النمو الاقتصادي في مختلف البلدان العربية يتسم بالركود شبه الكامل على مدى عقدين ونصف العقد بعد العام 1980، ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلّي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6.4 في المائة طوال أربعة وعشرين عامًا بين العامين 1980 و2004 (أي أقل من 0.5 في المائة سنويًّا).

لقد خلّف النمو المرتكز على النفط أسسًا بنيوية ضعيفة في اقتصادات البلدان العربية

لقد خلّف النمو المرتكز على النفط أسسًا بنيوية ضعيفة في الاقتصادات العربية إذ تحوّل العديد من البلدان العربية بصورة متزايدة إلى الاقتصادات القائمة على الاستيراد والخدمات. وتقع أنواع الخدمات في البلدان العربية في الحلقات الدنيا من سلسلة القيمة المضافة، وهي تضيف أقل القليل إلى التنمية المعرفية وتحصر تلك البلدان في مراتب متدنية في الأسواق العالمية. ويستمر هذا الاتجاه على حساب الزراعة والتصنيع والإنتاج الصناعي العربي. وتتجلّى الهشاشة البنيوية الناجمة عن النمو المرتكز على النفط في الانخفاض الظاهر في نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعة والتصنيع) في الناتج المحلّي الإجمالي في كل البلدان العربية، باستثناء فئة الدخل المرتفع. والواقع أن البلدان العربية كانت في العام 2007 أقل تصنيعا منها قبل أربعة عقود.

انخفضت نسبة التقلب في معدلات النمو في مرحلة الازدهار الأخيرة

لقد انخفضت نسبة التقلب في معدلات النمو بعض الشيء في مرحلة الازدهار الأخيرة في البلدان العربية بفئاتها كافة. وهذا تطور يدعو إلى الاطمئنان، غير أنه يجب ألا يدعو إلى الاستكانة والرضى عن النفس، لأن الانخفاض الحادّ الراهن في أسعار النفط سيؤدي لا محالة إلى تعطيل النمو المستقبلي ويسبب، مرةً أخرى، تقلُّبَ الأحوال.

لقد اختارت البلدان العربية المنتجة للنفط وضع قسم كبير من مكاسبها الأخيرة في استثمارات أجنبية واحتياطيات خارجية وصناديق ضامنة لتحقيق الاستقرار النفطي وفي تسديد الديون. كما أقدمت على تشغيل استثمارات محلية ضخمة في ميدان العقارات والإنشاءات وتكرير النفط والنقل والاتصالات والخدمات الاجتماعية. وتختلف هذه المقاربة اختلافًا واضحًا عن الأنماط التي سادت في الماضي وتميزت بالتركيز على الاستيراد والاستهلاك. كذلك وجّه بعض البلدان العربية المنتجة للبترول جانبًا كبيرًا من العائدات إلى القطاعين العسكري والأمني.

بيد أن هذا النمط الجديد من الاستثمار من شأنه أيضًا أن يعرّض بلدان مجلس التعاون الخليجي، على نطاقٍ أوسع من السابق، لنوبات الانكماش الاقتصادي العالمي، وآخر هذه النوبات تطرح تحدياتٍ عسيرةً لنموذج النمو المرتكز على الكثافة الرأسمالية. غير أن الصدمات الخارجية التي أصابت البلدان العربية ترتبط بالركود العالمي الراهن. وتشغّل كل البلدان الرئيسية المنتجة للنفط استثمارات ضخمةً في الولايات المتحدة وغيرها من الدول في الخارج، وهي لا تستطيع أن تفصل بين اقتصاداتها ومفاعيل الأزمة الدولية الآخذة بالانتشار. ثمّ إن تداعيات الانكماش الطويل في تمويل الاستثمارات وفي تحويلات العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي ستكون وطأتها ثقيلةً على بقية البلدان العربية في المنطقة.

واقع الأمر أن البلدان العربية الأخرى قد لا تحقق من المكاسب في مرحلة الازدهار الثالثة بقدر ما حققته في المرحلتين الأولى والثانية، فعلى الرغم من أن الثروة النفطية ما زالت تعبر الحدود، ومع أن عدة دول ثرية حولت جانبًا من استثماراتها إلى الأسواق الإقليمية في أعقاب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، فإن التدفقات المالية داخل البلدان العربية غدت أقل وفرةً وحجمًا منها في السابق كما غدت آثارها أقل وقعًا مما كانت عليه في الماضي. فمن جهة استهلكت الزيادة السكانية جانبًا كبيرًا من هذا الدفق في البلدان

غير النفطية، ومن جهة أخرى تأثرت تحويلات العاملين في البلدان النفطية سلبًا جراء ممارسة «توطين الوظائف». ومن جهة ثالثة ابتدأت البلدان غير النفطية تتحمل كلفة عالية للطاقة جراء ارتفاع قيمة النفط المستورد والدعم المكلف الذي تقدمه للمواطنين لقاء ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

مشكلة البطالة

تعد البطالة من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية، وحسب بيانات منظمة العمل العربية (2008)، كان المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية 14.4 في المائة من القوى العاملة في العام 2005، مقارنةً بـ 6.3 في المائة على الصعيد العالمي. وبالنسبة إلى البلدان العربية ككل، (وباستخدام عدد العاطلين عن العمل في العام 2005)، وصل المعدّل المثقّل لنمو البطالة إلى نحو 1.8 في المائة. وتتفاوت معدلات البطالة المحلية بدرجة ملموسة بين بلد وآخر، إذ تراوح بين 2 في المائة في قطر والكويت، ونحو 22 في المائة في موريتانيا، غير أن البطالة في أوساط الشباب تمثل في كل الأحوال تحدّيًا جدّيًّا مشتركًا في العديد من البلدان العربية.

وتشير اتجاهات البطالة ومعدلات نمو السكان إلى أن البلدان العربية ستحتاج، بحلول العام 2020، إلى 51 مليون فرصة عمل جديدة. وستشكل هذه الوظائف الجديدة حاجةً ماسة من أجل استيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل الذين سيواجهون من دونها مستقبلاً قاتمًا. وتدل تقديرات منظمة العمل العربية للعام 2006/2005 على التباين في معدلات البطالة بين الشباب، فهي تبلغ حدها الأعلى في الجزائر (46 في المائة)، والأدنى في الإمارات (6.3 في المائة). وباستثناء الدولة الأخيرة، فإن البلدان ذات الدخل المرتفع تشهد معدلات بطالة (من منزلتين) في أوساط الشباب. لقد سجلت معدلات بطالة عالية نسبيًّا بين الشباب في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وعلى العموم يبلغ معدل البطالة بين الشباب في العالم العربي ما يقرب من ضعف ما هو عليه في العالم بأسره.

غالبًا ما تنعكس البطالة بصورة غير متوازنة على الإناث فمعدلات البطالة بين النساء في البلدان العربية أعلى منها بين الرجال وهي من المعدلات الأعلى في العالم أجمع. وتؤكد معدلات البطالة بين النساء ما هو أبعد من إخفاق الاقتصادات العربية عمومًا في خلق فرص عمل جديدة؛ فهي تشير إلى منظومة من التحيّزات الاجتماعية المتأصلة ضد عمالة النساء.

ثمة ثلاثة عوامل أساسية تفسر اتجاهات العمالة المتدنية في البلدان العربية: أولاً، الانكماش الذي أصاب القطاع العام العريض الذي يستخدم أكثر من ثلث القوى العاملة في ظل الإصلاحات البنيوية؛ ثانيًا، محدودية حجم القطاع الخاص الراكد، وقصور أدائه وضعف قدرته على خلق فرص العمل؛ ثالثًا، مدى جودة التعليم الشائع ونوع هذا التعليم الذي لا يركز، عمومًا، على المهارات التقنية والمهنية المطلوبة.

> تعدّ البطالة من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية

سوف يكون من الضروري أن تركز السياسات العربية على إعادة هيكلة النظام التربوي التعليمي من أجل سد فجوات المهارة، والتجاوب مع مؤشرات سوق العمل، وتحفيز القدرات المعرفية الملائمة للفرص المتاحة في الاقتصاد على الصعيدين الإقليمي والعالمي. كما على المدخرات الوطنية أن تتحول، بكفاءةٍ، إلى استثمارات واسعة لتطوير المرافق الصحية والسكنية وتعزيز سوق العمل لتلبية احتياجات هذه القوة العاملة الفتية وتزويدها التسهيلات الكفيلة بزيادة الإنتاجية. ومن المطلوب بذل جهود خاصة لإزالة العوائق الاجتماعية الراسخة التي تعوق تولّي المرأة وظائف ذات إنتاجية عالية. وفي كثير من الحالات في مجال التحول في السياسات، تتيح الشراكة بين القطاعين العام والخاص أفضل الخيارات لحشد الموارد ونقل المهارات وخلق الوظائف الجديدة.

حصيلة الفقر التراكمية

يناقش التقرير عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للفقر من منظورين: الأول هو فقر الدخل (الذي يُعرَّف بمقياس ما يتوافر للإنسان من سلع وخدمات متمثّلاً بالإنفاق الاستهلاكي الحقيقيّ للفرد)؛ والثاني هو الفقر الإنساني (الذي يعرف بمقياس الدخل وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم والصحة والحرية السياسية). وفي تحليل فقر الدخل يأخذ التقرير بالحسبان مستويات الفقر الدولية التي تعتمد على دخل يعادل دولارين (خط الفقر المدقع) للفرد يوميًّا وخطوط الفقر الوطنية.

> معدلات البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال في البلدان العربية

في البلدان العربية على وجه الإجمال فقر الدخل قليل الانتشار نسبيًّا، ففي العام 2005 كان نحو 20.3 في المائة من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يوميًّا.

ويستند هذا التقدير إلى معطياتٍ في سبع دول عربية من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، التي يمثل سكانها 63 في المائة من مجمل السكان في البلاد العربية التي لا يدور فيها النزاع. وبناءً على خط الفقر الدولي، فإن نحو 34.6 مليون عربي كانوا، في العام 2005، يعيشون في فقر مدقع.

يقدر أن هناك 65 مليون عربي يعيشون في حالة فقر

غير أن استخدام عتبة الدولارين يوميًّا قد لا يعطي صورة إحصائية كاملة في جميع الحالات عن فقر الدخل في البلدان العربية. ومع تطبيق خط الفقر الوطني، يتبيّن أن معدل الفقر العام يُراوح بين 28.6 في المائة – 30 في المائة في لبنان وسورية في حدها الأدنى، ونحو 59.9 في المائة في حدها الأعلى في اليمن، ونحو 41 في المائة في مصر. واستنادًا إلى عيّنة تمثل 65 في المائة من إجمالي السكان العرب، فإن من المعقول أن نتكهّن بأن النسبة الكلية لمعدلات الفقر في مستوى الخط الأعلى ستكون في حدود 39.9 في المائة. وبموجب هذا المقياس، يمكن أن نقدر أن هناك 65 مليون عربي يعيشون في حالة فقر.

ويزداد الفقر المدقع حدّةً في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض حيث يعاني الفقر المدقع نحو 36.2 في المائة من السكّان. وكما هو متوقع فإن فقر الدخل، وما يلازمه من عدم الاستقرار هو الأكثر شيوعًا في أوساط أهل الريف.

وثمة منظور آخر لقياس الفقر تعبيرًا عن حرمان المرء من الإمكانات والفرص، إنه استخدام «دليل الفقر البشري». وهذا الدليل معيار مركب من ثلاثة مكوِّنات: أ) طول العمر، ب) المعرفة، ج) مستوى المعيشة. وبحسب هذا الدليل تسجّل البلدان العربية ذات الدخل المنخفض تواتر الفقر الإنساني في أعلى مستوياته وبمعدل يصل إلى 35 في المائة مقارنةً بمعدل 12 في المائة في الدول ذات الدخل المرتفع. ويظهر هذا المقياس أن فقدان الأمن يمثل انتقاصًا من مستويات التعليم والصحة والمعيشة، وهذا ما يلقي ظلالاً من الشك حول فاعلية أداء الدولة في ضمان حصول المواطنين على ضروريات الحياة الأساسية. ويؤثر فقر الدخل، بشكلٍ خاص في التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية وفي مستوى متابعتهم للدراسة بعد مرحلة التعليم الابتدائي. كذلك معدلات الانقطاع عن التعلم في المدرسة تديم حالة انعدام الأمن بالنسبة إلى الفقراء.

الفقر في البلدان العربيّة ظاهرة أكثر بروزًا وجلاءً مما يُفترض

تضم البلدان العربية التي تسجل نسبة 30 في المائة أو أكثر بمعيار دليل الفقر البشري ثلاثة بلدان من فئة الدخل المنخفض، وواحدًا من فئة الدخل المتوسط المنخفض: السودان بنسبة (34.3 في المائة) على الدليل، اليمن (36.6 في المائة)، موريتانيا (35.9 في المائة)، المغرب (31.8 في المائة). وفي كل هذه البلدان تقريبًا، تسجل درجة عالية من انعدام الأمن (بقيمة أعلى من 30 في المائة)، في مكوِّن التعليم ممثَّلا بمعدل الأمّيّة بين البالغين. يضاف إلى ذلك، أنّ انعدام الأمن الناجم عن الافتقار إلى المياه النظيفة وغذاء الأطفال يؤدّي دورًا مؤثّرًا في السودان، واليمن، وموريتانيا.

وعلى الرغم من المستويات المعتدلة للامساواة في الدخل، فإن الإقصاء الاجتماعي قد تزايد خلال العقدين الماضيين في معظم البلدان العربية. وثمّة دلائل توحي بأن اللامساواة في الثروة قد ازدادت سوءًا بنسبة تزيد عمّا أصاب الدخل من التردي. وفي العديد من البلدان العربية، فإن تركُّز ملكية الأرض والأصول الاقتصادية، على سبيل المثال، بات واضحًا وبدأ يثير مشاعر الإقصاء لدى الجماعات الأخرى، وإن لم يتزايد الفقر المطلق بينها.

إن أنماط انعدام الأمن الاقتصادي هي محصلة لفجوات عديدة في السياسات المُتَّبعة. وتتمثل الفجوة الأولى في أن الهشاشة المتزايدة في بنية الاقتصادات العربية كانت من النتائج الواضحة لاستمرار الاعتماد على النمو المتقلب الذي تقف وراءه قوة النفط الدافعة. واتّسم النمو الاقتصادي نفسه بالتعثر والهبوط، وبموازاة ذلك كان أداء القطاعات الإنتاجية (وبخاصة التصنيع) ضعيفًا ومفتقرًا إلى روح المنافسة. والفجوة الثانية هي أن ذاك النموذج للنمو قد أثر سلبًا في سوق العمل فغدت البلدان العربية تعاني أعلى معدلات البطالة في العالم أجمع. أما الفجوة الثالثة فهي أن إجمالي الفقر، الذي يُعرّف بأنه نصيب السكان في ظل خط الفقر الوطني، هو أعلى من أدنى مستويات الفقر المترتبة على استخدام خط الفقر الدولي المعادل لدولارين في اليوم، وهكذا فإن الفقر في البلدان العربية ظاهرة أكثر بروزًا وجلاءً مما يُفترض.

5. الجوع، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي

على الرغم من الموارد الوفيرة، وانخفاض معدلات الجوع في البلدان العربية مقارنةً بالمناطق الأخرى، يُلاحَظ بين شعوبها تزايد نسبة الجوع

وسوء التغذية. ومع أن ثمة تفاوتًا ملحوظًا بوضوح في معدلات الانتشار وأرقام الجياع بين بلد وآخر، فإن المنطقة برمتها لن تتمكّن من تحقيق غاية تخفيض الجوع من الأهداف الإنمائية للألفية. يضاف إلى ذلك استمرار رواسب الجوع وسوء التغذية المتراكمة من الماضي.

ووفقًا لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول مناطق البلدان النامية، تضمّ المنطقة العربية نسبةً منخفضة ممن يعانون قصور التغذية قياسًا على إجمالي السكان. ولا يتجاوزها في هذا المضمار غير البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في وسط أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق. إلا أنها إحدى المناطق في العالم - إلى جانب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - التي ارتفعت فيها نسبة من يصيبهم قصور الغذاء منذ تسعينات القرن العشرين، إذ تزايدت من نحو 19.8 مليون نسمة في الفترة ما بين العامين 1990 و1992، إلى 25.5 مليونًا بين العامين 2002 و2004.

وثمة تباين ملموس بين بلد عربي وآخر في مدى التقدم في مكافحة الجوع. والبلدان التي حققت التقدم الأكبر في تخفيض انتشار قصور الغذاء بين العامين 1990 و1992 هي جيبوتي والكويت وموريتانيا. وقد حقق السودان بعض التقدم، غير أن الجوع ما زال شائعًا فيه إلى حد خطير. أما الأردن والسعودية ولبنان ومصر والمغرب واليمن فقد شهدت ارتفاعًا في كل من الأرقام المطلقة ونسبة الانتشار، بينما سجلت الجزائر وسورية انخفاضًا طفيفًا في انتشار القصور الغذائي ولكن ليس في أعداد من يعانونه.

وتعود الأسباب المباشرة للجوع في المنطقة إلى النقص في تناول ما يكفي من المغذّيات يوميًّا. وهذا عائد بدوره إلى عدم توافر ما يكفي من الأطعمة المتنوعة وما ينجم عن ذلك من اختلال في التوازن الغذائي. ويرتبط توافر الغذاء بقوى العرض – الذي يعتمد، بدوره، على عدة عوامل مثل الإنتاج الزراعي، والوصول إلى الأسواق العالمية، ونمو الصناعات الغذائية، وحجم المعونات الأجنبية – وكذلك على الطلب، الذي يعتمد بصورة خاصة على مستويات حصة الفرد من الدخل. ومن حيث الإنتاج المحلي فإن لدى بعض البلدان العربية الحد الأدنى من محاصيل الحبوب في العالم، وقد انخفض الإنتاج ما بين العامين 1990 و2005 في سبعة بلدان. ويوضح التقرير أن البلدان العربية، بمجموعها، تتمتع بدرجة من الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الغذائية التي يُقبل عليها الأغنياء (مثل اللحوم، والأسماك، والخضَر)، أكبر منها في مجال المواد الغذائية التي يستهلكها الفقراء (مثل الحبوب، والشحوم، والسكر).

ومن المفارقات أنه في حين يتزايد سوء التغذية في بعض البلدان العربية على المستويين المطلق والنسبي فإن البدانة الزائدة هي أيضًا تمثل خطرًا صحّيًّا متزايدًا في المنطقة. غير أنهما يرتبطان بسبب أصلي واحد هو العادات الغذائية السيئة. وتشيع ظاهرة البدانة وزيادة الوزن بين النساء أكثر منها بين الرجال، خلافًا لما هي الحال في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حيث تغلب مثل هذه المشكلات في أوساط الذكور. وتُعزى البدانة في المنطقة العربية إلى الإفراط في استهلاك المأكولات المشبعة بالدهون وهذا يؤدي إلى تدني النشاط البدني. وقد يفسر ذلك، جزئيًّا، شيوع هذه الظاهرة بين النساء اللواتي تحول التقاليد الاجتماعية في الغالب دون ممارستهن الألعاب الرياضية والتمارين الجسدية الأخرى. وتتسبب البدانة بعدد من الأمراض المزمنة غير المعدية مثل السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والشرايين وتآكل المفاصل والعلل النفسية وأنواع من السرطان. وتتزايد هذه الأمراض بصورة مطردة في البلدان العربية.

تتزايد نسبة الجوع وسوء التغذية بين شعوب البلدان العربيّة

أما الأسباب غير المباشِرة للجوع في المنطقة فهي الفقر والاحتلال، والنزاعات الداخلية، والسياسات الاقتصادية المتبعة للتعامل مع العولمة. ويبين التقرير أنه على الرغم من تعايش الفقر وسوء التغذية في البلدان العربية، فإن الفقر لا يرتبط بالضرورة بقصور التغذية عندما تميل أنماط الاستهلاك في أوساط الفقراء إلى أطعمة زهيدة الكلفة ومغذّية، وعندما تكون هذه الأطعمة سهلة المنال بموجب برامج دعم حكومية. وخلافًا لذلك، فعندما تؤدي ظروف النزاع إلى تعثر إمدادات الغذاء، كما هي الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة والعراق والسودان والصومال فإننا نشهد ارتفاعًا في مستوى سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

انخفض إنتاج محاصيل الحبوب ما بين العامين 1990 و2005 في سبعة بلدان عربية

ويتأثّر إمكان الحصول على الغذاء، إلى حد كبير، بالسياسات الاقتصادية للحكومات ودرجة الانفتاح على الأسواق العالمية. ويمثل دعم السلع الغذائية لجعلها في متناول الناس إحدى هذه السياسات، بينما يشكل وقف الدعم سياسةً أخرى. وقد انتهجت غالبية البلدان العربية سياسة دعم التموين الغذائي كجزء من العقد الاجتماعي القائم على مبادرة الدولة بتلبية

احتياجات المواطنين الجوهرية مقابل تقديمهم فروض الولاء لها. ومنذ ثمانينات القرن الماضي جعلت السياسات الحكومية لتحرير الاقتصاد والسوق أسعار المواد الغذائية عرضةً لتقلبات الأسعار العالمية.

وفي الآونة الأخيرة تحملت البلدان العربية، شأنها شأن الدول الأخرى، تزايد أسعار الغذاء في أسواق العالم لأسباب شتى، بينها التغيرات المناخية التي تركت آثارها في مستوى إنتاج البلدان المصدرة للحبوب، والاستنضاب المكثف لمخزون الحبوب، وتعاظم استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان في الاقتصادات الناشئة، ولا سيما في الصين. ومن الأسباب الرئيسية الأخرى تزايد الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا على الوقود الحيوي المشتق من الحبوب، نظرًا إلى ارتفاع كلفة النفط والنقل. ويقارن التقرير بين النتائج التي أسفرت عنها السياسات الاقتصادية العربية للتعامل مع تلك الضغوط، والنجاحات النسبية لبعض الدول، مثل البرازيل والمكسيك، التي انتهجت سياسات اقتصادية حرة، مع تأمين الحد الأدنى من الغذاء للفقراء.

يظل المستوى المتدني للاكتفاء الذاتي من الأغذية الأساسية واحدًا من أخطر الفجوات التنموية في المنطقة العربية

ويناقش التقرير الإمكانية والجدوى من تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي والأمن الغذائي في البلدان العربية، ويخلص إلى أن من الضروري مواصلة السعي لتحقيق الأمن الغذائي، لا من حيث السيادة المطلقة في الإنتاج الغذائي، وهو هدف غير عملي بالنظر إلى شحّ المياه في المنطقة، بل من حيث تحقيق الاكتفاء من السلع الأساسية لدى كل أفراد المجتمع. وفي هذا السياق، يظل المستوى المتدني للاكتفاء الذاتي من الأطعمة الأساسية واحدًا من أخطر الفجوات التنموية في المنطقة العربية.

6. تحديات الأمن الصحي

الصحة هدف حيوي لأمن الإنسان تؤثر فيه عوامل لا ترتبط بالصحة، وهي أيضًا من العوامل الجوهرية التي تترك أثرًا كبيرًا في أمن الإنسان. وقد حققت البلدان العربية على مدى العقود الأربعة الماضية تقدّمًا مشهودًا في مجال ارتفاع مدى العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الرضّع. لكنّ الأمر الأكيد هو أن الصحة ليست مضمونة لكل المواطنين العرب؛ إذ ما زالت النساء يعانين أكثر من غيرهن من الإهمال ومن التقاليد القائمة على التحيز في معاملة الجنسين. ثمّ إن أنظمة الصحة غالبًا ما يكبلها العجز البيروقراطي، وتدني القدرات المهنية، ونقص التمويل؛ مع تعاظم الأخطار الصحية جراء انتشار أمراض مُعْدية جديدة.

الصحة ليست مضمونة لكل المواطنين في المنطقة

الوضع العام

على الرغم من التحسينات التي أُدخلت على النواحي الصحية في المنطقة:

- يحتل الوضع الصحي للمواطنين العرب مرتبة متدنية مقارنةً بالدول الصناعية.
- على الرغم من أن العمر المتوقع قد ازداد وانخفضت وفيات الأطفال بين العامين 2000 و2006 فقد شهدت المؤشرات الصحية الأخرى ركودًا.
- يظهر التفاوت في مجال الصحة بوضوح بين بلد وآخر وداخل البلد الواحد.
- تتسم البيانات الصحية بالقصور والنقص وغالبًا بعدم المصداقية، ما يجعل من الصعب رسم السياسات الصحية الفعالة، أو الوصول إلى المحتاجين.
- تستمر الممارسات الصحية الضارة، المتجذرة في أعماق الممارسات والعادات والموروثات الاجتماعيّة، في التسبّب بتدهور المستويات الصحية، ولا سيما بين النساء.

حدود الأنظمة الصحية

تتراجع الأنظمة الصحية في المنطقة بسبب:

- انتهاج نموذج طبي حيوي ضيّق يقوم على العناية العلاجية في المستشفيات، ويتركز على معالجة الأمراض.
- غياب الروابط بين القطاعات، التي تساعد على إدخال المحدِّدات الصحية غير المباشرة في المعادلة. ولا تعترف الأنظمة الصحية العربية بدور بعض العوامل، مثل جودة التعليم وشموليته، وتمكين المرأة، ومقتضيات الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي. كما لا تظهر بوضوح التوجه العقلي اللازم للتعامل مع عوامل رئيسية مثل الجنوسة والطبقة الاجتماعية والهوية والإثنية، وهي العناصر التي تترك آثارًا واضحة في الأوضاع الصحية وأمن الإنسان.
- التفاوت في تقديم الرعاية الصحية وتمويلها.
- المستشفيات ذات التقانات العالية والساعية إلى الربح المادي والتي تقدم المعالجة بكلفة عالية وفق أحدث الأساليب ولكن لأقلية صغيرة من المواطنين الأثرياء.

- اتساع تغطية الخدمات الصحية العامة، مع تدني النوعية في أغلب الأحيان.

تمويل الصحة

من التحديات التي تواجه تمويل الأنظمة الصحية:

- التزايد المطرد لكلفة الرعاية الصحية.
- الإنفاق الحكومي غير الكافي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.
- عجز الأنظمة في بلدان الدخل المرتفع عن ترجمة التمويل الوافر إلى مكاسب صحية.
- تزايد الإنفاق الخارج عن حدود ميزانية الأسرة على المتطلبات الصحية، ما يزيد من وطأة الأعباء على الأفراد والعائلات على حد سواء.
- الغياب العام للضمان الاجتماعي الصحي والمزايا الوظيفية التي يقدمها أرباب العمل.

المخاطر الصحية المستجدة

يمثل مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز خطرًا داهمًا ومستعصيًا لا يزال غير مفهوم على حقيقته في المنطقة، ففي العام 2007 توفي أكثر من 31,600 شخص بالغ وطفلٍ بمرض الإيدز في البلدان العربية (وكان 80 في المائة منهم في السودان). وبين العامين 2001 و2007، قُدّرت حالات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب في البلدان العربية بنحو 90,500 حالة، منها 50,000 حالة في السودان.

ووفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، وصل عدد المصابين في البلدان العربية بنقص المناعة المكتسب في العام 2007 إلى 435,000، منهم 73.5 في المائة في السودان. ومن الملاحظات المهمة عن السودان أن نسبة عاليةً من الإصابات بنقص المناعة المكتسب منتشرة بين النساء. وتمثل النساء في السودان 53 في المائة من البالغين المصابين بالمرض في العام 2007، مقارنةً بالمعدل العالمي الذي يبلغ 48 في المائة. وتبلغ هذه النسبة 30.4 في المائة في السنة نفسها في البلدان العربية الأخرى وهي مقارنة بالوضع في أوروبا الغربية. ويقدر أن 80 في المائة من إصابات النساء في المنطقة تحدث في بيت الزوجية، حيث تتعرض كثيرات من النساء المضطهدات اللواتي لا حول لهن ولا قوة للعواقب الوخيمة لمسلكيات الأزواج الحافلة بالمخاطر.

ولا تنحصر خطورة هذا المرض المدمر في قوة الفيروس الناقل له فحسب، بل تتعداه إلى وصمة العار المرافقة للمرض. فغالبًا ما تضيق بالمصابين بالإيدز سبل العيش ومصادر الرزق ويحرمون، هم وعائلاتهم، من الفرص الاجتماعية في تلك الأجواء التي تسيطر عليها ثقافة العار.

ومع أنه قد تم القضاء على الملاريا في معظم البلدان العربية، فإنها ما زالت متفشية في البلدان العربية الأقلّ نموًّا، حيث سجلت في العام 2005، على المعدل، 3,313 حالة من كل 100,000 شخص. ومن الحالات المبلَّغ عنها في المنطقة، وقع ما نسبته 98 في المائة في جيبوتي والسودان والصومال واليمن وتحمّل السودان وحده 76 في المائة من هذا العبء. من هنا فإن تحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو وقف انتشار مرض الملاريا وبدء انحساره في تلك المنطقة، سيعتمد إلى حد كبير على ما يمكن أن يتحقق من تقدم في هذا السبيل في السودان والصومال واليمن.

ما زال مرض الملاريا متفشيا في البلدان العربية الأقل نموّا

7. الاحتلال والتدخل العسكري

في أوضاع الاحتلال والنزاع والتدخل العسكري، تتضافر أنواع كثيرة من المخاطر التي تهدد أمن الإنسان، والتي ناقشها هذا التقرير. ففي الأرض الفلسطينية المحتلة والعراق والصومال ألغي، بالقوة، حق الشعب الأساسي في تقرير المصير والسلام. ويواجه الناس الأخطار التي تتهدد الحياة، والحرية، ومصادر الرزق، والتعليم، والغذاء، والصحة، والبيئة حولهم، على أيدي قوى خارجية تمارس عليهم العنف المؤسسي والبنيوي والمادي في كل يوم.

ويعرض التقرير تقييمًا تفصيليًّا للأضرار الناجمة عن الإنتهاكات التي ترتكب ضد حقوق الإنسان، مع التركيز على آثار التدخل الأميركي في العراق، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الحملة الأخيرة على غزة، والأوضاع الصعبة التي يعانيها الشعب المحاصر في الصومال.

في أوضاع الاحتلال والنزاع والتدخل العسكري، تتضافر أنواع كثيرة من المخاطر التي تهدد أمن الإنسان

إن مفعول التدخل العسكري والاحتلال لا يقتصر على انتهاك القانون الدولي وإبطال حقوق الشعب في البلدان المعرضة للغزو فحسب. فهو يشعل شرارة المقاومة، ويطلق دوامة العنف والعنف المضاد. وشمل ذلك كلاً من المحتلين وضحايا الاحتلال على حد سواء. وينتقص التدخل العسكري والاحتلال من أمن الإنسان في بلدان

عربية أخرى مجاورة من نواح عدة. فهو يقوم بتهجير الشعوب عبر الحدود، ويخلق تحدّيًا إنسانيًّا شديد الوطأة على البلدان المجاورة، ويزرع فيها بذور التوتر. كذلك الاحتلال والتدخل العسكري، باعتبارهما المرمى الذي تستهدفه الجماعات المتطرفة التي تلجأ إلى العنف، يعزّزان من جاذبية الاتجاهات الداعية الى مواصلة دورة العنف في المنطقة والتي تؤدي الى إثارة ردود الفعل التي تنتقص من حقوق المواطنين وحرياتهم. وأخيرًا، فإن الاحتلال والتدخل العسكري، باعتبارهما تهديدًا للسيادة الوطنية، يسمحان للحكومات العربية أن تتخذ من حماية الأمن القوميّ ذريعةً لتأخير مسيرة الديمقراطية ومواصلة نمط الحكم الذي لا يستند إلى إرادة المواطنين. من هنا فإن الاحتلال والتدخل العسكري يتحملان مسؤولية خلق الظروف المؤاتية لانعدام الأمن واستمرارها في المنطقة.

الاحتلال والتدخل العسكري يتحملان مسؤولية خلق ظروف انعدام الأمن واستمرارها في المنطقة

ويلاحظ التقرير أن دوام الاحتلال والتدخل طوال هذه الفترة يدل على مدى انكشاف المنطقة العربية لسياسات الأطراف الخارجية. وتعتمد احتمالات تسوية النزاعات الرئيسية في المنطقة، إلى حد كبير، على إرادة هذه الأطراف. وهذا يؤكّد مدى المسؤولية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة بوصفها الضامن الحيادي الوحيد لأمن الإنسان والأمن الوطني في المناطق المحتلة، وهو الدور الذي همشته دول كبرى وحرمت الأمم المتحدة من أدائه.

الأركان السبعة لأمن الإنسان العربي

تبين تحليلات التقرير أن مفهوم أمن الإنسان يوفر الإطار المناسب لإعادة تركيز العقد الاجتماعي في البلدان العربية على تلك الأولويات الحيوية – ولكن المُهمَلة – الأكثر تأثيرًا في رفاه المواطنين في هذه البلدان. فمع أن أحوال أمن الإنسان ليست متماثلة فيها، لا يستطيع أي بلد منها الزعم بأنه قد تحرر من الخوف أو تحرر من الحاجة، أو أنه قد نجا من تداعيات انعدام الأمن في البلدان المجاورة. وتستعرض فصول هذا التقرير، مختلف التوجهات السياسية التي قد تنتهجها الدولة، والمجتمع المدني، والمواطنون الأفراد والأطراف الدولية، كلٌّ في مجال عمله، مع التوصية باتخاذ الخطوات الكفيلة بالتخفيف من هذه التهديدات والمخاطر في كل الأبعاد التي

مفهوم أمن الإنسان يوفر الإطار المناسب لإعادة تركيز العقد الاجتماعي في البلدان العربية على الأولويات الحيوية الأكثر تأثيرًا في رفاه المواطنين

ينطوي عليها هذا المفهوم. وفي هذا السياق، يؤكد التقرير الأهمية المركزية للعناصر الآتية:

1) المحافظة على الأرض وصونُها ورعايتها، وكذلك على المياه، والهواء، والبيئة التي تقوم عليها حياة شعوب البلدان العربية، في ظل الضغوط المتعاظمة في المجالات البيئية، والسكانية والديمغرافية على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

2) ضمان الحقوق، والحريات، والفرص الأساسية، دونما تفرقة أو تمييز. وذلك ما لا تستطيع تقديمه إلا دولة سليمة الإدارة، خاضعة للمساءلة، ومتجاوبة مع مصالح مواطنيها وتحكمها القوانين العادلة؛ والتخفيف من وطأة النزاعات المتصلة بالهوية التي تقوم على المنافسة على السلطة والثروة، في ظل دولة تتمتع بثقة المواطنين.

3) اعتراف الدولة والمجتمع بسوء المعاملة والإجحاف اللذيْن تعانيهما كل يوم الفئات الضعيفة، ولا سيّما النساء والأطفال واللاجئون في المنطقة، والعزم على تحسين أوضاعهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية.

4) التخطيط لتدارك الضعف في الدعائم البنيوية للاقتصادات العربية التي تعتمد على النفط، والتخفيف من فقر الدخل، مع التحرك نحو إقامة اقتصادات منوعة ومنصفة تقوم على المعرفة وتخلق فرص العمل، وتحمي سبل العيش التي ستعتمد عليها الأجيال الآتية في مرحلة ما بعد النفط.

5) القضاء على الجوع وسوء التغذية اللذين يواصلان انتقاص القدرات الإنسانية وهدر الحياة لملايين الناس وعرقلة مسيرة التنمية الإنسانية في أرجاء المنطقة العربية ولا سيما البلدان الأكثر فقرًا. فاقتصادات الأمن الغذائي في الاقتصاد العالمي تستدعي توجهًا واقعيًّا جديدًا في تعريف الأمن الغذائي لا ينحصر في تحقيق الاكتفاء الذاتي السيادي بشكل مطلق، بل يركز أكثر على تحقيق الكفاية في توفير السلع الأساسية لجميع أفراد المجتمع.

6) الارتقاء بمستويات الصحة للجميع، باعتبارها حقًّا من حقوق الإنسان، وواحدًا من المستلزمات الأساسية لأمن الإنسان، ووسيلة تمكينيّةً في سلسلة النشاطات الإنسانيّة. وتقابل أشواطَ التقدم المهمة التي قطعتها البلدان العربية في هذا الميدان إخفاقاتٌ سياسيةٌ ومؤسسيةٌ أسفرت عن التفاوت في الجودة وفي القدرة على الحصول على الخدمات الصحية،

وتعاظم المخاطر المتمثلة في الملاريا والسلّ ومرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

7) الإقرار السياسي خارج البلاد بأن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي تستهدف السكّان في المنطقة العربية، والاعتداء على سيادة البلدان وحياة مواطنيها من جانب القوى الإقليمية والعالمية، من الأمور المحكوم عليها بالفشل، ولا يمكن أن يقبل بها المجتمع الدولي ولا المواطنون في البلدان العربية. وأسفرت هذه النزاعات عن أضرار وخسائر فادحة جراء استخدام القوة ضد السكان، مع الاستهانة بحياة المواطنين، كما أظهرت الحملة الإسرائيلية الأخيرة على غزّة. وأفضت هذه النزاعات إلى ما يفوق التصور من المعاناة الإنسانية والفوضى، ولطخت سمعة الدول التي تورّطت فيها، وانتقصت من التقدّم المتواضع الذي تحقق على طريق الإصلاح السياسي في المنطقة، بتقوية الاتجاهات المتطرفة، وابتعاد الأصوات المعتدلة عن المشاركة في الشأن العام.

انتقصت النزاعات من التقدّم المتواضع الذي تحقق على طريق الإصلاح السياسي

هوامش

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994 (بالإنجليزية).

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002.

3 حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استنادًا إلى قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة – نظام المعلومات العالمي عن المياه والزراعة (AQUASTAT) (بالإنجليزية).

4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

الفصل 1



تطبيق مفهوم أمن الإنسان في البلدان العربية

في هذا الفصل الأول، نُعرِّف أمنَ الإنسان بأنه «تحرّر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدّة زمنيًّا وواسعة النطاق التي تتعرّض لها حياته وحريته». ويقوم هذا التعريف على التحليل المعروف لمفهوم «أمن الإنسان» الذي طرحه تقرير التنمية الإنسانيّة الصادر في العام 1994 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آخذًا بالاعتبار الظروف الراهنة في البلدان العربية.

يضع هذا الفصل التعريف في سياقه الواسع فيبدأ بتبيان الأسباب التي دعت إلى اختيار مفهوم أمن الإنسان لإطلاق سلسلةٍ جديدة من تقارير التنمية الإنسانيّة العربية. ويناقش بعدها تطوّر هذا المفهوم ونطاقه على الصعيد العالمي، وعلاقته بمفاهيم شبيهة، مثل التنمية البشرية وحقوق الإنسان، والمقاييس التي تستخدم لإيضاح أبعاده. وينتقل بعد ذلك إلى تقديم الملامح العريضة لوجهات النظر العربية حول أمن الإنسان والتي تنطلق من التفكير العربي في هذا الموضوع ومن واقع المنطقة العربية. على هذا الأساس، يُرْسي هذا الفصل منهجيّة التقرير ومقاربته لمسألة القياس في السياق العربي. وينتهي باستعراض نتائج استطلاع رأي أجري في أربعة بلدان عربية ووجهات نظر مجموعة من الشباب العرب، للاستدلال على مدى استيعاب كل منهم وتقويمه أمنَ الإنسان في بلده.

ينجم انعدام أمن الإنسان عن تهديدات جسيمة، أو متواترة أو شديدة الوطأة تولِّد آثارًا متتالية مركّبة

لماذا أمن الإنسان؟

ينجم انعدام أمن الإنسان عن تهديدات جسيمة، أو متواترة أو شديدة الوطأة تولِّد آثارًا متتاليةً مركّبة تمسّ جمهرةً غفيرة من الناس. وفي البلدان العربية يقوّض انعدام أمن الإنسان المتفشّي التنمية البشرية دونما هوادة. وهو من نتائج استنزاف الموارد الطبيعية تحت وطأة الضغوط المفروضة عليها، والمعدّلات العالية لنمو السكّان، والتغيّر المناخي السريع، وهي أمور قد تهدّد سبل العيش والدخل والغذاء والمأوى للملايين في البلدان العربية. وهو متأصّل في المحنة التي يعانيها خُمس الناس في بعض هذه البلدان، وأكثرُ من النصف في بعضها الآخر حيث صارت حياتهم فريسةً للفقر والموت المبكر نتيجة الجوع والحاجة. أصداؤه تتردّد في الاحتلال العسكري والنزاعات المسلحة التي تستهدف الأرض الفلسطينية المحتلة والسودان والصومال والعراق. ويُطلّ انعدام أمن الإنسان برأسه حتى في البلدان التي تتمتّع باستقرارٍ نسبي، حيث تتمتع السلطات الأمنية فيها بمقدرة واسعة على الانتقاص من حقوق المواطنين أو انتهاكها. ويتفاقم الوضع عند مقارنة حياة المواطنين العرب الذين يعانون القلّة، بحياة جيرانهم ممّن

يقوّض انعدام أمن الإنسان التنمية البشرية

يعانون التخمة، سواء أداخل بلدانهم كانوا أم في البلدان المجاورة. ليس ثمة مبالغة في هذه الصورة: فأهالي دارفور والصوماليون والعراقيون والفلسطينيون يساورهم الخوف كل يوم، ويهيمن عليهم شبح العنف العشوائي والدمار من كل جانب. وتتغلغل هذه المخاوف حتى في المجتمعات الأوفر حظًّا والتي، برغم خلوّها من النزاعات المسلّحة وقوات الاحتلال، تعاني القبضة الخانقة لسلطات الدولة. ففي بعض البلدان العربيّة يدخل الشخص العاديّ مركز الشرطة متوجّسًا خيفةً، لأنه يعلم أنه قد يساق مخفورًا لمجرد أدنى اشتباه بارتكابه جرمًا ما، أو تسبّبه في توتير الجوّ العامّ. ويخاطر أصحاب الرأي المعارض بإمكان وضعهم وراء القضبان إذا مارسوا واجبهم المدنيّ بالتعبير عن رأيهم ضدّ ممارسات الدولة غير العادلة. ويعيش قطاع عريض من العرب في حالة مستديمة من الفزع جرّاء الأذى الذي قد يلحقه بهم بعض مواطنيهم أو القوى الأجنبية على حدٍّ سواء، وجرّاء الصراعات الداخلية والقوانين المجحفة. وهو ما يجعلهم في وضع يبدّد الآمال ويكبح روح المبادرة ويخلي المجال العامّ من إمكان التغيير السلمي والتوافقي.

ليس ثمّة موضوع أدعى للاهتمام من أمن الإنسان لإعادة تقويم حالة التنمية البشرية في البلدان العربية

من هنا يبدو أن ليس ثمّةَ موضوعٌ أدعى للاهتمام من أمن الإنسان منطلَقًا لسلسلة التقارير هذه التي تسعى إلى إعادة تقويم حالة التنمية الإنسانية العربية خلال العقد الأول من هذه الألفية الجديدة.

أولاً: إن هذا المفهوم يحول الاهتمام من القضايا المتصلة بأمن الدولة – التي غالبًا ما بُولِغَ في التشديد عليها في الخطاب السياسي في المنطقة، والسعي وراءها على حساب أمن المواطنين أحيانًا – إلى الاهتمام بأمن الإنسان، الذي لولاه لا قيمة لأمن الدولة. من هنا، يؤدّي إدراك المفهوم على هذا النحو إلى اعتبار أمن الإنسان شرطًا لتحقيق أمن الدولة. فالمواطنون الذين يتحررون من الخوف والحاجة هم أكثر قابلية للإقرار بالشرعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة مسؤولة متجاوبة تتولّى حماية مصالحهم. كما أن هؤلاء سيندفعون للعمل سويًّا للتصدي لأية أخطار قد يواجهونها؛ وسيكونون أكثر مناعةً تجاه الإغراء بالتحالف مع قوى أجنبية ضد مصالح الدولة.

يحول مفهوم أمن الإنسان الاهتمام من القضايا المتصلة بأمن الدولة إلى الاهتمام بأمن الإنسان

ثانيًا: إن أمن الإنسان، إذا نُظر إليه على النحو الصحيح، يساعد في إعادة التوازن بين الانشغال بالإرهاب وما يسمى بالحرب ضد الإرهاب التي هيمنت على السياسات الدولية والإقليمية. فهذا الانشغال، الذي شاع في بيئة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، قد أعاد تركيز الاهتمام على مسائل أمن الدولة وفرضها للقانون والحلول العسكرية. وأفضت الطريقة التي شنت فيها هذه الحرب، إذا جاز التعبير، إلى خلق ارتدادات في المنطقة أسهمت في تضييق الخناق على أمن المواطنين الأفراد وحقوقهم. بل إنها، في العراق وبلدان أخرى، جلبت الدمار وتسببت بمصرع المواطنين العرب والأجانب وخرقت حقوق الإنسان على نطاقٍ أدّى، على ما يرى كثير من منتقدي تلك الحملة، إلى نشوء عالم أشد انقسامًا وأقلّ أمنًا منه في أي وقت مضى.

ثالثًا: يقدّم هذا الموضوع إطارًا لتحليل المخاطر التي تُحْدِقُ بالمنطقة على نحو مطّرد عند إعداد هذا التقرير ولمواجهتها. ولا تتجلى هذه المخاطر في تهديد الحياة بصورة مباشرة فحسب، كما هي الحال في الأرض الفلسطينية المحتلّة والسودان والصومال والعراق، بل تتمثل كذلك في التهديدات غير المباشرة التي يجسدها الجوع والفقر والضغوط البيئية. وتشمل الأخيرة النتائج الجسيمة المترتبة على المنافسة الإقليمية والدولية على النفط العربي، والضغوط المتعاظمة على الموارد المائيّة جرّاء النمو السكانيّ المتسارع وحالات القحط المتكررة والصحارى الآخذة بالتوسّع وتردّي الأوضاع المناخيّة.

المفهوم على الصعيد العالمي

في النظام العالميّ المتقلب الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، تضاعفت التحدّيات الداخليّة والخارجية التي تواجه سلامة الدول. فمن الخارج تضافرت تحدّيات التلوّث البيئي والإرهاب الدولي والتنقلات السكانية الواسعة والنظام المالي العالمي المتداعي، علاوةً على تهديداتٍ أخرى عابرة للحدود مثل تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتّجار بالبشر لتحاصر الأفكار التقليدية المرتبطة بمفهوم الأمن. أما من الداخل، فقد جاء انتشار الفقر والبطالة والحروب الأهليّة والنزاعات الطائفية والإثنية وقمع الدولة، ليظهر الدور الضعيف والسلبي الذي يمكن أن تؤدّيه الدولة في تأمين حياة مواطنيها ومعيشتهم. ولا عجب، إذن، أن يتحوّل الاهتمام من حماية سلامة الدولة إلى حماية أرواح المواطنين القاطنين في أراضيها. ومن هذا التحوّل، ينبثق مفهوم أمن الإنسان.

خلافًا للتنمية البشريّة، ليس لأمن الإنسان تعريف مقبول على نطاقٍ واسع. ومع أن الاصطلاح قد أدرج في الخطاب الإنسانيّ والدبلوماسي والتنموي على مدى العقدين الماضيين، فإن نطاق المفهوم الكامن وراءه يتباين من سياق إلى آخر، وهو أمر متوقّع. ذلك أن المخاطر التي قد تتهدّد الناس تكاد أن تكون غير قابلة للحصر ومن ثَمَّ فإنّ ما يُعَدُّ، أو لا يُعَدُّ، تهديدًا لأمن الإنسان إنّما يعتمد على التعريف المتَّبع.

وعلى الرغم من التنوع في تعريفات أمن الإنسان بالنظر الى نطاقه، فإن نقطة الارتكاز المشتركة في ما بينها هي الفرد، لا الدولة. وفي ما يلي تلخيص هذا التحوّل في النموذج النظري.

يمكن اختصار أوجه الاختلاف بين أمن الدولة وأمن الإنسان على النحو الآتي:

- مصدر التهديد لأمن الدولة هو عسكري إجمالاً، بينما تتعدد مصادر التهديد بالنسبة إلى أمن الإنسان: وهي تشمل البيئة والاقتصاد وحتى الدولة نفسها.
- تميل الأطراف التي تتهدد أمن الدولة إلى أن تكون خارج أرض الدولة المعنيّة وتتمثّل عمومًا، بدولٍ أخرى أو بمنظمات معارضة اتخذت مواقعها في أرض دول أخرى.
- موضوع التهديد بالنسبة إلى أمن الدولة هو الدولة نفسها بما في ذلك تماسكها ومواطن قوّتها وأراضيها، في حين أن موضوع التهديد بالنسبة إلى أمن الإنسان هو حياة الأفراد، وحريتهم أو كلتاهما.

بصورة عامة، تفترض الدراسات المتعلّقة بأمن الدولة أن «القاعدة الأساسية» في الحياة البشرية، وفي ما بين كيانات الدول، تقوم على الكفاح والنزاع، بينما تفترض دراسات أمن الإنسان الفردي أنه، ونظرًا إلى المصالح المشتركة بين البشر، فإنهم ينزعون بصورة طبيعية إلى التعاون المتبادل.

المداخل التي تنطلق منها الدراسات المتصلة بأمن الدولة راسخة في علوم السياسة عادةً، فيما تَستخدِم الدراسات المتعلقة بأمن الإنسان منظومةً من المرتكزات تتضافر فيها علوم السياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والنفس، والبيئة.

في غياب تعريفٍ شامل ومعتمد عالميًّا لأمن الإنسان تتبناه الأطراف المعنية كافة، جرت محاولاتٌ شتّى على الصعيد الدولي لتحديد نطاق هذا المفهوم. وبرزت، على العموم، مدرستان للتأويل يندرج في إطارهما معظمُ التعريفات

الجدول 1-1 **أمن الدولة مقابل أمن الإنسان**

نوع الأمن	الطرف المعني	موضوع الحماية	التهديدات المحتملة
أمن الدولة	الدولة	أمن الدولة وسلامة أراضيها	الحروب بين الدول والتدخل الأجنبي الانتشار النووي الاضطرابات المدنية
أمن الإنسان	الإنسان الفرد	سلامة الفرد وحريته	الفقر المرض الاستنضاب البيئي انتهاكات حقوق الإنسان النزاعات، العنف، القمع

المصدر: فريق التقرير.

الحالية، ويظهر فيهما تصوّران لأمن الإنسان، أحدهما ضيِّق والآخر واسع. ويمكن المرء، على هذا الأساس، أن يقارن بين التعريفات المختلفة مستخدمًا طيفًا ذا حدَّين.

الحدّ الضيّق في هذا الطيف، مع تركيزه على الإنسان الفرد، يقصر الدلالة على التهديدات العنيفة، مثل تلك الناجمة عن الألغام الأرضيّة، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وحالات الإخلال المفرط بحقوق الإنسان. وتعدّ التحرّكات المعيارية التي أدّت الى وضع اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ، وتشكيل المحكمة الجنائية الدولية، وإطلاق الحملات العالمية لمنع انتشار الأسلحة النارية، والاتّجار بالمخدرات، والعنف ضد النساء، أمثلة على الخطوات السياسية التي تستند إلى المقاربة الضيّقة لمفهوم أمن الإنسان. وما زالت هذه المقاربة تواصل تأثيرها في المبادرات الدولية لإحلال السلام ومنع النزاعات وفي التدخّلات التي تحدث تحت البند الإشكالي الذي ينص على «مسؤوليّة الحماية».

نقطة الارتكاز المشتركة بين مختلف تعريفات أمن الإنسان هي الفرد لا الدولة

أما الحدّ العريض من هذا الطيف فيشتمل على قائمة طويلة من التهديدات الممكنة التي تراوح بين التقليديّ منها مثل الحرب، والتنمويّ منها مثل التهديدات المرتبطة بمجالات الصحة والفقر والبيئة. ويطرح التصنيف الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية للعام 1994 مثالاً رائدًا لهذه المقاربة. وقد عرض ذلك التقرير سبعة أبعاد لأمن الإنسان:

تتعدد مصادر تهديد أمن الإنسان وتشمل البيئة والاقتصاد وحتى الدولة نفسها

- الأمن الاقتصاديّ الذي يتهدّده الفقر؛
- الأمن الغذائيّ الذي يتهدّده الجوع والمجاعة؛
- الأمن الصحي الذي تتهدّده أشكال الأذى والأمراض؛

- الأمن البيئي الذي يتهدّده التلوث والتدهور البيئي واستنضاب الموارد؛
- الأمن الشخصي الذي تتهدّده الجريمة والعنف؛
- الأمن السياسي الذي يتهدّده القمع السياسي؛
- الأمن الاجتماعي الذي يتهدّده النزاع الاجتماعي أو الإثني أو الطائفي.

يتسع مفهوم أمن الإنسان ليشمل حرية الإنسان وحياته

تتجلّى السمات البارزة في تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمفهوم أمن الإنسان في اتّساع نطاقه مقارنةً بالنظرة التقليدية إلى هذا المفهوم؛ وباشتماله على حرية الإنسان والحياة البشرية بوصفها قيمةً محوريّةً؛ وبتحديده الأسباب والآثار المتداخلة في أبعاد أمن الإنسان، وبتركيزه على الإنسان الفرد. ومن الأهمية بمكان أن مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرّ بأن طبيعة علاقة الفرد بالدولة تمثل واحدًا من التهديدات الأخرى المحتملة لأمن الإنسان. ويؤكد تقرير التنمية البشرية للعام 1994 الالتزام بنظام عالميّ «متحرِّر من الخوف، ومتحرِّر من الحاجة» كما تمّ عرضه في تقرير الألفية الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة،[1] والذي أدّى بدوره إلى تشكيل «لجنة أمن الإنسان» في العام 2001.

يمكن أن يعدّ أمن الإنسان الركيزة الأساسيّة للتنمية البشرية

عرّفت لجنة أمن الإنسان هذا الأمن بأنه: حماية «الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته». كما وضعت معاييرَ استهلاليّةً تؤدّي مخالفتها إلى وضع أية مسألة في خانة التهديدات الموجّهة إلى أمن الإنسان. وطبقًا للتعريف الأصليّ الذي وضعته اللجنة، إن «الجوهر الحيوي للفرد» هو ما يؤمّن الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة. غير أن اللجنة قامت في وقت لاحق بتوسيع تعريفها هذا إلى ما هو أبعد من مجرد البقاء على قيد الحياة. ويتجاوز التعريف المعدّل مجرد تعزيز قدرة الناس على الصمود في وجه التهديدات ليتضمّن، إضافةً إلى ذلك، الدفاع عن حقوقهم الإنسانيّة الأساسية وحماية سبل العيش والكرامة الإنسانيّة ضدّ ما يمكن تفاديه من الانتكاسات، وتمكينهم من التغلّب على التهديدات، أو تحاشيها، من خلال الجهود الفردية والجماعية. إن أمن الإنسان، وفق هذا التعريف، لا يقتصِر على البقاء فحسب؛ بل هو وضع الناس المعرضين للخطر، مجدّدًا، على مسارٍ أكثر أمانًا، في سعيهم لحياة أفضل، وعلى أسسٍ راسخة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة.[2]

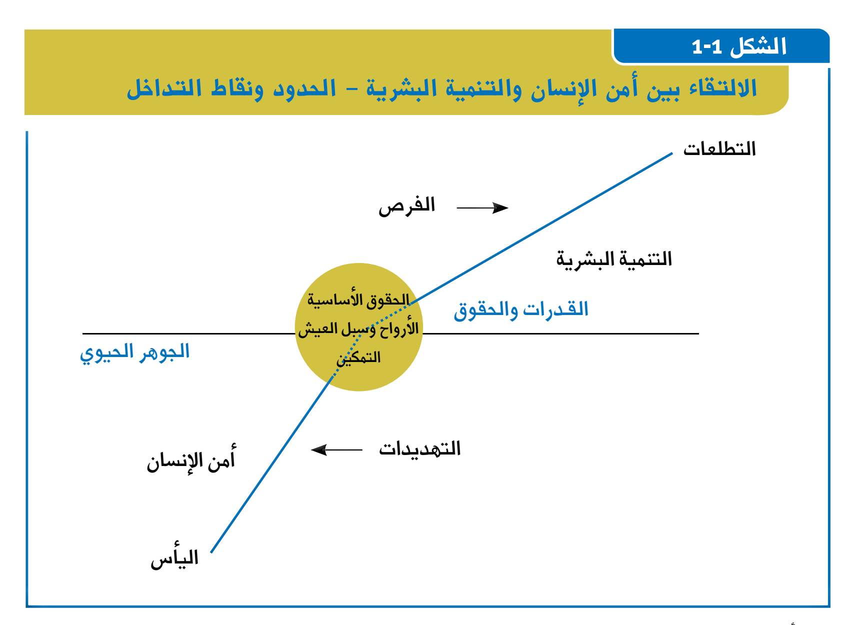
العلاقة بالمفاهيم الأخرى

بناءً على هذه النظرة الأشمل، يمكن أن يُعَدّ أمن الإنسان هو «الركيزة الأساسيّة» للتنمية البشرية. وفيما تُعنى التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، يهتم أمن الإنسان بتمكين الشعوب من احتواء المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم أو تجنّبها. التنمية البشرية، بطبيعتها، لا تقف عند حدود معيّنة؛ فهي قد تتّسع لتشمل مختلف أشكال التطلعات في أوضاع مختلفة ومع إمكانات متباينة. ولكن يبقى أنّه في الأوضاع التي تكتنفها الأخطار الجسيمة، ينبغي أن يتمتع الناس كافّةً بحدٍّ أدنى من الأمن لحماية أرواحهم وسبل معيشتهم، بحيث يشكّل ذلك نقطة الانطلاق إلى الأمام. أمّا أمن الإنسان، فإنّه يركّز، وكأولوية، على الحقوق والقدرات والإجراءات الوقائيّة الضرورية في حالات الأخطار الجسيمة التي تتهدّد الحياة. وينظر المفهومان إلى الوضع الإنساني من الطرفين المتباعدين لهذا المعيار المتدرّج. وذلك ما أوجزه أمارتيا سِنْ في اصطلاح «التوسع مع الإنصاف» (التنمية البشرية) «الانتكاس مع الأمن» (أمن الإنسان).[3] من الواضح إذن أنّ هذين المفهومين يكمل أحدهما الآخر، ويلتقيان ويتداخلان على خط يمتد من اليأس البشري إلى التطلعات البشرية وفق ما يوضحه الشكل 1-1 (المبسط).

أمن الإنسان، من ناحية، هو مستلزَم أساسيّ لتحقيق التنمية البشرية، بما أنّ منظومة

الشكل 1-1

الالتقاء بين أمن الإنسان والتنمية البشرية – الحدود ونقاط التداخل



لجنة أمن الإنسان 2003.

الإطار 1-1 محمد البرادعي* – أمن الإنسان والبحث عن السلام

تتّسم صورة الأمن الراهنة بالمفارقة. وتتمثّل، على حدّ تعبير ذكيٍّ لأحد الكتّاب في صحيفة «فايننشال تايمز» في أنّ «العالم قلما كان أكثر أمانًا، وفي الوقت ذاته، أكثر شعورًا بانعدام الأمن».

يشير تقرير أخير حول أمن الإنسان، إلى أنّنا نشهد، ومنذ أوائل التسعينات من القرن المنصرم، هبوطًا حادًّا في تواتر الحروب الأهلية والأشكال الأخرى من النزاع المسلّح، وانخفاضًا في عدد اللاجئين، وتراجعًا في انتهاكات حقوق الإنسان. وتشير هذه الإحصاءات إلى أن العالم قد غدا أكثر سلامًا.

لكنّ الإحساس الجماعيّ بانعدام الأمن قد تصاعد، في الوقت نفسه، أكثر من أي وقت مضى، لأن القوى التي تعمل على زعزعة الأمن ما زالت مثابرةً وواسعة الانتشار. وتتمثل هذه القوى التي تتسبّب بانعدام الأمن بأربع فئات: الأولى هي الفقر وما يتصل به من وجوه انعدام الأمن، بالنسبة إلى المليارات من الناس الذين لا يستطيعون الحصول على ما يكفي من إمدادات غذائيّة ومياه آمنة للشرب ورعاية صحية مناسبة ومصادر حديثة للطاقة. ويمثل ذلك أقسى وجوه انعدام الأمن – ويصدق على الواقع المعيشي لأربعين في المائة من البشر يعيشون على كفافهم للبقاء على قيد الحياة، أي على أقلّ من دولارين في اليوم.

والفئة الثانية من المؤثّرات تتعلّق بغياب الحكم الرشيد – الذي يرتبط غالباً بالفقر – ويراوح بين الفساد وأنظمة الحكم القمعيّة القاسية التي ينصبّ اهتمامها على الانتهاك الفاضح لحقوق الإنسان. وقد حققت الديمقراطية في الآونة الأخيرة أشواطًا مشهودةً، ولاسيّما في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية. غير أن كثيرًا من الطغاة مازالوا يديرون دفّة الحكم، في الشرق الأوسط، وفي مناطق أخرى.

وتكمن قوة الدفع الثالثة لانعدام الأمن في الإحساس بالغبن الناجم عن اللاتوازن بين «من يملكون» و«من لا يملكون» – والتمايز الحاد في الثروة والنفوذ بين «الشمال» و«الجنوب». ويتعاظم هذا الشعور بالإجحاف جرّاء الإحساس بأن قداسة الحياة لا تقاس بمعيار واحد على قدم المساواة – وأن المجتمع يتحسر على فقدان الحياة في العالم المتقدم أكثر بكثير مما يتحسر على فقدانها بأعدادٍ أكبر في أماكن مثل دارفور والعراق...

أما النوع الرابع فهو الاستقطاب المصطنع وفق أسس دينية وإثنية. وهذه الظاهرة برزت منذ قرون لكنها مازالت تتفجر بين الفينة والفينة في الآونة الأخيرة، وتدفع البعض إلى التخوف من «صدام الحضارات» بين المسلمين والغرب. وفي تقديري أن من الخطإ الفادح الاعتقاد بأن هذه التوترات ناجمة عن صدام بين القيم الدينية. غير أنّ من السهل، بالنسبة إلى مَن يعانون قَدْرًا عظيمًا من اللامساواة – وهم كثر في العالم الإسلامي – الاقتناع بأنّ معاناتهم تعود إلى التحيز الديني أو الإثني، بدلاً من الرجوع إلى الأسباب الحقيقية المتجذرة في التاريخ، والحروب بين الشعوب والأمم، والاقتتال للاستحواذ على السلطة والموارد. وقد يدفعهم هذا الاعتقاد إلى اللجوء إلى تصورات مشوّهة للدين أو الهوية الإثنية ليتسنّى لهم صبّ جام غضبهم على جهة معينة، أو التعويض عمّا يشعرون به من مظالم.

ولا تكتمل صورة أمن الإنسان إلا إذا أدخلنا فيها آثار العولمة؛ فالمجتمع الحديث متداخل العناصر ويقوم على الاعتماد المتبادل. وهذا الاعتماد المتبادل سلاح ذو حدّيْن؛ فهو يوفر الفرص للتعامل مع هذه المشكلات بصورة أكثر فاعليّةً، غير أنه، من جهة أخرى، قد يزيدها حدّةً.

مقابل هذه الخلفية يتضح لنا لماذا لم تعد صالحة ومناسبة مفاهيم الأمن التقليدية – العائدة بجذورها إلى حماية الحدود الوطنية ومفاهيم السيادة القديمة. ذلك أن أكثر مسببات انعدام الأمن التي ذكرتها لا تعرف الحدود وهكذا فإذا برزت جماعة متطرفة جديدة في الشرق الأوسط، فسوف يساورني القلق. وإذا نشبت حرب أهلية جديدة في إحدى الدول الأفريقية فسيتولاني الاضطراب. ولا يعود ذلك إلى أننا جميعًا أعضاء في الأسرة الإنسانية الواحدة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى أن من المحتمل أن يخلّف كل واحد من هذه التطورات وطأته علينا، عاجلاً أو آجلاً.

بعبارة أخرى، إن العصر الحديث يتطلب منا أن نفكر بمنطق أمن الإنسان – وهو مفهوم للأمن يتمحور حول الناس، ولا حدود له. إنه مفهوم يُقر بالروابط الأصيلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، والسلام.

* المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المصدر: El-Baradei 2006.

الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتّسع إلا إذا كانوا في وضع يضمن بقاءهم على قيد الحياة وتمتعهم بالحرية. ومن ناحية أخرى، فإن الارتقاء بمستوى الناس التعليمي وأوضاعهم الصحية وزيادة مداخيلهم وضمان حرياتهم الأساسية سيعزّز تنميتهم الإنسانية التي تفضي، بالنتيجة، إلى المزيد من أمن الإنسان. من هنا، فإن أمن الإنسان والتنمية البشرية مترابطان كل الترابط، ويرفد أحدهما الآخر.

وقد قام بعض المفكّرين بتوسيع مفهوم أمن الإنسان ليشمل جوانب حقوق الإنسان كافة. بَيْد أن أمن الإنسان ليس مرادفًا مطابقًا لمفهوم حقوق الإنسان، بل إن الأصح اعتباره المحصّلة لسلسلة من الشروط، منها احترام حقوق الإنسان كافةً – سواء منها المدنية أم السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية أم الفردية أم الجماعية. وعندما تحظى هذه الحقوق بالاحترام تتحقّق درجةٌ أخرى من أمن الإنسان، غير أن ذلك قد لا يكون كافيًا بحدّ ذاته، لأن احترام هذه الحقوق لا يحمي الناس، على سبيل المثال، من تقلّبات المناخ أو الكوارث الطبيعية التي قد تحرم آثارها ملايين الناس من المأوى والعمل. والواقع أن الآلاف قد يلقون حتفهم في مثل هذه الكوارث، كما حدث عندما داهمت أعاصير التسونامي بعض بلدان جنوب آسيا في العام 2004. يضاف إلى ذلك أن بعض هذه الحقوق، مثل حقّ تشكيل الجمعيات، قد لا يكون ضروريًّا لتحقيق أمن الإنسان كما يعرّفه هذا التقرير. من هنا فإن احترام عددٍ من حقوق الإنسان الأساسية، وبخاصة الحقوق المدنية، وكذلك بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتّسع إلا إذا كانوا في وضع يضمن بقاءهم على قيد الحياة وتمتعهم بالحرية

مثل حقوق العمل، والتغذية، والرعاية الصحية، شرطٌ ضروريٌّ ولكنه غير كافٍ لتحقيق أمن الإنسان.

لم تعالج مفهوم أمن الإنسان غيرُ قلّةٍ قليلة من الدراسات العربية

نحو وجهات نظر عربية حول أمن الإنسان

كيف تتعامل الكتابات العربية حول أمن الإنسان، على قلتها، مع هذا الموضوع؟ وكيف لنا أن نعرّف المفهوم في السياق العربي؟ وما هي التهديدات الكبيرة في المنطقة التي يجب أن يشير إليها؟ وهل تشمل الأبعاد المقترحة في تقرير التنمية الإنسانيّة العالمي للعام 1994 كل الأبعاد التي هي – بالنسبة إلى بلداننا – الأكثر أهمّيّةً ودلالةً؟

الكتابات العربية حول الموضوع

لم تعالج مفهوم أمن الإنسان، مباشرةً، غيرُ قلةٍ قليلة من الدراسات العربية. بَيْدَ أن التراث العربي المدوّن والثقافة الشعبية في بعض البلدان العربية يحفلان بالتحذير من شتى التهديدات الإنسانية، بما فيها التهديدات غير العسكرية. وتتطرّق هذه المراجع التقليدية، في أحسن حالاتها، إلى بعض الأبعاد التي يتضمنها المفهوم الحديث، غير أنها لا ترقى إلى مرتبته من حيث شمولُه وتعدّدُ أبعاده. كما أنها لم تدخل في سياق الثقافة الأساسية السائدة. ومن جهة أخرى، نجد أن اصطلاح «أمن الإنسان» قد وجد طريقه إلى أعمال المؤلفين العرب المعاصرين الذين نشروا دراساتهم في مجلات أجنبية، أو بلغتهم العربية الأمّ.

الإطار 1-2 عزيز العظمة* – العرب وأمن الإنسان

إن تضييق مفهوم أمن الإنسان، مقابل التوسع فيه، أمرٌ ليس مقطوع الصلة بفكرتين مترابطتين كل الترابط تركتا آثارهما في مفاهيم العلوم السياسية المعاصرة ونظرياتها؛ إحداهما سلبية والأخرى إيجابية. وهما تمثلان افتراضين متلازمين مازالا يطبعان تصورات العلوم الاجتماعية المتجلية في طورها الحالي في برامج المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية. وهي تصورات تنحو من جهة إلى نزع الأولوية عن الدولة والجماعة الوطنية وإيلاء الجماعات الإثنية والدينية والمحلية موضع المحور في الاهتمام، ومن جهة ثانية إلى تغليب «الإنسان» الفرد على الجماعة، وطنية كانت أم ما دون الوطنية. وعندما أقول إن هذه الأفكار مترابطة كل الترابط، فإنما أعني أنها واحد من نتاجات الخطاب الديمقراطي التعددي الذي يتصل بدوره اتّصالاً وثيقًا بتطبيق الحريات المرتبطة بالسوق على ميدان الحرية السياسية.

ولا مراء في أن هذه التصورات إنما هي وليدة العولمة في طورها الحالي. وقد كان لتحوّل الاهتمام بعيدًا عن الدولة والجماعة الوطنية مسوغاتٌ تعود إلى انسداد أفق الإصلاح الهيكلي للأنظمة العربية. غير أنني أعتقد جازمًا أن الأخذ بهذا الأمر إلى نهاياته المنطقية، دونما اعتبارٍ للمصلحة الوطنية العامة أو للمصلحة القومية، يمثل جنوحًا نحو قَدْرٍ غير محسوب من الإذعان غير المتروي لألفاظ وعبارات ذات رنين بهيج وجَرْسٍ قد يبدو جذّابًا، بدلاً من التفكير في الممكنات المطابقة للواقع العربي المتحوِّل.

على ذلك من الجائز الكلام حول «أمن الإنسان في الوطن العربي» إن جرى الالتزام بأمرين، أولهما سلبي والثاني إيجابي. ويستدعي الأمر الأوّل السلبي التحوّط في نزع الصفة الموضوعية والاعتبارية عن الجماعة الوطنية المنضوية حكمًا في إطار كل دولة عربية، وهي التي يرتجى منها بناء مقومات المواطنة، لا مقومات النزعات المحلية والطائفية، ولا الفئة والجماعة ما قبل السياسية وما دون الوطنية. ذلك أن التلازم بين أمن الإنسان وأمن الجماعة الوطنية أمر ملازم موضوعيًا وسياسيًا لكل نظرة تنمويّة.

أما الأمر الثاني الإيجابي فهو يجمع كل عناصر أمن الإنسان في مفهوم موجِّهٍ وجامع للتنمية، على وجهٍ يتعدى عبارة الأمن البالغة التجريد والرخاوة، ويضفي عليها تماسكا محدد المعالم.

من المؤكّد أن ثمة حاجةً إلى مثل هذا الإطار الشامل للتعامل مع قضية أمن الإنسان العربي الذي يواجه التهديدات في معيشته (نتيجة تعذّر البنى الاقتصادية وانشطارها بعد ضمور مفهوم التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة الشاملة التي طبقت في فترة الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي)، وفي أمنه الشخصي (نتيجة لتسلط أجهزة الأمن، ولمحاولة جماعات إسلاموية ترويع المجتمع وإرغامه على التحلي بالفضيلة والتقوى، حسب فهمها، وللعنف الجسدي والمعنوي الأسري والمجتمعي)، وفي أمنه القومي والوطني (الناتج من صراع الهويات والحروب والاحتلال الأجنبي، وانسداد سبل الإصلاح السياسي). كما أن أمن المواطنين العرب الثقافي والتعليمي آخذ بالانحسار (ما يتطلب منا استعادة مفهوم التنمية الثقافية عوضًا عن تبنّي المواقف السائدة في مجتمعاتنا التي تعدّ نفسها جماعات ثقافية عنوانها المدنية والمحافظة الاجتماعية والعفة الحضارية). وقد انهار أمنهم الاجتماعي نتيجة لتآكل نظم الحماية الاجتماعية، والقصور المتزايد في النظم القانونية والقضائية، والأمن البيئي المرتبط بالاقتصاد العالمي.

إن أردنا أن نجمع هذه العناصر ونبرز نقاط التقاطع بينها، ونحوّلها إلى مفهوم جامع وموجِّهٍ يضفي التماسك على مفهوم أمن الإنسان، فإن علينا إثراء المفهوم بوضعه في إطار الحركات المجتمعية العربية، والنزول به من مجال التجريد والرخاوة إلى أرض الواقع. دون أن يغيب عن بالنا أن الهدفَ الأساسي من اهتمامنا بأمن الإنسان هو التنمية البشرية والوطنية.

* أستاذ (من الجنسية السورية) للدراسات التاريخية العربية والإسلامية في الجامعة المركزية الأوروبية – بودابست، هنغاريا.

وقد ظهرت كتابات بالعربية حول مفهوم أمن الإنسان في سياق البحوث الأكاديمية في الجامعات الأجنبية، أو في الخطب والكتابات الموجهة إلى الرأي العام الغربيّ، أو في المؤتمرات العربية التي تناولت هذا الموضوع. وكانت أهمّ المحاور التي عالجها المؤلفون العرب هي العلاقة بين أمن الإنسان وأمن الدولة، ونطاق أمن الإنسان، والمجالات التي يغطيها، والعلاقات بين هذه القضايا.

يعتقد معظم الكتّاب العرب المعاصرين وجود صلة لازمة بين أمن الإنسان الفردي وأمن الدولة أو الأمن الوطني من جهة، وأمن الإنسان والتهديد العسكري الخارجي من جهةٍ أخرى. ويرى آخرون أن الدولة التسلطية هي مصدر التهديد الأكبر لأمن الإنسان في المنطقة (عبد المنعم المَشّاط، ورقة خلفية للتقرير). لكن هؤلاء لا يعتقدون أن تحقيق أمن الإنسان يتعارض وأمن الدولة، وإنما يرون أن تحقيق أمن الإنسان الفردي سيكون له أثره في تحويل الدولة التسلطيّة دولةً تحترم حكم القانون. وقد يستلزم هذا التحويل، من جملة أمور أخرى، إصلاح أجهزة الأمن الحاليّة، بل ربما إقامة مؤسسات أَمْنيّة جديدة.[4]

يعتقد معظم الكتّاب العرب المعاصرين وجود صلة لازمة بين أمن الإنسان الفردي وأمن الدولة

وتتباين وجهات النظر بين الكتّاب العرب حول المدى الذي يذهب إليه مفهوم أمن الإنسان، ويرى بعضهم أن الفرد هو محور الأمن الإنساني وغايته. وبين من يمثلون هذا الموقف محمد البرادعي الذي يقول «... فإن العصر الحديث يتطلب منا أن نفكر بمنطق أمن الإنسان – وهو مفهوم للأمن يتمحور حول الناس، ولا حدود له. إنه مفهوم يُقر بالروابط الأصلية بين التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، والسلام».[5] ويؤكد آخرون كذلك أنّ أمن الإنسان هو الأمن الشخصيّ وأنه، بهذه الصفة، يتمحور حول الفرد – حول حقوقه ورفاهه وحريّاته وكرامته.[6] كما أن أمن الدولة وأمن الإنسان مفهومان متكاملان، بمعنى أنه يجب أن نعدّ أوّلهما إحدى الوسائل المؤدية إلى تحقيق الثاني.[7] ووفق هذا الرأي يصبح مفهوم أمن الإنسان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان بصورةٍ عامة، وبخاصة بحقوق المرأة التي تستمدّ نفوذها بهذا الصدد من الاتفاقات والمواثيق الدولية.

تتباين وجهات النظر بين الكتّاب العرب حول المدى الذي يذهب إليه مفهوم أمن الإنسان

يختلف الكتّاب العرب حول مجالات الحياة التي يغطيها مفهوم أمن الإنسان، ويتوسع بعضهم في المفهوم إلى حد بعيد رافضين حصرَه في الأبعاد العسكرية فحسب. ومقابل ذلك يضيّق آخرون من نطاق هذا المفهوم. يضم التيّار الأول الكوراني والمَشّاط، فالكوراني، على سبيل المثال، يرى أن أمن الإنسان يرتبط بالتحرّر من الخوف وباحترام الكرامة الإنسانيّة.[8] أما المَشّاط فيؤمن بأن المفهوم الأوسع لأمن الإنسان رهن بالازدهار المادي وبالتوازن والتوافق في المجتمع. وعلى هذا الأساس يقسّم الدول إلى ثلاث فئات هي: (1) الدول الآمنة، التي يسيطر فيها المجتمع المدني؛ (2) الدول غير الآمنة، التي يحكمها العسكر؛ (3) الدول التي تقع بين المنزلتين. وثمة كتّاب عرب آخرون يضيّقون مفهوم أمن الإنسان ليشمل بُعْدًا واحدًا فحسب مثل التحرّر من الحاجة، أو يتعاملون معه بحصره في فئات اجتماعيّة محددة (مثل الفقراء)، أو فئات جُنُوسيّة (مثل النساء)، أو الفئات العمرية (مثل الأطفال). غير أنّهم، في هذه الحالات جميعًا، يشدّدون على الاعتماد المشترك المتبادل والتكامل بين الميادين المختلفة التي يشملها أمن الإنسان، أي المجالات الاقتصاديّة، والسياسية، والداخليّة، والدوليّة. (عبد المنعم المَشّاط، ورقة خلفية للتقرير).

أمن الإنسان كما يعرّفه هذا التقرير

انطلاقًا من الخطوط العريضة الواردة في مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خواطر المفكرين العرب، يعرِّف هذا التقرير أمنَ الإنسان بأنه «تحرّر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدّة زمنيًّا وواسعة النطاق التي تتعرّض لها حياته وحريته». ووفق هذا التعريف تكون الحرية هي القيمة المحوريّة للفرد إذ إنها، في السياق العربي، تتعرض للتهديد من الداخل والخارج، من جانب قوًى محليّة وأجنبيّة. ويتضمّن هذا التعريف كذلك منظومةً محدّدة المعالم من الهموم الإنسانيّة. فهي تضمّ فرص العمل، والدخل المناسب لتلبية الحاجات الأساسيّة، والغذاء، والرعاية الصحية، والعلاقات السلميّة بين الجماعات ذات الهويات المختلفة، وتأدية الدولة واجبَها الجوهري في حماية مواطنيها من العدوان الداخليّ والخارجي، وسلامة الفرد من التهديدات الشخصية.

تتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات بأربعة عوامل: (1) الشدة، (2) المدى، (3) الامتداد الزمنيّ، (4) اتّساع النطاق. وتتبدّى شدّة التهديد في تأثيرها في قدرة الناس على البقاء، وحرمانهم من الحد الأدنى من الحرّيّة المنسجم مع الحرّيّات الإنسانيّة الأساسية. أمّا مدى التهديد فيتحدّد وفقًا لمدى تأثيره في حياة

أعدادٍ كبيرة أو صغيرة من الناس. وبالمثل، تزداد خطورة التهديد حين يمتد فترةً طويلة من الزمن. وأخيرًا، فإنه كلما ازداد «اتّساع نطاق» التهديد، ازداد شموله لمنظومة النشاطات الإنسانية التي يؤثر فيها تهديدٌ ما، ازدادت خطورته. فالجوع والفقر، على سبيل المثال، يؤثّران في صحة الأفراد، وفي أسلوب تعاملهم مع البيئة، ومشاركتهم السياسية، وإنتاجيتهم الفردية.

يركز التقرير على أمن المواطن العربي كفرد، فإنه لا يُغفل التهديدات التي تتعرض لها المنطقة العربية برمّتها أو البلدان العربية كلٌّ على حدة. ولا يعني التمايز بين أمن الدولة وأمن الإنسان الفرد أن أحدهما يتعارض بالضرورة مع الآخر، أو أن تحقيق أحدهما يحول دون تحقيق الآخر. واقع الأمر أن أمن الدولة ضروري لأمن الإنسان الفرد، وحين تقع الدولة ضحية لاحتلال أجنبي وتفقد استقلالها وسيادتها على أراضيها يكون لذلك أثر سلبيّ في أمن الإنسان الفردي. فالاحتلال العسكريّ لا يتمّ إجمالاً بصورة سلميّة، كما أن الإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال لضمان سلامة جنودها تتضمن، في أغلب الأحيان، فرض القيود على حرّيّات المواطنين في البلد المحتلّ. وغالبًا ما ينطوي ذلك على استخفاف فاضح بمعايير المحاكمة العادلة المتعارف عليها.

لا يعني التمايز بين أمن الدولة وأمن الإنسان الفرد أن أحدهما يتعارض بالضرورة مع الآخر

في الوقت نفسه، يمكن تحقيق أمن الدولة أحيانًا على حساب أمن الأفراد من مواطنيها والمقيمين على أراضيها. ويحدث ذلك عندما تسعى سلطات الدولة المعنية إلى فرض ما تعدّه «الأمن المطلق» من خلال اللجوء إلى إجراءات استثنائية لفرض «القانون والنظام»، وفرض القيود على حرّيّات من تشتَبه بأنهم يهدّدون أمن الدولة. وقد يؤدي استمرار مثل هذه القيود على حرّيّات المواطنين في الواقع إلى تهديد أمن الدولة نفسها عندما تتضافر جهود بعض المواطنين وقوى أجنبية لها مخططاتها، على أراضي الدولة، وعندما ينجح هؤلاء، بمساعدة تلك القوى، في الإطاحة بحكوماتهم. وهم، بعملهم هذا، إنما يمهّدون لوقوع بلادهم ضحية الاحتلال الأجنبي والتفكّك الداخلي.

الفرد لا يضمن لنفسه الأمن إلا في ظلّ دولة قوية، تخضع للمحاسبة وتحكم بشكل جيّد

غنيّ عن البيان أن الفرد لا يضمن لنفسه الأمن إلا في ظلّ دولة قوية، تخضع للمحاسبة وتحكم بشكل جيّد. فعمليّة حماية الناس من البطالة والفقر والجوع والأوضاع الصحّيّة المترديّة لن تكلّل بالنجاح إلا في دولة قادرة على إدارة اقتصادها ومؤسساتها وبنيتها التحتية على نحوٍ يؤمّن لمواطنيها العمل الكريم والدخل المناسب والمستوى اللائق من الغذاء والصحة. ومن شأن «الحكم الرشيد» أن يضمن أيضًا السلام والوئام في العلاقات بين الفئات الإثنية والثقافية المختلفة في البلاد. وتكون الدولة آنذاك قادرةً على أداء مسؤولياتها في إقرار الأمن والنظام، والحفاظ على استقلالها السياسي وسلامة أراضيها. ولا ريب في أن نجاح أية دولة في تنفيذ مهمّاتها بصورة قابلة للمساءلة هو الأساس في قدرتها على اكتساب الشرعية والفوز بدعم مواطنيها والمحافظة عليه. بعبارة أخرى، ستكون هذه الدولة أكثر قوة وقدرة على حماية أمن مواطنيها ورفاههم الفردي.

الملامح العريضة للتهديدات المحتملة

ينبغي على أية محاولة لتحديد ما يتهدّد أمن الإنسان العربي أن تعكس وضع المنطقة بوصفها بقعةً متنوعة القسمات ظلّت، خلال معظم الحقب التاريخية التي عبرتها، من مواقع النزاع بين القوى العظمى في العالم. وهي، إلى ذلك، منطقة لم تنخرط في الركب العالمي في مجال ممارسات الحكم الرشيد والديمقراطية والتماسك الاجتماعيّ. من هنا، فإن هذا التقرير في معرض استعراضه لأبعاد أمن الإنسان المتعارف عليها عالميًّا، كما حدّدها تقرير التنمية البشرية للعام 1994 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتطرّق إلى تهديداتٍ محددة تواجه أمن الإنسان في البلدان العربيّة. ومن جملة الأبعاد التي تشملها هذه التهديدات الاحتلال الأجنبيّ، وتدخّلات الدول الإقليمية والأجنبية، والعنف الناجم عن الاستنفار الذي يستنهض هويّاتٍ راسخةً في التاريخ، وممارسات الدولة القمعية التي تقوّض دعائم أمن الإنسان.

وبما أنّ هذا التقرير يدور في إطار إقليمي، فإن الدراسة الحالية ستتناول التهديدات التي تواجه البلدان العربية على النحو الآتي:

يسلّط التقرير الضوء، في المقام الأول، على مجالات التهديد الوشيكة التي تستطيع البلدان العربية أساسًا أن تأخذ فيها زمام المبادرة بنفسها. وتشمل ما يواجهه الناس من تهديدات ناجمة عن الأضرار التي تصيب قاعدة الموارد الطبيعية، وتلك التي تنشأ في الأصل مع نشوء الدولة، أو تقوّض أسسها، بما فيها صراع الجماعات المتنافسة على النفوذ والموارد؛ وتلك التي تؤثر بصورة غير متناسبة في الفئات المستضعفة. كما تشمل التهديدات الوشيكة مخاطر الضعف

الاقتصادي، والبطالة، والافتقار إلى الحماية الاجتماعيّة والظروف الاقتصادية الأخرى، وتشمل أيضًا تلك التي تكون نتيجةً لمستويات غير كافية من التغذية والصحة. وتقع مثل هذه التهديدات، بشكل رئيس، في نطاق قدرة البلدان العربية نفسها على الاستجابة، وإن كان لبعضها تقاطعات وتداعيات عالميّة مهمة بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وتلك هي التهديدات والقضايا التي تتركّز عليها أغلب فصول هذا التقرير. غير أن الفصل الأخير يتناول مصدر الخطر الرئيسي الذي يتهدد أمن الإنسان – وهو الاحتلال الأجنبي للأراضي العربية. وغنيّ عن البيان أن مسؤولية التغيير في هذه الناحية تقع، بشكل مباشر، على عاتق القوى المعنية. وينبغي أن يوجَّه أي نقاش عربي لهذا الموضوع إلى الأطراف التي ما زالت تمسك بزمام المبادرة. وينتهي التقرير، على هذا الأساس، بهذا الموضوع المهم.

وهكذا، فإنّ تسلسل الموضوعات التي يتناولها التقرير هو على النحو الآتي:

- الضغوط على الموارد البيئية والطبيعية.
- الدولة وأمن الإنسان: الأداء وآفاق المستقبل.
- انعدام الأمن للفئات الضعيفة.
- التعرض للمخاطر الاقتصادية، والفقر والبطالة.
- الأمن الغذائي والتغذية.
- الصحة وأمن الإنسان.
- الاحتلال والتدخل العسكري الأجنبي.

ويقرّ التقرير، عندما يستهلّ التحليل بمناقشة الضغوط على الموارد الطبيعية، بأن الإدارة البيئية قد غدت تحدّيًا جدّيًا في المنطقة. ففي السنوات الأخيرة، عانت بلدان مثل السودان والصومال مواسمَ من الجفاف الكاسح القاتل. وقد يهدد التغيُّر المناخيّ حياة الملايين في البلدان العربية، ووظائفهم، واحتمالات استمرار دخلهم في المستقبل. وتبقى معدّلات نموّ السكّان من أعلى المعدلات في العالم. وقد أدّى تدهور الأوضاع البيئية خلال العقود الأخيرة إلى تردّي الأحوال الصحّيّة لملايين البشر في مصر، على سبيل المثال. يضاف إلى ذلك أن هذه المسألة تتصل بالأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة – ولثروتها النفطية تحديدًا – وذلك ما جعل بعض البلدان العربية عرضةً للنفوذ والتدخّل الخارجيّين. موردٌ ثمينٌ آخر – هو الماء – قد أصبح، بصورة متزايدة، يقف وراء النزاعات العنيفة، التي قد تُكبِّد الشعوب والمجتمعات خسائر فادحة. ولهذه الأسباب كلها، غدت قاعدة الموارد الطبيعية المتناقصة في المنطقة واحدًا من مسبّبات انعدام الأمن، ما يستدعي إعادة النظر في السياسات الراهنة.

والواقع أن السمات المميزة لقاعدة الموارد في المنطقة، وأنماط التنمية التي آلت إليها، قد ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصاديّة. فالفارق الواضح بين البلدان العربيّة الغنيّة والفقيرة يعكس توزيعًا غير متوازن للثروات الطبيعية. وتؤثر الأوضاع الاقتصاديّة، من ثَمّ، في أمن الإنسان من ناحية توافر فرص العمل والسهولة أو العسر في الوصول إلى مصادر الغذاء والخدمات الصحية؛ وهذا يؤثّر، بشكل مشابه، في العلاقات بين الفئات الاجتماعيّة المختلفة مثل فئتي المزارعين والرعاة في دارفور.

الفارق الواضح بين البلدان العربية الغنية والفقيرة يعكس توزيعاً غير متوازن للثروات الطبيعية

قياس مستويات أمن الإنسان

هل يمكن قياس أمن الإنسان؟ لقد جرت محاولات عديدة للإجابة عن هذا السؤال. وخلُص المعنيّون[9] بهذا الأمر، بعد إقرارهم بتعقّد الموضوع، إلى أن ثمة مقاربتين رئيستين للقياس. سُمّيت الأولى المقاربة الموضوعية، لأنها تحاول بناء مؤشراتٍ كمّيّة لمختلف أبعاد أمن الإنسان في عدد من بلدان العالم وفي أوقات مختلفة. ونجد المثال الأبرز على هذه المنهجية في المقاييس التي وضعتها لجنة مركز الدراسات الإنسانية في أوبْسالا في السويد، ونشرت في العام 2005 تحت عنوان «تدقيق أمن الإنسان». ويشكل ذلك، بدوره، جزءًا من تقريرٍ أوسعَ أصدره مركز تنمية الإنسان في جامعة بريتيش كولومبيا في كندا بعنوان «الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين»، يتناول القسم الثاني منه مسألة قياس أمن الإنسان.[10] وتشرح المقاربةَ الموضوعيةَ كذلك دراسةٌ نشرت في مجلة «السياسة الخارجيّة» الصادرة عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي التي تحدد ما يسمّى «الدول الفاشلة» وتصفها في ترتيب تدرّجيّ.[11] ومع أن هذه الدراسة لا تُعنى مباشرة بقياس أمن الإنسان، فإن الكثير من المؤشرات الواردة فيها وثيق الصلة بهذه المسألة.

لم تجر حتى الآن دراسةٌ على الصعيد العالميّ تعتمد على استطلاع مُدْرَكات الناس، أو ما يمكن تسميته المقاربة الذاتية لقياس أمن الإنسان. بيد أن العديد من الأسئلة المستخدمة في معظم الدراسات المعروفة عن القيم والتوجّهات في العالم تتصل اتصالاً وثيقًا بأمن الإنسان.

لم تجر حتى الآن دراسة على الصعيد العالمي تعتمد على استطلاع مُدْرَكات الناس لقياس أمن الإنسان

محاولات القياس الدولية تبين أن مستويات أمن الإنسان في البلدان العربية قد تدهورت في السنوات الأخيرة

وتشمل هذه الدراسات مشروع «بيو» للتوجهات العالمية،[12] ومسح القيم العالمي الذي تجريه جامعة ميشيغان.[13]

وعلى الرغم من اختلاف المقاربات، فإن محاولات القياس الدولية تلك تبين أن مستويات أمن الإنسان في البلدان العربية قد تدهورت في السنوات الأخيرة، وإن بدرجات متفاوتة. غير أن أغلب هذه الدراسات كان إمّا غير مرتبط مباشرةً بأمن الإنسان، وإمّا لم يشمل في تغطيته كافة البلدان العربية، وإمّا أطلق أحكامًا قِيَميّةً مشكوكًا في صحتها، أو تقادم بها الزمن لأنها أجريت قبل حدوث التطورات الرئيسية الأخيرة في الدول العربية. وقد يكون من الضروري، على هذا الأساس، انتهاج مقاربة مختلفة لقياس أمن الإنسان في المنطقة في أيامنا هذه.

هل يمكن التوصل إلى مؤشر عام مُركَّب لأمن الإنسان؟ في حين أن «دليل التنمية البشرية»، الذي يعتمد على متغيّرات أساسية وشاملة وكمّيّة

الإطار 1-3 استطلاع الرأي حول أمن الإنسان – النتائج الإجمالية

لاستقصاء الأبعاد المختلفة لأمن الإنسان، كما يفهمه المواطنون العرب، طُلب من المشاركين في الاستطلاع أن ينظروا في قائمة تشمل 21 تهديدًا محتملاً لأمن الإنسان، ويحدّدوا ما إذا كانت، في سياقها، تمثل تهديدًا لهم. وقد تباينت الإجابات بين الاستطلاعات الأربعة بشكل كبير. فَعُدَّت الملّوثات البيئية هي التهديد الأخطر في الكويت، بينما رأى اللبنانيون المشاركون أن الاعتداء عليهم شخصيًا أو على ممتلكاتهم يمثل التهديد الأكثر خطورة، يليه الجوع. ومقابل ذلك، رأت الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين أن الاحتلال الأجنبي يمثل التهديد الأكبر لسلامتهم، بينما رأى المغاربة أن الفقر والبطالة يتسببان في الجانب الأغلب من انعدام الأمن. وفي الوقت نفسه، اتّفق الفلسطينيون واللبنانيون في تقويمهم لخطورة تهديدات معينة، مثل عجز الحكومة النسبيّ عن حماية أرواح المواطنين، ونقص المياه، والإجراءات القانونيّة البطيئة، وصعوبة ممارسة الحقوق الأساسيّة. كما ركّز هؤلاء على العلاقات المتوتّرة بين الجماعات المتنافسة، والفساد، والتفكّك العائلي، والاحتلال الأجنبي، مع أن هذه التهديدات لم تذكر بالترتيب المتسلسل نفسه من حيث أهمّيتها النسبية.

التهديدات الرئيسية المُدْرَكة لأمن الإنسان (%)

التهديدات / بلد الدراسة	الأرض الفلسطينية المحتلة	الكويت	لبنان	المغرب
الملّوثات البيئية	..	91.2	77.8	74.9
نقص المياه	82.3	73.5	80.5	76.9
تراجع الأراضي الزراعية	78.4	..	..	..
الاحتلال والنفوذ الأجنبي	96.2	..	85.1	..
إخفاق الحكومة في حماية المواطنين	86.9	..	87	..
تعسف الحكومة	..	..	80.1	..
غياب الحماية الاجتماعية	71	..	73.4	..
سوء الخدمات الصحية	73.4	..	80.9	72.3
سوء الخدمات التعليمية	..	..	..	..
تفشي الفساد	89.4	..	86.3	..
بطء الإجراءات القانونية وصعوبة تحصيل الحقوق	73.7	..	73.2	..
ضعف التضامن بين أفراد المجتمع	..	..	70.2	..
توتر العلاقات بين الجماعات المختلفة	83.7	..	80.8	..
التطرف الديني	..	..	79.9	..
التفكك العائلي	75.2	..	74.7	..
تعذّر الحصول على الخدمات الأساسية	75.4	..	81.1	..
الأوبئة والأمراض المعدية	75.6	..	86.2	70
البطالة	91	..	86.5	81.2
الفقر	90.6	..	86.4	86
الجوع	85.4	..	88.7	75.9
الاعتداء على الأشخاص والأملاك الخاصّة	80.4	..	89.1	..

.. البيانات غير متوافرة.

يمكن التحقّق منها، يمثل مؤشرًا توليفيًّا قويًّا يمكن الركون إليه، فإن وضع دليل يحظى بالرضى والقبول عالميًّا ما زال أمرًا بعيد المنال. وتكشف لنا البحوث الإحصائية حول هذا الموضوع مدى التعقيد والصعوبة اللذين يكتنفان أية محاولة لوضع مثل هذا المقياس.

أولاً، ليس ثمة تعريفٌ متفق عليه عالميًّا لأمن الإنسان. فالمقاربات الضيّقة تركّز على بُعْدين هما البقاء على قيد الحياة، وأشكال الأذى الرئيسية (كالموت، والعنف المفرط، والإصابات التي تهدد الحياة، وما إلى ذلك). أما المقاربات الواسعة فتشمل سلسلةً طويلةً من مؤشّرات التنمية وحقوق الإنسان.

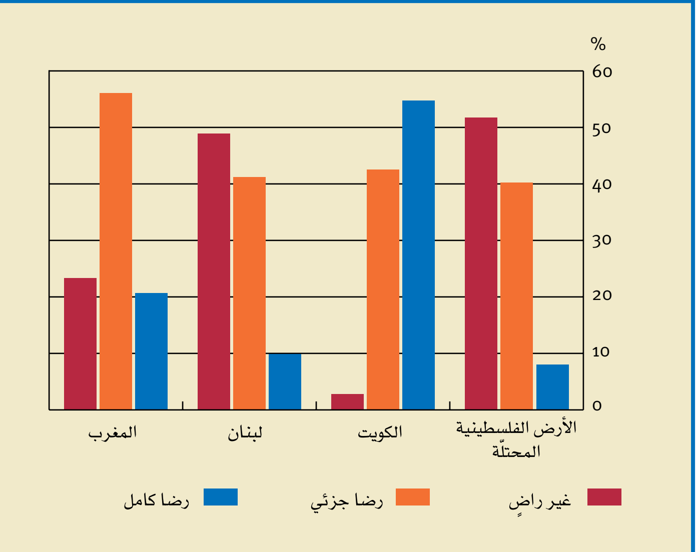
ثانيًا، إنّ أمن الإنسان يتّصل بالأبعاد المادية والمعنوية، وهو محدّد بسياقاته. ويتّضح في أجلى صورة في كلٍّ من المؤشّرات النوعيّة التي تدلّ على مدركات المخاطر والمؤشّرات الكمّيّة للتهديدات الموضوعية على حد سواء. غير أن الجمع بين هذين النوعين في دليلٍ واحد يمثل وضعًا إشكاليًّا جدًّا ويتعرض للانتقاد لنزعته الذاتية.

ثالثًا، تكمن قيمة أيّ مؤشّر في قدرته على توجيه واضعي السياسات العامة، وكذلك منظمات المجتمع المدني، إلى المجالات ذات الأولوية. أما المؤشرات العامة التي تعطي كل بلد من البلدان معدلاً حسابيًّا فلن تجدي شيئًا في تبيان المجالات التي تستدعي التدخّل، لأن المعدّل الحسابي سيخفي الظروف والشروط التي توجب مثل هذا التدخل.

وأخيرًا، إن المؤشر المركّب يطرح في هذا المجال مشكلاتٍ حقيقيّة في ما يتعلق بإمكانات المقارنة والوزن. فمن الصعب، على سبيل المثال، الجمع بين التهديدات الناجمة عن تدهور الأوضاع البيئيّة وتلك الناجمة عن الحروب الأهلية. فإذا ما تقرر وزن تهديدات أمن الإنسان بطريقة مغايرة، فسيكون من شبه المستحيل الاتّفاق على تخصيص قيم محددة لكل منها، وسيفضي ذلك إلى نتائج تعسُّفيّة.

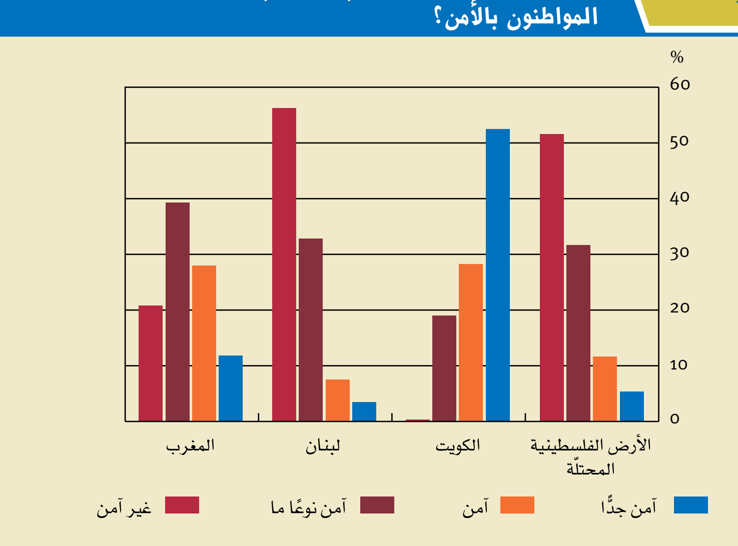
لمثل هذه الأسباب توقف فريق التقرير عن محاولة بناء دليل واحد مركّب لأمن الإنسان العربي. وتَوَخّى، عوضًا عن ذلك، أن يُقدّر، على سبيل التنسيب، الأبعاد المختلفة لأمن الإنسان كما هي مطبقة في كل بلد عربي، من أجل تبيُّن الفوارق المهمة بين البلدان العربية.

الإطار 1-4 استطلاع الرأي حول أمن الإنسان – الرضى عن الوضع الشخصي في الوقت الحالي



تمثّل ردود أفراد العيّنات المُستطلَعة في البلدان الأربعة ثلاثة أنماط من الإجابة التي ستكرر في سياق هذا التقرير. فقد أعربت الأغلبية العظمى من الكويتيّين عن رضاها الكامل عن أوضاعها في ما يتعلق بتلك التهديدات، بينما كان معظم أفراد العيّنة المغربية راضين جزئيًّا، وأكثر من نصف المُستطلعين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان غير راضين عن أوضاعهم بالنسبة إلى هذه التهديدات. وتعكس هذه الصورة بوضوح درجة أمن الإنسان في البلدان الأربعة خلال الفترة التي أجريَ فيها الاستطلاع، أي في فصلي الشتاء والربيع من العام 2008.

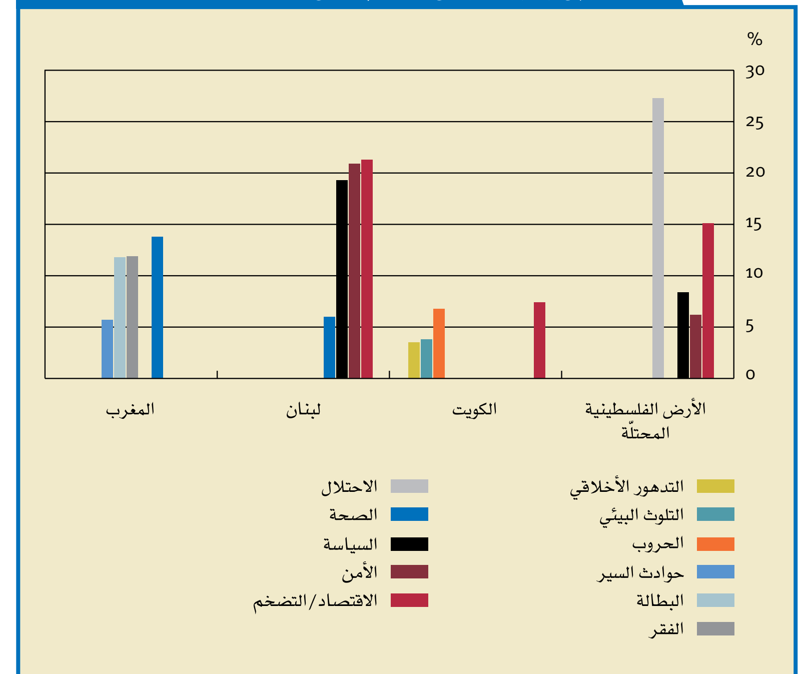
الإطار 1-5 استطلاع الرأي حول أمن الإنسان – إلى أي حد يشعر المواطنون بالأمن؟



هل تمنح الظروف الراهنة المواطنين شعورًا بالأمان؟ يقدم هذا الشكل الإجابات عن هذا السؤال في البلدان الأربعة. فوفقًا لنتائج الاستطلاع، تقع الكويت على أحد طرفي الطيف، والأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان على الطرف النقيض الآخر، بينما يقع المستَطلعون المغاربة في نقطة بين الموقعين. فقد أفاد أكثر من نصف أفراد العيّنة الكويتيّة بأنهم آمنون جدًّا، فيما أشار ربعهم إلى أنهم يشعرون بالأمن بصورة معتدلة. وفي المقابل، رأى ما يقارب نصف المستطلعين في الأرض الفلسطينية المحتلّة ولبنان أنهم لا يشعرون بالأمن، فيما أفاد أغلب المغاربة المستطلعين أنهم يشعرون بالأمن بصورةٍ معتدلة، في وقتٍ قال فيه خمسهم إنهم لا يشعرون بالأمن على الإطلاق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن من عدّوا أنفسهم آمنين جدًّا يمثّلون أقلية تزيد قليلاً عن ربع المستطلعين المغاربة، ولا تتجاوز خمسة في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان.



استطلاع الرأي حول أمن الإنسان – ما الذي يجعل المواطنين يشعرون بأكبر قدر من انعدام الأمن؟



لقياس مدى شعور المواطنين بالأمن، طُلب من المستطلَعين أن يحدّدوا التهديد الأكثر أهميّة لهم شخصيًّا. فعُدَّت الأوضاع الاقتصاديّة في البلدان الأربعة من التهديدات التي يتعرض لها الأمن. في الأرض الفلسطينية المحتلة عُدَّ الاحتلال هو التحدي الأخطر، يليه تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتدهور الأوضاع السياسية، وانعدام الأمن الشخصي. وفي لبنان، احتل القلق من الحالة الاقتصاديّة المرتبة الأولى، وتلاه انعدام الأمن الشخصيّ ثم تدهور الوضع السياسي. في المقابل كانت مصادر التهديد في المغرب أقل ارتباطًا مباشرًا بالوضع السياسي. وجاءت الأحوال الصحيّة، بدلاً من ذلك، في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وبعدها الفقر والبطالة، ثم حوادث السير. ووضع المستطلَعون الكويتيون الحرب والتهديدات الخارجية في رأس القائمة، يليهما التلوث البيئي واالتراجع الأخلاقي.

هذا ولم يُذكر سوء الوضع الغذائي مباشرةً كواحد من التهديدات التي يشعر بها المواطنون في البلدان الأربعة، مع أنه قد يكون واردًا ضمنيًّا في الإشارات إلى الفقر والبطالة اللذين يضعفان من قدرة المرء على تحصيل المواد الغذائيّة.

استطلاع وجهات النظر العربية حول أمن الإنسان

استكمالاً للتقويمات النوعيّة، قام التقرير باستقصاء وجهات النظر الشخصيّة للمواطنين حول أمن الإنسان عن طريق استبيان تولى تصميمه وتوزيعه عدد من مؤسسات استطلاع الرأي العام في أربعة بلدان عربية تمثل سياقاتٍ سياسيّة وثقافية مختلفة لهذا الموضوع. البلدان الأربعة هي: (1) الأرض الفلسطينية المحتلة، التي ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، (2) الكويت، التي تتسم بثقافة متميزة، ويتمتع مواطنوها بواحد من أعلى مستويات الرخاء في العالم العربي، (3) لبنان، الذي جمع بين الانفراج السياسي والانقسامات الطائفية الحادة التي أفضت في حالات متعدّدة إلى حرب أهلية، (4) المغرب، الذي يقدَّر أنه قد تقدم أشواطًا على البلدان العربية الأخرى في مجال الانفراج السياسيّ.

قدم الشباب مساهمات مهمة في هذا التقرير من خلال طرح تصورهم لمفهوم أمن الإنسان والتهديدات التي يتعرض لها

وزّع الاستبيان في كل من البلدان الأربعة على عيّنة تضمّ ألف شخص تمّ اختيارهم بطريقة عشوائية تعكس مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية والاقتصادية، مع إدراج قطاع عَرَضي يعكس كذلك جوانب النوع الاجتماعي، والطابع الإثني والموقع الجغرافي. وتمحورت الأسئلة حول مُدْركات المستَطلعين إزاء أمن الإنسان، ومصادر التهديد لهذا الأمن، وخطورة هذه التهديدات وأهميتها النسبية، ورأيهم في الجهود التي بذلتها الدولة لمواجهة هذه التحديات وفي ما يتعيّن القيام به، في نظرهم، للتصدي لها.

تناول استبيان الاستطلاع ثمانية جوانب[14] لأمن الإنسان: المفهوم؛ الأمن البيئيّ؛ الأمن بأبعاده السياسية والعالمية؛ الأمن في المجتمع (العلاقات بين الجماعات)؛ الأمن الاقتصادي؛ الأمن الغذائي؛ الأمن الصحي؛ السلامة الشخصية.

نظرة الشباب العرب إلى أمن الإنسان – منتديات الشباب

نظّم فريق التقرير ثلاثة منتديات نقاشية[15] لشباب عرب راوحت أعمارهم بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين، وكانت لديهم جميعًا الخبرة كناشطين في مجالات المجتمع المدني.

قدّم هؤلاء الشباب مساهماتٍ مهمّةً في المناقشات التي ستجري الإشارةُ إليها في فصول هذا التقرير. وكان من أهم النتائج أنها سمحت للشباب بطرح كيفيّة تصورهم لمفهوم أمن الإنسان وتحديدهم للأولويات في قائمة التهديدات التي يتعرض لها أمن الإنسان في المنطقة العربية. واتفق معظم المشاركين من المشرق العربي والمغرب العربي على السواء على أن مفهوم أمن الإنسان مفهومٌ شامل ينطوي على أبعادٍ متعدِّدة، بما فيها الجوانب السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والطبيعية، وأنه يختلف من سياق إلى آخر. وتجلّى في تلك المساهمات مستوىً عالٍ من الوعي إلى درجة التعقيد في هذا المفهوم، والتداخل بين شتّى جوانبه. وعلى هذا الأساس، تمكّن المشاركون من تلمّس الروابط بين مختلف المستويات والأبعاد في أمن الإنسان.

وأبدى الشباب تفهّمهم للتمايز بين الأبعاد الذاتية والموضوعية لمفهوم أمن الإنسان بحيث

شمل هذا المفهوم، في نظرهم، تصورًا مزدوجًا يعكس علاقةً متوازنةً بين الأبعاد المادّيّة والمعنوية. أمّا نقاط الاختلاف بين وجهات نظر المشاركين، فقد تمحورت حول ما إذا كان المفهوم يشمل الفرد أم الدولة أم البيئة الخارجية. فرأى قسم منهم أن مفهوم أمن الإنسان هو مفهوم شخصي يتعلق بحق المرء في ممارسة الحقوق المدنية، والحصول على المأوى والغذاء، والوصول إلى مثل هذه الأمور في مناخ ديمقراطي.

وفي تعبير عن التوجّهات الحديثة لدى الشباب العرب، رأى قسمٌ آخر أنّ أمن الإنسان في البلدان العربية يجب أن يعني قدرة الإنسان على الاختيار والحصول على فرص للمساهمة في المجتمع دون الخضوع للضغوط الاجتماعية والسياسية. ورأى آخرون أن لأمن الإنسان علاقةً بالدولة من حيث دورُها في حماية حقوق الفرد واحترامها عن طريق توفير التعليم وفرص العمل، وضمانها لأمن المشاركين في النشاطات السياسية. ونظر آخرون إلى أمن الإنسان بوصفه نموذجًا عالميًّا لا يُعنى بالبلدان العربية فحسب، بل بالناس عمومًا أينما كانوا. والسمة الرئيسية لهذا النموذج العالمي هي حرصه على ضمان الحرية الإنسانية في إطار المسؤولية.

هذا وقدّر بعض الشباب المشاركين أن الجانب الذاتيّ لأمن الإنسان أهمّ من أبعاده الموضوعية، فيما أبدى آخرون وجهة نظر مخالِفة. ورأت مجموعةٌ أخرى أنّه لا يمكن الفصل بين الأبعاد المعنوية والمادية مع الإشارة، على سبيل المثال، إلى الصلة بين الكرامة الإنسانية ووعي المرء لحقوقه وتمتعه بالحرية من جهة، والأنظمة القانونية السليمة والأوضاع الاقتصادية المستقرة من جهة أخرى. ولاحظت هذه المجموعة كذلك أن الأمن النفسيّ للفرد يؤثر في أمنه الاجتماعي والثقافي والفكري وأنه يتأثر بدوره بتلبية حاجاته الأساسيّة أو غير ذلك. كما ربط الأمن بقيم أخرى مثل الحرية والكرامة والسلام وبالأثر الذي تتركه هذه القيم في التعليم والصحة والاقتصاد. وأجمع المشاركون على أن البشر أجمعين ينبغي أن يكونوا قادرين على العيش في بيئة خالية من التهديد، ينعمون فيها بالكرامة وبمستوىً لائقٍ من المعيشة، وبالحرية.

هذا وقد واجه معظم المشاركين صعوبةً في تحديد الأولويات في قائمة التهديدات التي يتعرض لها أمن الإنسان. فأعربوا في المنتديات الثلاثة عن اعتقادهم بأن أبعاد الحياة كافّةً تحفل بمصادر التهديد المحتملة لأمن الإنسان في الدول العربية، وأن جميع جوانب أمن الإنسان مترابطة ويعتمد كلٌّ منها على الآخر.

خاتمة

يكتسب مفهوم أمن الإنسان، كما يؤكد هذا الفصل، أهمّيّةً خاصّةً للبلدان العربية في هذه المرحلة. بيد أن هذا المفهوم، على أهميته، لا يخلو من الالتباس وبخاصة لأنه يرتبط باعتبارات تتصل بتعزيز أمن الدولة، ما قد يُخضعه لتأويلات يكتنف الشك أهدافها وغاياتها. وقد يُستخدم المفهوم – بل إنه استُخدم بالفعل – وسيلةً يتسلل عبرها التدخّل الأجنبيّ، بما فيه التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى ذات السيادة، كما هي حالة العراق وإلى حدٍّ ما، حالة الصومال. لقد وفّر ما سُمّي بالحرب على الإرهاب تبريرات زائفةً أحيانًا لمثل هذا التدخل. وقد ناقش اثنان من الباحثين العالميين، بعد مراجعة تقارير التنمية الوطنية وإطار أمن الإنسان، الكيفية التي يمكن أن تُحَرَّف بها مبادئ أمن الإنسان عندما يُختَطف المفهوم ويُساء استخدامه لخدمة المصالح الذاتية. ويقول هذان الباحثان في ختام المراجعة: «في البيئة الأمنية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، قُلِب هذا المفهوم رأسًا على عقب... فهدف أمن الإنسان هو تمكين الناس والمجتمعات، ولكنّ ذلك لا يَصْدُق على كلّ المبادرات التي أعلنت باسم هذا المفهوم بعد ذلك التاريخ».[16]

> تأمين الأمن لطرفٍ ما لا يمكن أن يتم على حساب أمن طرف آخر

ينبغي ألا يُحكم على مفهوم بما يتراءى منه بعد إساءة استخدامه، بل بالمساهمة الإيجابيّة التي يقدّمها لخدمة المصلحة العامة والخاصة. أمن الإنسان يوفر إطارًا متينًا للتعامل مع التهديدات التي تواجه التنمية البشرية، وذلك عن طريق الإعلاء من شأن التحرّر من الخوف والتحرّر من الحاجة.[17] ولا يسع المرء في هذا المجال إلا أن يشارك جولي وراي الرأي بأنه «عندما يتم تجاهل أمن الإنسان في بلدان أخرى ينبغي الحكم على مقاربة أمن الإنسان هذه بأنها تعاني خللاً خطيرًا يبعدها عن المفهوم الأساسي. إن أمن الإنسان، بمفهومه الصحيح، ليس معادلةً حسابيّةً تؤول محصلتها إلى الصفر – أي أن تأمين الأمن لطرفٍ ما لا يمكن أن يتم على حساب أمن طرفٍ آخر».[18]

> أمن الإنسان يوفر إطارًا متينًا للتعامل مع التهديدات التي تواجه التنمية البشرية

في ضوء فهم أمن الإنسان الذي ناقشه هذا الفصل، لا يرمي هذا التقرير إلى مجرد وضع

قائمة بمختلف أنواع التهديدات التي قد يتعرض لها العرب. بل إنّ الهدف هو تقصّي جذور تلك التهديدات، واقتراح الاستراتيجيات للتعامل معها. يضاف إلى ذلك أن هذا التحليل يتوخّى الحياد والموضوعيّة، ويتوجّه إلى كلّ الحكومات العربية على السواء، وإلى الرأي العام العربي المستنير. ونظرًا إلى أهمية هذا الموضوع القصوى لما فيه خير الشعوب العربية، يُرّجى أن يصار إلى تبني هذا التحليل وما يتمخّض عنه من نتائج، وأن تجري مناقشته وتطبيقه من جانب واضعي السياسات والمجتمع المدني على السواء.

يتوجّه التقرير إلى كلّ الحكومات العربية على السواء، وإلى الرأي العام العربي المستنير

تستعرض الفصول الآتية التحديات التي تواجه أمن الإنسان في البلدان العربية في سياقها التاريخي، مع الإقرار بأنها محصّلة أوضاع محدّدة تسود المنطقة في هذه الآونة. وعلى الرغم من ذلك، فليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الأوضاع دائمة أو حتمية. بل العكس من ذلك، فإنّه يمكن تغييرها دون ريب إذا عقدت الأطراف العربية الفاعلة العزم على وضع تصوراتها وممارسة صلاحياتها ونفوذها في ظل ظروفها الخاصة والأوضاع السائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويستقي هذا التقرير الوحي من تجربة شعوب أخرى في العالم، وبخاصة في البلدان النامية التي واجهت أوضاعًا مماثلة لتلك التي تطرح التحدّيات في البلدان العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

هوامش

1 Annan 2000.
2 لجنة أمن الإنسان 2003.
3 لجنة أمن الإنسان 2003.
4 Korany 2005a, 2005b.
5 El-Baradei 2006.
6 Abdel Samad 2004.
7 Abdel Samad and Zeidan 2007.
8 Korany 2005a, 2005b.
9 Bajpai 2000.
10 Bajpai 2000.
11 مجلة فورن بوليسي 2008 (بالإنجليزية).
12 مشروع «پيو» للتوجهات العالمية 2007 (بالإنجليزية).
13 Inglehart et al 2008.
14 انظر الملحق 3.
15 ضم المنتدى الأول الذي انعقد في القاهرة يومي 15 و16 كانون الأول/ديسمبر 2007، ثلاثين شابًّا وشابةً من جيبوتي والسودان والصومال ومصر. وشارك في الثاني، الذي انعقد في عمان يومي 11 و12 كانون الثاني/يناير 2008، واحدٌ وثلاثون شابًّا وشابةً من الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة، والإمارات، والبحرين، والسعودية، وسورية، والعراق، ولبنان، واليمن. أما المنتدى الثالث، الذي انعقد في القاهرة يومي 8 و9 شباط/فبراير 2008، فقد شارك فيه عدد من الشباب من تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا. وتولّى اختيار المشاركين مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ في بيروت وفريق التقرير لضمان تمثيل متوازن من حيث الجُنُوسة، والجنسيّة، والعواصم الرئيسة، والمدن الإقليميّة، والخلفية المهنية، مع الحرص على أنْ تُراوحَ الأعمار ما بين 18 و25 عامًا. وكانت المحاور التي دارت حولها مناقشات الشباب هي نفسها الأسئلة الخمسة التي تناولتها الاستطلاعات في أربعة بلدان عربية.
16 Jolly and Basu Ray 2006.
17 في هذا الإطار، يستذكر التقرير خطاب الرئيس الأميركي فرانكلين ديلانو روزفلت الى الكونغرس عام 1941 حين تحدّث عن أربع حريّات: حريّة التعبير وحريّة العقيدة الدينية والحرية من الحاجة والحرية من الخوف. وقد ألهمت هذه العبارات واضعي ميثاق الأمم المتّحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالفعل فإن النصف الثاني من هذه الحريّات هو الأساس الذي انطلقت منه مقاربة أمن الإنسان.
18 Jolly and Basu Ray 2006.



2 الفصل

البيئة والضغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية

يبيّن التقرير في هذا الفصل أن العلاقة بين الضغوط على الموارد والاستدامة البيئية وأمن الإنسان في البلدان العربية مسألة ذات أهمية قصوى. ذلك أن النفط، وهو المورد الذي لطالما ارتبط اسمه باسم المنطقة العربية، قد منح بعض البلدان ثروةً وقوّةً لا حصر لهما، غير أنه أدّى في الوقت نفسه إلى إضعاف بلدان عديدة أخرى وترك مجتمعاتٍ بأسرها عرضةً للاعتبارات الجيوسياسية. وعلى الرغم من وجود هذا المصدر للثروة فإن المنطقة ستواجه، على نحو متزايد، تحدّياتٍ هائلةً تتهدّد أمن سكانها على مستوى البقاء، والحصول على فرص العمل، والدخل، والغذاء والخدمات الصحية. وستنوء العلاقات بين الجماعات، والسكان، والدول، العربية وغير العربية، تحت وطأة الصراعات المحتملة المترتبة على المنافسة على الموارد الطبيعية المتناقصة. هذه التحديات سوف تنتج من الضغوط السكانية والديمغرافية، والإفراط في استغلال الأرض، ونقص المياه، والتصحّر، والتلوث، والتغيّرات المناخية، وتضاؤل التنوّع الحيوي. وقد تبدو هذه التحدّيات أقل خطرًا من تلك التي تتناولها فصول أخرى من هذا التقرير، غير أن آثارها غالبًا ما تكون غير قابلة للإصلاح وأكثر ضررًا وأوسع انتشارًا. ومن ثمّ، فإنها تشكل نقطة انطلاقٍ مناسبة للتحليل في هذا التقرير.

العلاقة بين الضغوط على الموارد والاستدامة البيئية وأمن الإنسان في البلدان العربية مسألة ذات أهمية قصوى

إشكالية الموقع الجغرافي والموارد

تجتمع في البيئة الطبيعية في البلدان العربية عناصر النعمة والنقمة في آنٍ واحد. ومن جملة عناصر النعمة أنّ موقع المنطقة الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية مكنتها من أن تؤدّي دورًا طليعيًّا في حضارات الماضي: فانتشرت في جميع بقاع العالم تعاليم الديانات الثلاث التي نشأت فيها، وتمكّنت شعوبها من التواصل والتفاعل العميق مع الحضارات الأخرى. إضافةً الى ذلك، تضمّ هذه البيئة كمًّا من أضخم مخزونات النفط المكتَشَف في العالم، ما يسّر انتقال الثروة بصورة خارقة للعادة إلى بعض المجتمعات العربية، ولا سيما في بلدان الخليج، وقد ترك ذلك آثاره في كل جانب من جوانب الحياة المادية والاجتماعية والثقافية.

بيْد أن عناصر النقمة تشوب بعض النواحي في هذه البيئة التي ما تزال، نظريًّا، تحمل بشائر عريضة للتنمية الإنسانية العربية شرطَ أن يتفاعل العرب معها على نحو أكثر تبصّرًا. ذلك أن هذه البيئة نفسها تعاني نقصًا خطيرًا في مصادر

تجتمع في البيئة الطبيعية في البلدان العربية عناصر النعمة والنقمة في آنٍ واحد

المياه، وهي أراضٍ قاحلة في أغلبها. كما أنها عرضة للضغوط السكانية، وللإفراط في استغلال الموارد، وللزحف الحضري السريع، ما يساهم في تدهورها.

التحدّيات الأكثر أهمية

تشمل تهديدات أمن الإنسان نقص المياه، والتصحّر، والتلوّث، والتغيّرات المناخية

يتناول العرض الآتي التهديدات البيئية الأكثر أهمّيّة في الدول العربية وتعتبر الضغوط السكانية والديمغرافية قضية رئيسية متداخلة مع كل نوع من هذه التهديدات التي تشمل نقص المياه، والتصحّر، والتلوّث، والتغيّرات المناخية. إن السمة الأساسية التي تشترك فيها هذه التهديدات هي العلاقة الديناميّة التفاعلية في ما بينها؛ فنقص المياه، على سبيل المثال، يسهم في التصحّر بينما قد يؤدي تغيّر المناخ إلى الفيضانات في بعض المناطق وإلى تفاقم نقص المياه والجفاف والتصحّر في مناطق أخرى. وبصورة مشابهة، تلوث الهواء هو من الأسباب الكامنة وراء تغيّر المناخ.

الضغوط السكانية والاتجاهات الديمغرافية

تميّزت البلدان العربية، خلال معظم النصف الثاني من القرن العشرين بواحد من أعلى معدّلات النموّ السكاني في العالم أجمع.[1] وفي الفترة الممتدة بين العامين 1975 و1980 كانت المعدّلات الإجمالية للخصوبة في المنطقة 6.5، ما يعني أن معدل إنجاب المرأة العربية، خلال عمر الإنجاب هو ستة مواليد أو سبعة. انخفض هذا المعدل إلى 3.6 في الفترة ما بين العامين 2000 و2005، وهو أعلى من نسبة الاستعاضة السكانية البالغة 2.1. وقد أسهم معدل الخصوبة المرتفع في ارتفاع نسبة النمو السكاني، مع أنه انخفض من 3.2 في المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 1970 و1975 إلى 2.1 في المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 2000 و2005. هذا ومن المتوقع أن يزيد النمو السكّاني في المنطقة بنسبة 2 في المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 2005 و2010، وبنسبة 1.9 في

الإطار 2-1 مصطفى كمال طلبة* – التحديات البيئية الأساسية في البلدان العربية

معظم القضايا البيئية ذات الأولوية في العالم العربي في ختام القرن العشرين هي نفسها القضايا البيئية المطروحة الآن مع بدايات القرن الجديد وإن اختلفت حدتها وترتيب أولوياتها، وتشمل هذه القضايا: ندرة المياه وتدنّي نوعيّتها، محدودية الأرض، التصحر، التأثير البيئي لتزايد إنتاج الطاقة واستهلاكها، تلوث المناطق الساحلية، فقد الغابات، الاستهلاك غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية، تدهور بيئة المدن وانتشار التلوث الناتج من النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.

وإلى كل ذلك أضيف التراخي في استخدام الأدوات الاقتصادية الحديثة في قضايا البيئة، وكذلك الآثار السلبية الحادة التي تنشأ من عدد من مشكلات البيئة العالمية وعلى رأسها تغيّر المناخ وارتفاع معدّل حرارة الأرض.

إن ندرة المياه، التي يضاعف من شدتها انتشار التلوث فيها، تعتبر في الوطن العربي واحدًا من أهم التحديات الرئيسية التي تتطلب معالجتها جهدًا مكثفًا في غياب الأساليب المثلى لترشيد استخدام المياه السطحية والجوفية ومياه الأمطار، ورفع كفاءة العائد الاقتصادي من وحدة المياه المستخدمة، والتغلب على تعدد المسؤوليات وتوزيعها في تطبيق سياسات إدارة المياه والأراضي بين العديد من المؤسسات والوزارات المختلفة، والحرص على قيام كيانٍ مؤسسيّ مستقل مسؤول عن إدارة موارد المياه. وهذه المؤسسة وحدها هي القادرة على تحقيق التوازن الأمثل بين العرض والطلب على أساس اقتصادي اجتماعي رشيد، ومن ثم العمل الجادّ بغية توطين تقانة تحلية المياه في العالم العربي، وبصفة خاصة إنتاج أغشية التناضح العكسي محلّيًا، وكذلك وسائل استخدام الطاقة الشمسية في عمليات التحلية.

ويأتي، بعد ذلك، التراخي في العالم العربي في استخدام الأدوات الاقتصادية الحديثة في قضايا البيئة مثل: اقتصاديات ومحاسبات البيئة ومصادر الثروة الطبيعية، وفي استخدام أساليب التقويم المختلفة: الاستراتيجي والتراكمي والمشروعات وتحليل المخاطر ودورة حياة المُنتَج. أما الأراضي فإن المنطقة العربية تعاني من ندرتها أيضًا، إذ تُعَدُّ نسبة 54.8 في المائة من مساحتها أراضي خالية. وتمثل المراعي 26.8 في المائة والأراضي القابلة للزراعة 14.5 في المائة والغابات نحو 3.9 في المائة. وتمثل الأراضي المزروعة نحو 29 في المائة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، أو نحو 4.2 في المائة من إجمالي مساحة المنطقة العربية. وتمثل غابات المنطقة نحو 3.9 في المائة من إجمالي مساحة الوطن العربي. و يقع أكثر من 80 في المائة منها في السودان والجزائر والمغرب. وتتعرض هذه الغابات لضغوط متزايدة، وتفقد سنويا ما يعادل 1.59 في المائة. وتتزايد النشاطات الاقتصادية، وبخاصة التوسع العمراني والصناعي، في المناطق الساحلية. ولذلك فإن المناطق البحرية في البلدان العربية – حيث يقيم 40–50 في المائة من السكان – مهددة بالتلوث البترولي والعناصر الثقيلة.

أما بالنسبة إلى قضية تغير المناخ فإن دور المنطقة في انبعاثات الاحتباس الحراري ما زال متواضعًا وذلك على الرغم من ارتفاع معدل الانبعاث بالنسبة إلى الفرد ولا سيما في المدن المكتظة. ومع ذلك فإن الدول العربية ستعاني نتائج سلبية كثيرة بسبب تغير المناخ. ولا يمكن مواجهة كل هذه القضايا البيئية إلا عن طريق البحث العلمي والتطوير التقاني الجاد، ولا تستطيع دولة واحدة أن تقوم بمفردها بذلك.

فلا بد من البدء الجاد بإيجاد شبكات من مراكز البحوث المتخصصة في كل مجال، لتوزيع الأدوار وتبادل الخبرة، وصولاً إلى بدائل الحل التي يمكن أن يختار منها صنّاع القرار في كل دولة.

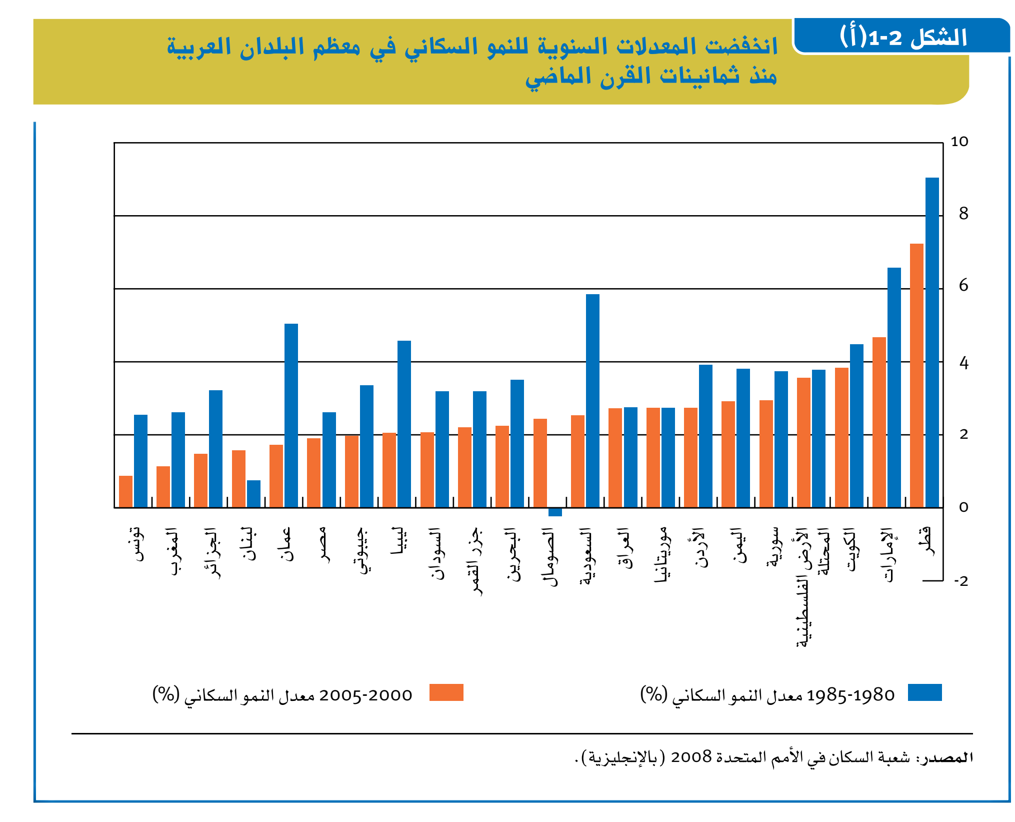
* المدير الأسبق لبرنامج الأمم المتّحدة للبيئة.

المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 2010 و2015. وتقارب هذه النسب ضعف المتوسط الحسابي العالمي خلال الفترات نفسها، وهي 1.2 في المائة، و1.1 في المائة على التوالي.[2] وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّه، إذا أخذ الزخم السكاني الحالي بالاعتبار، فستضمّ البلدان العربية نحو 385 مليون نسمة بحلول العام 2015 (بالمقارنة مع 331 مليونًا في العام 2007، و172 مليونًا في العام 1980).[3] وفي منطقة تتّسم بالندرة المتزايدة للمياه والأراضي الصالحة للزراعة، سيفرض النمو السكاني وفق هذه المعدّلات ضغوطًا شديدة على الطاقة الإنتاجية للأراضي العربية ويزيد من تهديد الاستدامة البيئية.

عدد سكان البلدان العربية سيصل إلى نحو 385 مليون نسمة بحلول العام 2015

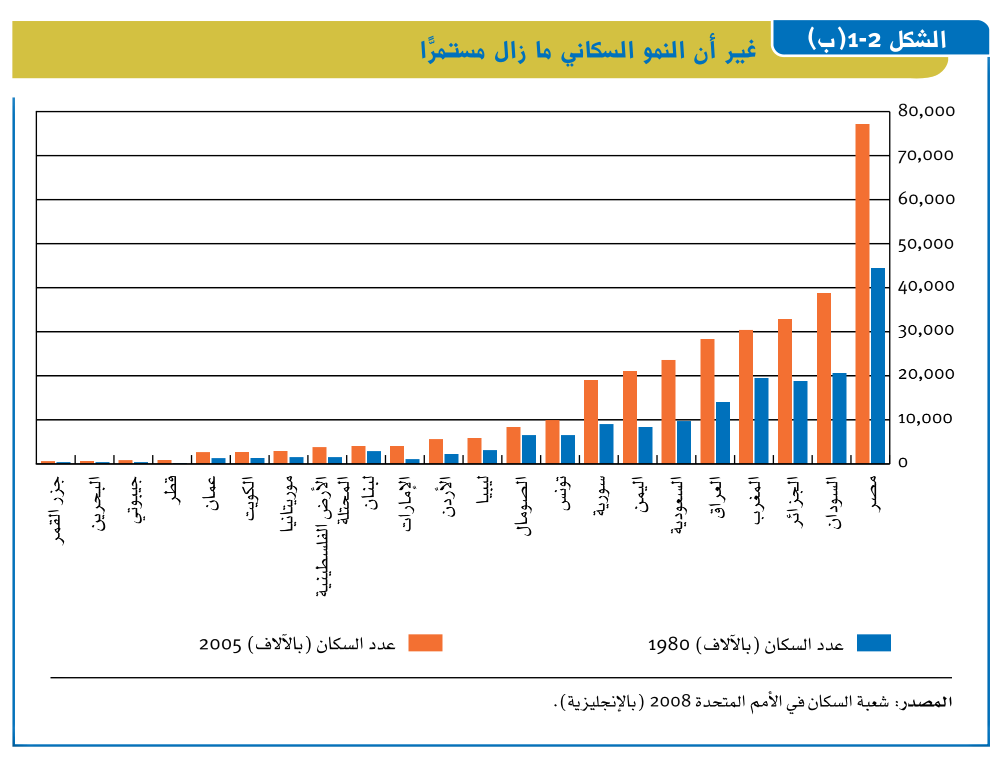
يزيد النمو السكاني من تهديد الاستدامة البيئية

الشكل 2-1(أ) انخفضت المعدلات السنوية للنمو السكاني في معظم البلدان العربية منذ ثمانينات القرن الماضي



المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

الشكل 2-1(ب) غير أن النمو السكاني ما زال مستمرًا



المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

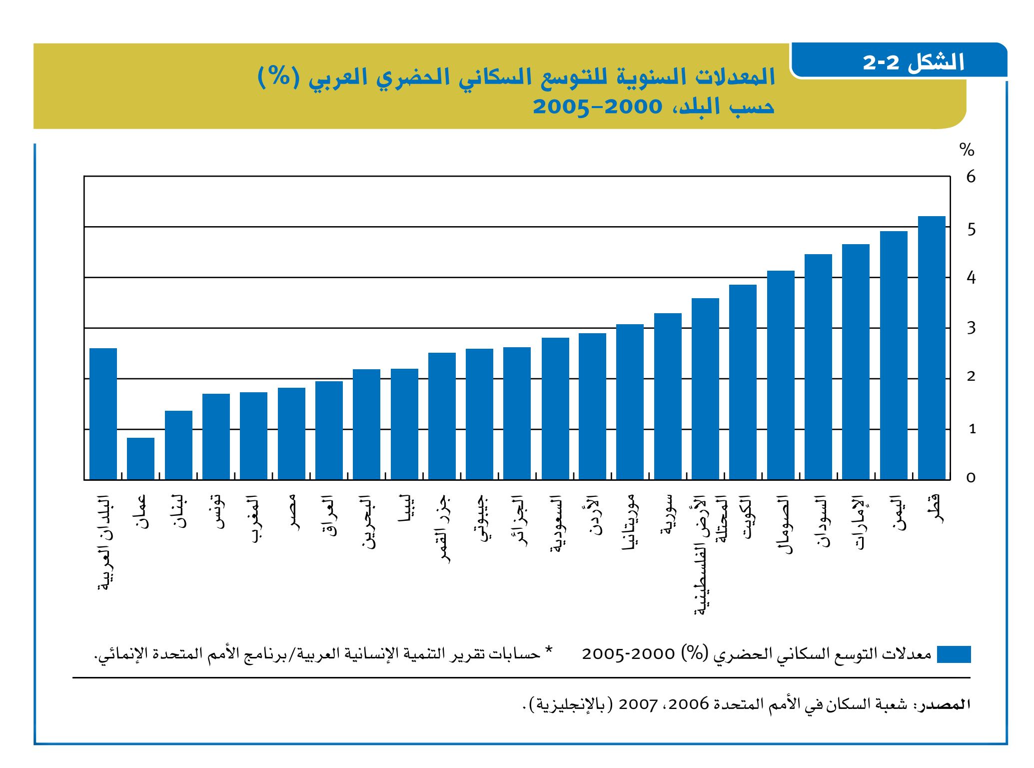
مع تزايد عدد الأفـواه التي يتعين إطعامها ستشهد البلدان العربيّة التي تعتمد على استيراد الـمواد الغذائية جـراء نقص الـميـاه والتوسّع الحضري، تأثيرات متزايدة في ميزانها التجاري وخيارات النمو الاقتصادي المتاحة لها. ويطرح توسّع المدن العربية تحديات خاصة، ذلـك أن التحول الحضري المتسارع في المنطقة يضيف أعباءً جديدة على البنية التحتية المتأزّمة أصلاً، ويخلق في العديد من المدن أوضاعًا معيشيّةً غير صحيّة يشوبُها الازدحام وانعدام الأمن. وفي العام 1970، كان 38 في المائة من السكان العرب من الحضر وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 55 في المائة في العـام 2005، وربـما تتجاوز 60 فـي المائة بحلول العام 2020.[4]

الشباب هم الشريحة الأسرع نموًّا بين سكّان البلدان العربيّة

يتمثّل الجانب الأوضـح والتحدي الأكبر في الصورة الديمغرافية للمنطقة في «ارتفاع نسبة فئة الشباب»، وهي الشريحة الأسرع نموًّا بين سكان البلدان العربية، إذ إن نحوًا من 60 في المائة من

الشكل 2-2

المعدلات السنوية للتوسع السكاني الحضري العربي (%) حسب البلد، 2000–2005

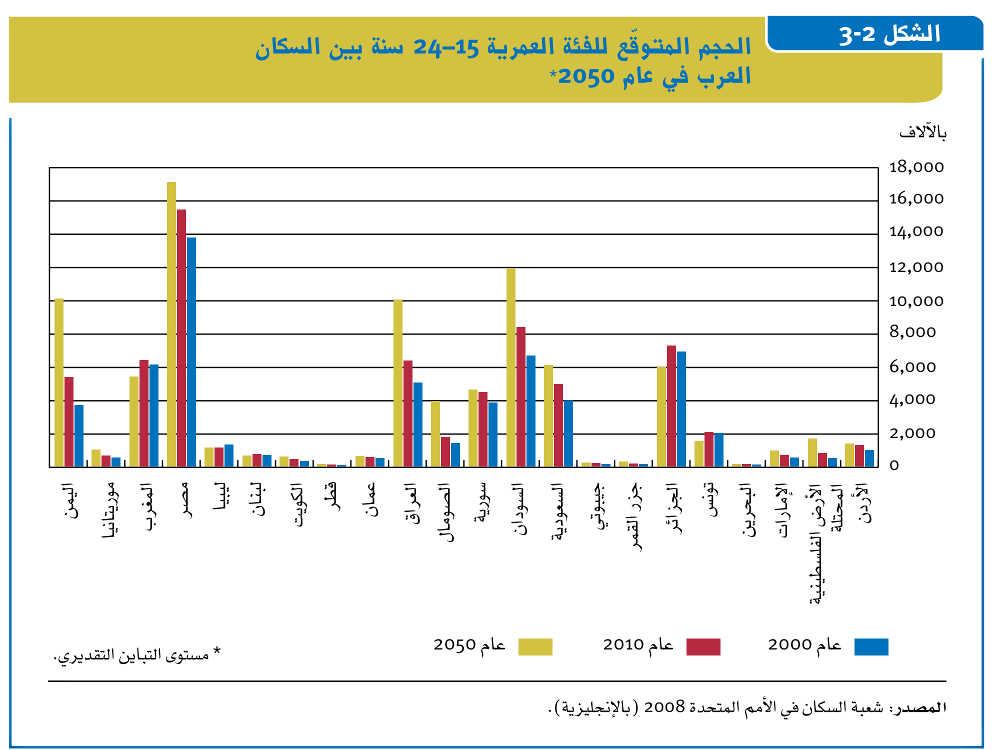


* حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة 2006، 2007 (بالإنجليزية).

الشكل 2-3

الحجم المتوقّع للفئة العمرية 15–24 سنة بين السكان العرب في عام 2050*



* مستوى التباين التقديري.

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

السكان لا يتعدّون الخامسة والعشرين من العمر، ما يجعل المنطقة إحدى أكثر بقاع العالم شبابًا، ويبلغ فيها متوسط معدل العمر 22 سنة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 28 سنة.[5] يستهلك الشباب الموارد ويتطلّبون استثماراتٍ واسعةً حتّى يصبحوا منتجين اقتصاديًا. ويمثلون الجيل الصاعد صاحب الحق في إرثٍ بيئي لم يستنفده أسلافهم أو يسيئوا إدارته أو التصرف به.

ندرة المياه

تعاني البلدان العربية ندرَة الموارد المائية لأن معظم هذه البلدان يقع في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة. وتتصاعد حدّة هذا النقص بسبب التزايد المستمر في الاستنضاب نظرًا إلى النموّ الديمغرافي والاقتصادي. وتشكل الأنهار الدائمة في البلدان العربية المصدر الأول للمياه السطحية، تليها الينابيع وقيعان الأنهار والأنهار الموسمية.

يقدر الحجم الإجمالي لموارد المياه المتوافرة في البلدان العربية بنحو 300 مليار متر مكعب سنويًا،[6] أما الحجم الإجمالي لموارد المياه السطحية المتوافرة في البلدان العربية فيقدَّر بنحو 277 مليار متر مكعب في السنة[7] ينبع 43 في المائة منها في البلدان العربية، والباقي في خارجها. وتمثّل موارد المياه الخارجية المشتركة مع بلدان مجاورة خارج المنطقة نحوًا من 57 في المائة من إجمالي موارد المياه السطحية المتاحة في المنطقة.

تتشارك في الأنهار الدوليّة الموجودة في المنطقة بلدان عديدة تقع داخل المنطقة وخارجها، ومن هذه الأنهار: دجلة والفرات اللذان تتشاركهما تركيا والعراق وسورية؛ ونهر العاصي الذي تتشاركه تركيا وسورية ولبنان؛ ونهر الأردن (بما فيه اليرموك) الذي تتشاركه الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وسورية. أما نهر النيل، فتتشارك فيه تسعٌ من الدول الواقعة على ضفتيه، بينها دولتان عربيتان فقط هما السودان ومصر. وقد أدت الجهود التي بذلت طيلة أعوام إلى إبرام اتفاقات رسمية (مثل مبادرة حوض النيل) لإدارة مصادر المياه المشتركة، غير أن معظم هذه الاتفاقات جزئية وتتسم بعدم الفعالية والإنصاف من حيث تَقاسُم حقوق الضفاف الكاملة. ويتأثر التعاون حول استخدام المياه وإدراتها على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي بالتوترات السياسية السائدة والنزاعات المتواصلة. كما تصاعدت التوترات حول المشاركة في الموارد مع تزايد حاجات دول الضفاف.[8]

الإطار 2-2 المشاركة في مصدر الحياة

لم يقتصر البلاء الذي أصاب مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الافتقار إلى المياه فحسب، بل تعدّاه الى وجود توترات سياسية قديمة. وفي حين تدعو الضرورة إلى العمل المشترك والتعاون بين بلدان هذه المنطقة في قطاعات أخرى غير المياه والبيئة، فإن المياه تبرز بوصفها الأداة التي قد تؤدي إلى تعزيز العلاقات السلمية بين الأطراف المعنية. ومن الجوهري خفض الطلب على المياه عن طريق إدارة النمو السكاني، وتطبيق إجراءات الحفاظ على البيئة، والارتقاء بالوعي، وتبني التقانات الكفيلة بتوفير المياه، وأساليب التسعير، وبخاصة في مجال الزراعة. ويمكن القطاعَ الخاصَّ، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الدولية والهيئات الوطنية أن تؤدي دورًا رئيسًا في نواحي الإدارة والاستثمار على السواء. والواقع أن المساهمة في بلورة الحلول العديدة في هذا المجال إنما تقع على كاهل جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع: من أصحاب الأعمال، والحكومات، والدارسين، والباحثين، والأفراد.

المصدر: Karyabwite 2000.

يقدَّر مخزون المياه الجوفية العذبة في الأراضي العربية بِ 7,734 مليار متر مكعب، بينما لا تتعدى كمية المياه التي تعيد ملء هذه المكامن 42 مليار متر مكعب سنويًا في مختلف المناطق؛ ولا تتجاوز الكمّيّة المتاحة للاستعمال 35 مليارًا في السنة. ويقع المخزون الأكبر والأكثر تجدّدًا في الدول العربية في منطقة شمال أفريقيا وشرقها (تونس، الجزائر، السودان، الصومال، ليبيا، مصر، المغرب).[9]

تتصاعد حدّة ندرة المياه في البلدان العربية

الطبقات الصخرية المائية هي من مصادر المياه الجوفية التي تمثّل، في أكثر الأحيان، المصدر الوحيد للمياه العذبة، وبخاصة في المناطق التي تسودها أوضاع مناخية قاحلة تسبب الجدب أو ما يشبه الجدب (كما هي الحال في بعض البلدان العربية). وهي تشكّل ضمانًا حيويًّا للأمن المائي على الصعيدين الوطني والإقليمي. على المستوى الإقليمي يكون بعض هذه الطبقات المائية قابلاً للتجدد، ومنها المصادر التحتية الواقعة في المناطق الحدودية بين تركيا وسورية؛ وإسرائيل ولبنان؛ والأردن وسورية؛ والعراق وسورية؛ وإسرائيل والضفة الغربية. وثمة مصادر أخرى غير متجددة تحتوي على مياهٍ أحفوريّة، بما فيها المصادر الصخرية الرملية النّوبيّة الواقعة بين التشاد وليبيا ومصر؛ ومصادر البازلت على الحدود الأردنية السعودية، وتلك الواقعة على مشارف الجزيرة العربية ويشترك فيها الأردن والعراق وسورية. وثمة مصادر إضافية عميقة غير متجددة في الأردن والسعودية وسورية والعراق

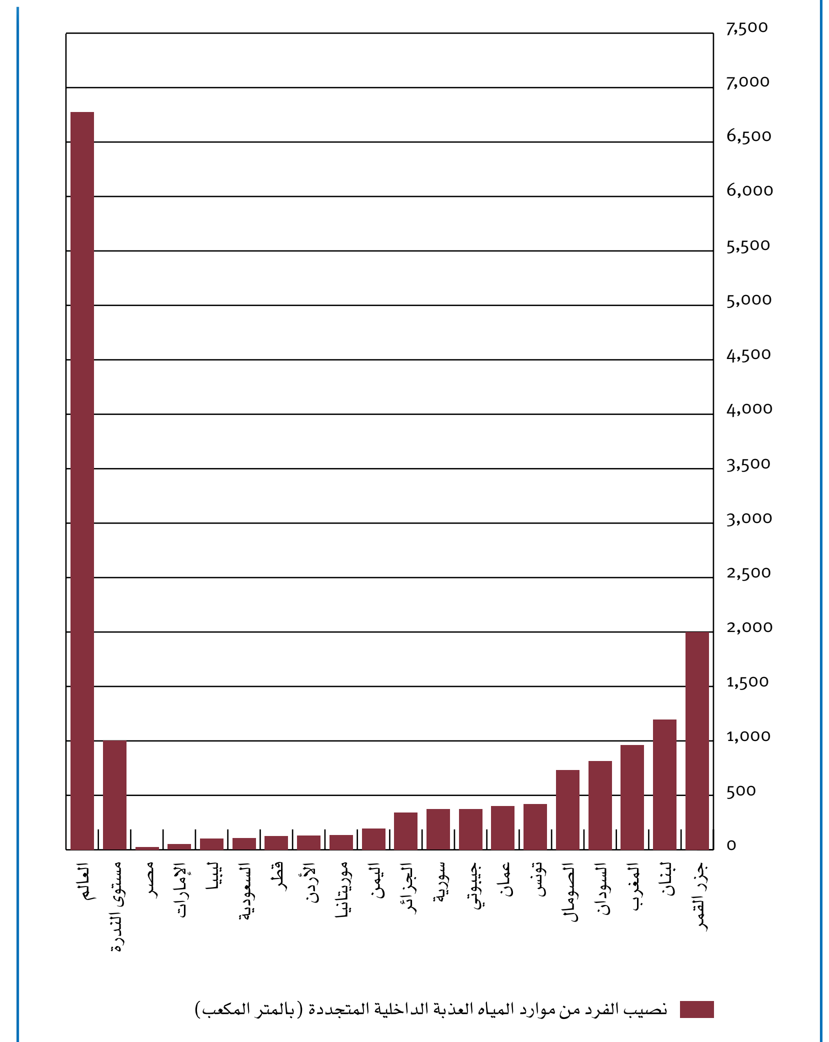
تتصاعد التوترات حول المشاركة في الموارد المائية

الإطار 2-3 كلفة عدم التعاون في إدارة مصادر المياه العابرة للحدود

في حالة حدوث ندرة في المياه مقارنةً بالطلب، يشتد التنافس عبر الحدود على مياه الأنهار المشتركة وغيرها من الموارد المائية. وفي حالة عدم توافر آليات مؤسسية للاستجابة للمشاكل العابرة للحدود، من المحتمل أن يفضي هذا التنافس إلى صراعات عنيفة. لقد أدى شبح التنافس المتزايد على المياه بين البلدان إلى جدل عامٍّ يتسم بالاستقطاب في بعض الأحيان. إذ يتنبأ بعضهم بمستقبل تتنازعه «حروب المياه» عندما تؤكد البلدان مطالباتها التنافسية على المياه. ويشير آخرون إلى عدم اندلاع أية حروب على المياه منذ قرابة 4,000 عام وذلك في المنطقة التي تُعرف الآن بجنوب العراق، وإلى أنه في العادة استجابت البلدان لمسألة التنافس على المياه العابرة للحدود بقدرٍ من التعاون بدلاً من التنازع. وانطلاقًا من هذا المنظور الذي يبعث على التفاؤل، يُرى التنافس المتزايد على المياه بمثابة حافز لمزيد من التعاون في المستقبل... فباستطاعة المياه أن تزيد من حدة الصراعات الكبيرة ولكن يمكنها أيضا أن تمثل جسورًا للتعاون.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006ب.

الشكل 2-4 موارد المياه العذبة الداخلية العربية هي غالبًا دون مستوى الندرة والمعدل العالمي، 2005



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

والكويت. ومع أن المياه في بعض هذه المصادر قد تكون كافيةً جزئيًّا لتلبية الحاجة إلى المياه العذبة، فإن نوعيتها تتفاوت إلى حد بعيد بسبب معدّلات الملوحة في المصادر الضحلة المتجددة، والتباينات في محاليل المواد الصلبة في المصادر العميقة غير المتجدّدة.

قد يُخلِّف اضطراب المصادر العابرة للحدود في أي من هذه البلدان آثارًا مضرّة بموارد المياه الجوفية في البلدان المحاذية من حيث نوعية و/أو كمية المياه. وقد لا تبرز هذه التداعيات المتجاوزة للحدود على الفور، إلا أنه قد يصعب إعادة الأمور الى سابق عهدها. فغالبًا ما يأتي الإفراط في الضخّ تلبيةً لمتطلّبات النمو السكاني، والتنمية الزراعية والحاجات الصناعية. وهذا يلحق الضرر بإنتاجية المكامن وقابليتها للحياة في المستقبل. وقد يؤدي، في المناطق الساحلية، إلى اقتحام ماءِ البحرِ المكامنَ جرّاءَ تكوُّن أخاديد واسعة عميقة الغور. ويغلب سوء التوزيع والطلب المكثّف على كيفيّة استعمال المياه، وبخاصة موارد المياه الجوفية، في البلدان العربية، ويفضي ذلك إلى افتقار الجزء الكبير من السكان للمياه النظيفة وهدر كميات مهمة منها في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة.[10]

تشير مصادر عدة إلى أبعاد أزمة المياه في المنطقة. ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحّد[11] للعام 2001 أن المنطقة قد دخلت بالفعل طور فقر المياه الذي كان آنذاك هو الأسوأ في العالم في ضوء حصة الفرد من موارد المياه المتجدّدة. ويقدّر التقرير هذه الموارد بِـ 265 مليار متر مكعب، أو ما يعادل نحو 1,000 متر مكعب للفرد في حين كانت حصة الفرد على الصعيد العالمي تعادل سبعة أضعاف هذه الكمية. ويقدر التقرير أن تزايد طلب السكان على المياه سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد بحلول عام 2025 إلى 460 مترًا مكعبًا، وهو دون مستوى فقر المياه المدقع وفق التصنيفات الدولية. وقد يكون العامل الأدعى إلى القلق أن هذه المعدلات ستكون دقيقة لو كانت كميات المياه تلك تتوافر قرب أماكن استعمالها. غير أن الكمَّ الأكبر من هذه المياه يوجد بعيدًا من مناطق الاستهلاك، ما يجعل كلفة تخزينها ونقلها غير مجدية اقتصاديًّا، أكان ذلك بهدف استخدامها للشرب أم في الزراعة والصناعة.

ويؤكد ذلك تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مشيرًا إلى تعاظم مشكلة المياه في

الشكل 2-5

استخدامات المياه المستهلكة في البلدان العربية (%) حسب القطاع، 1999–2006*

* تستند هذه البيانات إلى أحدث المعطيات المتوافرة خلال الفترة المذكورة عن البلدان العربية الـ 22

المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية لنظام المعلومات العالمي عن المياه والزراعة (AQUASTAT) لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (بالإنجليزية).

البلدان العربية مع تناقص نسبة توافر المياه المتاحة بأكثر من الربع.[12] ويتفق هذا التقرير مع التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أن نصيب الفرد في البلدان العربية سينخفض بما يقارب 500 متر مكعب، بينما سيعيش 90 في المائة من سكان المنطقة في بلدان تعاني نقص المياه. ويقول التقرير نفسه إنه بينما قلّ العجز المائي بسرعة نسبيًّا في أجزاء العالم الأخرى بين العامين 1990 و2004، كان معدل انخفاضه هو الأبطأ في الدول العربية. وفي المستقبل المنظور سيعاني معظم سكان المنطقة شحّ المياه التي ستقلّ عن معدّل 1,700 متر مكعب سنويًّا، بينما سيواجه الكثيرون نقصًا سيصل إلى أقل من 1,000 متر مكعب في السنة.[13]

يتناول تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)[14] مسألة إجهاد المياه على المستوى الوطني في البلدان العربية[15]، فيميّز بين أربعة مستويات من إجهاد المياه بقياس نسبة عدد السكان إلى كمية المياه العذبة المتجددة: خفيف، وملحوظ، وخطير، وحرج. وكما يظهر في الجدول 2-1، يبيّن

الجدول 2-1 **مستويات إجهاد المياه في ثلاثة عشر بلدًا عربيًّا، 2006**

إجهاد حرج (أكثر من 10,000 شخص لكل مليون متر مكعب)	إجهاد خطير (بين 5,000 و10,000 شخص لكل مليون متر مكعب)	إجهاد ملحوظ (بين 2,500 و5,000 شخص لكل مليون متر مكعب)	إجهاد طفيف (أقل من 2,500 شخص لكل مليون متر مكعب)
الإمارات العربية المتحدة	الأرض الفلسطينية المحتلة	الأردن	مصر
الكويت	البحرين	السعودية	لبنان
	العراق		عمان
	قطر		سورية
	اليمن		

المصدر: الإسكوا 2007 (بالإنجليزية).

التقرير أنّ أربعة بلدان تواجه إجهادًا «خفيفًا» من ناحية المياه، واثنين من البلدان يواجهان إجهادًا «ملحوظًا»، وخمسة تواجه إجهادًا «خطيرًا»، فيما يواجه اثنان من هذه البلدان، وهما الكويت والإمارات العربية المتحدة، إجهادًا «حرجًا».

في المستقبل المنظور سيعاني معظم سكان المنطقة شحّ المياه

التخفيف من ندرة المياه

بذلت الحكومات العربية بلا شك جهودًا كبيرة لتوفير مياه للشرب وللاستخدامات الاقتصادية لمواطنيها. ونتيجة لهذه الجهود اتسعت تغطية احتياجات العرب من 83 في المائة في العام 1990 إلى 85 في المائة في العام 2004، علمًا بأن عدد السكان قد ازدادَ خلال تلك الفترة من 180.1 مليون نسمة إلى 231.8 مليون نسمة.[16] ومع أنه لا يوجد علاج سحريّ لمشكلة ندرة المياه المتزايدة الخطورة في الدول العربية، فإنّ الدراسات ترسم بعض الملامح العامة العريضة للإجراءات التي يمكن أن تخفف من هذا التهديد المحتمل. ويشمل ذلك:[17]

لا يوجد علاج سحري لمشكلة ندرة المياه ولكن هناك اجراءات تخفيفية

1. تكثيف الإفادة إلى الحد الأقصى من مخصّصات المياه للميادين الثلاثة (الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي).
2. تطبيق استراتيجية لتحقيق الإنتاجية الفضلى للمياه الافتراضيّة التي تؤدي إلى استرجاع المياه الفعلية المستخدمة في عملية الإنتاج.[18]
3. اعتماد مقاربات كلّيّة متكاملة في التخطيط والإدارة للعرض والطلب على موارد المياه.
4. بناء القدرات والارتقاء بالمستوى التقني لدى جميع الأطراف المعنيّة.

5. الارتقاء بالوعي على مختلف الأصعدة، بدءًا من المستخدمين النهائيين وصولاً إلى صنّاع القرار.
6. رسم وتنفيذ سياسات مائية مستدامة تنطلق من النقاط الواردة أعلاه وتعتمد على البيانات والبحوث الراهنة والمقبلة في ما يتعلق بالمياه.
7. تطوير نماذج لإدارة موارد المياه قادرة على تحفيز ابتكار السيناريوهات المختلفة لحل المشكلات في أوضاع مشابهة، من أجل اختيار أفضل المقاربات الممكنة.

تتهدّد المنطقة مخاطرُ التصحر

زحف الصحراء

على امتداد الحقب الجيولوجية المختلفة اتسم المناخ في البلدان العربية بالتقلب بين حقبات الجفاف والرطوبة؛ وأسفرت الأولى عن انتشار الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا، والربع الخالي في شبه الجزيرة العربية. ومع انتهاء فترة الرطوبة منذ آلاف من السنين وقعت المنطقة فريسةً للمناخ الجافّ الذي يفضي إلى التصحّر. ويتميّز هذا المناخ بخصائص، من بينها تواتر فترات مطوّلة أو قصيرة من القحط، انخفاض معدلات التهطال، تقطّع هطول الأمطار والعواصف المطرية، درجات حرارة مرتفعة، موجات حرّ متكررة، ارتفاع الحرارة مدّةً طويلةً يوميًّا وسنويًّا، رياح عاتية تتألف أساسًا من رياح قاريّة فوق رياح بحرية. وقد أسهمت هذه التقلبات، قديمُها وحديثُها، في نشوء أنساقٍ بيئيّة هشة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة تتسم بهزال الغطاء النباتي وشيوع طبقة ترابية ضحلة فجّة مكشوفة لمخاطر التآكل بفعل الرياح والمياه.[20] ويظهر الجدول 2-2 معدل التهطال السنوي للفرد في بلدان المنطقة.

الجدول 2-2

التهطال في البلدان العربية، المعدلات السنوية على المدى البعيد[19]

البلد	التهطال بالأمتار المكعبة للفرد
موريتانيا	31,099.60
السودان	27,678.10
الصومال	21,322.30
ليبيا	16,311.60
عمان	10,446.40
الجزائر	6,341.60
جيبوتي	6,230.80
السعودية	5,355.00
المغرب	4,918.60
اليمن	4,064.40
تونس	3,554.50
جزر القمر	3,259.40
سورية	2,406.30
الأردن	1,793.00
لبنان	1,701.50
الإمارات	1,536.80
قطر	987.40
الكويت	830.90
مصر	693.00
البحرين	79.80

المصدر: حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تقرير التنمية الإنسانية العربية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة 2007 (بالإنجليزية).

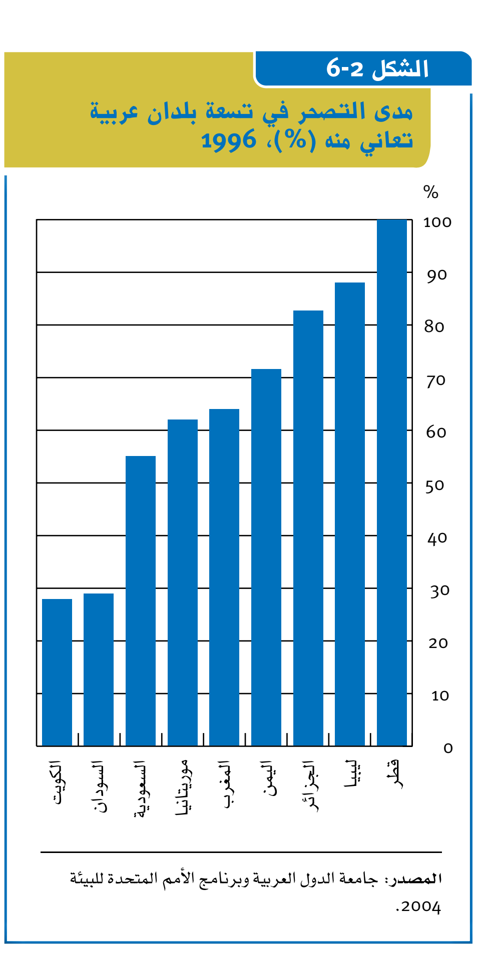
ملاحظة: التهطال يعني إجمالي حجم المياه الموجودة في الجو والتي تتساقط (بصورة مطر أو ثلج أو برد أو ندى، إلخ.) على أراضي بلد ما خلال فترة عام، ويقاس بالأمتار المكعّبة.

تتهدّد المنطقة مخاطرُ التصحُّر، وهو يعرَّف رسميًّا بأنه «تردّي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والنشاطات البشرية».[21] وهذا التعريف هو أساس الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحّر. ويميّز دعاة المحافظة على البيئة بين درجتين من التصحّر في نوعين من الأراضي: الأرض التي كانت ذات يوم مزروعة ومخضرّة وغدت الآن متصحّرة تمامًا؛ والأرض المفلوحة المخضرّة التي سيؤدي فساد التربة فيها إلى التصحّر، ما لم تُتَّخَذ الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون ذلك.

وتقدر دراسة مشتركة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[22] أن النسبة العليا من الصحراء إلى إجمالي مساحة الأرض موجودة في شبه الجزيرة العربية (تسعة أعشار، أو 89.6 في المائة). تليها شمال أفريقيا (أكثر من ثلاثة أرباع الأرض، أو 77.7 في المائة)، ثم وادي النيل والقرن الأفريقي (أقل من النصف أو 44.5 في المائة)، ثم المشرق (35.6 في المائة).

يهدد التصحر المتواصل نحو خمس المساحة الكلية للدول العربية

ويهدّد التصحّر المتواصل نحو 2.87 مليون كيلومتر مربع، أو نحو خُمس المساحة الكلية للدول العربية، وتتحرك المعدلات هنا في اتجاه عكسي مقارنةً بالأرقام السالفة الذكر، إذ تصبح نسبة الأراضي التي تواجه هذه المخاطر 48.6 في المائة من مساحة الأرض في المشرق، و28.6 في المائة في وادي النيل والقرن الأفريقي، و16.5 في المائة في شمال أفريقيا، و9 في المائة في شبه الجزيرة العربية.[23] وتتفاوت مساحات الأرض



الشكل 6-2
مدى التصحر في تسعة بلدان عربية تعاني منه (%)، 1996

المصدر: جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2004.

المتصحّرة أو التي يتهددها التصحر بنسبة كبيرة بين بلد وآخر في تلك المناطق. ففي شمال أفريقيا، مثلاً، يبرز التهديد الأكبر في ليبيا، والأدنى في تونس. أما في وادي النيل والقرن الأفريقي فيتجلّى التهديد الأكبر في جيبوتي ومصر والأدنى في الصومال؛ وفي المشرق يظهر التهديد الأكبر في الأردن والأدنى في سورية. أما في شبه الجزيرة العربية، فإن أكثر البلدان تأثرًا هي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وقطر، وتشكل هذه البلدان بمجموعها المنطقة الأكثر تصحُّرًا في العالم العربي، مقارنةً بسورية الأقل تصحُّرًا.

تتجلّى أبرز آثار التصحّر في القحط الناجم عن نضوب موارد المياه الجوفية أو الكامنة في باطن الأرض، وفي تقلّص المساحات الحرجية وتدهورها جراء قطع الأشجار، والرعي، والحرق، وفقدان خصوبة التربة وتماسكها في المناطق المجدبة.

يعود حجم الأراضي الصحراوية الكبير في البلدان العربية، بدرجة كبيرة، إلى الطبيعة القاحلة المجدبة للمنطقة. ولكنّ ذلك ليس هو السبب الوحيد. فالتصحّر ينجم أيضًا عن النشاطات الضارة التي يقوم بها البشر ممن لا يدركون، على الأغلب، الآثار المؤذية لأعمالهم في البيئة الطبيعية. وقد عزت دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أسباب التصحر إلى العوامل الآتية:[24]

الانفجار الديمغرافي: لقد أدى النمو السكاني الهائل وتعاظم احتياجات السكان، وتزايد استخدامهم للتقانات والأساليب الحديثة في الفلاحة، والإفراط في استغلال موارد الأرض المختلفة، إلى إلحاق الضعف الشديد بالقدرة التجديدية لأنظمة المنطقة البيئية، وإلى الإخلال بالتوازن البيئي، ما تسبّب في تردي أوضاع الأرض.

الأنظمة الاجتماعية المتغيّرة: كانت قطاعات عريضة من السكان في البلدان العربية، وبخاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، تعتمد في معيشتها ذات يوم على أساليب رعاية المواشي والحياة البدوية أو تلك القائمة على جمع المحاصيل. اعتبارًا من القرن التاسع عشر في بعض البلدان، وأواسط القرن العشرين في بعضها الآخر، أخذت القطاعات السكانية بالاستقرار تدريجًا. وفي كثير من الأحيان، كان الانتقال من أسلوب للعيش إلى آخر يسبّب الإفراط في الرعي وقطع الأشجار والاستغلال غير المنظم للتربة في الأراضي الزراعية التي يغذيها المطر أو الري على حد سواء. ومن شأن هذه العوامل أن تسهم في إتلاف الغطاء النباتي وتردّي التربة وتآكلها.

النشاطات الضارة التي يقوم بها البشر هي أحد أسباب التصحر

الإطار 4-2 غرب السودان: الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتصحر

تحولت المنافسة على مراعي الماشية في إقليمي دارفور وكردفان في الغرب حربًا قبلية على نطاق واسع استدعت تدخلاً دوليًّا. وفي مقدمة العوامل التي زادت من حدة القتال في المنطقة شح المطر، والانفجار السكاني، والتحولات في النظام الاجتماعي السائد من الرعي المترحل أو جمع المحاصيل إلى الزراعة المستقرة. وزادت هذه العوامل من معدلات تدهور حالة التربة والتصحر، أضف إلى ذلك أن توسيع الأراضي المزروعة بالمحاصيل على حساب المراعي الطبيعية باستخدام الوسائل والمعدات الحديثة في الحراثة والنقل والنشاطات الزراعية الأخرى قد أدى إلى التعفّن والتفكك والتآكل في بنية التربة. ويضاف إلى تلك القائمة إتلاف الغطاء النباتي الطبيعي عن طريق قطع الأشجار واجتثاث الشجيرات لأغراض الوقود والتصنيع، والتبذير في الري المفرط، والاستغلال غير المستدام للأراضي الزراعية التي يغذيها المطر أو الري على حد سواء. ومن شأن هذه العوامل، منفردةً ومجتمعة، أن تولِّد القوى المُصحِّرة، مثل التآكل الناجم عن الماء أو الرياح وانكشاف الطبقات الصخرية تحت سطح التربة وتمليح التربة أو تشبّعها المفرط.

المصدر: ضياء الدين القوصي، ورقة خلفية للتقرير.

الإطار 5-2 التصحّر في الجزائر

نحو 44 في المائة، أو أكثر من تسعة ملايين هكتار من الأراضي المفلوحة في الجزائر هي الآن عرضةٌ للتصحّر الجزئيّ أو شبه الكامل، وتُعزى هذه التهديدات، في المقام الأول، إلى الانتقال من الأنماط التقليدية لتربية الماشية وللزراعة إلى الأنظمة الحديثة. فقد كانت موجات الجفاف الشديد، على سبيل المثال، تقتل أعدادًا كبيرةً من الماشية في الماضي، فتخفف الضغط على المراعي المتوافرة. صحيح أن عمليات استصلاح الأراضي قد أجريت للتعويض عن مضار هذا الانتقال، غير أنها اقتصرت على المناطق المنخفضة التي كانت التربة فيها أكثر عمقًا ورطوبة.

خضعت إدارة الأراضي، على مدى قرون، لتنظيمات اجتماعية راسخة تمكنت من خلالها الأجيال المتعاقبة في المجتمعات الريفية من معرفة المخصصات المستحقة لها. غير أن نظام إدارة الأراضي الموروث المنسجم مع الطبيعة سرعان ما رضخ لمتطلبات التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الجزائر. وتجلت عناصر هذا التغير في ما يلي:

- النمو السكاني السريع من أحد عشر مليون نسمة (أو 10,800,000) في ستينات القرن الماضي إلى ثلاثة وثلاثين مليونًا (أو 32,854,000) عام 2005 في أوائل الألفية الثالثة. وقد فُرِضت على البيئة ضغوط هائلة جراء ارتفاع عدد السكان إلى ثلاثة أضعاف، على الرغم من انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 3.2 في المائة في السنة إلى 2.3 في المائة. وفي الوقت نفسه زادت معدلات الزحف الحضري المتصاعدة من الطلب على اللحوم، ما أدّى، بدوره، إلى التوسّع في الأراضي المعدّة لتلبية هذه المتطلبات.
- استخدام الأساليب والمعدات الزراعية غير المناسبة وخصوصًا أن المحاريث القرصية المستخدمة في استصلاح الأراضي، على الرغم من كفاءتها الظاهرة، تجعل الأرض فريسةً سهلة للتآكل جراء الرياح، بسبب الطريقة التي تفتت بها سطح التربة.
- استحالة تخفيف الضغوط على المراعي. إن زيادة أعداد المواشي بسبب التقدم في الطب البيطري قد حققت فائدةً لبعض الوقت لأصحابها، غير أن تلك الزيادة إنما كانت تتم على حساب تجدد نموّ الغطاء النباتي في المراعي. وتزامن هذا التطور مع نشوء طبقة من المزارعين القادرين على اقتناء قطعان كبيرة من الماشية والمقيمين غالبًا في المراكز الحضرية، وهم من الثراء بحيث يمكنهم التغلب على مشكلة نقص المياه دون الحاجة إلى التنقل بمواشيهم من موقع إلى آخر. وقد حل المزارعون أصحاب الماشية هؤلاء، الذين اجتذبهم هذا النشاط لما ينطوي عليه من أرباح سخية، محل الرعاة والمزارعين الفقراء الذين لم يتوافر لهم المال الكافي للعناية بقطعانهم وحقولهم.

ونتيجةً لهذه الأوضاع، تخسر الجزائر 7,000 هكتار سنويًّا بسبب التصحر. ويُتوقع أن تتضاعف معدلات الخسارة مرتين أو ثلاث مرات إذا لم تتخذ إجراءات علاجية عاجلة.

المصدر: علي غازي، بالفرنسية، ورقة خلفية للتقرير.

إنّ استمرار التصحر ليس أمرا محتما

التغيرات في أنماط الإنتاج الزراعي: عندما أخفقت أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية في تلبية احتياجات أعداد السكان المتزايدة، استُخدمت بصورة موسعة الأدوات والتقانات الزراعية الحديثة. وهذه التقانات، وبخاصة ما يستخدم منها في الحراثة، لا تصلح للأراضي القاحلة أو شبه القاحلة لأنها تتسبب في تعفن التربة وتفككها وتعريضها للتآكل.

ويوضح الإطار 5-2 كيف تَسبَّب بعض هذه الاتجاهات بالتصحر في الجزائر (علي غازي، بالفرنسية، ورقة خلفية للتقرير).

إضافةً إلى ما تقدّم، يوجز برنامج الأمم المتحدة للبيئة دور النشاطات البشرية في تصحّر المنطقة على النحو الآتي:[25]

- تردّي الأحوال والتصحر في المراعي.
- تدهور أوضاع الغابات.
- فساد التربة نتيجةً لسوء إدارة الأراضي.
- استنزاف المكامن الجوفية.
- نقص المياه وهدرها.
- تسرب المياه المالحة.
- تلوث التربة.
- أنظمة الري غير المناسبة.

مواجهة الصحارى

على الرغم من تكوين المنطقة الطبيعي الحافل بالتحديات والعوامل الناجمة عن النشاطات البشرية التي زادت الأوضاع تعقيدًا، ليس استمرار التصحّر أمرًا محتّمًا. ذلك أن في وسع الحكومات العربية، إذا ما تسلّحت بمعرفة أسبابه المحددة في كل واحدة من مناطق البيئات المناخية العربية، أن ترسم السياسات المناسبة الكفيلة بوقفه. وبناءً على ما ورد في الأوراق الخلفية التي أعدت لأغراض هذا التقرير، فإن المنظومة الآتية من الأهداف قد تحدّد التوجهات لمحاربة التصحر في الأقاليم الثلاثة الأهمّ في المنطقة:

ففي البلدان التي تعتمد في زراعتها على كلّ من الري ومياه الأمطار، ينبغي أن تستهدف سياساتها في هذا المجال:

- تعزيز البنية التحتية عن طريق بناء السدود والخزّانات والقنوات وأجهزة التصريف وشبكات الطرق والكهرباء.
- وقف الرعي المفرط في المراعي وقطع الأشجار في المناطق الحرجية.

- التقليل إلى أدنى حد ممكن من استخدام المبيدات المؤذية التي لا تتحلّل طبيعيًّا مثل الـ دي دي تي.
- تشجيع استخدام الأساليب التقليدية وغير التقليدية لوقف امتداد الكثبان الرملية.
- تركيب أجهزة قياس التهطال في جميع أرجاء البلاد وخارجها، واستيراد أجهزة الإنذار المبكر وتركيبها لتمكين الناس من التأهب واتّخاذ الإجراءات الوقائية ضد الفيضانات العالية.
- رسم حدود دائمة لا يجوز خرقها لقيعان الأنهار في مجاريها الرئيسية، ومنع استخدام السهول الناشئة عن أتربة الفيضانات داخل هذه الحدود خلال مواسم الفيضانات المنخفضة، والمتوسطة، والعالية.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في تصميم مشاريع مكافحة التصحّر وتنفيذها وفي توظيف المتطوّعين لمساعدة الهيئات الحكومية في أوقات الطوارئ.
- تدريب وبناء القدرات لدى العاملين في مجال مكافحة التصحّر، والارتقاء بقدرات الناس عمومًا مع الاستفادة من المعرفة والخبرات المحليّة المتوارثة.

أما في البلدان التي تعتمد في زراعتها على الري فقط، فينبغي أن تستهدف سياساتُها في هذا المجال:

- كبح قوة الرياح الناقلة للرمل بحواجز من الأشجار أو المواد الصلبة، وتثبيت الكثبان الرملية بالأسوار الرملية المشجرة والرذاذ البتروكيماوي والكتل المطاطية.
- وقف تعدّيات الزحف الحضري على الأراضي الزراعية بتخصيص مواقع معيّنة لتشييد المباني الضخمة العامة والخاصة، خصوصًا في البلدات والمدن التي تواجه الجهة الخلفية منها الصحراء.
- تشجيع إقامة مشروعات التصريف الزراعية. هنا يجب أن يتعدّى التركيز مسائل التنفيذ الى مسائل الرقابة اللاحقة والصيانة المستمرّتين.
- تنمية موارد مائية جديدة من أجل مواكبة النمو السكاني المطرد واحتياجاته المتزايدة إلى المياه النظيفة للاستخدامات المنزلية والعامة الأخرى، ولتلبية متطلبات الصناعة، والملاحة المحلية، والسياحة، وتوليد الكهرباء والمحافظة على البيئة. وينبغي إيلاء مشروعات وادي النيل الجماعية الرامية إلى التخفيف من خسارة المياه في أعالي النيل عنايةً خاصة، وتطوير موارد المياه الجوفية وأساليب جمع مياه المطر والتقانات والبحوث حول تحلية المياه.
- اتخاذ التدابير الوقائية ضد الآثار المتوقعة لارتفاع مستوى البحر عن سطح الأرض وعن موارد المياه الجوفية في دلتا نهر النيل. ويجب وضع السيناريوهات توقعًا لكل الاحتمالات وتجنبًا لمواجهة تلك الظواهر دونما استعداد مسبق.

(ضياء الدين القوصي، ورقة خلفية للتقرير).

أمّا البلدان التي تعتمد الزراعة المَطَرية فعليها أن تبذل الجهد لتحقيق ما يلي:

- اعتماد سياسة حازمة ومستدامة في إدارة الأراضي تشتمل على خطط متنوعة لاستخدام التربة.
- تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة التصحّر، وبخاصة في المنخفضات الواقعة خلف السدود والمناطق السهلية.
- تحفيز خدمات التوسع الزراعي التي تتناول قضايا محددة، مثل المناوبة بين المحاصيل، واستخدام التقانات الزراعية المناسبة. كما يجب مراعاة الانسجام بين هذه الخدمات وأوضاع المزارعين الاجتماعية والثقافية.
- وضع خطط بعيدة المدى قبل بناء السدود والخزانات بما بين خمسة أعوام وعشرة أعوام لتمكين الهيئات المختصة من اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الأحواض الشديدة الانحدار خلف هذه السدود والخزانات.
- تسجيل أنواع النباتات الموجودة، بقصد تحديدها وحمايتها، ولتنويعها في المستقبل أو لاختيار أرومات ذات خصائص معينة لإعادة إنتاجها.
- تحديد المناطق الأكثر تعرضًا للتصحّر، من أجل إعطائها الأولوية في برامج مكافحة التصحّر.
- تشجيع الاستمرار في البحوث الحرجية الرامية إلى إدامة الغابات والأحراج القائمة وترشيد استخدام منتجاتها.
- تكثيف الجهود لإعادة التحريج، ولا سيما ما يُبذل منها في إطار الخطط الوطنية لإعادة التحريج.
- تشجيع جميع الوسائل لدعم وحماية الغابات والأحراج.

(علي غازي، بالفرنسية، ورقة خلفية للتقرير).

ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدنيّ في تصميم مشاريع مكافحة التصحّر وتنفيذها

التلوث: لا مبرر للاستكانة

مع التزايد المتسارع في عدد السكان، وتعاظم الضغوط على البيئة الهشّة في المنطقة العربية، بات التلوث مدعاةً للقلق لدى واضعي السياسات والمجتمع المدني على السواء. فالتلوّث ليس مجرّد مصدر للإزعاج، بل هو تهديد كبير لأمن الإنسان خصوصًا عندما يتسبّب في تردّي أوضاع الهواء، والماء، والتربة التي يعتمد عليها الناس في حياتهم. وفي حين يقرّ الجميع بأنّ التلوّث يشكّل تهديدًا في المنطقة، فإن البيانات المفصّلة عن درجاته واتجاهاته غير متاحة حتى الآن. تقتصر الإحصاءات المتوافرة على وضع التلوّث على المستويات الوطنية، على الرغم من أن هناك تفاوتًا كبيرًا في تلك المستويات بين المناطق الحضرية والريفية، وبين مدينة وأخرى.

ويمثّل التلوّث خطرًا على المياه والجو والتربة في المنطقة العربية. وبما أنّ التقرير لم يستطع الحصول على البيانات عن أوضاع التربة، فسيركّز هذا القسم على المجالين الأول والثاني أي المياه والهواء.

تلوث المياه

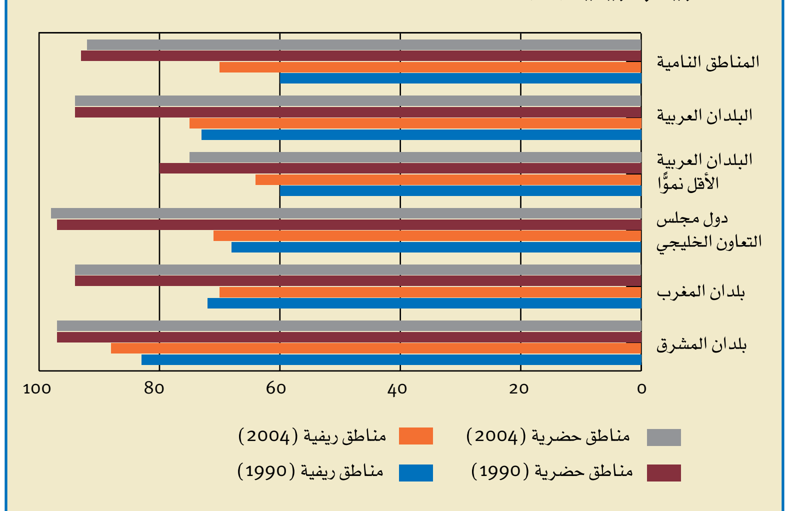
يمثل تلوّث المياه تحدّيًا خطيرًا في المنطقة هذه الآونة، وتُعْزى أصول التلوث المائي في البلدان العربية، بالدرجة الأولى، إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات وعلاجات البَسْتَنة والطب البيطري التي تترك آثارًا طويلة الأمد وتجد طريقها إلى المياه في نهاية المطاف. وقد رفع تدفق المياه العادمة من المصانع والمنازل من درجة تلوث المياه بشكل ملموس.

ينعكس تلوث المياه في عدة أجزاء من المنطقة العربية تدنّيًا للقدرة على الحصول على المياه النظيفة وهي، كما أوضح التحليل السابق، من الموارد التي يعاني الناس ندرتها بصورة عامة. ويشكل الافتقار إلى كميات كافية من المياه النظيفة، بصورة خاصة، تهديدًا لأمن الإنسان في أكثر من ناحية. فقد يؤدي إلى انتشار الأمراض بين الأطفال، مثل الإسهال، ويؤثر في انتظام دوامهم المدرسيّ وفي إنجازهم الأكاديمي. وهو يحرم المرأة، على سبيل المثال، من ساعات طويلة تقضيها كل يوم لجلب الماء لعائلتها بدلاً من تكريس الوقت لنشاطات شخصية أو مُدِرَّة للدخل. يضاف إلى ذلك أن ندرة الماء والتلوث يتهددان الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الغذائية،

الإطار 2-6 الأهداف الإنمائية للألفية، الهدف السابع، الغاية رقم 10: تخفيض نسبة الذين لا يحصلون على مياه شرب محسّنة إلى النصف بحلول عام 2015

مع الأسف، ما زالت البلدان العربية بعيدةً عن بلوغ الغاية 10 من الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية. فقد ارتفعت قليلاً نسبة السكّان الذين يستعملون مصادر محسّنةً لمياه الشرب بين العامين 1990 و2004، من 83 إلى 85 في المائة. وارتفعت من 65 إلى 68 في المائة في البلدان العربية الأقلّ نموًا. غير أن هذا المعدّل دون الإقليمي لا يشمل الصومال حيث لم يحصل على المياه الصالحة في العام 2004 غير 29 في المائة من السكان. وفي المناطق الثلاث الأخرى، بلغت النسبة 86 في المائة في دول المغرب العربي، و94 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي، و86 في المائة في دول المشرق العربي.

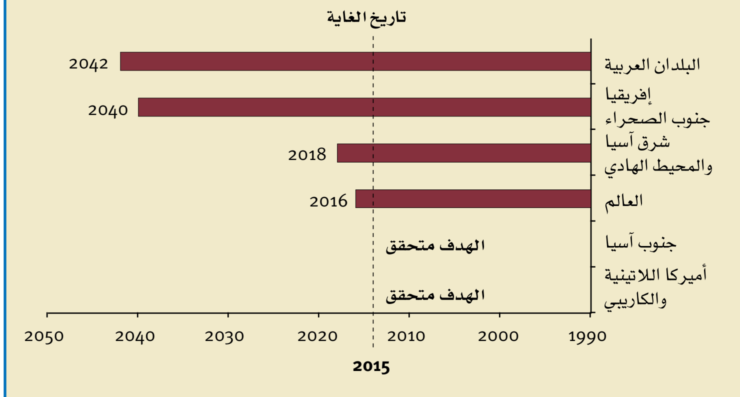
نسبة السكان الذين يستعملون مصادر محسنة لمياه الشرب في المناطق الحضرية والريفية (%)



المصدر: الإسكوا 2007 (بالإنجليزية).

ويشير هذا التحسن الطفيف إلى ضرورة بذل جهود حثيثة لتحقيق هذه الغاية، التي ما زالت بعيدةً عن متناول المنطقة العربية إجمالا.

ستحتاج البلدان العربية الى 27 عامًا إضافيًا بعد العام 2015 لتحقيق الغاية المتعلّقة بالمياه



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006.

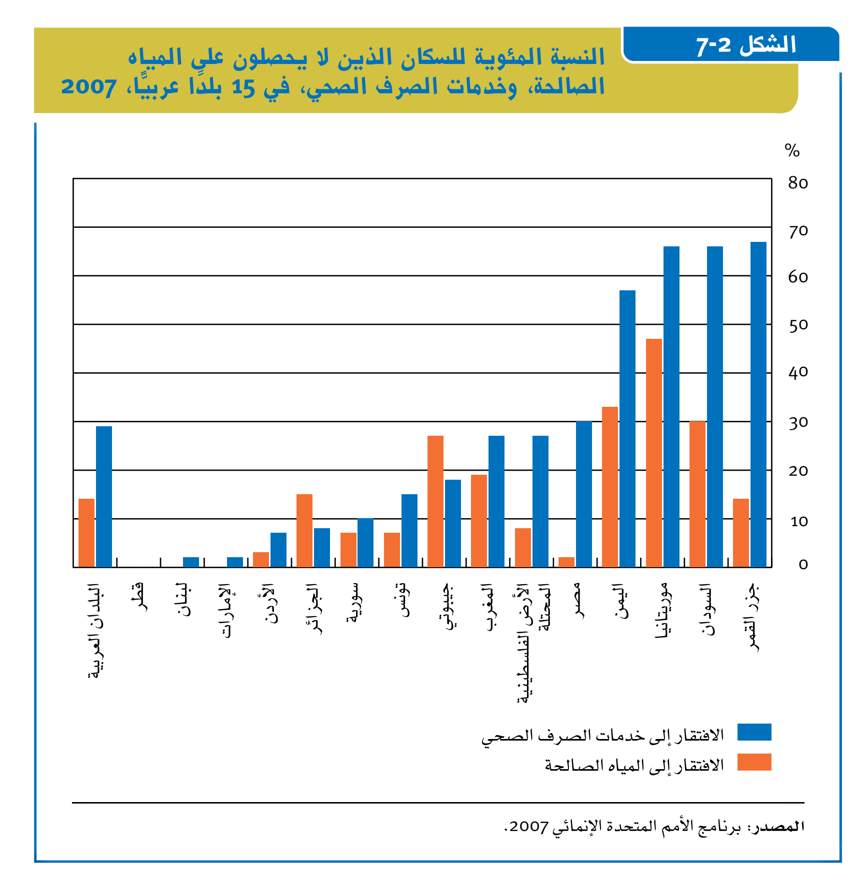
المصدر: الإسكوا 2007أ (بالإنجليزية).

ويـولّـدان التنافس المحلّيّ على مـوارد المياه الشحيحة، كما يحدث في النزاعات المتوارثة الناشبة بين المزارعين والـرعـاة فـي دارفـور. ويمكن نقص المياه أيضًا أن يسبب التوتر بين البلدان المتجاورة.

الحصول على المياه النظيفة للأغراض المنزلية أو الاقتصادية يعكس قـوة الأطـراف المعنية؛ فالفقراء، على العموم، لا يحصلون على المياه النظيفة، بينما يستهلك الأغنياء قَدْرًا هائلاً منها ولا يلاقون صعوبةً في الحصول على أية كميات يريدون. ولم يكن من المستغرب، إذن، أن الأجزاء التي تعاني أكبر قدر من الصعوبة في الحصول على المياه في أي بلد من البلدان هي المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدينة.[26]

يقدم تقرير «مؤشـرات التنمية العالمية»، الصادر عن البنك الدولي، معلوماتٍ عن تلوث المياه في خمسةَ عشرَ بلدًا عربيًّا. ويبيّن التقرير، كما في الجدول 3.2، أن تونس والجزائر والعراق ومصر والمغرب هي في مقدمة البلدان العربية الأكثر تلوثًا من حيث ارتفاع المعدل اليومي لانبعاث الملوِّثات العضوية في المياه. غير أن البيانات تظهر كذلك أن المعدلات في هذه البلدان تظل أدنـى بكثير منها في دول مثل الولايات المتحدة التي كـان فيها المعدل اليومي المطلق للتلوث في العام 2003 عشرة أضعاف معدلات التلوث العربية العليا، وأن الاتحاد الروسي قد «تفوق» في تلك السنة على المعدلات العربية العليا بنسبة سبعة أضعاف ونصف.

غير أن هـذه المقارنات المطلقة ينبغي ألّا تكون مدعاةً للاستكانة، لأن نسبة التلوث جراء تلك المواد، من حيث نصيب الفرد العامل، تظل أعلى نوعًا ما في البلدان العربية منها في الدول المصنّعة. وتونس هي الدولة العربية الوحيدة التي نجحت، بالمقارنة مع الـولايـات المتحدة، في إنقاص هذه النسبة من 0.18 كيلوغرام في العام 1990 إلى 0.14 كيلوغرام في العام 2003. كذلك نجحت سـورية واليـمن في خفض هذه النسب من 0.22 كيلوغرام و0.27 كيلوغرام يوميًّا للفرد العامل في العام 1990 إلى 0.20 و0.23 كيلوغرام على التوالي للفرد العامل في العام 2003.[27] يعكس تدنّي مستويات التلوث المائي في بعض البلدان العربية الجهود التي تبذلها حكوماتها بهذا الصدد، لكن مع ذلك يجب على هذه البلدان أن تتوخى اليقظة لئلا تسفر خططها للتصنيع عن رفع معدلات التلوث إلى المستويات التي تشهدها الـدول المتقدمة والـدول الحديثة



الشكل 7-2 النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة، وخدمات الصرف الصحي، في 15 بلدًا عربيًّا، 2007

الجدول 3-2 مستويات التلوث المائي جراء الملوِّثات العضوية في خمسة عشر بلدًا عربيًّا وبلدين صناعيّين، 1990–2003، (بالترتيب التنازلي على أساس مستويات التلوث في العام 1990)

البلد	انبعاثات ملوِّثات الماء العضوية (بالطن المتري يوميًّا) في العام 1990	انبعاثات ملوِّثات الماء العضوية (بالطن المتري يوميًّا) في العام 2003	انبعاثات ملوِّثات الماء العضوية (كيلوغرام للفرد العامل يوميًّا) في العام 1990	انبعاثات ملوِّثات الماء العضوية (كيلوغرام للفرد العامل يوميًّا) في العام 2003
مصر	211.5	1. 186	0.2	0.2
الجزائر	107	...	0.25	..
تونس	44.6	55.8	0.18	0.14
المغرب	41.7	72.1	0.14	0.16
العراق	26.7	...	0.19	..
سورية	21.7	15.1	0.22	0.2
السعودية	18.5	..	0.15	..
الكويت	9.1	11.9	0.16	0.17
الأردن	8.3	23.5	0.19	0.18
اليمن	6.9	15.4	0.27	0.23
الإمارات العربية المتحدة	5.6	..	0.14	..
عمان	0.4	5.8	0.11	0.17
السودان	..	38.6	..	0.29
لبنان	..	14.9	..	0.19
ليبيا	..	..	..	..
الولايات المتحدة	2565.2	1805.2	0.15	0.13
الاتحاد الروسي	1991.3	1388.1	0.13	0.18

المصدر: البنك الدولي 2007 (بالإنجليزية).

التصنيع في شرق آسيا وجنوبها. ففي مصر، على سبيل المثال، تتكون المواد العضوية الملقاة في المياه من العناصر الآتية: الأغذية والمشروبات (نحو 50 في المائة)، إضافةً إلى نسب أقل من الكيماويات والورق والحجارة والخشب.[28]

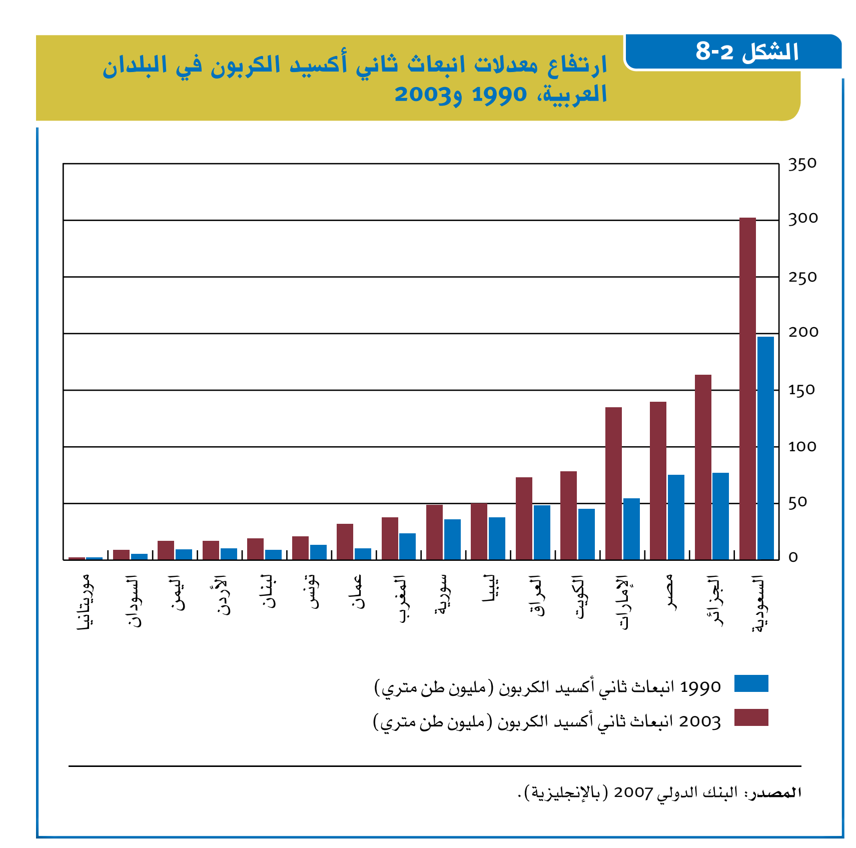
يرتبط تلوّث المياه بالتفاوت في حصول الناس في المنطقة العربية على خدمات الصرف الصحي والتقدّم البطيء في هذا المجال. ويظهر الشكل 2-7، بناءً على أحدث البيانات، أن أكثر من 60 في المائة من سكان البلدان الأقلّ نموًّا في المنطقة العربيّة (جزر القمر والسودان وموريتانيا)، ليست لديهم خدمات صرف صحي محسَّنة. كما يبيّن، على المستوى الإقليمي، أنّ قرابة 30 في المائة من السكان لا يستطيعون الوصول إلى تلك الخدمات. ولا يمثل غياب خدمات الصرف الصحي انتهاكًا لصحة الإنسان والكرامة الإنسانية فحسب، بل يشكل كذلك واحدًا من العوامل المؤدّية إلى تلوّث المياه بما ينطوي عليه ذلك من تداعيات واسعة على أمن الإنسان. ويلاحظ تقرير التنمية البشرية للعام 2006، على سبيل المثال لا الحصر، أن ارتفاع مستويات التلوّث في مصر بالنسبة إلى المياه المبتذلة المتدفّقة في المجاري إلى منطقة دلتا النيل من شأنه «تقويض المزايا الصحية التي من الممكن تحقيقها نتيجة للتوفير الوشيك للمياه في البلد بأكمله».

تلوّث الهواء

مع أن بعض البلدان العربية هو من أكبر منتجي موارد الطاقة القائمة على النفط، فإنّ مستوى تلوّث الهواء في البلدان العربية هو، على العموم، بين النسب الأدنى في العالم. وفي العام 2003 لم تتجاوز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 1,012.5 طن متري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقابل 10,753.5 طن متري في بلدان العالم ذات الدخل المتوسّط، و12,738.4 طن متري في بلدان العالم ذات الدخل المرتفع. وكانت البلدان الوحيدة التي سجلّت معدّلًا أدنى من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وهو 531.9 طن متري، هي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.[29]

بيد أن ما يخلّ بهذه الصورة المتفائلة في ظاهرها أن هذا الانخفاض النسبي في معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون في البلدان العربية إنما يعود أساسًا إلى أنها لم تحقّق الكثير في مجال التصنيع. وعلاوة على ذلك، فإن انبعاثات

الشكل 2-8 ارتفاع معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون في البلدان العربية، 1990 و2003



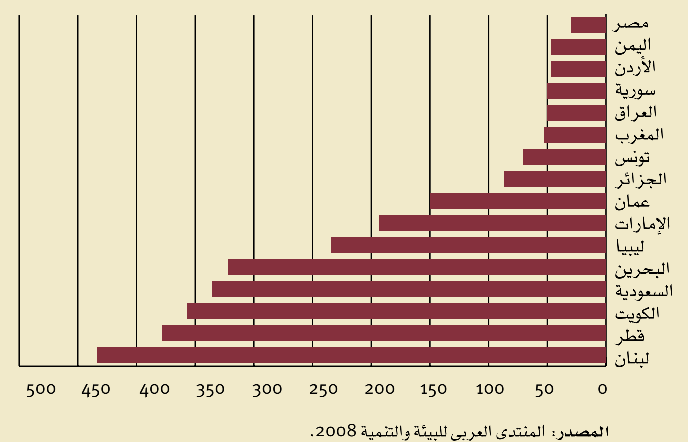
المصدر: البنك الدولي 2007 (بالإنجليزية).

الإطار 2-7 النقل البري – انبعاث ملوِّثات الهواء

يُعزى تلوّث الهواء في البلدان العربية، من جملة مسببات أخرى، إلى قطاع النقل الذي يعتمد على العربات، وبخاصة في المناطق الحضرية وفي فترات الازدحام في حركة المرور. وتنجم عن حركة النقل على الطرق جملة من التأثيرات الصحية والبيئية المختلفة، فعلى الرغم من تزايد استخدام الغاز الطبيعي في قطاع النقل نرى أنّ مستويات التلوث تفاقمت بفعل ظواهر شائعة في المنطقة مثل ارتفاع معدلات تملّك العربات الخاصة، كما هي الحال في قطر والكويت ولبنان، وتقادم العهد بالعربات والمركبات (ففي مصر، على سبيل المثال، يبلغ عمر 65 في المائة من العربات عشر سنوات على الأقل، وهناك 25 في المائة منها يزيد عمرها على عشرين سنة). غير أن من المتوقع انخفاض معدل انبعاث الملوثات نتيجة للجهود الإقليمية الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات لحركة المرور وتعليمات لاستخدام الوقود في معظم البلدان العربية.



عدد المركبات لكل 1,000 من السكان (2002–2004)، 16 بلدًا عربيًّا



المصدر: المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008.

المصدر: الإسكوا 2005 ج (بالإنجليزية).

ثاني أكسيد الكربون في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تتزايد بمعدلات هي من الأسرع في العالم. ففي الفترة الممتدة بين العامين 1990 و2003 كانت نسبة التزايد 4.5 في المائة سنويًا، ما يعني أن تلك الانبعاثات قد تضاعفت تقريبًا في نهاية تلك الفترة. والمنطقة الوحيدة التي تفوّقت على المنطقة العربية في هذا المضمار هي جنوب آسيا التي بلغت النسبة فيها 4.9 في المائة سنويًا. ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار كذلك أن حجم الانبعاث يتفاوت بين البلدان العربية حيث يبلغ أعلى مستوياته، على العموم، في البلدان المنتجة والمصدِّرة للبترول، وبخاصة بلدان الخليج وكذلك في البلدان ذات الاقتصادات الكبرى. والدول العربية التي تشهد أعلى درجات الانبعاث هي الجزائر والسعودية ومصر، يضاف إلى ذلك تفاوت معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون بصورة ملموسة ضمن كل دولة عربية؛ ويبرز الفرق، بأجلى صوره، بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية الرئيسية. وتصحُّ هذه الملاحظة كذلك على انبعاثات الميثان وأكسيد النتروجين.[30]

على الصعيد العالمي حقّقت الجهود الرامية إلى تخفيض مستوى الانبعاث لملوِّثات الهواء، أو على الأقلّ تثبيته، بعض النجاح منذ البدء بتطبيق تعليمات وسياسات بيئية صارمة وذلك اعتبارًا من سبعينات القرن الماضي. أما في المنطقة العربية فإن التنمية الاقتصادية الاجتماعية والنمو السكاني وندرة المياه وتوسّع الصناعة النفطية قد أدّت كلها إلى تزايد استخدام الوقود الثقيل لتلبية متطلبات التنمية، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية وإنتاج الإسمنت وتكرير البترول وتحلية المياه.

علاوة على تلبية متطلبات التنمية، تمثل المواصلات والنقل عاملاً رئيسًا لتلوث الهواء في المنطقة. فحركة النقل الجوي آخذة بالتزايد في البلدان العربية التي تُعَدُّ معبرًا جويًا رئيسًا. ولا تلتزم الأساطيل الجوية العاملة حصريًا في أجوائها بجميع المواصفات المعتمدة التي ينبغي أن تتوافر في محركات الطائرات ومن ثمّ لا تنصاع للمعايير الدولية لحماية البيئة التي تحكم مستويات الانبعاث من الطائرات والتحسين في أنظمة إدارة حركة الطيران.[31] هذا وقد كان للتوسّع في امتلاك المركبات الخاصّة تأثير بالغ في هذه الناحية أيضًا كما يوضح الإطار 2-7.

تغير المناخ – التهديد العالمي

يمثّل النظام المناخيّ نسقًا متفاعلاً متداخل العناصر، يتشكل من الغلاف الجوي وسطح الأرض، ومن الجليد والثلج، ومن المحيطات والمسطحات المائية الأخرى، ومن الكائنات الحيّة. ويعني التغير المناخي تغيرًا في المناخ الكلي للأرض، أو لمناطق معينة منها على مرور الزمن. ينطبق هذا الاصطلاح على التغيرات المناخية الأخيرة التي تأتي نتيجةً لأفعال البشر وأهمّها الإنتاج الصناعي، وبخاصة إنتاج الإسمنت، وإحراق الوقود، والجزيئات المحمولة جوًّا، وسبل استخدام البشر للأرض والحيوان.

برز الاهتمام العالمي بمشكلة تغير المناخ وانتشر على نطاق واسع عندما استرعى «ثقب الأوزون» الانتباه للمرة الأولى في العام 1974. وعقد مؤتمر المناخ العالمي الأول في العام 1979 بمشاركة من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة البيئي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو). استعرضت هذه المنظمات نتائج الدراسات التي أشارت إلى تزايدٍ واضح في غازات الدفيئة.

بالتركيز على هذه المسألة قامت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية برصد الانبعاثات الغازية وقياس آثارها في طبقة الأوزون بين العامين 1974 و1982. وهذه الطبقة، التي تُراوح سماكتها ما بين 15 و20 كيلومترًا، هي التي تمنع الأشعة فوق البنفسجية، التي تعد ضارة بالبشر والحيوان والنبات من الوصول إلى الأرض.

ترى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن حرارة كوكب الأرض قد ارتفعت نحو 0.75 درجة مئوية عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وتقدّر أن حرارة الأرض ستكون، بحلول العام 2050، قد ازدادت بمعدل درجتين مئويتين مقارنةً بما كانت عليه في بداية الثورة الصناعية. ونتيجة لارتفاع درجات الحرارة ستتغير أنماط سقوط المطر في جميع أرجاء المعمورة وتؤدي إلى هبوط مستوى الإنتاج الغذائي العالمي. من ناحية أخرى، فإن ارتفاع درجات الحرارة سيرفع من معدلات ذوبان الثلوج وهذا سيرفع بدوره من مستوى سطح البحر ويغمر جُـزُرًا بأكملها في المحيطين الهادئ والهندي، وفي جميع المناطق الواقعة تحت مستوى سطح البحر.

يتزايد استخدام الوقود الثقيل لتلبية متطلبات التنمية

ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى هبوط مستوى الإنتاج الغذائي العالمي

ويمكن هذه التغيّرات أن تؤثّر في أمن الإنسان بشكل عام على النحو الآتي:

- تزايد أعداد موجات الحر، وارتفاع تدريجي لحرارة الأرض.
- تباين كبير في مناحي سقوط الأمطار. ستشهد المناطق الممطرة مزيدًا من المطر، وتغدو المناطق القاحلة الجافة أكثر جفافًا.
- ازدياد نشاط الأعاصير الاستوائية في منطقة شمال الأطلسي، وارتفاع درجات حرارة المحيطات في الأقاليم الاستوائية.
- ارتفاع مستوى سطح البحر جراء دفء المياه وذوبان الغطاء الجليدي والثلوج.
- زيادة نسبة حامض الكربون في مياه البحر ما سيهدد العديد من الكائنات العضوية الحية لما له من مضارّ على التكلّس الضروري لحمايتها.
- التأثير في الإنتاج الغذائي. فإذا ارتفعت الحرارة ارتفاعًا معتدلاً كانت النتيجة زيادة الإنتاج الزراعي في بعض المناطق؛ أما إذا استمرّ ارتفاع الحرارة فسيتعرض الإنتاج للخطر في مناطق أخرى، وبخاصة في أفريقيا، التي ستتكرّر فيها المجاعات.
- تقلص التنوع الحيوي، واستنزاف المناطق الحرجية؛ وسيندثر، وفق بعض التقارير، 20 في المائة منها.
- آثار مهمة تتعلّق بالصحة. تفيد تقديرات منظمة الصحة العالمية أن تغيّر المناخ قد تسبب في العام 2000 بما يعادل 2.4 في المائة من حالات الإسهال في العالم، و6 في المائة من حالات الملاريا في بلدان محددة من فئة الدخل المعتدل. وحتى لو أفضى ارتفاع درجات الحرارة إلى آثار إيجابية في المناطق الباردة لأنه يحدُّ من حالات الوفاة بسبب البرد، فإن الآثار الكلية المتعلقة بالصحة ستظل سلبية نظرًا إلى نقص الغذاء وجفاف الأجسام والملاريا والفيضانات.

ستؤثّر التغيّرات المناخيّة في الإنتاج الزراعي في المنطقة العربيّة

الجدول 2-4 سيناريوهات تغير المناخ في المستقبل - المياه والزراعة

سيناريو التغير	نوع التغير	الآثار في أمن الإنسان	المناطق المتأثرة
المياه	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين	يتأثر 1 إلى 1.6 مليار نسمة بنقص المياه	أفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب أوروبا، أجزاء من أميركا الجنوبية والوسطى
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 3 درجات	زيادة الضغط على المياه بالنسبة إلى 155 إلى 600 مليون نسمة إضافية	شمال افريقيا
	تغير المناخ	تكرار مخاطر الجفاف المعهود في السنوات الأخيرة، بما ينطوي عليه من آثار اقتصادية وسياسية	موريتانيا، السودان، الصومال
	تغير المناخ	انخفاض معدل تساقط الأمطار	مصر، الأردن، فلسطين، لبنان
	ارتفاع سطح البحر	أخطار الفيضان وتهديد المدن الساحلية	سواحل الخليج في شبه الجزيرة العربية
	تغير المناخ	انخفاض نسبة المياه المتجددة المتوافرة بنسبة 50 في المائة	سورية
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 1.2 درجة مئوية	نقص المياه المتوافرة بنسبة 15 في المائة	لبنان
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار درجة مئوية واحدة	انخفاض تدفق المياه في مستجمع الأمطار في ورْقة بنسبة 10 في المائة	المغرب
	تغير المناخ	مزيد من التناقص في المياه	اليمن
	تغير المناخ	انخفاض تدفق المياه بنسبة 40–60 في المائة	نهر النيل
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 3 درجات مئوية	تزايد مخاطر العرامة الساحلية والفيضانات	القاهرة
الزراعة	ارتفاع حرارة المناطق الاستوائية 2–3 دراجات مئوية	انخفاض إنتاج المحاصيل بنسبة 25–35 في المائة (مع تغذية كربونية ضعيفة)، و15–20 في المائة (تغذية كربونية قوية)	أفريقيا، وغرب أفريقيا (بما فيها المنطقة العربية)
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 3 درجات مئوية	خفض الإنتاجية الزراعية، والمحاصيل غير المستدامة	شمال أفريقيا
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية	انخفاض محصول الشمندر بنسبة 70 في المائة	السودان (كردفان الشمالية)
	تغير المناخ	اكتساح الفيضان ما مساحته 4,500 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية وتهجير ستة ملايين نسمة	مصر السفلى

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006؛ Stern 2006.

تغير المناخ – التهديدات في البلدان العربية

المنطقة العربية، شأنها شأن المناطق الأخرى، ستتأثر إلى حد بعيد بالتغيّرات المناخية خلال العقود المقبلة. ويشارك بعض بلدان المنطقة، مباشرةً أو بصورة غير مباشرة، في نشاطاتٍ تؤدي إلى تغيّر المناخ. ذلك أن المنطقة تعد مصدرًا رئيسًا للنفط ومن كبار منتجيه وهو من أنواع الوقود التي ترفع حرارة الغلاف الجوي. والواقع أنها أكثر اعتمادًا على النفط مصدرًا للوقود من أية منطقة أخرى في العالم، فهي تستخدم النفط ثم الغاز الطبيعي لسد 54.2 في المائة و40.2 في المائة من احتياجاتها من الوقود على التوالي. صحيح أن اعتماد المنطقة (باستثناء السودان، وقطر، والكويت، وليبيا) على النفط قد انخفض في العام 2005 مقارنةً بما كانت عليه الحال في العام 1990، إلا أن الاعتماد على النفط ما زال مرتفعًا مقارنةً ببقية بلدان العالم.

على الرغم من ذلك، تظلّ المنطقة العربيّة من المناطق الأقل مسؤوليةً عن الإنتاج المباشِر لآثار غازات الدفيئة. فوفقًا لتقديرات تقرير التنمية الإنساني العالمي 2008/2007 ومؤشرات التنمية العالمية للعام 2007، فإن نصيب المنطقة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الذي يساهم في هذه الظاهرة، لا يتجاوز 4.7 في المائة، وهو من أقل النسب في جميع مناطق العالم، باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وكانت انبعاثات الميثان وأكسيد النتروجين، التي تزيد هي أيضًا من الاحتباس الحراري، هي الأدنى منها في جميع أنحاء العالم الأخرى، وذلك بسبب الانخفاض النسبي في مستوى التنمية الصناعية في المنطقة.

وتعتبر المنطقة العربية هي الأكثر تعرّضًا للوقوع ضحيةً مباشِرة لتغير المناخ، الذي سيؤثر فيها من النواحي الآتية:

- نقص المياه.
- تقلّص الإنتاج الزراعي.
- ارتحال قطاعات عريضة من السكان إلى بلدان أجنبية (اللاجئون البيئيون).
- انخفاض مستوى النشاطات الاقتصادية.
- التهديدات للأمن الوطني.

ويوضح القسم الآتي أبعاد التغير المناخي في الدول العربية.

حسب تقرير شتيرن، سيؤدي ارتفاع الحرارة بمقدار درجتين أو ثلاث درجات إلى النتائج الآتية التي ستؤثر في المنطقة:

إن انتشار الجفاف وانخفاض مستوى المياه في الأنهار وضمور الإنتاج الزراعي والانغمار بمياه البحر سترغم أعدادًا كبيرة من الناس على الهجرة ليتحول الملايين منهم، وبخاصة في دلتا نهر النيل والمناطق الساحلية في الخليج العربي، إلى «لاجئين بيئيّين».

لن تقتصر آثار هذه التطورات على أمن الإنسان على الصعيد المجتمعي فحسب، بل ستتعداه إلى الأمن الوطني والإقليمي على حد سواء. كما أنّ هذه التغيرات الحادة ستترك آثارها في الاستقرار السياسي، وتزيد من التوترات المحلية، فقد شهدَ السودان صراعًا داخليًّا في دارفور، على سبيل المثال، بين الرعاة والمزارعين حول الوصول إلى مصادر المياه. وتصاعدت حدة التوتر بين السنغال وموريتانيا عندما اختفى نهر السنغال وسطَ سهول الطَّمْي التي كانت تحف بضفتيه، وما زال يعاني المزارعون الفلسطينيون استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على أغلب مصادر المياه الجوفية.

يشير تقرير التنمية الإنسانيّة 2008/2007[32] إلى أن السودان ولبنان ومصر وبلدان شمال أفريقيا هي التي ستكون الأكثر تأثرًا بتغيّر المناخ في المنطقة. ذلك أن الاحتباس الحراري الناجم عن ارتفاع حرارة الأرض ثلاث درجات أو أربعًا سيرفع سطح البحر نحو متر واحد، مخلّفًا وراءه ستة ملايين لاجئ في مصر، وفيضانًا يغمر 4,500 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية في الدلتا. ولو ارتفع سطح البحر نصف متر فقط، فإنه سيخلّف مليوني لاجئ ويتسبب بخسائر اقتصادية تنوف على 35 مليار دولار. وستتأثر إضافةً إلى ذلك القدرة على توليد الطاقة الكهربائية بقوة الماء، حتّى التدابير الوقائية ضد الفيضان لن توفّر الحماية لملايين الناس. وفي إقليم كردفان في السودان سيسفر ازدياد الحرارة بمقدار درجة مئوية ونصف الدرجة بين العامين 2030 و2060 عن تناقص هطول الأمطار بنسبة 5 في المائة، ويؤدي إلى هبوط عامٍّ في الإنتاج الزراعي وانخفاض في إنتاج الذُرة بنسبة 70 في المائة من المستوى الراهن. كما أن ارتفاعًا مقداره 1.2 درجة مئوية سيقتطع نسبة 15 في المائة من الماء المتوافر في لبنان بسبب التغير في أنماط هطول المطر والتبخّر. وإذا ارتفعت حرارة الأرض درجةً مئوية واحدة فإن ذلك سيؤدي بحلول العام 2020 إلى تناقص المياه المتوافرة في بعض مناطق المغرب بنسبة 10 في المائة.

تظلّ المنطقة العربية من المناطق الأقل مسؤولية عن الإنتاج المباشِر لآثار غازات الدفيئة

سيتحول الملايين من سكان البلدان العربية إلى «لاجئين بيئيّين»

وقد بات المجتمع الدولي أكثر وعيًا لآثار هذه التغيّرات، فشكلت اللجان وتمت المصادقة على كثير من الاتفاقات، ومنها بروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي التزمت بها البلدان العربية. غير أن الجهود المبذولة في الدول العربية للتصدي لآثار تلك التغيرات لا تضاهي جسامة المخاطر. فليس ثمة مؤسسة عربية واحدة معنية بآثار التغيّر المناخي في المنطقة، ويتجلّى المثال الوحيد على البدء بعمل جماعي في تخصيص الإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والكويت مبلغ 750 مليون دولار لتمويل صندوق جديد أسِّس في اجتماع منظمة الأوبك في 18 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2007 لمواجهة تأثيرات المناخ في تلك الدول. أسهمت السعودية بمبلغ 300 مليون دولار لهذا الغرض، والبلدان الثلاثة الأخرى بمبلغ 150 مليونًا لكل منها. ويرمي الصندوق إلى استخدام التقانة الرفيقة بيئيًّا والأكثر كفاءةً لحماية البيئة المحلية والإقليمية والعالمية. كما سيدعم تطوير التقانات الكفيلة بإزالة الكربون وعزله، وتيسير انتقال التقانات البيئية من الدول المتقدمة إلى بلدان الأوبك والبلدان النامية كافّةً.

حماية البيئة ما زالت تحتلّ مرتبة متدنية في أجندات الحكومات العربية

ستكون هذه الجهود محلّ ترحيب كبير، ومن المؤمل أن تفسح مجالات جديدة في منطقة لم تولِ، حتى الآن، اهتمامًا كافيًا، لمسائل البيئة. فحماية البيئة ما زالت تحتلّ مرتبة متدنية في أجندات الحكومات العربية. فدليل الاستدامة البيئيّة، الذي يشمل 146 بلدًا (منها ستة عشر بلدًا عربيًّا)، ويرتب الدول وفقًا لما تضعه من خطط للموارد الطبيعية، ولخفض الكثافة السكانية، والإدارة الناجحة لشؤون البيئة والتنمية، يصنّف عدة بلدان عربية في درجات دنيا. ففي العام 2005 احتل العراق المرتبة 143 والسودان 140 والكويت 138 واليمن 137 والسعودية 136 ولبنان 129 وليبيا 125 وموريتانيا 124 وسورية 118 ومصر 115 والإمارات 110. وكانت البلدان العربية الأعلى مرتبة هي تونس (55) وعمان (83) والأردن (84). وتتصدر فنلندا والنرويج والأوروغواي والسويد وآيسلندا سلم المراتب في هذا الدليل.[33]

خاتمة

يوضح هذا الفصل ما تنطوي عليه خصائص الموارد الطبيعية في المنطقة بالنسبة إلى أمن الإنسان، وما تنطوي عليه من مخاطر إذا اجتمع عليها سوء الإدارة، والاستغلال الجائر، والإهمال أو التدهور. وشدد هذا الفصل كذلك على المخاطر والفرص التي ترافق أنماط النمو السكاني والبنية الديمغرافية الفتيّة للسكان. وفي المستقبل القريب ستكون عواقب المخاطر المحتملة للصدمات البيئية في البلدان العربية أكثر جسامةً مما يخلّفه العنف المسلح، سواء أكان النزاع ناجمًا عن الاحتلال الأجنبي أم الصراع الداخلي. فقد قُدِّر عدد ضحايا الجفاف الذي أصاب شرق أفريقيا منذ بضع سنوات بمئات الآلاف. وبالمثل، فإن النزاع في دارفور، الذي يرتبط بعض جوانبه بالجفاف والصراع على مصادر المياه النادرة والمراعي، قد أضَرَّ بـ 4.27 مليون شخص يحتاجون المساعدة، بينهم 2.5 مليون من المهَجَّرين داخليًّا.[34]

عواقب المخاطر المحتملة للصدمات البيئية في البلدان العربية ستكون أكثر جسامةً مما يخلّفه العنف المسلح

الجدل حول عدد ضحايا النزاعات التي تعود في جذورها إلى أوضاع بيئية محلية يثير تساؤلاً أعمق من ذلك، ألا وهو مدى صعوبة تحديد تأثير التدهور البيئي في أمن الإنسان بصورة دقيقة. فمثل هذا التأثير لا يتجلّى بصورة مباشرة في أغلب الأحيان، بل تتخلّله متغيرات مثل درجة التبصّر في التفاعل مع البيئة، أو المدى الذي تُسْتَغل فيه، سياسيًّا، النزاعاتُ التي تعود أصولها إلى ظروف بيئية. يضاف إلى ذلك أن التدهور البيئي عمليّة تراكمية يكون فيها أثرٌ ما هو الشرارة التي يندلع بفعلها أثرٌ آخر. من هنا تتفاوت آثار التغيّرات البيئية بين بلد وآخر حسبما تقتضيه تلك المتغيرات الوسيطة، وطبيعة السلسلة التراكمية من ردود الفعل ومداها.

ومع ذلك فإن التراجع البيئي الناجم عن تغيّر المناخ وندرة المياه والتصحّر وخسائر التنوع الحيوي وإزالة الغابات سيولّد بلا شكٍّ سلسلةً من التأثيرات، منها:

1. تقلّص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ومن ثمّ تناقص القدرة على إنتاج الغذاء والمواد الزراعية الخام.
2. تفشّي البطالة والفقر في الأرياف، نتيجةً لتقلّص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بصورة خاصة، وانخفاض جودة التربة بسبب الجفاف والتصحّر.

3. هبوط مستويات الصحة العامة نتيجة للارتفاع المتوقع في درجات الحرارة والفشل في وقف تلوّث الماء والهواء والتربة.
4. تزايد التوتر داخل المجتمعات الزراعية وبين المزارعين والرعاة بسبب التنافس على السيطرة على موارد المياه.
5. تأزّم الخلافات بين البلدان التي تتشارك مجرى نهر واحد.

من المستحيل، بطبيعة الحال، أن تتصدى دولة واحدة بمفردها لجميع هذه التحدّيات على الصعيدين الوطني والإقليمي. فالقضايا البيئية، في أساسها، عالمية الطابع ولا بد بالنتيجة من أن تكون المحاولات لمعالجتها عالميّةً كذلك. وقد شاركت البلدان العربية العالم قلقه إزاء قضايا البيئة فصادقت على معظم الاتفاقات بهذا الخصوص، ثم إنّ وطأة المسؤولية العظمى حول بعض القضايا المتصلة بالبيئة، وبخاصة تغيّر المناخ ينبغي أن تقع على كاهل القوى الصناعية الكبرى التي تسببت بمعظم هذه المشكلات.

أمّا على الصعيد الإقليمي، فيجب أن تتضافر جهود البلدان العربية لمواجهة التحدّيات التي ينطوي عليها التدهور البيئي، وبخاصة مخاطر نقص المياه والتصحّر والتلوث. وعلى البلدان العربية أن تسارع إلى إقامة هيئة عربية لتنسيق شبكات متخصصة بالقضايا البيئية، وبجمع المعلومات المتوافرة لدى المؤسسات الإقليمية العربية وحشد الخبرات ووضع البدائل اللازمة لمعالجة هذه القضايا.

وعلى الصعيد الوطني تمتلك الحكومات العربية وسائلَ عدّةً لتأمين مشاركة القوى الاجتماعية المتنفذة وجماعات أصحاب الأعمال، في المقام الأول، في المساعي الرامية إلى حماية البيئة. من هذه الوسائل النظام الضريبي، والحوافز لتشجيع استخدام التقانة الرفيقة بالبيئة، والمبادرات التي ترمي إلى استعمال الطاقة النظيفة المتجددة (الطاقة الشمسية)، والسياسات التي تشجع الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة، والحملات الداعية إلى استخدام وسائط النقل الجماعي بدلاً من العربات الخاصة، واتخاذ تدابير صارمة لمحاربة التصحّر وتعرية الغابات.

القضايا البيئية عالمية الطابع ولا بد من أن تكون محاولات معالجتها عالميةً كذلك

بطبيعة الحال، لا تستطيع أية إجراءات أن تنجح في محاربة التدهور البيئي إذا لم تقم على قاعدة من البيانات الصحيحة الشاملة، وفهم الأوضاع البيئية المتغيّرة. وعلى هذا الأساس، ينبغي تقديم الدعم الكامل للمؤسسات القائمة التي تتولى الآن القضايا المتصلة بحماية البيئة وتقديم المساعدة اللازمة لتعزيز قدراتها وتجهيزها وتمكينها من القيام بالدراسات اللازمة وجمع البيانات. وإذا لم تكن مثل هذه الهيئات قائمةً في بعض البلدان بالفعل فينبغي المبادرة إلى تأسيسها.

هوامش

1 الإسكوا 2008 (بالإنجليزية).
2 الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ديسا) 2007أ (بالإنجليزية).
3 الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ديسا) 2007أ (بالإنجليزية).
4 الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ديسا) 2007ب (بالإنجليزية).
5 صندوق الأمم المتحدة للسكان 2009 (بالإنجليزية).
6 حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ/ مكتب تقرير التنمية الإنسانية العربية، بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية لنظام المعلومات العالمي عن المياه والزراعة (AQUASTAT) لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (بالإنجليزية).
7 حسابات مكتب تقرير التنمية الإنسانية العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية لنظام المعلومات العالمي عن المياه والزراعة (AQUASTAT) لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (بالإنجليزية).
8 المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية 2003.
9 المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية 2003.
10 المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية 2003.
11 صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2001.
12 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006ب.
13 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006أ.
14 الإسكوا 2007ب (بالإنجليزية).
15 البلدان الأعضاء في الإسكوا هي الأردن، والأرض الفلسطينية المحتلة، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسعودية، وسورية، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن.
16 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006ب.
17 المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008.
18 المياه الافتراضيّة، هي المياه التي تستعمل في عملية إنتاج محصول زراعي أو منتج صناعي وتظل كامنةً فيه إلى أن تُسترجع ثانيةً. وللمزيد من المعلومات عن المياه الافتراضيّة، انظر الإطار 5-6 في الفصل السادس من هذا التقرير.
19 المعدل السنوي على المدى البعيد هو المعدّل الحسابي على مدى عشرين سنةً على الأقلّ.
20 المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008.
21 الأمم المتحدة – اتفاقية مكافحة التصحر 1994أ.
22 جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2004.
23 جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2004.
24 المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية 2003.
25 جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2004.
26 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006ب.
27 البنك الدولي 2007ب (بالإنجليزية).
28 البنك الدولي 2007ب (بالإنجليزية).
29 البنك الدولي 2007ب (بالإنجليزية).
30 البنك الدولي2007ب (بالإنجليزية).
31 المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008.
32 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.
33 SEDAC 2005.
34 تقرير أعدته المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان، 2008ب.

الفصل 3



الدولة العربية وأمن الإنسان – الأداء والآفاق

ينبغي على الدولة، بموجب دورها المتعارف عليه، أن تحوز قبول مواطنيها، وتتولّى الدفاع عن حقّهم في الحياة والحرية، وتوفّر لهم الحماية من العدوان، وتضع القواعد الكفيلة بتمكينهم من ممارسة حرياتهم الأساسية. الدولة التي تؤدي هذا الدور هي الدولة التي تتمتّع بالشرعية والتي تلتزم حكمَ القانون، الذي يخدم المصلحة العامة، لا مصالح جماعةٍ محدّدة. والدولة التي تحيد عن هذه القواعد تصبح مصدرًا لمخاطرَ تتهدّد الحياة والحرية بحيث تغدو الدولة نفسها من الأخطار الرئيسة التي تحيق بأمن الإنسان بدلاً من أن تكون ضامنةً له.

أمّا أداء الدول العربية في هذا المجال، فيمكن القول إنّه متفاوت بشكل عامّ، وتشوبه تأثيرات سلبيّة في أمن الإنسان. فقد انضمّت أغلب هذه الدول الى المعاهدات الدولية وضمّنت دساتيرها موادًّ وبنودًا تنصّ على احترام الحياة وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة أمام القانون والحق في المحاكمة العادلة. ولكنّ أداءها يظهر فجوةً واسعة بين النظرية والتطبيق. وغالبًا ما تتضافر عوامل عدة، مثل الضوابط المؤسسية الضعيفة في الحدّ من سلطات الدولة، والمجتمع المدني المفكّك والمنقسم، والمجالس المنتخبة غير الفاعلة، سواء منها المحلّي أو الوطني، وأجهزة الأمن ذات الصلاحيات المطلقة، لتحوّل الدولة خطرًا يتهدّد أمن الإنسان، بدلاً من أن تكون هي السند الرئيسي الداعم له.

ينبغي على الدولة أن تحوز قبول مواطنيها، وأن تدافع عن حقّهم في الحرية

مقدمة

يظهر أداء الدول العربية فجوة واسعة بين النظرية والتطبيق

يقيس هذا الفصل أداء الدول العربية وفقًا لأربعة معايير هي:

1. مدى قبول المواطنين لدولتهم.
2. التزام الدولة بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
3. كيفية إدارة الدولة لاحتكارها حقّ استخدام القوة والإكراه.
4. مدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحؤول دون إساءة استخدام السلطة.

ويتناول القسم الثاني من هذا الفصل الآفاق المستقبلية والحدود الخاصة بالإصلاح السياسي والقانوني والمؤسسي العربي المتصل بهذا الأداء. وينظر في الكيفية التي تمّ من خلالها إطلاق عملية الإصلاح تلك، عبر ثلاثة مكوّنات هي الحكومات، والفئات المجتمعية، والمبادرات التي أطلقتها قوًى خارجية.

1. مدى حيازة الدولة قبول المواطنين

الدول كيانات اصطناعية لا تمثّل حدودها فضاءات محدّدة طبيعيًّا لجماعات إثنية ولغوية ودينية متجانسة. ونأخذ على سبيل المثال إسبانيا وبريطانيا وفرنسا، وهي دول أقدم عهدًا من الدول العربية، فنجد أنّ سكّانها يشكّلون خليطًا متنوّعًا من فئات مختلفة. وقد تلازمَ نشوء هذه الدول مع نشوء المؤسسات الجامعة فيها، ونمو الديمقراطية والمشاركة الشعبية، واحترام التنوّع الثقافي. وقد مكّنها التطوّر السياسي والمؤسسي الذي شهدته من تغليب طابع التوازن على النزعات الانفصالية الموجودة لدى بعض سكّانها، دون أن يكون ذلك ضمانةً كافية للإبقاء على هذه النزعات في حالةٍ دائمة من الثُّبات. وقد واجه معظم الدول المستقرة، وفي ظروفٍ متعدّدة، تحدّيات من جانب جماعات تسعى إمّا إلى تعزيز استقلالها المحلي أو الانفصال عن السلطة المركزية نهائيًّا. ويبدو أن مثل هذا التحدّي، بما ينطوي عليه من تداعيات لاحقة معروفة على أوضاع الاستقرار والسلام والأمن داخل حدود الدولة، قد بلغ درجة حادّة في بعض البلدان العربية.

لم يأخذ تثبيت أركان الدولة العربية بالاعتبار مدى عمق ومتانة علاقات القربى والروابط الإثنية بين الجماعات البشرية التي تشكّل الوحدات الإدارية للكيانات التي تلاحقت التطوّرات لتجعل منها دولاً قائمةً بذاتها.[1] فغالبًا ما تبدو حدود هذه البلدان حدودًا مستحدثةً تضم جماعاتٍ إثنيةً ودينية ولغوية مختلفة دُمجت في الدول التي نشأت في مرحلة ما بعد الاستعمار. ولم يكن مشروع مجانسة الدولة العربية على الإطلاق نقلة يسيرة نحو توفير إطار جامع للسكّان على اختلاف فئاتهم، بل أدّى الى تنامي تيار قومي قوي في هذه الكيانات، بهدف حجب التنوع في أوساطها، وصهر التغاير الثقافي واللغوي والديني تحت مظلّة سلطة واحدة. ولم تنجح معظم الدول العربية في تطوير الحكم الديمقراطي الرشيد والمؤسسات التمثيلية القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافّة الفئات، أو تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين مختلف الجماعات، أو احترام التنوع الثقافي.

لم يكن مشروع مجانسة الدولة العربية نقلة يسيرة نحو توفير إطار جامع للسكّان على اختلاف فئاتهم

لقد دفعت إخفاقات الحكم السياسية والاقتصادية الجماعاتِ ذات الهُويات المتنوعة في عدد من البلدان العربية إلى السعي لتحرير نفسها من نطاق الدولة القومية التي تعيش تحت ظلالها. ورافقت رفضَ شرعية الدولة، التي ورثتها وأدامتها الدولة العربية المعاصرة، صراعاتٌ تهدد أمن الإنسان تعاملت معها بعض الدول بفرض المزيد من القيود والسيطرة. غير أن انسداد قنوات المشاركة العامّة والتعبير عن الرأي أدّى الى زيادة الفتور في قبول العديد من الجماعات للدول التي يعيشون على أرضها. وهكذا أخذت بملء الفراغ السياسي الذي ترتب على هذه الأوضاع فئات سياسية ودينية مناوئة يتمتّع بعضها بسجلٍّ حافلٍ في تقديم الخدمات الاجتماعية وبمستوىً عالٍ من المصداقيّة في أوساط عامة الناس – قد تتخطّى أحيانا مصداقيّة الحكومات التي تعارضها تلك الجماعات.

الهويّة والتنوّع

تمثّل الهويات الفردية والجماعية سواء أكانت جزءًا من الصراع أم لا، مكوّناتٍ طبيعيةً في الحياة الاجتماعية. والواقع أن الشخص الواحد قد تكون له هويّات متعدّدة. فقد يكون المغربي، في آنٍ واحدٍ، عربيًّا أو أمازيغيًّا، مسلمًا أو يهوديًّا، أفريقيًّا أو متوسّطيًّا، وجزءًا من العائلة الإنسانية. وقد يكون السوداني عربيًّا أو أفريقيًّا، مسلمًا أو مسيحيًّا، وفي الآن عينه عضوًا في العائلة الإنسانية. كما أن اللبناني قد يكون مارونيًّا أو شيعيًّا أو سنّيًّا أو درزيًّا وكذلك عضوًا في العائلة الإنسانية. الحقيقة أن مدركات المرء، سواء أكان ذكرًا أم أنثى، عن هويته المتأصّلة هي من العوامل التي تعزز الوشائج بين الناس، وتساعد في دعم أمن الإنسان. وكلما ازداد عدد هويات المرء، اتسع مجال الارتياح الذي يتحرّك فيه في أوساط الجماعات المختلفة التي ينتسب اليها، مع أن إحدى هذه الهويات قد تشكّل المحور الرئيسي لهويته العامة.

تمثّل الهويات الفردية والجماعية مكوّناتٍ طبيعية في الحياة الاجتماعية

ويرى بعض الباحثين في العلوم السياسية أن العنصر الأهم في تحديد هوية جماعةٍ ما ليس الخصائص الموروثة أو المُسْبَغة عليها، بل هو

الأسس التي يتمّ غرسها في تكوين الشخصية مثل الأيديولوجيا والانتماء السياسي أو الموقف الفكري، والتي تتبلور عبر التفاعل بين أفراد الجماعة من جهة، وبينهم وبين البيئة الاجتماعية التي يعيشون في ظلّها من جهة أخرى.

ويجدر التأكيد هنا أن الهوية ليست من الخصائص الثابتة في الفرد أو الجماعة، بل هي خيار مرن، بين عدة خيارات، يتنوع تبعًا للظروف ويعبّر عن إرادة الشخص أو الجماعة، ولكنه ليس أمرًا مقدَّرًا بصورة مسبقة. ونحن، باختيارنا نظرةً محددة إلى أنفسنا من بين ما هو متاحٌ لنا أن نختار، أمَوْروثَةً كانت هذه النظرة أم متبناة، تصبح هي هُويّتنا ومنطلق استجابتنا لوضع معيّن.

في تاريخ الفكر السياسي الغربي، مفهوم المواطنة هو المفهوم المعياري الذي أسهم الإسهام الأكبر في إدارة التنوع الإثني والثقافي واللغوي. وقد كان تطور هذا المفهوم جزءًا لا يتجزأ من نشوء الديمقراطية والحكم الديمقراطي الرشيد المرتبطين ببروز الدولة الأوروبية الحديثة. وثمّة مناقشة جوهرية لقضية المواطنة في التراث الأوروبي طرحَها توماس همفري مارشال في مجموعة من الدراسات

إن الهوية ليست من الخصائص الثابتة في الفرد أو الجماعة، بل هي خيار مرن

الإطار 1-3 بهية الحريري* – الدولة القوية العادلة شرطًا لأمن الإنسان في لبنان

جدّدت تقارير التنمية الإنسانية العربية الحيوية الفكرية بتسليط الضوء على العديد من المشكلات (التي تتفاوت بين بلد وآخر) التي نعيشها في العالم العربي، وعلى المسائل والموضوعات التي تناولتها تلك التقارير بما فيها قضايا الحرية ومجتمع المعرفة والمرأة.

وشكل كل من هذه الموضوعات مدخلاً إلى قضايا أخرى عديدة، غير أن المحور الرئيسي فيها جميعًا كان هو الكائن البشري في العالم العربي. وإذا جاز لنا أن نسجل سمةً مميزة واحدة وإيجابية بصورة مطلقة في هذه التقارير، فإنها ستتمثل في تحديد خصوصية عربية في مجال التنمية. ذلك أن الأمم المتحدة، ومطبوعاتها في ميدان حقوق الإنسان ومستلزماتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية قد درجت في الماضي على الحديث عن الإنسان بصورة شاملة وعامة. وقد أصبح بوسعنا، باستخدام تلك التقارير العربية، أن نرسي الأسس لحوار عربي حول إشكاليات النهوض العربي ومسبباتها، وأن ندرك أهمية التعامل مع هذه الخصوصية العربية. غير أننا سندرك، في أثناء ذلك، أن ثمة خصوصيةً متميّزة لكل واحد من الأقطار العربية، إضافةً إلى الخصوصية العربية المشتركة التي تجمعنا.

وانطلاقًا من هذا التعريف، فإن على المرء أن يقارب، بأسلوب جديد، أوضاع أمن الإنسان في لبنان – وهو البلد الذي عاش المواطنون فيه، على مدى نيّفٍ وثلاثة عقود، سلسلةً من التجارب التي تركت آثارًا عميقة في البنية التحتية البشرية، وفي الوعي الإنساني على الصعيدين الفردي والمجتمعي.

وخلال العقود التي تعرض فيها الناس في لبنان لشتى صنوف التهديد، انهار الأمن انهيارًا تامًّا بجميع دلالاته التقليدية والحديثة. وتهدّدت هذه المخاطر الحقّ في الحياة، والحقّ في التعليم، والحق في العيش الكريم على السواء. واستُهدفت، في ذلك كله، الأسس الجوهرية للعيش الكفاف مثل الماء والكهرباء وحرية الحركة وحرية المعتقد وحرية الانتساب، كما استُهدف كل فرد في جميع عناصر شخصيته وفي احتياجاته وتطلّعاته. وكان من نتائج ذلك انهيار الضامن الطبيعي للأمن الذي يتمثّل في توافر الأشكال الأساسية للنمو والتقدم اللذين لا يمكن أن يتحقّقا إلا على أساس الاستقرار الذي يفضي إلى الأمن بجميع معانيه، والذي يتمثل جوهره الحقيقي في وجود دولة قادرة عادلة وحاضنة، تكون هي الإطار الأساسي لأمن الإنسان بمكوناته وأبعاده كافة. و هذه الدولة لن تقوم إلا على أساس حرّية التعاقد الاجتماعي بين الأطراف على الإطار الضامن لحرّيتهم واستقلالهم. ولن يكون في وسعها أن تضمن الأمن والاستقرار إلا إذا تمكنت من الحفاظ على الأمن والاستقرار.

إن لبنان، الذي حاول تحقيق الأمن للأفراد وللمجتمع وللدولة لم يستطع تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة العمليات التابعة له. وذلك ما جعل اللبنانيين اليوم يواجهون نوعين من الذكريات: الأول حافل بذكريات استهداف أمنهم الإنساني، والثاني الذي برز في فترة لاحقة، وتمثّل في استهداف ما يبذلونه من مساعٍ وجهود لاستعادة أمنهم واستقرارهم، وإعادة بناء دولتهم. ويعيد الواقع الراهن إلى الأذهان ما عاناه اللبنانيون من استهداف موجّه في مجالات البنية الهيكلية والبعد الإنساني والحرية والدولة.

وقد حاولنا خلال فترة النهوض، ومنذ أوائل التسعينات من القرن المنصرم، أن ننسى ما حلّ باللبنانيين من مآسٍ، فردية وجماعية. وذلك بالدعوة إلى التسامح والمصالحة وبتعزيز أمن الإنسان لكل فرد في لبنان – وإني على ثقة بأنّ في وسع كل لبناني، سواء أرجلاً كان أم امرأةً أم طفلاً، أن يكتب أطروحة عن المخاطر التي تهدّدت أمنه، وإنسانيته، ووعيه وحريّته. بيد أن هؤلاء اللبنانيين الطامحين إلى الحرية والاستقرار والتقدم استطاعوا تجاوز تلك الفواجع. وتجلى ذلك، في أوضح صوره، عبر قدرتهم على تذليل المحن ومواصلة مسيرة الحياة. وهم يطرحون بذلك نموذجًا إنسانيًا رئيسًا في استعادة الحيوية وبناء الدولة وتحقيق الانبعاث واستئناف الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يشكّل هذا النموذج مثالاً عربيًا على صدق العزيمة والإرادة الطامحة إلى الانبعاث والتنمية، والانطلاق في وثباتٍ عريضة تتجاوز الواقع المتداعي في هذه المرحلة. ويدعونا ذلك إلى البدء بمسلَّمةٍ بديهية تشكل، في رأيي، البند الأول في قائمة المستلزمات الضرورية لفهم أمن الإنسان. ويتمثل هذا البند، في أبسط صوره، في الإقرار بأن العرب مخلوقات بشرية، بكل ما فيهم من مكونات وقدرات واحتياجات، إذ إن التعامل مع إنساننا بناءً على مُدْركات مسبقة مزيَّفة حول ما هو عليه، أو ما ينبغي أن يكونَه، أو ما يفتقر إليه، إنما يمثل أفدح انتهاك لإنسانيته بينما استحداث صورة نمطيّة مسبقة حول ما ينبغي أن تكون عليه إنسانيّته يشكّل إدانةً مسبقةً لهذه الإنسانية وقدراتها.

وقد تكون هذه الظاهرة هي السبب الرئيسي للتطرف، والتعصّب، ورفض تلك الصورة. وعلينا أن نتعلم من تجاربنا مع من يدّعون العمل من أجل التقدم والتنمية في مجتمعاتنا، بينما يعملون، في الخفاء، لتأكيد تخلّفهم وضعفهم، مثلما كانت الحال في عهود الوصاية والانتداب التي تشكلت فيها المفاهيم الاستعمارية التي نشهد عودتها الآن، وإن بأشكال جديدة، على الأسس نفسها والموقف المجحف نفسه تجاه إنساننا ومجتمعاتنا.

* وزيرة التربية والتعليم العالي في الحكومة اللبنانية، 2008.

بعنوان «الطبقة والمواطنة والتطور الاجتماعي»[2] ترى أن التجربة الأوروبية تتمثّل في التوسّع التدريجي لحقوق المواطنة، انطلاقا من الحقوق المدنية فالسياسية فالاجتماعية. فالمواطنون هم أشخاص حَمَلةُ حقوق يعدّون متساوين في ظلّ قوانين الدولة التي يلتزمون بها التزامًا مشتركًا. والمواطنة هي مشاركة الأفراد، فعلاً أو امتناعًا، في الهوية العامة التي تسبغها عليهم هذه الحقوق والالتزامات الشاملة. ومهما كانت الهويات الأخرى التي يظهرها الأفراد أو الجماعات، فإن هوية المواطنة هي التي تمثّل القاسم المشترك بين جميع أفراد المجتمع.

حتى في الديمقراطيات الناضجة، مازال مفهوم المواطنة نفسه في طور التشكّل، وهو يتطور في أكثر أشكاله استنارةً ليستوعب التعقيدات التي تنطوي عليها حقوق الأقليات في المجتمعات المتعدّدة الإثنيات والثقافات. ويمثل التطوّر الأخير توازنًا مشوبًا بالتوتر بين حقوق الأغلبية من جهةٍ وحقوق الأقليات التي لولاه لما كانت مطالبها من الدولة لتحظى بالمساواة. إلا أن بيت القصيد هو أن الدول العربية لم تصل بعد الى إرساء نمط للحكم الرشيد، ناهيك باعتماد الديمقراطية الحقيقية، أو المزيد من تفعيل النموذج الديمقراطي المتمثّل في احترام حقوق الأقليات. وعلى هذا الأساس، فإن الخطوة الأولى للتعامل مع قضية التنوع – وهو ما بدأته عدة بلدان عربية – هي اعتماد وتطبيق مفهوم المواطنة في ظلّ القانون وواقع الممارسة.

إن الخطوة الأولى للتعامل مع قضية التنوع هي اعتماد وتطبيق مفهوم المواطنة في ظلّ القانون وواقع الممارسة

أحد العناصر الأساسية في تطوّر المواطنة هو الإدراك بأنها لا تجسّد فقط علاقة «عموديّة» بين المواطن والدولة، بل تمثّل كذلك علاقة «أفقية» بين المواطنين أنفسهم. فأن يكون المرء مواطنًا يعني، بالضرورة، أن يكون له أقرانٌ مواطنون، بكل ما يتضمّنه ذلك من مسؤوليات وتفاعلات وتسويات هي في صلب «السلوك المدني».[3] ويصبح من ثمّ ترسيخ وجهة النظر المتقدمة تلك حول المواطنة من المهمّات الأوّليّة للتربية والتعليم؛ وينبغي عدم الخلط بينها وبين تلقين الأفكار المبتذلة أو الضيّقة حول حبّ الوطن بل يتعيّن، بدلاً من ذلك، التركيز على نقل القيم المدنية حول التعاون والتعايش وحسن الجوار إلى أذهان الجيل الجديد. وعندما يشترك المواطنون في مستوًى عالٍ من الوعي المدني، يصبح حلّ النزاعات بطريقةٍ سلمية، محليًّا، ومن دون تدخّل الدولة، ممكنًا في أغلب الحالات.

الهويّة بحد ذاتها، ليست بالضرورة سبب النزاع، أو حتى المصدر الرئيس للتوتّر بين مختلف الجماعات

تبيّن الأحداث المعاصرة في البلدان العربية أنّ مدى بروز قضايا الهوية في الصراعات الداخلية يتفاوت من بلد إلى آخر، دون أن يكون ثمّة نمط واحد للشكل الذي تتّخذه هذه القضايا. فعلى سبيل المثال، قد يتركّز جوهر النزاع في بعض الحالات على الهوية، لكن الخلاف قد يدور حول الهوية الوطنية (هل الأمة عربية أم هل هي مسلمة، أم هل تغلب هوية أخرى على كلتيهما؟) لا حول هوّية الأطراف المتنازعة. وهكذا، فقد لا تنتمي هذه الأطراف بالضرورة إلى جماعات منفصلة ذات ولاء عرقي وثقافي معيّن، وقد لا يدور النزاع حول علاقات القوة بين هذه الفئات. بل قد يكون الخلاف في جوهره هو نتيجة تباين في الرؤى السياسية للكيان السياسي الذي تنتمي إليه. من الأمثلة على ذلك الجدل القائم على الهوية في عدد من البلدان العربية بين الدولة وبعض الجماعات الإسلامية. ويدور هذا الجدل حول فرض هوية سياسية معينة على هذه الدول، لا حول الهويات الموروثة للأطراف المتنازعة التي لا تنتمي بالضرورة إلى جماعات عرقية أو إثنية مختلفة.

من جهة أخرى، تؤكّد المعلومات المستقاة من الواقع أنّ الاختلافات الإثنية والدينية والطائفية واللغوية قد ترتبط في البلدان العربية بنزاعات متأصّلة بين الجماعات، لا سيما في البلدان التي ليس فيها تجانسٌ سكّانيٌّ. ففي بلدان مثل السودان والصومال والعراق ولبنان كانت الولاءات القَبَلية والإثنية والدينية هي المحاور التي التفّت وحُشدت حولها الجماعات للمناداة بالاندماج أو الانفصال. وأفضى هذا الحشد والتجييش إلى آثار مدمرة ومزعزعة للاستقرار انتقصت من أمن الإنسان وسلامة الدولة على حد سواء. ومن الأمور المأساوية أن هذه الصراعات قد أسفرت عن الجانب الأعظم من الخسائر في الأرواح في البلدان العربية التي تجاوزت أعدادها ما وقع جرّاء الاحتلال الأجنبي لبعض هذه البلدان.

تتمثّل وجهة النظر التي يتبناها هذا التقرير في أن الهويّة، بحد ذاتها، ليست بالضرورة سبب النزاع، أو حتى المصدر الرئيس للتوتّر بين مختلف الجماعات. فالخلافات التي تنطلق، في ظاهرها، من اعتبارات تتعلق بالهوية، كثيرًا ما تنشأ من تعثّر سبل الوصول إلى السلطة السياسية أو الثروة، وغياب قنوات المشاركة التمثيليّة السياسية، وقمع التنوع الثقافي واللغوي. وفي أغلب الحالات، تبدأ هذه النزاعات باستغلال الزعامات السياسية، لأغراضها الأيديولوجية الخاصة، للولاءات

الأصلية بين الفئات التي يجمع ما بينها إحساسها بالإقصاء والحرمان والتمييز. وهذا الاستغلال، الذي يعطي الوشائج بين أعضاء تلك الجماعات مرتبة الأولوية على مصالح المجتمع، يغدو ممكنًا عندما تخفق الدولة في تأمين حقوق المواطنة الكاملة وضمانها للجميع. ووفقًا لهذا المعيار، فإن ممارسات العديد من الدول العربية قاصرة عن بناء نموذج يضمن المواطنة الكاملة.

2. الالتزام بالمعاهدات الإقليمية والدولية والأطر الدستورية

المعاهدات الإقليمية والدولية

انضمَّ معظم البلدان العربية إلى المعاهدات الدولية الرئيسة الخاصة بحقوق الإنسان. ويستلزم الانضمامُ إلى هذه المعاهدات والمصادقة عليها التزامَ الدول العربية المعنية بتعديل تشريعاتها وممارساتها الوطنية بصورة تنسجم وأحكام هذه المعاهدات. غير أن هذه الدول، كما يلاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، تكتفي على ما يبدو بالمصادقة على بعض الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان دون أن تصل إلى حد الإقرار بدور الآليات الدولية في تفعيل حقوق الإنسان.

على صعيد المواثيق الإقليمية، وحتى أواسط نيسان/أبريل 2009، صادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان - الذي دخل حيز النفاذ في العام 2008 - عشر دول عربية هي الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وسورية وليبيا وقطر والسعودية واليمن.[4] ولا يعني ذلك أن الدول التي انضمت إلى اتفاقية من تلك الاتفاقات هي أكثر احترامًا لهذه الحقوق من تلك التي لم تفعل، غير أن الانضمام إلى هذه الاتفاقات والمصادقة عليها بمثابة دليل رسميّ على قبول الدولة بدرجة من المساءلة أمام العالم.[5]

وبصرف النظر عن عدد الدول التي صادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تبرز قضيّة تتعلق بمدى انسجام هذه الوثيقة مع المعايير الدولية. فمن جوانب القصور فيها مثلا قبولها بعقوبة الإعدام. وينصّ الميثاق، في نسخته المعدّلة التي اعتمدتها جامعة الدول العربية في العام 2004، على الحق في الحياة (المادة 5)، وعلى الحق في الحرية (المادة 14)، إلا أنه يجيز الانتقاص من هاتين المادتين، شريطة أن يكون هذا الانتقاص وفقًا لأحكام القانون الوطني. وبصورة أكثر تحديدًا، فإن الميثاق يتفرّد بين جميع المعاهدات الإقليمية والعالمية التي تتناول عقوبة الإعدام في أنه لا ينصّ بصورة مطلقة على حظر إيقاع عقوبة الإعدام على الأحداثٍ (المادّتان 6-7). وتجدر الإشارة كذلك إلى أن عقوبة الإعدام، التي تمّ حظرها في أكثرَ من نصف دول العالم، وشجبتها الأمم المتحدة، ما زالت تتوسّع عدة بلدان عربية في تطبيقها بحيث لا تقتصر على الجرائم الكبرى، ولا تُستثنى منها حالات الجرائم السياسية.

الدساتير العربية والأُطر القانونية

المصادقة على المواثيق والاتفاقات الدولية لا تعني بالضرورة إدراج أحكامها في دستور الدولة المعنية وقوانينها. وحتى عندما يتم ذلك، كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي، فإن ما تضمنه الدساتير العربية للمواطنين تتولى تشذيبه في كثير من الحالات القوانين العادية، وما تبيحه تلك القوانين تحوّله الممارسة مخالفةً في أغلب الأحيان.

ما تضمنه الدساتير العربية للمواطنين من حقوق وحريّات تتولى تشذيبه في كثير من الحالات القوانين العادية

الإطار 2-3 ميثاق القنوات الفضائية العربية

فيما كانت الأصوات تتعالى في العالم العربي مطالبة بحرّية الرأي والتعبير، وبحرّية الصحافة ووسائل الإعلام، ومع توافر الفضاءات الإلكترونية التي تمثل الملاذ الرئيسي للقنوات الإعلامية الخاصة المستقلة للتعبير عن آرائها ولتبادل الأفكار والحصول على المعلومات بحرّية، اتفقت الدول العربية في أوائل العام 2008 على خنق هذا المتنفَّس الطَلْق. وسميت الأداة المستخدمة لهذا الفرض بـ «مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتليفزيوني في المنطقة العربية». وهي تهدف في واقع الأمر إلى كتم الأصوات وتضييق هامش الحرية المتاح، وذلك على الرغم مما قد يعدّه بعضهم نقاطًا إيجابية في تلك الوثيقة. وقد تحايل مصدرو هذه الوثيقة في مسألة التسمية، فاعتبروها بمثابة «إعلان» لا «معاهدة» أو اتفاقية، لتحاشي عرضها على البرلمانات العربية للمناقشة والموافقة، ولأن كلاً من قطر ولبنان أبدتا تحفّظات على الوثيقة، التي لم تكن ستتحول اتفاقيةً أو معاهدةً عربية، لأن مسودة المشروع تتطلّب الموافقة الإجماعية.

تتضمن الوثيقة التي وافق عليها وزراء الإعلام العرب في 13 شباط/فبراير 2008 بنودًا تقييديّة عديدة لكل أشكال المنتجات الإعلامية المسموعة والمرئية التي تبثها القنوات الفضائية، ومنها البرامج السياسية والأدبية والفنية والترفيهية وغيرها، إضافةً إلى فرض عقوبات على كل ما يخالف هذه المبادئ. وتنصّ الوثيقة على أن السلطات في كل بلد عربي هي التي توافق على تأسيس محطة تلفزيونية فضائية، أو إعادة بث مواد تذيعها محطات أخرى، غير أنها لا تحدد معايير واضحة لإعطاء مثل هذه الموافقة، ما يترك للحكومات منح التراخيص وفقًا لمشيئتها. وهذا يمثل بالفعل نوعًا من الرقابة المسبقة على مضمون المعلومات التي يراد بثُّها. وتمثل هذه الأحكام مفارقة صارخة مع المادة 32 الضامنة حق الحصول على المعلومات، وحرية التعبير، من الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمده المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في العام 2004. كما تشكّل أيضا انتهاكًا للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي صادقَ عليها العديد من الدول في المنطقة العربية.

المصدر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2008.

ويختلف مضمون الحقوق، ونطاق الحريات، والحماية المنصوص عليها في كل دستور عربي باختلاف الفلسفة السياسية السائدة في تلك الدولة (محمد نور فرحات، ورقة خلفية للتقرير). وتتباين تلك الدساتير في دفاعها عن حقوق الإنسان بين الإيجاز المقتضب، والتوسع المُسهَب. وفي حين تُجمع كلها على ضرورة الحفاظ على حرمة المساكن وحرية التعبير بأشكالها كافة، يُخفق بعضها في الدفاع عن أنواع أخرى من الحريات، أو يتناولها بصورة غامضة.

إن التمييز ضد المرأة واضح كل الوضوح في قوانين بعض البلدان

كثيرًا ما تنحو الدساتير العربية منحًى أيديولوجيًّا أو فقهيًّا يفرغ النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات العامة من كل مضمون، ويسمح بانتهاك الحقوق الفردية باسم الأيديولوجيا أو المذهب الرسمي. ومن الأمثلة على ذلك، التمهيد الذي يتصدّر دستور الجمهورية العربية السورية، والذي يتحدّث عن الاشتراكية والقومية العربية باعتبارهما السبيل الأوحد للنضال الوطني، ويعلن الدور الرائد لحزب البعث العربي الاشتراكي في هذا المجال. وتخضع المادة 38 من الدستور السوري حرّية التعبير لأيديولوجية الدولة والمجتمع، بجعلها مشروطة «بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي».

وثمة دساتير عربية أخرى تتناول حرية الرأي والتعبير بطريقة غامضة، مع الجنوح إلى التقييد لا إلى التسامح. ونجد مثالاً على ذلك في المادة 39 من النظام الأساسي للحكم في السعودية، وهي تنصّ على أن «تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة. وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يمسّ بأمن الدولة وعلاقاتها العامّة أو يُسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك».

ثمة دساتير عربية تتناول حرية الرأي والتعبير بطريقة غامضة مع الجنوح إلى التقييد لا إلى التسامح

وهناك دساتير عربية عديدة تحيل تعريف الحقوق على أنظمة الدولة التي تتوسّع بتقييد حقوق الأفراد وانتهاكها باستخدام نصوص تُضمّنها في القانون العادي. ووفقًا للدستور الجديد في العراق، تظلّ جميع القوانين القائمة، بما فيها القوانين التي سُنَّت في عهد صدام حسين، سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها (المادة 130). ونتيجةً لذلك، ما زال العديد من القوانين التقييديّة المتشدّدة قيد التطبيق. فبموجب المادة 226 من قانون العقوبات العراقي تُعَدُّ إهانة أيّة من المؤسسات والمسؤولين في القطاع الحكومي العام جريمةً يعاقب عليها القانون. ووفقًا للمادة 227 منه، يُعدّ توجيه إهانة علنية إلى دولة أجنبية أو منظمة دولية لها مكاتب في العراق جريمة كذلك.[6]

وتمتهن الدساتير العربية الحقوق الأساسية بطرق أخرى كذلك؛ فمع أن قوانين الدول العربية، على العموم، لا تجيز التمييز بين المواطنين على أساس اللغة أو الدين أو المذهب أو العقيدة فإن التمييز ضد المرأة واضحٌ كل الوضوح في قوانين بعض البلدان. وتنطوي القوانين في معظم هذه الدول على التمييز ضد المرأة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والعقوبات الجزائية والاستخدام وجنسية الأطفال ذوي الآباء الأجانب. وعلى الرغم من أن النساء في معظم البلدان العربية قد اكتسبن حقوقهن السياسية، فإن النساء في السعودية لا يتمتّعن بحق التصويت. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن أغلب الدول العربية قد سجلت تحفّظات على بعض البنود الخاصة بالمساواة بين الجنسين في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي اتفاقية عام 1979 للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، في أغلب الأحيان، بحجّة التحاشي من التعارض بين تلك البنود والشريعة الإسلامية. ومن التطّورات الإيجابية قيام ثلاثة بلدان مغاربية هي تونس والجزائر والمغرب بوضع قوانين متطوّرة في مجال الأحوال الشخصية، وهي دول قطعت أشواطًا بعيدةً لتحقيق المساواة الجنوسية في قوانين العائلة.

تتباين المواقف في البلدان العربية إزاء الحق في تشكيل الأحزاب السياسية ودعمها، والمدى الذي يُسمح لهذه الأحزاب بالعمل فيه. فهناك ستّة بلدان عربية ما زالت تحظّر، من حيث المبدأ، قيام أحزاب سياسية وهي: الإمارات العربية المتحدة والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا. أما الدولة الوحيدة بين بلدان الخليج العربية الستة التي تسمح بقيام «جمعيات سياسية» فهي البحرين. وتواصل أغلبية الدول العربية ممارسة درجات ملموسة ومتفاوتة من التقييد على تأسيس الأحزاب السياسية وعملها، ولا سيما أحزاب المعارضة التي قد يتعرض المنتسبون إليها كذلك لممارسات قمعية. غير أننا نشهد اتساعًا نسبيًّا في هامش الحرية السياسية في هذه الآونة في دول مثل لبنان والمغرب.

وباستثناء ليبيا، تتيح جميع الدول العربية إقامة الجمعيات المدنية، غير أن الملاحظ في سائر المنطقة أن الأنظمة القانونية والإجراءات

التي تحكم وتنظّم قطاع المجتمع المدني تحتوي على سلسلة عريضة ومتعاظمة من الإجـراءات التقييدية التي تعوق هذا الحق. ويواجه المجتمع المدني فـي البـلـدان العربية عـددًا مـن القيود والعراقيل والممارسات التي يمكن تصنيفها تحت ثـلاث فئات: الأولـى هـي القيود المفروضة على تشكيل الجمعيات وقدرتها على ممارسة نشاطها. والثانية هي سلطة الدولة غير المقيّدة في مجال حل الجمعيات أو مجالس إدارتها أو تعليق نشاطاتها أو إلغائها نهائيًّا. والثالثة هي القيود المفروضة على مصادر التمويل خصوصًا الخارجية منها، أو على الانتساب إلى الاتحادات والشبكات الدولية الأخرى. وتتفاوت هذه القيود بدرجة كبيرة بين بلد وآخر، وبين زمن وآخر. بَيْد أن سيطرة الدولة المفرطة ومصادرتها لدور المجتمع المدني تظلّ هي العلامة البارزة في علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية.

يتمثّل التهديد الأكثر جدّيّةً لأمـن المواطن في بعض البلدان العربية في أنّ السياق الذي تجري فيه مكافحة الإرهاب يعطي الدولة الذرائع لانتهاك الحقوق والحريات الفردية دون الاحتكام إلـى الـقـانـون. ففي أعـقـاب أحـداث 11 أيـلـول/ سبتمبر 2001 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1373 الذي يدعو الـدول جميعًا إلى التعاون في منع أعمال الإرهـاب وقمعها، وتعديل تشريعاتها الوطنية والمصادقة على الاتـفـاقـات الدولية المتعلّقة بمكافحة الإرهـــاب. كما يطالب هذه الـدول جميعًا «بضمان إدراج الأعمال الإرهابية في القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة ومن ثَمّ ضمان أن تعكس العقوبات جسامة

يواجه المجتمع المدني في البلدان العربية عددًا من القيود والعراقيل

الإطار 3-3 رضوان زيادة* - الدولة وحقوق الإنسان في العالم العربي

إن العلاقة بين الدولة العربية وحقوق الإنسان علاقة إشكالية متأصّلة، ذلك أن مفهوم حقوق الإنسان، بمعناه القانوني، لا يمكن فهمه إلا في سياق المواجهة مع الدولة. ما يضفي على هذه القضية طابع التعقيد: فكيف يمكن للدولة، بمجمل مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، أن تكون هي المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهي في الوقت نفسه القادرة على حلّها؟ هنا نجد أهمّ مجالات الخلاف السياسي حول مسألة الدولة وحقوق الإنسان. لقد تمحورت الدولة الحديثة وترسّخت حول إخضاع السلطة لعدد من القواعد التي ترمي إلى حماية حقوق الإنسان من الدولة نفسها، وبعبارة أخرى إنّ الضمانات الأولى والأهم لحقوق الإنسان تتمثل في إخضاع الدولة نفسها لحكم القانون وذلك هو الشرط الجوهري للحديث عن أي حق، لأنه إذا لم تخضع الدولة لحكم القانون، فلن يكون ثمة أساس للحديث عن الحق، أيًّا كان نوعه.

من هنا، يرتبط تحسّن أوضاع حقوق الإنسان في أي بلد ارتباطًا حاسمًا ودائمًا بتطوّر مؤسساته القانونية والقضائية، وبمتانة الأسس التي تقوم عليها مؤسّساته الديمقراطية والسياسية. ومن ثمّ لا يمكن أن تتمّ مناقشة حقوق الإنسان إلا في ظلّ نظام للحكم يلتزم بمبادئ محدّدة تقوم على فصل السلطات، واستقلال الجهاز القضائي، وعلى دستور يضمن الحريات العامّة والسياسية والدستورية.

لقد استوحت الدولة العربية الحديثة تطلّعاتها من نموذج الشرعية الحديثة القائم على الشعور القومي أو الانتماء الوطني. غير أن ممارسة السلطة، في واقع الأمر، لم تقم على أي أساس واضح على الإطلاق وذلك بسبب التصادم بين القيم المتعارضة وعدم الانسجام بين الآمال والتطلّعات. واختلطت على امتداد هذه المنطقة، وبدرجات متفاوتة، عناصر السلطة والاستيلاء والانقلاب بعناصر مستمدة من الشرعية الإسلامية أو الملكية أو القبلية.

كان من الطبيعي، في ظل هذه الأوضاع، أن تتحرّك الدولة العربية بصورة متأنّية لتؤمّن شرعيتها وسلامة نظامها في آنٍ واحد، مستندة في ذلك إلى أنماط التحديث الغربية. فرأت أنّ الاهتمام يجب أن ينصبّ بكامله على البناء الشكلي لمؤسسات الدولة أكثر منه على المحتوى الأساسي لأدوارها. وقد افترضت أن هذا التركيز المحسوب على المظهر الخارجي سيضمن لها الاعتراف والشرعية على الصعيد الدولي أكثر مما يضمنهما اهتمامها بمسائل حقوق الإنسان في الداخل، في حين أن هذه الحقوق وحدها تستطيع أن تمنح الدولة الشرعية الداخلية الفعلية بوصفها التجسيد الحقّ لتطلعات المجتمع ومصالحه.

وهكذا ظلت مفاهيم حقوق الإنسان اهتمامًا ثانويًّا في الدولة العربية الحديثة مقارنةً بالتطلّعات إلى التقدم والنمو. والواقع أن الدساتير العربية تتضمّن أحكامًا متعدّدةً تتناول حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بيد أنها تتفاوت في مستوى الضمانات التي تقدّمها صونًا لتلك الحقوق والحريات، وللنطاق المسموح به لممارستها، برغم كون هذه الحقوق هي التي تعطي الدولة دورها ومبرّرها. يصحّ ذلك على الحقوق المدنية والسياسية بما فيها الحقوق الفردية في المساواة وعدم التمييز، وحق الحياة، والحرية والأمن الشخصي، وحرية الإقامة والحركة، وحق التمتع بالجنسية وعدم الحرمان منها، وحقوق التمتع بالحياة الخاصة وبالملكية الخاصة، وبالمساواة أمام القانون، وحق المطالبة بالتعويض القانوني، وحرية الاعتقاد والممارسة، والحريات الأساسية المتصلة بالرأي، والتجمع والمشاركة العامة. كما للدولة دورٌ في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ونهجت أغلب الدساتير العربية نهج الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ضمنها العهدان الدوليّان اللذان أعلنتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1966. غير أن هذه الحقوق، التي نصّت عليها الدساتير العربية بدرجات متفاوتة، تلغيها حالات الطوارئ العامة المطبّقة في غير بلدٍ عربي، ويتم إبطالها وتعطيلها بسبب غياب الأعراف القانونية التي تضمن احترام القانون ومؤسساته، والتي ترتبط وتتعزز بالعلاقات السياسية والاجتماعية وتمدّ جذورها في الأنماط الثقافية والسلوكية.

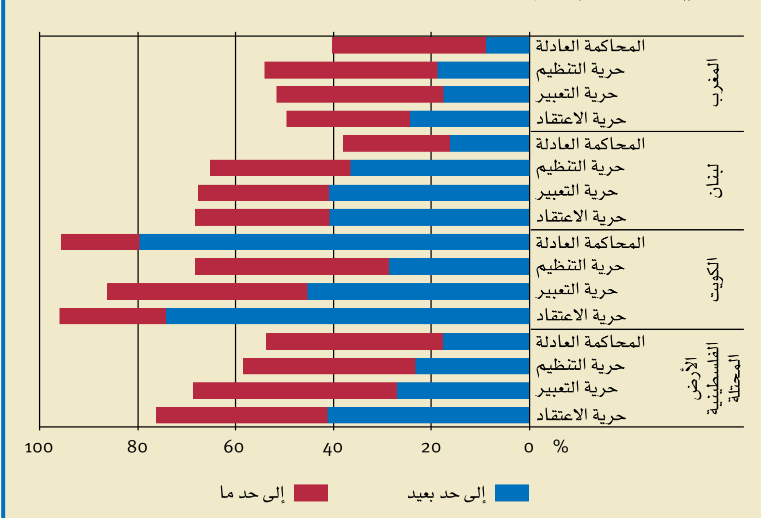
إن ما تنصّ عليه الدساتير يضيع في واقع الممارسة تحت وطأة القيود التشريعية والإجراءات الاستثنائية، وفي ظل غياب الضمانات التي تحمي تلك الحقوق. ويتجلى هذا الوضع نفسه في مجال احترام المواثيق والاتفاقات الدولية. ويبدو، في الأغلبية العظمى من الحالات، أن البلدان العربية قد صادقت على هذه المعاهدات بقصد تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي دون إجراء التعديلات الضرورية في تشريعاتها الوطنية لتأكيد التزامها بها، ودون أن تترتب على هذه المصادقة أية فائدة ملموسة للمواطن العربي.

* باحث وناشط في مجال حقوق الإنسان في سورية، ومؤسس مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

الإطار 3-4 استطلاع الرأي حول أمن الإنسان – إلى أي حدّ تضمن الدولة الحقوق الأساسية؟

طُلب من المستجيبين في الأرض الفلسطينية المحتلة، والكويت، ولبنان، والمغرب أن يصفوا علاقتهم بدولهم ومؤسساتها. وعندما سئلوا عما إذا كانوا يثقون بمختلف المنظمات المدنية، والمجالس التمثيلية، والمجالس المحلية، تنوعت إجاباتهم بشكل واضح. فلم تعرب غير أقلية من المستجيبين في البلدان الأربعة عن مستوًى عالٍ من الثقة بمؤسسات الدولة. بينما أعربت الأغلبية عن ثقة محدودة. وتجلّى مستوى الثقة الأعلى في الكويت، تليها الأرض الفلسطينية المحتلة، وكان المستوى الأدنى في المغرب، ثم في لبنان. وهذه النتيجة تدعو إلى الدَهش إذ إنها تعكس خيبة الأمل من أداء المؤسسات التمثيلية في اثنين من البلدان العربية التي قطعت أشواطًا بعيدةً في منح الحريات السياسية للمواطنين. وفي الاتجاه المعاكس لذلك، وباستثناء الكويت، أعرب المواطنون في البلدان الثلاثة الأخرى عن درجة أعلى من الثقة بالجمعيات الخيرية. أفيعود السبب في ذلك إلى أن مؤسسات الدولة في تلك البلدان لا تتيح التمتع بالحريات العامة؟ الشكل أدناه يوضح الإجابات عن هذا السؤال في العينات الأربع:

الى أيّ حدٍّ تحترم الدولة الحقوق الأساسيّة؟



تُظهر الإجابات في البلدان الأربعة اختلافًا ماثلاً في تقويم الناس لمستوى الحريات العامة المتاحة في بلدانهم. وكانت النسبة المئوية لمن يرون أن حريات الاعتقاد والتعبير والمحاكمة العادلة متاحة إلى حد بعيد هي الأعلى في الكويت. ويعتقد الكويتيون أن حق التنظيم ليس بارزًا في بلدهم، وأنه متاح بدرجة أقل بكثير من الحقوق الأخرى. يليهم اللبنانيون في ما يتعلق بتوافر هذه الحقوق في بلادهم: فترى نسبة كبيرة (40 في المائة) منهم أن حقوق الاعتقاد والتعبير والتنظيم مصونة جيّدًا في لبنان. نسبة هؤلاء أعلى مما هي لدى نظرائهم في الأرض الفلسطينية المحتلة والمغرب، باستثناء حرية الاعتقاد في الأرض الفلسطينية المحتلّة، حيث يرى 40 في المائة من أفراد العينة أنها مصونة إلى حد كبير، ونسبة أقل (38 في المائة) أنها مصونة إلى حد ما. وأفادت نسبة قليلة منهم تكاد لا تبلغ ربع العينة في المغرب والأرض الفلسطينية المحتلة أن حريات التعبير والتنظيم مصونة جيّدًا. وأعربت نسبة ضئيلة – أقل من خُمس العينة في كلّ من الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان وأقل من العُشْر في المغرب – عن اعتقادها بأن حرية المحاكمة العادلة متاحة في تلك البلدان. وكانت الأغلبية تعتقد أن العكس هو الصحيح.

السياق أنه، وفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وحتى في حالات الطوارئ، لا يجوز الانتقاص من حق الإنسان في الحياة، أو التراخي في حظر التعذيب، أو اعتبار أي شخص مذنبًا على أساس أي عمل أو هفوة لم تكن عند ارتكابها تشكل جريمة. كما لا يجوز الانتقاص من الإقرار بحق الفرد، أينما كان، أمام القانون وبحرية الفكر والضمير والعقيدة الدينية.

مع ذلك، أصدرت معظم الدول العربية قوانين لمكافحة الإرهاب تستخدم تعريفات فضفاضة وغير محددة لمفهوم «الإرهاب»، ومنحت من خلالها الأجهزة الحكومية صلاحيات واسعة لمعالجة جرائم الإرهاب، ما يشكّل تهديدًا للحرّيّات الأساسية. ويجيز مثل هذه القوانين الاحتجاز لفترات غير محددة قبل المحاكمة، ويوسّع من نطاق تطبيق عقوبة الإعدام، ويهدّد حرية التعبير، ويزيد من صلاحيات الشرطة لتفتيش الممتلكات ومراقبة المكالمات الهاتفية واعتراض أشكال التواصل الأخرى. وفي بعض الحالات، تزيد هذه القوانين من إحالة القضايا المعنية على المحاكم العسكرية. وعلى العموم، أخفقت قوانين مكافحة الإرهاب في معظم البلدان العربية في تحقيق التوازن المطلوب بين أمن المجتمع من جهة والمحافظة على الحقوق والحريات الفردية من جهة أخرى.

تتكشّف لنا عند مراجعة التقارير الصادرة عن منظّمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية (المنظّمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش)، انتهاكاتٌ واضحة للالتزام بحماية حقوق الإنسان من جانب الدول التي صادقت على المواثيق الدولية المعنية، وأدرجت احترام هذه الحقوق في دساتيرها، وبالقدر نفسه من جانب الدول التي لم تصادق على هذه المعاهدات.

ونعاين في ما يلي بعض المؤشّرات المتعلقة بممارسات الدول العربية، مع تحاشي تكرار ما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 والذي تناول قضية الحرية في البلدان العربية.

> أخفقت قوانين مكافحة الإرهاب في تحقيق التوازن بين أمن المجتمع والمحافظة على الحقوق الفردية

تلك الأعمال الإرهابية، وذلك إضافةً إلى أيّة تدابير أخرى قد تتخذ في هذا الصدد». لكن هذا القرار الملزم، الذي اتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لم يقدّم تعريفًا لاصطلاح «الإرهاب». الجديرة ملاحظته في هذا

حالات الطوارئ وحقوق الإنسان

شهدت بلدان عربية عديدة فترات طويلة وخارقة للعادة من الأحكام العرفية أو حكم الطوارئ، تحوّلت فيها الإجراءات المؤقتة أسلوبًا دائمًا لتوجيه الحياة السياسية. ذلك أن حالة الطوارئ تمنح الحكومة المعنيّة السلطة والصلاحية لتعليق

الجدول 3-1
البلدان العربية التي كانت فيها حالة الطوارئ قائمة خلال العام 2008

البلد	السنة التي أعلنت فيها حالة الطوارئ
الأرض الفلسطينية المحتلة	2007
السودان	2005 في إقليم دارفور (ثم امتدت إلى جميع أنحاء البلاد في أيار/مايو 2008)
العراق	2004
الجزائر	1992
مصر	1981
سورية	1963

المصدر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2008.

العمل ببعض بنود الدستور وأحكام القانون المتصلة بحقوق الإنسان وتعطيلها – وينسجم ذلك مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. غير أن من الواجب الاستمرار في احترام عدد من هذه الحقوق – مثل حرية الاعتقاد، وحظر التعذيب، وعدم تطبيق القانون بأثر رجعي. ويفترض أن تكون حالة الطوارئ حالة مؤقتة تُفرض فقط لمواجهة خطر يهدد استقلال الدولة وسلامة أراضيها، أو الأداء الطبيعي للمؤسسات الدستورية. وعلى الرغم من ذلك لجأ عدد من الحكومات العربية إلى إعلان حالات الطوارئ لفتراتٍ ممتدّة دون أن تكون ثمّة تبريرات لاستمرارها، وغالبًا ما تكون حالة الطوارئ ذريعةً لتعليق الحقوق الأساسية وإعفاء الحكّام من أية تقييدات دستورية، مهما كانت ضعيفة أصلاً. وحسب المنظمة العربية لحقوق الإنسان كانت حالة الطوارئ مفروضة في ستة بلدان عربية خلال العام 2008.

انتهاك الحق في الحياة من خلال التعذيب وسوء المعاملة

هذا الانتهاك يورط الدولة مباشرة، لأنّ التعدّي على الحق في الحياة إنما يتمّ، على العموم، عبر الأجهزة الحكومية وعلى أيدي موظفين رسميين فيها. ويورد تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان للعام 2008 أمثلةً على انتهاك هذا الحق في ثمانية بلدان عربية.[7] وهذه البلدان، إضافةً إلى الأرض الفلسطينية المحتلة والعراق، هي: الأردن، والسعودية، وسورية، والكويت، ومصر، والمغرب. وتشير تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، استنادًا إلى تقارير منظمات حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية،[8] إلى أن هناك حالات تعذيب في البحرين وتونس والجزائر والمغرب.

الاحتجاز والانتهاك غير القانوني للحق في الحرية

تنتشر ممارسة انتهاك الحق في الحرية على نطاق واسع في البلدان العربية. وهي شائعة في العديد من هذه البلدان ويبلغ عدد ضحاياها الآلاف في بعض الحالات. ويرتبط انتشار هذه الممارسة بما يسمى «الحرب على الإرهاب»، غير أن ضحايا هذه الممارسة في أكثر البلدان الأخرى هم على الأغلب من المعارضة السياسية. ويذكر تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان أسماء إحدى عشرة دولة عربية قامت بتقييد حرّيات المواطنين فيها عن طريق الاحتجاز دون اللجوء الى القضاء، وهي الأردن والبحرين وتونس والسعودية والسودان وسورية ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن. وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات رسمية عن أعداد المحتجزين في هذه البلدان، تشير الأعداد المذكورة في تقرير المنظمة إلى ضخامة ضحايا هذا الانتهاك الذين قد يزيدون على عشرة آلاف في بعض الأحيان. ويشير تقرير المنظمة للعام 2008 إلى أن السلطات المعنية في عدد من البلدان العربية، قد بدأت بإطلاق سراح بعض هؤلاء المعتقلين.[9]

لجأ عدد من الحكومات العربية إلى إعلان حالات الطوارئ لفترات ممتدّة دون أن تكون ثمّة تبريرات لاستمرارها

استقلال القضاء – الفجوة بين النصّ والتطبيق

لا تأتي المخاطر التي تهدّد استقلال القضاء من الدساتير التي تُعلي، على العموم، من شأن هذا المبدإ، بل تأتي من السلطة التنفيذية. وتعاني المؤسسات القضائية العربية جميعًا شكلاً أو آخر من ممارسة تنتقص من استقلالها جراء هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية. ومن نتائج ذلك قيام فجوة واضحة بين النصوص الدستورية من جهة والممارسات الفعلية من جهة أخرى. ولا يقتصر الأمر على أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم رأس الدولة بل إن رئيس الدولة هو المؤتمن على رئاسة الأجهزة التي تتولى الإشراف والرقابة على القضاء. وغني عن البيان أن السلطة التنفيذيّة تتمتع إضافةً إلى ذلك بنفوذٍ واسع في التعيينات والترقيات في سلك القضاء، وفي تكليف القضاة مهماتٍ خارج نطاق

لا تأتي المخاطر التي تهدّد استقلال القضاء في بعض الدول من الدساتير، بل تأتي من السلطة التنفيذية

الجدول 2-3 المعتقلون السياسيون في 5 بلدان عربية، 2005 و2007

البلد	عدد المعتقلين السياسيين 2005	عدد المعتقلين السياسيين 2007
العراق	26,000 (انخفض إلى 14,000)	24,661
مصر	10,000	..
لبنان	..	5,870
الأرض الفلسطينية المحتلة	9,000	11,000
اليمن	1,000	..

المصدر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2008.

.. البيانات غير متوافرة.

مهماتهم الوظيفية العادية، وفي مجالات التفتيش والتأديب القضائي.

غير أن أبرز الانتهاكات للاستقلال المؤسسي للقضاء في العديد من البلدان العربية هو وجود أنواع من المحاكم الاستثنائية في كثير من البلدان العربية، مع ما ينطوي عليه ذلك من خرق للحماية القانونية لحقوق الأفراد، ولا سيما في المجال الجنائي، في تلك المحاكم غير المستقلة. وهذا النوع من المحاكم – وأبرزها المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة – يمثل إنكارًا لمفهوم القاضي الطبيعي وانتقاصًا من ضمانات المحاكمة العادلة.

أبرز الانتهاكات للاستقلال المؤسسي للقضاء هو وجود أنواع من المحاكم الاستثنائية

وتجد المحاكم العسكرية، التي تمتد حدود صلاحياتها لتشمل محاكمة المدنيين في بعض البلدان العربية، وبخاصة في الجرائم السياسية، سندًا لها في القانون العادي. وأبرز الأمثلة على ذلك هو القانون الرقم 1966/25 في مصر، حيث توسع المادة 6 من صلاحية المحكمة العسكرية، وبخاصة في حالات الطوارئ، للنظر في أية جريمة ينصّ عليها في القانون يحيلها عليها رئيس الجمهورية. ولكنّ الأهمّ من ذلك هو أن النطاق الواسع لصلاحيات القضاء العسكري قد ثبّتته الدساتير العربية بصورة صريحة.

عندما تكون وسائل القوّة تحت سيطرة جماعات غير رسمية، قلما تكون النتائج مؤاتية لأمن المواطنين

وتفتقر أشكال القضاء الاستثنائي الأخرى، مثل محاكم أمن الدولة، إلى ضمانات المحاكمة العادلة، وهي تنتشر في عدد من البلدان العربية. ففي الأردن، شكّلت محاكم لأمن الدولة بموجب القانون الرقم 1959/17 وتعديلاته، ومنحت الصلاحيات اللازمة للنظر في بعض الجرائم ومنها الجرائم ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي وجرائم المخدرات. وفي سورية، نصّ المرسوم التشريعي الرقم 47 الصادر في 28 آذار/مارس من العام 1968 على تشكيل محكمة عليا لأمن الدولة. وتقضي المادة الأولى في الفقرة (أ) من المرسوم بأن «تمارس مهامها [...] وذلك بأمر من الحاكم العرفي»، بينما تنص المادة 7 في الفقرة (أ) على أن «لا تتقيد محاكم أمن الدولة بالإجراءات الأصولية المنصوص عليها في التشريعات النافذة، وذلك في جميع أدوار وإجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة».

وقد اجتهد القضاة في بعض البلدان العربية لتكريس مبدإ الاستقلال القضائي وتحقيق التقدّم في هذا المجال. ولعلَّ من الأمثلة الجدير ذكرها في هذا الصدد الإصلاحات القانونية في الجزائر عام 2006 التي فرضت أن تكون أغلبية أعضاء مجلس القضاء الأعلى، من القضاة المنتخبين. (محمّد نور فرحات، ورقة خلفيّة للتقرير)

3. احتكار الدولة لاستخدام القوة والإكراه

المعروف أن أمن الإنسان يتعزّز عندما تكون الدولة هي التي تستأثر باستخدام وسائل القوّة والإكراه وتوظّفها لحماية حقوق الناس، المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، والدفاع عن هذه الحقوق. وعندما تكون وسائل القوّة تحت سيطرة جماعات أخرى، قلّما تكون النتائج مؤاتيةً لأمن المواطنين.[10]

وقد واجه بعض البلدان العربية هذه المشكلة خلال العقدين الماضيين. فإضافةً إلى السودان والصومال والعراق ولبنان التي قاست حروبًا أهلية رُفعت فيها شعارات الهوية، واجهت بلدان عربية أخرى تحدّيات التمرّد المسلّح من جانب شريحة من المواطنين. لكن عندما أثيرت مسألة الهوية في حالات التمرّد المذكورة، كان الأمر يتعلّق بالهوية السياسية للدولة أكثر منه بمطالبة فئة ذات هويّة معينة داخل الأمّة بحقوقها. وقد أثبتت سلطات الدولة في بعض هذه البلدان عجزها عن فرض الأمن عند التصدّي للتمرّد المسلّح، كما حدث في بعض البلدان العربية خلال تسعينات القرن الماضي. هذا وخاضت حكومات أخرى حروبًا محدودةً ضد جماعات متمرّدة في السنوات الأخيرة، بينما عانت دول أخرى وبنسب متفاوتة، عنفًا مسلّحًا تفاوت في شدّته وشارك فيه مواطنون منها ومن بلدان عربية أخرى.

وفي البلدان العربية، تبرز واحدة من القضايا الرئيسية حول كيفية تعامل هذه الدول مع الحركات الإسلامية السياسية. فكثيرًا ما تتذرّع

الدول بالمخاطر التي تمثّلها هذه الحركات لتبرير الانقضاض على الحقوق السياسية والمدنية. غير أن السبيل الأمثل للحفاظ على الاستقرار وأمن المواطنين إنما يكمن في إدخال الحركات السلمية في إطار النشاط السياسي المشروع.[11]

من الواضح أن قدرة الدولة على تحقيق الأمن في أراضيها هي محصّلة لعوامل عديدة لا تعتمد فقط على الإمكانات المادية والتنظيمية، مثل حجم قوات الشرطة والقوات المسلحة ونوعية السلاح والتدريب. فليس في وسع أية دولة، مهما كان حجمها أو درجة التسلح فيها، أن تضمن الأمن المطلق على أراضيها. وقد تستطيع الدولة أن تفرض إرادتها بعض الوقت عن طريق استخدام القوة، غير أن الدولة التي سيحالفها النجاح أكثر من غيرها هي الدولة التي تحمي حقوق مواطنيها، وتقبل المشاركة في السلطة فيُنظر إليها على أنها دولة تتمتّع بالشرعية وبثقة مواطنيها ورضاهم.

وفي حين يعيش مواطنو البلدان العربية في أجواء تفتقر غالبًا إلى الحرية، حيث تقلّ فرص ممارسة حرية التعبير والتمثيل، وفي حين أن أجهزة الدولة قد تستخدم العنف ضدّ مواطنيها، فإن بعض هذه البلدان يضمن الحماية ضد الجريمة بدرجة أعلى مما هو معهود في البلدان النامية الأخرى. وباستثناء حالات الاحتلال الأجنبي والحرب الأهلية، فإن تواتر حوادث الإجرام التقليدية، المنخفضة نسبيًّا، يظلّ هو السائد في البلدان العربية.

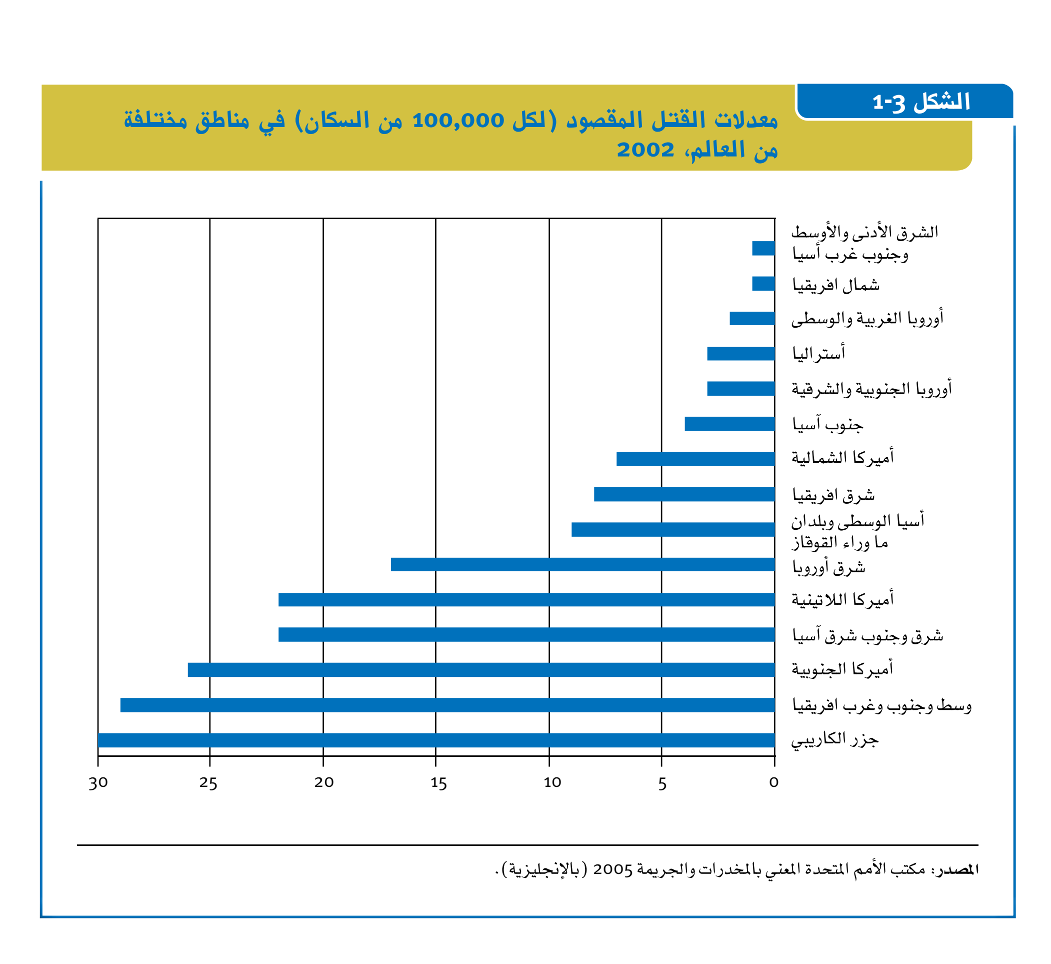
المؤشّر المفيد لمقارنة وضع البلدان العربية بمناطق أخرى هو معدلات جرائم القتل. وتقدّم البيانات الآتية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة مقارنة بين عدد من مناطق العالم من ناحية هذا المؤشر.[12]

توضح هذه البيانات أنّ أدنى معدلات جرائم القتل في العالم هي في البلدان العربية. وينبغي التأكيد أن هذه الإحصائات تعود إلى العام 2002، أي إلى ما قبل احتلال العراق وتصاعد النزاع في السودان وغزة. ومع ذلك فإن هذه البلدان، التي بيَّنها الشكل 3-1 بصورة منطقتين فرعيتين (هما شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط/جنوب غرب آسيا، التي تشمل كذلك إسرائيل وإيران وتركيا)، لا تضم فقط أدنى معدلات جرائم القتل المسجلة لدى الشرطة في مناطق الجنوب جميعًا، بل في كل بلدان العالم النامية والمتقدمة على حد سواء.

قدرة الدولة على تحقيق الأمن في أراضيها لا تعتمد فقط على حجم قوات الشرطة والقوات المسلحة

الدولة الناجحة هي الدولة التي تحمي حقوق مواطنيها، وتقبل المشاركة في السلطة فيُنظر إليها على أنها دولة تتمتّع بالشرعية

الشكل 3-1
معدلات القتل المقصود (لكل 100,000 من السكان) في مناطق مختلفة من العالم، 2002



المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2005 (بالإنجليزية).

4. الضوابط المؤسسية لمنع إساءة استخدام السلطة

إن قوى الأمن والقوات المسلحة التي لا تخضع للرقابة العامة تمثّل تهديدًا جدّيًّا لأمن الإنسان، وذلك ما تشهد به تجربة بلدان عربية عديدة. فمعظم الحكومات العربية تستأثر بسلطات مطلقة تحافظ عليها بتوسيع هامش المناورة أمام أجهزة الأمن، على حساب حريات المواطنين وحقوقهم الأساسية. وقد دُونت الانتهاكات الناجمة عن ذلك – عندما تسمح الحكومات العربية – من جانب منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية ومن جانب وكالات الأمم المتحدة التي تتولى متابعة تلك المسائل.[13]

تمثّل قوى الأمن والقوات المسلحة التي لا تخضع للرقابة العامة تهديدًا جدّيًّا لأمن الإنسان

تعمل دوائر الأمن العربية في أجواء تتمتع فيها بالحصانة من المساءلة لأنها من الأدوات التي تعمل بشكل مباشر لمصلحة رئيس الدولة، وتُعدّ مسؤولةً أمامه وحده. وتتعزز سلطاتها الهائلة بتدخل السلطة التنفيذية في استقلال القضاء وبالسيطرة التي يمارسها الحزب الحاكم في أغلب الدول على السلطة التشريعية، وبتكميم وسائل الإعلام. وفي ظل هذه الظروف تنتفي الرقابة التشريعية والشعبية على تلك الدوائر.

في الواقع يتفاوت غياب هذه السلطة الرقابية بين دولة وأخرى: فقد نجح القضاة في مصر، على سبيل المثال، في تبرئة الكثيرين ممن وجهت إليهم الأجهزة الأمنية تهمة جريمة الإرهاب، كما طلب أعضاء في مجلس الشعب من وزارة الداخلية معلومات عن عدد الموقوفين وأوضاعهم. وقدّمت الحكومة المغربية اعتذارًا إلى الشعب المغربي عن انتهاك الدولة لحقوق الإنسان خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وأقال الملك محمد السادس وزير الداخلية الذي ارتبط اسمه بهذه الممارسات. والواقع أن بعض كليات الشرطة في البلدان العربية قد أدخلت ثقافة حقوق الإنسان في منهجها الدراسي، كما تتولى السلطات في بعض هذه البلدان تنظيم دورات تدريبية لضباط الشرطة حول هذه الموضوعات.[14] إلا أن ذلك كله لا يشكل إلا اختراقًا صغيرًا في أسوار حصن منيع تعمل خلفه قوى الأمن في كل البلدان العربية تقريبًا.

إن قياس أداء البلدان العربية وفق المعايير التي استعرضناها، يؤكد أن العلاقة بين الدولة وأمن الإنسان ملتبسة. ففيما يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان، نراها في عدة دول عربية تمثل مصدرًا لتهديده ولتقويض المعاهدات الدولية والأحكام الدستورية الوطنية. ويبقى ترسيخ حكم القانون وإقامة الحكم الرشيد في البلدان العربية شرطًا لإرساء الأسس اللازمة لشرعية الدولة التي يجب أن تكفل، في آخر المطاف، حماية الحياة

الإطار 3-5 سيطرة السلطة التنفيذية في مواجهة الإصلاح في قطاع الأمن

كما هي الحال في العديد من الأنظمة الديمقراطية الحقيقية، يُعرَّف رئيس أية دولة عربية إجمالاً، من الناحية الدستورية، بأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة الوطنية. غير أن الفرق الأساسي في المنطقة العربية يكمن في غياب أية رقابة متبادلة بين السلطات يمكن من خلالها مساءلة الرئيس الأعلى حول تنفيذ مهامه.

وليس للبرلمانات العربية أي قدر من السيطرة الفعلية على قطاع الأمن، بل إن البرلمانات في المنطقة العربية درجت على اعتبار قضايا الأمن والدفاع من المحظورات التي لا يمكن المساس بها. وتفتقر المجالس التشريعية في أغلب الأحيان إلى التفويض الدستوري بمساءلة الرئيس التنفيذي الأعلى حول هذه المسائل، أو طلب تقديم ميزانية للدفاع، وإن كانت عامة ومبسّطة (ناهيك بالنفقات والمشتريات). وحتى في القلة القليلة من البرلمانات التي يجيز لها الدستور الإشراف على الميزانيات، كما هي الحال في الكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن فإنها تؤْثِر أن لا تمارس هذه الصلاحية. أما في البلدان العربية التي لا تعرف المجالس التشريعية إطلاقًا، فلا ضوابط عامة فيها إلا في ما ندر، وتتمتع السلطة التنفيذي فيها بسلطة مطلقة في رسم السياسات وخطط التشغيل ووضع الميزانيات.

وقد أثبتت السلطة التنفيذية فعاليتها في استباق عمليات التدقيق البرلمانية أو تحويل مسارها حتى وإن كان مسموحًا لها، اسميًّا، بذلك. وتمثل الكويت حالة مشهودة، ومنفردة، من هذا الإشراف البرلماني. فوزيرا الدفاع والداخلية يخضعان للمساءلة من جانب مجلس الأمة، وتتولى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع استجواب الوزراء وكبار المسؤولين في أجهزة الأمن، بما فيها إدارة المخابرات. وما زالت تنشر تقارير سنوية عن أوضاع حقوق الإنسان منذ عام 2002.

لقد ترتبت على الرقابة الحصرية التي تمارسها السلطات التنفيذية على قطاع الأمن، والتي لا تخضع للمساءلة، مضاعفات إشكالية على قدرة هذا القطاع، وأدت إلى غياب التخطيط السليم للميزانيات والرقابة المالية والشفافية. يضاف إلى ذلك أنه، على الرغم من غياب المساءلات البرلمانية الفعالة، فقد غيبت السلطة التنفيذية في عدد من البلدان العربية قضايا الأمن بعيدًا عن النقاش والتمحيص في المجال العام، وذلك بتشكيل مجالس للأمن القومي مسؤولة أمام رئيس الدولة وحده دون غيره.

ورافق انتشار المنظمات الأمنية بطبيعة الحال ترهل إداري واضح في أعداد الموظفين، وتمايز وظيفي ضعيف بين مختلف الخدمات، وازدواجية في الأدوار، ونفور بنيوي من التنسيق بين الخدمات، وتضخم متعاظم في كشوف الأجور. ومن شأن هذه العوامل أن تؤدي إلى تردّي الأداء وعدم الكفاءة المالية، ويفضي ذلك كله إلى هبوط حاد في مستوى القدرات في قطاع الأمن في كل أرجاء المنطقة.

المصدر: Sayigh 2007.

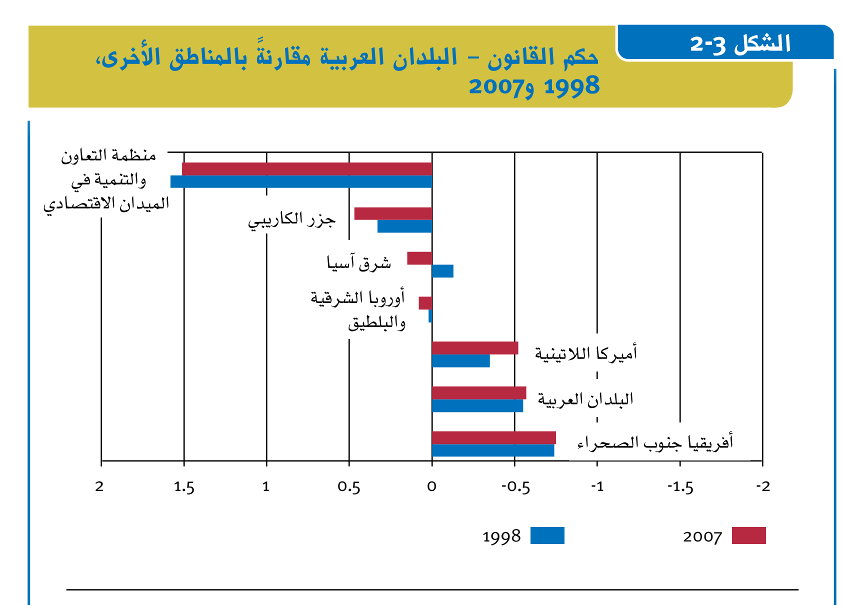
البشرية والحريات الإنسانية، وفرض القيود والضوابط على جميع أشكال الإكراه والتمييز. وما لم تستكمل مثل هذه الخطوات، سيظلّ المواطنون يعانون مختلِفَ صنوف الإقصاء وانعدام الأمن السياسي التي يظهرها الشكل (3-2).

الأزمة في دارفور: نموذج مأساوي لإخفاق الدولة

ما زال يشكّل الصراع الدائر في دارفور أحد أخطر النزاعات في المنطقة العربية. وتمثل ضخامة هذه الأزمة الإنسانية، التي أسهمت في قيامها السياسات السابقة للحكومة السودانية ومقارباتها الحالية في التعامل مع الأحداث، مثالاً مشهودًا على دور الدولة في مفاقمة انعدام أمن الإنسان. ومع أن الدولة السودانية تهدد أمن المواطنين في مناطق أخرى من البلاد، فإن دورها في دارفور يطرح مثالاً صارخًا على إخفاق الدولة وفق كل معايير سلوك الدول التي يتبنّاها هذا التقرير (في 4 آذار/مارس 2009، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أمرًا بالقبض على الرئيس السوداني عمر البشير بتهمة ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في دارفور).

لقد أشارت البعثة الدولية لتقصي الحقائق حول دارفور في تقريرها الذي قدمته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2005[15] إلى أنّ قوات الحكومة والميليشيات المتحالفة معها قد ارتكبتا، على نطاق واسع وبصورة متواصلة، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما فيها القتل والتعذيب والاغتصاب الجماعي والإعدام دون محاكمة والاحتجاز التعسفي. ووجدت البعثة أن مصطلح «الإبادة الجماعية» لا ينطبق، من الوجهة الفنية وبالمعنى القانوني، لعدم وجود عنصر القصد اللازم لمثل هذه الجريمة. غير أنها أكدت أن الانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني «التي قد لا تكون أقل خطورةً وفظاعةً من الإبادة الجماعية»،[16] ما تزال مستمرة. ووجدت البعثة أن ميليشيات الجنجويد كانت تعمل جنبًا إلى جنب مع القوات المسلحة الحكومية، أو بدعم بري وجوي منها.

واستمر الوضع في دارفور يتسم بالانتهاكات المنظّمة الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فقد أسفر القتال بين قوات الحكومة السودانية والأطراف الموقعة، وغير الموقعة، على اتفاقية السلام في دارفور في العام


الشكل 3-2 حكم القانون – البلدان العربية مقارنةً بالمناطق الأخرى، 1998 و2007

المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

ملاحظة: يتدرج مؤشر حكم القانون على سلم يراوح بين 2.5- و2.5؛ وكلما زادت الدرجة كان مستوى حكم القانون أفضل. وهو مؤشر ذاتيّ يتم تجميعه من مختلِف المصادر ومدركات القياس لمفهومَي: عدم الانحياز القانوني والاحترام الشعبي للقانون.

2006، وأطراف أخرى، عن سقوط الإصابات بين المدنيين والتدمير الواسع للممتلكات المدنية بما فيها المنازل والأسواق وفقدان مصادر الرزق والتهجير الجماعي للفئات المتأثرة بالقتال. يضاف إلى ذلك أن التزايد في زعزعة الأمن يؤثّر سلبًا في المجال الإنساني والأمن بالنسبة إلى السكان المدنيين. وتواصلت، وفي جميع أرجاء دارفور، أعمال العنف والإيذاء الجنسي ضد النساء والأطفال من جانب أشخاص تابعين للدولة أو غير تابعين لها ومن جانب أطراف أخرى، مثل الجماعات والعصابات الإجرامية. وتسود هذه الأجواء شعور المرتكبين بحصانة ضدّ المساءلة، إذ تهمل الدولة التحقيق في هذه الحالات، وتهمل محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان هذه ومعاقبتهم.[17]

تطرح قضية دارفور مثالا صارخا على إخفاق الدولة

وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة بعض الإجراءات لحماية السكان المدنيين ومنع الاعتداء عليهم، فإن التقارير تفيد بأن هؤلاء السكان ما زالوا يتعرضون لسلسلة من التهديدات. ففي شهر تموز/يوليو 2008 كان هناك، حسب مصادر الأمم المتحدة،[18] 4.27 مليون من المتضررين الذين يحتاجون إلى المساعدة، بينهم 2.5 مليون من المهجرين داخليًّا. وقد طلب ربع مليون من أهالي دارفور اللجوء إلى تشاد. وما زالت الاضطرابات التي تلحق الضرر بالآلاف مستمرة. فهُجِّر 150,000 شخص خلال الأشهر الأربعة

الأولى من العام 2008، و780,000 شخص منذ التوقيع على اتفاقية السلام في دارفور في العام 2006.[19]

الإخفاق في نيل القبول من المواطنين جميعًا

عمّق الأزمة في دارفور استغلال حركات المتمرّدين والحكومة السودانية للتوترات الإثنية

يتّسم الصراع في دارفور في أغلب الأحيان بالصدام بين الأفارقة «العرب» و«غير العرب»، ولكنّ الأساليب التي اتّبعتها حركات المتمرّدين والحكومة السودانية في المقام الأول لاستغلال التوترات الإثنية هي التي شكلت عاملَ استقطاب لقطاع واسع من أهالي دارفور على أسس إثنية. ومن شأن هذه التوترات توليد تحالفات متقلّبة بين الحكومة والقبائل العربية وغير العربية وجماعات المتمردين، وكذلك إذكاء روح التناحر بين الجماعات العربية وفئات المتمردين المتنافسة.

تشير «هيومن رايتس ووتش» في تقريرها المسمى «دارفور 2007: الفوضى المدبَّرة»،[20] إلى دور الحكومة في بثّ الفوضى، وفي بعض المناطق، استغلال التوترات في أوساط الجماعات على أساس «فَرِّق تَسُدْ»، بغية المحافظة على هيمنتها العسكرية والسياسية في دارفور. ويظهر تقرير المنظّمة أن مؤسسات الدولة فشلت في توفير الحماية لأهالي دارفور المحاصرين وتحولت، بدلاً من ذلك، أدواتٍ لتنفيذ السياسات والممارسات القمعية.

الإخفاق في حماية حق سكان دارفور في الحياة والأمن

شدد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في القرار 9/17 الصادر في 18 أيلول/سبتمبر 2008[21] على «أن حكومة السودان هي المسؤول الأول عن حماية مواطنيها جميعًا، بمن فيهم كل الفئات الضعيفة». ومع أن الحكومة اتخذت بعض الإجراءات، فإن التقارير تفيد بأن الجانب الأكبر من أهالي دارفور ما زالوا يفتقرون إلى الحماية. ولم يقتصر الأمر على إخفاق الدولة في السودان في أداء مسؤوليتها الأساسية في ضمان حياة مواطنيها وسلامتهم في دارفور، بل إن القوات الحكومية البرية والجوية قد شنت، مرارًا وتكرارًا، هجماتٍ عشوائيةً على المناطق التي ينشط فيها المتمردون، ما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى المدنيّين.[22]

فشلت مؤسسات الدولة في توفير الحماية لأهالي دارفور

انعدام الحماية للمدنيين: تشير مصادر الأمم المتحدة[23] إلى أنه في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 2008، تعرّضت البلدات، وبخاصة في غرب دارفور وشمالها، إلى جولات من القصف الجوي من جانب الحكومة. وأدّت هذه الهجمات إلى سقوط قتلى، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها على نطاق واسع بما فيها مئات المنازل، وإلى سرقة وقتل أعداد كبيرة من الماشية وإلى تهجير آلاف الناس. وفي الممرات الشمالية غربيَّ دارفور، شنت الحكومة حملةً عسكريّةً رئيسية استخدمت فيها الميليشيات المسلحة والقوات المسلحة السودانية البرية، تساندها الهجمات الجوية، لاستعادة السيطرة على المناطق التي كانت قد استولت عليها الجماعات المسلحة التابعة لحركة العدل والمساواة. وفي تلك الحملة، لم تميّز الحكومة بين المدنيين والمقاتلين التابعين للجماعات المسلحة، وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو 2008، تعرّضت عشر قرى في شمال دارفور، بما فيها أراضٍ زراعية، لقصف جوي، ما شكّل خرقًا لمبدإ التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.

ضعف استجابة الشرطة السودانية:[24] يعود إخفاق الحكومة السودانية المنهجي في معالجة هذه المساوئ الى ترددها في ضمان تجهيز شرطة دارفور النظامية بالحد الأدنى من الإمكانات. وقد قصّرت الدولة في الاستثمار في قوات الشرطة التابعة لها ما جعلها أضعف من أن تستطيع نزع سلاح الجنجويد، ناهيك بحماية الأهالي من الاغتصاب والسرقة والجرائم الأخرى. بل إن بعض ضباط الشرطة أنفسهم يرتكبون مثل هذه الجرائم، ولا يخضعون للمساءلة. وهكذا، ظلّت قوات الميليشيات التي فرضت العنف على دارفور قوية ناشطة لا رادع لها. وقد تمّ ضمّ بعض رجال الميليشيات السابقين الى قوى الدفاع المدني، مثل شرطة الاحتياط المركزية، التي تتولّى حماية الأشخاص المهجرين والمدنيين الآخرين.

الإخفاق في الالتزام بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

أعرب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره 9/17 الصادر في 18 أيلول/سبتمبر 2008،[25] عن «قلقه العميق إزاء خطورة الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في بعض أجزاء دارفور».

إعدام بلا محاكمة، احتجاز تعسفي، اختفاءات، وتعذيب: حسب مصادر الأمم المتحدة،[26] واصلت أجهزة الأمن الحكومية ارتكاب انتهاكاتها لحقوق الإنسان، بما فيها الاعتقال التعسفي والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء معاملة المحتجزين. ومن بين الأفراد المستهدفين زعماء المجتمعات المحلية، والأشخاص الذين يشتبه بأن لهم صلةً بحركات التمرّد. أمّا انتهاكات الحق في محاكمة عادلة فهي متفشية على نطاق واسع. وغالبًا ما يُعتَقل الأشخاص ويمنع الاتصال بهم فتراتٍ زمنيةً طويلةً من جانب جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وكثيرًا ما يتم توقيفهم في مراكز احتجاز غير رسمية أو في ما يطلق عليه اسم «بيوت الأشباح». وغالبًا ما يحتجز هؤلاء دون توجيه تهمة إليهم، فيحرمون بذلك من الفرصة لمواجهة احتجازهم قانونيًّا.[27]

وعلى سبيل المثال، وحسب مصادر الأمم المتحدة،[28] فإن الهجوم الذي شنته «حركة العدل والمساواة» على أم درمان والخرطوم في 10 أيار/مايو 2008، قد أعقبته مئات الاعتقالات من جانب جهاز الأمن والمخابرات الوطني، واستهدفت أهالي دارفور في المقام الأول. وطبقًا للأرقام التي أعلنتها الشرطة، احتجز 481 شخصًا ثم أطلق سراحهم في أعقاب الهجوم على الفور. كما أفادت التقارير بأن مئاتٍ من المدنيين قد تمّ توقيفهم بصورة تعسّفيّة واحتجزوا دون توجيه تهمة إليهم، إضافةً إلى المقاتلين من حركات التمرّد، بينهم نحو 90 من الأحداث الذين يزعم أنّهم مقاتلون. وفي أواخر تموز/يوليو، أي بعد شهرين ونصف الشهر من وقوع الهجوم، كان هناك خشية من أن نحو 500 شخص ما زالوا قيد الاعتقال لدى الاستخبارات والأجهزة الأمنية في مكان غير معروف. بل إن مصادر أخرى ذكرت أن ثمة عددًا أكبر من الموقوفين لأسباب تتعلق بالهجوم. وتردّد أن من بين هؤلاء المحتجزين ناشطين في مجال حقوق الإنسان وصحافيّين وأفرادًا من عائلات المتّهمين ونساء. وما دامت الأمم المتحدة لا تعلم بأمكنة احتجازهم في الخرطوم، فإن من المتعذر التحقق من أعدادهم بدقة. غير أنه يبدو أن معظمهم من أصول دارفورية، وثمة دلائل موثوقٌ بها على أن كثيرين منهم قد اعتقلوا على أساس انتمائهم الإثني.[29]

وحتى 20 آب/أغسطس 2008، كان قد حكم بالإعدام على 50 ممن يُزعم أنهم منتمون إلى حركة العدل والمساواة في محاكم خاصة بمناهضة الإرهاب أقامتها وزارة العدل في أعقاب هجوم العاشر من أيار/مايو 2008. وقد فشلت الإجراءات القضائية في التزام معايير المحاكمة العادلة المتعارف عليها دوليًّا، ولم يسمح لمعظم المتهمين بالاتصال بمحاميهم إلا بعد بدء المحاكمة. وزعم المتهمون في بعض الحالات أنهم قد أرغموا على الاعتراف تحت وطأة التعذيب وسوء المعاملة.[30]

انتهاكات الحق في محاكمة عادلة متفشية على نطاق واسع

إساءة السلطة لممارسة حقها في احتكار استخدام القوة والإكراه

تفاقم انتشار العنف بفعل فشل الدولة السودانية المتواصل في حماية السكان المدنيين من القتال، وفي التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وفي استخدام القوة على نحو غير متناسب خلال الصدامات والعمليّات العسكرية.[31]

التمادي في استخدام القوة: ثمة عدّة تقارير عن قيام القوات الحكومية بهجمات جوية أسفرت عن وقوع إصابات مدنية على نطاق واسع، ومن بينها الهجمات على المدنيين في ساراف جيداد، صربا، سيليا وأبو سروج في غرب دارفور في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2008،[32] وقصف عدد من القرى في شمال دارفور، ومنها الهجمات الجوية على قرية حليف في 29 نيسان/أبريل، وعلى قريتي عين بيصار وشقيق كارو في 4 أيار/مايو 2008. وفي شهر أيار/مايو فقط، تردّد أن هذه الهجمات سبّبت مصرع 19 مدنيًّا وإصابة 30 آخرين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتوحي المعلومات بأن قصف هذه القرى كان قصفًا عشوائيًّا، وأن آثاره في الجماعات المدنية لم تكن تضاهي أو تبرّر ما يمكن لأية عملية عسكرية أن تحقّقه من فوائد نتيجة لهذه الغارات.[33]

غالبًا ما يُعتَقل الأشخاص في مراكز احتجاز غير رسمية يطلق عليها اسم «بيوت الأشباح» في دارفور

انتقام الدولة من هجوم حركة العدل والمساواة يوم 10 أيار/مايو على أم درمان: في العاشر من أيار/مايو 2008، شنّ أفرادٌ مسلحون من «حركة العدل والمساواة» الدارفورية هجومًا على الخرطوم. وقد ندد الأمين العام للأمم المتحدة[34] بهذا الهجوم وأعرب عن قلقه من تداعياته المحتملة على حياة المدنيين وممتلكاتهم. وانطوى القتال الذي دار في منطقة أم درمان في الخرطوم على انتهاكات لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني نتيجة لما ارتكبه الطرفان.

اشتمل رد فعل الحكومة في الأسابيع التي تلت الهجوم على انتهاكات خطيرة للحقوق المدنية

والسياسية.[35] وترددت تقارير عن انتهاكات جسيمة من جانب الطرفين، بما فيها عمليات قتل المدنيين المدبرة، وإطلاق النار عشوائيًا، واستخدام القوة المفرطة، والإجهاز على المقاتلين الأعداء الجرحى أو الأسرى.[36] وقد شنت الحكومة هجمات جويّةً وغاراتٍ بالمدفعية على قرى يشتبه بإيوائها مقاتلي حركة العدل والمساواة، ما أسفر عن وقوع إصابات كثيفة بين المدنيين.

وتمثّل عمليات القصف غير الدقيق تلك خرقًا للحظر الذي فرضه القانون الدولي الإنساني العالمي ضد الهجمات التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنيين. ويُعَدُّ الأشخاص الذين يمارسون مثل هذه الهجمات أو يأمرون بها من مرتكبي جرائم الحرب.[37]

إحدى العقبات الأساسية التي تعوق تحسين أوضاع حقوق الإنسان في دارفور تتمثل في الافتقار إلى العدالة والمساءلة

الفشل في العمل ضمن الضوابط المؤسّساتيّة

غياب المساءلة في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان: إن إحدى العقبات الأساسية التي تعوق تحسين أوضاع حقوق الإنسان في دارفور تتمثل في الافتقار، على نطاق واسع، إلى العدالة والمساءلة في قضايا الانتهاكات والإفلات من العقوبات التي تترتب عليها. ويتجلى ذلك في غياب المتابعة للوقائع والتحديات لتحديد هوية الجناة وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة، وهذا ما حدث في الهجوم الذي شنته شرطة الاحتياط المركزية على الطويلة في 12 أيار/مايو 2008. وتفيد مصادر الأمم المتحدة[38] أنه لم تتخذ أية إجراءات قانونية ضد الفاعلين، بمن فيهم المسؤولون في القيادة، ولم تُدفع أية تعويضات للضحايا. وكان تعميم حصانة الجناة والآثار السلبية لأفعالهم أمورًا ظاهرةً للعيان في كثير من حوادث العنف الجنسي والجنوسيّ في دارفور، وكذلك في الانتهاكات الخطيرة الأخرى التي يحظرها القانون الدولي.[39]

على الرغم من بعض الخطوات التي اتخذتها الحكومة السودانيّة لإصلاح القوانين، ما زالت أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع قاتمة

التكريس القانوني لحصانة موظفي الدولة في القانون: ما زال القانون يمنح حصانات للموظفين الحكوميين المسلحين ويتطرق قانون الشرطة الجديد إلى حصانة أفراد الشرطة، إذ ينص في المادة 45 منه على ما يلي: (1) «لا تُتَّخذ إجراءات جنائية بحق أي شرطي ارتكب أي فعل يُعتبَر فعلاً إجراميًّا أثناء تنفيذه مهامه الرسمية أو بسببها، ولا تجوز محاكمته إلا بإذن صادر عن وزير الداخلية أو أي شخص مخول. (2) تتحمل الدولة مبلغ التعويض (أو الدية) الذي يدفَع عن أي شرطي في حال ارتكابه فعلاً يُعتبر جريمة أثناء أدائه مهامه الرسمية أو بسببه. (3) على أي شرطي يواجِه أية إجراءات قانونية تقتضي وضعه قيد الاحتجاز القانوني أن يلازم ثكنته، ريثما يتم البت في الإجراءات التي يتوجب اتخاذها بحقه.» وأكدت الحكومة أن القانون المذكور يمنح أفراد الشرطة حصانةً من الإجراءات القانونية، وأن هذه الحصانة تُرفَع تلقائيًّا بناءً على طلب الشخص المتضرر، و ينص على إجراءات مساءلة في حال ارتكاب تجاوزات.[40]

قصور جهود الإصلاحات الحكوميّة: على الرغم من بعض الخطوات التي اتخذتها الحكومة لإصلاح القوانين،[41] فإن أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع ما زالت قاتمةً فيما تتواتر التقارير عن تدهور الأحوال في البلاد. وما زالت الأطراف جميعًا تمارس انتهاك حقوق الإنسان وخرق القانون الدولي الإنساني. ومن أوجب الواجبات البدء بتحقيقات حيادية وشفافة وشاملة لاستقصاء المزاعم وتحديد الفاعلين وإخضاعهم للمساءلة. وقد كررت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان مطالبتها حكومة الوحدة الوطنية بإعلان التقارير التي تصدرها لجان التحقيق من أجل وضع حد للإفلات من القصاص وتعزيز حكم القانون.[42]

ومن المؤسف أن ميزان العدالة قد اختلّ في دارفور بسبب الافتقار إلى الموارد وغياب الإرادة السياسية. ففي الربع الأول من العام 2006، كان هناك مدع عامٌّ واحد في منطقة غرب دارفور كلها، كما لم يكن هناك أكثر من اثنين أو ثلاثة من ممثلي الادّعاء العام لفترات زمنية مطولة. وقد تردّدت تقارير مفادها أن مزيدًا من ممثلي الادعاء العام قد وصلوا إلى المنطقة في تموز/يوليو 2007. غير أن معظمهم يقيم في البلدات الكبيرة البعيدة عن المحتجزين والمشتكين في القرى والبلدات النائية الذين ما زالوا يتطلّعون إلى قيام نظام عدليٍّ منصف وفعّال يمكن اللجوء إليه.[43]

بعد استعراضنا السابق للقيود التي تؤثر في قدرة الدول العربية على ضمان أمن الإنسان، يهمّنا أن ننظر هنا في احتمالات تحول هذه الدول إلى الالتزام بحكم القانون في المستقبل. ويعدّ إصلاح أجهزة الحكم بهدف ضمان عدم استمرار الممارسات التمييزية وانتهاك أمن الإنسان هو الخطوة الأولى في هذا المسار الطويل.

وقد شهد العقد الأخير عدّة محاولات من جانب الحكومات العربية لمعالجة قضية الإصلاح، وفي الوقت نفسه برز على نحو مطّرد دور الحركات السياسية والمجتمع المدني في هذا السبيل. وفي أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، تعرّض بعض البلدان العربية لضغوط خارجية من جانب القوى الغربية للقيام بالإصلاح السياسي. وأدّت هذه الأطراف الثلاثة أدوارًا مختلفةً في محاولات الإصلاح في البلدان العربية.

أعربت «منتديات الشباب العرب» التي عُقدت بالتزامن مع إعداد هذا التقرير عن إدانتها الشديدة لنواحي القصور السياسي في المنطقة منتقدةً بقسوةٍ المسار السياسيّ العام وعلى أكثر من صعيد. وركز المشاركون، في تحليلهم لانعدام الأمن في البلدان العربية، على إقصاء المجتمع المدني عن دائرة صنع القرار؛ وغياب الحريات السياسية؛ وتسييس الإسلام؛ والافتقار إلى مقومات الحكم الرشيد؛ والإرهاب، وغياب تداول السلطة بصورة سلمية، وقمع التعددية؛ والعقبات التي يواجهها الشباب في الوصول إلى الوظائف الحكومية؛ وقمع الأقليات؛ والبيروقراطية الخانقة؛ وتفشي الفساد في الأجهزة الحكومية. وأشار كثيرون إلى أن أشكال الديمقراطية في البلدان العربية ليست أكثر من ادعاءات وعروضٍ وهمية للأبهة الفارغة. غير أن عدداً من المشاركين أشار إلى أن المنطقة لا يمكنها أن تستورد الديمقراطية من الخارج، وإنما عليها أن تشجع على تناميها في إطار الثقافة العربية.

وتطرق الشباب من المشرق العربي إلى ضعف جماعات المعارضة السياسية التي تؤدّي، في رأيهم، دورًا فارغًا. وترددت أصداء هذا النقد لدى بعض المشاركين من بلدان المغرب العربي، وكان ثمة توافق على أن الخطر الأكبر الذي يهدد أمن الإنسان العربي يأتي من أنظمة الحكم التسلطية، والقيود المفروضة على الحريات الأساسية، وعناصر القصور والعجز في العمل المؤسّسيّ والشفافية والمساءلة. واتفق اللبنانيون مع أقرانهم في بلدان المغرب العربي على أن التدخل الأجنبي قد عمق من الخلافات السياسية الداخلية في المنطقة. وتطرق المشاركون المصريون والسودانيون إلى المخاطر المتعاظمة التي يتعرض لها المواطنون جراء الاعتقال دون محاكمة، وجراء التعذيب، وبخاصة ما يتعرض له الطلبة وأعضاء التجمعات السياسية المعارضة.

1. الجهود الحكومية من أجل الإصلاح

تتابعت في السنوات الأخيرة موجات من المبادرات التي بدأها القادة في البلدان العربية لتحقيق الإصلاح السياسي وشملت، على سبيل المثال، قيام هيئات وجمعيات تمثيلية منتخبة في الإمارات وعمان وقطر؛ وعودة مثل هذه المجالس كما في البحرين؛ وإجراء انتخابات رئاسية مع تعدد المرشحين في مصر في العام 2005؛ وتنظيم انتخابات جزئية للمجالس البلدية (مع قصرها على الرجال)، في السعودية في العام 2006. وتضمّنت مبادرات الإصلاح أيضًا إصدار مدوّنة الأحوال الشخصية في كل من الجزائر والمغرب؛ وتشكيل «هيئة الإنصاف والمصالحة» في المغرب.

تتابعت في السنوات الأخيرة موجات من المبادرات الإصلاحية في البلدان العربية

أما الدوافع إلى هذه الإصلاحات فهي موضوع نقاش واسع. ويرى بعضهم أن الدافع هو نتيجة رضوخ الحكومات لاعتبارات الضرورة. فقد بدأت حركات التململ والاضطرابات الشعبية بالضغط على الحكومات لإحداث التغيير والحدّ من احتمالات انتشار الاضطراب المدني. ويرى آخرون أن هذه التطورات تعود إلى «نصيحة» وجّهها الحلفاء الاستراتيجيون لتلك الحكومات بالرضوخ للمطالب الشعبية في أعقاب حرب الخليج في العام 1991 أو غزو العراق في العام 2003. ومهما كانت الدوافع، فإن هذه الإصلاحات، على أهميتها، لم تغيّر من الأسس البنيوية للسلطة في البلدان العربية، حيث ما زالت السلطة التنفيذية هي سيّدة الموقف ولا تخضع لأي شكل من أشكال المساءلة. ومن المؤكد أن قيمة الإصلاحات التي استحدثتها الحكومات قد تضاءلت بفعل التعديلات الدستورية أو التشريعية التي تنتقص من حقوق الأفراد في مجالات أخرى، وبخاصة الحقّ في التنظيم والمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة.

الدوافع إلى هذه الإصلاحات هي موضوع نقاش واسع

فقد رافق الدستورَ العراقي الجديد تمديدٌ لحالة الطوارئ يجيز تعليق الأحكام الدستورية المتعلقة بالحريات. وفي أعقاب تعديل المادة

76 من الدستور المصري حول الانتخابات الرئاسية، الذي يسمح بتعدد المترشّحين، صدر قانون يحصر حق الترشّح بقيادات الأحزاب التي كانت قائمة عند إنفاذ القانون. كما أن مصر دأبت على تمديد حالة الطوارئ المفروضة فيها وآخرها في أيار/مايو من عام 2008 حين تمّ تمديدها لفترة عامين إضافيين أو لحين صدور قانون مكافحة الإرهاب. وأعقب ذلك اتفاق على تعديلات دستورية تجيز إحالة المدنيين على محاكم عسكرية، وتحظّر تشكيل أي حزب على أساس ديني أو طبقي، والقيام بأي نشاط سياسي على أساس ديني.

وفي هذا السياق جرت تطورات مماثلة في الجزائر بعد إقرار الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي عالج تداعيات المواجهات العنيفة في تسعينات القرن الماضي. فتلا ذلك تمديد الفترة الرئاسية مدة سنتين، وإلغاء تحديد عدد المرات التي يرشح فيها الرئيس نفسه للانتخابات واستمرار الحظر المفروض على الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وحدث تحرك مماثل في تونس حيث تمّ تعديل الدستور لرفع السن التي يسمح فيها للرئيس بمزاولة مهماته، وألغي عدد الفترات الرئاسية للرئيس الواحد. وظل حزب النهضة، الإسلامي الاتجاه، خارج نطاق الأحزاب التي يقرّها القانون.

لم تغيّر الإصلاحات من الأسس البنيوية للسلطة في البلدان العربية حيث ما زالت السلطة التنفيذية هي سيّدة الموقف

ونهجت هذا النهج كلٌّ من الإمارات والسعودية والسودان وقطر: فوضعت حكومة الإمارات القواعد الأساسية لانتخاب المجلس الوطني الاتّحادي، ولكنّها حصرت الأعضاء المنتخبين بالنصف، والناخبين بألفي مواطن فقط، يختارهم حكام الإمارات السبع. وسمحت السعودية بتشكيل منظّمة لحقوق الإنسان، ولكنّها قامت بحصر العملية الانتخابية بمدن معينة، وبالمجالس البلدية فقط. وأعلنت الحكومة السودانية دستورًا جديدًا بعد المصادقة على اتفاقية «نيفاشا»، ثم أتبعت ذلك بقانون يعطيها صلاحياتٍ واسعةً لقبول وحلّ الجمعيات السياسية. وأخيرًا، أعلنت قطر دستورًا يدعو إلى انتخاب مجلس للدولة، ثم نزعت الجنسية بصورة موقتة عن نحو ستة آلاف من المواطنين بدعوى أنه لم يكن لديهم ما يثبت انتماءهم إلى الدولة.[44]

غالبًا ما يعتقد الصحافيون والأكاديميون أن ثمة أجنحةً متعددة داخل النخب الحاكمة في الدول العربية، ويمضي بعضهم بعيداً في التشخيص إلى حد تصنيف هذه الأجنحة – بين متصلب متشدد، وآخر إصلاحي – ويربطون تبني الإصلاحات بما يعتقدون أنه النفوذ المتزايد للجناح الإصلاحي. صحيح أن أعضاء النخب الحاكمة، وحتى مؤسساتهم المختلفة، لا يتفقون في كل الظروف على جميع التفاصيل في السياسة العامة، غير أنه ليس من الواضح في أي حال من الأحوال أن مثل هذه الاختلافات يدور حول قضية الانتقال إلى مزيد من الديمقراطية. وواقع الأمر أن الخطوط الفاصلة الأكثر أهمية داخل النخب الحاكمة في الدول العربية – وهي التي تظهر للعيان بالنسبة إلى المراقبين من الخارج – إنما تعكس، على ما يبدو، تفاوتاً بين الأجيال، وبين مراكز القوى المؤسسية، والانتماءات الأيديولوجية.

الخطوط الفاصلة الأكثر أهمية داخل النخب الحاكمة تعكس تفاوتًا بين الأجيال

وتعدّ الانقسامات الأيديولوجية وسط النخب الحاكمة في البلدان العربية من معوقات الإصلاح، والسمة الأهم فيها هي التي تفصل بين الحركات الإسلامية، التي تعتزم إعادة هيكلة النظم السياسية في بلدانها وفق مفهومها للشريعة الإسلامية، من جهةٍ، وأكثرية أعضاء النخب الحاكمة الذين يبدون من جهةٍ ثانية احترامهم لتلك المبادئ غير أنهم منفتحون على مصادر أخرى يسترشدون بها في تطوير النظام السياسي. وتتجلّى هذه الانقسامات بصورة واضحة في البلدان التي تسمح للحركات الإسلامية بممارسة النشاط السياسي، وإن لم يكن معترفًا بها كأحزاب سياسية. وبينما تطالب الحركات الإسلامية في جناح المعارضة بالمزيد من الحرية السياسية، يبقى الاختلاف الأساسي بينها وبين النخب الحاكمة دائرًا حول كيفية تبنّي قوانين إسلامية، ومفهوم الطرفين لأحكامها.

2. المطالبة بالإصلاح: الفئات المجتمعية

أيمكن أن يتحقّق التحوُّل نتيجةَ حشدٍ سياسي تقوم به الفئات المجتمعية التي تعتقد أن مصالحها ومصالح الدولة تتقارب وتلتقي عند الدعوة إلى حكم القانون؟ ثمة أربع قوى في البلدان العربية يمكن أن يكون لها دور في هذا المجال - جماعات المعارضة السياسية، وفي مقدمتها الحركات الإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب الأعمال، وأخيرًا المواطنون، عندما تتاح لهم فرصة المشاركة عن طريق صناديق الاقتراع. فما هي احتمالات التغيّر الذي يمكن أن تحدثه هذه الأطراف في المستقبل؟

قوى المعارضة السياسية والحركات الإسلامية

في معظم البلدان العربية التي يظهر فيها شكل من أشكال نظام تعدد الأحزاب، مثل الأردن وتونس والجزائر ومصر واليمن، أو في البلدان التي اشتمل النظام السياسي فيها على التعددية السياسية منذ الاستقلال، مثل لبنان والمغرب، تمثّل الحركة الإسلامية أحد الأجنحة الرئيسة في المعارضة. يضاف إلى ذلك أن الحركة الإسلامية تمثّل العنصر الأساسي في الفئة التي تسلّمت مقاليد السلطة في السودان منذ انقلاب آب/أغسطس 1989، وفي العراق منذ سقوط صدام حسين، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة بعد انتخابات العام 2006. وتؤيد بعض حركات المعارضة الإسلامية المطالبة بحق تشكيل الأحزاب السياسية والتنظيم والحرية الفكرية والانتخابات النزيهة، وبوضع القيود على السلطة التنفيذية.

وقد انتهجت الحكومات العربية سياساتٍ مختلفةً للتعامل مع الحركات الإسلامية، كان من بينها تبنّي بعض مطالبهم ومنحهم حق التنظيم والمشاركة السياسية جنبًا إلى جنب مع الأحزاب السياسية الأخرى، كما هي الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والعراق ولبنان واليمن وإلى حدٍّ ما في المغرب. وتجدر الإشارة ان هناك أيضًا جمعيات إسلامية، لكن غير حزبية، في البحرين والكويت. من ناحية أخرى نجد أن حكومتي تونس ومصر قد فرضتا حظرًا تامًّا على الحركات الإسلامية، كما حظرت الجزائر الجناح الرئيسي من هذه الحركة. ومع ذلك، فإن الحكومة المصرية تسمح للأفراد المنتمين إلى الإخوان المسلمين بالمشاركة في الانتخابات كمستقلّين. وفي جميع الحالات التي تقدّم فيها الحكومات العربية تنازلاتٍ للتعددية السياسية، نرى أنّها تتّخذ ما يلزم من احتياطات ضدّ احتمال فوز الحركات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية، من خلال توظيف أساليب قانونية (باستخدام الأغلبية التي تتمتع بها في المجالس التمثيلية) أو إدارية، للحيلولة بينها وبين الوصول إلى السلطة.

وعلى الرغم من تَمَوْضُع الحركات الإسلامية على المسرح السياسي فإن الانتقال إلى الديمقراطية لا يمثّل مطلبها الاستراتيجي وإنما هو سبيلها إلى السلطة. وهذا ما سيمكنها من تنفيذ هدفها الاستراتيجي وهو إعادة بناء المجتمعات العربية وفقًا لرؤيتها الخاصة للإسلام. وبعيدًا عن التعليق على نوايا القيادات في هذه الحركات، فإن الشكوك تحوم حولها في أوساط بعض الجماعات في البلدان العربية وخارجها. وتتركز المخاوف الرئيسة في إمكان قيام هذه الحركات بالانتقاص من الحريات التي دعت إليها حالما تتولى هي نفسها زمام السلطة. وقد درج بعض زعامات المعارضة الإسلامية، في غير مرة، على اعتبار حرية الاعتقاد والرأي والتعبير وسلسلة من الحريات الشخصية منافية لما يعتقدون أنه الإسلام الحق. ولم تفلح البيانات التي أصدرها بعض هذه الحركات، مثل برنامج الإخوان المسلمين في مصر، في تبديد مثل هذه الشكوك.[45] ونظرًا إلى المكانة الشعبية التي تتمتع بها هذه الحركات، من جهة أخرى، فلا يُعقل استمرار حرمان الجماعات التي ترفض استخدام الأساليب العنيفة من الحق في تشكيل أحزاب سياسية معترف بها قانونيًّا.

انتهجت الحكومات العربية سياسات مختلفة للتعامل مع الحركات الإسلامية

منظّمات المجتمع المدني

تنشط حركات المجتمع المدني في عدة بلدان عربية حيث بلورت لنفسها هوّيةً سياسيّةً وبدأت بالتعبير عن مواقفها تجاه القضايا المطروحة. وفي حين أدت المعارضة الشديدة لمطالبة منظمات المجتمع المدني بالشفافية وبالمزيد من حرية التعبير في تونس وسورية إلى إيقاف نشاطها في هاتين الدولتين، فإن الحركات في لبنان ومصر والمغرب حققت تقدّمًا بعيد المدى. فالأساليب التي انتهجتها حركة «كفاية» في مصر دفعت المواطنين إلى استخدام تجمعات الاحتجاج الجماعية لفرض مطالبها على الحكومة. وتجلى ذلك، في وقت لاحق، في موجة لا سابق لها من الاحتجاجات الجماهيرية التي ضمت أطيافًا من الطبقات والفئات الاجتماعية، وبخاصة في العامين 2007 و2008.

لا يُعقل استمرار حرمان الجماعات التي ترفض استخدام الأساليب العنيفة، من الحق في تشكيل أحزاب سياسية

وتتباين ردود فعل الحكومات العربية تجاه ضغوط منظمات المجتمع المدني الداعية إلى إقرار الحقوق، إذ يقوم بعضها بحظر نشاط هذه المنظمات كلّيًّا بينما تتساهل معها حكومات أخرى مع التضييق على عملياتها إلى أقصى حد ممكن بإغراقها في الإجراءات الروتينية ووضع العراقيل أمام عملية تسجيلها والتدقيق في تمويلها ولا سيما إذا كان من مصادر أجنبية.

ويتعايش معظم هذه المنظّمات مع تلك القيود، فتحاول أن تستفيد منها مداورةً. وبالنسبة إلى معظمها تتمثّل القنوات المفتوحة للمناداة

تؤدي منظمات المجتمع المدني العربية دورًا مهمًا في تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان

بالتنمية الديمقراطية في البلدان العربية في عدد من النشاطات مثل إصدار البيانات التي تعبّر عن الموقف من قضايا الحرية، والتوعية من خلال نشر التقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في تلك البلدان، وتنظيم الدورات التدريبية والمؤتمرات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. ويلجأ بعض المنظمات إلى القانون عندما تبدو الفرصة سانحةً لوقف الانتهاكات عن طريق المحاكم.

تؤدي منظمات المجتمع المدني العربية دورًا مهمًّا في تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان، وفي إظهار الاهتمام العام عن طريق مداخلاتها حول هذه القضايا. غير أن الصورة العامة لهذه المنظمات كثيرًا ما تتعرض للتشويه من جانب الحكومات التي درجت على وصفها بالعمالة للدول الأجنبية، وبالاعتماد كذلك على التمويل الأجنبي. كما تواجه هذه المنظمات كثيرًا من التعقيدات والعراقيل والمضايقات التي تفرضها الحكومات مما حدَّ من الانتساب إليها. يضاف إلى ذلك أن جهود هذه المنظمات المدنية لدفع المجتمعات العربية نحو حكم القانون قد تعثرت جراء تردد الأحزاب السياسية في التعاون معها.

أصحاب الأعمال

تعثّرت جهود المنظمات المدنية لدفع المجتمعات العربية نحو حكم القانون جراء تردد الأحزاب السياسية في التعاون معها

لا يؤدي القطاع الخاص دورًا سياسيًّا مستقلاً في البلدان العربية، مع أنه بدأ بالبروز في الحياة السياسية لاقتصادات السوق الآخذة في التوسع في المنطقة. ولم يذهب أصحاب الأعمال حتى الآن إلى أبعد من كونهم شركاء ثانويين في بيروقراطية الدولة. ولعلّ السبب في عجزهم عن أن يكونوا من قوى الدفع المؤثرة يعود إلى الثقل الاقتصاديّ المتميز للدولة في البلدان العربية – والذي يتجاوز ما هو قائم في المناطق النامية الأخرى. فمعدّلات استهلاك الدولة قياسًا إلى الناتج الإجماليّ المحليّ فيها، وكذلك حجم عائداتها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، هما أكبر مما نجده في نظائرها من بلدان الجنوب، وهذا ما يتيح للدول العربية قدرًا من السيطرة على الحياة الاقتصادية لا تضاهيها فيه أغلب البلدان النامية الأخرى. وينبثق الجانب الأكبر من هذه السيطرة من النفط، الذي تذهب عائداته إلى الحكومة وتشكّل المصدر الرئيسي للدخل المباشر وغير المباشر في البلدان العربية المصدّرة للبترول. يضاف إلى ذلك الحجم الكبير للقطاع العام في عدد من البلدان العربية، مثل الجزائر والسودان وليبيا ومصر، وهو مازال يؤدي دورًا مؤثّرًا في الحياة الاقتصادية مع أن هذه البلدان أخذت بنقل ملكية هذه الأصول التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص والشركات الأجنبية.

ويسهم في توضيح هذه الملاحظات أنّ حجم العائدات الحكومية بالنسبة إلى الناتج المحلي

الإطار 3-6 إعلان الاستقلال الثاني: نحو مبادرة للإصلاح السياسي في البلدان العربية

اغتنمت عدة منظمات مدنية مناسبة انعقاد القمة العربية في تونس في أيار/مايو 2004 لتصعيد دعوتها وتجديدها خارج النطاق الرسمي في مؤتمر عقدته في بيروت في آذار/مارس 2004. وشاركت في المؤتمر اثنتان وخمسون منظّمةً من ثلاثة عشر بلدًا عربيًّا. وعقد الاجتماع بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية، وأصدر المندوبون وثيقةً أطلقوا عليها اسم «إعلان الاستقلال الثاني» لخصت مطالبة المجتمع المدني بالتغيير السياسي كما رفضت الوثيقة مقترحات الإصلاح الوافدة من الخارج لأنها تعكس المصالح الأجنبية، لا العربية. وقد طرح الإعلان مجموعةً من المبادئ الشاملة للإصلاح السياسي في العالم العربي. طالب الإعلان بما يلي:

- احترام حق تقرير المصير لجميع الشعوب.
- الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، ورفض جميع الافتراءات القائمة على الخصوصية الثقافية والتلاعب بالعواطف القومية.
- رفض تجزئة حقوق الإنسان، وإعطاء الأولوية لبعض الحريات على حساب حرياتٍ أخرى.
- التسامح العام بين المعتقدات الدينية والمدارس الفكرية.
- إنشاء أنظمة برلمانية سليمة.
- اشتمال الدساتير العربية على ضمان التعددية السياسية والفكرية.
- رفض العنف في العمل السياسي.
- معارضة إعلان الطوارئ، إلا في حالات الحرب والكوارث الطبيعية.

المصدر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2004.

الإجمالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى بدرجة كبيرة منه في بلدان الجنوب على العموم. فقد بلغت هذه النسبة 25.6 في المائة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام 2005، و13.0 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل؛ وقبل ذلك بعشر سنوات (1995)، كان المعدل في الفئة الأولى من الدول 26.1 في المائة، بينما بلغ 13.3 في المائة في البلدان النامية المنخفضة الدخل، و17.2 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل.[46] وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2006)، بلغ هذا المعدل الذروة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك في العام 2005، إذ وصل إلى 68.04 في المائة في ليبيا، و48.62 في المائة في السعودية، ونحو 40 في المائة أو أقل قليلاً في الجزائر، وعمان، وقطر، والكويت؛ وراوَح بين الثلث وأقل من الخُمس في البلدان العربية الأخرى. وبلغ حده الأدنى في السودان (17.84 في المائة). ويمكن تفسير هذه المعدلات بأن النفط، الذي تذهب عائداته في معظمها إلى الحكومة، يمثل 71 في المائة من دخل الحكومة في البلدان العربية.[47]

يؤدّي هذا النوع من الاقتصاد السياسي إلى تعزيز سيطرة الحكومة على القطاع الخاص في معظم البلدان العربية. وتظلّ الحكومة هي الشريك الأساسي، إما لأن جذورها ضاربة في القطاع الخاص، كما هي الحال في بلدان الخليج، أو لأنّ المصارف التي تمتلكها الدولة هي مصدر التراكم الرأسمالي لشركات القطاع الخاص الكبرى، أو لأن المقاولات الحكومية هي مصدر الربح للشركات التي تتولّى تنفيذها.[48] ومقابل دور القطاع الخاصّ في دعم التحوّل الديمقراطي في بعض دول أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، وبخاصة كوريا الجنوبية، تبقى الشرائح العليا من القطاع الخاص في البلدان العربية، مع استثناءاتٍ قليلة، هي من شركاء الحكومة الذين بدأ نفوذهم بالتزايد المطرد. وحتى عندما تتجه الحكومات التي تتولى السلطة إلى درجة من التعددية السياسية، فإن أصحاب الأعمال في القطاع الخاص يميلون إلى مساندة الحزب الحاكم أو العائلة الحاكمة. ولهذا فإن الأحزاب السياسية الليبرالية التي تتمتع عادةً بقاعدة اجتماعية مؤثرة في محيط أصحاب الأعمال أو في أوساط طبقة وسطى تقدمية لا وجود لها في صفوف المعارضة السياسية في البلدان العربية. من هنا فإن أصحاب المشروعات التجارية في المنطقة لم يظهر لهم دور حتى الآن في مسيرة الإصلاح السياسي، وربما اكتفوا وقنعوا بالنفوذ السياسي والفضاء الاقتصادي الذي حصلوا عليه جراء الانتقال إلى سياسات السوق في البلدان العربية.

الإطار 3-7 القطاع الخاص في العالم العربي: خارطة طريق نحو الإصلاح

لا يقوم القطاعان الخاص والعام بأدوار متميزة مستقلة في الشرق الأوسط؛ فالخط الفاصل بين ما هو عام وما هو خاص غير محدد بصورة واضحة. فلننسَ مفهوم القطاع الخاص كما هو معروف في المجتمعات الغربية حيث النظام القانوني متقدم جدًا كما أن التشديد على الشفافية وخضوع الحكومة والشركات للمساءلة يعطي فكرةً أوضح عن الخط الفاصل بينهما. هذه المعايير لا تنطبق على منطقة الشرق الأوسط/الخليج. ذلك أن الدولة هي التي تحتفظ بملكية الشركات العشر الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي (ومنها، على سبيل المثال، سابك السعودية، ومجموعة بنك الإمارات، وقطر للاتصالات).

كما تسيطر على القطاع الخاصّ عائلات تجارية ذات علاقة وثيقة بالدولة؛ وهذه العلاقة هي التي تحدّد موقف هذا القطاع من قضية الإصلاح السياسي. هذا لا يدعو إلى الاستغراب أو الدهَش: ففي كل المجتمعات الصناعية، تجد العائلات التجارية الكبرى أن من مصلحتها التقرّب من مراكز السلطة السياسية، وتسعى إلى تولي المناصب الرسمية أحيانًا. وتنشأ المطالبة بالشفافية والإصلاح السياسي من التوسع المطرد في صفوف المقاولين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية، وفي تعاظم المنافسة بين فئات التجار. وقد أدى ذلك أحيانًا إلى مطالبة واضحة بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة في صنع القرارات الحكومية لا سيّما في ما يتعلّق بالمصالح التجارية في المقام الأول.

في ضوء ذلك، يؤدّي القطاع الخاص دورًا إصلاحيًّا عندما تعجز الحكومات، كما هو الحال في معظم الحالات، عن التخطيط للإصلاح وتطبيقه بنفسها. على القطاع الخاص أن يتخطى حدوده الطبيعية ويساند الحكومات لتشجيع الإجراءات الإصلاحية في المجالات التي تؤثر في مصالحها، مثل إصلاح الجهاز القضائي. وقد يبدأ القطاع الخاص بتأسيس الجمعيات غير السياسية أو فرق العمل التي تمثّل المجتمع المدني. وقد يطلق هذا القطاع مبادراتٍ يؤدّي فيها دور الشريك للحكومة للقيام بإجراءات إصلاحيّة فعّالة.

المصدر: بن صقر 2007.

دور المواطنين العرب

يشعر القليل من العرب بأنّ في وسعهم، وبصفتهم الفردية كمواطنين، أن يغيّروا الأوضاع الراهنة في بلدانهم عن طريق آليات المشاركة السياسية. ويتّضح ذلك في انخفاض مستوى المشاركة السياسية في البلدان العربية الأكثر استقرارًا. ويرتبط ارتفاع مستوى المشاركة في الدول الأخرى بدرجة النجاح في حشد الناخبين واستقطابهم على أسس طائفية أو قبلية/عشائرية لا علاقة لها بالقضايا السياسية العامة، كما هي الحال في الكويت واليمن، أو بسبب حدّة الأجواء الانتخابية التي تدور فيها المنافسة، كما هي الحال في العراق، وكذلك في موريتانيا بعد التخلي موقتًا عن الحكم العسكري في أيار/مايو 2007. وأخيرًا إنّ ارتفاع معدلات المشاركة في الانتخابات في بلدان

لم يظهر للقطاع الخاص في المنطقة حتى الآن دور في مسيرة الإصلاح السياسي

الجدول 3-3 معدلات إقبال المواطنين على الاقتراع في ثمانية عشر بلدًا عربيًا بين العامين 2003 و2008

البلد	النيابية	الرئاسية	المحلية
الأردن	(2007) %54		(2007) %56
الأرض الفلسطينية المحتلة	(2006) %77.6	(2005) %66.5	
البحرين	%72 و%73.6 (جولتان في العام 2006)	..	(2006) %61
تونس	(2004) %91.4	(2004) %91.5	(2005) %82.7
الجزائر	(2007) %35.5	(2004) %59.3	..
جيبوتي	(2008) %72.6	(2005) %78.9	..
السعودية	..		(2005) %70
السودان	..	(2000) %86	..
سورية	(2007) %56	(2007) %95.8	%49.5 و%37.8 (2007)
العراق	(2005) %79.6	..	..
عمان	(2007) %62.7	..	..
قطر		..	(2007) %30
الكويت	(2008) %59.4	..	أقلّ من %50 (2005)
لبنان	(2005) %46.4	..	..
مصر	(2005) %28.1 (2007) %31.2	(2005) %23	..
المغرب	(2007) %37		(2003) %54
موريتانيا	%73.4 و%69.4 (جولتان 2006) %98.2 و%97.9 (جولتان 2007)	%70.1 و%67.5 (جولتان 2007)	%69.4–73.4 (جولتان 2006)
اليمن	(2003) %75.9	(2006) %65.1	(2006) %65

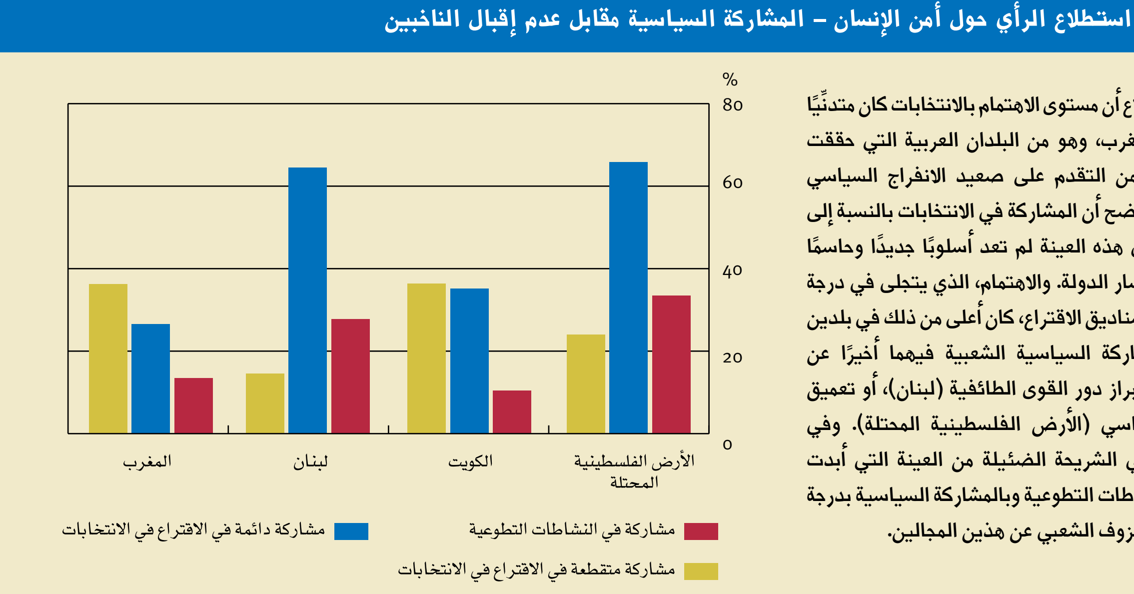
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية 2008 (بالإنجليزية)؛ الاتحاد البرلماني 2008 (بالإنجليزية)؛ الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر 2008؛ وآخرون. (انظر المراجع الإحصائية).

مثل تونس أو اليمن لم يسفر بالضرورة عن تحقيق تقدم في مسيرة الإصلاح في هاتين الحالتين.

ما زالت المطالبة الشعبية بالتحوّل الديمقراطي من التطورات الوليدة الهشة في البلدان العربية، ولم تكن تحتل مرتبة الأولوية في معظم حركات الاحتجاج التي نشطت خلال العقود الثلاثة الماضية. ومن الوجهة التاريخية كانت الموجات الأهم في التظاهرات العامة في المدن العربية هي التي نجمت عن الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها بعض الحكومات العربية استجابةً لصندوق النقد الدولي، كما حدث في مصر في كانون الثاني/يناير 1977، والمغرب في 1981 و1984، وتونس في 1985، والجزائر في 1988، والأردن في 1989. وفي بعض الحالات، أسفرت هذه الاحتجاجات، كما حدث في الأردن والجزائر، عن استحداث إصلاحاتٍ سياسية مهمة لم يقدّر لها الاستدامة في بعضِ الأحيان. غير أن هذه الإصلاحات كانت بمثابة تعويض قدّم إلى المواطنين مقابل سماحهم للسياسات الاقتصادية نفسها بالمضيّ قدمًا، وإن بصورةٍ تدريجية. وكان من نتائج غياب المطالبة بالديمقراطية، بوصفها حجر الأساس والمطلب الرئيس لحركات المعارضة المنظمة والتظاهرات الجماهيرية والناخبين في البلدان العربية عمومًا، أن الحكومات خلدت إلى الاعتقاد بأنه ليس ثمة ضغوط داخلية مهمّة تفرض عليها التطوّر الديمقراطي، وأن هذا الأمر، من ثمّ، لا يستدعي الاهتمام الجدّي.[49]

الإطار 3-8 استطلاع الرأي حول أمن الإنسان – المشاركة السياسية مقابل عدم إقبال الناخبين

أظهر الاستطلاع أن مستوى الاهتمام بالانتخابات كان متدنيًا نسبيًا في المغرب، وهو من البلدان العربية التي حققت القدر الأكبر من التقدم على صعيد الانفراج السياسي الداخلي. والواضح أن المشاركة في الانتخابات بالنسبة إلى المواطنين في هذه العينة لم تعد أسلوبًا جديدًا وحاسمًا للتأثير في مسار الدولة. والاهتمام، الذي يتجلى في درجة الإقبال على صناديق الاقتراع، كان أعلى من ذلك في بلدين أسفرت المشاركة السياسية الشعبية فيهما أخيرًا عن الإسهام في إبراز دور القوى الطائفية (لبنان)، أو تعميق الشقاق السياسي (الأرض الفلسطينية المحتلة). وفي الكويت، توحي الشريحة الضئيلة من العينة التي أبدت اهتمامًا بالنشاطات التطوعية وبالمشاركة السياسية بدرجة واضحة من العزوف الشعبي عن هذين المجالين.



3. الضغوط الخارجية

تبدو آفاق التحوّل الى مرحلة حكم القانون عن طريق القوى الدينامية الداخلية في المستقبل محدودةً ومتعثّرةً أحيانًا. وفي ظلّ ذلك، تظلّ المنطقة عرضةً للضغوط الخارجية من أجل السعي لإحداث تحوّلاتٍ سياسية. وقد تواترت بالفعل دعوات الدول الغربية ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة إلى احترام حقوق الإنسان، وتعبئة المجتمع المدني، والتعجيل بالإصلاح السياسي. وبرزت أهم المبادرات على هذا الصعيد في سياق عملية برشلونة (1995) و «مبادرة مجموعة الثمانية الكبار حول الشرق الأوسط الكبير» في تموز/يوليو 2004. ويمكن أن تضاف إليها تحركات الإدارة الأميركية السابقة، مثل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، والبيانات السياسية التي أعلنها الرئيس الأميركي السابق بدعوى دفع عجلة التحول الديمقراطي في البلدان العربية.

خلال السنوات القليلة الماضية اتّسم الخطاب الأميركي حول البلدان العربية بالتناقض؛ ففي العام 2004 وجّهت الولايات المتّحدة دعوةً قوية إلى إجراء تغييرات ديمقراطية محددة في «الشرق الأوسط الكبير». وفي وقت لاحق أخذت سياسة الولايات المتحدة تحبّذ إصدار بيانات سياسية أكثر حذرًا لأنها وجدت من الضروري تعزيز التحالف مع حكومات قد لا تصنّف على أنّها ديمقراطية، ولكنها متعاونة في ما يسمى «بالحرب على الإرهاب». بعد العام 2006، تحوّل التركيز إلى أولويات أخرى في الجهود الدبلوماسية، ولم يعد الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط هو الهدف الأساسي لتلك الدبلوماسية مثلما كان في مقدم الاهتمامات في العامين 2004 و2005. بل أصبح الهدف يتمثل في التغلب على التحفّظات

تظلّ المنطقة العربيّة عرضة للضغوط الخارجية من أجل السعي لإحداث تحولات سياسية

الإطار 3-9 عزمي بشارة* – حقوق الإنسان والمواطنة: اللبنة الأولى في بناء الدولة

المواطَنة هي الوجه الآخر للسيادة. ولا تكتمل السيادة، بالمعنى الحديث لهذا الاصطلاح، ما لم تعادلها مواطَنةٌ ذاتُ معزىً. والمجتمع الآمن هو الذي يضمن لأفراده مواطنةً ثابتة مستقرة، ولا يعتبر المواطنة منحةً تعطى ثم تُستردّ. وهو الذي يحمي أعضاءه من سلطة الطغيان التعسفي، ويوفر لهم مستلزمات الصحة والتعليم، ويرعى أمورهم عندما يتقدم بهم العمر. ويشكل بناء هذا المجتمع واحدًا من أهم عناصر بناء الدولة.

يصحّ ذلك، بوجه خاص، على البلدان النامية بمؤسساتها الضعيفة ونطاقاتها العامة الهزيلة التي مازالت تناضل لإثبات وجودها. وقد وقع العديد من هذه البلدان ضحيةً لوهمٍ مفادُه أن تكوين جيش يرتدي الزيّ العسكري، وحكومة مركزية، ونظام تعليميّ يعم الجميع، وتاريخ رسمي «موحّد»، وخطوط جوية وطنية مفلسة، هي كل المكونات المطلوبة لبناء الدولة.

وتزداد حدّة التحدي الذي ينطوي عليه بناء مجتمع آمن في ظل ظروف التعددية الطائفية والإثنية التي يتحول فيها النشاط السياسي نشاطًا يتمحور حول قضايا الهوية، وصراعًا أفقيًّا بين الفئات الدينية والثقافية و «الإثنية». وما يحول دون انهيار الوحدة الوطنية ليس المواطنة الكاملة وحدها، أي المواطنة التي تتجاوز حدود المظاهر الشكلية. فكلما ازدادت المكونات التي تضاف إلى حقوق المواطنة، توسّع معنى المواطنة. وقد يكون التنوع واحدًا من عناصر القوة في ذلك المجتمع.

وعلى الصعيد العربي يمكن التأكيد ببساطة أن الحقوق السياسية والمدنية الملازمة للمواطنة مازالت ناقصة، ما يفرغ المواطنة من مضمونها الحقيقي. بل إن المواطنة، في حالات كثيرة في العالم العربي، لا تعني إلا أقل القليل.

وفي البلدان التي لا حضور فيها لطبقة وسطى عريضة، ويتلازم فيها النمو الاقتصادي والخصخصة في بعض الحالات والفساد في حالات أخرى مع تفشي الفقر على نطاق واسع، فإن خطاب حقوق الإنسان عن الحقوق المدنية والسياسية لا معنى له في واقع الأمر، إذا لم يتلازم مع نقاش حول الحقوق الاجتماعية.

ومن الأمثلة على هذه الحقوق الاجتماعية حق العمل وحق المعالجة الطبية وحق التعليم وحق السكن المناسب. وهي التي لا يمكن ضمانها إلا عبر مؤسسات تقيمها الدولة ويموّلها اقتصادٌ وطنيّ من قاعدةٍ ضريبية. وتستثنى من ذلك، بطبيعة الحال، الدولة الريعية التي تستخدم العطايا والمكرّمات لشراء قبول عامة الناس بها، مع إعطائهم الحد الأدنى من التمثيل. وتشكل هذه القضايا عناصر متداخلة مترابطة كل الترابط.

وعندما تكون الطبقة الوسطى العريضة غائبةً تمامًا، أو آخذة بالتآكل والضمور، كما هي الحال في معظم البلدان العربية، وعاجزة من ثَمَّ عن المطالبة بحقوقها الاجتماعية، فإن الافتقار إلى تلك الحقوق قد يضع الدولة بين شِقَّيْ رحىً، وتولد فيها حالة من الاستقطاب.

إن أفراد الطبقة ذات الامتيازات يحظون بالعناية الطبية في أفضل المستشفيات داخل البلاد وخارجها، ويتلقون العلم في المدارس الخاصة. أما الفقراء، فلا يستطيعون زيارة الطبيب أو تلقي العلاج أو تأمين العيش الكريم لأطفالهم أو لأنفسهم عند الشيخوخة. وهم يعتمدون على التعليم الحكومي العام الذي تدنت نوعيته جراء الإهمال وقصور الاستثمار. ولا تلبث مظاهر القصور الصارخة في تلبية الاحتياجات وتوفير المستلزمات الضرورية الأساسية للعيش الكريم أن تتجلى في المجالات الثقافية والدينية وحتى اللغوية؛ ونشهد ذلك، على سبيل المثال، في توجه التعليم الخاص بين ذوي الامتيازات إلى اللغة الإنجليزية، مقابل غلبة الطابع الديني المحافظ على نظام التعليم الرسمي باللغة العربية. وفي الحالتين كلتيهما تفقد المواطنة المشتركة معناها بمرور الزمن؛ وتواصل السلطة الحاكمة فرض سيطرتها على البلاد بالمناداة والدعوة إلى الوحدة الوطنية لمواجهة أطرافٍ أخرى أو قوىً معادية، أو للتصدي لمختلف المؤامرات التي تحاك ضد البلاد في الخارج والداخل.

إن الضمانات المشتركة والمؤسسات المساندة لها، والتي تمولها الإيرادات العامة من أجل المصلحة العامة، لا تقتصر على وضع الحد الفاصل بين البؤس والعيش الكريم فحسب، بل إنها تمثل، في الوقت نفسه، أهم المكونات في بناء الدولة في أيامنا هذه.

* نائب سابق في الكنيست الإسرائيلي عن التجمع الوطني الديمقراطي، وكاتب سياسي فلسطيني.

العربية حول مؤتمر مقترح يجمع الزعماء العرب والإسرائيليين والفلسطينيين إضافةً إلى الولايات المتحدة؛ وضمان المساهمة العربية في دعم استقرار الحكومة العراقية؛ والحصول على دعم عربي للجهود الدولية الرامية إلى دفع الحكومة الإيرانية إلى التخلي عن برنامج تخصيب اليورانيوم.

لم يكن مستغربًا في أعقاب الانتصارات الانتخابية التي حققتها الحركات الإسلامية خلال السنوات القليلة الماضية أن يفتر حماس الأطراف الخارجية للإصلاحات التي تدفع إلى حلبة السلطة بجماعات كانت تعدّها معادية لمصالحها. وفي العام 2007، أقر الرئيس الأميركي السابق بصعوبة التحوّل الديمقراطي الذي أتاح الفرصة، على حد تعبيره، لاجتماع أعداء الديمقراطية في المنطقة وشنّ حملة معاكسة عليها وبخاصة في العراق ولبنان.

الدولة الحديثة هي أفضل ضمانة لأمن الإنسان

ومهما كانت الأسباب التي دفعت إلى المناداة بالإصلاح الديمقراطي باعتباره الهدف الأول لسياسات «الشرق الأوسط الكبير»، فإن الانتقاص من أهمية الإصلاح ووضعه في مرتبة متدنية قد أكّدا مخاوف الحركات الداعية إلى الإصلاح في البلدان العربية. فقد خلص هؤلاء الى أن الديمقراطية في المنطقة لا تمثّل قضيّةً مهمّةً إلاّ بقدر ما تخدم أمن القوى الكبرى وأهدافها، وفي ما عدا ذلك، فإنّها تحتلّ مرتبة أدنى في سلّم أولويات هذه القوى.

وتجسيدًا لهذا الاتجاه الإقليمي، لم تعد مسألة الإصلاح تتصدّر البيانات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية. ويمكن، في هذا السياق، مقارنة القرارات التي صدرت عن مؤتمر تونس الذي سمي بـ«قمة التنمية، إعمالاً لوثيقة التطوير والتحديث والإصلاح» في العام 2004، بتلك التي صدرت عن مؤتمرات لاحقة على مستوى القمة. فقد ناقش الأول قضايا المجتمع المدني، وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان، باعتبارها قضايا أساسية، إضافةً إلى المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان. أما مؤتمرات القمة اللاحقة، فقد اتخذت موقفًا دفاعيًّا واعتذاريًّا، مع التشديد على الأمن العربي والمخاطر التي تهدد الأمن وأهمية المحافظة على الهوية العربية.

هناك فجوة واسعة بين تطلعات المواطنين العرب إلى حماية حقوقهم وحرياتهم وبين ما هو ماثل أمامهم على أرض الواقع

خاتمة

استعرض هذا الفصل دور الدول العربية في ضمان أمن الإنسان كما يعرّفه هذا التقرير، وقام بتقويم أداء هذه الدول وفق أربعة معايير، وخلص إلى أن ثمة قصورًا في ما تقدمه الدولة لتأمين أمن الإنسان، على الرغم من الالتزامات الدستورية في البلدان العربية والمواثيق الدولية التي صادقت عليها هذه الدول بمعظمها.

إن الدولة المدنية – أي الدولة التي تحكمها قوانين تحترم الحقوق المدنية والسياسية – هي أفضل ضمانة لأمن الإنسان. وقد أوضح هذا الفصل أن ثمة فجوةً واسعة بين تطلعات المواطنين العرب إلى حماية حقوقهم وحرياتهم من جهة، وبين ما هو ماثل أمامهم على أرض الواقع من جهة أخرى، وإن تفاوتت المسافة بين المأمول والواقع في البلدان العربية المختلفة.

وقد أشار هذا الفصل إلى أن التنوع الإثني والطائفي والقبَليّ والديني لا يشكل، بحد ذاته، تهديدًا لأمن الإنسان. بيد أن تسييس الهويات يؤدي، وبصورة واضحة في البلدان العربية، إلى الاستقطاب والعنف والنزاع المسلح. إن التسامح النشط إزاء هذا التنوع هو وحده السبيل الأكيد الكفيل بالتخفيف من نشوب النزاعات المحتملة بين الفئات الاجتماعية. وتقع مسؤولية احتواء هذه الأوضاع المتقلّبة على عاتق الدول العربية التي يتعيّن عليها أن تعالج قضية التنوع بانتهاج سياسات تتوخّى توسيع المشاركة والإنصاف والعدالة الاجتماعية. ويقوم التعايش السلمي في المجتمعات ذات الأبعاد الطائفية والإثنية المتعددة على قيام أشكال متطورة من المواطَنة، وتتجلى العواقب الكارثية للفشل في سلوك هذا السبيل في أوضح صورها في انهيار الدولة بأسرها.

وناقش هذا الفصل أيضًا القيود المفروضة على العوامل التي تساهم في عملية الإصلاح. فالإصلاحات التي قامت بها الحكومات العربية إنما تهدف، في المقام الأول، إلى تعزيز سلطتها لا إلى النهوض بأمن الإنسان. ومازالت الدولة تعطي الأولوية لأمنها الخاص على حساب أمن المجتمع، أما المجتمع نفسه، وبخاصة ما يضمه من النخب الاقتصادية والمجتمع المدني وفئات المعارضة فهو يشهد حالةً من الضعف والافتقار إلى خطة إصلاحية واضحة. وقد انتهجت بلدان غربية، من منظور حماية أمنها القومي البحت، سياسات ومبادرات اقتحامية ضارّة عرقلت مشروعات الإصلاح العربية، اتّسمت بالتعامل الفوقي تارة،

وبالمساومة الدبلوماسية تارةً أخرى. وتمثلت الحصيلة النهائية لذلك كله في استمرار تخلّف البلدان العربية عن ركب بعض البلدان النامية الأخرى في مجال الارتقاء بأوضاع أمن الإنسان بين المواطنين فيها.

ويظل الإصلاح من الداخل هو السبيل الوحيد الأمثل لتحقيق الأمن ذي الأبعاد والجوانب المتكاملة في البلدان العربية، بدءًا من الحقوق الأساسية للمواطنين. ولا يمكن فرض هذا الإصلاح من الخارج؛ كما لا يمكن استيراد نموذج ديمقراطي جملةً وتفصيلاً. بل يتعيّن على العرب أن يكيّفوا الأشكال المؤسسية المختلفة بحيث تناسب كل بلد من بلدانهم، لكن شرط أن تحترم هذه الأشكال حقوق الإنسان، وتحمي الحريات وتضمن المشاركة الشعبية وتؤمّن حكم الأغلبية مع الحفاظ على حقوق الأقليات. وينبغي السماح للفئات الاجتماعية كافّةً بالتنظيم والتنافس في المجال العامّ، طالما أنها تحترم حق الاختلاف ولا تلجأ إلى العنف أو تعرقل المسار الديمقراطي.

وفي كل ذلك، يجب أن تستهدي العلاقة بين الإصلاحيين العرب والجهات الدولية المساندة لهم بروح الشراكة، لا بالتبعية والتواكل المستضعف أو استدعاء التدخل المبتسَر. وينبغي الإقرار، داخل البلدان العربية وخارجها، بأن في وسع القوى السياسية المعادية للإصلاح، والمصالح الذاتية الضيّقة، والمفاهيم المسبقة التي يغذيها التعصّب، أن تضع عقباتٍ كبيرةً في طريق بناء دولة القرن الحادي والعشرين المدنية العربية، القائمة على أسس التسامح، والسلام، والأمن.

يظل الإصلاح من الداخل هو السبيل الوحيد والأمثل لتحقيق الأمن ذي الأبعاد والجوانب المتكاملة في البلدان العربية

هوامش

1 Clapham 1985.
2 Marshall 1977.
3 Van Hensbroek 2007.
4 كونا (وكالة الأنباء الكويتية) 2009.
5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.
6 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمادة 19 الحملة العالمية لحرية التعبير 2007 (بالإنجليزية).
7 المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2008.
8 انظر تقارير مجلس حقوق الإنسان. الفريق العامل المعنيّ بالاستعراض الدوريّ الشامل. الدورة الأولى جنيف 7-18 نيسان/أبريل 2008. تقارير موجزة أعدّتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقًا للفقرة 15 (سي) من الملحق لقرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان رقم 15/1 السالف الذكر. (تقرير البحرين، صفحة 4-5؛ تونس 2-3؛ الجزائر 6، المغرب 4). المعلومات الواردة في هذا التقرير تتصل في المقام الأول بأحداث وقعت بعد 1 كانون الثاني/يناير 2004.
9 المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2008.
10 Bienen 1978؛ Wolfe 1977.
11 Bayat 2005؛ Hafez 2003؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2004 (بالإنجليزية).
12 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2005 (بالإنجليزية).
13 انظر تقارير مجلس حقوق الإنسان. الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. الدورة الأولى جنيف 7-18 نيسان/أبريل 2008 . تقارير موجزة أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقًا للفقرة 15 (سي) من الملحق لقرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان رقم 15/1 السالف الذكر. (تقرير البحرين، صفحة 4-5؛ تونس 2-3؛ الجزائر 6، المغرب 4). المعلومات الواردة في هذا التقرير تتصل في المقام الأول بأحداث وقعت بعد 1 كانون الثاني/يناير 2004.
14 سلام الكواكبي 2004.
15 الأمم المتحدة 2005 (بالإنجليزية).
16 الأمم المتحدة 2005 (بالإنجليزية).
17 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان 2008ح.
18 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان 2008ب
19 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان 2008ب.
20 هيومن رايتس ووتش 2007 (بالإنجليزية).
21 الأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان 2008د (بالإنجليزية).
22 هيومن رايتس ووتش 2007 (بالإنجليزية).

23 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في دارفور 2007أ.

24 هيومن رايتس ووتش 2007 (بالإنجليزية).

25 الأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان 2008د (بالإنجليزية).

26 الأمم المتحدة تقرير الأمين العام 2008ب (بالإنجليزية).

27 الأمم المتحدة تقرير الأمين العام 2008ب (بالإنجليزية).

28 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان 2008ح.

29 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان 2008ح.

30 الأمم المتحدة تقرير الأمين العام 2008ب (بالإنجليزية).

31 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان 2008ح.

32 الأمم المتحدة تقرير الأمين العام 2007د.

33 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان 2008ح.

34 المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2008 (بالإنجليزية).

35 الأمم المتحدة تقرير الأمين العام 2008و.

36 الأمم المتحدة تقرير الأمين العام 2008و.

37 هيومن رايتس ووتش 2007 (بالإنجليزية).

38 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان 2008ح.

39 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان 2008ح.

40 الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان 2008ب.

41 قدمت الحكومة معلومات عن حالات العنف الإجرامي ضد النساء في جنوب وشمال دارفور، بما فيها حالات المتهمين من أفراد القوات النظامية (القوات المسلحة والشرطة). وينبغي المضيّ قدمًا في هذه الجهود لمكافحة الإفلات من العقوبة، عن طريق مواصلة التحقيقات، ومقاضاة الجناة، وتقديم التعويضات.





انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة

قام الفصل السابق بتقييم أداء الدول العربية في مجال ضمان أمن الإنسان للمواطنين، وقد تبين أن ذلك الأداء لم يكن، على العموم، مرضيًا. ففي العديد من البلدان، بدا أنّ إطار الأمن الذي توفّره الدولة مشوبٌ بالثغرات القانونية، وتراقبه وتتولّى تنظيمه مؤسسات السلطة التي تقوم على مصادرة حرّيّات المواطنين الشخصية مقابل قدْرٍ محدود من الأمن الاجتماعي والشخصي. وفي معظم الحالات، يخضع أمن المواطن لقواعد صارمة تحرمه من حرية التعبير والمشاركة الفعالة.

أما هذا الفصل فينظر في أوضاع المقيمين في البلدان العربية أو المنتمين إليها، ممن لا يتمتعون بالأمن الشخصي على الإطلاق. وهذه الفئات – التي تضم النساء المكرهات اللواتي تُساءُ معاملتهنّ، وضحايا الاتّجار بالبشر، والأطفالَ المجندين، والمهجرين داخليًّا، واللاجئين – تتعرّض لمخاطرَ شديدةٍ ناجمة عن التمييز والاستغلال والتهجير. ويجدر التركيز على هذه الجماعات بشكل خاص لأن أوضاعها تقع خارج نطاق الرؤية المجتمعية. هذه الفئات، التي تخفى غالبًا عن أنظار عامة الناس، تتعرض للاضطهاد داخل أسرها ومجتمعاتها، وتعامل كما يعامل العبيد. أو أن أفرادًا منها يهيمون على وجوههم في متاهات الحياة بعد اجتثاثهم من الجذور، وليست لديهم القدرة على الدفاع عن حقوقهم، وليس ثمة من يقف مطالبًا بحقوقهم تلك أو مدافعًا عنها. وانعدام الأمن، بالنسبة إليهم، إنما يقع خارج نطاق المجتمع والصميم الذي يحرمهم من كل مستلزمات الحماية الشخصية تقريبًا.

تتعرّض بعض الفئات لمخاطر شديدة ناجمة عن التمييز والاستغلال والتهجير

العنف ضد النساء: غياب المساءلة وانعدام الأمن

العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية لا ظاهرة شائعة في البلدان العربية فحسب

تشير التقديرات إلى أن واحدةً من كل ثلاث نساء على الصعيد العالمي تتعرض في حياتها للاغتصاب والضرب أو الإرغام على ممارسة الجنس أو الاعتداء.[1] ومن هنا، فإنّ العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية لا ظاهرة شائعة في البلدان العربية فحسب. ومع ذلك، وكما أوضح تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، أنّ النساء اللواتي تكبّلهن في المجتمعات العربية أنماط القرابة الأبوية والتمييز المقنّن والإخضاع الاجتماعي والهيمنة الذكورية المتأصّلة، يتعرّضن باستمرار لأشكال من العنف العائلي والمُمأسَس. بل إن الاعتداء على المرأة في بعض البلدان العربية، وإن وصل حد القتل، يخضع لعقوبة مخففة إذا تبيّن أن الجاني قد ارتكبه «دفاعًا عن الشرف» كما يقال.

تجد المرأة في البلدان العربية نفسها في مرتبةٍ دونيّةٍ داخل الأسرة، ولا تتمتع إلا بالقليل

تواجه النساء العربيات العنف خلال مختلف مراحل حياتهن

من الحماية من جانب النظام القانوني إزاء ما تكابده من انتهاكات من جانب أفراد العائلة من الذكور. وتواجه النساء العربيات العنف خلال مختلف مراحل حياتهن. ففي صباها تواجه الإيذاء والتعنيف الجسدي والجنسي والنفسي، وتشويه أعضائها التناسلية، والزواج في سن الطفولة، وبغاء وإباحية الأطفال؛ وفي فترة المراهقة والبلوغ، يمكن أن تتّسع هذه الانتهاكات لتشمل الاستغلال الجنسيّ والاغتصاب والدفع إلى ممارسة البغاء والانحلال القسريّ، والاتجار بالنساء وعنف الزوج والاغتصاب الزوجي وصولاً إلى القتل المقصود.[2]

ويتّخذ العنف الواقع على المرأة وجوهًا مختلفة، وقد حدد «الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة»[3] الصادر بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة تعبير «العنف ضد المرأة» بأنه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذًى أو معاناةٌ للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أحدث ذلك في الحياة العامة أم الخاصة».

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

وقد ميّز بعضهم بين ما اصطلح على تسميته بالعنف المباشر وغير المباشر ضد المرأة. وتشمل الممارسات المدرجة في الفئة الأولى كل أشكال الاعتداء التي تُراوح ما بين الضرب والاغتصاب والقتل. كما تشمل هذه الفئة الممارسات الأخرى التي تلحق الأذى الجسماني

الإطار 4-1 حجم العنف ومداه الموجّه ضد المرأة في البلدان العربية

إن حالات العنف المسجلة ضد المرأة، على الرغم من خطورتها وانتشارها الواسع النطاق، لا تعكس الوضع الحقيقي في المنطقة العربية، بل تقتصر على الحالات التي تتم ملاحظتها والإبلاغ عنها. وثمة أعداد كبيرة من الحالات التي تخفى على الدراسات حول هذا الموضوع. يضاف إلى ذلك أن بعض أشكال العنف يظل طي الكتمان، ولا يُبَلَّغ عنه. من الأمثلة على ذلك حالات الإهانة والعنف اللفظي وحالات العنف التي تتحرج النساء غالبًا من الإبلاغ عنها.

يقسِّم المحللون العنف الذي يستهدف المرأة نوعين: مباشِر وغير مباشِر. يشمل العنف المباشِر كل أشكال الإيذاء الجسدي، مثل الضرب والاغتصاب والقتل وممارساتٍ أخرى تلحق الضرر بجسد المرأة. ويدخل الإيذاء الجنسيّ، الذي يُراوح بين التحرش والاغتصاب والهجر، في عداد هذه الفئة. وعلى الرغم من تزايد حالات العنف الجنسيّ ضد المرأة في المنطقة العربية، فإنها تبقى مستترةً طيّ الكتمان لأنّ الكشف عنها يُعَدّ اجتماعيًا لطخة عار تصيب الضحية الأنثى وعائلتها.

أما العنف غير المباشِر، فيشير إلى الجوانب التي ينشط فيها التمييز ضد المرأة من جانب المؤسسات والموروثات الاجتماعية والثقافية السائدة بما فيها القيم والتقاليد والقوانين. ويمكن أن يندرج العنف اللفظي في عداد ممارسات العنف غير المباشر لأنه من نتائج هذا التمييز الذي يسمح للرجال بممارسة العنف ضد النساء.

وغالبًا ما يوجد العنف اللفظي ضد الفتيات الصغيرات اللواتي يتعرضن للعقوبة وتوجّه إليهن التحذيرات من أنماط السلوك التي تعرّض طهارتهن للخطر. والواقع أن المطلّقات أكثر تعرضًا لهذا النوع من العنف، لأن الأسرة تعدّ حريتهن خطرًا محتملًا ينبغي الحد منه. وتعاني المتزوجات العنف اللفظي أحيانًا عند اختلال العلاقة الزوجية، أو عندما ينفِّس الزوج عن إحباطاته ومشكلاته على حساب من هم أضعف منه (مثل زوجته أو ابنته أو شقيقته).

ويوسّع محلّلون آخرون من نطاق العنف ليشمل العنف الاجتماعي، ويدخل في عداد هذا النوع الحدّ من اندماج النساء في المجتمع المحلي، ومنعهن من أداء دورهن الاجتماعي، أو إنكار حقوق الزوجة الاجتماعية والشخصية لمراعاة ميول زوجها العاطفية أو الفكرية. ويؤثر ذلك بطبيعة الحال في احترام المرأة لذاتها وفي نموّها العاطفيّ وصحتها النفسية وحريتها وقدرتها على الاندماج الاجتماعي.

وتواجه الأنثى هذا النوع من العنف الاجتماعي عندما تحاول العائلة التضييق عليها أو إرغامها أو إخضاعها عن طريق منعها من مغادرة المنزل بغير إذن، أو إجبارها على الزواج دون رضاها، أو رفض رأيها في القضايا التي تمس حياتها ومصيرها.

الطلاق التعسفي هو أيضًا شكل من أشكال العنف الاجتماعي ضد المرأة، فقد يطلّق الزوج زوجته، على سبيل المثال، دون علم منها أو لأسباب لا تجيزها الشريعة الإسلامية.

العنف الصحي أيضًا واحد من أشكال العنف الاجتماعي الذي تعانيه نساءٌ كثيرات، فإكراه المرأة على العيش في أوضاع غير مناسبة، أو حرمانها من الرعاية الصحية المقبولة، أو تجاهل احتياجاتها الصحية الإنجابية عن طريق تنظيم فترات الحمل والحد من عدد الولادات، قد تسهم في تدمير حالتها الصحية، وتُقَصِّر من عمرها. ويميل الناس في الثقافة العربية والإسلامية إلى الإكثار من النسل. صحيح أنّ عواقب ذلك قد لا تشكّل نوعًا من أنواع العنف المدبّر ضد المرأة، غير أنها توضح جانبًا من الأضرار التي يلحقها الموروث الثقافي والاجتماعي بالنساء. والمهم هنا هو ما إذا كانت الرغبة في الإكثار من الأطفال مشتركة بين الزوج والزوجة، وما إذا كان ذلك لا يؤثر سلبًا في صحة المرأة الجسدية.

وأخيرًا، العنف الاقتصادي شكلٌ آخر من أشكال العنف الذي عادةً ما يستهدف النساء، وتُراوح الأمثلة على ذلك ما بين حرمان المرأة من الميراث والاستيلاء على مواردها الاقتصادية. وفي بعض الأحيان يرغم الزوج زوجته العاملة على التنازل عن راتبها بدعوى المساهمة في ميزانية البيت وتأمين احتياجات الأسرة، وبحجة ذلك قد تُصادَر ممتلكات المرأة ودخلها دون مبرر.

المصدر: مريم سلطان لوتاه، ورقة خلفية للتقرير.

بالمرأة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الذي يسبّب آلامًا مبرّحة وتترتّب عليه أضرار بدنية ونفسية دائمة، وقد يفضي إلى الموت المبكر جراء النزيف والالتهابات والصدمات العصبية.

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أو ما يسمّى بختان الإناث، عملية غير شرعية قلّما تُذكَر في الكتب والمراجع الطبية، وهي تدخل في باب الجرائم في القانون الدولي.[4] وينطوي إجراء هذه العملية على ثلاث جرائم: (1) التسبب بالأذى الجسماني؛ (2) انتهاك كرامة المرأة؛ (3) ممارسة طبية غير مرخّصة. إلا أن مواقف الأنظمة القانونية إزاء هذه الممارسة تراوح ما بين الإذن والحظر، بل إن بعض البلدان ما زال يصرّح بها. يضاف إلى ذلك أن الحظر القانوني لختان الإناث قد لا يكون له تأثير حقيقي في الواقع، لأن المعتقدات التقليدية الموروثة تحبذه وتقف إلى جانبه. كما تتضافر جهود شخصيات عامة نافذة وقوى سياسية واجتماعية محافظة للدفاع عنه.

ويمكن الإشارة هنا إلى أنه صدرت في مصر، في أواسط العام 2008، تعديلات على قانون الطفل[5] تحظّر ختان الإناث وتعدّه عملًا جرميًّا وتسدّ بالنتيجة ثغرةً في القانون كانت تجيز للمحترفين في مجال الصحة وآخرين الإقدام على هذه الممارسة. وفيما تؤكد أغلب البلدان العربية التي تشهد هذه الممارسة حرصها على سن التشريعات التي تحظرّها، فإن التقدم البطيء في هذا المجال يعني استمرار هذه الممارسة المؤذية بكل ما تحمله الكلمة من دلالات. وتسهم في استدامتها عوامل الفقر وتدنّي مستوى الوعي الصحي والتربية الجنسية وانتشار التمييز القانوني ضد النساء وغياب الخطاب الديني المستنير والمُقْنِع.

يغطّي العنف غير المباشر مجموعةً واسعة من الممارسات الاجتماعية والثقافية، ومن العادات المتوارثة والقوانين التي تنطوي على التمييز على أساس الجنوسة. ويوسِّع بعض الدعوات النسائية هذا المفهوم ليشمل العنف الاجتماعي الذي يمثل أحد جوانبه تقييدًا لمشاركة المرأة في المجتمع والحياة العامة، بينما يمثل جانبه الآخر حرمان المرأة المتزوجة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية ويرغمها على تلبية متطلبات الزوج العاطفية. ويلحق هذا العنف الضرر بمكانة المرأة، فهو يعوق نموها العاطفي واستقرارها النفسي بحرمانها من أن تعيش حياةً طبيعيةً وتتفاعل مع المجتمع الذي تعيش فيه. وقد

الجدول 4-1 نسبة انتشار تشويه الأعضاء التناسلية بين الإناث، 6 بلدان عربية

البلد	السنة	النسبة المئوية (%) التقديرية لضحايا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في الفئة العمرية 15-49 سنة
الصومال	2005	97.9
مصر	2005	95.8
جيبوتي	2006	93.1
(شمال) السودان	2000	90
موريتانيا	2001	71.3
اليمن	1997	22.6

المصدر: منظّمة الصحة العالمية 2008.

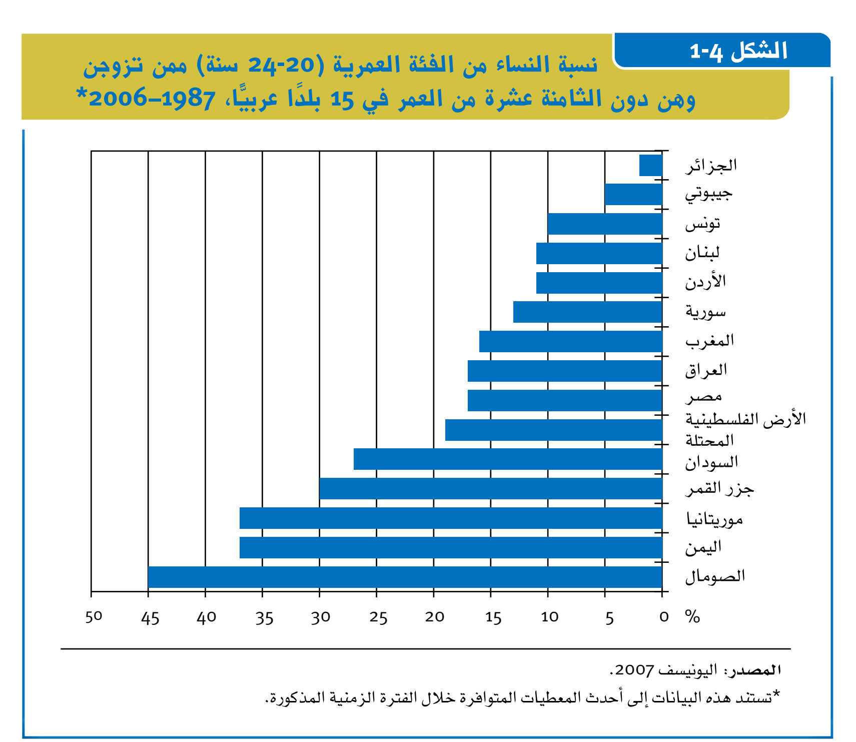
تواجه المرأة مثل هذا العنف عندما تحظر عليها العائلة أو أحد أفرادها مغادرة البيت، أو تمنع من التعبير عن رأيها في قضايا حاسمة بالنسبة إلى مصلحتها ومستقبلها. وبعضهم يدرج ضمن أشكال العنف الاجتماعي الطلاق التعسفي – عندما يطلّق الرجل زوجته دون إبلاغها بالأمر، أو لأسباب لا يبررها القانون (مريم سلطان لوتاه، ورقة خلفية للتقرير).

> تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عملية غير شرعية قلما تُذكَر في المراجع الطبية

تزويج الإناث في سنّ الطفولة

في أنحاء عديدة من المنطقة العربية، يجري تزويج الفتيات في سن مبكرة من رجال أكبر منهنّ سنًّا في غالب الأحيان. ويهدّد الزواج المبكر والحمل في فترة المراهقة صحة الأمهات

الشكل 4-1 نسبة النساء من الفئة العمرية (20-24 سنة) ممن تزوجن ومن دون الثامنة عشرة من العمر في 15 بلدًا عربيًّا، 1987–2006*



المصدر: اليونيسف 2007.

*تستند هذه البيانات إلى أحدث المعطيات المتوافرة خلال الفترة الزمنية المذكورة.

العنف الجسدي ضد النساء في المجتمعات العربية، من الموضوعات المحظورة

والأطفال، ويزيدان من قابلية الإناث للتعرّض للعنف. كما يفضي الزواج المبكر إلى الطلاق والتفكك العائلي وتربية سيئة للأطفال، ويشجع في العادة على الحمل المبكر وارتفاع معدّل الإنجاب وهذا ويؤدي بدوره إلى مخاطر صحية واضحة لكلّ أمّ شابة ولمواليدها على السواء. والمرجح أن لا تعرف العروس الشابة شيئًا عن وسائل منع الحمل أو الأمراض المنتقلة جنسيًّا، وأن تكون أكثر تعرضًا لقساوة الزوج وإساءاته. لهذه الأسباب كثيرًا ما يكون بيت الزوجية الذي تدخله العروس طفلةً أو مراهقةً محفوفًا بانعدام الأمن.

الإطار 4-2 في اليمن، عروس طفلة تلجأ الى القضاء لإنصافها

في أوائل العام 2008، استقلّت العروس المتزوجة حديثًا، نجود علي، سيارة عمومية وتوجهت إلى محكمة غرب الأمانة في صنعاء – اليمن، وطلبت الطلاق من زوجها الذي أرغمت على الاقتران به. وكان زوجها، وعمره ثلاثة أضعاف عمرها، يغتصبها وينهال عليها بالضرب كل يوم تقريبًا، فقررت أنها قد تحملت ما فيه الكفاية.

وكانت حكاية العروس، على مأسويّتها، ستمرّ دون أن يأبه لها أحد، لولا عمر العروس آنذاك: فقد كانت نجود علي في التاسعة من العمر.

عندما سمعت شذى ناصر مصادفةً قصة نجود علي، وهي محامية مرموقة ومن دعاة حقوق الإنسان، قررتْ أن تمثِّل الطفلة مجانًا. وبعد ذلك بأسبوع واحد، صدر حكم قضائي تاريخي: لقد أُبطل «الزواج».

أثارت معاناة نجود وتمرّدها ضجّةً هائلة، وعَدَّ الكثيرون هذه الحالة رمزًا للقمع والوحشية الصارخة بدلالتها على النزعة الأبويّة المسيطرة في المجتمع، ولكنها كانت بالنسبة إلى الآخرين، مصدرًا للإلهام. فقد حذت حذوها كثيرات من ضحايا الزواج في سنّ الطفولة، ورفعن أصواتهنّ عاليًا، مطالباتٍ بالعدالة، فيما كان الدعاة النشطون والمسؤولون في الحكومة في اليمن ينادون باتّخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف ممارسات الزواج المبكر. وفي أعقاب حالة نجود، بدأت مجموعة من المشرعين في اليمن بالدعوة إلى رفع السن القانونية للزواج من 15 إلى 18 سنة.

المصدر: Verna 2008؛ Kawthar 2008.

الجدول 4-2 التقديرات حول انتشار حالات الاعتداء على النساء (العنف الجسدي) في سبعة بلدان عربية

البلد	النسبة المئوية للنساء اللواتي تعرضن للاعتداء	مصدر المعلومات	سنة الدراسة
الأرض الفلسطينية المحتلة	32 %	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	2000
الجزائر	31.4 %	مجلس حقوق الإنسان (الأمم المتحدة)	2008
سورية	21.8 %	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)	2005
العراق	22.7 % (وسط العراق وجنوبه)	منظمة الصحة العالمية	2006/7
	10.9 % (كردستان)		
لبنان	35 %	صندوق الأمم المتحدة للسكان	2002
مصر	35 % (من النساء المتزوجات)	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)	2007
اليمن	50 % (من النساء المتزوجات)	صندوق الأمم المتحدة للسكان	2003

ومع أن الزيجات المبكرة آخذة بالتناقص في البلدان العربية، فإن أعداد الإناث اللواتي يتزوّجن في سنوات المراهقة ما زالت مرتفعة نسبيًّا في بعضها. وكما يوضح الشكل 4-1 التالي، فإن نسبة النساء في الفئة العمريّة 20-24 سنة ممّن تزوجن وهن دون الثامنةَ عشرةَ من العمر تصل، حسب تقديرات اليونيسف، إلى 45 في المائة في الصومال، و37 في المائة في موريتانيا واليمن، و30 في المائة في جزر القمر، و27 في المائة في السودان.

العنف الجسدي

من الصعب قياس درجة انتشار العنف الجسدي ضد النساء في المجتمعات العربية، ذلك أنه من الموضوعات المحظورة في ثقافة تسودها السيطرة الذكورية. وهذا العنف يمارس بشكل غير منظور في البيوت على الزوجات والشقيقات والأمهات. ولا تقوم الضحايا، على الأرجح، بالإبلاغ عمّا يلحق بهنّ من الأذى على أيدي أفراد العائلة. أما الرأي العامّ والمسؤولون في السلطة والشرطة فيتحاشى من تقصّي هذه المسائل العائلية، وبخاصة منها ما يتعلق بالنساء. ويصحّ ذلك بصورة خاصّة على الجماعات الأكثر فقرًا، حيث تُعَدُّ مثل هذه المعاملة قدرَ المرأة المحتوم. من هنا فإن إغفال الإبلاغ عن هذه الجرائم وتسجيلها هو الشائع لأن النساء يعرفن أن الشكاوى لن تجديَ نفعًا، أو أنّها بحد ذاتها تُعَدُّ أمرًا معيبًا. وقد أظهر استطلاع أجري في نطاق التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق في العام 2008 أن كثيرًا من النساء المتزوجات يتقبّلن العنف على أيدي أزواجهن باعتباره أمرًا له ما يبرره لأن الموروثات الاجتماعيّة على مدى قرون قد غدت عنصرًا أصيلًا في تكوينهنّ الشخصي حول سيادة الحقوق التي يتمتّع بها الرجال.

قوانين الزواج

تتضمّن القوانين في عدة دول عربية الكثير من البنود والأحكام القانونية في صلب قوانين الأسرة التي تؤكد حقوق الولاية للرجل على المرأة عند الزواج. ويتمثّل الموقف الذي تنطوي عليه هذه الأحكام في أن السلامة والرفاه الشخصيّين للمرأة، بوصفها أقلّ مرتبةً من الذكر، لا يمكن ضمانها إلا عن طريق الرجل. وعلى هذا الأساس فإن القوانين التي يفترض فيها أن تؤمّن سلامة

المرأة في الحياة الزوجية هي نفسها التي تمهد لممارسة التمييز ضدّها وتجعلها، في واقع الأمر، رهنًا بأهواء الرجل.

تفرز قوانين الأحوال الشخصية التي تكرّس التفوّق الذكوري داخل العائلة، وضعًا يجعل المرأة في حالة تتّسم بالخضوع. ففي ظلّ هذه القوانين السائدة في معظم البلدان العربية لا يحق للمرأة أن تطلب الطلاق أو تعارض تعدّد الزوجات. ويعدّ الطلاق في العادة حقًّا من حقوق الرجل، لا حلًّا لمشكلات زوجيّة معينة، حتى في الحالات التي تعطى فيها المرأة ذلك الحقّ رسميًّا. ومع ذلك فقد تحقق في السنوات الأخيرة بعض التقدم الذي عبرت عنه القوانين والتعديلات التقدمية في بعض البلدان العربية. ومن جملة هذه التطورات إقرار قانون الخُلْع (الذي يجيز للمرأة المبادرة بطلب الطلاق) في مصر (2000)، والتعديلات على مدونة الأسرة في المغرب (2002)، والجزائر (2005)، التي تبنّت بنودًا مشابهةً لما ورد في مدوَّنة الأسرة المطبّقة في تونس، حيث تتمتّع المرأة بالحق في تزويج نفسها دون اشتراط موافقة وليّ الأمر على ذلك. وكان من جملة هذه الخطوات القانونية المنصفة في هذين البلدين تقييد تعدّد الزوجات؛ ومنح المرأة الحق في أن تعلن، في عقد الزواج، رفضها لتعدد الزوجات، وحصر الطلاق بقرار من المحكمة أو بالتوافق بين الزوجين، والإقرار بأنّ المرأة تتمتع بحق الوصاية على نفسها حال بلوغها الحادية والعشرين من العمر.

التمييز ضد المرأة هو العنصر البارز في قوانين الأحوال الشخصية في معظم البلدان العربية

الإطار 4-3 الحقوق القانونية للمرأة العربية في ظل قوانين الأحوال الشخصية

لو نظرنا إلى كيفية تطبيق القواعد القانونية المختلفة لوجدنا في قوانين الأحوال الشخصية العربية التي تشمل كلًّا من المسلمين وغير المسلمين مثالًا واضحًا على التمييز الجنوسيّ المُقَنَّن بين الجنسين. ويرجع ذلك أساسًا إلى أن قوانين الأحوال الشخصية مستمدّة من تأويلات فقهية دينية وآراء فردية تعود إلى عهود تاريخيّة سحيقة. فقد ترسخت منذ تلك العهود ثقافة التمييز، وأضفيت على تلك التأويلات والآراء هالةٌ من القداسة والعصمة، فيما اختلطت المعتقدات الدينية المطلقة الراسخة إلى حد بعيد بجوانب من الواقع التاريخي النسبيّ للمجتمعات المحليّة.

إن قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين التي تنبع كليًّا من أصول الشريعة الإسلامية، تعطي الرجل وحده حقّ الطلاق كما يشاء. ويحق للزوج وحده، وفق إرادته ومشيئته، إبطال الطلاق وإلغاؤه في حالات الطلاق غير البائن. ومقابل ذلك، لا تستطيع الزوجة أن تطلّق زوجها إلا بحكم تصدره المحكمة لأسباب محددة منها: الضرر الذي يلحقه الزوج بالزوجة؛ غياب الزوج أو هجره زوجتَه أو تقصيرُه في إعالتها؛ أو سجن الزوج. ووفقًا لهذه القوانين من واجب الزوج وحده أن يقوم بأمر العائلة، بصرف النظر عن ثروة زوجته، ويتعيّن على الزوجة، لقاء ذلك، أن تطيع الزوج وبذلك تكون الإعالة من جانب الزوج مقابلَ ما يفرض على الزوجة من قيود. يضاف إلى ذلك أن للزوج الحق في تعدد الزوجات.

وفي إطار المحافظة على هذه المبادئ الجوهرية جرت محاولات للإصلاح وللقضاء على بعض مظاهر التفرقة والتمييز في عدد من قوانين الأسرة العربية، ومن الأمثلة في هذا الإطار المحاولات، التي اقتصرت على تلطيف بعض الممارسات الفظّة: وقف إنفاذ حكم الطاعة الذي تصدره المحكمة (بفرض طاعة الزوجة لزوجها بالقوة)؛ وواجب الزوج والكاتب العدل إبلاغ الزوجة الأولى بنية زوجها الزواج من امرأة أخرى؛ وجعل حق الزوج بالزواج من امرأة ثانية مشروطًا بعذرٍ مقبول وبتوخيه العدل بين الزوجات؛ ومنح الزوجة حق تطليق الزوج إذا تزوّج امرأةً أخرى. ومن الأمثلة الأخرى حق الخُلْع (الذي يجيز للزوجة أن تطلّق نفسها من زوجها دون أن تتحمل أية تبعات إذا تنازلت عن حقوقها المالية) وفي هذه الحالة يكون لكلا الزوجين الحق في إنهاء عقد الزواج. يضاف إلى ذلك أن من واجب الزوج الالتزام بإبلاغ مطلّقته إذا رغب في إعادتها، وبتسجيل عودتها إليه. كذلك من حق الزوجة أن تحدد بعض الشروط في عقد الزواج ما دامت هذه الشروط لا تعارض أصول الشريعة الثابتة المتعلّقة بالزواج. وتعطى الزوجة كذلك الحق في حضانة أطفالها حتى انتهاء فترة الحضانة القانونية، إذا كان ذلك في مصلحتهم. كما يحقّ لها أن تستمرّ في العيش في بيت الزوجية خلال فترة حضانتها للأطفال.

أما قوانين الأحوال الشخصيّة لغير المسلمين فمستمدّة من معتقداتهم الطائفيّة والدينية. وهي، على العموم، تضيّق المجال كي لا نقول، تحظر على الزوجة أن تطلّق نفسها. وعلى سبيل المثال فإن الزوجة التي تنتمي إلى الطائفة المسيحية الأرثوذكسية لا تستطيع الطلاق إلا لأسباب محددة، وطبقًا لحكم صادر عن المحكمة الكنسيّة. غير أن الزوجة الكاثوليكية لا تستطيع الطلاق إطلاقًا وبأي حالٍ من الأحوال. ولا يسمح في هذه الحال إلا بالانفصال هجرًا بين الزوجين. ومن الواضح، في ما يتعلق بحقوق الزوجين خلال الزواج، أن للزوج اليد العليا في هذا الخصوص.

وفي حين تطبّق غالبية البلدان العربية قوانين موحَّدةً للأحوال الشخصية، من حيث التنظيم القانونيّ، فإن بعضها قد استحدث تشريعاتٍ معدلةً بهذا الشأن. ويصحّ ذلك على بعض الدول مثل البحرين وقطر ولبنان ومصر. ومن المهمّ، والحالة هذه، وضع قواعد واضحة ومحْكَمة للأحوال الشخصية تهدف إلى تحقيق الوضوح القانوني. ولا يمكن أن يتحقّق النجاح لمحاولات القضاء على التمييز ضد المرأة إلا بتطوير هذا القانون المنشود.

مجمل القول أنّ التمييز ضد المرأة هو العنصر البارز في قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية، وهو أكثر وضوحًا فيها منه في أية مناطق أخرى. ومع ذلك فإن دولًا مثل مصر قد أدخلت تعديلاتٍ تشريعيّةً للتخفيف من هذا التمييز، إلا أن هذه المحاولات لا ترقى إلى مستوى التعديلات التقدمية التي أدخلت على تشريعات دول المغرب العربي، مثل قوانين ومدونات الأحوال الشخصية والأسرة في تونس، والمغرب، وإلى حدٍّ أقلّ، في الجزائر. ويتّضح من الدروس المستخلصة من تشريعات المغرب العربي أن من الممكن صياغة قوانين عربية تحافظ على المنطلقات الدينية، مع تبني تأويلاتٍ تحقق قدرًا أكبر من المساواة بين الرجال والنساء، وتسهم في إزالة الإجحاف التاريخي الذي لحق بالمرأة في العلاقات العائلية.

المصدر: محمد نور فرحات، ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005.

وقّعت غالبية الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

يستدعي تعزيز الأمن الشخصي للمرأة العربية إحداث تغييرات جوهرية في القوانين التي تحكم قضايا الزواج والطلاق والعنف ضد النساء والأحوال الشخصية للنساء. ومع أن بعض البلدان العربية، مثل تونس والجزائر والمغرب، قد حققت تقدمًا حقيقيًّا في تعديل قوانين الأحوال الشخصية، فإن بلدانًا كثيرةً أخرى ما زالت متخلّفة جدًّا في هذا المجال.

لقد وقعت غالبية الدول العربية «اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو) وصادقت عليها وهي، من ثمَّ، ملزمة بتطبيق أحكامها باستثناء البنود التي تحفّظت عليها. غير أن بيت القصيد يكمن في ما أبدته هذه الدول من تحفّظاتٍ عديدة وأساسية على الاتفاقية بدعوى أن بعض بنودها يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبخاصّةٍ المادة الثانية التي تكرّس مبدأ المساواة بين الرجال والنساء. وكما أوضح تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005، الاعتراض على هذا المبدإ يلغي، في واقع الأمر، مصادقة هذه الدول على الاتفاقية ويثير الشكوك حول النية بالالتزام بأحكامها. ويتعيّن على الدول العربية، إذا ما أرادت إثبات صدقيّتها وتحقيق تقدم حقيقي في تنفيذ أحكام الاتفاقية أن تعيد النظر وتسحب ما أبدته من تحفّظاتٍ عليها.

الجدول 4-3 لمحة عامة عن مصادقات البلدان العربية على «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو)، 2009

البلدان	تاريخ المصادقة أ	التحفظات على المواد والبنود ب	التصديق على البروتوكول الاختياري
الأردن	1 تموز/يوليو 1992	9 و15 و16	
الأرض الفلسطينية المحتلة			
الإمارات	6 تشرين أول/أكتوبر 2004	2 و9 و15 و16 و29	
البحرين	18 حزيران/يونيو 2002	2 و9 و15 و16 و29	
تونس ج	20 أيلول/سبتمبر 1985	9 و15 و16 و29	
الجزائر	22 أيار/مايو 1996	2 و9 و15 و16 و29	
جزر القمر	31 تشرين أول/أكتوبر 1994	لا تحفظات	
جيبوتي	2 كانون أول/ديسمبر 1998	لا تحفظات	
السعودية ج	7 أيلول/سبتمبر 2000	9 و29	
السودان			
سورية	28 آذار/مارس 2003	2 و9 و15 و16 و29	
الصومال			
العراق	13 آب/أغسطس 1986	2 و9 و16 و29	
عمان ج	7 شباط/فبراير 2006	9 و15 و16 و29	
قطر			
الكويت	2 أيلول/سبتمبر 1994	9 و16 و29	
لبنان	21 نيسان/أبريل 1997	9 و16 و29	
ليبيا ج	16 أيار/مايو 1989	2 و16	18 حزيران 2004
مصر	18 أيلول/سبتمبر 1981	2 و9 و16 و29	
المغرب	21 حزيران/يونيو 1993	لا تحفظات	
موريتانيا ج	10 أيار/مايو 2001	تحفظات عامة	
اليمن د	30 أيار/مايو 1984	29	

المصدر: الأمم المتحدة – شعبة النهوض بالمرأة 2009 (بالإنجليزية).

ملاحظة:

أ/ المصادقة على الاتفاقية تشمل أعمال التصديق والانضمام والتوارث.

ب/ تتمحور تحفظات البلدان العربية بشكل أساسي حول التعارض بين التشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية من جهة، والمواد 2، 9، 15، 16 و29، التي تنص على الآتي، على التوالي:

تتناول المادة 2 المساواة أمام القانون، وتحظر التمييز ضد المرأة في الدساتير والتشريعات الوطنية.

تتناول المادة 9 حقوق الجنسية.

تتناول المادة 15 مساواة المرأة بالرجل من حيث الصفة القضائية في القضايا المدنية.

تتناول المادة 16 الزواج والعلاقات الأسرية.

تتناول المادة 29 التحكيم بين الدول الأطراف وإحالة النزاع حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها، على محكمة العدل الدولية.

ج/ يشير الإعلان إلى أن الدولة ليست مُلزَمةً بتنفيذ أي من بنود سيداو التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

د/ في 22 أيار/مايو 1990، اتّحدت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تحت لواء الجمهورية اليمنية. تُعَدُّ اليمن طرفًا في الاتفاقيات التي أبرمت قبل الاتحاد منذ التاريخ الذي أصبحت فيه إحدى الدولتين طرفًا فيها. وكانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد صادقت على اتفاقية سيداو في 30 أيار/مايو من العام 1984.

الإطار 4-4 المغرب يسحب تحفظاته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

في 11 كانون الأول/ديسمبر 2008، ألغى المغرب تحفظاته على «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو). وكان المغرب قد انضم إلى الاتفاقية في 21 حزيران/يونيو 1993، مع التحفظ على ثلاث مواد باعتبارها لا تنسجم وتعاليم الشريعة الإسلاميّة. وكان أحد التحفظات يتعلق بالمادة 16 حول المساواة بين الزوجين في عقد الزواج أو في إبطاله، لأنّ الشريعة لا تمنح المرأة حق الطلاق إلا بقرار من المحكمة الشرعية. واعتبرت هذه التحفظات غير ضرورية بعد أن أقرّ البرلمان «مدونة الأسرة» المعدلة عام 2004، والتي زادت من حقوق المرأة بصفة عامة. وقد تناول الكتاب الثاني – القسم الرابع من المدونة، تحديدًا، الحقوق والواجبات في مسألة الطلاق.

المصدر: شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة 2008 (بالإنجليزية)؛ وقف العنف ضد المرأة 2008 (بالإنجليزية).

جرائم الشرف

«جرائم الشرف» هي الشكل الأسوأ سمعةً بين أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة في عدة مجتمعات عربية. تستهدف هذه الجرائم المرأة

عقابًا لها على فعل تعدّه عائلتها سلوكًا منافيًا للأخلاق، قد يُراوح بين العلاقة الجنسية خارج نطاق الزواج وبين مجرد الاختلاط برجال خارج الوسط العائلي. وقد يصل الأمر حدَّ القتل، وبخاصة إن كان الحَمْل واحدًا من نتائج تلك الفعلة المحرّمة. وفي بعض البلدان يقف القانون إلى جانب من يرتكبون تلك الجرائم عن طريق تخفيف العقوبات عليهم.

ونلفت النظر إلى حالة الأردن والجدل القائم حول المادتين 98 و340 من قانون العقوبات الأردني. فالمادّة 98 منه تنصّ على أن مرتكب الجريمة يستفيد من العذر المخفّف إذا أقدم عليها «بصورة غضب شديد ناتج من عملٍ غير محقٍّ وعلى جانب من الخطورة أتاه المجنيّ عليه». بل كانت المادّة 340، وتحديدًا البند الأوّل منها، تمنح الرجل إعفاءً تامًّا من العقوبة إذا قتل أو جرح أو شوّه زوجته أو إحدى قريباته أو الشريك في عمل الزنى، قبل تعديلها في العام 2001 بعد معركة تشريعيّةٍ طويلة، غير أن القانون ما زال يُوقِعُ العقوبة المخفّفة بالاستناد إلى المادة 98، التي يلجأ إليها القضاة عادةً.

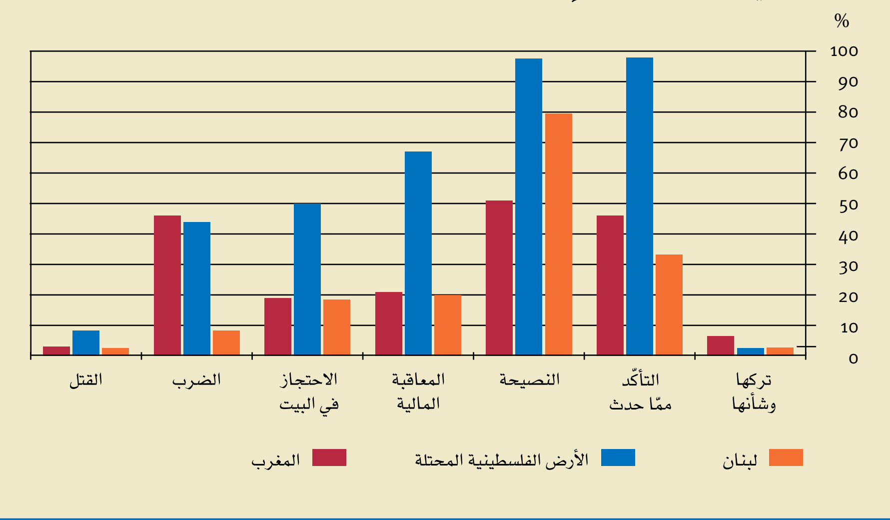
ويتبيّن من دراستين عن قتل النساء في لبنان، صادرتين في العام 2007[6] و2008[7] بإشراف «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة» وجمعيّة «كفى» أنّ المادة 562 من قانون العقوبات اللبنانيّ تجيز تخفيف العقوبة على الجرائم المرتكبة بقصد «الحفاظ على الشرف». وكان من نتائج هذا النص القانونيّ خفض العقوبات على أنواع شتّى من القتل المقصود التي تستهدف النساء، ومن ثمّ تيسير ارتكاب هذه الجرائم ضدّهنّ. وتبيّن إحدى الدراسات أن 26 في المائة من أصل 66 جريمة قتل متعمَّد ضحاياها من النساء كانت دوافعها تتعلق بالشرف، غير أن 55 في المائة من الأحكام التي صدرت بحق مرتكبيها كانت تتّسم بالرفق والتساهل، وتراوح بين تبرئتهم والحكم عليهم بالسجن لمدة لا تزيد عن 14 أو 15 سنة. وفي المقابل عقوبة القتل من الدرجة الأولى في لبنان هي السجن المؤبد أو الإعدام. وأظهرت دراسة صدرت في العام 1999 استنادًا إلى سجلّات السلطات اللبنانية بين العامين 1995 و1998 أن جرائم الشرف في لبنان كانت في حدود 12 جريمة سنويًّا.[8]

جرائم الشرف تستهدف المرأة عقابًا لها على فعل تعدّه عائلتها سلوكاً منافيًا للأخلاق

الإطار 4-5 استطلاع الرأي حول أمن الإنسان: كيف يجري التعامل مع الأنثى «الضالة»؟

في الاستطلاع الذي أجري لأغراض هذا التقرير عن أمن الإنسان، وُجِّهَتْ أسئلة إلى المستجيبين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان والمغرب حول كيفية تصرّف أحد أفراد الأسرة إذا قامت إحدى الإناث في العائلة بما يمكن أن يُعَدَّ خرقًا للعادات والتقاليد. ولم يوجَّه هذا السؤال إلى أفراد العينة الكويتية. فكان أغلب المستجيبين في الأرض الفلسطينية المحتلة ميالين إلى استقصاء الأمر وتقديم النصح. ويصحّ ذلك، إلى حدٍّ أقلّ، على لبنان. أمّا في المغرب، فقد توزعت الآراء بالتساوي بين ثلاث إجابات (النصح، والعقاب الماليّ، والعنف الجسديّ). وقد خُيِّر المستجيبون الفلسطينيّون بين عدة إجابات، فأفاد 60 في المائة منهم بأنهم يوافقون على إيقاف المخصّصات الماليّة للمرأة أو احتجازها في المنزل، و40 في المائة على ضربها، في حين وافق أكثر من 40 في المائة من العينة المغربيّة على ضربها. ومن ناحية أخرى، كان عدد الذين حبّذوا خيار التغاضي كليًّا عن الموضوع أو خيار قتل المرأة متدنّيًا.

ردود الفعل في العائلة على انتهاك إحدى عضواتها للعادات والتقاليد



في بعض البلدان، يقف القانون إلى جانب من يرتكبون جرائم الشرف عن طريق تخفيف العقوبات عليهم

الجدول 4-4 جرائم الشرف المبلَّغ عنها، 5 بلدان عربية

البلد	جرائم الشرف المبلَّغ عنها	المصدر	الفترة قيد الدراسة
مصر	52	شعبة النهوض بالمرأة لدى الأمم المتحدة / مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	عام 1995
العراق (إربيل والسليمانية)	34	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)	نيسان/أبريل–حزيران/يونيو 2007
الأردن	30-25	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)	عام 2005
الأرض الفلسطينية المحتلة	12	إنقاذ الطفولة	عام 1995
لبنان	12	إنقاذ الطفولة	عام 1998

المصدر: يونامي 2007؛ الإسكوا 2007 (بالإنجليزية)؛ منظمة إنقاذ الطفولة 2007 (بالإنجليزية)؛ شعبة النهوض بالمرأة لدى الأمم المتّحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2005 (بالإنجليزية). (انظر المراجع الإحصائية).

قضايا الاغتصاب نادرًا ما تصل إلى المحاكم في البلدان العربية

ولا تتوافر إحصاءات موثوق بها من مصادر عربية عن درجة انتشار جرائم الشرف في البلدان العربية، غير أن من الممكن تكوين انطباع عن هذه الظاهرة بناءً على التقديرات المحدودة التي تقدّمها مصادر دوليّة استنادًا إلى الحالات التي يجري التبليغ عنها فعلا.

الاغتصاب والمجتمع

قلّما تُبلَّغ الشرطة عن حالات الاغتصاب أو تنشرها الصحف في البلدان العربية، ويسود الانطباع بأن الاعتداءات الجنسية على النساء قليلة ومتباعدة. وفي بلدان العالم عمومًا تخضع النساء اللواتي يلجأن الى المحاكم بعد تعرّضهنّ للاغتصاب، لاستجواب مؤلم، ولانكشاف أمرهنّ أمام الملإ، والوصم بالعار في المحيط الاجتماعي. غير أن قضايا الاغتصاب نادرًا ما تصل إلى المحاكم في البلدان العربية لأن القوانين المتصلة بهذا الموضوع تكون إمّا غامضة وإمّا متحيزة ضد النساء، ولأن الأسرة والمجتمع يتعاونان على الإنكار والتستّر على الاغتصاب والمحافظة على عذريّة الفتاة والتخفيف من أهمّيّة الجريمة حفاظًا على السمعة والشرف. نتيجة ذلك، يستمرّ وقوع أحدِ أعنف المخاطر وأقبحها وأعمقها تأثيرًا في أمن المرأة الشخصي فيما يحوّل المجتمع بصره إلى الاتجاه الآخر. وإذا ما تكشفت الحالة للعيان فهي لأنّ بعض النساء اللواتي يتّصفن بالشجاعة لجأن إلى القضاء للمطالبة بحقوقهنّ في مواجهة أنواع التحيّز الراسخة التي تكتنف هذه الجريمة. وقد أشار المقرّر الخاصّ المعنيّ بمسألة العنف ضد المرأة إلى القصور الخطير في البيانات الموجودة حول العنف الموجّه ضدّ النساء والفتيات على الرغم من مطالبة الحكومات بتشجيع البحوث وجمع البيانات وتنظيم الإحصاءات حول العنف ضد النساء، وتشجيع الدراسات حول الأسباب الكامنة وراءه والنتائج المترتّبة عليه.[9]

الإطار 4-6 الاغتصاب الجماعي

شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا في الإقرار العلنيّ بوقوع أشكال من العنف ضد النساء من نوع الاغتصاب الجماعي، وفي ما يلي بعض الحالات المبلَّغ عنها في بلدين عربيّين (هما الجزائر والسعودية)، وتم إيصالها إلى المقرّر الخاص المعنيّ بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

الجزائر: وقعت الحادثة في «حاسي مسعود» (جنوب الجزائر) ليلة 13 إلى 14 تموز/يوليو 2001، فقد شنّ مئات من الرجال هجومًا عنيفًا على مجموعة من 39 امرأة يعشن بمفردهنّ وأقدم الرجال على إيذاء جميع النساء تقريبًا، جسديًّا وجنسيًّا، ونهبوا ما كان في حجرات المسكن. واغتصبت عدة نساء، فرديًّا أو جماعيًّا. مَثَل بعد الحادثة 30 من مرتكبي الجريمة أمام المحكمة في «ورقلة»، حيث صدرت أحكامٌ ضد 20 منهم بالسجن مددًا تراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات ولكن لم يُحكم على أي منهم بتهمة الاغتصاب. غير أن المحكمة العليا ردت هذا الحكم وأمرت بإعادة محاكمة المتّهمين. وفي العام 2005، أدانت محكمة بِسْكرة أغلبية المتهمين بارتكاب الجريمة وحكمت عليهم بالسجن مددًا طويلة، وبدفع التعويضات للضحايا.

السعودية: في 22 آذار/مارس 2007، التقت فتاة من بلدة القطيف في التاسعة عشرة من العمر صديقًا لها وما إن مضى وقت قصير حتى داهمتهما عصابة من سبعة رجال اختطفوهما تحت التهديد بالسكاكين واعتدوا على الشاب ثم أطلقوا سراحه. أما الفتاة، فقد تناوب الرجال السبعة على اغتصابها واحدًا بعد الآخر. وقد أصدرت المحكمة العامة في القطيف آنذاك على أربعة منهم أحكامًا بالسجن مددًا تراوح بين سنة وخمس سنوات، مع الجَلْد بما يصل إلى 1,000 جَلْدة وزيدت الأحكام يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2007. وذكرت التقارير أن ثلاثة من أفراد العصابة استسلموا إلى المحكمة قبل انتهاء المحاكمة. وفي مفارقة خارقة للعادة في مجَرَيات المحاكمة، أدينت الفتاة الضحية ورفيقها في العام 2006 بالخلوة مع شخص من الجنس الآخر من غير أفراد العائلة. ويؤكد المقرر الخاص لبرنامج الأمم المتحدة أن عاهل المملكة العربية السعودي أصدر في ما بعد عفوًا عن الفتاة في كانون الأول/ديسمبر 2007.

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه 2008ي.

وفي تقارير الأعوام 2006 و2007 و2008، وثّق المقرّر الخاصّ حالاتٍ عدّةً من الاغتصاب في بلدانٍ عربيّة مختلفة هي: البحرين والسعودية والسودان والعراق وليبيا. وأكد المقرّر كذلك أن إغفال بلدٍ أو منطقة معينة لا ينبغي أن يفسّر على أنه غياب لمشكلة العنف ضد النساء.

الاتّجار بالبشر

يشكّل الاتّجار بالبشر نشاطًا ضخمًا سرّيًّا عابرًا للدول، تقدّر قيمته الإجماليّة بمليارات الدولارات. ويشمل الرجال والنساء والأطفال الذين يقعون ضحيّة الخطف، والقسر أو الاستدراج لممارسة أشكال مُهينة من الأعمال لمصلحة المتاجرين بهم. وهذا يعني، بالنسبة إلى الرجال، العمل القسريّ في ظلّ ظروف غير إنسانية لا تُحترم فيها حقوق العمل. وبالنسبة إلى النساء، يعني في العادة خدمةً منزليّةً، لا تختلف غالبًا عن الرق، والاستغلال الجنسيّ والعمل في الملاهي الليلية. وبالنسبة إلى الأطفال يعني استخدامهم القسريّ كمتسوّلين أو باعةٍ جوّالين أو سوّاقين للجمال أو يؤدّي بهم إلى الاستغلال الجنسيّ بما فيه النشاطات الإباحية. وهي تبدأ مع بعض الأطفال بدايةً فاجعةً بتجنيدهم في صفوف المقاتلين، أحيانًا في الجيوش النظاميّة، وأحيانا في الميليشيات التي تقاتل تلك الجيوش.

لا تتوافر معلومات دقيقة حول الاتّجار بالبشر. ذلك أن معظم هذه العمليات الإجرامية تتخفّى تحت ستار نشاطات شرعية، وتتشابك في مسارات عابرة للحدود يصعب استقصاؤها أو تتبّع تحركاتها. وفي البلدان التي انهارت فيها السلطة المركزيّة تنشط حلقات التهريب علنًا. وفي أغلب الأحيان، يتستّر الاتّجار بالبشر في البلدان الأخرى وراء وكالات التوظيف والاستخدام. وتمارَس خلف هذه الواجهة أقبح ضروب الاستغلال ويُضَلَّلُ الضحايا بإقناعهم بأنها مجرّد وسيط وحلقة وصل تربط ما بين «العميل» وسوق العمل أو ربّ

لا تتوافر معلومات دقيقة حول الاتّجار بالبشر في البلدان العربية

الجدول 4-5
حالات الإبلاغ عن الاتّجار بالبشر وفقا للسجلات المدونة[12] لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

البلدان	بلد المنشإ	بلد العبور	بلد المقصد	خصائص الضحايا	هدف المتاجرة
الأردن	منخفض	منخفض جدًّا	غير مذكور	النساء	الاستغلال الجنسيّ
الإمارات	غير مذكور	غير مذكور	مرتفع	النساء والأطفال (الصبيان والبنات) والرجال	الاستغلال الجنسيّ والعمل القسريّ
البحرين	غير مذكور	منخفض جدًّا	متوسط	النساء والأطفال (الصبيان والبنات)	العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ
تونس	منخفض	غير مذكور	غير مذكور	النساء والأطفال	الاستغلال الجنسيّ
الجزائر	متوسط	منخفض	منخفض جدًّا	النساء والأطفال	الاستغلال الجنسيّ
جيبوتي	منخفض	غير مذكور	منخفض جدًّا	النساء والبنات	الاستغلال الجنسيّ
السعودية	غير مذكور	منخفض جدًّا	مرتفع	النساء والأطفال (الصبيان والبنات)	العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ
السودان	منخفض	غير مذكور	منخفض جدًّا	النساء والرجال والأطفال (وبخاصة الأولاد)	الاستغلال الجنسيّ والعمل القسريّ
سورية	منخفض جدًّا	غير مذكور	متوسط	النساء	الاستغلال الجنسيّ
الصومال	منخفض	غير مذكور	غير مذكور	النساء والأطفال (الصبيان والبنات)، والرجال	العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ
العراق	منخفض	غير مذكور	منخفض	النساء والأطفال (الصبيان والبنات)	العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ
عمان	غير مذكور	غير مذكور	منخفض	الأطفال (الصبيان والبنات)	العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ
قطر	غير مذكور	غير مذكور	متوسط	النساء والأطفال (الصبيان والبنات)	العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ
الكويت	غير مذكور	غير مذكور	متوسط	النساء والأطفال (الصبيان والبنات)	العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ
لبنان	منخفض	منخفض جدًّا	متوسط	النساء والأطفال (الصبيان والبنات)	العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ
ليبيا	غير مذكور	غير مذكور	منخفض	النساء	غير مذكور
مصر	منخفض جدًّا	متوسط	منخفض	النساء	الاستغلال الجنسيّ
المغرب	مرتفع	منخفض	منخفض جدًّا	النساء والبنات	العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ
اليمن	منخفض جدًّا	غير مذكور	منخفض	النساء والأطفال	العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2006 (بالإنجليزية).

العمل المحتمل. والواقع أن هذه الوكالات تغرق ضحاياها بالوعود المعسولة التي لا يتكشّف زيفها إلا بعد أن ينهوا رحلتهم عبر قنوات مريبة ومحفوفة بالمخاطر في أكثر الأحيان، فتتبدّد صورة الفردوس الموعود الذي يبغون الوصول إليه في أوروبا أو الخليج، على سبيل المثال، أو عندما يكتشف هؤلاء الضحايا أن الأعمال والوظائف التي تنتظرهم لا صلة لها بالعمل الذي وعدوا به في الأصل، لا من حيث نوعُه ولا قانونيتُّه ولا شروطُه.[11]

البلدان العربية أحد أهم مقاصد الاتّجار بالبشر

في البلدان العربية يتسم الاتّجار بالبشر بخصائص محدّدة واضحة، أولاها أن هذه البلدان تؤدّي أدوارًا مختلفةً، وفي بعض الحالات أدوارًا متعددة. فقد تكون الدولة هي وجهة هذه الظاهرة كما هي الحال في كل بلدان الخليج، وإلى حد ما في الأردن ولبنان. وقد تكون ممرًّا للعبور، كما بالنسبة إلى الأردن والجزائر ولبنان ومصر والمغرب، أو قد تكون هي نفسها مصدر الأشخاص الذين يتم الاتّجار بهم، كما هي الحال بالنسبة إلى الأردن وتونس والجزائر والسودان والصومال والمغرب.

ولا تمثّل البلدان العربية المصدر الوحيد لضحايا الاتّجار بالبشر في المنطقة، فقد تحوّلت هذه البلدان الى أحد أهم مقاصد الاتّجار بالأشخاص الوافدين من مختلف بقاع الأرض: جنوب شرق آسيا وشرق أوروبا وآسيا الصغرى ووسط آسيا. والمآل الأخير لهذا الاتّجار هو، في المقام الأوّل، بلدان الخليج ودول أخرى مثل الأردن ولبنان ومصر. كما تمثّل بلدان جنوب الصحراء الأفريقية مصدرًا آخر وتتدفّق أعدادٌ لا حصر لها من الأشخاص من هذه المناطق إلى دول شمال أفريقيا، مثل تونس وليبيا والمغرب، بقصد العبور إلى أوروبا. قد لا يحالف الحظّ بعضهم في هذه المحاولة، فتنقطع بهم السبل إلى أن تُتاح لهم الفرصة المنشودة. وفي تلك الأثناء، يضطرون إلى كسب لقمة العيش بأداء أعمال يدوية وضيعة إذا حالفهم الحظ، أو يتحوّلون متسولين وباعةً جوّالين أو يضطرّون إلى احتراف البغاء. وإضافةً إلى تلك النشاطات العابرة للحدود فإن الحلقات في دائرة المتاجرة بالبشر قد تنحصر، من المنبع إلى المصبّ، في بلدٍ واحدٍ كما هي الحال في كلّ من جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا، وبنسبة أقلّ في تونس ومصر.

يستخدم المتاجرون بالبشر أساليب مختلفة لترويع الضحايا والسيطرة عليهم

والنهاية الأقلّ سوءًا التي تنتظر ضحايا الاتّجار هي أن يعملوا خدمًا في المنازل. غير أن كثيرين ممن وقعوا فريسةً لهذه العمليّة ينتهي بهم المطاف إلى مصير أسوأ، وذلك حين يرغمون على معاناة أوضاع أقرب ما تكون إلى العبودية، ويضطرون إلى العمل خَدمًا لدى الميليشيات المتحاربة في السودان والصومال أو حتى مصدرًا للمتعة لدى أفرادها. وفي حالات أخرى، إذا لم ينتهِ بهم الأمر في وضع أشبه بالعبودية في المنازل في الخليج أو موريتانيا أو مالي، على سبيل المثال، فإنهم قد يُصَدَّرون إلى الميليشيات في البلدان المجاورة مثل «جيش الرب للمقاومة» في أوغندا، الذي يستخدم الأطفال والأسرى من جنوب السودان.

يستخدم المتاجرون أساليب مختلفة لترويع الضحايا والسيطرة عليهم. فقد يجري، ببساطة، احتجاز المستحَقّات المالية لبعضهم. غير أن ثمة عددًا من الوسائل الأخرى ومنها:

- الاسترقاق بالمديونيّة، أو بقيود ماليّة أخرى لاستبقاء الضحايا في حالة الاتّكال، بما فيها احتجاز أجورهم باعتبارها «أمانات».
- فرض الحجر عليهم ومنعهم من التواصل مع الناس، ومراقبة اتّصالاتهم بمن هم خارج البيت أو الموقع والحدّ منها.
- فصلهم عن عائلاتهم وأقاربهم وجماعاتهم الدينية.
- مصادرة جوازات سفرهم وتأشيرات دخولهم ووثائقهم الثبوتية.
- اللجوء إلى العنف، أو التهديد باستخدامه، ضد الضحايا وعائلاتهم.
- التهديد بإذلالهم عن طريق فضح ظروفهم لعائلاتهم.
- إبلاغ الضحايا بأنهم سيواجهون السجن أو الترحيل بسبب مخالفتهم قوانين الهجرة، إذا أقدموا على الاتصال بالسلطات.

النساء والأطفال في ساحات النزاع

الاغتصاب كسلاح في النزاعات

تتّسع منظومة العنف التي تعانيها المرأة في أوقات السلام لتشمل معاناتها في ساحات الحرب والنزاع، ولكن بأشكال ومستوياتٍ من المخاطر أكثر حدةً وإيلامًا. وتصنّف منظمة الصحة العالمية هذه المخاطر في فئاتٍ تشمل أعمال الاعتداء الجنسيّ العشوائية التي ترتكبها القوى المعادية و«الصديقة»، والاغتصاب الجماعيّ، كاستراتيجية مدبّرة للتطهير العرقي والهيمنة.[13] وقد دفعت النزاعات المسلحة النساء في جميع بقاع العالم إلى الاستعباد الجنسيّ العسكري،

والبغاء القسريّ، و«الزواج» القسريّ والحمل الناتج من الاغتصاب. وتحوّلت هذه النزاعات ساحاتٍ للاغتصاب المتكرّر والاغتصاب الجماعيّ. وفي خضمّ الحرب تضطرّ النساء أحيانًا إلى بيع أجسادهنّ للبقاء على قيد الحياة، أو مقابل لقمة العيش أو المأوى أو «الحماية». وتتعرض لهذه الهجمات، بصورة خاصة، الفتيات والنساء المُسنّات وربّات الأسر الوحيدات والنساء الباحثات عن حطب الوقود والماء. وتعاني ضحايا الاغتصاب آلامًا جسدية ونفسيّةً مستدامةً. وبالنسبة إلى نساءٍ كثيرات يكون انتقال عدوى نقص المناعة المكتسبة/الإيدز من مغتصبيهنّ بمثابة الحكم بالإعدام عليهنّ. وتشكل النزاعات الإثنية أقبح المشاهد لمثل هذه الانتهاكات الجماعية. ومن أشنع الأمثلة في هذا المجال ما شهدناه أخيرًا في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ويوغوسلافيا، وفي البلدان العربية، في دارفور.

في زمن الحرب تقع الهجمات على النساء في بيئةٍ تتّسم بغياب القانون وبالهجرة الداخلية والنزاع المسلح التي تتحدّد فيها أدوار الجنسين ذكورًا وإناثًا، بشكل متمايز وحادّ. وفي الميدان يعوّض الرجال عما يشعرون به من انعدام الأمن وفقدان السيطرة بالإمعان في عدوانهم على النساء. وفي الغارات التي يشنّها الجنود، بتشجيع من قياداتهم العسكرية، التي تستنهض فيهم روح «الإقدام»، قد يلجأون إلى الاغتصاب باعتباره أداةً من أدوات الحرب، لإخضاع الضحايا المستهدفة وإذلالها.

في شهر حزيران/يونيو 2008، أصدر مجلس الأمن الدوليّ بالإجماع القرار الرقم 1820[14] حيث يطالب الأطراف المعنية بالنزاعات المسلحة جميعًا «بالوقف الفوري والكامل لجميع أعمال العنف الجنسيّ المرتكبة ضد المدنيين». وأشار القرار إلى أن العنف الجنسيّ يستهدف النساء والفتيات بصورة خاصة، ويُستخدم في بعض الحالات «وسيلةً من وسائل الحرب لإذلال الأفراد المدنيين في مجتمع أو مجموعة عرقية ما و/أو السيطرة عليهم و/أو بث الخوف في نفوسهم و/أو تشتيت شملهم و/أو تهجيرهم قسرًا».

بالنسبة إلى نساءٍ كثيرات يكون انتقال عدوى نقص المناعة المكتسبة/الإيدز من مغتصبيهنّ بمثابة الحكم بالإعدام عليهن

الإطار 4-7 صرخة في الصحراء – نساء دارفور

بعد خمس سنوات من النزاع المسلح في إقليم دارفور في السودان، ما تزال النساء والفتيات المقيمات في مراكز النازحين والمهجّرين في المخيمات والبلدات والمناطق الريفية عرضةً لأقسى أنواع العنف الجنسيّ. ويتواصل العنف الجنسيّ بوتيرةٍ عالية في أرجاء الإقليم في سياق الاعتداء على المدنيين وخلال فترات التهدئة النسبية على حد سواء. أما المسؤولون عن ذلك فهم رجال من قوى الأمن الحكومية، والميليشيات، وجماعات المتمردين الحاليّين والسابقين الذين يستهدفون أساسًا (ولكن ليس حصريًا) النساء والفتيات في مناطق الفور، الزغاوة، المساليت، برتي، التنجر، والجماعات الإثنية غير العربية الأخرى.

إن النساء اللواتي بقين على قيد الحياة بعد معاناة العنف الجنسيّ في دارفور لا يستطعن المطالبة بالإنصاف أو التعويض خوفًا من العواقب إذا قمن بإبلاغ السلطات بما حدث لهنّ، ويفتقرن إلى الموارد اللازمة لوضع المعتدين في قفص الاتهام. فللشرطة حضور فعليّ في البلدات الرئيسية والمخافر الحكومية فقط، لكنها تفتقر إلى الوسائل الأساسية والإرادة السياسية لردع جرائم العنف الجنسيّ وإجراء التحقيقات اللازمة. وكثيرًا ما تغفل الشرطة تسجيل الشكاوي أو استقصاء تلك الحالات بأساليب صحيحة. وفي حين يبدي بعض أفراد الشرطة التزامًا حقيقيًّا بأداء مهماتهم، فإن كثيرين منهم يقفون موقف الاستهتار والعداء تجاه النساء والفتيات وتتفاقم هذه المصاعب جراء رفض التحقيق في الجرائم التي يرتكبها الجنود وأفراد الميليشيات ممن يتمتعون في أغلب الأحيان بالحصانة في ظل القوانين التي تحميهم من الملاحقة القانونية المدنية.

وقد أعلنت الحكومة السودانية التزامها مكافحة العنف الجنسيّ في دارفور، وبدأت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2005 بتنفيذ الخطّة القومية لمكافحة العنف ضد المرأة. وفي كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، شكّلت وزارة العدل وحدةً لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل للإشراف على تنفيذ تلك الخطة الوطنية وتنسيق العمل الرامي إلى تحقيق أهدافها. كما أنشأ حكّام الولايات الثلاث في دارفور لجانًا في كلّ منها – تضمّ ممثلين عن الهيئات والسلطات المحلية – للتصدي لظاهرة العنف ضد النساء.

بيد أن هذه الإجراءات أخفقت حتى الآن في القضاء على الأسباب الجذرية الكامنة وراء الانتشار الواسع والمتمادي للعنف الجنسيّ في كل أنحاء دارفور، أو في نزع الحصانة عمّن يرتكبون هذه الجرائم. ولم تبذل الحكومة حتى الآن أية جهود جدية لردع (أو منع) الجنود والميليشيات من ممارسة العنف الجنسيّ، ولا لمحاسبة الجناة. كما لم تبادر إلى معالجة مواطن الضعف والخلل في قطاعات الشرطة والقضاء. وما زالت النساء والفتيات يتعرّضن للضرب المبرّح والاغتصاب. وما زالت وصمة العار الاجتماعي والعراقيل التي تعترض سبيل العدالة تثبط من همة النساء والفتيات إذا اعتزمن المطالبة بالإنصاف والتعويض، بينما يتمتع أفراد القوات المسلحة بالحصانة التي تقيهم المقاضاة القانونية.

ومنذ العام 2004، قامت بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (أميس)، بمحاولات لحماية النساء والفتيات اللواتي وقعن فريسةً للعنف الجنسيّ، غير أن الافتقار إلى الموارد بالإضافة إلى التحديات الأمنية واللوجستية المختلفة أدّت كلّها إلى تقويض هذه الجهود. وفي الأول من كانون الثاني/يناير من العام 2008، تولّت بعثةٌ موسّعة مؤلّفة من ممثّلين عن الأمم المتحدة والاتّحاد الأفريقي (يوناميد) الإشراف على بعثة الاتحاد الأفريقي، وكلفت بحماية الهيئات الخيرية الإنسانية والسكان المدنيين، وبمتابعة اتفاقيات السلام.

المصدر: هيومن رايتس ووتش 2008ج (بالإنجليزية).

اغتصاب الأطفال خلال النزاع المسلح

في أوضاع النزاع تتواصل على نطاق واسع حالات الاغتصاب والعنف الجنسيّ ضد الأطفال، ويكون الأطفال في مخيّمات اللاجئين ومستوطنات المهجرين داخليًّا أو حولها هم الأكثر تعرضًا للمخاطر. ووفقًا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة للعام 2008 عن الأطفال والصراع المسلح،[15] ازدادت الحالات المبلغ عنها عن الاغتصاب والاعتداءات الجنسية على الأطفال في الصومال، من 115 في العام 2006 إلى 128 خلال الفترة الواقعة بين 16 آذار/مارس 2007 و15 آذار/مارس 2008. وتقول مراكز حماية الأطفال إن الأطراف المتورطة في النزاع لم ترتكب إلا قلّة من هذه الحالات المزعومة المبلغ عنها، غير أن استمرار الاقتتال قد جعل النساء والأطفال أكثر تعرّضًا للعنف الجنسيّ وذلك بسبب عمليات التهجير، والبؤس، وانهيار حكم القانون، وعودة ظهور الجماعات المسلحة والميليشيات التي تعمل لحسابها. وثمّة تقارير عن ضحايا لم يكن عمرها يتجاوز ثلاثة أشهر. وتضمّ الفئة الأكثر تعرضًا للمخاطر النساءَ والفتيات اللواتي يعشن في مواقع مكشوفة وغير محميّة مخصّصة للمهجّرين داخليًّا، وبخاصّة من ينتسبن في مناطقهنّ إلى عشائر الأقليّات.

في أوضاع النزاع تتواصل على نطاق واسع حالات الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال

وفي مستوطنات المهجرين داخليًّا في راف، راهو، وتورجالي في منطقة بوساسو، بُلِّغ عن إحدى وثلاثين حالة اغتصاب أطفال في شهر واحد فقط. وفي مستوطنة بولو منغيس في بوساسو، بُلِّغ عن 25 حالة اغتصاب ضد الأطفال في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007، وفي الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها، اغتُصبت في المستوطنة ثلاث فتيات، تبلغ أعمارهنّ 7 و12 و18 سنة. وفي غضون العام 2007، اغتُصب 40 طفلًا، وتعرض 12 آخرون لمحاولات اغتصابٍ في خمس مستوطنات للمهجرين داخليًّا في أرض الصومال، من بينها هرجيسا وشيخ نور. وذكر المهجرون داخليًّا في معظم المستوطنات أن مرتكبي تلك الاعتداءات هم من المهجَّرين مثلهم، ومن أشخاص من المنطقة المضيفة، ومن رجال الشرطة. ومع أن أغلب حوادث الاغتصاب المبلَّغ عنها قد ارتكبها مدنيّون، فقد ذكرت عدة تقارير أن مرتكبي بعض الاعتداءات الجنسية هم من الأطراف المشاركة في النزاع، مثل أفراد الميليشيات وجنود الحكومة الاتّحادية الانتقاليّة والجيش الإثيوبي. وحواجز الطرق التي تقيمها وتسيطر عليها الميليشيات والعصابات هي المواقع التي تقع فيها حوادث العنف الجنسيّ المبلَّغ عنها. وفي أيار/مايو 2007، أوقف أفراد إحدى الميليشيات حافلة ركاب صغيرة في إحدى نقاط التفتيش وأقدموا على اغتصاب ثماني نساءٍ وخمس فتيات. كما وقعت عدة حالاتٍ من اغتصاب الفتيات أثناء هروبهنّ من مقديشو. وفي النصف الأول من العام 2007، كانت هناك أربع حالات مؤكّدة من الاعتداء على الفتيات من جانب رجال يرتدون الزيّ الرسميّ للحكومة الاتّحاديّة الانتقالية.

غالبًا ما ترتكب حوادث الاغتصاب والاعتداء الجنسيّ هذه من قبل جناةٍ يتمتعون بنوعٍ من الحصانة، ويفلتون من العقاب. وكثيرًا ما يُجري إهمال الضحايا من جانب مؤسّسات العدالة التقليدية والاجتماعية التي تفاوض عشيرة الجناة وتقترح عليها تسويةً ماليّةً (تتمثل في عددٍ من الجمال أو مبلغ نقديٍّ قد يصل إلى 800 دولار) تقدم للضحية من جانب الجاني أو عشيرته، أو أن يتزوج الجاني نفسه الضحية. وفي هذه الأثناء، يضيف المجتمع إلى ضرر الاغتصاب وصمة «العار» التي يسبغها على الضحية.

وفقًا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة للعام 2007 عن الأطفال والصراع المسلح في السودان،[16] ينتشر الاغتصاب على نطاق واسع في دارفور باعتباره من أدوات الحرب. والواضح أن المشكلة تمتدّ إلى ما هو أوسع من مجرّد الحالات الاثنتين والستّين التي تأكّد حدوثها. فمرتكبو تلك الحوادث هم، على العموم، رجال مسلّحون،

الإطار 4-8 قصة فتاة اسمها عبير

وقعت مجزرة المحمودية يوم 12 آذار/مارس 2006، في منزل إحدى العائلات في قرية صغيرة جنوبي بغداد في العراق.

ففي ذلك اليوم، أقدم خمسة من الجنود الأميركيّين من كتيبة المشاة 502، تباعًا وواحدًا إثر الآخر، على اغتصاب صبيّة عراقيّة يافعة في الرابعة عشرة من العمر اسمها عبير ثم قتلها، بعد أن أردوا بالرصاص أمّها فخريّة 34 سنة؛ ووالدها قاسم، 45 سنة؛ وشقيقتها هديل 5 سنوات.

وأقر أحد الجنود في شهادة تستهدف تخفيف العقوبة بأن الجنود في ذلك اليوم لمحوا الصبية عبير عند إحدى نقاط التفتيش، فتتبّعها واحد أو أكثر منهم ممن عزموا على اغتصابها. وفي 12 آذار/مارس 2006، اقتحموا بيت عبير، وحبسوا الأب والأم والطفلة ذات السنوات الخمس في إحدى الغرف وقتلوهم جميعًا. ثم شرع الجنود باغتصاب الصبية تباعًا. وبعد ذلك أقدموا على قتلها.

وفي الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وآب/أغسطس 2007، أصدرت محاكم عسكرية أميركية أحكامًا بالسجن على مرتكبي هذه الجرائم لمدد تراوح بين 90 سنةً و110 سنين.

المصدر: هيئة الإذاعة البريطانية – بي بي سي 2007أ، 2007ب، 2008 (بالإنجليزية).

وغالبًا في زيٍّ رسميّ. وهم يستهدفون النساء والفتيات المهجّرات داخليًّا أو المنشغلات بتدبير أمور معيشتهنّ اليومية. وفي كثير من الحالات تحدّد الضحايا هويّة الجناة باعتبارهم أفرادًا في القوات المسلّحة السودانيّة، أو شرطة الاحتياط المركزية، أو الجنجويد. وتتردّد تقارير عن ارتكاب أشخاص مسلّحين غير معروفين الاغتصاب في حالات أخرى. ويشير هذا الأمر بصورةٍ متزايدة إلى أن الاغتصاب يستهدف الفتيات تحديدًا. كما تشير التقارير إلى وجود خمسة حالات اغتصاب فتيان بين الحالات الاثنتين والستين التي تأكّد حدوثها في تلك السنة. وفي جنوب السودان كذلك، وفي «المناطق الثلاث»، بُلّغ عن ستّ حالاتِ اغتصاب مؤكدة في الفترة ما بين 16 تموز/يوليو 2006 و30 حزيران/يونيو 2007، وحُمّلت فيها المسؤولية لأفراد أو جماعات من القوات المسلحة.

في 15 نيسان/أبريل 2007، كانت طفلتان في العاشرة والثانية عشرة من العمر في طريق العودة من العمل في إحدى المزارع في شمال دارفور عندما انقضّ عليهما اثنان من الجنود المسلحين الذين يرتدون الزيّ «العسكري». وطرح أحد الجنديين الطفلة الكبرى أرضًا واغتصبها، فيما كان الثاني يشبع الصغيرة لطمًا وضربًا. وعندما اقتربت من تلك النقطة جماعة من المهجّرين داخليًّا، سارع الجنديان، كما يقول أحد التقارير، إلى الهرب جنوبًا في اتجاه معسكرٍ لقوات التحالف السوداني على مقربة من أمّ دريسة. وفي 15 تشرين الأوّل/أكتوبر 2006، أقدم اثنان من جيش التحرير السوداني (ميناوي) على اغتصاب طفلة تبلغ الثانية عشرة من العمر في تارادونا شمالي دارفور، وتعرضت خلالها للضرب والاعتداء الوحشي. وقد تأكدت هذه المزاعم، وحُمّلت مسؤوليّة الاعتداء لجيش التحرير السودانيّ. كما تأكّد أن أربعة من أفراد قوات التحالف السوداني قاموا في أيلول/سبتمبر 2006 باغتصاب فتاةٍ في السادسة عشرة من العمر في جبل مرة الشرقي. وجرى الاعتداء على مشهد من طفل البنت ابن الأشهر الستة والذي كان وليد حالة اغتصاب سابقة تعرضت لها الفتاة. وتعكس حالات الاغتصاب هذه الأهوال اليومية التي تتعرض لها الفتيات، ويحدث أغلبها عند قيامهن بجلب الماء أو جمع الحطب أو أداء المهمات البيتية الأخرى.

نادرًا ما يجري التحقيق ومحاكمة الجناة في جرائم الاغتصاب في دارفور حيث مؤسسات العدالة شبه غائبة. ولا يجري الإبلاغ عن العديد من الحالات خشية وصم الضحايا بالعار بعد ذلك. وخلال فترة إعداد هذا التقرير كانت ثمة ثلاث حالات مسجّلة لاثنين من أفراد شرطة الاحتياط المركزية وواحدٍ من قوات التحالف السوداني قُدّموا للمحاكمة بتهمة اغتصاب أولاد يافعين في الثالثة عشرة من العمر.

أطفال يساقون إلى الحرب

يُعَدُّ الأطفال فريسة سهلة للممارسات المدمرة لأمنهم، ولا تقتصر هذه الممارسات على تقويض حرياتهم، بل تتجاوزها إلى إلحاق أضرار بالغة بهم تُراوح بين العقد النفسية والأذى الجسماني والموت. وأقسى هذه الممارسات هو تجنيد الأطفال للحرب، ويتّخذ على العموم، ثلاثة أشكال: أولها تجنيدهم للقتال الفعلي، وهي ظاهرة تعرف بتجنيد الأطفال؛ والثاني استخدامهم في نشاطات «مساندة» مثل نقل العتاد والتجسس والرقابة ونقل الرسائل وأداء الخدمات الجنسيّة؛ أما الشكل الثالث فهو استخدامهم كدروع بشرية أو لأغراض دعائية.

يولد الصراع الأهلي والاحتلال الأجنبي الظروف التي تسهّل استغلال الأطفال

في البلدان النامية يولّد الصراع الأهلي والاحتلال الأجنبي الظروف التي تسهل استغلال الأطفال على هذا النحو، ومن هذه الظروف انهيار الأمن العام والاستقرار السياسي واضطراب عمل المؤسسات التعليمية والتفكك العائلي والفقر وتفشّي البطالة ونزوح السكان وهربهم إلى خارج البلاد. وفي مثل هذه الأوضاع يصعب التمييز بين الأطفال الذين «يتطوّعون» لخوض المعارك لتحقيق دخلٍ ما، وأولئك الذين يُرغمون على أداء هذه الخدمة التي تعوق نموّهم العقلي والنفسيّ والجسماني.

يعدّ الأطفال فريسة سهلة للممارسات المدمرة لأمنهم

مع ذلك يمكن التمييز بين نوعين من حالات انخراط الأطفال في النشاطات العسكرية في البلدان العربية، إذ نشهد النوع الأول في السودان والصومال حيث تتحدّث التقارير بصورة موسّعة عن تجنيد الأطفال. ونجد النوع الثاني في مناطق النزاع الأخرى، في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان والعراق حيث يؤدّي الأطفال، متطوعين أو مرغمين، أدوارًا إسنادية فيما تستمر معاناتهم جرّاء النزاع المسلّح في تلك المناطق.[17]

لم تعلن غير قلّةٍ قليلة من البلدان العربية التزامها أمام المجتمع الدّوليّ بحظر تجنيد الأطفال في النشاطات العسكرية، وقد صادقت ثلاث عشرة دولةً عربيةً فقط على البروتوكول

الاختياريّ لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وهذه الدول هي: الأردن والبحرين وتونس والسودان وسورية والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا ومصر والمغرب واليمن. ووقّعت ثلاث دول أخرى (جيبوتي والصومال ولبنان) على البروتوكول الاختياري دون المصادقة عليه. ويؤكّد هذا البروتوكول التزام تلك الدول بحماية الأطفال من المشاركة في النزاعات المسلحة، كما دعا إلى تسريح كل الأطفال ممن هم دون الثامنة عشرة من العمر.[18] وحتى لو اقتصر تجنيد الأطفال في عمليات قتالية على مناطق النزاع في البلدان العربية، فإن على الحكومات العربية جميعًا أن تعلن بوضوح التزامها محاربة هذه الظاهرة. ويصحّ ذلك بصورةٍ خاصة على الحكومات التي صادقت على البروتوكول المُطالب باتّخاذ كل الإجراءات اللازمة لوضع هذا الالتزام موضع التنفيذ.

صادقت ثلاث عشرة دولة عربية فقط على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة

وفقًا لما ورد في التقرير العالمي حول تجنيد الأطفال الذي وضعه الائتلاف من أجل وقف استخدام الأطفال كجنود، كان هناك 17,000 طفل في قوات الحكومة والميليشيات المتحالفة وجماعات المعارضة المسلحة في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية من السودان في شهر آذار/مارس 2004. وخدم ما بين 2,500 و5,000 طفل في جماعات المعارضة المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب. وعلى الرغم من مزاعم الجيش الشعبي بأنه سرّح أكثر من 16,000 طفل من صفوفه بين العامين 2001 و2004، يرى التقرير أن هذا الجيش ما زال يجنّد الأطفال. يضاف إلى ذلك أن «جيش الرب للمقاومة» في أوغندا يحتجز 6,000 طفل كرهائن في جنوب السودان. كما أدّت الأزمة الإنسانية في دارفور إلى آثارٍ مفزعة في أطفال الإقليم. وفيما كانت جوانب هذه الأزمة تتكشف للعيان أخذت أعداد متزايدة من التقارير تتحدّث عن أطفال مختطَفين أرغموا على الخدمة في القوات المسلحة والميليشيات المحاربة. وذكرت هذه التقارير أن أطفالًا دون الرابعة عشرة من العمر شوهدوا وهم يقدمون الخدمات للقوات الحكومية والشرطة في دارفور، وكذلك في صفوف الميليشيات الموالية للحكومة «الجنجويد». وهناك أدلّة ثابتة على تجنيد الأطفال في القوات السودانية المسلحة، و«حركة العدل والمساواة»، وفروع جيش تحرير السودان الأربعة، وقوات الدفاع الشعبي، وقوات الجنجويد، واحتياطي الشرطة المركزية.

تدعو الاتفاقات الدولية إلى تسريح كل الأطفال المجنّدين

مع أن استخدام الأطفال في نشاطات عسكرية في السودان لم يتوقف بعد، فإن ثمة دلائل على بعض التحسن في الجنوب والشرق وفي دارفور. هناك، أولًا، التعهد الذي قطعه بعض الأطراف المتحاربة أمام اليونيسف بتسريح الأطفال المجنّدين والسماح للمنظمات الدولية بالتفتيش في معسكراتها للتأكد من وفاء هذا البعض بهذه الالتزامات. كما وافقت السلطات الحكومية، من ناحية ثانية، على تجريم هذه النشاطات ورصد المخصّصات المالية لإعادة دمج الأطفال في بيئة الحياة الطبيعية. وقد تعهّدت حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم وحكومة جنوب السودان بالوفاء بهذه الالتزامات بعد الزيارة التي قام بها المبعوث الخاص للأمين العامّ الى السودان، في كانون الثاني/يناير عام 2007. وفي دارفور وقّع جناح «ميني مِنّاوي» في جيش التحرير السوداني على خطة عمل مع اليونيسف لوضع حد لتوظيف الأطفال واستخدامهم في العمليات القتالية، وتعهد بموجب ذلك بتسريح الأطفال العاملين في صفوفه. غير أن التقرير العالمي يشير إلى أن هذا الجناح لم يقم، حتى شهر حزيران/يونيو 2007، بأية إجراءات ملموسة لتنفيذ هذه الالتزامات. ويخلص التقرير إلى أن أطراف النزاع جميعًا في السودان مسؤولةٌ عن جرائم قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم واغتصابهم وممارسة أشكالٍ أخرى من العنف الجنسيّ ضدّهم في الفترة التي يغطيها ذلك التقرير حتى شهر آب/أغسطس من العام 2007.[19]

وفي الصومال، تمارس الأطراف المتحاربة جميعًا، بما فيها الحكومة الموقتة، تجنيد الأطفال، وقد اتّسع نطاق هذه الممارسة بنسبةٍ كبيرةٍ منذ انهيار السلطة المركزيّة وانتشار الميليشيات وهروب الناس وترحيل أعداد ضخمة منهم داخليًّا. ويقدّر الممثل الخاص للأمين العام المعنيّ بالصومال أن نحو 200,000 طفلٍ، أي نحو خمسة في المائة من الأطفال في الصومال قد حملوا السلاح أو شاركوا، ذات يوم، بصورة أو بأخرى في أعمال الميليشيات.[20] وأفادت تقارير عديدة بمشاركة أطفال في الرابعة عشرة والخامسة عشرة من العمر في هجمات الميليشيات، وبانضمام أعداد كبيرة منهم إلى العصابات الإجرامية التي تسمى «الموريان»، أي (الطفيليات).[21] ومن تلك الجماعات التي تستخدم الأطفال في عمليات قتالية: الحكومة الاتحادية الانتقالية، تحالف وادي جوبا، المجلس

الصومالي للمصالحة والإعمار بمقديشو، وجيش راحانوين للمقاومة.

وفقًا لتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلّح في الصومال للعام 2007،[22] أحد التحديات التي تواجه التصدي لتوظيف الأطفال واستخدامهم في أوساط القوى المتقاتلة إنما يكمن في كونه من الممارسات المتجذرة في الثقافة الصومالية. فما إن يتعدى الولد السنة الخامسة عشرة من عمره حتى يصنف في عداد البالغين ويغدو، على هذا الأساس، مؤهّلا لحمل السلاح. ونظرًا إلى البيئة الاجتماعية القبليّة التقليدية في الحياة الصومالية، فإن من المتوقّع، من وجهة النظر التي اعتادها الصوماليون، أن يتولّى الأولاد الدفاع عن العائلة والعشيرة وهم في سنٍّ مبكرة. لهذه الأسباب استخدام الأطفال في النزاع ظاهرةٌ شائعة بصورةٍ حادة ويصعب التصدي لها.

وعلاوة على ذلك، تتضافر حالات التهجير والهجر والإهمال واليتم والعوز لتجعل كثيرًا من الأطفال، وبخاصة أولئك الذين يعيشون ويعملون في الشوارع، معرّضين بصفة خاصة للاستدراج. وتشير التقارير إلى أن استخدام الأطفال قد تفاقم بصورةٍ ملموسة في العام 2006 بسبب اندلاع النزاع في مقديشو بين اتحاد المحاكم الإسلامية وأمراء الحرب الذين يتزعمون «تحالف إحلال السلام ومكافحة الإرهاب»، وكذلك النزاع الذي نشب في مناطق الصومال الوسطى والجنوبية بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية. علمًا أنّه لا يمكن التحقّق بسهولةٍ من أعداد الأطفال المستخدمين أو المنخرطين في هذه النزاعات، لأنه لا توجد سجلّات للمواليد في الصومال، ما يصعّب تحديد عمر المراهق أو الصبي الذي ينضمّ إلى إحدى الجماعات المسلحة. ولكن الواقع يثبت حجم هذه الظاهرة، فإضافةً إلى شهادات شهود عيان على نطاق واسع عن وجود أطفال لا يتجاوزون الحادية عشرة من العمر على نقاط التفتيش وفي الناقلات التابعة لمختلف الأطراف المتقاتلة في مقديشو في العام 2006، أجرت مراكز حماية الأطفال للأمم المتحدة مقابلات مع أربعة عشر صبيًّا من الناشطين في خدمة اتحاد المحاكم الإسلامية والجماعات المسلحة.

تترك الأضرار الجسمانية والنفسية التي تلحق بالأطفال نتيجة مشاركتهم في النزاع المسلّح آثارها الواضحة في شخصيّاتهم طوالَ العمر، هذا لو قدر لهم أن يبقوا على قيد الحياة بعد هذه المعاناة. فحرمانهم من حياة عائلية مستقرة يضيّع عليهم فرصة التعلّم النظامي واكتساب المهارات الحياتية المستدامة فيعتادون بدلًا من ذلك استخدام القوّة لحلّ النزاعات أو تأمين سبل العيش. وتغدو البندقية، لا الكتاب، هي أسلوب الحياة المعتاد بالنسبة إليهم. فلا عجب، إذن، في انضمام العديد من اليافعين إلى عصابات الجريمة المنظّمة أو ممارستهم القرصنة على السواحل الصومالية. فقد امتدّت نشاطات القراصنة وقطّاع الطرق في الصومال إلى أعالي البحار، فبعد أن ضاقت بهم سبل العيش المشروعة بفعل تفشي البطالة والفقر، تحوّلت هذه النشاطات، بالنسبة إلى بعضهم، مصادر دخل حافلة بالمخاطر ولكن عالية المردود.

تغدو البندقية، لا الكتاب، هي أسلوب الحياة المعتاد بالنسبة إلى الأطفال

أوضاع اللاجئين والمُهجَّرين داخليًّا

تتميز المنطقة العربية بوضع فريد بين مناطق العالم أجمع من حيث أوضاع اللاجئين فيها. فهي المنطقة التي تلتقي فيها قضية اللاجئين الأقدم عهدًا في كلّ أنحاء العالم، أي قضيّة الفلسطينيين، بتلك الأحدث عهدًا في دارفور. وينبغي التمييز هنا بين نوعين من اللاجئين: أولئك الذين يُرغَمون على مغادرة محل إقامتهم الأصلي ولكنهم يظلون داخل بلادهم – وهم المهَّجرون داخليًّا – وأولئك الذين يرغمون قسرًا على مغادرة وطنهم كلّيًّا. غير أن الصفة القانونية للاجئ، كما تعرّفها الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، الصادرة عن الأمم المتّحدة في عام 1951، لا تُطلَق إلا على من «يوجد، وبسبب خوف مُبَرَّر من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معيّنة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسيّةً ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد».

تترك الأضرار الجسمانية والنفسية التي تلحق بالأطفال نتيجة مشاركتهم في النزاع المسلّح آثارها الواضحة في شخصياتهم طوالَ العمر

اللاجئون

ترتبط قضية اللاجئين بأمن الإنسان في ثلاثة مجالات – الموطن الأصلي، المسار، نتيجته الختامية. تشكّل الأسباب التي تدفع المرء إلى أن يصبح لاجئًا، بحدّ ذاتها، مخاطر جسيمةً تهدّد

أمن الإنسان وتتمثّل، في حدّها الأدنى، بفقدان العمل ومصدر الرزق، وفي حدّها الأقصى، بتهديد حياة الناس على أيدي جيوش الاحتلال أو الميليشيات المتنافسة. وحياة اللاجئ محفوفة بأكملها بالمخاطر – كالعجز عن العثور على عمل أو مصدرٍ للرزق لتلبية الاحتياجات الأساسية، والتعرض للتمييز والقمع، والعزل الاجتماعي. ومحنة اللاجئة/اللاجئ قد لا تبلغ نهايتها أبدًا لأن المرء قد يموت لاجئًا ويورث وضعَه هذا لجيلٍ لاحق.

ثمة صعوبات حقيقية في احتساب عدد اللاجئين في العالم، ومع ذلك يمكن تقدير عددهم في البلدان العربية بنحو 7.5 مليون لاجئ في العام 2008 وفقًا للأرقام التي سجّلتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويمثّل ذلك نسبة 46.8 في المائة من العدد الإجمالي للاجئين في العالم والمسجلين لدى المفوضية السامية ووكالة الأونروا في العام 2008، والبالغ عددهم 16 مليونًا.[23]

يقيم العدد الأكبر من اللاجئين، وجُلُّهم من الفلسطينيين والعراقيين، في الأردن، والأرض الفلسطينية المحتلة، وسورية. وتستضيف كل من الأردن وسورية أكثر من مليوني لاجئ، ويقيم نحو 1.8 مليون لاجئ في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن حيث العدد، يمثل الفلسطينيون أكثر من نصف إجمالي اللاجئين الذين تجاوز عددهم أربعة ملايين ونصف في العام 2007. ويليهم اللاجئون العراقيون الذين بلغ عددهم أكثر من مليونين، ثمّ السودانيون الذين يقدر عددهم بنحو 300 ألف، فالصوماليون الذين يصل عددهم إلى نحو 200 ألف.

ويعيش حوالى 4.6 مليون لاجئ فلسطيني في مخيّمات موزعة بين ثلاثة بلدان عربية، إضافةً إلى الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وتتركز أكثف التجمعات في الأردن، ثم في داخل الأرض الفلسطينية المحتلّة، ويليهما سورية ولبنان.

وتتباين أوضاع اللاجئين وفقًا لمدة لجوئهم، والبلد الذي لجأوا إليه، والموارد التي كانت في حوزتهم أو كانوا يستطيعون الوصول اليها عندما غادروا مكان إقامتهم الأصلي. وهذه تشمل مستوى التحصيل العلمي والمهارات والمدخرات والأصدقاء والمعارف القادرين على تقديم المعونة. أما الذين يعيشون المرحلة الأولى من اللجوء أو التهجير وليس في حوزتهم موارد ذات شأن فإنهم يشتركون في مواجهة المخاطر الاقتصاديّة نتيجة فقدانهم العمل والدخل المناسبين والسكن والمستلزمات الغذائية والصحية الملائمة.

وكلما طالت مدة اللجوء تعززت قدرة المرء على التكيّف مع الظروف الصعبة، وهذه، بالتحديد، هي حالة الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها. غير أن تسلُّم المعونات أو اعتياد الظروف القاسية لا يضعان خاتمةً للمعاناة (ساري حنفي، ورقة خلفيّة للتقرير). إن نفوس الأكثرية العظمى من اللاجئين مسكونة على الدوام بذكريات المذلّة والاضطهاد، والإحساس الدائم بفقدان وطنهم.[24] وفي بعض البلدان المضيفة تحولت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أحياء سكنية معمورة. وفي بعض البلدان، مثل الأردن وسورية، يحقّ للاجئين الفلسطينيين العمل والاستفادة من الخدمات الاجتماعية.[25] وفي المقابل يواجه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مصاعب جمّةً في الحصول على فرص العمل، ويحرمون من حقوق التملّك ويعيشون، نتيجةً لذلك، في ظروف قاسية وفي مخيمات فقيرة ومكتظة.

ويتوافر بعض البيانات عن أوضاع اللاجئين العراقيين في الأردن، يتّضح منها أنّهم هاجروا

نفوس الأكثرية العظمى من اللاجئين مسكونة على الدوام بذكريات المذلّة والاضطهاد، والإحساس الدائم بفقدان وطنهم

الجدول 4-6 إجمالي عدد اللاجئين وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا، حسب بلد المنشإ والإقامة، 2007

البلد الذي قدم منه اللاجئون	بلد الإقامة**			
العراق	سورية	الأردن	إيران	لبنان
	1,500,000	500,000	57,414	50,000
الصومال	كينيا	إثيوبيا	جيبوتي	اليمن
	192,420	25,843	5,980	110,616
السودان	تشاد	إثيوبيا	مصر	إريتريا
	242,555	35,493	10,499	729
الأرض الفلسطينية المحتلة * (لاجئو الأونروا)	الأردن	الأرض الفلسطينية المحتلة	سورية	لبنان
	1,930,703	1,813,847	456,983	416,608

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2008 (بالإنجليزية)؛ الأونروا 2008 (بالإنجليزية).

ملاحظات: يضم لاجئو المفوضية السامية أولئك اللاجئين الذين تلقوا المساعدة من المفوضية وذوي الأوضاع المماثلة لأوضاعهم.
يضم لاجئو الأونروا أولئك اللاجئين المسجلين في المخيمات الرسمية.

* في شهر حزيران/يونيو 2008، ووفقًا للتعريف المعمول به لدى الأونروا، فإن اللاجئين الفلسطينيين هم الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم في الفترة ما بين حزيران/يونيو 1946 وأيار/مايو 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم نتيجة للنزاع العربي الإسرائيلي.

** عدد المقيمين في بلدان المقصد الرئيسية للاجئين.

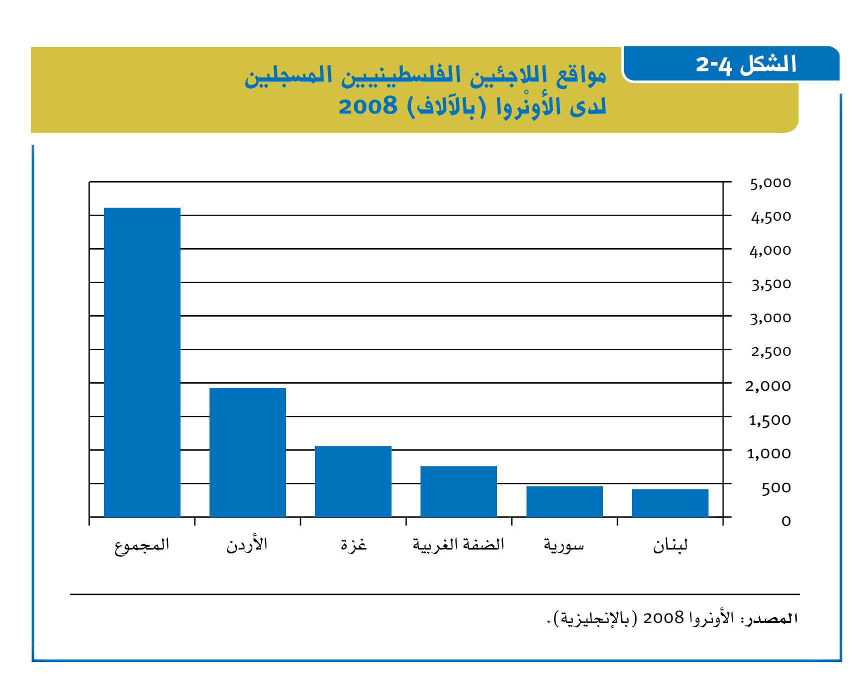
أساسًا كعائلات تغلب نسبة الإناث فيها على الذكور. ويشكّل المتعلمون نسبة كبيرة منهم، كذلك إن 70 في المائة منهم هم في سن العمل (أكثر من 15 سنة)، غير أن أقل من 30 في المائة منهم يمارسون العمل بالفعل، ومن ثمّ ينفق أكثرهم من مدّخراتهم أو من تحويلات نقدية تصلهم من العراق. ولذلك فإنّ عودة أعداد قليلة منهم إلى العراق في أواخر العام 2007 تعكس أحيانًا نفاد المدخرات أكثر مما تعني تحسّنًا في أوضاع الأمن. وتشير الوكالات المعنيّة بشؤون اللاجئين إلى أنّ أعدادًا متزايدة منهم تطلب الآن اللجوء إلى الدول الصناعيّة المتقدّمة. (ساري حنفي، ورقة خلفية للتقرير).

يشير استطلاع أجري في الآونة الأخيرة إلى أنّ عددًا غير قليل من العراقيين يفتقرون إلى إذن الإقامة المطلوب من كل أجنبي في الأردن. ويظهرأن عنصر الدخل يؤدّي دورًا مهمًّا في الحصول على ذاك الإذن تبيّن أن حوالي 80 في المائة من الأغنياء يحملونه، بينما لا تتجاوز نسبة اللاجئين الفقراء الذين يحملون مثل هذا الإذن 22 في المائة. ويقول أكثر من ثلث (35 في المائة) المستجيبين في الاستطلاع إنهم يودّون أن يسجلوا أنفسهم عند المفوضية السامية للّاجئين التابعة للأمم المتحدة، غير أن نسبة من قاموا بذلك فعلًا كانت أعلى بين المسيحيّين والفقراء – فلم يُسجَّل غير 15 في المائة من الأغنياء، مقارنةً بخمسين في المائة من الفقراء (ساري حنفي، ورقة خلفية للتقرير).

ويُستدل من دراسة أخرى عن العراقيين في سورية أنهم لا يعيشون في مخيمات للاجئين بل في شقق سكنية، وقد جاء بعضهم إلى سورية من تلقاء أنفسهم خشية القتل أو الاختطاف، وهم في انتظار أسَرهم التي قد تستطيع أو لا تستطيع اللحاق بهم. وتعتمد رعايتهم الصحية على الدخل: فزيارة الطبيب متاحة لمن يقدرون على ذلك ماديًّا، بينما يلجأ الفقراء الى مراكز الرعاية الصحية الأولية في حالات الطوارئ ومن أجل الحصول على الخدمات الطبية البسيطة. كما يمكنهم زيارة عيادات الهلال الأحمر الفلسطيني التي لا يتردد عليها السوريون في العادة. وتعمل هذه العيادات بشكل جيد على الرغم من اكتظاظها بالمرضى.

ومع أن المراكز التعليمية السورية قد فتحت أبوابها للعراقيين، فإن إحدى الدراسات تبيّن أن عدد العراقيين الذين التحقوا بالمدارس السورية قد بلغ نحو 30,000. وتعزو الدراسة ذلك إلى

الشكل 2-4 **مواقع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا (بالآلاف) 2008**



المصدر: الأونروا 2008 (بالإنجليزية).

اضطرار الأطفال الى إهمال دراستهم من أجل العمل لإعالة أسَرِهم. وتشير الدراسة إلى أن العراقيين الوافدين إلى سورية لا يحضرون معهم من المال إلا القليل خشية أن يداهمهم اللصوص على الطريق، وإذا أقاموا في سورية فإنهم يعتمدون على تحويلاتٍ نقدية من أقاربهم إذا استطاع هؤلاء تقديم العونٍ لهم، وإلا فإن اللاجئين مضطرون إلى البحث عن عمل في سورية التي يصعب عليها حتى إيجاد فرص عمل لمواطنيها.[26]

إن أوضاع اللاجئين السودانيين والصوماليين هي، دون شك، أسوأ من ذلك بكثير إذ يهرب اللاجئون من هذين البلدين الفقيرين أصلا إلى بلدان لا تقلّ فقرًا مثل تشاد واليمن. يضاف إلى ذلك أن المأزق الذي يواجهونه أحدث عهدًا، وبخاصة أولئك الهاربون من دارفور، وضحايا النزاع المسلح بين اتحاد المحاكم الإسلامية وخصومهم من أمراء الحرب والقوات الإثيوبية. ويفيد تقرير صادر عن برنامج الغذاء العالمي أن 670,000 شخص قد هربوا من القتال الدائر في مقديشو في العام 2007.[27] وقد تدهورت الأوضاع في الصومال إلى حد دفع الناس إلى المخاطرة بعبور البحر. فوصل 30,000 من هؤلاء اللاجئين إلى اليمن خلال العام 2007 بعد أن عبروا خليج عدن فيما لقي 1,400 آخرون حتفهم على الطريق أو اعتُبروا في عداد المفقودين.[28]

بالنسبة إلى من يجدون الملجأ، سواء أفي الأردن أم تشاد أم سورية أم اليمن، البقاء على قيد الحياة لا يخفف من إحساسهم بالخطر الوشيك الداهم. إن الأخطار الجسيمة وانعدام

تتزايد أعداد الذين يطلبون اللجوء إلى الدول الصناعية

الأمن قد دفعت هؤلاء اللاجئين إلى الفرار، غير أن تلك المخاطر الملازمة لوضعهم كلاجئين سترافقهم وتظلّ بالنسبة إليهم، مصدرًا للتهديد الدائم. فقد غدوا الآن في البلد المضيف تحت رحمة الأحداث والتطوّرات السياسية والاقتصادية التي قد تنقلب عليهم فجأةً في أيّ وقتٍ، وبخاصة إذا ربط الرأي العامّ بين وجودهم في ذلك البلد وبين ارتفاع كلفة المعيشة أو اشتداد المنافسة على الوظائف والخدمات العامة. ولئن كانت دول مثل الأردن وسورية تعامل اللاجئين العراقيين والفلسطينيين معاملةً كريمةً، فإن ذلك لا ينطبق على السودانيين والصوماليين في البلدان التي يلجأون إليها. ويتحوّل الناس أساسًا لاجئين بسبب الأخطار التي تهدّد أمنهم، ويمثّل استمرار هذه الأوضاع تهديدًا آخرَ يزيد من محنتهم.

يتحوّل الناس لاجئين بسبب الأخطار التي تهدّد أمنهم، ويمثّل استمرار هذه الأوضاع تهديدًا آخر يزيد من محنتهم

المُهجَّرون داخليًّا

إلى جانب اللاجئين هناك المهجَّرون داخليًّا. تتعدّد الأسباب خلف كلّ من الحالتين لكن هناك قواسم مشتركة. فكلاهما من ضحايا النزاعات الدولية والمحلية؛ وكلاهما من ضحايا الاحتلال أو الأعمال العدائيّة من جانب الميليشيات المتصارعة.

إن عدد المهجرين داخليًّا لا يقل عن 9.86 مليون شخص.[29] يوجد جانب كبير منهم في ستة بلدان عربية هي السودان وسورية والصومال والعراق ولبنان واليمن. في السودان، يقيم العدد الأكبر الذي يصل، حسب تقديرات مركز مراقبة التهجير الداخلي[30] إلى ما بين 4.5 ملايين و5.8 ملايين شخص. ويأتي العراق في المرتبة الثانية، حيث يوجد فيه نحو 2.4 مليون شخص، ثم الصومال، الذي يضم نحو مليون شخص.

في الصومال، أسفر عامان من الاقتتال العشوائي والانتهاك العنيف للحقوق عن أزمة إنسانية متفاقمة على نحو مطرد. يقول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأوضاع في الصومال[31] إنّ نحو 750,000 شخص من سكّان العاصمة مقديشو، أي حوالى ثلثي سكانها، هربوا منها في الفترة ما بين 15 آذار/مارس و15 تموز/يوليو 2008، ما رفع العدد الإجماليّ لمن هربوا من المدينة منذ اندلاع الصراع الراهن إلى نحو مليون نسمة. ويعيش نحو 300,000 من هؤلاء في خيم نُصبت في ضواحي العاصمة. ويتعين على سكّان المراكز الحضرية أن يلجأوا إلى خيارات صعبة ومنها أن يسحبوا أطفالهم من المدارس، ويتنازلوا عن العلاج، ويكتفوا بوجبة طعام واحدة في اليوم – لمواجهة نقص الغذاء. وإذا استمرّ تدهور الوضع الإنساني على هذا النحو، فسيكون 3.5 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة مع نهاية العام 2008. ووفقًا لأحد تقارير منظّمة هيومن رايتس واتش[32] الصادر عام 2008، هُجِّر 1.1 مليون صوماليّ بعيدًا عن مواطن إقامتهم في المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال، في وقت يعيش فيه مئات الآلاف من المهجرين على امتداد الطريق بين مقديشو وافجوي في مخيمات مزرية أصبحت هي الأخرى مسرحًا للاقتتال الوحشي، بينما تنغمس الميليشيات العاملة لحساب نفسها في عمليات النهب، والاغتصاب والقتل ضد المهجرين على الطريق الجنوبيّة المتّجهة صوب كينيا.

في السودان أسفرت الاشتباكات في أبيي عن تهجير 30,000 شخص.[33] ووفقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة،[34] تظلّ الحماية أهم الاحتياجات الجوهرية بالنسبة إلى المهجرين داخليًّا في السودان، ذلك أن مستوطناتهم تفتقر إلى الأمن والخدمات الأساسية وفرص تدبير موارد الرزق. وفي دارفور يمثّل انعدام الأمن العبء الكبير على المهجّرين داخليًّا واللاجئين العائدين والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانيّة، فيما تتواصل الاعتداءات والاشتباكات القبلية في القرى لتسبب المزيد من عمليات التهجير. ويواجه موظّفو الإغاثة الإنسانية صعوبةً

الجدول 4-7 تقديرات عدد المهجَّرين داخليًّا في الدول العربية، 2007

البلد	عدد المهجَّرين داخليًّا	
	العدد الإجمالي (مقرّبًا، مع ترجيح التقديرات العليا)	المهجَّرون الذين قدمت لهم الحماية/المساعدة من جانب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
السودان	5,800,000	1,250,000
العراق	2,480,000	2,385,865
الصومال	1,000,000	1,000,000
سورية	430,000	-
لبنان*	390,000	200,000
الأرض الفلسطينية المحتلة	115,000	-
اليمن	35,000	-

المصدر: مركز مراقبة التهجير الداخليّ 2008 (بالإنجليزية)؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2008 (بالإنجليزية).

* بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المتعلّقة بلبنان تعود إلى سنة 2006.

في الوصول إلى الأشخاص الذين يعانون جرّاء هذه الأوضاع، يضاف إلى ذلك تواتر الاعتداءات التي تستهدف المنظّمات غير الحكومية والهيئات الدولية على الطرق. ومن ثمّ تصبح المروحيّات هي الوسيلة الوحيدة للنقل، ما يضاعف كلفة العمليات. أمّا المهجّرون داخليًّا في الخرطوم فلديهم احتياجاتٌ محدّدة تتعلق بأوضاعهم مثل الوثائق الثبوتية، والحصول على الأرض الزراعية، والسلامة الجسديّة. يضاف الى ذلك ضرورة تدبّر أمر الحصول على المعلومات عن مواطنهم الأصلية. ومع غياب موارد الرزق وفرص العمل تزداد مخاطر استغلال النساء والأطفال، فوفقًا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لم تُعطَ احتياجات المهجّرين داخليًّا، في غمرة التحديات الإنسانية الجمّة، الأولوية اللازمة. وتشدد المفوضية في هذا الإطار على ضرورة إيلاء الاهتمام الخاص لمنع العنف الجنسيّ والجنوسي، المنتشر بين المهجّرين داخليًّا.

الإطار 4-9 كسر حاجز الصمت حول العنف ضد المرأة

يمثّل الصمت المحيط بأعمال العنف ضد المرأة واحدةً من أهمّ العقبات التي تحول دون وضع حد لهذه الممارسات والانتهاكات، لأنّه يجعل من تحديد الوقائع ومتابعة تداعياتها أمرًا صعبًا. ويزيد في صعوبة الأمر أن البرامج الثقافية التي تساعد في معالجة هذه المشكلة هي من النوع المكلف والطويل الأمد. غير أن هذه الظاهرة قد أخذت تتكشّف بفعل التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة، الوطنية والعالمية، ومن خلال الدراسات التي تجريها مراكز البحوث وملاجئ النساء. يضاف إلى ذلك أن وسائل الإعلام بدأت في الآونة الأخيرة باختراق المحظورات التي تكتنف هذا الموضوع.

إن جميع البلدان العربية تحتاج إلى سلسلة من القوانين التي تجرّم، بصورةٍ لا لبس فيها، أعمال العنف الموجّهة ضد النساء. غير أن تغيير القوانين لا يكفي، بحد ذاته، لتغيير ثقافة التهرّب من المسؤولية التي تديم المخاطر المهددة للأمن الشخصي للمرأة العربية. يتطلّب الأمر تبدلا عميقا في التوجهات لمكافحة التمييز المتجذّر ضد النساء، ذلك أن قضايا معقّدة حول الثقافة والعادات المتوارثَة والمجتمع تكمن خلف محاولات الإصلاح الضرورية الرامية إلى سن التشريعات وتطبيقها وتفسيرها. وفي بيئة القرن الحادي والعشرين تقع على كاهل البلدان العربية مسؤوليات جسيمة حيالَ الإسراع في إحداث تغييرات طال انتظارها في المجالات الاجتماعية والثقافية لتعزيز أمن النساء الشخصيّ. ولا بد من اتخاذ موقف حازم ضد التمييز بين الجنسين في ميادين الحياة، بدءًا من القيم التي رسخها نظام التعليم، وصولاً إلى ممارسات التمييز والتنميط السائدة في مواقع العمل، ووسائل الإعلام، والمجتمع بشكل عامّ.

المصدر: فريق التقرير.

خاتمة

يمكن قياس المجتمعات بكيفيّة تعاملها مع الفئات الضعيفة. بناءً عليه، قدّم هذا الفصل أفكارًا حول الأشواط التي ينبغي على البلدان العربية أن تقطعها لتتمكّن من فهم ومعالجة المآزق الإنسانية التي تواجه الفئات التي لا تحظى بالاهتمام الكافي: النساء اللواتي يتعرّضن للإيذاء والانتهاك بشكل منهجيّ فيما يشيح الآخرون بأنظارهم عن معاناتهنّ؛ وأولئك الذين يجري الاتّجار بهم للخدمة في المصانع، والمنازل وبيوت البغاء؛ والأطفال المجنّدون المنساقون إلى حرفة الموت؛ والمهجّرون الذين يتجشمون العناء في أسفار محفوفة بالمخاطر هربًا من الحروب الناشبة في مناطقهم ويعانون انعدام الحريات وانكماش سبل العيش.

ليس في مقدور الدولة ولا المجتمع حماية ما يخفى عن عيونهما. ومن الضروري، على هذا الأساس، أن يبدأ البحث عن حلول لمعالجة هذه الدرجة العالية من انعدام أمن الإنسان انطلاقًا من الاعتراف بوجود هذه الفئات الضعيفة وتعرُّف حجم التهديد الذي يتربص بها ومصادره.

يمكن قياس المجتمعات بكيفية تعاملها مع الفئات الضعيفة

هوامش

1 اليونيسف ومركز إنوشينتي للأبحاث 2000 (بالإنجليزية).
2 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1994ب.
3 الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ديسا) 2007أ (بالإنجليزية).
4 اليونيسف 2009. ويعد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث انتهاكًا أساسيًّا لحقوق الفتيات. إذ يمثل تمييزًا وانتهاكًا للحق فى تكافؤ الفرص، والصحة، والتحرر من العنف، والإصابة، وسوء المعاملة والتعذيب، والمعاملة القاسية أو غير الإنسانية والمهينة، وحق الحماية من ممارسات تقليدية ضارة، وحق اتخاذ القرارات بشأن الإنجاب. وجميع هذه الحقوق تتمتع بالحماية بموجب القانون الدوليّ.
5 جمهورية مصر العربية 2008.
6 Hoyek, Sidawi, and Abou Mrad 2005.
7 Beydoun 2008.
8 فادي مغيزل وميريلا عبد الساتر 1996.
9 تقرير المقررة الخاصة المعنيّة بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه 2008ط.
10 تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه 2006 (بالإنجليزية).
11 يبين الدليل عدد المصادر التي أوردت أحد المتغيرات في المعلومات حول بلد معين، وفق سلّم من خمس درجات تراوح بين «منخفض جدًّا» و «مرتفع جدًّا»، بالمقارنة مع جميع البلدان الأخرى (مثل المعلومات التيً تبين ما إذا كان البلد أو المنطقة هي الموطن الأصلي، أو بلد العبور الذي تتم فيه عملية الاتجار بالبشر.
12 منظمة العمل الدولية 2008أ (بالإنجليزية).
13 منظمة الصحة العالمية 1997 (بالإنجليزية).
14 الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن 2008ج (بالإنجليزية).
15 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008ج.
16 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2007ج.
17 McManimon 1999.
18 الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الجنود الأطفال 2004 (بالإنجليزية)؛ 2008 (بالإنجليزية).
19 الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الجنود الأطفال 2004 (بالإنجليزية)؛ 2008 (بالإنجليزية).
20 الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الجنود الأطفال 2004 (بالإنجليزية).
21 الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الجنود الأطفال 2008 (بالإنجليزية).
22 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2007ب.
23 حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استنادًا إلى بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2008 (بالإنجليزية)؛ والأونروا 2008 (بالإنجليزية).
24 Abu Zayd 2008.
25 تفيد الأونروا أن اللاجئين الفلسطينيّين في الأردن يحق لهم الحصول على جوازات سفر أردنية موقتة لا تمكنهم من حقوق المواطنة الكاملة، مثل حق الانتخاب والعمل في الدوائر الحكومية.
[http://www.un.org/unrwa/refugees/jordan.html].
26 Al-Khalidi, Hoffman, and Tanner 2007.
27 برنامج الأغذية العالمي 2008أ (بالإنجليزية).
28 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2008ب (بالإنجليزية).
29 مركز مراقبة التهجير الداخلي 2008 (بالإنجليزية).
30 مركز مراقبة التهجير الداخلي 2008 (بالإنجليزية).
31 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008هـ.
32 هيومن رايتس ووتش 2008أ (بالإنجليزية).
33 بعثة الأمم المتحدة في السودان 2008 (بالإنجليزية).
34 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2009 (بالإنجليزية).



الفصل 5

تحدّيات الأمن الاقتصادي[1]

وَصَفَ تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول للعام 2002 المنطقة العربية بأنها أكثر ثراءً منها نموًّا. وأكّد هذا الوصف الفجوة التي تفصل بين ثروات المنطقة من جهةٍ، والمستويات الحقيقية للتنمية البشرية فيها من جهةٍ أخرى، ما يشير إلى سلسلةٍ من الإخفاقات المتراكمة للسياسات المتّبعة، التي غالبًا ما أغفلتها التحليلات الاقتصاديّة التقليدية آنذاك. فالثروة النفطيّة ذات الحجم الخيالي لتلك البلدان، بحدّ ذاتها، تعكس صورةً مضلِّلةً لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في كثير من الاقتصادات العربية وما ينجم عنها من زعزعة في الأمن الاقتصاديّ لكلٍّ من الدول والمواطنين على حد سواء.

ينظر هذا الفصل في بعض أنماط الضعف الاقتصادي في البلدان العربية، انطلاقًا من أنّ أمن الإنسان يعني تمكّن الناس من ممارسة خياراتهم بأمان وبحرية، وأن يكون في وسعهم أن يثقوا نسبيًّا بأن الفرص المتاحة أمامهم اليوم لن تضيع تمامًا في الغد.[2] وكما أوضح الفصل الأوّل، يعتبر التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة محورين مفصليّين في هذا الفهم لأمن الإنسان. ويشكّل الأمن الاقتصادي المكوِّن الرئيسي للتحرُّر من الحاجة.

يشكّل الأمن الاقتصادي المكوِّن الرئيسي للتحرر من الحاجة

مقدمة

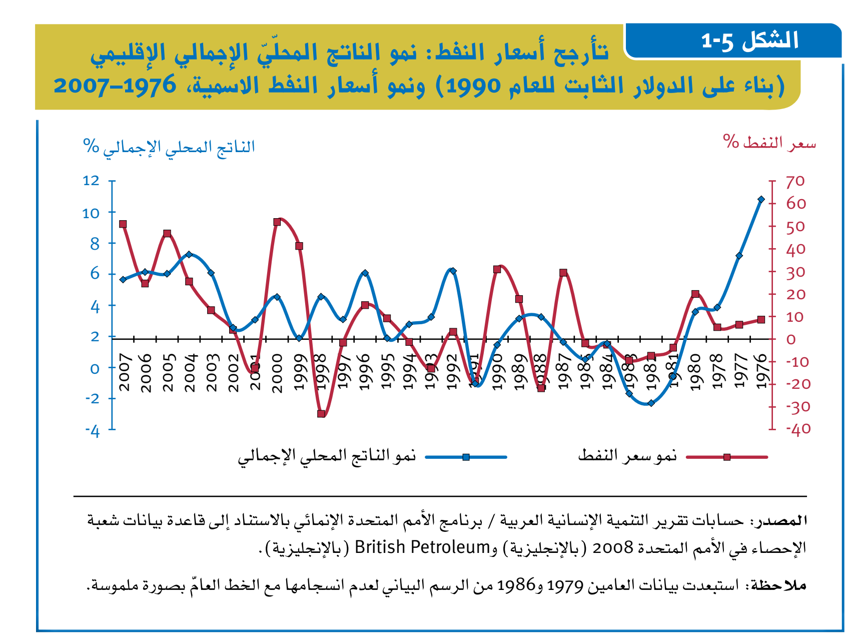
ينظر هذا الفصل في مفهوم أمن الإنسان الاقتصادي انطلاقًا من الأبعاد الأكثر أهمية التي حددها أساسًا تقرير التنمية البشرية للعام 1994 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي مستويات دخل الفرد الحقيقي وأنماط نموها؛ خيارات العمل والاستخدام؛ الفقر؛ والحماية الاجتماعية. في هذا الإطار ينظر هذا الفصل في المسار المضطرب للنموّ المرتكز على عائدات النفط في البلدان العربية، وهشاشة النموذج الاقتصاديّ المرتبط به، والاتجاهات المتغيّرة لتأثيرات الإنتاج النفطي داخل المنطقة. ويحدّد ثغرات السياسات المتّبعة المؤثّرة في الأمن الاقتصادي من نواحي البطالة الحادة وفقر الدخل المتواصل. ويشير الى أنّ وضع الحلول الشاملة يبدأ باعتماد سياسات اجتماعية واقتصادية سليمة متكاملة طويلة الأمد وبتنفيذها بشكل منسّق على أن تشمل هذه السياسات النهوض بالصناعة، وإقامة شبكات الأمان الاجتماعي بصورة أكثر فاعلية.

الضعف الاقتصادي على المستوى الإقليمي

ترتبط مسيرة الاقتصادات العربية بمسيرة النفط

ترتبط مسيرة الاقتصادات العربية منذ سبعينات القرن المنصرم بمسيرة النفط في المقام الأول. وقد حققت البلدان المنتجة النفع الأكبر في تلك الفترة وجمعت ثروات تفوق كل التصورات. إلا أن البلدان العربية غير المنتجة حققت كذلك منافع كبيرة من خلال تقديم الخدمات المتعلقة بالنفط، وتحويلات العاملين في البلدان المنتجة، والاستثمارات الآتية من بلدان المنطقة، ومداخيل

الشكل 1-5
تأرجح أسعار النفط: نمو الناتج المحلّي الإجمالي الإقليمي (بناء على الدولار الثابت للعام 1990) ونمو أسعار النفط الاسمية، 1976–2007



المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية) وBritish Petroleum (بالإنجليزية).

ملاحظة: استبعدت بيانات العامين 1979 و1986 من الرسم البياني لعدم انسجامها مع الخط العامّ بصورة ملموسة.

السياحة الإقليمية، وتدفُّق الاستثمارات عبر بلدان المنطقة، والمعونات على أنواعها. واستمرّ هذا الوضع مع استمرار الطفرة النفطية لكنّ الأمن الاقتصادي المرتبط بتقلّبات أسواق النفط كان، وما زال، رهنًا بتيارات خارجية المنشإ. فالطفرة النفطية الأولى التي أنعشت البلدان العربية في أواخر السبعينات تلاشت في الثمانينات وأوائل التسعينات نظرًا إلى التقلّبات الحادّة التي أصابت أسعار النفط في العالم.

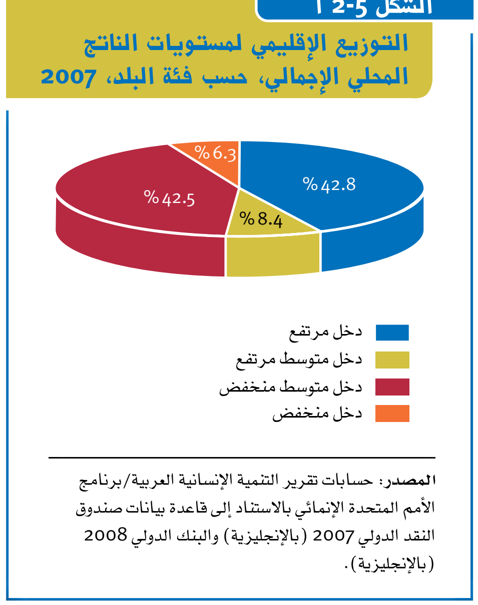
ما زال الأمن الاقتصادي في البلدان العربية رهنًا بتيارات خارجية المنشإ

يعتمد التحليل التالي تصنيف البنك الدولي للبلدان العربية وفق فئات الدخل الآتية: الدخل المنخفض، والدخل المتوسط المنخفض، والدخل المتوسط المرتفع، والدخل المرتفع.[3] في ضوء هذا التصنيف تضمّ فئة البلدان ذات الدخل المرتفع كلاًّ من الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت؛ بينما تضم البلدان ذات الدخل المنخفض جزر القمر والسودان وموريتانيا واليمن. وتصنف بقية البلدان العربية في فئة الدخل المتوسط. البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع تشمل عُمان ولبنان وليبيا؛ وتدخل بقية البلدان، أي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي وسورية ومصر والمغرب، في عداد البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض.[4]

صادرات النفط والنمو والتقلبات

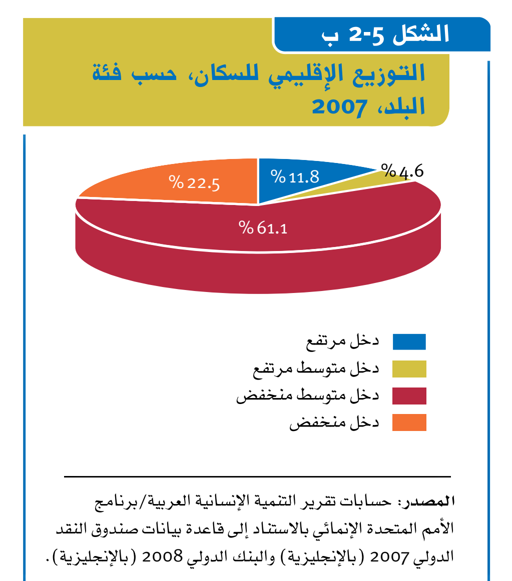
ارتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية منذ سبعينات القرن المنصرم ارتباطًا وثيقًا بارتفاع عائدات الصادرات التي غلبت عليها صادرات الوقود، ومثّلت نسبة 75، و72.6،

الشكل 2-5 أ
التوزيع الإقليمي لمستويات الناتج المحلي الإجمالي، حسب فئة البلد، 2007



المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي 2007 (بالإنجليزية) والبنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

الشكل 2-5 ب
التوزيع الإقليمي للسكان، حسب فئة البلد، 2007



المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي 2007 (بالإنجليزية) والبنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

و81.4 في المائة[5] من السلع المصدرة من بلدان فئة الدخل المرتفع، والدخل المتوسط، والدخل المنخفض على التوالي في العام 2006. هذا التفاوت المتأرجح صعودًا وهبوطًا، من النمو المرتفع في السبعينات، مرورًا بالركود الاقتصاديّ خلال الثمانينات، وصولاً إلى النمو الاستثنائي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان انعكاسًا مباشرًا للتقلبات الحادة التي عصفت بسوق النفط. يتضح ذلك في كل من الشكل 5-1، الذي يبين العلاقة الوثيقة بين حركة أسعار النفط العالمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الإقليمي، والشكل 5-3، الذي يُظهر متوسّط معدلات نمو الصادرات مقارنةً بمتوسط معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لفترات مختلفة من الازدهار والانتكاس.

ترك الانخفاض الحادّ في عائدات النفط خلال الثمانينات وطأته الثقيلة على البلدان المنتجة (على سبيل المثال شهدت السعودية هبوط الناتج المحلي الإجمالي فيها، بالأسعار الراهنة آنذاك، إلى النصف بين العامين 1981 و1987). وشهدت بلدان أخرى نموًّا اقتصاديًّا سالبًا، وكانت الكويت هي الأكثر تضررًا بينها حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الراهنة آنذاك، بنسبة 18 في المائة في العامين 1981 و1982. وانتقلت الصدمات إلى الاقتصادات العربية غير المنتجة للنفط والتي تقهقرت التحويلات المالية المرسلة إليها. وشهدت الأردن واليمن نموًّا سالبًا في بعض السنوات.

ترك الانخفاض الحاد في عائدات النفط خلال الثمانينات وطأته الثقيلة على البلدان المنتجة

الإطار 5-1 وليد خضوري*: سياسة النفط العربية - المنطلقات الأساسية

جلبت عائدات النفط العربي معها ثروةً استثنائيةً وتطورًا في البنية التحتية والمجالات التنموية الأخرى في الدول الاثنتي عشرة المنتجة للبترول الذي يمثل نحو 90 في المائة من ميزانياتها العامة السنوية. وهذه العائدات هي التي تعزز كذلك نمو الصناعات المصاحبة لها، وفرص العمل، والدخل، والتحويلات المالية لمواطني البلدان العربية الأخرى. من هنا، فإن دخل النفط يشكل قوة دفع رئيسية للأمن الاقتصادي العربي. ومن الضروري أن نفهم المنطلقات السياسية الأساسية التي توجه مسارات هذا المورد الاستراتيجي.

ترتكز سياسة النفط العربية على اعتبار البترول سلعةً استراتيجية حيوية للاقتصاد العالمي، والإقرار بأن البلدان المنتجة تتحمل مسؤولية مدّ الأسواق العالمية به بصورة يمكن الركون إليها، ودون انقطاع أو تعثر، وبأسعار معقولة. هذه المسلّمات الاستراتيجية هي التي تسيّر عملية التفكير وصنع القرار السياسي. وتتطلب تلك المسؤولية استثمار عشرات المليارات من الدولارات سنويًّا لتعزيز القدرات من أجل تلبية الطلب المتعاظم على النفط، كما تستلزم التعويض عن أي نقص رئيسي في الأسواق العالمية، سواء أكان السبب تطورات صناعية أم سياسية، أم كوارث طبيعية. وتتضمن صيانة القدرة الإنتاجية الاحتياطية لمواجهة الطوارئ كلفة تقدر بالملايين، لأن تلك القدرة تظل معطّلةً في أغلب الأحيان، وتدخل في عداد الدخل الضائع.

لقد ألقيت هذه المسؤولية على كاهل العرب في ثلاث أزمات، على الأقل، في غضون السنوات الخمس الماضية: في أواخر العام 2002 وأوائل العام 2003، عندما أدّى إضراب العاملين في القطاع النفطي في فنزويلا إلى وقف صادرات البترول تقريبًا من ذلك البلد؛ وخلال غزو العراق العام 2003، عندما توقفت الصادرات عدة أشهر؛ وفي أعقاب الأضرار التي ألحقها إعصار «كاترينا» بمنصات الإنتاج البحرية في خليج المكسيك، ومصافي التكرير في تكساس ولويزيانا. وتضافرت جهود البلدان العربية المنتجة للنفط جميعًا للتعويض عن النقص والحيلولة دون حصول نقص رئيسي آنذاك في إمداد الأسواق أو حدوث اضطراب في الاقتصاد العالمي.

وتعود السرعة والمرونة التي اتسم بها تحرك المنتجين في تلك المناسبات إلى سياساتهم الرامية إلى الحفاظ على القدرة الإنتاجية الاحتياطية لمواجهة الطوارئ. وهي باهظة الكلفة، لأنها تتضمن الإبقاء على النفط يسير المنال في باطن الأرض لاستخدامه في حالات الطوارئ فقط، بدلًا من توظيفه لتمويل المشروعات الاجتماعية.

وما دام البترول سلعة عالمية، فإن السياسة النفطية العربية تستلزم التعاون الوثيق والمتابعة الموصولة مع الدول المستهلكة للمحافظة على التوازن بين العرض والطلب. وتتطلب كذلك التعاون مع شركات البترول العالمية للإفادة مما لديها من خبرة وتقانة. وعن طريق تأمين الإمدادات للأسواق العالمية في كل الأحوال، وضمان «التجدّد» المطرّد لتقانات الإنتاج، تحقق هذه السياسة هدفين جوهريّين: المصلحة الدولية، والمصلحة الذاتية الخاصة للبلدان المنتجة نفسها، ولاسيما البلدان التي تمتلك احتياطياتٍ ضخمةً، وتسعى إلى إطالة عمر النفط إلى أقصى الحدود الممكنة.

تكتنف السياسة النفطية العربية في معظم الأحيان سلسلةٌ من الخرافات والافتراضات الوهمية المغلوطة. ومن هذه الافتراضات أن البلدان العربية هي التي تقف وراء الارتفاع في أسعار البترول. غير أن ما يحدد تلك الأسعار، في المقام الأول، هو الأسواق الحرة، وبخاصة في نيويورك ولندن، والتي غالبًا ما تؤدي المضاربات فيها إلى ارتفاع الأسعار أو هبوطها.

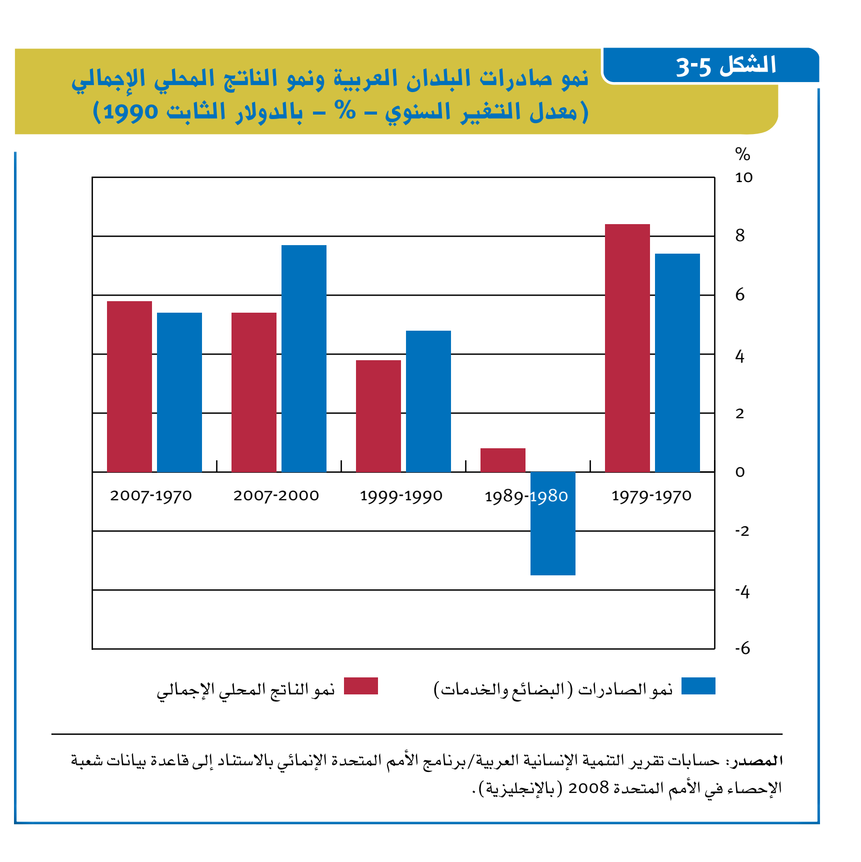
كذلك ثمّة حديث متواتر عن «الأمن النفطي»، في غمرة المخاوف من إقدام العرب على حظر إمدادات النفط كسلاح سياسي. ويتردد مثل هذا الحديث في الأوساط الدولية، ولكنه يتزايد خلال الحملات السياسية في الدول الصناعية المتقدمة. ويستخدم لدعم حجة الداعين إلى إيجاد مصادر للطاقة المستدامة كبديل لـ «النفط العربي». وتتوافر بالفعل كل الأسباب لمواصلة المساعي الحثيثة لإيجاد مصادر الطاقة البديلة على المدى البعيد، غير أن «مشكلة عدم استقرار النفط العربي» ربما كانت أوْهى هذه الأسباب وأقلها عقلانيّةً. ولكي نضع هذه المخاوف في منظورها الطبيعي، علينا أن نتذكر أن الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تستهلك نحو 21 مليون برميل من النفط كل يوم، وتستورد ما بين 9 و10 ملايين برميل في اليوم، منها 2.5 مليون برميل يوميًّا من الدول العربية.

وقد أخذ منظّرو «نفط الذروة» يطرحون في الآوِنة الأخيرة وجهة نظر مفادها أن احتياطيات البترول المؤكدة في العالم العربي لن تستطيع تلبية الطلب العالمي، وأن احتمالات اكتشاف مزيد من حقول النفط في المنطقة ما زالت ضئيلة. والواقع أن البلدان العربية خصصت أكثر من مائة مليار دولار في السنة لتعزيز القدرات، وشرعت بتنفيذ العديد من المشروعات للاستعاضة بإمدادات جديدة عمّا يتم إنتاجه من البترول. إلا أن تلك السياسة تتطلب التنسيق مع الدول المستهلكة التي يتعين عليها أن تكون أكثر شفافية وصراحة في ما يتعلق بمتطلباتها المستقبلية المتوقعة.

وفيما يقوم النفط العربي بتغذية الاقتصاد العالمي فإنه، في الوقت نفسه، يمثل الصناعة المحلية الأكثر أهمية، والأكثر إسهامًا في الثروة الوطنية في المنطقة. وما زال استخدام هذه الثروة وتوزيعها موضع نظر، وهي تُعَدّ في بعض الأحيان نعمةً ونقمة في آن واحد. وتتأكد مثل هذه التحفظات عند النظر في غياب الشفافية في الميزانيات العامة، وقصور مفهوم الحكم الرشيد في البلدان المنتجة للنفط. وقد تسبب النفط كذلك في اندلاع الحروب والنزاعات المسلحة. غير أن عائدات النفط (منذ بداية تدفقه وتصديره من المنطقة) هي التي أدت على مدى نصف القرن الماضي إلى الارتقاء بجوانب التنمية في المجالات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، وفي مستوى المعيشة عمومًا. وتواصل البلدان العربية غير النفطية انتفاعها من خلال فرص الاستخدام، والتحويلات المالية، والاستثمارات في مجالات البنية التحتية والمساعدات الاقتصادية. ولا بد من بذل المزيد لضمان تحوّل النفط قوةً مؤثرةً في مسيرة التنمية الإنسانية في العالم العربي، غير أنه يقوم، دون شك، بدورٍ عظيم لا يمكن إنكاره في هذا السبيل.

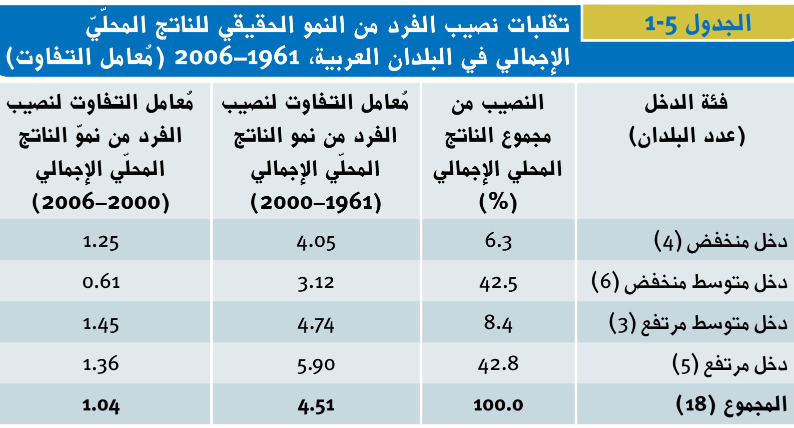
* رئيس التحرير والمحرر التنفيذي السابق لمجلة ميس Middle East Economic Survey (MEES).

الشكل 5-3
نمو صادرات البلدان العربية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل التغيير السنوي – % – بالدولار الثابت 1990)



المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

الجدول 5-1
تقلبات نصيب الفرد من النمو الحقيقي للناتج المحلّي الإجمالي في البلدان العربية، 1961–2006 (مُعامل التفاوت)



فئة الدخل (عدد البلدان)	النصيب من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (%)	مُعامل التفاوت لنصيب الفرد من نمو الناتج المحلّي الإجمالي (1961–2000)	مُعامل التفاوت لنصيب الفرد من نموّ الناتج المحلّي الإجمالي (2000–2006)
دخل منخفض (4)	6.3	4.05	1.25
دخل متوسط منخفض (6)	42.5	3.12	0.61
دخل متوسط مرتفع (3)	8.4	4.74	1.45
دخل مرتفع (5)	42.8	5.90	1.36
المجموع (18)	**100.0**	**4.51**	**1.04**

المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

ملاحظة: يمثل ذلك مقياسًا موحدًا لتبدد التوزيع المحتمل. ومن الناحية التقنية، مُعاملُ التفاوت هو معدل التفاوت القياسي مقسومًا على الوسط الحسابي. و يفيد مُعامل التفاوت في مقارنة درجة التفاوت بين سلسلة من البيانات وسلسلة أخرى، حتى مع وجود اختلاف جذري بين مجموعة وأخرى من الأوساط الحسابية.

الجدول 5-2
قيمة صادرات النفط من الدول المصدرة للبترول، 2003–2006 (مليون دولار بالأسعار الراهنة)

البلد	2003	2006	النسبة المئوية للزيادة بين العامين 2003 و2006
الإمارات	25,153	69,810	177.5
الجزائر	16,476	38,342	132.7
السعودية	82,271	188,468	129.0
العراق	7,519	27,500	265.7
قطر	8,814	24,290	175.5
الكويت	19,005	53,178	179.8
ليبيا	13,567	36,950	172.3

المصدر: الأوبك 2007 (بالإنجليزية).

وخـلال مـراحل الانتعاش والركـود التي شهدتها فترة العقدين ونصف العقد الماضية بعد العام 1980، لم يسجل نصيب الفرد من النمو الاقتصاديّ في المنطقة أية زيادة على الإطلاق تقريبًا. ووفقًا لبيانات البنك الدولي لم يتجاوز نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلّي الإجمـالي في البلدان العربية 6.4 في المائة خلال أربعة وعشرين عامًا بين العامين 1980 و2004 (أي أقل من 0.5 في المائة سنويًّا). فمنذ تسعينات القرن المنصرم، تذبذبت معدلات نمو الدخل الفردي بصورة عشوائية، وتحولت نحو مسارٍ سلبيٍّ في أغلب الأحيان.

يوضح الجدول 5-1[6] هذه السمة الخاصة للبلدان العربية عن طريق تجميع الدلائل على تقلّب معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد من الناتج المحلّي الإجمالي. وبذلك يورد الجدول مُعامل التفاوت لمختلف فئات الدخل العربية على أساس مؤشرات التنمية العالمية التي وضعها البنك الدولي.

أظهر نمو الناتج المحلّيّ الإجمالي خلال الفترة الممتدّة من 1961 إلى 2000 درجة عالية من التقلّب كما هو واضح في الشكل 5-1. فعادة، عندما يتخطّى مُعامل التفاوت الرقم 1، يُعَدُّ التقلّب في نمو الناتج المحلّيّ الإجمالي عاليًا، وعندما يقلّ عن هذا الرقم يُعَدّ التقلّب متدنّيًا. بناءً عليه، يظهر أن المنطقة العربية قد سجّلت درجات عاليةً من التقلّب بالنسبة إلى فئات الدخل الأربع. أما على مستوى البلدان نفسها، فقد سجّلت البحرين أعلى نسبة من التقلّب (حيث كان معامل التفاوت 11.3) وسجّلت جيبوتي أدنى نسبة (حيث كان معامل التفاوت 0.57).

وكما يبيّن الجدول 5-1، خَفَّ هذا التقلب في معدلات النمو بعض الشيء في مرحلة الازدهار الأخيرة في الأقطار العربية وفي فئات البلدان كافّةً. وإذ يدعو هذا التطوّر إلى الاطمئنان، يجب ألّا يُعَدَّ مدعاةً للاستكانة والتراخي، لأن الانخفاض الحادّ الراهن في أسعار النفط سيؤدي، لا محالةَ، إلى تعطيل النموّ المستقبلي ويتسبب مجددًا بعودة التقلب وعدم الاستقرار. فالنمط التاريخي العام في هذا المجال غير مشجِّع. فعند الجمع بين الفترتين الزمنيّتين في الجدول 5-1، يتّضح، على سبيل المثال، أن درجة التقلّب ما بين العامين 1961 و2006 تظلّ مرتفعةً جدًّا (حيث يساوي معامل التفاوت 4.05).

يبدو من البيانات الموجودة أن آخر فورات النمو التي شهدتها البلدان العربية قد تنتمي، في

واقع الأمر، إلى هذا النمط المتقلّب بدرجة كبيرة. ففي مطلع هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ارتفعت أسعار النفط لتبلغ مستويات قياسيةً، ما جعل بعض الاقتصادات العربية يجني إيرادات لم يشهد مثيلا لها منذ سبعينات القرن العشرين. فبحسب تقديرات البنك الدولي،[7] حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموًّا اقتصاديًّا يعادل 6.2 في المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 2003 و2006، هو الأعلى خلال ثلاثين عامًا. ويحاكي هذا المعدّل المذهل إلى حد بعيد القفزة الاستثنائية التي شهدتها عائدات النفط. فقد رواحت سلّة أسعار النفط في الاوبك ما بين 24 دولارًا و29 دولارًا في العام 2003، إلى ما بين 51 دولارًا و66 دولارًا في العام 2006، وواصلت ارتفاعها لتصل الى سعر غير مسبوق هو 147.2 دولارًا للبرميل في تموز/يوليو 2008. وقد ارتفعت عائدات صادرات النفط بأكثر من الضعف في الفترة الممتدة بين العامين 2003 و2006.

لكنّ الصدمات الخارجيّة التي أصابت البلدان العربية ترتبط بالركود العالمي الراهن الذي بدأ في العام 2007 بأزمة سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وسيترك الانكماش العالمي آثاره في البلدان العربية، وقد يفضي إلى اضطرابٍ شديدِ الحدة في نماذج النمو في البلدان العربيةِ الرئيسية المنتجة للنفط. وتشغّل هذه البلدان استثماراتٍ ضخمةً في الولايات المتحدة، وهي لا تستطيعُ أن تحمي اقتصاداتها من وطأة الأزمة الدولية الآخذة بالانتشار. كما ستمتدّ الموجة إلى البلدان العربية الأخرى التي ستتأثّر حتمًا بتداعيات الانكماش الممتدّ في تمويل الاستثمارات، وفي تحويلات العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتكهّن بعض المحللين بأن بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تدعمها سيولتها المالية وقوّة صناديق الثروة السيادية لديها قد تستطيع أن تتجنّب عواقب العاصفة عن طريق خفض إنتاج النفط للمحافظة على استقرار أسعار النفط والحيلولة دون هبوطها إلى مستويات أدنى. وفي الوقت الذي يجري فيه إعداد هذا التقرير، وعلى الرغم مما أعلنته منظّمة أوبك يوم 17 كانون الأول/ديسمبر 2008 من تخفيض حادٍّ في الإنتاج بمعدل 2.2 مليون برميل في اليوم، فإنّ الأسعار تواصل الانخفاض. ويعني ذلك في واقع الأمر أن النفط الخام قد خسر خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من العام 2008 كل المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الأربع السابقة.

سيترك الانكماش الاقتصادي العالمي آثاره في البلدان العربية

الضعف البنيوي للاقتصادات العربية

خلّف النموّ المرتكز على النفط عددًا من مواطن الضعف في الأسس البنيوية للاقتصادات العربية إذ تحوّل العديد من البلدان العربية بصورة متزايدة إلى الاقتصاد القائم على الاستيراد والخدمات. وتقع أنواع الخدمات المتوافرة في البلدان العربية في أدنى سلسلة القيمة المضافة، ولا تضيف إلا القليل إلى تنمية المعرفة على المستوى المحلّي، وتحبس تلك البلدان في مراتب متدنية في الأسواق العالمية. من هنا، فإن استمرار هذا الاتجاه الذي ينمو على حساب الزراعة والإنتاج الصناعي العربي يظلّ مدعاةً للقلق.

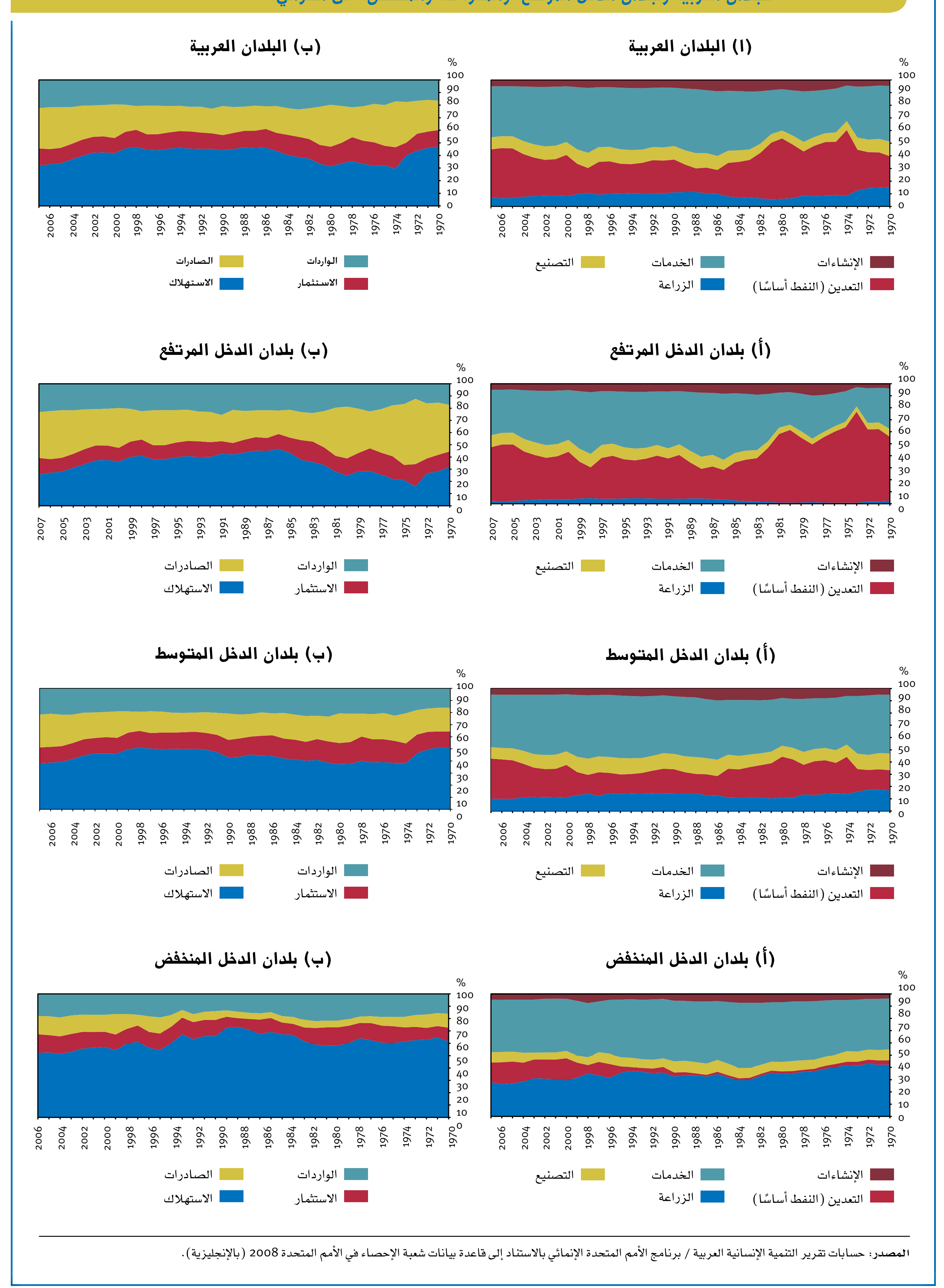
ومع أن نصيب الخدمات في الناتج المحلّي الإجمالي الإقليمي انخفض بصورة كبيرة من أكثر من 60 في المائة في العام 1968 إلى 45 في المائة في العام 2007، فإن السبب في ذلك كان عائدًا إلى ارتفاع نصيب قطاع النفط أساسًا. فنصيب الخدمات في الناتج المحلّي الإجمالي تجاوز 50 في المائة في كل البلدان العربية غير المنتجة للنفط، وفاقَ نسبة 65 في المائة في الأردن والبحرين وجيبوتي ولبنان والمغرب. يضاف إلى ذلك أن هذا القطاع يمثل أكثر من 50 في المائة من العمالة الكلية في أغلب البلدان العربية. ويوضح الشكل 5-4 (أ) السيطرة المتزايدة لقطاعي التعدين (النفط في المقام الأول) والخدمات على المستوى الإقليمي وفئات البلدان المختلفة. ويبين كذلك الاتجاه المتمثّل بانخفاض نصيب القطاع الزراعي. ونلاحظ في الشكل 5-4 (ب) الاتّجاه التصاعديّ العام للتوسع في الاستيراد وفي الاستهلاك الذي يغذّيه ارتفاعُ الصادرات، مع أن حصة الاستهلاك قد انخفضت في أواسط ثمانينات القرن الماضي، مثلما انخفض مستوى الصادرات). وفي تلك الأثناء بقي نصيب الاستثمار مستقرًّا نسبيًّا منذ أواسط السبعينات.

ولم يكن من المستغرب أن تشهد غالبية البلدان العربية خلال العقود الأربعة الماضية درجةً كبيرة من التباطؤ والانكماش في مجال التصنيع (الشكل 5-5 أ). والواقع أن الأقطار العربية كانت في العام 2007 أقل تصنيعًا منها في العام 1970 أي منذ نحو أربعة عقود، ويشمل ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط والقاعدة الاقتصادية المتنوِّعة المصادر نسبيًّا في الستينات، مثل الجزائر وسورية والعراق ومصر. صحيح أن الأردن والإمارات العربية المتحدة

خلّف النمو المرتكز على النفط عددًا من مواطن الضعف في الأسس البنيوية للاقتصادات العربية

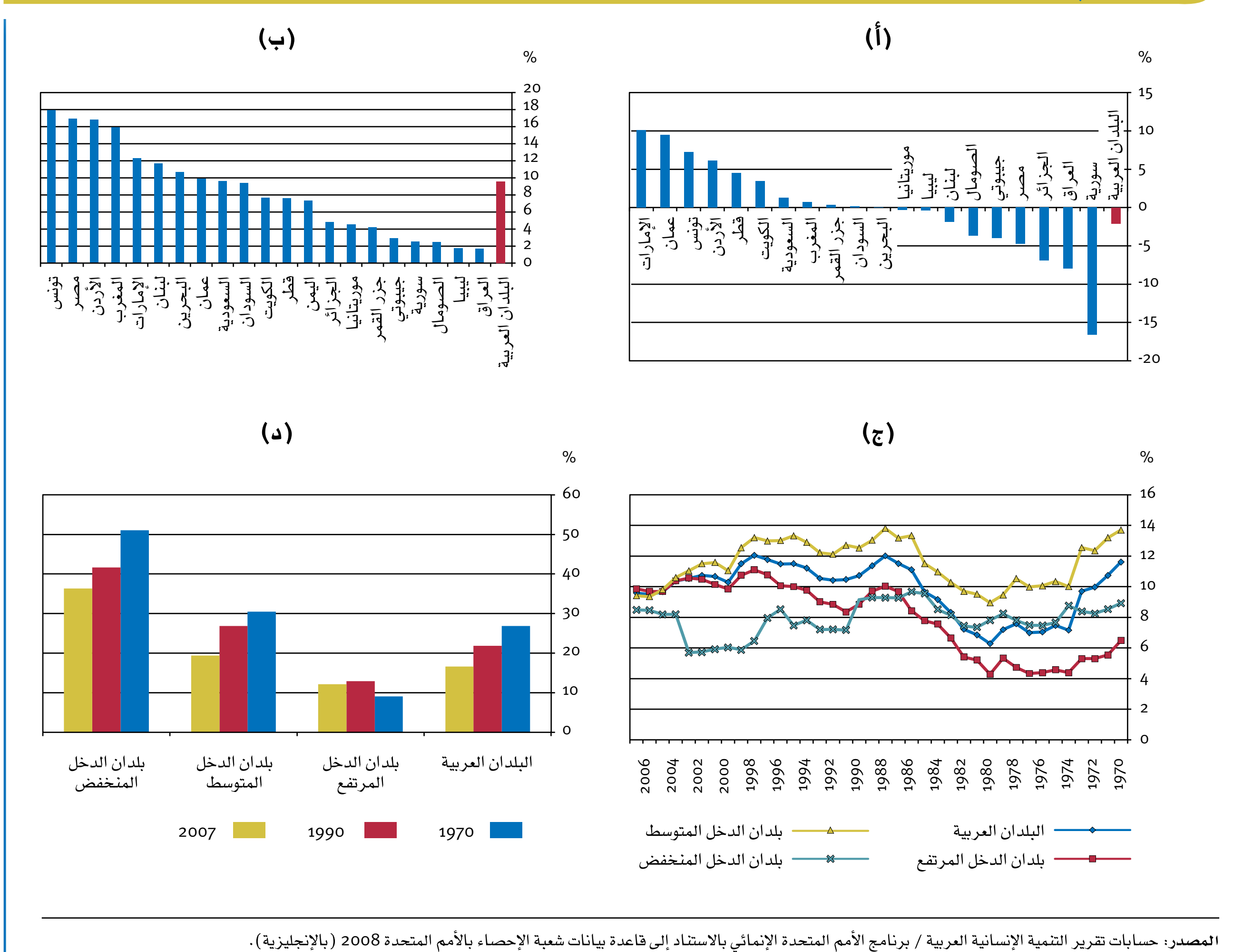
الشكل 4-5

بنية الناتج المحلّي الإجمالي للبلدان العربية، حسب القطاع الاقتصادي (أ) ونوع الإنفاق (ب)، 1970–2007، للبلدان العربية ولبلدان الدخل المرتفع، والمتوسط، والمنخفض، على التوالي:



المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

الشكل 5-5 (أ) التغير في نسبة القيمة المضافة في الناتج المحلّي الإجمالي (%)، 1970 إلى 2007، حسب البلد. (ب) نصيب القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي من جانب المنتجين (%) 2007. (ج) نصيب الناتج المحلّي الإجمالي من جانب المنتجين (%)، 1970 إلى 2007، حسب فئة البلد. (د) نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية في فئة البلدان (%)، 1970، 1990 و2007، حسب فئة البلد



المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

وتونس وعمان حققت تقدّمًا ملحوظًا في مجال التنمية الصناعية، لكن على العموم يبقى نصيب الصناعة من الناتج المحلّي الإجمالي هزيلًا جدًّا حتى في البلدان العربية التي شهدت نموًا صناعيًّا سريعًا (الشكل 5-5 ب) خصوصًا متى قورنت في هذا المجال باقتصادات شرق أسيا. فبالنسبة إلى معظم البلدان العربية كانت البضائع المصنّعة تمثل أقل من 11 في المائة من السلع المصدرة في العام 2006/2007.[8] ويبدو أن فئات البلدان جميعًا تقترب إلى المعدل الإقليمي المتواضع الذي كان أقلّ من 10 في المائة في العام 2007، مقارنةً بقاعدةٍ صناعيّة قطرية متنوعة العناصر أساسًا في العام 1970 (الشكل 5-5 ج). وأخيرًا فإن الأسس البنيوية الهشّة للاقتصادات العربية التي يعتمد فيها النمو أساسا على النفط تتجلّى، في أوضح صورها، في الانخفاض الحادّ في نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعة والتصنيع) في الناتج المحلّي الإجمالي في البلدان العربية جميعًا باستثناء فئة الدخل المرتفع. وتجدر الإشارة إلى أن التصنيع السريع في الفئة الأخيرة يعود، جزئيًّا، إلى تدنّي المستوى التي انطلقت منه هذه الدول في السبعينات والتنامي السريع في القيمة المضافة للصناعات البتروكيماوية.

تساؤلات جديدة وقديمة حول السياسات الاقتصادية

مع شيوع الاضطراب مرةً أخرى في المنطقة العربية، يبرز تساؤلان مُلحّان: هل ستنزلق البلدان العربية إلى دوامةٍ من الازدهار والتأزم مجدّدًا، كما حدث في السبعينات والثمانينات من

تتسم معظم الاقتصادات العربية بالانخفاض الحاد في نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية

الجدول 3-5 الإنفاق العسكري في أربع دول عربية (مليون دولار بأسعار العام 2005 الثابتة)

البلد	1998	2003	2004	2005	2006
السعودية	20,500	18,944	21,060	25,372	29,032
الجزائر	1,801	2,453	2,801	2,925	3,014
الإمارات	3,036	2,853	2,629	2,559	-
ليبيا	414	536	699	749	741

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام 2008 (بالإنجليزية).

القرن المنصرم؟ هل ستشارك البلدان النفطية وغير النفطية فوائد الفورة التي شهدتها أخيرًا في عائدات البترول، كما حدث في تلك المرحلة ذاتها؟ وثمة تساؤلٌ ثالث يتمحور حول تحدٍّ قديم: إرث البلدان العربية من ظاهرة البطالة والفقر، وما إذا كانت الجهود المبذولة للحدّ من القصور المتراكم في هذين المجالين سوف تتراجع.

تنعكس الإجابات عن هذه التساؤلات مباشرةً على مدى استدامة اقتصادات البلدان العربية وقدرتها على الإسهام في تعزيز أمن الإنسان من خلال توفير فرص العمل، والدخل، والإنصاف.

أقدمت بعض الدول على تشغيل استثمارات محلية ضخمة في ميدان العقارات، والإنشاءات، وتكرير النفط، والنقل، والاتصالات، والخدمات الاجتماعية

من فورة الازدهار الثالثة القصيرة الأجل إلى الأزمة المالية

بالنسبة إلى السؤال الأول يبدو أن البلدان العربية المنتجة للنفط، بانتهاجها على نحو عامٍّ استراتيجيةً حذرةً، اختارت توزيع ما هبط عليها من ثروة هائلة أخيرًا بين استثمارات أجنبية، واحتياطات خارجية، وأرصدة ضامنة لتحقيق الاستقرار النفطي وتسوية الديون. كما أقدمت على تشغيل استثمارات محلية ضخمة في ميدان العقارات، والإنشاءات، وتكرير النفط، والنقل، والاتصالات، والخدمات الاجتماعية.[9] وتختلف هذه المقاربة اختلافًا واضحًا عن الأنماط التي سادت في الماضي وتميزت بالتركيز على الاستيراد والاستهلاك. وقد سارعت المؤسسات المالية الدولية إلى الإشادة بنواحي التحسن البارزة التي عكستها مؤشرات الاقتصاد الكلّي في الناتج المحلّي الإجمالي وفي التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن هذا النمط الجديد من شأنه أن يعرّض بلدان مجلس التعاون الخليجي، أكثر من أيّ وقت مضى، لأزمات الانكماش الاقتصادي العالمي التي تشكل الحلقة الأخيرة منها تحدّيًا عسيرًا لنموذج النمو الخليجي المرتكز على الكثافة الرأسمالية.

وجهت البلدان العربية المنتجة للنفط جانبًا كبيرًا من عائداتها إلى القطاعين العسكري والأمني

العائدات الضخمة التي حققتها هذه البلدان أتاحت لبعضها، مثل الجزائر والسعودية، أن تسدّد ديونها الخارجية مع المحافظة في الوقت نفسه على مخزون احتياطي مهم من العملات الأجنبية. ويرى صندوق النقد الدولي في تقرير بعنوان «استشراف اقتصادي إقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى» أن فورة الازدهار تلك قد أدت إلى ازدياد الاحتياطيات في بلدان الشرق الأوسط من 163.9 مليار دولار للعام 2002 إلى 198.3 مليار دولار في السنة التالية وصولا إلى 476 مليارًا في العام 2006، و591.1 مليارًا في العام 2007. تشمل هذه البيانات إيران وبعض البلدان العربية التي لا تعدّ من الدول الأساسية المنتجة للنفط أو التي تعتمد على استيراد النفط مثل الأردن ومصر. ولا تشمل البلدان العربية المنتجة للنفط في أفريقيا. غير أن الجانب الأكبر من هذه الزيادة الضخمة للاحتياطي يعود، دون شك، إلى دول الخليج.

إضافةً إلى الاستثمار في مجال التنمية وتسوية الديون الخارجية، وجهت البلدان العربية المنتجة للنفط جانبًا كبيرًا من العائدات إلى القطاعين العسكري والأمني. وفقًا لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، كانت السعودية هي البلد العربي الأكثر إنفاقًا على قطاعي الدفاع والأمن، واحتلت في مجال الإنفاق العسكري المرتبة التاسعة على الصعيد العالمي متقدمةً على إسبانيا وأستراليا والبرازيل والهند وكوريا الجنوبية وكندا. وتأتي بعدها بفارق كبير كل من الإمارات العربية المتحدة والجزائر مع أن الإمارات قد خفضت من مخصّصات التسلّح. تليها ليبيا التي يعادل إنفاقها على شؤون الدفاع نصف ما ينفقه العراق في هذا المجال.

باستثناء السعودية، لا يشكل الإنفاق العسكري نسبةً عاليةً من الناتج المحلّيّ الإجمالي في تلك البلدان. صحيح أن النسب في السعودية قد انخفضت في تلك الفترة مقارنةً بما كانت عليه في الثمانينات (15.2 في المائة في العام 1988 و13.4 في المائة في العام 1998) ثم عَوْدًا على بدء في أواخر التسعينات (14.3 في المائة في العام 1998، و11.4 في المائة في العام 1999). ولكن على الرغم من هبوط هذا الاتّجاه في الألفية الجديدة، فإن إنفاق السعودية العسكري في العام 2005 ظل في حدود 8.2 في المائة، وهو أعلى بكثير منه في الإمارات والجزائر وليبيا. ففي العام 2005 راوحت نسب الإنفاق في مجال الدفاع بين 2.9 في المائة في الجزائر، و2 في المائة

في الإمـارات وليبيا. ويلاحظ بعض المراقبين أنه طالما ظلّت البلدان العربيّة مسرحًا للغارات المسلّحة والتدخلات العسكرية من جانب قوًى في المنطقة وخارجها، فإن الحكومات العربية ستواصل تبريرها هـذه النفقات باسم الأمـن الإقليمي.

من جهة أخرى، أدّى تجدُّد الازدهار إلى دفع بعض الحكومات إلـى أداء دورٍ نشط في السعي لإحـلال السـلام فـي المنطقة. فقد تصدّرت السعودية البلدان العربية في طرح مبادرة السلام العربية لتسويةٍ تاريخيّةٍ مع إسرائيل تقوم على مبدإ الأرض مقابل السلام. وتدخّلت لتحقيق مصالحةٍ بين جناحي المقاومة الفلسطينية، وبذلت جهودًا نشطةً على الجبهة اللبنانية. كذلك أدّت ليبيا دورًا متقدمًا في محاولة الوصول إلى تسوية سلمية للأزمة في دارفور، ونشطت قطر في مبادرات مختلفة حول الأزمة اللبنانية في العام 2008 والوضع الفلسطيني والأزمة في دارفور.

حتى إذا افترضنا أن هذه الجهود الدبلوماسية لم تـأتِ بنتائج ملموسة فإن ثمة بوادر مشجعة على تبلور مسؤولية إقليمية جديدة تجاه قضايا السلام والاستقرار في المنطقة؛ ويقودنا ذلك إلى التساؤل الثاني حول البلدان العربية بأسرها. تُرى هل ستستخدم الدول العربية الغنية ثرواتها المستجدة في ترجمة مفهوم الأمن وفقًا لمتطلبات التنمية الإنسـانـية ولتعـزيز تلك التنمية في مجتمعاتها وفي المنطقة العربية ككل؟ المبادرات على هذا الصعيد لم تكن غائبة كليًّا وهنا يمكن أن ننوِّه بتأسيس «جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا»، التي تقدم للخريجين العرب، نساءً ورجـالًا، منحًا دراسية لإجراء بحوث علمية، مع دعمهم بتسهيلات وموارد على أرقى المستويات. وهنـاك «مؤسسة محمد بن راشـد آل مكتوم»، التي تقدم الدعم والمساندة للارتقاء بالمستوى المـعرفي والـقـدرات الإنسـانيـة فـي المنطقة العربية، وكذلك «الجامعة العربية المفتوحة» التي يموّلها الأمير طلال بن عبد العزيز. وتمثل هذه الجهود مبادراتٍ مهمةً لتعزيز التنمية الإنسانية في المنطقة.

غيـر أن الـدلائـل الأوليـة تـوحي بـأن بعض البـلدان العربية غير المنتجة للبترول قد لا تُحقّق من المكاسب في مرحلة الازدهـار الثالثة بقدر ما حققه في المرحلتين الأولـى والثانية. فعلى الرغم من أن الثروة النفطية ما زالت تعبر الحدود، ومع أن عدة بلدان ثريّة حولت جانبًا من استثماراتها إلـى الأسـواق الإقليمية في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر، فإن التدفقات المالية داخل البلدان العربية غدت أقلّ وفرة وحجمًا، كما غدت آثارها أقلّ وقعًا مما كانت عليه في الماضي. أولا، استهلكت الزيادة السكانية جانبًا كبيرًا من هذا التدفق في البلدان غير النفطية. ثانيًا، تأثرت تحويلات العاملين في البلدان النفطية سلبًا جراء تطبيق إجراءات «توطين الوظائف» والاستعاضة عن العمالة العربية الوافدة بعمالة آسيوية بديلة أقـلّ كلفةً؛ هـذا فضلا عن خضوع الاستخدام في الخليج لقيودٍ أمنيّة أثّـرت، بالدرجة الأولـى، في أوضاع العاملين الفلسطينيين والمصريين واليمنيين. ثالثًا، بـدأت البلدان غير النفطية تتحمل كلفةً عاليةً للطاقة جـراء ارتفاع أسعار النفط المستورد والدعم المكلف الـذي تقدمه للمواطنين في هذا المجال.

دفع الازدهار الاقتصادي بعض الحكومات إلى أداء دور نشط في السعي لإحلال السلام في المنطقة

على الرغم من ذلك كله يبقى من المرجّح أن يظل النفط هو قوةَ الدفع الرئيسية للتنمية في المنطقة، ولو عبر قنواتٍ غير التي كانت تستخدم في الماضي.

يشهد الاقتصاد العالمي في وقت إعداد هذا التقرير، أسوأ أزمـة مالية منذ الكساد الكبير. ومـا بـدا أوّل الأمـر أنّـه حالة من حـالات العُسر التي تعانيها سوق الرهن العقاري والإسكان في الـولايـات المتحدة في صيف العـام 2007 أخذ بالتوسع خلال العام 2008 ليتحوّل ضغوطًا عميقة

الإطار 2-5 مخاطر الأزمة المالية العالمية على كبار منتجي النفط

في كانون الثاني/يناير 2009، أصدر مجلس العلاقات الخارجية دراسةً عن حجم صناديق الثروة السيادية واحتمالات نموها في دول مجلس التعاون الخليجي، وخلص واضعو الدراسة إلى التقديرات الآتية:

انخفضت قيمة الأصول في الحقيبة المالية للصناديق السيادية والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي بما يقارب 1.3 ألف مليار دولار في العام 2007 إلى 1.2 ألف مليار دولار في العام 2008، إذ إنّ خسائر الأسهم في المبادلات بين الأسواق وفي سواها من الأصول امتصت الارتفاع الهائل في عائدات النفط التي بلغت الذروة آنذاك. أما البلدان المنتجة الأصغر حجمًا فكان وضعها أسوأ حيال هذا الهبوط: فالأصول الأجنبية لحكومات الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت – حسب تقديرات واضعي الدراسة – انخفضت مما يقارب ألف مليار دولار في نهاية العام 2007 إلى ما يقرب من 700 مليار دولار في نهاية العام 2008.

لكن مهما كانت أسعار النفط، فإن واضعي الدراسة يتوقعون أن تسعى بلدان الخليج إلى زيادة حصص حقائبها من الأصول السائلة في العام 2009. وسيتعيّن على دول الخليج الكبيرة أن تقدّم المزيد من السيولة بالعملات الأجنبية للمؤسسات المحلية لتتسنى لها المحافظة على مستويات الإنفاق.

وإذا ظل سعر النفط دون 50 دولارًا للبرميل فسوف تضطرّ غالبية الدول آخر المطاف إلى أن تسحب من أرصدتها لدعم مستويات إنفاقها الراهنة. عندئذٍ يصبح المصدر الوحيد الباقي لإنماء الأصول التي تديرها هو الفوائد وعائدات الأسهم.

المصدر: Setser and Ziemba 2009.

أعلنت الدول العربية عزمها على العمل المشترك لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية

على امتداد النظام المالي العالمي ويؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار العديد من المؤسسات المصرفية العالمية وانتكاسات مثيرة في أسواق الأوراق المالية في كل أنحاء المعمورة، ومن ثمّ إلى تجميد الائتمانات المالية. مع مطلع العام 2009، كانت هذه التصدعات قد أشعلت الفتيل لاندلاع أزمةٍ اقتصادية عالمية شاملة تمثلت في ركود الاقتصادات الأكثر تقدمًا في العالم، وبروز بوادر التدهور المتسارع في الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى بما فيها تلك التي كانت قد حققت أداءً اقتصاديًا قويًّا في الآونة الأخيرة. ووفقًا لتقرير «الوضع الاقتصادي العالمي الراهن والتوقعات العام 2009» الصادر عن الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2009، فإن السيناريو المعياري ينبئ بنسبة نموٍّ في الناتج المحلّي الإجمالي لا تزيد على 1.0 في المائة في العالم أجمع للعام 2009، بينما يكشف السيناريو الأكثر تشاؤمًا عن نسبة نموٍّ سلبي في جميع أنحاء العالم في هذه السنة – وللمرة الأولى منذ العام 1930.

تبدي الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي أعقبت أزمتي الطاقة والغذاء، إشاراتٍ قويّةً إلى أنها ستعيد النمو الاقتصاديّ الذي تحقق في السنوات الأخيرة (2003–2006) إلى الوراء. وجود العديد من البلدان في وضع لا يمكّنها من تنفيذ سياساتٍ شاملةٍ وفعّالة على صعيد الاقتصاد الكلي لمواجهة الأوضاع الصعبة يجعل المشكلة أكثر خطورةً. ففي حين استجابت الحكومات في بلدان الخليج المنتجة للبترول للأزمة بحزمة من الحوافز المالية، فإن البلدان العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض لن تتمكن من ذلك. يضاف إلى ذلك أنه، مع التقهقر الحادّ في أسعار النفط عن المستويات المرتفعة غير المسبوقة التي شهدناها، من المتوقع أن تواجه بلدان الخليج نفسها عجزًا في موازناتها في العام 2009.

لقد عكف القادة العرب على العمل بنشاط لرسم خطة إقليميّة لمواجهة الأزمة. ففي «مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية» التي عقدت في الكويت في كانون الثاني/يناير 2009، أعلنوا عزمهم على العمل المشترك لتوثيق العلاقات العربية والسعي لتحقيق الأهداف المشتركة، وبخاصة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما فيها المجالات المتعلقة بتمكين الشباب والنساء، ومعالجة قضايا الغذاء والمياه.

الإطار 3-5 البطالة وأمن الإنسان والهجرة

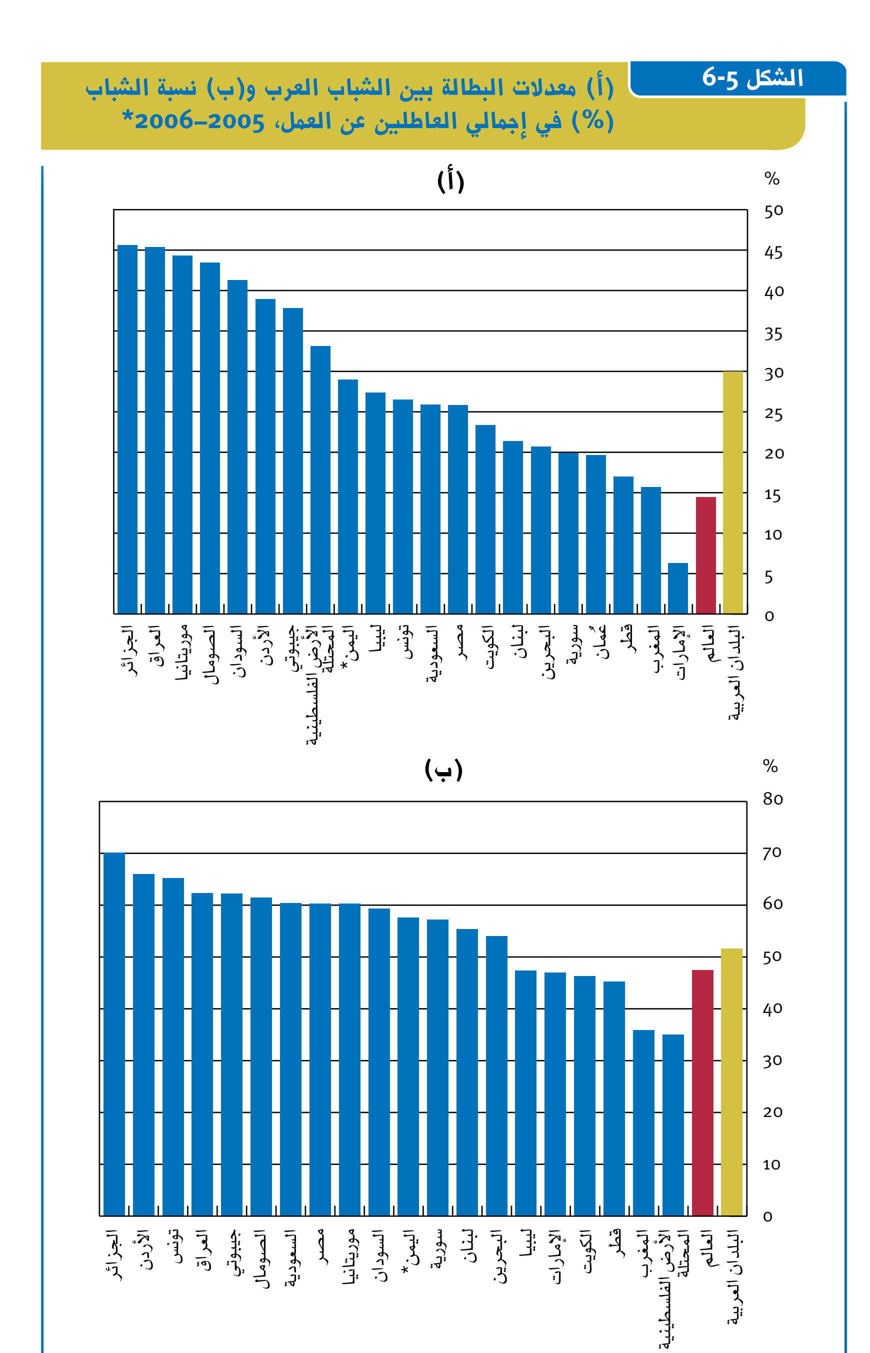
ثمة علاقة متعددة الوجوه بين الهجرة وأمن الإنسان، تتجلى في كل مراحل عملية الهجرة كما في نتائجها، فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب أمن الإنسان هي الحوافز التي تدفع العاملين إلى مغادرة وطنهم الأصلي سعيًا وراء فرصة عمل ودخل أفضل. وتتمحور عوامل الدفع المؤثرة هذه أساسًا حول البطالة وضيق مجالات الاستخدام، والفقر. كما تشمل هذه العوامل انتشار النزاع وعدم الاستقرار السياسي. وعند البدء بتنفيذ هذا القرار في واقع الممارسة، أي تحديد كيفية الوصول إلى البلد المقصود والحصول على العمل هناك، فإن أمن الإنسان يتعرض كذلك للخطر في أغلب الأحيان.

ولكل دولة حق سيادي لا جدال فيه لوضع سياساتها الخاصة بالهجرة وتنفيذها، غير أن التعنّت في هذه السياسات قد يدفع عددًا من المهاجرين المحتملين إلى اللجوء إلى شبكات إجرامية تتولى تهريبهم إلى بلدان جنوب أوروبا، حيث يأملون في تحسين نوعيّة حياتهم وأمنهم البشري. وبعبارة أخرى فإن التشدد المفرط في سياسات الهجرة قد يسهّل فرص العمل المربح لعصابات إجرامية ناشطة في تهريب البشر. وقد أكدت جسامة هذه المشكلة وخطورتها المتعاظمة حوادث الزوارق التي لقي فيها مواطنون من بلدان شمال أفريقيا، الممتدة بين المغرب ومصر، مصرعهم غرقًا في الآونة الأخيرة خلال محاولاتهم الهجرة إلى أوروبا. وتجسد هذه الحوادث مشكلة أمن الإنسان في أسوإ مظاهرها.

ولا يقتصر الأمر هنا على النفقات المالية الباهظة التي يتكبدها المهاجرون، بل إن هذه المحاولة قد تكلفهم حياتهم. ومع أن وسائل الإعلام تركز اهتمامها على «مهاجري الزوارق»، فإن كثيرًا من المهاجرين يلجأون إلى وسائل خطرة أخرى لدخول أوروبا. فيخاطر بعضهم، على سبيل المثال، بعقد اتفاقات للحصول على تأشيرات سياحية ووثائق مزورة؛ ويختبئ آخرون في الشاحنات، أو في المعدّيات البحرية، بل إن بعضهم يتسلق الأسيجة والأسوار المحيطة بمنطقة «سبتة» الإسبانية أو يحاول الدوران حولها سباحةً.

ويجدر الانتباه لوسيلة أخرى للتهريب، ذلك أنّ أعدادًا ضخمة من مواطني البلدان الافريقية جنوب الصحراء يدخلون شمال أفريقيا في محاولة للعبور إلى جنوب أوروبا. والعبور هو هدفهم الرئيسي، غير أن من لا يستطيع منهم اجتياز نقاط التفتيش الصارمة المتشددة على الحدود الأوروبية ينضمّ إلى جماعات المهاجرين المتزايدة في شمال أفريقيا. وتشير تقديرات شتى إلى أن أكثر من مائة ألف من المهاجرين من بلدان جنوب الصحراء يقيمون الآن في كل من موريتانيا والجزائر، وما يراوح بين مليون ومليون ونصف في ليبيا، كما تقيم في مصر أعداد ضخمة تعد بالملايين (من المهاجرين السودانيين أساسًا). وتؤوي تونس والمغرب كذلك أعدادًا أقل من ذلك ولكنها آخذة بالتزايد، من المهاجرين القادمين من بلدان افريقيا جنوب الصحراء. وتقطع السبل ببعض العابرين من الفئة الأخيرة في مناطق شاسعة من بلدان شمال أفريقيا. هؤلاء المهاجرون يشكلون حالاتٍ فاجعة بهربهم من انعدام أمن الإنسان في بلدانهم الأصلية ليواجهوا مصيرًا مماثلا في البلدان التي يلجأون إليها. يضاف إلى ذلك أن هذا المسلك يفاقم استنضاب الموارد الشحيحة أصلا في أقطار شمال أفريقيا العربية، ويعوق من قدرتها على تلبية متطلبات التنمية وتحقيق مستويات العيش الكريم وأمن الإنسان لمواطنيها.

المصدر: إبراهيم عوض، بالإنجليزية، ورقة خلفية للتقرير.



الشكل 6-5 (أ) معدلات البطالة بين الشباب العرب و(ب) نسبة الشباب (%) في إجمالي العاطلين عن العمل، 2005–2006*

المصدر: منظمة العمل العربية 2008.

* تستند بيانات البطالة عن اليمن هنا إلى تقرير صدر أخيرًا عن البنك الدولي وصندوق العمل الاجتماعي 2009.

كما دعا «إعلان الكويت» الذي صدر في 20 كانون الثاني/يناير، إلى التعاون لتعزيز قدرات البلدان العربية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وللإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان الاستقرار المالي العالمي.

أنماط البطالة

تعدّ البطالة من المصادر الرئيسة لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية، وبحسب بيانات منظمة العمل العربية كان المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية 14.4 في المائة من القوى العاملة عام 2005، بالمقارنة مع 6.3 في المائة على المستوى العالمي.[10] وفيما تتفاوت معدلات البطالة المحلّية إلى درجة ملموسة بين بلد وآخر مُراوحةً بين 2 في المائة في قطر والكويت، ونحو 22 في المائة في موريتانيا، فإن البطالة في أوساط الشباب تمثل في كل الأحوال تحدّيًا جدّيًّا مشتركًا في العديد من البلدان العربية.

عند النظر إلى محصلة اتجاهات البطالة في البلدان العربية، لا بد من التمييز بين فئة الدخل المرتفع، باستثناء العربية السعودية، وفئات الدخل الأخرى. فبلدان الدخل المرتفع العربية لم تشهد معدلاتٍ عاليةً للبطالة نظرًا إلى طبيعة اقتصاداتها النفطية بالدرجة الأولى، برغم اعتمادها الكبير على العمالة الوافدة. وتفيد بيانات منظمة العمل العربية أن معدل البطالة في الفئة الأخيرة كان يراوح بين 1.7 في المائة من القوى العاملة في أدنى مستوياته في الكويت، و3.4 في المائة في أعلى المستويات في البحرين. وتقع بينهما قطر (2 في المائة) والإمارات (2.3 في المائة). إلا أن الضغوط الناشئة في أسواق العمل في تلك البلدان تشير إلى أن مشكلات البطالة الجدية في أوساط المواطنين قد تغدو تحدّيًا رئيسًا في القريب العاجل. ويقابل هذه المعدّلات المتدنية المعدّل الذي يقدر بنحو 6.1 في المائة في العام 2005 في السعودية حيث يمثل تحدّيًا قائمًا بالفعل للأمن الاقتصاديّ.[11]

راوح متوسط معدل البطالة في البلدان العربية في ثمانينات القرن الماضي بين مستوى عالٍ بلغَ 16.5 في المائة في الجزائر ومستوى متدنٍّ بلغَ 4.8 في المائة في سورية، المعدل التالي من حيث الارتفاع كان في المغرب (14.2 في المائة)، تليه تونس (13.6 في المائة)، ثم مصر (7.6 في المائة)، ثم الأردن (6.2 في المائة). وكان متوسط معدّل البطالة المثقَّل في تلك الفئة من البلدان العربية في الثمانينات (10.6 في المائة). وفي التسعينات، ظل المعدّل في الجزائر هو الأعلى (25.3 في المائة)، يليه المغرب (13.6 في المائة)، والمعدل الثالث في الأردن وتونس (15.5 في المائة)، تليهما مصر (9.6 في المائة) وسورية (8.1 في المائة). أما متوسّط معدل البطالة المثقَّل خلال ذلك العقد فكان (14.5 في المائة). وهكذا ارتفع معدل البطالة خلال هذين العقدين في البلدان قيد الدراسة كلّها، وتشير الدلائل الأولية لدى منظمة

تعدّ البطالة من المصادر الرئيسة لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية

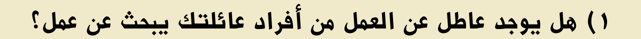
العمل العربية إلى أن متوسط معدل البطالة المثقَّل قد ارتفع في العام 2005 إلى 15.5 في المائة[12]، أي بنسبة واحد في المائة من متوسطه في التسعينات.

وفي الفترة الممتدة بين 1980 و2002، (وهي السنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات)، راوحَ معدل الارتفاع السنوي في مجال البطالة بين 6.6 في المائة كحدّ أعلى في الأردن و0.8 في المائة كحدٍّ أدنى في تونس. ووصل معدل اتساع البطالة إلى 2.8 في المائة في الجزائر، تليها سورية (2.4 في المائة)، ومصر (2.2 في المائة). وبالنسبة إلى البلدان العربية ككل، (وباستخدام عدد العاطلين عن العمل في العام 2005)، وصل المعدَّل المثقَّل للاتّساع إلى نحو 1.8 في المائة،[13] ما يدعو إلى القلق خصوصًا إذا أخذنا بالحسبان أن البلدان العربية ستحتاج، بحلول العام 2020، إلى 51 مليون فرصة عمل جديدة.[14]

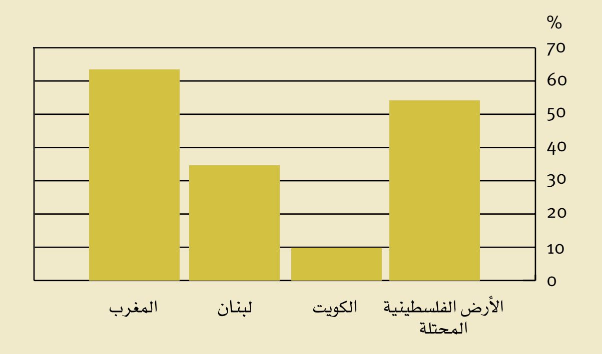
إن العدد الأكبر من فرص العمل والوظائف المطلوبة هو لاستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل والذين سيواجهون مستقبلًا قاتمًا في حال لم يتوافر لهم مجال العمل. وتدلّ تقديرات منظمة العمل العربية للعام 2006/2005 على التباين في معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة. فبحسب الشكل (5-6)، تبلغ هذه المعدّلات حدها الأعلى في الجزائر (46 في المائة)، والأدنى في الإمارات العربية المتحدة (6.3 في المائة). وباستثناء الدولة الأخيرة، فإن البلدان ذات الدخل المرتفع تشهد معدلات بطالة تفوق 10 في المائة في أوساط الشباب: البحرين (21 في المائة)، والسعودية (26 في المائة)، وقطر (17 في المائة)، والكويت (23 في المائة). وسجلت معدلات بطالة عالية نسبيًّا بين الشباب في فئة البلدان العربية المتوسطة الدخل: الأردن (39 في المائة)، وتونس (27 في المائة)، وسورية (20 في المائة)، وعمان (20 في المائة)، ولبنان (21 في المائة)، وليبيا (27 في المائة)، ومصر (26 في المائة)، والمغرب (16 في المائة). وتشهد البلدان المنخفضة الدخل كذلك معدلاتٍ عاليةً نسبيًّا: اليمن (29 في المائة)، والسودان (41 في المائة)، وجيبوتي (38 في المائة)، وموريتانيا (44 في المائة).[15] وعلى العموم بلغ معدّل البطالة بين الشباب في البلدان العربية في العام 2006/2005 المعدّل العالمي، أي 30 في المائة بالمقارنة مع 14 في المائة.

والبطالة في البدان العربية وإن كانت تؤثّر في الشباب بشكل عام، فإن الإناث هنّ الأكثر

الإطار 5-4 استطلاع الرأي حول أمن الإنسان – المدركات حول البطالة والتمييز في سوق العمل في أربعة بلدان عربية



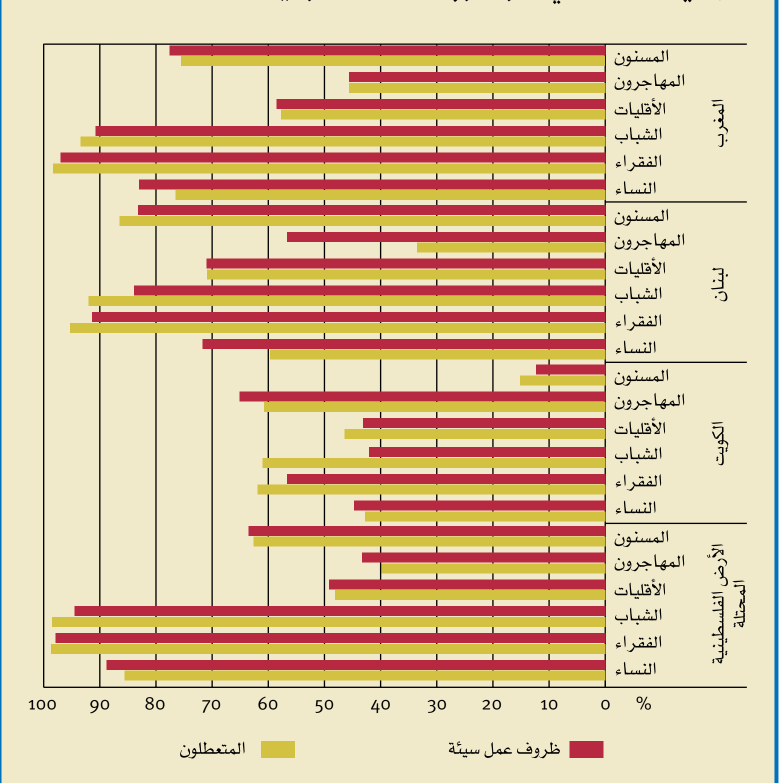
١) هل يوجد عاطل عن العمل من أفراد عائلتك يبحث عن عمل؟



مع أخذ متوسط حجم الأسرة بالاعتبار، تشير إجابات الإيجاب عن السؤال الأول إلى أن معدلات البطالة تُراوح بين 30–35 في المائة في المغرب والأرض الفلسطينية المحتلّة، و15–20 في المائة في لبنان.

١) هل تصيب البطالة فئاتٍ مجتمعيّةً معيّنة دون الأخرى؟

٢) أي الفئات تعاني أسوأ شروط العمل عند توظيفها؟



في معرض الإجابة عن السؤال الثاني حول التمييز ضد فئات معينة في سوق العمل، أعرب المستجيبون عن اعتقادهم أن الفقراء، والشباب، والمسنين، والنساء هم الذين يواجهون العقبات الأكبر، وأن الشباب هم الذين يعانونها أكثر من غيرهم. وحيث إن الفقر هو من نتائج البطالة ومن مسبباتها أيضًا وحيث إن فئة الفقراء تضم الفئات الأخرى أيضا، فإن المأزق الذي يواجهه الشباب هو الأكثر حدة وتأزّمًا.

وتظهر الإجابات عن السؤال الثالث في أغلب الحالات ترابطًا وثيقًا بين التمييز وظروف العمل السيئة. وتكشف الإجابات أن الفئات التي تواجه أسوأ شروط عمل هي الشباب في الكويت، والمهاجرون في لبنان والنساء في المغرب.

تضرّرًا. فمعدّلات البطالة بين الشابات العربيات أعلى منها بين الشبّان العرب، وهي من المعدلات العليا في العالم أجمع. وتظهر بيانات منظمة العمل العربية للعام 2005 أن معدل البطالة في أوساط الشبّان يقارب 25 في المائة من القوى العاملة من الذكور بينما يصل المعدّل بالنسبة إلى الشابّات إلى 31.2 في المائة من القوى العاملة من الإنـاث. ويصل معدل البطالة بين الشابّات العربيّات حدّه الأعلى في الأردن ويقدّر بنحو 59 في المائة (مقارنةً بنحو 35 في المائة للشبّان) والحد الأدنى في الإمـارات الذي يقدّر بنحو 5.7 في المائة (مقارنةً بنحو 6.4 في المائة للشبّان). غير أن ثمة عددًا قليلاً من الاستثناءات يكون فيها معدل البطالة بين الشابات أقل منه بين الشبّان. فوفقًا لبيانات منظمة العمل العربية تشمل هذه الاستثناءات كلًّا من البحرين (المعدل للشابّات 18 في المائة ؛ وللشبّان 28 في المائة)؛ وتونس (20 في المائة مقابل 29 في المائة)؛ وموريتانيا (41 في المائة مقابل 49 في المائة)؛ واليمن، حيث يتساوى المعدلان للجنسين (14 في المائة لكليهما).[16]

يظهر واقـع التمييز ضد الـمـرأة في سوق العمل واضحًا من خلال المصاعب الجمّة التي تواجه الشابات والمتعلّمات في هذا المجال، ومن خلال تركّز نسبة عالية من النساء في القطاع الزراعي المتدنّي الأجـور، وفي وظائف من دون ضمانٍ اجتماعي أو أية فوائد إضافية. الواقع أن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تزايدت فيها أعـداد النساء العاملات في القطاع الزراعيّ: وتفيد منظمة العمل الدولية بأن هذه الأعداد ازدادت بنسبةٍ بسيطة في الفترة ما بين العامين 1997 و2007 من 31.2 في المائة إلى 32.6 في المائة في بلدان المغرب العربي، ومن 28.4 في المائة إلى 31 في المائة في بلدان المشرق العربي، بينما هبطت نسبة الاستخدام في الصناعة من 19.1 في المائة إلى 15.2 في المائة في المغرب، ومن 20.0 في المائة إلى 18.8 في المائة في المشرق. وتؤكّد معدلات البطالة بين النساء ما هو أبعد من إخفاق الاقتصادات العربية عمومًا في إيجاد فرص عمل جديدة، فهي تشير إلى منظومة من التحيّزات الاجتماعية المتأصلة ضد توظيف النساء.

إن مستويات البطالة، وهي مدعاةٌ للقلق بحد ذاتها، ربما لا تعطي صورةً كاملةً عن جدّية هذه المشكلة في البلدان التي قد يلجأ فيها المواطنون إلى أية وسيلة للحصول على لقمة العيش عندما لا

الشكل 7-5 النسبة المئوية للعاملين في القطاع غير النظامي (% في العمالة غير الزراعية) حسب الجنس، في 5 بلدان عربية، 1994–2003

الإناث — الذكور — كلا الجنسين

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

يستطيعون العثور على عمل دائم. ولهذا السبب، فإن تعريفات البطالة التي تنطبق على العالم النامي قد لا تنطبق على البلدان العربية، حيث تكفي بضع ساعات من العمل في الأسبوع لشطب اسم الشخص من سجل العاطلين عن العمل. من هنا، فإن من المفيد عند دراسة أوضاع العمالة غير المستقرّة في المنطقة أن تؤخذ بالحسبان البيانات، برغم قلّتها، عن نسبة وحجم العمالة في القطاع غير النظامي، حيث يفتقر العاملون إلى عقود الاستخدام والفوائد المتأتّية من العمل. وتشير أحدث الأرقام المتاحة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلـى أن في تونس والجزائر ومصر والمغرب قطاعًا عريضًا من العمالة غير النظامية يضم ما بين 40 و50 في المائة من العمالة غير الزراعية. أكثرية العاملين في هذا القطاع هم من النساء في مصر والمغرب، ومن الرجال في تونس والجزائر وسورية.

قارب معدل البطالة في أوساط الشبان 25 في المائة في العام 2005

تُفسّر اتجاهات العمالة المتدنية في البلدان العربية استنادًا إلى ثلاثة عوامل أساسية: أولا، الانكماش الذي أصاب القطاع العام الواسع الذي يستخدم أكثر من ثلث القـوى العاملة في ظل الإصلاحات الهيكلية؛ ثانيًا، صغر حجم القطاع الخاص، وتواضع أدائه، وضعف قدرته على خلق فرص العمل؛ ثالثًا، نوعية وأشكال التعليم الشائع الـذي لا يـركّـز، عمومًا، على المهارات التقنية والمهنية المطلوبة. وفي هذا السياق يكتسب إيجاد الوظائف، خصوصًا للشباب، أهمية قصوى في تلك البلدان، وتحديدًا متى أخذنا بعين الاعتبار

يتّضح واقع التمييز ضد المرأة في سوق العمل

أن البطالة المقنّعة تعمّق من هذا التحدّي إلى حدٍّ كبير. وقلما يكون الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل أمرًا يسيرًا نتيجةً لنقص الوظائف وعدم المواءمة بين المهارات التي اكتسبها الخريجون ومتطلّبات سوق العمل. ومن نتائج ذلك أن نحو 40 في المائة من خريجي المدارس الثانوية والجامعات ممن هم في الفئة العمرية 15-25 سنةً لا يجدون فرصًا في سوق العمل، ما يفاقم انتشار البطالة حتى بين المتعلمين.

غير أن قطاعًا سكّانيًّا من الشباب بهذا الحجم يمثّل كذلك آفاقًا رحبة من الفرص المفتوحة أمام البلدان العربية، وإن في إطارٍ زمنيٍّ محدد، ويجسد «نعمةً ديمغرافية» تمهد السبيل لهذه الجماعات للتحول إلى قوى عاملة فتيّة ملتزمة، ناشطة اقتصاديًّا، وتتمتع بالعافية وبمستوًى محدود من مسؤوليّات الإعالة، وبالقدرة على تحصيل الدخل والادّخار والاستثمار.

يجب التركيز على إعادة هيكلة النظام التربوي التعليمي من أجل سدّ فجوات المهارة، والتجاوب مع مؤشرات سوق العمل

ولكي يتحقّق ذلك، ينبغي أن يتحوّل تركيز التوجّهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو حشد الطاقات الكامنة لدى تلك القوى العاملة. وهو ما لا يحدث الآن بالسرعة الكافية. وكما توضح دراسات عدّة يجب أن تركّز سياسات الدولة على إعادة هيكلة النظام التربوي التعليمي من أجل سد فجوات المهارة، والتجاوب مع مؤشرات سوق العمل، وتحفيز القدرات المعرفية الملائمة للفرص المتاحة في الاقتصاد على الصعيدين الإقليمي والعالمي.[17] ويجب أن يتم تحويل المدّخرات الوطنية بكفاءة وفاعلية إلى استثمارات واسعة لتطوير المرافق الصحية والسكنيّة وتعزيز سوق العمل لتلبية احتياجات هذه القوة العاملة الفتية وتزويدها بالتسهيلات الكفيلة بزيادة الإنتاجية. ومن المطلوب بذل جهود خاصة لإزالة العوائق الاجتماعية الراسخة التي تعوق دخول المرأة إلى وظائف ذات إنتاجية عالية. وفي العديد من حالات التحول في السياسات المطروحة هنا، تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأفضل الخيارات لحشد الموارد، ونقل المهارات، وخلق وظائف جديدة. ومن ثمّ، إنّ تطوير البيئة المؤسسية اللازمة لقيام قطاع خاص قابل للحياة، قائم على المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة، إضافةً إلى الأعمال المستقلة، يمثّل مكوّنًا أساسيًا في هذه المعادلة.

لا يعني الحصول على وظيفة التحرر من الفقر

أن كلفة الامتناع عن سلوك هذا السبيل ستكون باهظةً تؤدي الى ضغوط خطيرة على قاعدة الموارد الطبيعية والاقتصادية تمارسها فئات واسعة غير راضية وغير منتجة من السكّان.

وتتجلى هذه الكلفة بصورة واضحة عبر ما تؤدّي إليه من انعدام الأمن الشخصي، وعزل الشباب العاطلين عن العمل، وهو عزلٌ سرعان ما يتجسّد في حركات الاحتجاج، وصولاً الى التطرّف في بعض الأحيان، ما قد يفضي في نهاية المطاف إلى تقويض الأمن المجتمعيّ بأسره.

ديناميّات الفقر واللامساواة في غمرة نموٍّ غير مستقرّ

عند النظر في العلاقة بين البطالة والفقر في البلدان العربية علينا أن ندرك أن الحصول على الوظيفة لا يعني التحرّر من الفقر. وبرغم التفاوت في درجات الفصل بين بلد عربي وآخر يبقى هذا الأمر واقعًا في حالات عديدة حيث لا يعني حصول المرء على العمل أنّه صار قادرًا على تلبية حاجاته الأساسية. ومهما كانت طبيعة المعايير المستخدمة لقياس الفقر، فإن البيانات المتوافرة عن كل بلد تشير إلى أن عدد الفقراء يتجاوز عدد العاطلين عن العمل بنسبةٍ معيّنة. وحتى عندما يشكل العاطلون عن العمل جانبًا كبيرًا ممن يعيلون العائلات الفقيرة، كما هي الحال في الأردن (21.5 في المائة)، واليمن (24.9 في المائة)، فإن أغلب العائلات غير الآمنة اقتصاديًّا في كلا البلدين إنما يعيلها أشخاص عاملون (هبة الليثي، بالإنجليزية، ورقة خلفية للتقرير).

ويمكن قياس عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للفقر من منظورين: الأول هو فقر الدخل الذي يحدد مستوى رفاه الأفراد على أساس دخلهم (يُعرَّف فيه رفاه الفرد بما يتوافر له من سلع وخدمات وذلك بناءً على الإنفاق الاستهلاكي الحقيقيّ للفرد)؛ والثاني هو الفقر البشري الذي يذهب إلى ما هو أبعد من الناتج المحلّيّ الإجمالي ليشمل مفهومًا أوسع للرفاه (يعرف فيه رفاه الفرد بما يحصل عليه من دخل، وبأبعاد حياتية أخرى ذات قيمة مثل التعليم والصحة والحرية السياسية). وفيما يظلّ فقر الدخل هو المقياس المعتمد أكثر من سواه لدى واضعي السياسات في كل أنحاء العالم، فإن استخدام الفقر البشري وما يتعلق به من مؤشرات التنمية البشرية يعطي صورة أكثر شمولاً عن العلاقة المركّبة المتعدّدة الجوانب بين الدخل ومستوى الرفاه.

فقر الدخل

إن مقاربة فقر الدخل هي المقاربة المتبنّاة على أوسع نطاق في وضع السياسات ورسم مساراتها،

الجدول 5-4

مدى فقر الدخل – مقارنة بين مناطق العالم، 1981–2005
(النسبة المئوية لمن يعيشون على أقل من دولارين يوميًا)

المنطقة	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005
شرق آسيا والمحيط الهادي	92.60	88.50	81.60	79.80	75.80	64.10	61.80	51.90	38.70
مع الصين	97.80	92.90	83.70	84.60	78.60	65.10	61.40	51.20	36.30
شرق أوروبا وآسيا الوسطى	8.30	6.50	5.60	6.90	10.30	11.90	14.30	12.00	8.90
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي	22.50	25.30	23.30	19.70	19.30	21.80	21.40	21.70	16.60
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	26.70	23.10	22.70	19.70	19.80	20.20	19.00	17.60	16.90
جنوب آسيا	86.50	84.80	83.90	82.70	79.70	79.90	77.20	77.10	73.90
مع الهند	86.60	84.80	83.80	82.60	81.70	79.80	78.40	77.50	75.60
أفريقيا جنوب الصحراء	74.00	75.70	74.20	76.20	76.00	77.90	77.60	75.60	73.00
المجموع	**69.20**	**67.40**	**64.20**	**63.20**	**61.50**	**58.20**	**57.10**	**53.30**	**47.00**
البلدان العربية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلا إيران)	32.00	28.52	26.51	22.45	24.42	24.59	23.23	20.80	20.37

المصدر: Chen and Ravallion 2008.

ملاحظة: تغطّي البيانات الكلية عن البلدان العربيّة كلًّا من الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي ومصر والمغرب واليمن.

الجدول 5-5

مدى الفقر (المدقع) قياسًا إلى الحدود الدنيا لخط الفقر الوطني
(1990–1999و 2000–2006)

البلد	سنة المسح	تواتر الفقر (%)	المعدل بين السكان 1995–2000 (مليون)	تقدير عدد الفقراء (مليون)	سنة المسح	تواتر الفقر (%)	المعدل بين السكان 2000–2005 (مليون)	تقدير عدد الفقراء (مليون)
لبنان	1997	10.00	3.60	0.40	2005	7.97	3.90	0.30
مصر	1999	16.70	63.60	10.60	2005	19.60	69.70	13.70
الأردن	1997	15.00	4.60	0.70	2002	14.20	5.20	0.70
سورية	1997	14.30	15.60	2.20	2004	11.40	17.70	2.10
الجزائر	1995	14.10	29.40	4.10	2000	12.10	31.70	3.80
المغرب	1991	13.10	27.90	3.70	1999	19.00	29.70	5.60
تونس	1995	8.10	9.30	0.80	2000	4.10	9.80	0.40
بلدان الدخل المتوسط		14.60	153.90	22.40		15.90	167.60	26.60
موريتانيا	1996	50.00	2.40	1.20	2000	46.00	2.80	1.30
اليمن	1998	40.10	16.90	6.80	2006	34.80	19.60	6.80
بلدان الدخل المنخفض		41.40	19.20	8.00		36.20	22.40	8.10
المجموع		**17.60**	**173.10**	**30.40**		**18.30**	**190.00**	**34.70**

المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد الى قاعدة بيانات البنك الدولي 2007، 2008 (بالإنجليزية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005، 2007، 2008. (انظر المراجع الإحصائية).

والمقياس الأوسع استخدامًا لتحديد الفقر في نطاق هذه المقاربة يعتمد النسبة العددية، أي إجمالي نسبة السكان التي تعيش دون مستوًى معيشيٍّ متّفق عليه اصطلح على تعريفه بخط الفقر. من هنا، فإن النسبة العددية هي معيار لقياس انتشار الفقر أو المدى الذي بلغه في مجتمع معيّن، ويمكن اعتماده مقياسًا واضحًا نسبيًا لعدم الاستقرار الاقتصاديّ. وقد أشاع البنك الدولي استخدام خطوط الفقر الدوليّة التي تعتمد على دخل يعادل دولارًا أو دولارين للفرد يوميًّا. ويقارن الجدول 5-4 نتائج تطبيق مقياس الدولارين يوميًا في المنطقة العربية وأقاليم نامية أخرى.

تُعَدُّ درجة فقر الدخل في المنطقة منخفضة نسبيًا

بالرغم من اختلاف مستويات الدخل، وتقلُّب النموّ الحقيقيّ للفرد وارتفاع معدّلات البطالة في البلدان العربية، تُعَدُّ درجة فقر الدخل فيها على العموم منخفضة نسبيًّا. ففي العام 2005، كان نحو 20.37 في المائة من السكّان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يوميًّا.

استخدَمت كلُّ تقديرات الفقر في هذه المقارنة الإنفاق النقدي كمعيار للرفاه. واستُبعدت بلدان مثل السـودان التي طَبَّقت الاستطلاعات فيها قياسات غير نقدية. ثانيًا، استُخلصت كل تقديرات الفقر من معطيات تقييمية أشرف على جمعها إما البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وطُبقت فيها المنهجية نفسها بصورة ثابتة. ثالثًا، وضع كل تقارير البلدان فريق استشاري واحد قام باستخدام منهجيّة واحدة مشتركة: أ) تقدير خط الفقر الوطني على أساس كلفة الغذاء والحاجات الأساسية الأخـرى غير الغذائية؛ ب) أخذ فرق الأسـعار بين بلد وآخـر بالاعتبار؛ ج) تفصيل الاحتياجات بحسب الفئة العمرية بشكل منهجي؛ د) أخذ اقتصاد الحجم الإنتاجيّ بالاعتبار.

ويبيّن الجدول 5-5 أن نسبة الفقر المدقع بين العامين 2000 و2005 قد بلغت 18.3 في المائة، وهي أعلى قليلًا من النسبة في تسعينات القرن الماضي (17.6 في المائة). والأهـم من ذلك أن نسبة الفقر المدقع في البلدان المنخفضة الدخل تبلغ ضعفي النسبة في البلدان المتوسّطة الدخل (36.2 في المائة و15.9 في المائة على التوالي).

ويُسَجَّلُ، لأغراض هذا التحليل، أن تطبيق خطّ الفقر الدولي المعادل لدولارين في اليوم، وخطّ الفقر الوطني الأدنى، على التوالي، يعطي صورةً متطابقة نسبيًّا عن مستوى الفقر المدقع في المنطقة.

وإذا كانت هذه هي صورة الفقر المدقع في البلدان العربية عند الخط الأدنى للفقر يصبح من المعقول أن نتوقّع أن نسبةً مئوية مرتفعة من السكان تعيش عند خط الفقر الأعلى أو تحته. والواقع أن نسبة الفقر الكلية، وفق هذا الخط، تـراوح بين 28.6 في المائة في لبنان و30 في المائة في سورية في حدّها الأدنى ونحو 59.9 في المائة في حدها الأعلى في اليمن، بينما تصل في مصر الـى نحو 40.9 في المائة. وما دامت البلدان التي جرى تحليلها في الجدول 5-6 تمثل 65 في المائة من إجمالي السكان العرب، فإنّ من المعقول أن نتكهّن بأن النسبة الكلية لمعدلات الفقر في مستوى الخط الأعلى ستكون في حدود 39.9 في المائة. وبموجب هذا المقياس يمكن أن نقدّر أن هناك 65 مليون فقير عربي، أي ما يقارب ضعف العدد الإجماليّ الذي يتضمنه الجدولان 5-4 و5-5 اللذان يقيسان الفقر بموجب خط الفقر الدولي المساوي لدولارين في اليوم، وخط الفقر الوطني الأدنى على التوالي.

الجدول 5-6 مدى الفقر قياسًا إلى الحدود العليا لخط الفقر الوطني، 9 بلدان عربية 2000–2006

	سنة المسح	خط الفقر	نسبة الفقر	السكان (بالمليون)	عدد الفقراء (بالمليون)
مصر	5/2004	على أساس 2.7 دولار يوميًا	40.93	72.80	29.80
سورية	4/2003	خط الفقر الوطني الأعلى	30.10	18.30	5.50
لبنان	5/2004	خط الفقر الوطني الأعلى	28.60	4.00	1.10
الأردن	2006	على أساس 2.7 دولار يوميًا	11.33	5.50	0.60
المغرب	2000	على أساس 2.7 دولار يوميًا	39.65	28.40	11.30
تونس	2000	على أساس 2.7 دولار يوميًا	23.76	9.56	2.30
بلدان الدخل المتوسط			36.52	138.56	50.60
اليمن	2005	على أساس 2.43 دولار يوميًا	59.95	21.10	12.60
جيبوتي	2002	على أساس 2.43 دولار يوميًا	52.60	0.76	0.40
موريتانيا	2000	على أساس 2.43 دولار يوميًا	53.95	2.50	1.30
بلدان الدخل المنخفض			59.10	24.36	14.40
الإجمالي			**39.90**	**162.92**	**65.00**

المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

الجدول 5-7 سكان الأرياف في العالم العربي 2007

فئة الدخل (عدد البلدان)	سكان الريف (مليون)	نسبة سكان الريف من الإجمالي (%)	نسبة فئة الدخل من سكان الريف (%)
المنخفض (4)	39.10	61.80	30.10
المتوسط المنخفض (6)*	83.20	47.60	64.00
المتوسط المرتفع (3)	2.10	16.90	1.60
المرتفع (5)	5.60	17.60	4.30
المجموع (18)	**130.00**	**46.30**	**100.00**

المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

* تمثل مصر أغلبية سكان الأرياف في فئة الدخل المتوسط المنخفض، بنسبة تبلغ 50 في المائة من إجمالي السكان.

وبما أنّ هذا التقدير يستند الى الأرقام الخاصة بالأردن وتونس وجيبوتي ومصر والمغرب واليمن، التي يمثّل سكانها 63 في المائة من مجمل السكان في البلدان العربية التي لا يـدور فيها النزاع، فيمكن القول إن نحو 34.6 مليون عربي كانوا في العام 2005 يعيشون دون خطّ الفقر في تلك البلدان.

نحو 34.6 مليون عربي كانوا يعيشون دون خط الفقر في العام 2005

إن التقديرات الآنفة الذكر تعكس درجة الفقر وفق خط الفقر الدولي، ويمكن أيضًا أن تؤخذ بالاعتبار شرائح السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بعتباته الأكثر انخفاضًا (أي خط الفقر الأدنى) من خطّ الفقر الدولي.

يتضمّن الجدول 5-5 مقارنةً بين معدّلات الفقر المدقع واتّجاهاته في تسعة بلدانٍ عربية على أساس خطوط الفقر الوطنية الدنيا. أولا،

وكما هو متوقع فإن فقر الدخل وما يرافقه من عدم الاستقرار هو الأكثر انتشارًا في أوساط أهل الريف. ويبلغ حجم سكان الأرياف في البلدان العربية الـ 18 التي تناولها التحليل في الجدول 5-8 نحو 128 مليون نسمة يتوزعون على الفئات المبيّنة في الجدول.

تتوافر الدلائل على انتشار الفقر في المناطق الريفية في ستة بلدان من فئتي الدخل المنخفض والدخل المتوسّط المنخفض: الأردن وسورية ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. وتشكّل هذه العيّنة الجزئية نحو 64.4 في المائة من سكان الأرياف في المنطقة. هذه الدلائل وردت مجموعةً وموجزةً في «علي» (2008) حيث بنيت تقديرات الفقر على أساس خطوط الفقر الوطنية العليا.[18] ووفقًا للسنوات التي أجريت فيها الاستطلاعات على ميزانية الأسـرة، راوحت النسبة العددية للفقراء في الأريـاف بين 17.8 فـي المائة في الأردن (2002)، و59 في المائة في موريتانيا (2004). فيما سجّلت البلدان بقيّة معدلات عاليةً أيضًا: 32 في المائة في سورية (2004)؛ 52 في المـائة فـي مصر (2005)؛ و27 في المائة في المغرب (2000)؛ و64 في المائة في اليمن (2005). ومن الجوانب ذات الدلالة في كل الفترات التي أجريت فيها الاستطلاعات في البلدان الستة، أن درجة الفقر الريفي قد فاقت درجة الفقر الحضري.[19]

الفقر البشري

يمكن قياس الفقر البشري، وهـو مفهوم أشاع استخدامه برنـامج الأمـم المتحدة الإنمـائي

الجدول 5-8 تواتر الفقر البشري في 18 بلدًا عربيًّا، 2006

فئة الدخل عدد البلدان	قيمة دليل الفقر البشري	احتمال (%) أن لا يعيش المرء حتى سن الأربعين	نسبة (%) الأمية بين البالغين (15 سنة فأكثر)	نسبة (%) السكان الذين لا يحصلون على مياه آمنة	نسبة (%) الأطفال الناقصي الوزن بالنسبة لأعمارهم
المنخفض (4)	35.00	22.80	40.50	31.70	42.10
المتوسط المنخفض (7)	20.40	7.20	28.90	8.30	6.80
المتوسط المرتفع (3)	12.00	5.00	11.00	18.00	8.00
المرتفع (4)	11.70	5.10	14.70	8.20	13.70
المجموع (18)	**22.30**	**10.40**	**29.10**	**13.90**	**15.40**

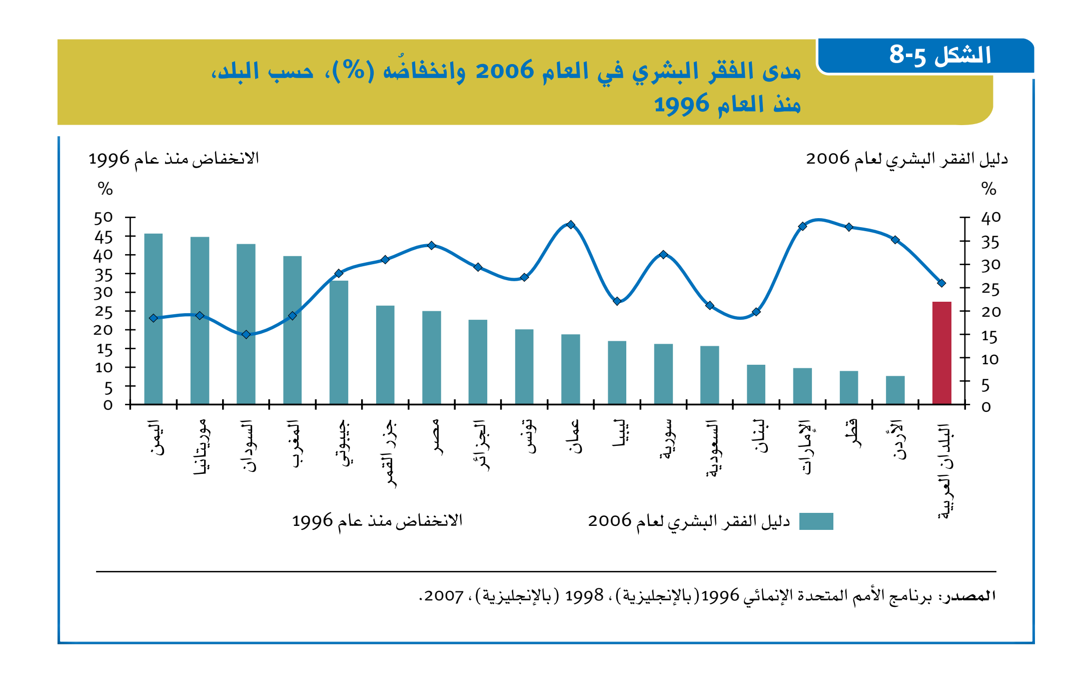
المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

ملاحظة: بنيت قيم دليل الفقر البشري الواردة في هذا الفصل على قيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعدّلة للعام 2009.

للتعبير عن حرمان المرء من القدرات والفرص، باستخدام «دليل الفقر البشري». هذا الدليل، وهو مجموعة مركّبة من المعايير، قِوامُه ثلاثة مكوِّنات: أ) طول العمر، ب) المعرفة، ج) مستوى المعيشة. المكوِّن الأول يتعلق باحتمالات البقاء على قيد الحياة ويقاس بنسبة السكان الذين لا يتوقع أن يبلغوا الأربعين من العمر؛ المكوّن الثاني يشير إلـى عدم إلمام المرء بالقراءة وأساليب التواصل، ويقاس بمعدل الأمية بين البالغين؛ أما المكوّن الثالث فهو قيمة مركّبة تقاس بنسبة السكان الذين لا يحصلون على المياه النظيفة، ونسبة الأطـفـال ناقصي الـوزن ممن هـم دون الخامسة من العمر. وبموجب دليل الفقر البشري تصنّف البلدان التي تحصل على أقل من 10 في

إن فقر الدخل وما يرافقه من عدم الاستقرار هو أكثر انتشارًا في أوساط أهل الريف

الشكل 5-8 مدى الفقر البشري في العام 2006 وانخفاضُه (%)، حسب البلد، منذ العام 1996



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1996 (بالإنجليزية)، 1998 (بالإنجليزية)، 2007.

المائة في مرتبة متدنية على سلّم الفقر البشري والبلدان التي تحصل على أكثر من 30 في المائة في مرتبة مرتفعة. أمّا النسب المئوية الواقعة بين هذين المعيارين فتشير إلى درجةٍ ما من حالات الفقر البشري المتوسطة.

تترابط النتائج الآنفة الذكر ترابطًا وثيقًا مع تلك المستخلصة على أساس فقر الدخل: فالبلدان العربية ذات الدخل المنخفض تشهد أعلى مستويات من الفقر البشري بحيث يصل، المعدّل وفقًا للدليل، إلى 35 في المائة. إن إنعدام الأمن هو بمثابة انتقاص من مستويات التعليم والصحة والمعيشة يلقي ظلالًا من الشكّ حول فاعليّة أداء الدولة في ضمان حصول المواطنين على ضرورات الحياة الأساسيّة.

يؤثر الفقر البشري في التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية

يؤثّر الفقر البشري، بصورة خاصة، في التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية وبمستوى متابعتهم الدراسة بعد مرحلة التعليم الابتدائي. في مصر، تقلّ نسبة الأطفال الفقراء المنتظمين في المدارس الابتدائيّة 7 في المائة عن أقرانهم الميسورين، وتقل 12 في المائة في مرحلة الدراسة المتوسطة، و24 في المائة في مرحلة الدراسة الثانوية. كذلك نحو ربع الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة، في المغرب، لم يكملوا التعليم الابتدائي بسبب الفقر. وتتسرّب أعدادٌ كبيرة من الأطفال الفقراء من المدارس لمزاولة العمل في سن مبكرة لمساعدة أهلهم. وفي هذه الحالات جميعًا يؤدّي الانقطاع عن التعلّم في المدرسة دورًا أساسيًّا في إطالة حالة انعدام الأمن بالنسبة إلى الفقراء.

تضمّ البلدان العربية التي تسجل نسبة 30 في المائة أو أكثر بمعيار دليل الفقر البشري ثلاثة بلدان من فئة الدخل المنخفض، وواحدًا من فئة الدخل المتوسّط المنخفض: السودان (34 في المائة)، اليمن (36.6 في المائة)، موريتانيا (35.9 في المائة)، المغرب (31.8 في المائة). وفي كل هذه البلدان تقريبًا تسجّل درجة كبيرة من فقدان الأمن في مكوّن التعليم ممثّلاً بمعدل الأمّيّة بين البالغين (بقيمة تتجاوز 30 في المائة). وإضافةً إلى ذلك، يؤدّي انعدام الأمن الناجم عن الافتقار إلى المياه النظيفة وتغذية الأطفال دورًا مؤثّرًا في السودان وموريتانيا واليمن.

كان يمكن البلدان العربية أن تقدم أداءً أفضل في ما يتعلق بدليل الفقر البشري

إزاء الهبوط في معدلات الفقر المدقع ينخفض بمرور الوقت كذلك انعدام الأمن الناجم عن الفقر البشري. ففي الفترة ما بين العامين 1996 و1998، وفي العام 2005، انخفضت نتيجة «دليل الفقر البشري» في كل البلدان العربية بنسبة الثلث تقريبًا، وتدنّت قيمته من 33 في المائة إلى 22.2 في المائة. ويعكس الشكل 5-8 الإنجازات التي حققها كل بلد وأسهمت في هذا الاتجاه الإقليمي. وكما يبيّن لنا هذا الشكل، فإن بلدان فئة الدخل المرتفع والدخل المتوسط المرتفع هي التي أنجزت الجانب الأكبر من هذا الانخفاض. ومع ذلك تظهر مقارنة البلدان العربية بالبلدان النامية الأخرى أن المجموعة الأولى كان يمكن أن تقدّم أداءً أفضل في ما يتعلق بدليل الفقر البشري بما لديها من مستوى الناتج المحلّيّ الإجمالي ومستوى التنمية البشرية. فالإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، تحتل المرتبة 31 على دليل التنمية البشرية، غير أنها تقل بثلاثة أضعاف عن هنغاريا في مجال الفقر البشريّ، علمًا بأنّ الأخيرة تحتلّ المرتبة 38 على «دليل التنمية البشرية». ويصحُّ ذلك على أكثر البلدان العربية الأخرى ما عدا الأردن وسورية ولبنان. ويُعزى أداء البلدان العربية الضعيف نسبيًّا في هذا المجال مقارنةً ببلدان أخرى في وضع مماثل على «دليل التنمية البشرية» إلى معدلات الأمّيّة المرتفعة بين البالغين فيها، وإلى حد ما، إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية فيها بين الأطفال ممن هم دون الخامسة من العمر.

اللامساواة في الدخل

المعلومات المتوافرة عن اللامساواة في الدخل في البلدان العربية ضئيلة جدًّا. وتقاس اللامساواة في الدخل من خلال «مُعامل جيني».[20] وبين أحد عشر بلدًا عربيًّا تتوافر فيها البيانات عن توزيع النفقات الاستهلاكية[21] هناك سبعة فقط تتوافر فيها معلومات عن مُعامِل جيني في العام 2000 أو في سنوات لاحقة. وهذه البلدان هي الأردن (0.359 في العام 2002)؛ وتونس (0.408 في العام 2000)؛ وسورية (0.375 في العام 2004)؛ ولبنان (0.360 في العام 2005)؛ ومصر (0.32 في العام 2004-2005)؛ وموريتانيا (0.391 في العام 2000)؛ واليمن (0.366 في العام 2005). ويبلغ متوسط مُعامِل جيني للبلدان السبعة في العينة 0.365، ما يؤكد أن البلدان العربية تظهر درجة معتدلة من اللامساواة مقارنةً بالمعدلات العالمية، التي تدلّ أيضًا على نسبة معتدلة من اللامساواة تبلغ 0.3757 في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويمكن اعتبار ذلك حصيلةً تراكميّةً لإنجازات العقد الاجتماعية في البلدان العربية منذ الاستقلال.

الإطار 5-5 أهمية السياسات الاجتماعية المتكاملة

مقارنةً بالدول النامية الأخرى، لم تتبنَّ البلدان العربية إلا في الآونة الأخيرة سياساتٍ اجتماعيةً متكاملة تستهدف معالجة الفقر واللامساواة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، باعتبارها قضايا متداخلة ومترابطة كلّ الترابط. وقد سعت، وإن بصورة متأخّرة، إلى تطبيق الدروس المستفادة من دراسات التنمية الحديثة التي تحبّذ السياسات الاجتماعية القائمة على الاستثمار والإنتاج لا على إعادة التوزيع والاستهلاك. وهذه المقاربة لا تنتقص من تدخّل الدولة في مجال الرفاه الاجتماعي، بل تطالب، إضافةً إلى ذلك، بدور أوسع للفعاليات غير الحكوميّة في رسم السياسات والخدمات الاجتماعية وتنفيذها.

السياسات

تهدف السياسات ذات الأبعاد المتعددة لمعالجة انعدام الأمن الاقتصادي في العالم العربي، في آنٍ واحد، إلى تحقيق ما يلي:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث تتجاوز معدلات التكاثر السكاني، من أجل إحداث تأثير مباشر وإيجابي في مستويات الدخل، وإعطاء أولوية للدعم المالي للمشروعات التجارية الصغيرة الحجم، ما سيفضي إلى تحسن كبير في المستقبل الاقتصاديّ للفقراء.
- تمكين الفئات الاجتماعية كافة من المشاركة في مسيرة التنمية من خلال تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للمنافع.
- استهداف الفقر في كل الإجراءات المتعلقة بالأمن الاجتماعي، والارتقاء بظروف الفقراء المعيشية عن طريق تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية في البيئة التي يعيشون فيها.
- تيسير الانتفاع ببرامج التعليم والتربية والتوعية.
- تضييق الفجوة الجنوسية على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تسليح المرأة بالمهارات والمعرفة والتسهيلات الائتمانية والتقانة من أجل تعزيز قدرتها على أداء ما يقع عليه خيارها من النشاطات الإنتاجية.
- تقوية الرعاية الصحية الأولية والتوسع في تغطيتها.
- بذل المزيد لتقليص معدلات التكاثر السكاني في البلدان العربية.
- القيام باستثمارات اقتصادية في المجالات الحافلة بفرص العمل المتاحة للفقراء، وتقديم برامج التدريب المهني أثناء الخدمة للمساعدة في دمج الفقراء في سوق العمل.
- زيادة التمويل، والتخفيف من التعقيدات البيروقراطية في شبكات الأمان الاجتماعي وفي تقديم الخدمات الاجتماعية.

العوائق

- النزاعات والاحتلالات في المنطقة، وما تنطوي عليه من زيادة النفقات العسكرية على حساب الإنفاق في المجال الاجتماعي.
- إخفاق النظام التعليمي في بناء القدرات المهنية والعلمية.
- ضعف أنساق الخدمات الاجتماعية وتدني مستواها جراء غياب العناصر القيادية المناسبة، وعدم الكفاءة الإدارية، والعزوف عن تمكين الفئات المستهدفة، وعدم كفاية إجراءات التدقيق والشؤون المالية، وضآلة قاعدة التمويل والموارد البشرية، والافتقار إلى الخبرة والمهارات، والالتزام في أوساط العاملين عمومًا.
- نقص التمويل من أجل تكرار المشروعات الناجحة على نطاق أوسع.
- التوزيع غير المتوازن للاهتمام السياسي والموارد المالية بين المناطق الريفية والحضرية.
- خبرة المجتمع المدني المحدودة في تنفيذ عمليات التنمية وبرامجها.
- التمركز البيروقراطي وغياب التنسيق في ما بين الهيئات الحكومية، وبينها وبين الأطراف الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المدني.
- خضوع السياسات الاجتماعية لإدارة معالجة الأزمات القصيرة الأمد، بدلًا من استرشادها برؤيةٍ بعيدة النظر على المدى الطويل.

المصدر: El-Laithy and McAuley 2006.

من الصعب، في ظل محدوديّة البيانات، تحليل التغيّرات في درجة اللامساواة في الدخل في البلدان العربية ضمن إطار زمني محدّد. غير أن الدلائل التي يقدّمها العقدان الماضيان تشير إلى أن نسبة اللامساواة في الدخل ارتفعت في سورية والمغرب واليمن، وانخفضت في الأردن وتونس والجزائر ومصر. أمّا البلدان اللذان شهدا الارتفاع الأكبر في هذا المجال فهما سورية واليمن، فيما شهدت الجزائر أكبر انخفاض في اللامساواة، حيث هبط مُعامِل جيني بنسبة 13.7 في المائة في الفترة الممتدة بين العامين 1988 و1995. كما شهدت مصر انخفاضًا ملموسًا في اللامساواة في غضون خمس سنوات مع وجود تغيّرات طفيفة نسبيًّا في البلدان الأخرى.

وعلى الرغم من المستويات المعتدلة للامساواة في الدخل، فإن الإقصاء الاجتماعي قد تزايد خلال العقدين الماضيين في معظم البلدان العربية. أضف إلى ذلك أن ثمة دلائل توحي أن اللامساواة في الثروة قد ازدادت سوءًا، ففي العديد من البلدان العربية يظهر جليًّا، على سبيل المثال، تركُّز ملكية الأرض والأصول الاقتصادية مطلقًا العنان لإثارة مشاعر الإقصاء لدى الفئات الأخرى، حتى إذا لم يتزايد الفقر المطلق بينها. ويفاقم في هذا الإقصاء اكتظاظ الأزقة المفتقرة إلى وسائل الصرف الصحي والمياه النظيفة ومرافق التسلية والتيار الكهربائي المعقول والخدمات الأخرى بالسكّان الفقراء. وتتضافر هذه الأوضاع مع معدلات البطالة المرتفعة لتولّد ديناميّات التهميش المنذرة بالسوء والتي تتجلى في تعاظم نسبة القاطنين في الأزقة المحيطة بالمراكز الحضرية العربية وقد بلغت هذه النسبة 42 في المائة في العام 2001.[22]

على الرغم من المستويات المعتدلة للامساواة في الدخل فإن الإقصاء الاجتماعي قد تزايد

فجوات في السياسات المعتمدة

أنماط انعدام الأمن الاقتصادي التي استعرضها هذا الفصل هي محصلة ثغرات عديدة في السياسات المعتمدة. أولا، إن الضعف البنيويّ في الاقتصادات العربية كان من النتائج الواضحة للاستمرار في الاعتماد على النمو المتقلب المدفوع بقوّة النفط. واتّسم النمو الاقتصادي نفسه بالتعثّر والهبوط، وبموازاة ذلك كان أداء القطاعات الإنتاجيّة (وبخاصة التصنيع) ضعيفًا وغير تنافسيّ.

أنماط انعدام الأمن الاقتصادي هي محصلة فجوات عديدة في السياسات المعتمدة

ثانيًا، أثّر نموذج النموّ هذا سلبًا في سوق العمل، بحيث باتت البلدان العربية تعاني أعلى معدلات البطالة في العالم أجمع. يضاف إلى ذلك، كما يبين تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، أن هذا النموذج غير ملائم في بيئةٍ مُعَوْلَمة أصبحت فيها المعرفة، أكثر من رأس المال أو القوى العاملة، هي التي تشكل الركن الأكبر للقيمة المضافة في الاقتصادات التنافسيّة. ولم تتحرك البلدان العربية في معظمها بالسرعة اللازمة لتحسين نوعية التعليم، والارتقاء بما لديها من أصول معرفية، وتحفيز الابتكار المحلي والانتقال إلى نماذج تنموية ترتكز على التقانة. وبذلك غدت عاجزة عن توفير فرص عمل كافية أو مُرضية، وبأجور مناسبة، لملايين العرب وجُلّهم من الشباب.

ثالثًا، إن درجة الفقر، الذي يُعرّف بأنه نصيب السكان تحت خطوط الفقر الوطنيّ العليا، هي أعلى بكثير من المستوى الذي يعكسه استخدام خط الفقر الدولي المعادل لدولارين في اليوم، أو خطوط الفقر الوطني الدنيا. ومع أن هذا الفصل قد درس الآثار الناجمة عن استخدام خطوط الفقر العليا في تسعة بلدان عربية فإن من المعقول، من خلال تفحّص البيانات، أن نتكهن بأن النسبة الكلية للمعدّلات هي في حدود 39.9 في المائة. ويمكن، من ثَمَّ، أن نخلص إلى أن الفقر في البلدان العربية ظاهرة أكثر بروزًا وجلاءً مما يُفترض في العادة، على الرغم من المعدلات المرتفعة نسبيًّا للإنفاق الفردي في تلك البلدان. ولذلك تفسير بسيط: فالقطاع الأكبر من الفقراء يتركز في بلدان مثل السودان وسورية والصومال والعراق ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن، وهي ذات أحجام سكانية مرتفعة نسبيا ومستويات منخفضة من معدّل الإنفاق الفردي.

ضغوط الحياة الحديثة بدأت بتقويض شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية بصورة مطردة

وبصرف النظر عن خطّ الفقر الذي يقع عليه الاختيار (سواء أوطنيًّا كان أم عالميًّا) فإن المنطقة العربية لم تحقّق تقدُّمًا ذا قيمة على جبهة تخفيف وطأة الفقر في العقد الأوّل من القرن الجديد إذا أعتبرنا تسعينات القرن الماضي قاعدةً للقياس. وما زالت البلدان العربية الأقلّ تنمية بعيدةً كلَّ البعد عن تخفيف حدة الفقر فيها، ومن المشكوك فيه أن يستطيع أيّ منها تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية – أي تخفيف نسبة الفقر الى النصف – بحلول العام 2015. وتنبثق هذه الفجوة، في المقام الأول، عن غياب سياسات التنمية الداعمة للفقراء، والاعتماد على سياساتٍ اجتماعية عفا عليها الزمن.

وأخيرًا، إن جهود إنشاء وتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي، التي تُعَدُّ ضرورية للتخفيف من عبء الانتكاسات الاقتصادية على الفئات الضعيفة، غير متوازنة بين مختلف فئات البلدان العربية. ويجري التمييز عادةً بين الترتيبات غير النظامية أو التقليدية، من جهة، والتي يتبادل فيها الأقارب أو أفراد العشيرة الدعم الاجتماعي والاقتصادي في حالات الضيق من جهة، وبين البرامج الرسمية، من جهة أخرى، والتي تتولاها عادةً الحكومات أو المنظمات غير الحكومية، في الآونة الأخيرة. وتقدم شبكات الأمان الاجتماعي النظامية على العموم المعونات النقدية أو العينية المباشرة، والدعم لضرورات الحياة الأساسية (وبخاصة الغذاء)، والتشغيل في مشروعات الأشغال العامة. ويشمل التعريف الموسع لشبكات الأمان الاجتماعي الضمان الاجتماعي الحديث، وبرامج التأمين الاجتماعي الشائعة في البلدان النامية. الضمان الاجتماعي «يرتبط على العموم (ولكن ليس بصورة حصرية)، بتقديم دخل للفقراء، بينما يتعلق التأمين الاجتماعي بالادّخار، وهو اكتتابيّ بطبيعته».[23]

وتنتشر في البلدان العربية، بحكم ثقافتها العربية-الإسلامية، شبكة مترابطة مترامية الأطراف من أنساق الأمان الاجتماعي التقليدية. غير أن ضغوط الحياة الحديثة بدأت بتقويض هذه الترتيبات التقليدية بصورة مطردة.[24] وشرع عدد كبير من البلدان العربية بوضع ترتيبات شبه حديثة للضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي، وبدرجات متفاوتة من النجاح، وفقًا لما توفّره الدولة لهذه الشبكات من الموارد العامة.

أما بلدان الدخل المرتفع فقد أقامت شبكاتٍ نظاميةً واسعةً وعميقة نسبيًّا للأمان الاجتماعي دون أن تضيّق بالضرورة على الترتيبات التقليدية التي كانت قائمةً قبل اكتشاف النفط. وكثيرًا ما

تجري مراجعة تلك الترتيبات بقصد الارتقاء بمستوى الكفاءة والتغطية فيها، وتتشابه شبكات الأمان النظامية في نطاق عملها[25] فهي تقدم الدعم للأرامل، والمطلّقات، والمرضى، والمسنّين، والنساء غير العاملات وغير المتزوجات، وأسر السجناء، والطلاب.

وتوجز إحدى الدراسات (عبد الصَمَد وزيدان 2008)،[26] نواحي القصور في شبكات الأمان الاجتماعي النظامية في بلدان الدخل المتوسط العربية، ومن بينها نقص الحماية ضد المخاطر؛ واللامساواة في معاملة الأفراد؛ ومحدودية التغطية للسكان؛ وضعف مستوى الاستفادة؛ والإدارة المُكلفة وغير الكفوءة نسبيًّا؛ والتمويل غير المستدام.

ولا عجب أن تكون شبكات الأمان الاجتماعي النظامية في بلدان الدخل المنخفض العربية حديثة العهد، فقد أسّست في اليمن، مثلًا، في العام 1996 بعد تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي. وتضمنت تلك الترتيبات إقامة صندوق للخدمات الاجتماعية وآخر لتشجيع الإنتاج في مجالي الزراعة وصيد الأسماك؛ وثالث للتنمية الاجتماعية؛ ومشروع للأشغال العامة؛ وبرنامج للتشغيل ومكافحة الفقر؛ وبرنامج للأمن الغذائي؛ ومبادرة خاصة للمحافظات الجنوبية.

قد تكون شبكات الأمان الاجتماعي وسيلة فعالة لمكافحة الفقر في بلدان الدخل المرتفع والمتوسط المرتفع، حيث يمثل الفقراء شريحة صغيرة نسبيًّا من السكان. إلا أن هذه الأدوات التقليدية في سياسة مكافحة الفقر لا تناسب حالات الفقر الواسع والمنتشر. ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2006) أن الفقر المعَمَّم (أي الفقر الذي يمسّ أغلبية السكان) يطرح تحدّيات خطيرة أمام واضعي السياسات، لأنه قد يؤثّر في سلوك الفاعلين الاقتصاديين وفي الأسلوب الذي تتجاوب فيه المؤسسات مع الحوافز في مجالات الاقتصاد الجزئي. كما سيحدّ بدرجة كبيرة من نطاق وفعالية السياسات المتاحة للحكومة على صعيد الاقتصاد الكلي.[27]

وغالبًا ما يرتبط الفقر المعمّم كذلك بأوضاع اقتصاديّة واسعة أخرى. فأغلبية الفقراء في البلدان العربية الأقلّ نموًّا، على سبيل المثال، هم من سكان المناطق الريفية الذين تمثل الزراعة والنشاطات الأخرى المتدنيّة الإنتاج مورد الرزق الأول لهم، وحيث تكون مستويات رأس المال البشري متدنّيةً جدًّا، فيما يتسارع النمو السكاني، مؤدّيًا إلى مضاعفة أعداد اليد العاملة غير الماهرة. وغالبًا ما يتحرك مثل هذه الاقتصادات في دائرة مغلقة يتضافر فيها التكاثر السكاني والتدهور البيئي واستنضاب الموارد الطبيعية ليفضي ذلك كله، في نهاية المطاف، إلى زعزعة النظام الاجتماعي والسياسي. غير أن اكتشاف النفط وإنتاجه في كلٍّ من السودان واليمن، مع ما ترتب على ذلك من زيادة في عائدات النفط، قد أفسح مجالًا ولو محدودًا للخروج من هذه الدائرة المفرغة. إلا أن هذا المجال، مع الأسف، لم يتم استغلاله كاملًا حتى الآن.

خاتمة

أوضح هذا الفصل أن الاعتماد الزائد على عائدات النفط قد أضعف هيكل الاقتصادات العربية وتركها عرضةً لتقلبات الأسواق العالمية. من هنا اتّخذ النمو الاقتصاديّ مسارًا متعرجًا إلى حد كبير خلال العقود الثلاثة الماضية، كما اتّسم بالانخفاض النسبيّ من حيث حصّة الفرد من الناتج المحلّيّ الإجمالي. وفي موازاة ذلك، تدنّى مستوى الأداء في القطاعات الإنتاجية (وبخاصّةٍ في مجال التصنيع) حتى غدا مستوى التصنيع في البلدان العربية أقل مما كان عليه قبل أربعة عقود. وبالنسبة إلى البلدان المنتجة للنفط، يشكّل الإنكماش الاقتصادي العالمي الراهن خطرًا على الأنماط الجديدة المنفتحة التي استحدثت في مجالات الاستثمار والتجارة، وكذلك في مشروعات التنمية المحلية التي كانت الآمال معلقةً عليها لتحقيق النمو المستدام.

كما ترك التوسع الاقتصادي المرتكز على عائدات النفط آثارًا سلبية في سوق العمل، ذلك أن بعض البلدان العربية يشهد الآن أعلى معدّلٍ للبطالة (وبخاصة بين الشباب) في العالم أجمع، مع ما يسبّبه ذلك من تداعيات خطيرة على أمن الإنسان. وعلى الرغم من أن الفقر لا يمثل تحدّيًا خطيرًا في المنطقة العربية، كما هي الحال في بعض البلدان النامية الأخرى، فإن البلدان العربية الأقلّ نموًّا ما زالت متخلّفةً عن ركب البلدان العربية الأخرى التي أخفقت، هي الأخرى، كمجموعةٍ، في تحقيق إنجازاتٍ على صعيد تخفيض الفقر منذ العام 1990. وتكشف هذه الاتجاهات، بمجملها، مواطن الضعف الاقتصاديّ الكبير، وانعدام الأمن المزمن في سوق العمل، والإقصاء الاجتماعي المتعاظم للفئات الضعيفة.

الأدوات التقليدية في سياسة مكافحة الفقر لا تناسب حالات الفقر الواسع والمنتشر

مستوى التصنيع في البلدان العربية أقل مما كان عليه قبل أربعة عقود

هوامش

1 يعتمد هذا الفصل أساسًا، على مساهمة خاصة قدّمها علي عبد القادر وخالد أبو إسماعيل، بناءً على دراسة وضعاها باللغة الإنجليزية بعنوان «Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach» 2009. أجريت الدراسة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية. وقدمت هبة الليثي وأحمد مصطفى كذلك مساهمةً مشكورة في هذا الفصل.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994 (بالإنجليزية).

3 صنفت البلدان من حيث فئات الدخل عام 2008 على أساس نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار الأميركي للعام 2007. ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الفئات هو: الدخل المنخفض (2,152 دولارًا)، الدخل المتوسط المنخفض (5,343 دولارًا)، الدخل المتوسط المرتفع (14,045 دولارًا)، الدخل المرتفع (27,934 دولارًا).

4 لا يتطرّق هذا الفصل إلى الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة والعراق والصومال، وذلك لعدم وجود بيانات موثوق بها عن الاتجاهات الاقتصادية فيها. غير أن الأوضاع الخاصة في هذه البلدان نوقشت في فصول أخرى من هذا التقرير.

5 حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية تجارة السلع الأساسية 2008 (UN comtrade) والبنك الدولي 2008ب (بالإنجليزية).

6 يبين الجدول 5-1 مُعَامِل التباين لفئات الدخل العربية كما تم جمعه اعتمادًا على بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي. وعلى هذا الأساس، يُقصد من مؤشرات التقلب أن تكون وصفيّة لا تمثيلية. وبالنسبة إلى البلدان العربية، استخدمت المعدلات الموزونة لمعامل التباين، حيث كانت الأوزان هي الحصص الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007.

7 البنك الدولي 2006 (بالإنجليزية).

8 الأونكتاد 2008 (بالإنجليزية).

9 Islam and Chowdhury 2006.

10 في هذا القسم، تشير البيانات المجَمَّعة عن معدلات البطالة في البلدان العربية، وفق تقديرات منظمة العمل العربية، إلى جداول بيانات العمالة الإحصائية. انظر: www.alolabor.org.

11 وردت نتائج مماثلة في تقرير صدر أخيرًا عن البنك الدولي 2007أ (بالإنجليزية). وكانت معدلات البطالة للعام 2004: 1.9 في المائة في البحرين، 1.7 في المائة في الكويت، 2.1 في المائة في قطر، 3 في المائة في الإمارات، بينما كانت نسبة البطالة في السعودية 7 في المائة من القوى العاملة.

12 منظمة العمل العربية 2008.

13 يبلغ مُعادِل الاتجاه الزمني في الجزائر 0.0279 (بقيمة منحنى/ t-value تصل إلى 7.2، وانحراف معياري R-squared قدره 0.69). وبالنسبة إلى البلدان الأخرى، بلغ المعادل، وقيمة المنحنى، ودرجة الانحراف المعياري، على التوالي: مصر 0.0223 (3.9/ 0.4)؛ الأردن 0.0655 (0.63/6.2)؛ المغرب 0.0082 (1.4، 0.08)؛ سورية 0.024 (0.52/6.2)؛ وتونس 0.0082 (0.65/6.3).

14 انظر التفاصيل في: Ali and Abu-Ismail 2009. وهذا الرقم أعلى بكثيرٍ من الـ 34 مليون وظيفة الذي قَدَّره البنك الدولي 2007أ (بالإنجليزية).

15 وردت نتائج مماثلة في تقرير البنك الدولي 2007أ (بالإنجليزية)، والذي يقدر معدل البطالة في أوساط الشباب بنحو 46 في المائة في الجزائر، 54 في المائة في مصر، 66 في المائة في الأردن، 33 في المائة في المغرب، و41 في المائة في تونس.

16 وردت نتائج مماثلة في تقرير البنك الدولي 2007أ (بالإنجليزية).

17 Rouidi-Fahimi and Kent 2007.

18 Ali 2008.

19 كانت نسبة تواتر الفقر الحضري هي الأعلى في اليمن (49 في المائة من سكان المناطق الحضرية)، تليها موريتانيا وسورية (نحو 29 في المائة في كل منهما)، ثم مصر (25 في المائة)، والأردن (13 في المائة)، والمغرب (12 في المائة).

20 «معامل جيني» هو رقم، بين صفر وواحد، يقيس درجة انعدام المساواة في مجتمع محدّد. يمثّل الصفر فيه قمّة المساواة في توزيع الدخل بينما يمثّل الواحد قمّة عدم المساواة.

21 Ali and Abu-Ismail 2009.

22 الإسكوا 2007أ (بالإنجليزية).

23 انظر، على سبيل المثال، البنك الدولي 2008أ (بالإنجليزية).

24 تتزايد باطِّراد في البلدان العربية مؤسسة الجمعيات ذات المنطلقات الدينية في مجالات الزكاة والصدقة.

25 الإسكوا 2005ب (بالإنجليزية).

26 Abdel Samad and Zeidan 2007؛ Nasr 2001.

27 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي لتقديم الدعم الفني للدول العربية (بالإنجليزية).

الفصل 6



الجوع والتغذية وأمن الإنسان

يشكّل الجوع التهديد الأوسع انتشارًا لأمن الإنسان، وهو من أكبر مصادر الخطر عليه، فمن دون التغذية الكافية لتمكين الإنسان من أداء وظائف الحياة الأساسية، لن يشعر المرء بالأمن الشخصي ولن يستطيع ممارسة أيّةٍ من القدرات البشرية.

وعلى رغم الموارد الوفيرة، وانخفاض معدّلات الجوع في المنطقة العربية مقارنةً بالمناطق الأخرى، فإننا نشهد ارتفاعًا في نسبة الجوع وسوء التغذية بين شعوبها. ومع أن ثمة تفاوتًا ملحوظًا بين البلدان العربية في معدلات انتشار الجوع وأرقام الجياع ، فإنّ وضع المنطقة ككلّ ينبئ بتباطؤ التقدّم في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية قياسًا إلى العام 1990، ما يجعلها غير مؤهلة لخفض نسبة الجياع فيها إلى النصف بحلول العام 2015. يضاف إلى ذلك استمرار رواسب الجوع وسوء التغذية المتراكم من الماضي: وفي بعض البلدان يقع على كواهل الأطفال الناقصي الوزن نصيبٌ غير متوازن من هذا العبء وهم ما زالوا يتحملون قسطًا كبيرًا من الثمن في أوساط الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

يشكّل الجوع أكبر مصادر الخطر على أمن الإنسان

يبين هذا الفصل الملامح الرئيسية لتأثير الجوع في أمن الإنسان. وينتقل بعدها إلى استعراض أوضاع الجوع وأسبابه وتجلّياته المختلفة في المنطقة، آخذًا بالاعتبار عددًا من العوامل بينها نقص الغذاء. وينظر أخيرًا في الإجراءات الكفيلة بتأمين الاكتفاء الغذائي في البلدان العربية من خلال التعاون والتكامل الإقليميّين، والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى للحدّ من الفقر عبر تطبيق سياسات هادفة.

ينبئ وضع المنطقة ككلّ بتباطؤ التقدّم في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية

تأثير الجوع في أمن الإنسان[1]

على الصعيد الفردي

الجوع يستهدف الصحّة: يعوق الجوع النمو الجسماني والعقلي والمعرفي لدى الأطفال ويحدّ بذلك من قدرتهم على التعلم والتركيز والحضور المنتظم في المدرسة. ومن المتعذر معالجة آثار سوء التغذية في فترة الرضاعة، فحتى لو تحسنت ظروف المعيشة في المستقبل يبقى الأطفال الذين عانوا سوء التغذية خلال فترة الرضاعة يتحملون الآثار الناجمة عن ذلك (تقزّم النمو، الهزال، التخلف العقلي) فينعكس ذلك على صحتّهم وضياع الفرص لاكتساب المعرفة وكسب الدخل.

الجوع يحوّل أمراض الأطفال القابلة للشفاء أمراضًا قاتلة: إن سوء التغذية ونقص المغذّيات (مثل فيتامين أ، والزنك، واليود، والحديد)، يضعفان أجسام الأطفال، ويضرّان بأجهزة المناعة لديهم، ما يزيد من مخاطر الوفاة جراء الأمراض المعدية القابلة للشفاء في الأحوال العادية مثل الزُّحار والحصبة والملاريا والالتهابات الرئوية. وتدل البيانات المتوافرة

على أن هذه الأسباب تؤدي إلى نحو ثلاثة أرباع الوفيات بين الرضَّع في معظم البلدان العربية، ونصف وفيات الرضَّع في البلدان «الغنية».

الجوع يزيد من مخاطر الحَمْل: بالنسبة إلى المرأة الحامل، يزيد الجوع من معدل المضاعفات وحتى الوفيات عند الوضع. ويؤدّي سوء التغذية الى مضاعفات خلال الـولادة، مثل النزيف أو تسمم الدم. أمّا المواليد الذين تعاني أمهاتهم الجوع، فهم يولدون ناقصي الـوزن وتتهدّدهم مخاطر الموت خلال فترة الرضاعة. وتشمل المخاطر الأخرى التَقَزُّم الجسماني، وتدني النموّ العقلي خلال مرحلة الطفولة، وانخفاض معدل النشاط والإنتاجية إلى مستوى غير طبيعي خلال فترة المراهقة. وحيث أن الأنثى التي ولدت ناقصة الوزن قد تصبح نفسها في ذات يوم امرأة حاملاً، هذا لو قدّر لها أن تعيش، فـإنّ مواليدها سيعانون، على الأرجـح، تأثيرات الجوع، ما يفاقم مسلسل الجوع ونقص الغذاء الذي يتوالد عندئذ بصورة تلقائية.

تتحمّل الدول نفقات مباشرة لمعالجة آثار الجوع الضارة

على الصعيد الجماعي

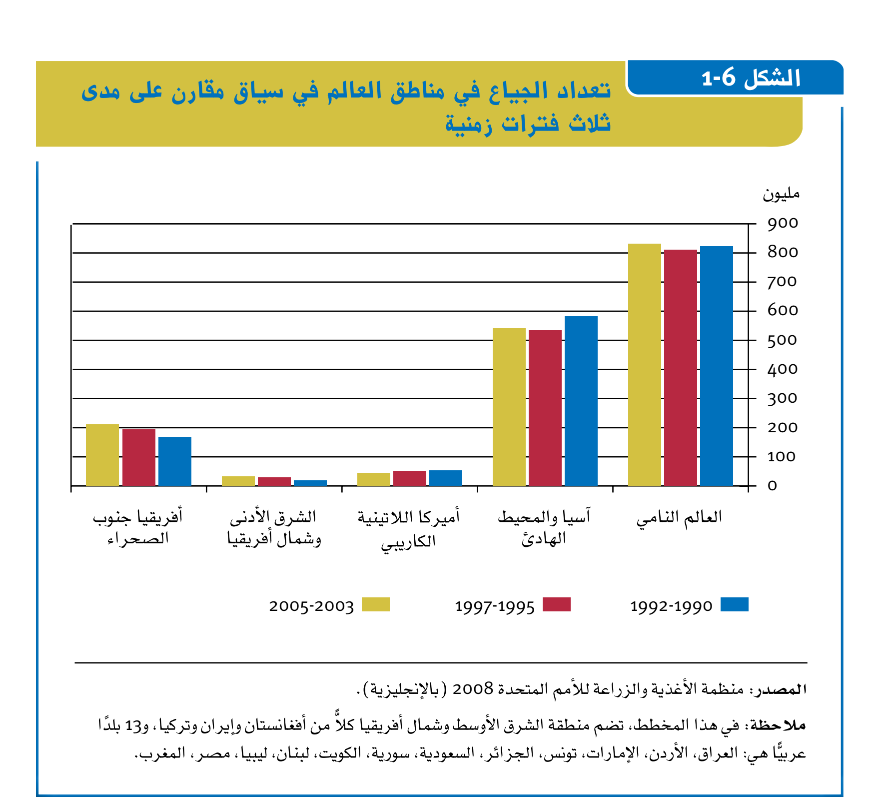
الجوع يُوهِن المجتمع بزيادة معدلات المرض، والوفيات، والعجز: عبر إضعاف جهاز المناعة البـشـرية، يضعف الـجـوع قـدرة الجسم على مقاومة الأمراض المعدية مثل الزحار والحصبة والملاريا والالتهابات الرئوية الحادّة. ويزيد من احتمالات الوفاة بسبب الأمراض المتصلة بمرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز. هـذا فضلاً عن أن الجوع، عندما يزيد من معدل الوفيات، يؤثر في الهرم الديمغرافي، الذي يتمثل بارتفاع «سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز»، أي مجموع السنوات الضائعة جراء الموت المبكر والمرض والعجز. وعلى العموم ترتبط بالجوع وسوء التغذية ستة من العوامل العشرة المؤدية إلى ارتفاع معدل هذه السنوات الضائعة. وهي الهُزال، ونقص اكتساب البروتين/الطاقة، والافتقار إلى اليود والحديد وفيتامين أ.

الجوع يفرض أعباء مالية ويخفض الإنتاجية: تتحمل الـدول نـفـقـات مـبـاشـرة لمعالجة آثـار الجوع الضارة، مثل المضاعفات أثناء الحمل والوضع لدى النساء، وأمراض الأطفال المتفشية والمتكررة؛ والأمراض المعدية مثل نقص المناعة المكتسب/الإيدز والسل. كما تتكبد الاقتصادات الكلفة غير المباشرة المترتبة على انخفاض إنتاجية العاملين والـمـوت أو العجز المبكرين والتغيب عن العمل وانخفاض مردود التعليم.

الجوع يقوّض الاستقرار: إذا تعاظم الجوع وغدا مشكلةً جماعية بـات يهدد النظام الاجتماعي والسياسي. فالجياع، من الوجهة التاريخية، هم الأكـثـر ميلاً إلـى إثـارة الشغب، أو الصدام مع جماعات أخـرى، أو الهجرة إلـى مراكز الكثافة الحضرية، ما يفرض على البنية التحتية فيها مزيدًا من الضغط ويسهم في رفع معدل الجريمة. ويتفشّى الفساد الصغير في الأجواء التي يضطر فيها الناس إلى فعل أي شيء من أجل لقمة العيش. وعندما يلتفت بعض البلدان إلـى بلدان أخـرى للمساعدة في إطعام الجياع في أراضيها، فإنها قد تعرّض سياساتها الداخلية لضغوط خارجية.

وكما هو متوقع، فإن سوء التغذية والافتقار إلى المغذّيات ليسا من جملة الأسباب الأساسية وراء الموت المبكر والعجز في الـدول المتقدمة، غير أن المشاكل المتّصلة بالتغذية تبقى قائمةً فيها. ومن هذه المشاكل البدانة الزائدة التي تنتشر بمعدلات وبائية في بعض البلدان المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة حيث تُعَدُّ، بعد التدخين، المسبِّب الثاني للوفاة التي يمكن تفاديها.

الشكل 1-6 تعداد الجياع في مناطق العالم في سياق مقارن على مدى ثلاث فترات زمنية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

ملاحظة: في هذا المخطط، تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من أفغانستان وإيران وتركيا، و13 بلدًا عربيًا هي: العراق، الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب.

الجوع وقصور الغذاء في البلدان العربية

في العام 2000، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة «الأهداف الإنمائية للألفية» وأولها أنه بحلول العام 2015 يجب تخفيض نسبة الفقراء والجياع إلى نصف ما كانت عليه في العام 1990. فما هو حال البلدان العربية في ما يتصل بتحقيق هذا الهدف؟

وفقًا لإحصائيات برنامج الأغذية العالمي حول مناطق البلدان النامية، تضمّ المنطقة العربية النسبة الأدنى ممن يعانون سوء التغذية قياسًا إلى إجمالي السكان. ولا يتفوق عليها في هذا المضمار غير البلدان الانتقالية في وسط أوروبا وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق. غير أن المنطقة العربية هي واحدة من بين المنطقتين الوحيدتين في العالم اللتين شهدتا ارتفاعًا في نسبة من يصيبهم سوء التغذية منذ تسعينات القرن العشرين – إذ تصاعدت هذه النسبة في المنطقة من نحو 19.8 مليون نسمة في الفترة ما بين العامين 1990 و1992، إلى 25.5 مليونًا بين العامين 2002 و2004.[2]

تغطي بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المعتمَدة هنا خمسة عشر بلدًا عربيًّا من أصل اثنين وعشرين.[3] وقد استثني من هذه البلدان الصومال والعراق لأنهما تأثّرا بالاحتلال أو النزاع المسلح فكان من الصعب الحصول على بيانات دقيقة حول الأوضاع الغذائية والصحية فيهما منذ بداية التسعينات.

يمثل الجياع، البالغ عددهم في المنطقة العربية 25.5 مليون شخص، نحو 10 في المائة من إجمالي عدد السكان، ويمثل هذا الرقم 3 في المائة فقط من عدد الذين يعانون سوء التغذية من إجمالي سكان العالم. ويعود هذا المستوى المتدني نسبيًّا مقارنةً بالمناطق الأخرى إلى مستويات الدخل العالية في الدول النفطية، أو إلى القدرة على شراء الغذاء التي تعززها تحويلات العاملين في الخارج و/أو سياسات التموين التي ينتهجها بعض الحكومات.

بالنسبة إلى البلدان العربية يقيم العدد الأكبر من الجياع (أي أكثر من 8 ملايين نسمة) في السودان، وهو مسرح للنزاعات الداخلية ويخضع لعقوبات دولية. ويليه اليمن (8 ملايين)، وهو من البلدان الأقل نموًّا، ويعتمد اعتمادًا كبيرًا على استيراد الأغذية. ومن النقاط الأخرى اللافتة أن ثمة شرائح من السكان لا تحصل على ما يكفي

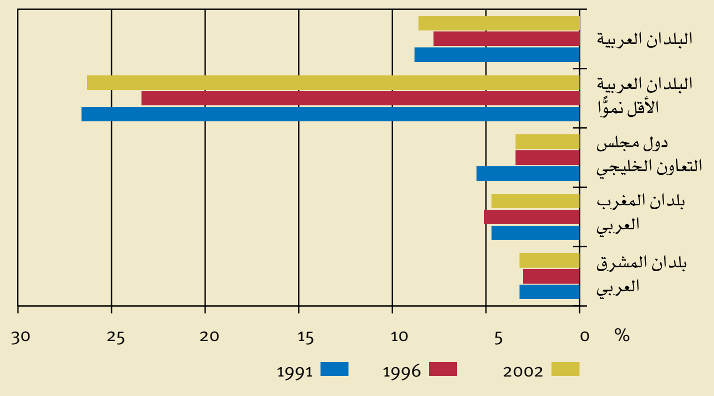
الإطار 1-6 التباطؤ في تحقيق الغاية الثانية من الهدف الأوّل من الأهداف الإنمائية للألفيّة

الهدف الأوّل – الغاية الثانية: خفض نسبة الذين يعانون الجوع إلى النصف بين العامين 1990 و2015

تناقصت معدّلات سوء التغذية في المنطقة العربية بصورة بطيئة وبشكل يدل على اختلال خطير في جهود التنمية في البلدان العربية. ففي العام 2000، كانت نسبة الأطفال الناقصي الوزن ممن تقلّ أعمارهم عن خمس سنوات مرتفعة نسبيًّا في حدود 12.7 في المائة، دون أن يطرأ تحسن ملموس على ما كانت عليه في العام 1990، وهو 13.2 في المائة. ويُعزى ذلك إلى الإيقاع البطيء للمُحددات الاقتصادية والاجتماعية للمؤشر: أداء متواضع في نمو المنطقة ككل؛ معدلات عالية نسبيًّا للأمية بين النساء ولا سيما في البلدان الأقلّ نموا؛ وتدني إمكانية حصول الفقراء والأقل حظًّا على خدمات الرعاية الصحية الأولية؛ والعقوبات الشاملة التي كانت قد فرضت على العراق، والنزاعات في فلسطين والسودان والصومال.

وأظهرت المناطق الفرعية العربية كما البلدان، بشكل منفرد، فروقًا واسعة في تخفيض نسبة الأطفال الناقصي الوزن ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات. ففي المشرق العربي والمغرب العربي انخفضت نسب الأطفال الناقصي الوزن بين العامين 1990 و2000 من 10.8 في المائة إلى 9.1 في المائة، ومن 8.4 في المائة إلى 7.5 في المائة على التوالي. وظلت البلدان العربية الأقلّ نموًّا تعاني أعلى معدلات سوء التغذية في المنطقة، وهو 27.4 في المائة في العام 2000، بعد أن انخفض عما كان عليه في العام 1995، وهو 37.6 في المائة.

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية



المصدر: الإسكوا 2007 (بالإنجليزية).

في العام 1991، كان الحرمان من الغذاء يهدد بدرجة مقلقة الرفاه الاجتماعي الكلّيّ في المنطقة، وظل على هذه الحال حتى العام 2000. وكان الأشخاص الذين يعيشون دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية يشكلون حوالى 8.8 في المائة من السكان العرب في العام 1991، و8.9 في المائة في العام 2002. ووفقا لهذه المعدلات ارتفع عدد المحرومين من الغذاء من نحو 20 مليونا في العام 1991 إلى نحو 23.3 مليون في العام 2002. ويعني ذلك أن من غير المرجح تحقيق الغاية الثانية من الهدف الأوّل من أهداف الإنمائية للألفية بحلول العام 2015.

يأتي التغير الطفيف في نسبة الأشخاص المحرومين من الغذاء في المنطقة العربية نتيجةً لركود المعدلات في المشرق والمغرب العربيين، والبلدان العربية الأقلّ نموًّا. وقد رفعت المستويات العالية نسبيًّا للحرمان من الغذاء في البلدان العربية الأقلّ نموًّا المعدل الإقليمي إلى أعلى من المعدلات في المناطق الفرعية الثلاث الأخرى. وفي المشرق والمغرب العربيين كان الفارق بين نسبة من يعيشون دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية في العام 1991 والعام 2002 منخفضًا. ولم تحقّق البلدان العربية الأقلّ نموًّا أي تقدم ملموس في هذه الناحية، فبلغت نسبة المحرومين من الغذاء 26.5 في المائة من السكان في العام 1991 و26.3 في المائة في العام 2002. ولم تحرز تقدما جيدا على هذه الجبهة إلا دول مجلس التعاون الخليجي، مع أن هذا التقدم بأكمله قد تحقق في السنوات الخمس الأولى فقط. وتظهر البيانات المتاحة أن نسبة المحرومين من الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي انخفضت من 5.5 في المائة في العام 1991 إلى 3.4 في المائة في العام 1996، ولكنها بقيت على حالها بعد ذلك.

المصدر: الإسكوا 2007أ (بالإنجليزية).

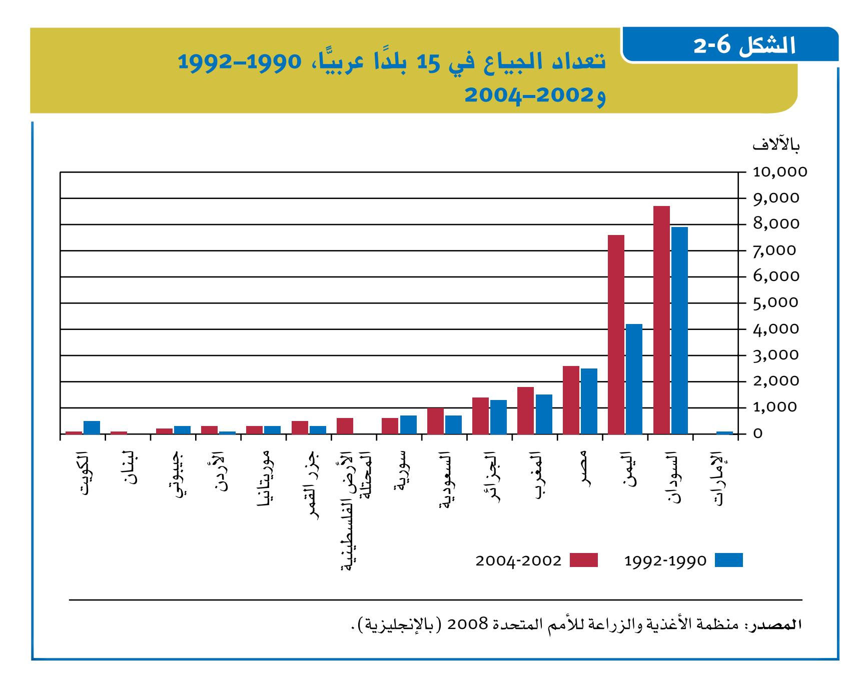
من الغذاء في بلدان غنية مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية والكويت.

تبيّن لنا أعداد الجياع، لا من حيث الأرقام المطلقة بل من حيث نسبتها إلى حجم السكان، أن الجوع لا يشكل مشكلة إنسانية في ثلاثة من خمسة عشر بلدًا عربيًّا قيد الدراسة. ففي الإمارات العربية المتحدة وتونس وليبيا، كان عدد المصابين بسوء التغذية أقلّ من 2.5 في المائة من إجمالي السكان في فترة 2002–2004. وتقابل ذلك، بصورة حادة، الأوضاع في جزر القمر والسودان واليمن التي تعاني معاناةً شديدة من انعدام الأمن الغذائي وينتشر فيها الجوع بنسبة 60 في المائة و26 في المائة و38 في المائة من السكان على التوالي. وفي بلدان أخرى تتفاوت المعدلات بين 2.5 و4 في المائة، باستثناء الأردن والمغرب (6 في المائة في كلٍّ منهما)، والكويت (5 في المائة)، وموريتانيا (10 في المائة).

هناك تباين ملموس بين بلد عربي وآخر في مدى التقدم الذي تحقق لمكافحة الجوع

لا تركّز الأرقام المتوافرة على الصعيد الوطني على العلاقة بين الجوع وبين فئات معيّنة من السكّان في تلك البلدان، غير أن برنامج الأغذية العالمي يشير إلى أن قصور الغذاء يكون أكثر شيوعًا بين سكان الريف الذين يعانون الفقر، وبين النساء والأطفال.[4] وبرغم غياب الإحصاءات التفصيلية عن معظم البلدان العربية فإن إحدى الدراسات عن اليمن، وهي الدولة العربية التي تحتل المرتبة الثانية من حيث انتشار قصور الغذاء، تحدّد بدقة كبيرة الفئات الأكثر تعرّضًا لهذه الظاهرة. وتشمل هذه الفئات العائلات التي تمتلك أو تنتفع من قطع صغيرة من الأرض، أو العائلات التي تعيلها امرأة أو يعمل أفرادها في الزراعة أو يتدنى المستوى التعليمي في ما بينهم. وتبيّن الدراسة أن العامل الأكثر ارتباطًا بقصور الغذاء هو التعليم. ففي حين أن الأسر التي تغلب عليها الأمّيّة تمثل أكثر من خُمس العائلات التي تعاني الجوع، فإن هذه النسبة تنخفض إلى ما يقل عن العُشْر في أوساط الأسر التي تَلَقَّى أفرادها تعليمًا جامعيًّا. وربما تُعزى هذه الظاهرة، عمومًا، إلى ارتباط الدخل بالتعليم في اليمن.[5]

الشكل 6-2 تعداد الجياع في 15 بلدًا عربيًّا، 1990–1992 و2002–2004



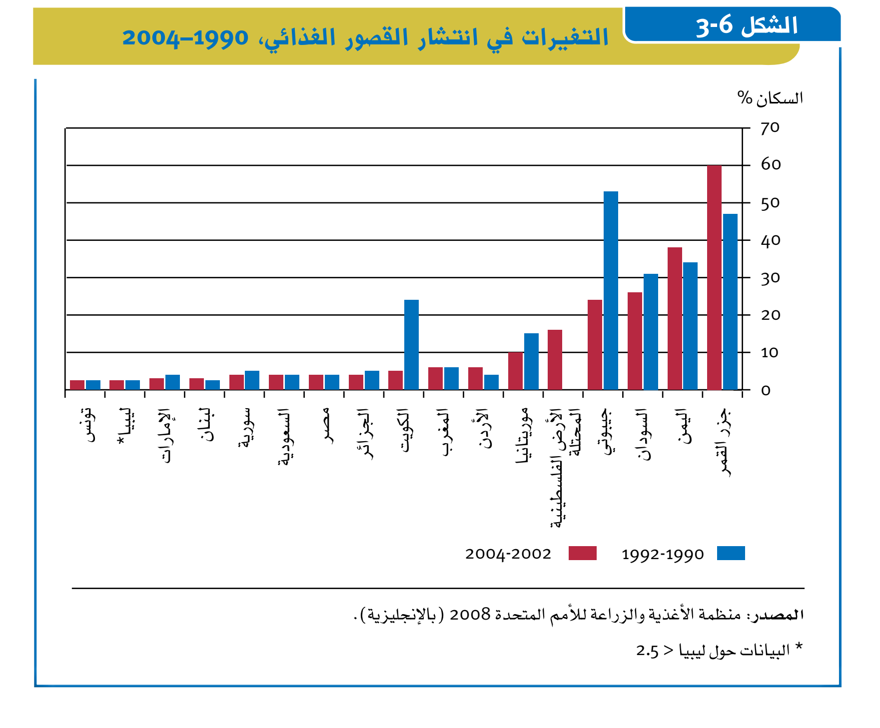
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

الاتجاهات منذ 1990–1992

يوضح الشكل 6–3 وضع البلدان العربية بالنسبة إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية لتخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015. فيدلّ على أنه لم يتحقق أي تقدم نحو الغاية الثانية من الهدف الأوّل في المنطقة ككلّ، غير أن الاتجاه العامّ لا يظهر التفاوت الكبير الموجود بين أوضاع البلدان العربية.

ويكشف هذا الشكل عن تباين ملموس بين بلد عربي وآخر في مدى التقدم الذي تحقق لمكافحة الجوع. البلدان التي حققت التقدم الأكبر في الحدّ من انتشار قصور الغذاء في المدة الواقعة بين الفترتين الزمنيتين المذكورتين أعلاه هي جيبوتي، والكويت، وموريتانيا (وتعود النسبة العالية نسبيًّا إلى انتشار الجوع في الكويت في الفترة ما بين العامين 1990 و1992 إلى آثار حرب الخليج في تلك الفترة). وقد حقق السودان

الشكل 6-3 التغيرات في انتشار القصور الغذائي، 1990–2004



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

* البيانات حول ليبيا < 2.5

بعض التقدم أيضًا، غير أن الجوع ما زال شائعًا فيه إلى حد خطير. أما الأردن والسعودية ولبنان ومصر والمغرب واليمن، فقد شهدت ارتفاعًا في أرقام الجياع وفي نسبة الانتشار، بينما سجلت الجزائر وسورية انخفاضًا بسيطًا في انتشار القصور الغذائي ولكن ليس في أعداد من يعانون قصور الغذاء.

تتجلى في هذا الاستعراض الإجمالي حقيقة مؤلمة: إن عدد المصابين بقصور التغذية، كما أشرنا سابقًا، قد ازداد 5.7 ملايين بين الفترتين 1990–1992 و2002–2004. وبعبارة أخرى فإن المنطقة بمجموع البلدان فيها تشهد ابتعادًا عن «الهدف الأول»، لا اقترابًا منه. وتغدو الصورة أكثر قتامة عندما نأخذ بالاعتبار أوضاع البلدان التي لا تتوافر عنها بيانات موثوق بها مثل الصومال والعراق: وهي بلدان خضعت للاحتلال وتعاني الصراعات الأهلية، حيث يتضافر تعثر الإمدادات الغذائية والجوع والعنف لتقويض أمن الإنسان.

إن من واجب البلدان العربية بمجموعها أن تتحرك في الوجهة المعاكسة لهذا الاتجاه المتردّي الذي تشهده منذ فترة 1990–1992، ولتحقيق ذلك عليها أن تذلل العقبات التي تعترض السبيل لاجتثاث الجوع، ويستلزم ذلك بدوره تحديد الأسباب الأساسية بصورة واضحة وتعميم البرامج الكفيلة بمعالجة تلك الأسباب وتنفيذها. في هذا الإطار، على هذه البلدان أن تولي الاهتمام الخاص للقطاعات السكانية الأكثر ضعفًا، مثل النساء والأطفال والمسنين.

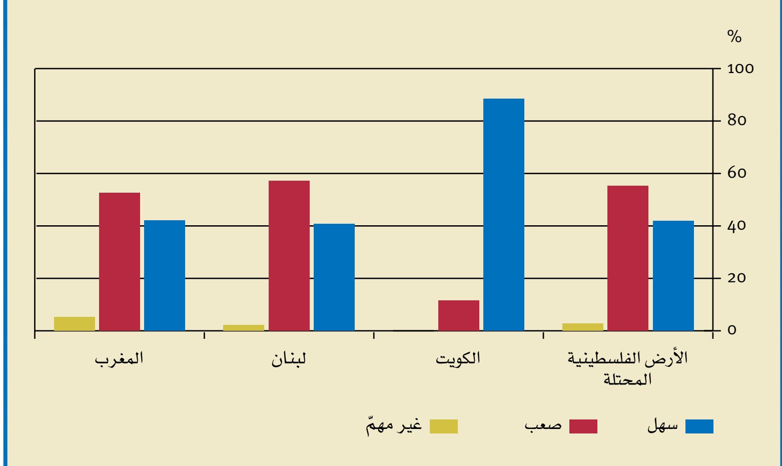
البدانة – مشكلة متعاظمة في البلدان العربية

يبدو مُصطلحا البدانة وسوء التغذية متعارضين في ظاهر الأمر، غير أن عاملاً مشتركًا يربط بينهما هو العادات الغذائية السيئة. وكما لاحظت المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في خطاب ألقته في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2008،[6] فإن من المستغرب أن التقارير المتلفزة حول سوء التغذية تظهر للمشاهد أطفالاً قاصري التغذية يعتني بهم أشخاص بالغون يعانون البدانة. وثمّة تفسير بسيط لهذه المفارقة الصادمة: إن الأطعمة الرخيصة وذات النوعية المتدنية التي تحرم الأطفال من مغذّيات أساسية هي التي تُسمن البالغين. ومن هنا فإن البدانة لا ترتبط بالضرورة بالتخمة، وليست، كما يبين الشكل 6-4، مشكلة تخصّ البلدان «الغنية» فقط؛ فهي

الإطار 6-2 استطلاع الرأي حول أمن الإنسان – الحصول على الغذاء في أربعة بلدان عربية

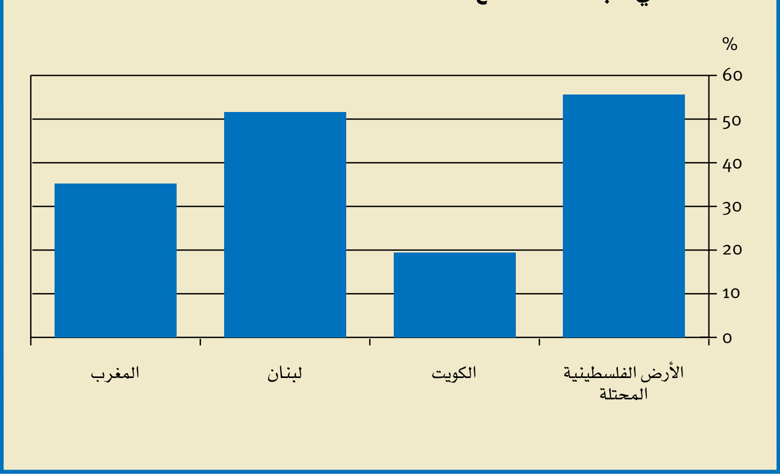
سُئل المستجيبون عما إذا كانوا يعتبرون عملية الحصول على الغذاء سهلة أم صعبة، أو أن ذلك لا يشكّل تحدّيًا على الإطلاق. النسبة الدنيا من الذين وجدوا الأمر صعبًا كانت في الكويت التي شهدت كذلك أعلى نسبة من الذين وجدوا الأمر سهلاً. واختلفت الإجابات، في البلدان الثلاثة الأخرى عما هي في الكويت، ولكنّها كانت متماثلة في ما بينها. فقد اتفق نحو 40 في المائة من المستجيبين في هذه العينات الثلاث على سهولة حصولهم على الغذاء، فيما أفاد ما يراوح بين 56 و59 في المائة بصعوبة الأمر. ويشكل أولئك الذين اعتبروا أن الحصول على الغذاء لا يمثل بالنسبة إليهم مسألة ذات بال أقلية ضئيلة تقارب 3 في المائة من العينة. واللافت أن أحدًا في الكويت لم يقل إن الحصول على الغذاء لا يمثل مسألةً ذات بال بالنسبة إليه، ربما لأن ذلك يستوي عندهم وسهولة الحصول على الغذاء.

هل الحصول على الغذاء عملية سهلة أم صعبة، أم أن ذلك لا يشكّل تحدّيًا على الإطلاق؟



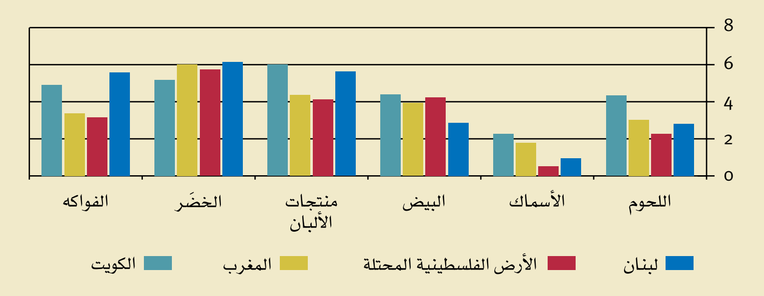
وعندما سئل المستجيبون عن مدى سهولة حصولهم على الغذاء خلال الأشهر الستة التي سبقت الاستطلاع، أجابت أقلية منهم في الكويت (20 في المائة) ونحو الثلث في المغرب بأنهم عانوا صعوبةً في الحصول على المواد الغذائية، أو أنهم اضطروا إلى اقتطاع بعض أنواعها خلال تلك الفترة. إلا أن 56 في المائة من الفلسطينيين، وأكثر من نصف اللبنانيين الذين شملهم المسح أفادوا بأنهم يواجهون المصاعب على العموم. ولا شك في أن إجاباتهم تعكس الحالة التي تزامنت فيها فترة الاستطلاع مع تدهور الأوضاع في غزة في شتاء العام 2008 والجوّ المتوتّر سياسيًّا في بيروت.

نسبة المستجيبين الذين وجدوا صعوبةً في الحصول على الغذاء خلال الأشهر الستّة التي سبقت الاستطلاع.

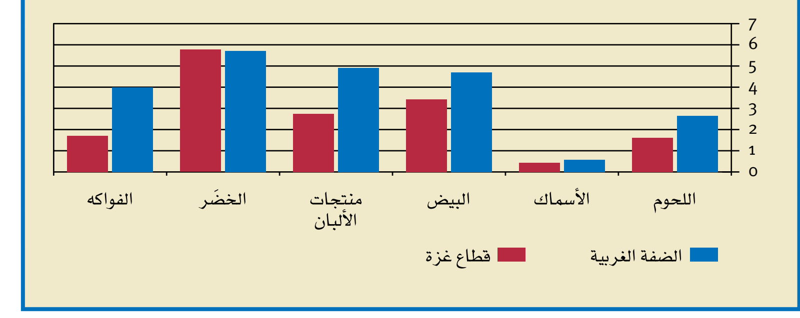


الإطار 6-3 استطلاع الرأي حول أمن الإنسان – أنماط التغذية في أربعة بلدان عربية

تتشابه أنماط التغذية في كل من لبنان والكويت والمغرب والأرض الفلسطينية المحتلة، مع فارقٍ ملموس واحد لدى الفلسطينيين، فهم يستهلكون أقل الكميات من أنواع الغذاء الأساسية، باستثناء الخضَر والبيض. ويأكلون من الخضَر أكثر مما يفعل الكويتيون، والبيض أكثر مما يفعل اللبنانيون والمغربيون، بينما يختلفون عن العينات الأربع، باستهلاكهم لأدنى كمية من الأسماك واللحوم، ويتناولون النوع الأول أقل من مرة واحدة في الأسبوع، والثاني أقل من مرتين في الأسبوع. وقد يعود ذلك إلى ندرة الأسماك وكلفة اللحوم المرتفعة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى العموم، فإن الأسماك واللحوم هي أقلّ ما يجري استهلاكه بين المستجيبين في البلدان الثلاثة الأخرى، مع تميز الكويتيين بين هذا النمط العام، إذ إنهم يتناولون الأسماك مرتين في الأسبوع، واللحوم أربع مرات في الأسبوع.



ويبرز التباين الواضح عند مقارنة أنماط الاستهلاك الغذائي في غزة والضفة الغربية. فمع أن الناس يتناولون الخضَر بمعدلات متقاربة – أي ست مرات أسبوعيًا – ثمة اختلافات مهمة في استهلاك أنواع الغذاء الأخرى. فالمستجيبون في غزة يتناولون كميات أقل من البيض ومنتجات الألبان والفواكه والخضَر وكذلك كميات أقل من اللحوم والأسماك – وهي معدلات تبين مستوى التغذية هناك على العموم. وقد تدهورت الأوضاع الغذائية لمعظم الفلسطينيين، غير أن أهالي غزة كانوا هم الأكثر تضررًا بسبب القيود التي فرضها الإسرائيليون على حركة البضائع والناس، والحصار الذي فرضوه على القطاع.



بين النساء اللواتي تحول الموروثات الاجتماعية في الغالب دون ممارستهن الألعاب الرياضية والتمارين الجسدية الأخرى.

تسهم البدانة في عدد من الأمراض المزمنة غير المعدية مثل السكري، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والشرايين، وتآكل المفاصل، والعلل النفسية، وأنواع من السرطان. وهذه الأمراض آخذة بالتزايد المطّرد في البلدان العربية. وتوضح دراسات عدة أن نقص الوزن عند الولادة وقصور الغذاء خلال فترة الطفولة يؤدّيان بالفعل إلى زيادة الوزن عند المراهقة عندما تتوافر المواد الغذائية. وفي أوساط القوى العاملة، يرتبط تدني الإنتاجية بالبدانة في أغلب الأحيان.

أسباب الجوع وسوء التغذية في البلدان العربية

تسهم عدة عوامل في مشكلات القصور الغذائي، ومن العوامل المباشِرة الافتقار إلى الوسائل اللازمة لشراء كميات كافية من الطعام للاحتياجات اليومية، والافتقار إلى الإمدادات الغذائية. وتشمل العوامل غير المباشِرة التي تمثل الأسباب والنتائج في آن واحد، الفقر والجهل والمرض والبطالة واللامساواة بين الجنسين. كذلك الأوضاع المناخية الصعبة والكوارث الطبيعية وإخفاق السياسات التنموية وغياب الاستقرار السياسي والنزاع المسلح هي من العوامل المهمة الأخرى التي تسهم، بصورة غير مباشِرة، في إدامة دائرة الفقر والجوع والمرض والمعاناة. وكما الفقرُ والبطالة ليسا مجرد ظاهرتين اقتصاديتين، فإن قصور الغذاء والجوع ليسا بالضرورة ظاهرتين طبيعيتين أو حتميتين؛ بل هما، في الأعم الأغلب، نتيجة لفعلٍ إنساني، أو لانعدام الفعل الإنساني. فالبلدان العربية التي تتعرض مجتمعاتها للقصور الغذائي والجوع هي التي تعاني الصراعات والحروب الأهلية أو الاحتلال الأجنبي، بينما ينتج ارتفاع معدلات قصور الغذاء في بلدان عربية أخرى من انتشار الفقر فيها. ويمكن إيجاز أسباب القصور الغذائي بتصنيفها في ثلاث فئات أساسية: القوة الشرائية اللازمة للحصول على الغذاء، وتوافر الغذاء، واستدامة الشرطين كليهما. وتناقش الفقرات الآتية الأسباب المختلفة التي تمّ ذكرها بمزيد من التفصيل.

قد تنتشر على نطاق واسع في البلدان ذات الدخل المنخفض مثل الأردن وسورية ومصر والمغرب، مثلما تنتشر في بلدان الخليج الغنية. كما يمكن أن تشيع بين الفقراء والأغنياء على حد سواء.

ظاهرة البدانة وزيادة الوزن تشيع في البلدان العربية بين النساء أكثر منها بين الرجال

ومن الأمور ذات الدلالة أن ظاهرة البدانة وزيادة الوزن تشيع في البلدان العربية بين النساء أكثر منها بين الرجال، خلافًا لما هي الحال في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حيث تغلب مثل هذه المشكلات في أوساط الذكور. بشكل عامٍّ، تُعزى البدانة في المنطقة العربية إلى الإفراط في استهلاك المأكولات الغنية بالدهون والسكر، التي يصاحبها تدني النشاط الجسدي. وقد يفسر ذلك، جزئيًا، شيوع هذه الظاهرة

أ. الأسباب المباشِرة

نقص نصيب الفرد من الغذاء

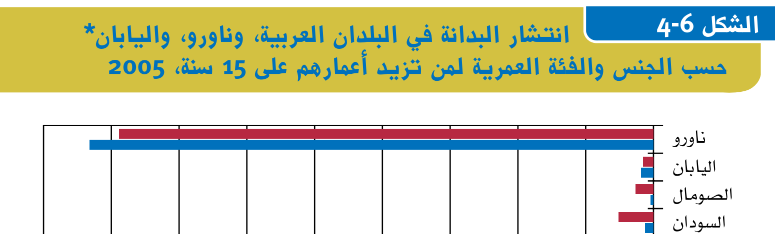
تُجري منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة كل عام تقييمًا لنصيب الفرد من الطعام المتوافر باستخدام «قائمة موازين الأغذية». وهذه القسائم عبارة عن جداول حسابية لكميات المواد الغذائية المُنْتَجة في بلد معيّن خلال سنة معينة، تضاف إليها الكميات المستوردة أو المخزونة خلال تلك الفترة، وتُطرح منها الكميات المفقودة جراء التلف خلال التخزين أو النقل، أو التي تُستعمل علفًا للمواشي، أو لأغراض أخرى غير الاستهلاك البشري. ويُصار بعدها إلى تقسيم الحاصل على العدد الإجمالي للسكّان في البلد. وتحوَّل عندئذٍ كل المواد الغذائية المتوافرة إلى ما يعادلها من السعرات الحرارية،[7] بغرض قياس حصة الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية.

ومن أجل تقييم الإمدادات الغذائية وأنماط التغذية في المنطقة اعتمادًا على المعطيات المتوافرة، قُسِّمت البلدان العربية إلى ثلاث فئات وفقًا لنسبة انتشار الجوع وقصور الغذاء في كل منها بين العامين 2002 و2004. تشمل الفئة الأولى البلدان التي تتراوح فيها نسبة الانتشار بين 2.5 و4 في المائة من السكان، وهي الجزائر والسعودية وسورية ولبنان ومصر. والفئة الثانية هي الوسطى التي تكون فيها نسبة الانتشار بين 5 و19 في المائة من السكان، وتضم الأردن والكويت والمغرب وموريتانيا. أما الثالثة، فتشمل السودان واليمن، حيث تصل النسبة إلى 20 في المائة وما فوق. ولا يشمل التقييم كلاً من الإمارات العربية المتحدة وتونس وليبيا التي لا يعتبر فيها الجوع وقصور الغذاء مشكلةً إنسانية. ولكن يمكن إضافة فئة رابعة سيأتي ذكرها لاحقًا، وتضم بلدانًا ابتُليت بالنزاعات، وهي الأرض الفلسطينية المحتلة والسودان والصومال والعراق.

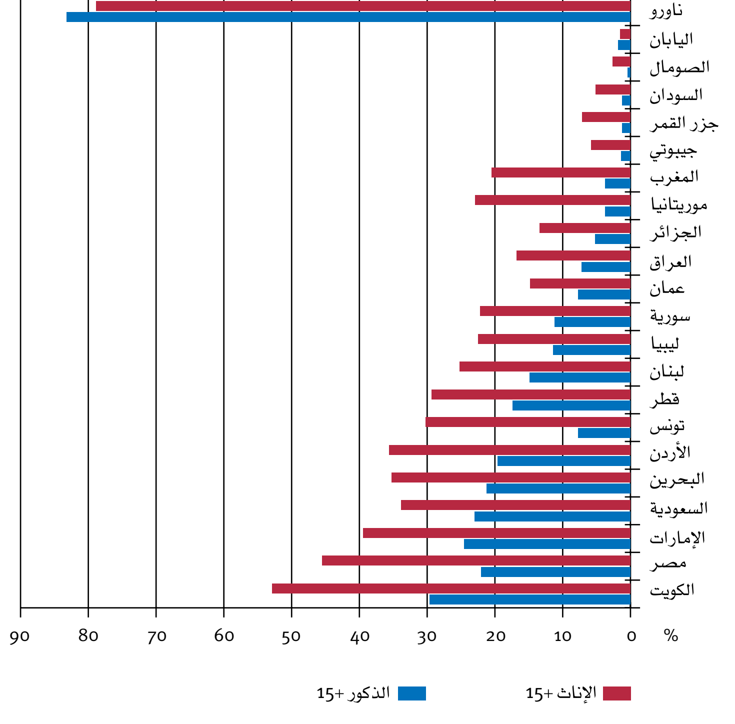
- **انخفاض حصّة الفرد من الطاقة الغذائية مقارنة بالحاجات اليومية**

يبيّن الشكل 6-5 الحصة التي يتزوَّد بها الفرد من السعرات الحرارية في البلدان العربية في إطار مقارن بين الفترتين 1990–1992 و2002–2004.

ثمة تفاوت جليّ بين مجموعات البلدان الثلاث في توافر السعرات الحرارية، التي ينخفض مستواها إلى حده الأدنى في السودان واليمن



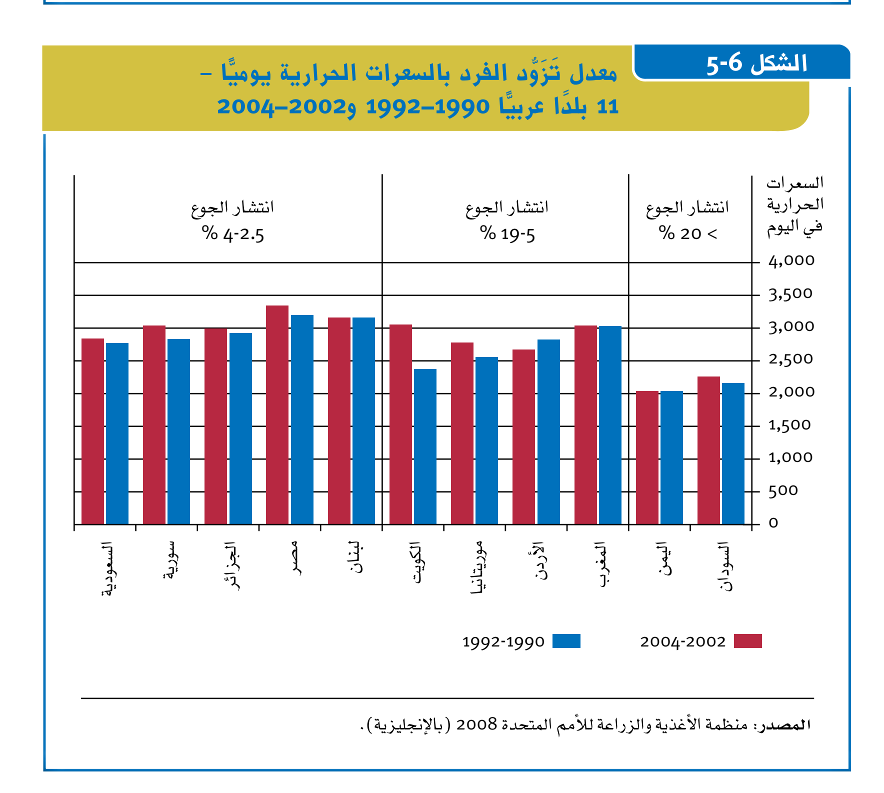
الشكل 6-4 انتشار البدانة في البلدان العربية، وناورو، واليابان*
حسب الجنس والفئة العمرية لمن تزيد أعمارهم على 15 سنة، 2005



المصدر: منظمة الصحة العالمية 2005 (بالإنجليزية).

ملاحظة: تمثل ناورو واليابان البلدين اللذين تنتشر فيهما أعلى نسبة للبدانة في العالم وأدناها على التوالي.

* مقيسًا على أساس دليل كتلة الجسم ، حيث (د. ك. ج.) > = 30 كغ/م². وهو مقياس لكمية الدهن بناء على الطول والوزن. و (د. ك. ج.) > = 30 تعني السمنة، بينما تعني (د. ك. ج.) 25 إلى 30 الوزن الزائد.



الشكل 6-5 معدل تَزَوُّد الفرد بالسعرات الحرارية يوميًا – 11 بلدًا عربيًا 1990–1992 و2002–2004

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

(النسبة العليا من انتشار الجوع)، ويرتفع إلى مستواها الأعلى في بلدان الفئة الأولى (النسبة الدنيا من انتشار الجوع). وتظهر المستويات المسجلة لنصيب الفرد من السعرات الحرارية، التي تراوح بين 2,000 سعرة (في اليمن) و3,100 سعرة (في مصر) مجموعًا إجماليًّا أعلى من المستوى الأدنى المطلوب للشخص العادي للمحافظة على الوزن وعلى مستوى معتدل من النشاط. من هنا، فإن الشكل يشير إلى أن تفسير ارتفاع نسبة انتشار الجوع في المنطقة إنما يكمن في التفاوت داخل كل واحد من المجتمعات في معدّل توافر السعرات الحرارية لأفرادها، ومن ثمّ، في غياب الإنصاف في توزيع المواد الغذائية المتوافرة بينهم.

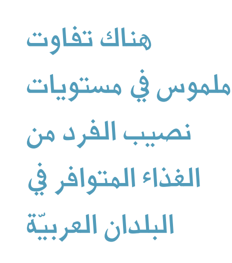
ارتفاع نسبة انتشار الجوع يكمن في غياب الإنصاف في توزيع المواد الغذائية داخل المجتمعات العربيّة

إذا نظرنا إلى التغيّر في معدّلات توافر السعرات الحرارية بين الأرقام الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية (التي سُجّلت في 1990-1992) وبين الأرقام التي سجّلت في 2002-2004، فإننا لا نلاحظ أي تغير في لبنان والمغرب واليمن، ونلمس زيادةً طفيفةً في البلدان الأخرى، باستثناء الكويت التي شهدت زيادة كبيرة في نصيب الفرد مقدارها 700 سعرة حرارية.

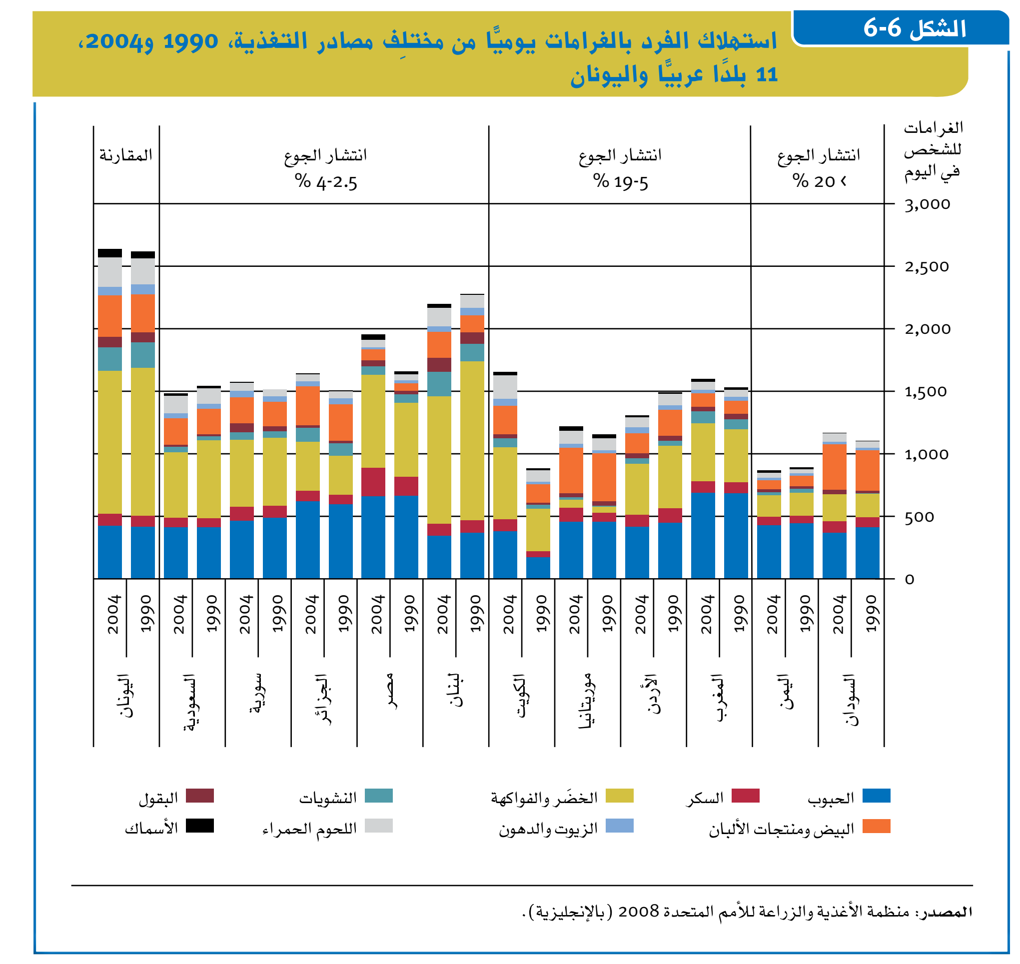
• محدودية توافر الغذاء وتأثيرها في أنماط الحمية والتغذية

يبين الشكل 6-6 نصيب الفرد اليومي (الذي يقاس بالغرامات/الشخص/اليوم) من مختلف أنواع مصادر التغذية المتوافرة في البلدان العربية، مع مقارنة المستويات في العام 2004 بالمستويات في العام 1990، ومقابلتها بنظائرها في بلد متقدم، هو اليونان.

وبينما يظهر الشكل تفاوتا ملموسًا في مستويات نصيب الفرد من الغذاء المتوافر للعام 2004 بين الفئات الثلاث للبلدان العربية فإنه، على العموم، لا يُظهر التفاوتَ نفسه بين البلدان في الفئة الواحدة. وتتناسب هذه المستويات تناسبًا عكسيًّا مع انتشار الجوع وسوء التغذية. تحتلّ الفئة الأولى المرتبة العليا في مجال الغذاء المتوافر لكل فرد، وتراوح الكمية الإجمالية، بين 2,200 غرام في اليوم في لبنان مثلاً، حيث ينتشر الجوع في أوساط 3 في المائة من السكان، إلى 1,500 غرام يوميًّا في السعودية، حيث يعاني 4 في المائة من السكان من الحرمان من المغذّيات. في الفئة الثالثة تُراوح معدلات نصيب الفرد بين 850 غرامًا يوميًّا في اليمن، حيث يعاني الجوع



الشكل 6-6 استهلاك الفرد بالغرامات يوميًا من مختلِف مصادر التغذية، 1990 و2004، 11 بلدًا عربيًا واليونان



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

أكثر من ثلث السكان، و1,150 غرامًا يوميًّا في السودان، حيث يقع أكثر من ربع السكان فريسةً للجوع وقصور التغذية. وسجلت الفئة الثانية مستوياتٍ تقع بين تلك المسجلة في الفئتين الأولى والثالثة. غير أن المستويات المسجلة في تلك البلدان جميعًا تظل أقل بدرجة ملموسة من مستويات نصيب الفرد قياسًا على وضع البلدان المتقدمة، المتمثّلة في اليونان (الشكل 6-6).

عندما نتفحّص مستويات نصيب الفرد من الغذاء المتوافر خلال العقد الممتدّ بين فترَتي التقييم نجد أنها لم تتغير بدرجة كبيرة باستثناء حالة الكويت حيث تضاعفت هذه النسبة منذ العام 1990. ويظهر لبنان والأردن واليمن، وهي بلدان تنتسب على التوالي إلى الفئات الأولى والثانية والثالثة، انخفاضًا طفيفًا في مستويات نصيب الفرد من الغذاء المتوافر، ما يساهم، دون شك، في الارتفاع النسبي لانتشار الجوع الذي شهدته هذه البلدان منذ العام 1990. ومقابل ذلك سجلت الجزائر والسودان وموريتانيا ارتفاعًا طفيفًا في نصيب الفرد من الغذاء المتوافر، ما ساعد، بالقدر نفسه، في تخفيف انتشار الجوع في تلك البلدان، ما عدا السودان التي أسهم فيها تدهور الأوضاع في دارفور في تفاقم حدة القصور الغذائي منذ العام 2004.

ومن بين المواد الغذائية المتوافرة، نلاحظ أن الحبوب تمثل الجانب الأكبر من الغذاء المتوافر في البلدان الأربعة، فهي مصدر مهم من مصادر الطاقة والبروتينات وفيتامين ب المركب. والقمح هو المادة الأولى بين أنواع الحبوب المستهلكة في البلدان العربية، باستثناء السودان الذي يغلب فيه استهلاك الذرة السكرية. ويأتي الشعير في المرتبة الثانية في بلدان شمال أفريقيا، بينما يحتل الأرز والذرة المرتبة الثانية بين الحبوب الأكثر شيوعًا في المشرق، والذرة وحبوب الدخن في البلدان الأقل نموًّا (السودان واليمن). ولم تحقق أيٌّ من هذه البلدان الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب التي تستهلكها إذ ما زالت جميعها تعتمد على الاستيراد، وإن بكميات متفاوتة. وتتمثل النسبة الكبرى من واردات الحبوب بالقمح الذي يُنْتَج في المناخات الجوية المعتدلة وتصدّره البلدان الصناعية بالدرجة الأولى، ويليه الشعير ثم الذرة إلى حد أقل. ويُلاحَظُ أن كميات الحبوب المستهلكة قد انخفضت قليلاً خلال السنوات القليلة الماضية في البلدان العربية، ما عدا السعودية ومصر والمغرب وموريتانيا التي استقرت فيها الكمياتُ المستهلكة ولكنها ارتفعت من حيث نسبتُها قياسًا على معدل التَزَوُّد الكلّيّ بالسعرات.

تشكل الفواكه والخضَر المكوِّنَ الغذائي الثاني الأكثر أهمية في معظم البلدان العربية باستثناء السودان وموريتانيا واليمن، حيث ينخفض معدل تزوّد الفرد من هذه المواد الغذائية إلى ما يُراوِح بين 60 غرامًا و200 غرام في اليوم. كما تُعَدُّ منتجات الألبان والبيض من المكونات الغذائية الرئيسية، وبخاصة في السودان وموريتانيا واليمن، بل إن معدلات تزوّد الفرد من كميات منتجات الألبان المتوافرة في هذه البلدان تعادل نظائرها في الدول المتقدمة. وتعود الوفرة النسبية لهذه المنتجات في تلك البلدان ذات الدخل المتدني إلى انتشار مزارع إنتاج الألبان فيها في السنوات الأخيرة.

تشكل منتجات اللحوم جانبًا محدودًا من مجمل الغذاء المتوافر في البلدان العربية، ويحتل الكويت ولبنان والسعودية المراتب العليا من حيث استهلاك اللحوم، التي تزود الفرد بما معدلُه بين 135 و190 غرامًا يوميًّا. وتمثل الأسماك وأنواع المأكولات البحرية الأخرى جزءًا بسيطًا من الاستهلاك الغذائي في البلدان العربية كافّةً.

تغيرت أنماط التغذية في معظم البلدان العربيّة منذ العام 1990

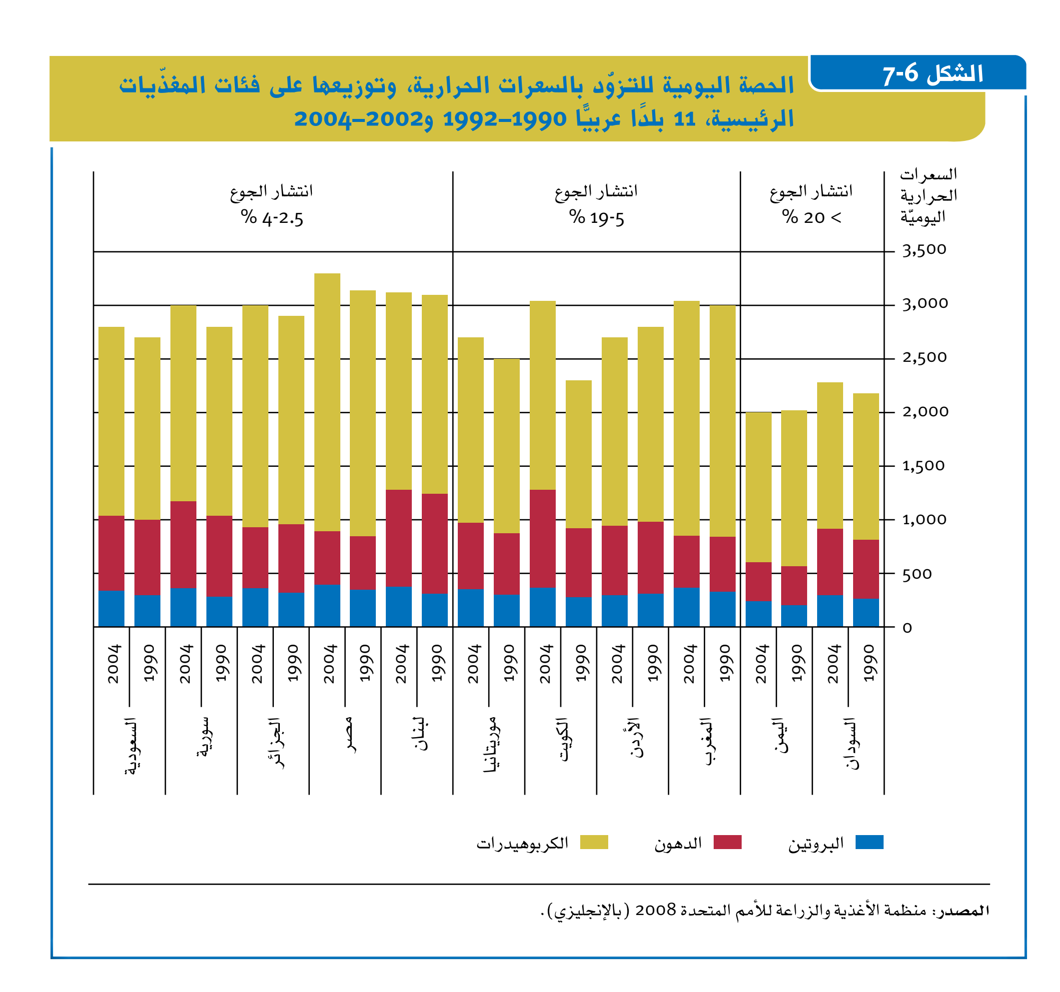
تغيرت أنماط التغذية في معظم البلدان العربية منذ فترة 1990-1992، ففيما لا تزال الحبوب هي العنصر الأول في الوجبة العربية، نجد فيها الآن مقاديرَ أكبر من الفواكه والخضَر ومنتجات الألبان والبيض والزيوت النباتية والسكر، وإلى حد متواضع، اللحوم والأسماك. وعلى الرغم من هذا التوجه نحو التنوع الغذائي، الذي يعكس تفضيلات المستهلكين القادرين على ابتياع كميات أكبر من الأطعمة المرتفعة الثمن ذات القيمة الغذائية المرتفعة، فإن نمط التغذية بمجمله يظل، مقارنةً بما هو عليه في البلدان المتقدمة، فقيرًا في ما يحتويه من الأطعمة الواقية من المرض، الغنية بالأملاح المعدنية والفيتامينات، مثل الفواكه والخضَر ومنتجات الألبان والأسماك.

على الرغم من التوجه نحو التنوع الغذائي في البلدان العربيّة فإن نمط التغذية بمجمله يظلّ فقيرًا

- **اختلال التوازن الغذائي**

قصور التغذية قد يسبّبه عدم تناول ما يكفي من الطاقة الغذائية أو الكمية المتوازنة منها أو نقص المغذّيات بأنواعها المختلفة. وكما تمّت الإشارة سابقًا، فإن افتقار الطعام إلى المغذّيات الكبرى، وهي العناصر التي تُزَوِّدُ الجسم بالطاقة (مثل البروتينات، والشحوم، والنشويات) يسبّب مشكلاتٍ صحّيّةً مثل الهزال والتَقَزُّم ونقص الوزن

الشكل 6-7 الحصة اليومية للتزوُّد بالسعرات الحرارية، وتوزيعها على فئات المغذّيات الرئيسية، 11 بلدًا عربيًّا 1992-1990 و2004-2002



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزي).

لا تدلّ الأرقام على التوازن الغذائي الفعليّ في أوساط الفئات الفقيرة الضعيفة

وانكماش حجم الجسم. ويصحُّ ذلك حتى عندما يكون مقدار التَزَوُّد الكلي من السعرات كافيًا. غير أن مقادير المغذّيات الكبرى من أصل متطلبات السعرات الكلية اللازمة لسلامة الوضع الصحي تتدرج على مدًى واسع نسبيًّا: 75-55 في المائة للنشويات، و35-15 للّدهون، و15-10 في المائة للبروتينات.[8]

ويلخص الشكل 6-7 مقدار التَزَوُّد الإجماليّ اليومي من المغذّيات الكبرى قياسًا على تَزَوُّد السعرات الكلي للفرد وكيفية تَغيُّر المعدلات في الفترة الممتدة بين العامين 1992-1990 والعامين 2004-2002. وتنطبق هذه المعطيات على البلدان العربية التي توافرت عنها البيانات، بما فيها البلدان التي لا يُعتبر فيها الجوع مشكلةً إنسانية.

تتسم نسب المغذّيات الكبرى في الغذاء العربي على العموم بالتوازن، بصرف النظر عن حجم الطاقة المتوافرة، كما لم تتغير هذه النسب بصورة ملحوظة منذ فترة 1992-1990. ونلاحظ كذلك أن مصادر الغذاء الحيوانية تشكل ما يراوح بين ثلث إمدادات البروتين والدهون ورُبع هذه الإمدادات وبين 7 و13 في المائة من إمدادات الطاقة الغذائية المتوافرة في كل البلدان باستثناء السودان والكويت ولبنان وموريتانيا. فالغذاء الحيواني في تلك البلدان يمثل ما يقرب من نصف مصادر البروتينات والدهون المتوافرة، وخُمس الطاقة؛ وهذه النسب تعادل نظائرها المسجلة في الدول المتقدمة. ولكن، بينما يقدم الغذاء الحيواني مصادر غنية بالبروتين الحيواني العالي النوعية، فإنّه يسبب في الوقت ذاته مستويات مرتفعةً من الدهون الثلاثية المشبعة الضارة، الناجمة خصوصًا عن تناول كميات مرتفعة نسبيًّا من منتجات الألبان والبيض، ومقادير قليلة من الفواكه والخضَر (كما هي الحال في السودان وموريتانيا)، والتَزَوُّد بمقادير كبيرة نسبيًّا من اللحوم ومنتجات الألبان والبيض (كما هي الحال في الكويت ولبنان).

وينبغي، مع ذلك، أن يُنظر بشيء من الحذر إلى هذه الأرقام التي قد تبدو مشجّعة. فهي لا تعكس بالضرورة مدى الإنصاف في توزيع الغذاء المتوافر في قطاعات المجتمع المختلفة. كما لا تدل على مقدار التزوّد الفعلي أو التوازن الغذائي في أوساط الفئات الفقيرة الضعيفة. فما تعرضه هذه الأرقام لا يعدو كونه صورةً للاتجاهات العامة في توافر الغذاء والتَزَوُّد به داخل كل فئة من فئات البلدان العربية على حدة.

- **المساهمة النسبية لواردات الغذاء وصادراته في نصيب الفرد من الغذاء**

كمية الطعام المتوافرة لأي مجتمع تعكس التطورات في قطاعات إنتاج الغذاء، ودينامية تبادل السلع مع العالم الخارجي. وباختصار، يرتبط توافر الغذاء بقوى العرض – الذي يعتمد بدوره على عدة عوامل مثل الإنتاج الزراعي، والوصول إلى الأسواق العالمية، ونمو الصناعات الغذائية، وحجم المعونات الأجنبية – وكذلك على الطلب الذي يعتمد بصورة خاصة على مستويات حصة الفرد من الدخل.

ويبين الشكل 6-8 أن محاصيل الحبوب في بعض البلدان هو أدنى من المعدّل العالمي، وأن الإنتاج قد انخفض بين العامين 1990 و2005 في سبعة بلدان.

ويوضح الشكل 6-9 الشوط الذي قطعته المنطقة في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة الممتدة بين العامين 1990 و2004.

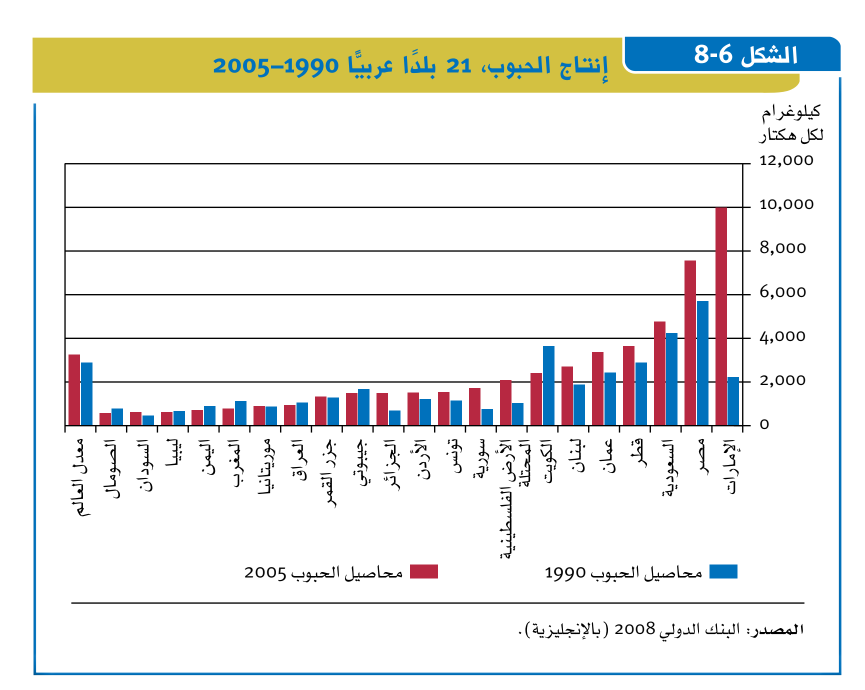
ومن جملة ما يوضحه هذا الشكل أن البلدان العربية، بمجموعها، تتمتّع بدرجة من الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الغذائية التي يُقبل عليها الأغنياء (مثل اللحوم، والأسماك، والخضَر)، أكبر منها في مجال السلع التي يستهلكها الفقراء (مثل الحبوب، والشحوم، والسكّر).

ويبيّن الشكل 6-10 مدى اعتماد البلدان العربية، على استيراد الموادّ الغذائية إجمالا في العام 2005. ويلاحظ أن نسبة الاعتماد في هذه الدول كافّةً – باستثناء البحرين – تزيد على المعدل العالمي.

أسهمت عوامل عديدة في اعتماد البلدان العربية الكبير على استيراد المواد الغذائية (جليلة العاطي، ورقة خلفية للتقرير):

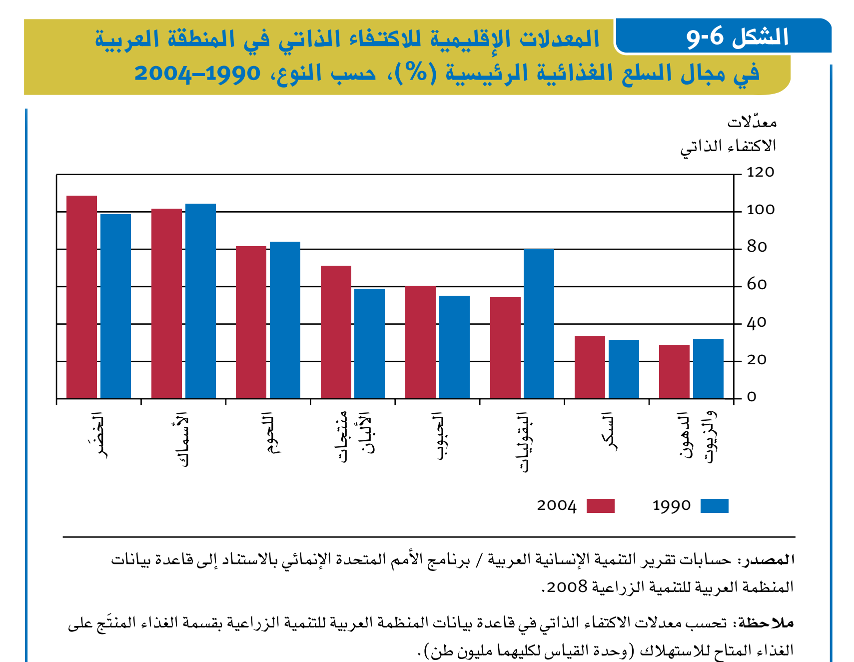
- ففي اليمن، وهي من البلدان الأقلّ نموًّا، يعيش 80 في المائة من السكان في الريف، ويعمل 50 في المائة من القوى العاملة في الزراعة. ويؤدّي شح المياه وضآلة الأرض الصالحة للفلاحة إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية التي لا يتعدى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 15 في المائة، ولا تستطيع مواكبة التكاثر السكاني السريع (3.6 في المائة سنويًّا مقارنةً بمعدل 2.6 في المائة في البلدان العربية عمومًا). ومن نتائج ذلك تزايد أعداد من يعانون القصور الغذائي.
- وفي الأردن، وهو من بلدان الدخل المتوسط التي تعاني شح المياه والموارد الطبيعية

الشكل 6-8 إنتاج الحبوب، 21 بلدًا عربيًّا 1990–2005



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

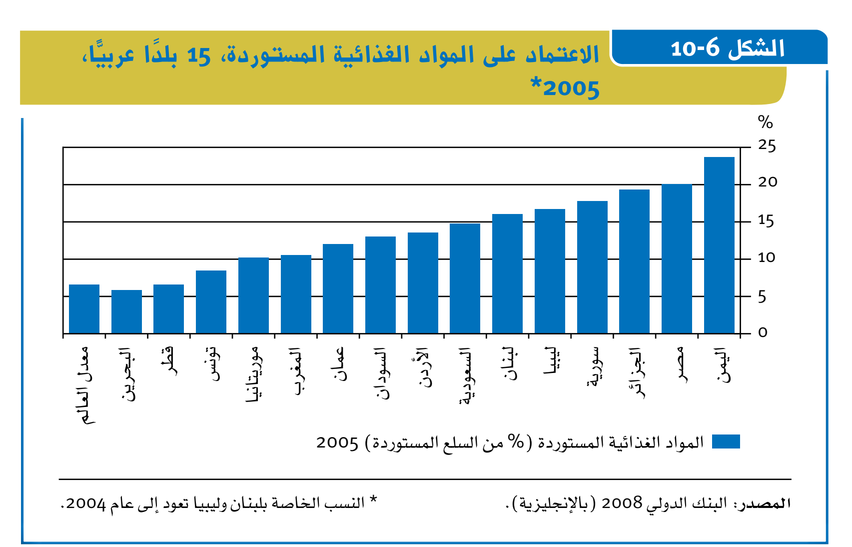
الشكل 6-9 المعدلات الإقليمية للاكتفاء الذاتي في المنطقة العربية في مجال السلع الغذائية الرئيسية (%)، حسب النوع، 1990–2004



المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2008.

ملاحظة: تحسب معدلات الاكتفاء الذاتي في قاعدة بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية بقسمة الغذاء المنتَج على الغذاء المتاح للاستهلاك (وحدة القياس لكليهما مليون طن).

الشكل 6-10 الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة، 15 بلدًا عربيًّا، 2005*



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

* النسب الخاصة بلبنان وليبيا تعود إلى عام 2004.

الأخرى، يمثل الإنتاج الزراعي 2 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي ويوظّف 10 في المائة فقط من القوى العاملة. وعلى هذا الأساس فإن استيراد الموارد الغذائية أمر جوهري لتلبية احتياجات الأردن. إلا أن أداء الاقتصاد الأردني يتأثّر تأثّرًا بالغًا بعوامل خارجية ولا سيما تذبذب أسعار النفط واحتدام النزاعات في المنطقة. وقد أسهم الضعف الاقتصادي الناجم عن هذه العوامل في تقليص معدل التَزَوُّد بالسعرات الحرارية للفرد الواحد من 2,820 سعرة في اليوم في الفترة 1990–1992 إلى 2,670 سعرة في الفترة 2002–2004، ما زاد بالنتيجة من انتشار قصور التغذية.

- في السعودية، وهي من البلدان ذات الدخل المرتفع، تمثّل الزراعة 5 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيها 7 في المائة فقط من القوى العاملة. وكان من نتائج ذلك أن راحت السعودية تعتمد اعتمادًا يكاد يكون كليًّا على المواد الغذائية المستوردة. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده البلد نتيجةً للارتفاع الأخير في أسعار النفط، لم يتحقق أي تقدم في المساعي الرامية إلى القضاء على قصور التغذية. والواقع أن عدد من يعانونه قد ارتفع منذ الفترة 1990–1992، ما يثير التساؤلات حول سياسات توزيع الغذاء والعدالة الاجتماعية والاتجاهات السكانية.
- ومن جهة أخرى، في سورية، وهي من بلدان الدخل المتوسط، يعمل 33 في المائة من السكان في القطاع الزراعي الذي يسهم بربع الناتج المحلي الإجمالي ويشغل ثلث مساحة الأراضي السوريّة. وقد تمكّنت سورية، جراء الاستثمارات والتنمية الزراعية في السنوات الأخيرة، من تجاوز حدود الاكتفاء الذاتي في معظم المواد الغذائية المهمة، فحققت التحسن في أداء صادراتها التجارية في مجال الفواكه والخضَر والبذور والحبوب وزيت الزيتون. وأسهم توسع القطاع الزراعي في إضافة 200 سعرة حرارية في اليوم إلى معدل تزوّد الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية المتوافرة، قياسًا على ما كانت عليه الحال منذ الفترة 1990–1992، وهي زيادة تكفي للتقليل من انتشار قصور التغذية بنسبة 5 إلى 4 في المائة، غير أنها لا تكفي لتقليص عدد من يعانون القصور الغذائي الناجم عن التكاثر السكاني (بمعدل 3.1 في المائة).

يؤكّد التحليل أعلاه النتائج التي خَلُصَ إليها مختلِفُ الدراسات من أن تأثير التنمية الاقتصادية في التخفيف من حدة الجوع إنما يعتمد على طبيعة النمو الاقتصادي بقدر اعتماده على مدى هذا النمو ووتيرته. ويظل تأثير التنمية الزراعية في الجهود الرامية إلى استئصال الجوع وسوء التغذية أكبر من تلك المترتبة على التنمية الصناعية في المراكز الحضرية.

تفاقمت مخاطر الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية لتأمين الحاجات الغذائية في العام 2008

وفي البلدان العربية تفاقمت مخاطر الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية لتأمين الحاجات الغذائية في ربيع العام 2008، عندما تصاعدت أسعار المواد الغذائية في العالم بصورة مفاجئة. ففي أواسط ذلك العام، ارتفعت هذه الأسعار بنسبة 40 في المائة عما كانت عليه في ذلك الوقت من العام الذي سبقه. وشعر بوطأة هذا الارتفاع سكان البلدان العربية كافة تقريبًا بما فيها بلدان الخليج الغنية مثل الإمارات والسعودية. من هنا، تقتضي الحكمة أن تحاول الحكومات العربية الاستفادة مما هو متوافر لديها من المياه والأراضي الصالحة للزراعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي. وسيناقَش هذا الموضوع المهم في الجزء الختامي من هذا الفصل.

ب. الأسباب غير المباشرة

الفقر والجوع

يشكّل الفقر والجوع حلقة مفرغة

يشكل الفقر والجوع حلقةً مفرغة؛ فالجوع يطيل أمد الفقر لأنه يخفِّض الإنتاجية، والفقر يعيق قدرة الفرد على الإنتاج ويحول دون حصوله على ما يحتاج إليه من غذاء. ولا يتعرض الفقراء لمخاطر الجوع وقلة المغذّيات فحسب، بل كذلك للأمراض المزمنة المرتبطة بنمط التغذية والعادات وضغوط الظروف والأوضاع التي تنوء بثقلها عليهم. ويميل الفقراء وغير المتعلمين، أكثر من غيرهم، إلى أنماط سلوكية محفوفة بالمخاطر الصحية مثل التدخين وتناول الأطعمة الدهنية الجاهزة والمقلية ذات السعرات العالية والكلفة الزهيدة. وهم يفتقرون إلى الرعاية الصحية والوعي الصحي ويتعرضون، جراء الحرمان، للإجهاد الاجتماعي والبدني والنفسي. وتبيّن مراجعة لـ 144 دراسة عن البدانة في البلدان المتقدمة أن ثمة علاقةً عكسيّةً بين البدانة والمنزلة الاقتصادية الاجتماعية، وتلاحظ أن الفقراء غالبًا ما يضطرون إلى تناول الوجبات السريعة ولا يدركون دائمًا الأصول الأساسية للحمية الغذائية

الصحية[9]. ويشير ذلك إلى أن نسبة البدانة وما يصاحبها من مخاطر صحية ستكون أعلى في البلدان التي يزيد فيها سوء التغذية بالتلازم مع التطور الحضري. وتستدعي مواجهة هذا العبء المزدوج المتمثل بالجوع المزمن وتفشي الأمراض غير المعدية، الناتج منه، وَضْعَ سياسات خاصة للغذاء تركّز على الفئات الضعيفة من الفقراء في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

على الرغم من ذلك كله، لا يرتبط الفقر حتمًا بقصور التغذية عندما تميل أنماط الاستهلاك في أوساط الفقراء إلى المواد الغذائية ذات الكلفة الزهيدة ولكن المغذّية، وعندما تكون هذه المواد سهلة المنال. وحين تتوافر الإحصاءات حول مستويات الفقر ومستويات القصور الغذائي في منطقة ما، فإن دليلَي القياس قد لا يتداخلان أو يتطابقان على الدوام. فأعداد من يعانون قصور التغذية قد تزيد على أعداد الفقراء في بعض الحالات التي لا يكون فيها تدنٍّي الدخل هو الذي يعوق الحصول على الغذاء، بل قد يكون السبب عقبات أخرى، مثل عوائق في حركة النقل، أو اضطرابات سياسية. وربما تنخفض أعداد من يعانون القصور الغذائي إلى ما دون أعداد الفقراء، كما هي الحال في المناطق التي تطبَّق فيها سياسات حكومية لإمداد الفقراء بالغذاء، أو التي يتألف الغذاء السائد فيها من أطعمة زهيدة الكلفة ولكنها تلبي احتياجات الجسم من الطاقة.

من ينظر إلى انتشار الفقر في البلدان العربية التي تتوافر عنها البيانات، وإلى ترابطه مع انتشار الجوع والقصور الغذائي (الشكل 6-11)، يُلاحَظ أن معدلات الفقر الأكثر حدة (أي عدد من يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم) والحرمان من واحدة أو أكثر من الخدمات الأساسية، إنما تتركز في تلك البلدان التي ترتفع فيها نسبة انتشار القصور الغذائي، أي في البلدان ذات الدخل المتدني، وهي السودان وموريتانيا واليمن.

إن أكثر من 60 في المائة من سكان موريتانيا، ونحو 45 في المائة من سكان اليمن، ونحو 40 في المائة من سكان مصر، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وقد تكون المقارنة مثيرة للاهتمام. ففي مصر، يعادل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محسوبًا على أساس قيمة القوة الشرائية) ما يقارب نظيره في المغرب (4,337 دولارًا و4,555 دولارًا على التوالي في العام 2005). ومع ذلك، فإن مستوى الفقر (محسوبًا مع أساس النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم)

الشكل 6-11 ترابط الفقر والجوع

الدخل أقل من دولار في اليوم 1990–2005
خط الفقر الوطني 1990–2004
الدخل أقل من دولارين في اليوم 1990–2005
دليل الفقر البشري
% الجوع 2004

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

ملاحظة: اعتمدت معدلات إجمالي الناتج المحلي والفقر للعتبات الدولية الواردة في هذه المناقشة على مكافئ القوة الشرائية وفقا لبرنامج المقارنة الدولي للفترة من 1993 إلى 1996. ومقابل ذلك، يعود مكافئ القوة الشرائية لمعدلات الفقر الواردة في الفصل الخامس إلى العام 2005.

ومستوى الجوع هما أدنى بشكل ملحوظ في مصر (20 في المائة و4 في المائة على التوالي) مما هما في المغرب (34 في المائة و6 في المائة على التوالي). وتدل الأرقام الأكثر انخفاضا في حالة مصر على أن أنماط الغذاء والبرامج الحكومية لدعم الغذاء قد أسهمتا في الحدّ من انتشار القصور الغذائي.

كما يظهر في الشكل 6-11، إن عدد الفقراء في البلدان العربية التي تتوافر عنها البيانات يتجاوز أعداد من يعانون القصور الغذائي. فنسبة من يعيشون على أقل من دولارين في اليوم هي أعلى من نسبة الجياع في الأردن والجزائر والسعودية والسودان وسورية والكويت ولبنان ومصر والمغرب، وموريتانيا، بينما تتساوى تقريبًا معدلات الفقر والجوع في اليمن. وتؤكد إحصاءات البنك الدولي أنّ الفقر يفوق قصور التغذية انتشارًا في تونس وفي بلدان أخرى في المغرب والمشرق العربيّين عمومًا. مع ذلك، يُلاحَظُ أن النسبة المئوية لمن يعانون الجوع في الأردن والجزائر والمغرب، هي أعلى من النسبة المئوية لمن يعيشون في فقر مدقع، أي على أقل من دولار واحد في اليوم.

ستكون نسبة البدانة أعلى في البلدان حيث يتلازم سوء التغذية والتطور الحضري

في هذا السياق يمكن عقد مقارنات مفيدة أخرى. إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متقارب في الأردن ولبنان (5,530 دولارًا و5,584 دولارًا على التوالي)، وتتقارب

كذلك نسبة انتشار الفقر والجوع في البلدين. ومن جهةٍ أخرى، السعودية، وهي من بلدان الدخل المرتفع، ليست أحسن حالا من سورية ذات الدخل المتوسط، من حيث نسبة انتشار الجوع (وهي 4 في المائة من السكان في كلٍّ من البلدين وفق بيانات البنك الدولي).[10] ويوضح ذلك، مرة أخرى، أن توافر الموارد وحدَه لا يكفي لتحقيق تنمية المجتمع أو لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. إن في وسع أية دولة، ولو محدودة الموارد نسبيًّا، أن تواجه التحدي بالحد من الجوع والفقر، والمطلوب في هذه الحالة هو تطبيق سياسات تنموية مدروسة ومصممة بشكل جيّد وشاملة بمضمونها، والشروع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية بنيوية تضمن عدالة التنمية في القطاعات الاجتماعية كافة، مع إيلاء الشرائح الأكثر ضعفًا عنايةً خاصة.

إن في وسع أية دولة أن تحدّ من الجوع والفقر

الاحتلال الأجنبي والنزاعات الأهلية والجوع

على الرغم من عدم توافر بيانات موثوق بها وحديثة عن البلدان العربية التي تعاني وطأة الاحتلال أو النزاعات الأهلية، ما يجعل من المتعذر مقارنتها بالبلدان العربية الأخرى، فإن المعطيات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي تعطي فكرة عامة عن ضخامة المشكلة (انظر الجدول 6-1).

إن البلدان التي تمر بمثل هذه الظروف الخاصة تشهد تدهورًا في أوضاعها الغذائية لعدة أسباب لعلّ أهمها اختلالُ نمط الحياة اليومية الذي درج الناس من خلاله على ترتيب نمط حياتهم اليومي وتحرّكاتهم وأسلوب شرائهم لاحتياجاتهم الأساسية. وتجلب هذه الاضطرابات معها فقدان الأمن الشخصي، بكل ما ينطوي عليه ذلك بالنسبة إلى من يعيشون في مناطق النزاع. فقد تفضي إلى وفاة الآلاف من المزارعين وغيرهم ممن يعملون في إنتاج الغذاء ونقله أو توزيعه. وتشهد المناطق الريفية في تلك البلدان استخدام الآلاف في أعمالٍ عسكرية بدلاً من اشتغالهم في إنتاج الغذاء؛ أو هروب آلافٍ آخرين من منتجي المحاصيل الزراعية وموزعيها إلى مناطق أكثر أمنًا. يضاف إلى ذلك أن اللاجئين والمهجّرين غالبًا ما يضطرون إلى البحث عن الطعام في الأماكن التي يلوذون بها، وغالبًا ما تخونهم الظروف فلا يجدون موردًا للرزق والعيش الكفاف. ويتضاعف تأثير هذه الاضطرابات عندما تؤدي النزاعات المسلحة إلى تدمير الطرق وأنظمة الري وشبكات الكهرباء ومرافق البنية التحتية الأخرى، وتعطيل إنتاج الغذاء ونقله، والحد من القدرة على مواجهة الفيضانات والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. وفي ظل هذه الظروف لا تؤدي ندرة الغذاء إلى غلاء الأسعار فحسب، بل يصبح نقله بصورة آمنة من منطقة إلى أخرى عملية محفوفة

الجدول 6-1 الإعانات الغذائية في مناطق النزاع في البلدان العربية، 2000-2008

البلد	عدد من يعانون قصور الغذاء	عدد المنتفعين من برنامج الأغذية العالمي WFP	أعراض أخرى للأزمة
الأرض الفلسطينية المحتلة	في العام 2005، كان 53 في المائة من سكان قطاع غزة و 21 في المائة من سكان الضفة الغربية يعانون انعدام الأمن الغذائي	بين آذار/مارس وأيار/مايو 2008، تلقى 39.33 في المائة من الأسر مساعدات غذائية.	في العام 2005، تبين أن 9.9 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر مصابون بالتقزّم، وأن هذه النسبة آخذة بالتزايد مقارنةً ببيانات 1996 و2000
السودان	في العام 2005، كانت نسبة 53.8 في المائة من الأسر المهجرة داخليًا تعاني انعدام الأمن الغذائي	في العام 2005، وصل عدد المنتفعين من المساعدات الغذائية الشهرية في دارفور الكبرى إلى 1,936,554 شخصًا	في أيلول/سبتمبر 2004، كان 25.7 في المائة من الأطفال ممن تُراوح أعمارهم بين 6 أشهرٍ و59 شهرًا يعانون سوء التغذية بمعدلاتٍ حادة
الصومال	قُدّر عدد الأشخاص الذين هم في حاجة إلى مساعدة غذائية بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول من العام 2008. بنحو 3.5 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان الصومال.	زاد عدد المنتفعين من برنامج الأغذية العالمي من 700,000 شخص في آب/أغسطس 2006 إلى 1.4 مليون في أيار/مايو 2008	في كانون الثاني/يناير 2008، ازدادت معدلات سوء التغذية الحاد في مناطق بونتلاند في شابيل، وهيران، ونوغال الوسطى والجنوبية إلى ما فوق العتبة الدولية للطوارئ وهي 15 في مائة.
العراق	في العام 2005، كانت نسبة 39 في المائة من الأسر في العراق تعاني مشكلاتٍ غذائيّةً	في العام 2005، كان أكثر من أربعة ملايين شخص (أي 15.4 في المائة من السكان) يعانون انعدام الأمن الغذائي، مع أنهم كانوا يتلقّون وجبات الغذاء من نظام التوزيع العام. إذا انعدمت هذه الوجبات، فسيعاني 8.3 ملايين شخص (أي 31.8 في المائة من السكان) من انعدام الأمن الغذائي	في العام 2005، كان مستوى انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال في ست محافظات (الوسيط، صلاح الدين، النجف، القادسية، المثنى، ذو قار) أكثر من 10 في المائة، أي بدرجة «خطير». وفي القادسية 17 في المائة، أي «حرج».

المصدر: برنامج الأغذية العالمي 2008 (بالإنجليزية). (انظر المراجع الإحصائية)

بالمخاطر الناجمة عن الاعتداءات والابتزاز من جانب الميليشيات وعصابات المجرمين.

ولا عجب، إذن، أن تحوّل هذه الأزمات البلدان المعنية بؤرًا للكوارث الإنسانية تمتد في تداعياتها إلى البلدان المجاورة، وتثير القلق في الأوساط الدولية بحيث يستدعي الحجم الهائل لضحايا الفقر والجوع التدخّل الخارجي. ويبين الجدول التالي كيف أعاقت هذه الأزمات قدرة السكان في تلك المناطق المتضررة على الحصول على حاجاتهم الغذائية الضرورية.

أعدّت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قائمةً تضم ستّةً وثلاثين بلدًا هي الأكثر تعرّضًا للمخاطر نتيجة لزيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتتطلب، من ثمّ، معونات غذائية خارجية. وتشمل القائمة أربعة بلدان عربية بينها ثلاثة تعاني التدخّل الأجنبي أو النزاع الأهليّ أو كليهما. فاعتبر الصومال والعراق تعانيان نقصًا استثنائيًّا في المحصلة النهائية لإنتاج/تموين الأغذية، وموريتانيا، تواجه عجزًا واسعًا في الحصول على الغذاء، أما السودان، فاعتُبر أنّه يعاني اختلالاً حادًّا في الأمن الغذائي في بعض المناطق.[11]

السياسات الاقتصادية والعولمة

يتأثّر إمكان الحصول على الغذاء، إلى حد كبير، بالسياسات الاقتصادية للحكومات ودرجة الانفتاح على الأسواق العالمية. ويمثل دعم السلع الغذائية لتقليل كلفتها بالنسبة إلى الناس إحدى هذه السياسات، بينما يشكل وقف هذا الدعم سياسةً أخرى. وقد انتهج معظم البلدان العربية سياسة دعم التموين الغذائي كجزء من العقد الاجتماعي القائم على تلبية الدولة احتياجات المواطنين الجوهرية مقابل ولائهم لها. وفي الستينات والسبعينات من القرن المنصرم كان هذا النوع من العقد الاجتماعي من الملامح الأساسية لأنظمة الحكم في بعض البلدان العربية التي صُمِّمت فيها البرامج التموية على نمط النموذج

يتأثّر إمكان الحصول على الغذاء بالسياسات الاقتصادية للحكومات ودرجة الانفتاح على الأسواق العالمية

الإطار 6-4 مبادرتان للحدّ من الفقر – البرازيل والمكسيك

تجربة البرازيل الداعمة للفقراء في عهد الرئيس إغناسيو لولا دا سيلفا

نجح الرئيس الحالي للبرازيل لويس إغناسيو لولا دا سيلفا في الحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي لمصلحة الطبقة الشعبية الفقيرة، وذلك ما استعصى على كل الحكومات التي سبقته، ديمقراطية كانت أم دكتاتورية. ففي كانون الثاني/يناير 2003، بدأت حكومة لولا تنفيذ برنامج «نحوَ إنهاء الجوع» «Fome Zero»، بهدف الإسراع في تحسين الأمن الغذائي لنحو 44 مليون نسمة. و يتركز هذا البرنامج على مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي للبرازيليين وتحسين دخلهم بزيادة الإمدادات الغذائية الأساسية وتحسين إمكان الحصول على الأغذية والتخفيف على وجه السرعة من الجوع عن طريق تدخلات موجهة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام 2003 بدأ تنفيذ أحد عناصر برنامج «نحو إنهاء الجوع»، وهو برنامج «دخل الأسرة» «Bolsa Família»، الذي يسعى بشكل مباشر إلى معالجة نقص التعليم وسوء التغذية في الوقت نفسه؛ فهو يوفر دعمًا ماليًا مشروطًا للأسر الفقيرة. ومن بين الشروط الانتظام في المدارس والزيارات إلى المراكز الصحية الأساسية. استطاعت الحكومة في العام 2006 إيصال خدماتها إلى الأسر المستحقة، التي يقدّر مجموع أفرادها بـ 11.2 مليون نسمة، وتمكنت البرازيل من تخفيض نسبة انتشار الجوع من 12 في المائة في 1990–1992 إلى 7 في المائة في 2002–2004، وكذلك عدد الجياع من 18,5 مليون إلى 12,8 مليونًا نسمة خلال المدة نفسها.

وفي تموز/يوليو 2007 عُزِّز هذا البرنامج الاجتماعي بتخصيص 2,6 مليار يورو لتحسين الظروف المعيشية للفقراء، بإمداد الأزقة والأحياء الشعبية الفقيرة في ضواحي المدن بالماء الصالح للشرب والمرافق الصحية السليمة والكهرباء.

المصدر: Kenneth 2002.

برنامج المكسيك للحد من الفقر وقصور التغذية

يمنح برنامج «الفرص» أو «Oportunidades»، الذي أطلق في العام 1997 تحت اسم «التقدم» أو «Progresa»، تحويلاتٍ نقديةً إلى الأسر الفقيرة شريطة أن تثبت التحاق أطفالها بالمدرسة بصفة منتظمة وتَرَدُّدَ أفرادها بصفة دورية على العيادات الصحية. ويسعى هذا البرنامج الحكومي الاجتماعي، في المدى القصير، إلى تحسين صحة أفراد الأسر الفقيرة ووضعها التعليمي، وفي المدى الطويل، إلى مساعدة هذه الأسر على تجاوز خط الفقر من خلال التعلّم الذي سيوفر فرص العمل لأفرادها ويُحسّن دخلها.

ويغطي هذا البرنامج الأسر الفقيرة التي لا تستطيع تلبية احتياجاتها الغذائية والصحية والتعليمية الأساسية، وهي خمسة ملايين أسرة (تضم خمسة وعشرين مليون نسمة)، ويلبي هذه الاحتياجات المحدودة عبر تحويلات مالية تُقدم إلى الأمهات مباشرةً، لزيادة استقلالهنّ من ناحية، وضمان استخدام هذه الأموال لمصلحة الأسرة، أي لدفع نفقات انتظام الأطفال في المدارس، وشراء اللوازم المدرسية وتوفير التغذية، وقيام جميع أعضاء الأسرة بزيارات صحية دورية. وفي مجال التعليم، تكون المنح الدراسية في المرحلة الثانوية (من السنة الدراسيّة السابعة إلى التاسعة)، والثانوية العليا (من السنة العاشرة إلى الثانية عشرة) أعلى للفتيات منها للفتيان لتضييق الفجوة بين الجنسين في الدراسة المنتظمة. أما المرأة الحامل، التي تواظب على حضور محاضرات التوعية الشهرية وتخضع لخمسة فحوص طبية قبل الولادة، وفحصين لأسنانها مع الحرص على العناية بها، فتحظى بالمعالجة المجانية، وتُعفى من نفقات التوليد فضلاً عن نفقات العناية طوال ثلاثة أشهر بعد الولادة وتتلقى كذلك مُكمّلاتٍ غذائيّةً لها ولرضيعها.

المصدر: Braine 2006.

الاشتراكي. كما كانت هذه السياسة هي النهج الذي اتّبعته بعض الحكومات في البلدان العربية المصدّرة للبترول التي استخدمت عائدات النفط للمحافظة على استمرار النظام السياسي. ولعلّ هذا ما يفسّر انخفاض عدد من يعانون القصور الغذائي في البلدان العربية إلى مستوى أقل من عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين يوميًّا. اعتبارًا من أواخر السبعينات في القرن الماضي بـدأت بعض الحكومات فـي البلدان العربية غير المصدرة للنفط أولـى محاولاتها لتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي والتخلي عما أصبحت تسميه «عبء الدعم». ولكن سرعان ما أدركت مدى صعوبة هذه المهمة عندما أدت محاولات إلغاء الدعم إلى اندلاع حركات الشغب والاضطراب بين الأهـالي على نطاقٍ واسعٍ في تونس ومصر والمغرب، وحتى في الجزائر – وهي من البلدان المصدرة للنفط.

من الممكن انتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية مع تأمين الحد الأدنى من الغذاء للفقراء

وعلى الرغم من ذلك دأبت البلدان العربية بمعظمها منذ ثمانينات القـرن الماضي على المضي قدمًا في تحرير الاقتصاد واتباع سياسة تحرير السوق. ولن نصدر الأحكام في هذا السياق على تلك السياسات، لكن لا يمكن الإنكار أن هذه السياسات قد جعلت أسعار المواد الغذائية عرضةً لتقلّبات الأسعار العالمية. فمنذ العام 2006 كان على البـلـدان المستوردة للمواد الغذائية، أي الأغلبية العظمى من دول المنطقة، أن تتحمل تعاظم أسعار الغذاء في أسـواق العالم. وتعزو منظّمة «الفاو» والبنك الدولي الازدياد المتسارع فـي الأسـعـار إلـى أسـبـابٍ شتى بينها التغيّرات المناخية الـتي تـركـت آثـارهـا فـي الإنـتـاج في البلدان المصدرة للحبوب، والاستنضاب المكثف لمخزون الـحـبـوب، وتعاظم استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان في الاقتصادات الناشئة، ولا سيما في الصين. ومن الأسباب الرئيسية الأخرى تزايد الطلب في الولايات المتحدة وأوروبـا على الوقود الحيوي المشتقّ من الحبوب، نظرًا إلى ارتفاع كلفة النفط والنقل. وقد أضيف ذلك كله إلى شيوع المضاربة على الحبوب في البورصات العالمية فارتفع سعر القمح ارتفاعًا حادًّا بمعدل 200 في المائة، تواكب مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية عمومًا والتي بلغت نسبة 75 في المائة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين[12] وتفاقمت أزمة الإمداد الغذائي العالمية المترتبة على ذلك في عدة بلدان عربية جراء سوء الإدارة الحكومية لبرامج دعم الغذاء فيها.

يمكن الاحتجاجات المتعلقة بالغذاء أن تثير التوتر بين الدول أو الكيانات السياسيّة المتجاورة

والـواقـع أنـه ليس ثمة مـا يفرض الالـتـزام بالتطبيق الشامل لمثل هذه السياسات إذا كانت ستفضي إلـى انتشار الجوع والقصور الغذائي. وتثبت تجربة بعض الـدول، ولا سيما البرازيل والمكسيك في أميركا اللاتينية، أن من الممكن انتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية مع تأمين الحد الأدنى من الغذاء للفقراء.

تأثير القصور الغذائي في أمن الإنسان في البلدان العربية

يقوّض الجوع أمن الإنسان بأبسط أشكال وجوده، فهو يلحق الضرر بالصحة والإنتاجية وبالعلاقات مع الآخرين كما يمثّل تهديدًا للحياة ذاتها بما يتجاوز الانتقاص من العمر المتوقّع عند الولادة. أما التدافع للحصول على الخبز فقد يتفجّر على شكل مصادمات وأعمال شغب عنيفة. وقد تجلى ذلك في الأحداث التي وقعت في الأعوام القليلة الماضية في بعض البلدان العربية.

على الصعيد الفردي قد يكون الجوع الحاد والمزمن سببًا مباشرًا للوفاة أو الإصابة بمرضٍ عضال. وتـدل التقديرات على أن نحو 25,000 شخص من البالغين والأطـفـال يلاقون حتفهم يوميًّا في أنحاء العالم جـراء الجوع والمسببات المتعلقة به[13]. وعلى الرغم من عدم توافر بيانات عن البلدان العربية بهذا الصدد فـإن الارتفاع المتسارع في أسعار الحبوب بمعدل 200 في المائة منذ العام 2001 قد زاد من صعوبة الحصول على الخبز في معظم البلدان العربية، بما فيها البلدان النفطية، مثل الإمـارات والسعودية. ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 2007 شهدت مصر والمغرب وموريتانيا حـركـاتِ احتجاج جماعيّةً حول تقطع إمدادات الخبز وغـلاء أسعاره. وواجه السوريون واللبنانيون واليمنيون صعوبةً بالغةً في الحصول على الخبز، وهو المقوِّم الرئيسي للوجبة العربية. وفـي مطلع العام 2008، أدت المشاحنات أمام المخابز في مصر إلى مصرع بعض الأشخاص وإصابة آخرين بجروح.

يمكن الاحـتـجـاجـاتِ المتعلقة بـالـغـذاء أن تتجاوز حدود المجتمعات التي تعاني نقص المواد الغذائية فتثير التوتر بين الـدول أو الكيانات السياسية المتجاورة، ومن الأمثلة البارزة على ذلـك محاولات الفلسطينيين في غزة في شهر كـانـون الثاني/يناير من الـعـام 2008 اقتحام الـحـدود المصرية للتغلب على حالة الحصار

الذي فرضته عليهم إسرائيل. وقام أهل غزة، الذين يتضوّرون جوعًا، بإزالة جانب من الحواجز القائمة على الحدود بين غزة ومصر وتدفق مئات الآلاف منهم إلى سيناء بحثًا عن الغذاء والدواء. ولم تتوقف حالة اختراق الحدود التي أغضبت السلطات المصرية إلا بعد أن نجحت القوات المصرية في إصلاح الحواجز.

ويشكل الأطفال والنساء الفئاتِ الأكثرَ تضرّرًا من قصور الغذاء والجوع، فقد وصل انتشار نقص الوزن والتقزُّم بين الأطفال ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى نسبة 14.6 و22.2 في المائة على التوالي في فترة 2000 و2005. ووصلت نسبة المواليد الناقصي الوزن إلى 12 في المائة في فترة 2000 و2006.[14]

وتجدر الملاحظة أن نسبة الأطفال الناقصي الوزن تتفاوت بين بلد وآخر، حيث بلغت في اليمن 45.6 في المائة في العام 2003، وفي لبنان 3.3 في المائة في العام 2002.

يشكل الأطفال والنساء الفئاتِ الأكثرَ تضرّرًا من قصور الغذاء والجوع

كما يتضح من الجدول 6-2، على الرغم مما حقّقته غالبية البلدان العربية من تقدّم في مكافحة القصور الغذائي، ما زال الأطفال يشكّلون نسبًا غير متوازنة بين الجياع والفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وما يزال العديد من البلدان العربية يشهد معدّلات عالية لانتشار نقص الوزن أو التَقَزُّم بين الأطفال ممن هم دون الخامسة مقارنةً بمعدلات أقرانهم من تلك الفئة في الحالات العادية. وقد سجلّت أعلى نسبة لانتشار هاتين الظاهرتين بين الأطفال

الجدول 6-2 تأثير الجوع في الأطفال – البلدان العربية مقارنةً بالمناطق والمجموعات الأخرى

البلد	انتشار نقص التغذية (% من السكان)		انتشار حالات الأطفال دون الخامسة ممن يقل وزنهم عن المعدل الطبيعي	انتشار حالات الأطفال دون الخامسة من يعانون تقزّم النمو	انتشار حالات نقص الوزن عند الولادة
	1992-1990	2004-2002	2006-2000	2006-2000	2006-2000
الأردن	4.00	6.00	3.60	12.00	12.00
الأرض الفلسطينية المحتلة		16.00	*4.90	*9.90	7.00
الإمارات	4.00	3.00	..	..	
تونس	2.50	2.50	*4.00	*12.30	7.00
الجزائر	5.00	4.00	10.20	21.60	6.00
السعودية	4.00	4.00	..	..	..
السودان	31.00	26.00	38.40	47.60	..
سورية	5.00	4.00	*6.90	*18.80	9.00
الصومال	..	..	*33.00	*23.30	11.00
عمان	..	..	..	..	8.00
الكويت	24.00	5.00	..	..	..
لبنان	2.50	3.00	*3.90	*11.00	6.00
ليبيا	2.50	2.50	..	..	..
مصر	4.00	4.00	5.40	23.80	14.00
المغرب	6.00	6.00	9.90	23.10	15.00
موريتانيا	15.00	10.00	30.40	39.40	..
اليمن	34.00	38.00	*45.60	*53.1	..
شمال أفريقيا والشرق الأوسط	6.00	7.00	*14.60	*22.20	12.00
بلدان الدخل المتوسط المنخفض	16.00	11.00	10.70	24.80	7.00
آسيا والمحيط الهادي	17.00	12.00	12.90	26.20	6.00
البلدان المتقدمة	3.00	3.00	..	..	..

المصدر: البنك الدولي 2007 (بالإنجليزية).

* تعود البيانات إلى الفترة 2000-2005 (آخر سنة توافرت فيها)

.. البيانات غير متوافرة

في البلدان ذات التجمّعات الكبيرة من الفقراء كالسودان وموريتانيا واليمن. وفي الطرف الآخر من هذا السلَّم المعياري، يسجل الأردن النسبة الدنيا من انتشار نقص الوزن، ولبنان النسبة الدنيا من حالات التَقَزُّم بين الأطفال. وتسجل الجزائر ولبنان النسبة الدنيا من حالات المواليد الناقصي الوزن. أما بدانة الأطفال فهي مشكلة تثير بعض القلق في عدد قليل من البلدان العربية وأبرزها الجزائر ومصر والمغرب حيث تنتشر زيادة الوزن بين 13 في المائة و15 في المائة من الأطفال ممن هم دون الخامسة. ومع أن سوء التغذية ليس هو السبب الوحيد لهذا العارض، فإنه غالبًا ما يتداخل ويتقاطع مع ظروف الفقر وما تؤدي إليه من زيادة احتمال التعرض للاعتلال الصحي، والزُّحار والأمراض المعدية.

ينعكس الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال على أدائهم المدرسي

المقلق أنه على الرغم من أن نسب القصور الغذائي في البلدان العربية هي أدنى من النسب المسجّلة في البلدان النامية، فإن أوضاع الأطفال في فئة البلدان العربية ذات الدخل المتوسّط المنخفض تسجّل نسبًا أسوأ بالمقارنة مع المناطق الأخرى. فبالمقارنة مع أطفال شرق آسيا والمحيط الهادي مثلًا، تتخطّى نسبة معاناة الأطفال العرب من القصور الغذائي النسب المسجلة في تلك المنطقة برغم انتشار هذه الظاهرة فيها. يضاف إلى ذلك أن نسبة المواليد الناقصي الوزن في البلدان العربية تتخطى أيضًا النسب المسجّلة في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي والبلدان ذات الدخل المنخفض.

ينعكس الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال على أدائهم المدرسي، إذ يتأخر التحاق الأطفال الجياع بالمدارس، هذا إذا التحقوا بها أصلا، ويتسربون منها في وقت مبكر، كما يظلّ أداؤهم دون أداء الأطفال المكتفين غذاءً، ولو واظبوا على الدوام المنتظم في المدارس. ونادرًا ما تستطيع العائلات الفقيرة التي لا تتمتع بالأمن الغذائي أن تتكفل بتعليم الأبناء والبنات الذين يُعتمد عليهم في الغالب في الأعمال المنزلية أو في تأمين دخل إضافي أو في دعم الأسرة. ويكون الانقطاع عن الدراسة بين فتيات العرب أكثر منه بين الفتيان لأن تحصيلهن العلمي لا يحظى بالأولوية نفسها.

لم يعد في وسع أيّ بلد أن يحقق الاكتفاء الذاتي المستدام

ملاحظات حول الأمن الغذائي العربي[15]

يمثل الأمن الغذائي واحدًا من الهموم الوطنية في أنحاء العالم قاطبةً منذ العام 1974، وهو عام الأزمة الغذائية العالمية التي دفعت البلدان إلى اعتباره من مقومات الأمن القومي. وقد بدا للكثيرين أن مفتاح الأمن الغذائي إنما يكمن في الاكتفاء الذاتي، وبخاصة في مجال الحبوب. وسرعان ما تبنت البلدان العربية هذه الدعوة ونجحت عدة بلدان نامية مستوردة للغذاء في تحقيق الاكتفاء الذاتي بتنفيذ برامج «الثورة الخضراء» التي استحدثت زراعات هجينة قامت بتطوير بذورها مراكز البحوث العالمية.

لقد اعتمدت البلدان العربية المستوردة للغذاء، والتي تتوافر لها القدرات والموارد الضرورية، السياسات الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب، ولا سيما القمح. وسورية من الدول التي حققت هذا الهدف، أما السعودية فلم تكتفِ بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال القمح وحسب بل حققت فائضًا يزيد على متطلبات السوق، وإن كان ذلك قد تم على حساب موارد المياه الجوفية الشحيحة أصلًا.

على الرغم من التغيرات في الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي يظل هدفًا رئيسًا للسياسات الزراعية في معظم البلدان العربية. غير أن السياسات المتصلة بهذا الهدف، على الرغم من أهميتها كتعبير عن متطلبات السيادة الوطنية، تتضارب، بصورة عامة، مع تطبيق مبدإ معدلات الكلفة/الفائدة لاستغلال الموارد الطبيعية والمالية، وقد يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية. وكانت سياسات الاكتفاء الذاتي تمثل في الماضي شكلًا من أشكال الضمان ضد عجز الإمدادات الغذائية الناجم عن المقاطعة الاقتصادية، والنقص في الإنتاج العالمي وغير ذلك من الأسباب. وربما لم تعد هذه التهديدات قائمةً، نظرًا إلى عمليات الدمج الاقتصادي والتجاري على الصعيد العالمي. كما لم يعد في وسع أيّ بلد من الناحية العملية أن يحقق الاكتفاء الذاتي المستدام، نظرًا إلى التغيرات البيئية التي تؤثر حاليًّا في عملية الإنتاج.

ولو افترضنا أن في وسع بلدٍ ما أن يحقّق الاكتفاء الذاتي الغذائي الشامل، فإن بعض القطاعات الاجتماعية فيه ستظل تعاني الجوع والقصور الغذائي. مثل هذا الإدراك أدى إلى التحول عن مفهوم الاكتفاء الذاتي في اتجاه مفهوم اكتفاء كل أفراد المجتمع من السلع الجوهرية. وعلى هذا الأساس أصبح مفهوم الأمن الغذائي يستند إلى أربعة مرتكزات:

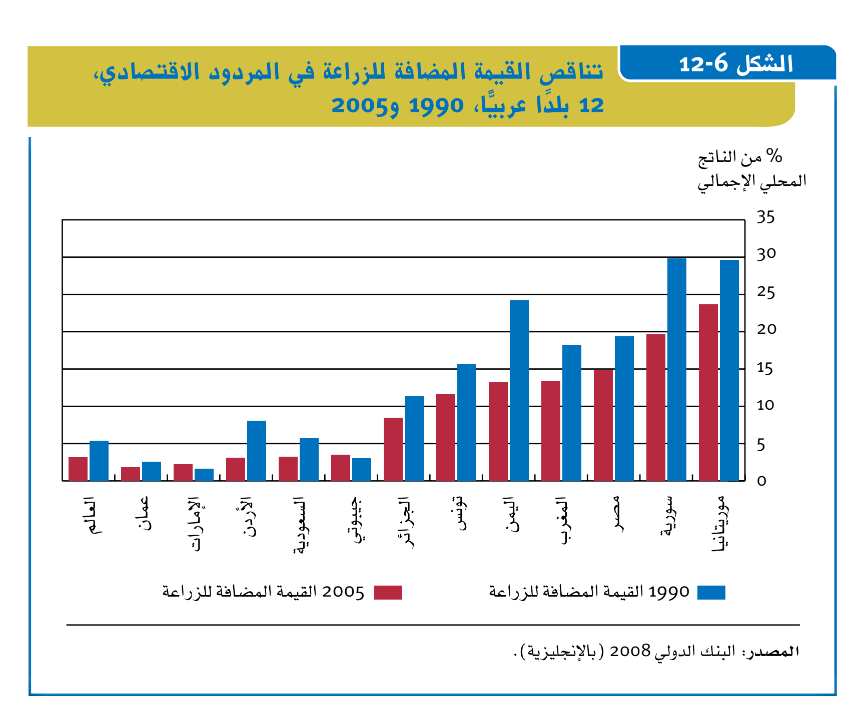
1) توافر الغذاء: تأمين إمداد كافٍ من الغذاء، سواء أمِن الإنتاج المحلّيّ أم من الأسواق العالمية.
2) استقرار الغذاء: تأمين إمداد مستقرّ للأغذية على مدار السنة، ومن موسم إلى آخر.
3) الحصول على الغذاء: تأمين توافر الغذاء لعامة الناس بأسعار معقولة تتناسب ومستوى دخلهم.
4) سلامة الغذاء.

إن هذه الأركان الأربعة، مجتمعةً، تعني تمكين كافة الناس في بلد معيّن من الحصول على احتياجاتهم الغذائية الجوهرية على مدار السنة، دون أن يتهدّدهم خطر الحرمان، بصرف النظر عما إذا كان الغذاء مُنتجًا محليًّا أو مستوردًا. من هنا، يمكن إيجاز المفهوم الجديد للأمن الغذائي في مفهوم الاعتماد على النفس. ويعني ذلك أن من واجب الحكومات أن تعمل على إمداد الناس بحاجاتهم الغذائية المستمدة من المحاصيل المحلية، مع استكمالها بما هو مستورد من الخارج، وأن العملة الصعبة المطلوبة لاستيراد الغذاء ينبغي أن تأتي من مصادر مستقلة، أهمّها إيرادات تصدير البضائع والخدمات.

والسؤال هنا أتستطيع البلدان العربية إنتاج احتياجاتها الغذائية إذا هي شاءت، أم أن ثمة محدّدات تحول دون ذلك؟ وإذا كان هذا الأمر صحيحًا، فما هي هذه المحدّدات؟ أهي طبيعية أم مالية أم إدارية أم بشرية؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن البلدانَ العربية تحقيقُ الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل؟

من المؤكد أن المنطقة العربية، بمجموعها، لا تفتقر إلى الموارد المالية، فالفوائض التي جنتها من تصدير النفط، وبخاصة منذ العام 2002، أكثر من كافية لتلبية احتياجات المنطقة في ميادين التنمية عمومًا، لا في مجال الزراعة فحسب. والمهم في هذا الصدد هو كيفية تحريك هذه الموارد من باب الفوائض لتغطي ثغرات العجز المالي في مجالات تنطوي على الإمكانات الطبيعية للتنمية. ومن الواضح أن المفتاح الرئيسي في هذا الإطار يكمن في تطوير مناخ الاستثمار في تلك المجالات.

والمنطقة العربية بمجموعها لا تفتقر إلى الموارد البشرية والقوى العاملة، بل إن هذا المورد الحافل بمعدلات عالية من البطالة الظاهرة والمقنّعة تتوافر فيه أيدٍ عاملة أكثر من كافية لتلبية احتياجات المشروعات التنموية بغالبيتها العظمى.



الشكل 12-6 تناقص القيمة المضافة للزراعة في المردود الاقتصادي، 12 بلدًا عربيًا، 1990 و2005

المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

تبلغ مساحة المنطقة العربية 14 مليون كيلومتر مربع، أي 10 في المائة من سطح الأرض. وتشير تقديرات العام 2004 إلى أن ثمة 69.6 مليون هيكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في هذه المنطقة، بينها 18.5 مليون هيكتار من الأراضي البور ، وإلى أن معدل نصيب الفرد فيها يبلغ 0.23 هيكتار. ويُعرَف عن هذه المنطقة ضآلة نسبة الأراضي القابلة للاستغلال قياسًا على مساحة الأراضي الكلية. وهذه النسبة، التي تعادل 35 في المائة، هي أدنى النسب في العالم. ويشكّل التصحّر وتدهور القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية من أهمّ محدّدات الإنتاج الزراعي. وأخيرًا مساهمة الزراعة في الأداء الاقتصادي للمنطقة، على العموم، آخذة بالتناقص.

المفتاح الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي يكمن في تطوير مناخ الاستثمارات في المجالات ذات الصلة

من جهة أخرى، تمتلك المنطقة العربية كميات ضخمة من المواشي والأسماك. ففيها نحو 373 مليونًا من الماشية، وأغلبها في السودان الذي يمثل مخزونًا من الثروة الحيوانية الطبيعية، ولكن غير المستغلة. وفي المنطقة أيضًا 22.4 ألف كيلومتر من المناطق الساحلية، و16.6 ألف كيلومتر من الأنهار، إضافةً إلى بحيرات الماء العذب وشبه العذب. وتنتج المنطقة نحو 3.8 مليون طن من الأسماك، التي تأتي بصورة أساسية من عُمان والمغرب ومصر وموريتانيا واليمن.

القيد الأوّل والأهمّ الذي يحدّ من التوسع في إنتاج الغذاء هو شحّ المياه

غير أن موارد الأراضي لا تمثل وحدها القيود التي تحد من التوسع في إنتاج الغذاء. فالقيد الأول والأهمّ هو شح المياه. تشير التقديرات إلى أن في المنطقة ما يعادل 300 مليار متر مكعب من الماء،[16] تمثل أقل من واحد في المائة من

الموارد المائية في العالم، مع الأخذ في الاعتبار أن سكّان المنطقة العربية يمثّلون 5 في المائة من سكّان العالم. وبلغ في العام 2001 معدل نصيب الفرد من الماء 1000 متر مكعب، في حين أن نصيب الفرد على الصعيد العالمي يعادل سبعة أضعاف هذه الكمية. وبين العامين 1996 و2006 استخدمت المنطقة العربية 71 في المائة من مياهها مقارنةً بمعدل عالمي لا يزيد على 6.3 في المائة. ويُستهلك أكثر من ثلثي هذه الكمية في قطاع الزراعة.[17]

تغرق البلدان العربية، واحدًا بعد الآخر، إلى ما دون خط الفقر المائي،[18] فقد ارتفع عدد البلدان التي كانت دون خط الفقر المائي من ثلاثة (هي الأردن والبحرين والكويت) في العام 1955، إلى أحدَ عشرَ في العام 1990 (بإضافة الأرض الفلسطينية المحتلة والإمارات وتونس والجزائر والسعودية والصومال وقطر واليمن). ويُتوقّع أن تنضمّ سبعة بلدان أخرى إلى هذه القائمة بحلول العام 2025.

ومما زاد من تفاقم مشكلة توافر الموارد المائية لأغراض الزراعة الطلب الكبير والمتعاظم على المياه للأغراض الأخرى، ويُعزى ذلك إلى التكاثر السكاني والزحف العمراني والنمو السكاني في المراكز الحضرية والتوسع الصناعي وتنامي صناعة السياحة وغير ذلك من العوامل. يضاف إلى ذلك أن هذه العوامل نفسها قد أسهمت في تعاظم مستويات تلوث الماء وتدّني نوعية المياه المطلوبة لأوجه الاستعمال المختلفة. كما أدى الاستغلال الجائر لمصادر المياه الجوفية إلى العديد من المشكلات في بلدان الخليج وغزة والضفة الغربية وأماكن أخرى نتيجةً لما نجم عن ذلك من ارتفاع منسوب الملوحة في مصادر المياه الجوفية.

خلاصة القول إنه إذا لم تكن الموارد المائية كافية لتغطية احتياجات الإنتاج الغذائي لشعوب المنطقة فإن البلدان العربية ستواصل، بالضرورة، الاعتماد على الغذاء المستورد وذلك مرهون بمواردها المالية. والواقع أن استيراد الغذاء يعني استيراد المياه اللازمة لإنتاجه، وذلك هو ما ولَّد مفهوم «المياه الافتراضية» (انظر الإطار 6-5). ولهذا المفهوم مغزًى عميق بالنسبة إلى البلدان العربية. فإذا وازنت هذه البلدان بين صادراتها ووارداتها الغذائية بطريقة تتركز فيها الواردات على البضائع التي يتطلب إنتاجها كميات كبيرة من المياه، وتتركز الصادرات على البضائع التي يتطلب إنتاجها الكميات الأقل، فإنها ستكون قادرة على ادّخار المياه بصورة ملموسة من خلال التبادل التجاري.

وينطبق هذا المفهوم على التجارة الزراعية بين بلدٍ عربيّ وآخر مثلما ينطبق على التجارة الزراعية بين البلدان العربية والأجنبية. ويُقدَّر أن إنتاج ما يوازي معدل حجم واردات البلدان العربية من الغذاء بين العامين 2001 و2003 كان سيحتاج إلى 235 مليار متر مكعب من المياه

الإطار 6-5 المياه الافتراضية وتجارة الأغذية

يستأثر مفهوم المياه الافتراضية بالاهتمام لعلاقته بتحليل تدفقات التجارة وتعاظم شح المياه. فإنتاج البضائع والخدمات يتطلب توافر المياه بصورة عامة، وتسمى المياه المستخدمة في إعداد منتجات زراعية وصناعية بالمياه الافتراضية المحتواة في المنتج. وعلى سبيل المثال، إذا أردنا إنتاج كيلوغرام واحد من القمح، فإننا نحتاج إلى متر مكعّبٍ أو اثنين من الماء. وتحتاج المنتجات من الثروة الحيوانية إلى كميات أكبر من المياه: فإنتاج كيلوغرام واحد من الجبن يحتاج إلى نحو 5 أمتار مكعبة من الماء، كما يحتاج إنتاج كيلوغرام واحد من اللحوم إلى نحو 16 مترًا مكعّبًا من الماء.

ويوحي هذا المفهوم أنه ، في عالم آمن يسوده الاعتماد المتبادل والازدهار بدرجةٍ معقولة، يمكن بلدًا ذا مواردَ مائية محدودة أن يعتمد على استيراد المنتجات الزراعية التي تحتوي على مستويات عالية من المياه المحتواة (كاللحوم مثلا)، ويستخدم ما لديه من مواردَ مائيّةٍ لإنتاج سلع أخرى ذات قيمة أدنى من حيث محتواها المائي (انظر الجدول). وفي المقابل فإن في وسع بلد آخر يتمتع بوفرةٍ من الموارد المائية أن ينتفع بالميزة الطبيعية المقارنة التي لديه بتصدير منتجات ذات مستوًى عالٍ من المياه المحتواة.

كمية المياه الافتراضية المحتواة في منتجاتٍ مختارة، 2003

المنتَج	لتر ماء لكل كغ من الغلال
القمح	1,150
الأرز	2,656
الذرة	450
البطاطا	160
حبوب الصويا	2,300
لحوم البقر	15,977
الخنزير	5,906
الدواجن	2,828
البيض	4,657
الحليب	865
الأجبان	5,288

المصدر: اليونسكو 2006 (بالإنجليزية).

ويظهر تحليل تجارة الأغذية أن معظم المبادلات التجارية إنما يتم بين بلدان تتمتع بنعمة الموارد المائية الوفيرة، ما يدل على أن عوامل أخرى غير المياه هي التي تسيّر تجارة الأغذية الدولية. غير أن أعدادا متزايدة من البلدان القاحلة التي تواجه ندرة المياه (مصر وتونس وغيرها) قد أخذت تتبنى، بصورة مطردة، سياسات ترمي إلى زيادة وارداتها من سلع المحاصيل الرئيسية، وتستغل المياه في استخدامات إنتاجية أكثر جدوى من الوجهة المالية. وتصاحب هذه السياسات في العادة اتفاقيات تجارية طويلة الأجل بين البلدان المستوردة والمصدرة، تميل إلى التمهيد لتعزيز الاستقرار في العلاقات الدولية.

المصدر: اليونسكو 2006 (بالإنجليزية).

الافتراضية – وهو ما يقارب كمية الموارد المائية الفعلية المتوافرة في المنطقة. وهذه الكمية تكاد تعادل كمية المياه المخصصة لإنتاج الغذاء، إذ يستخدم 33 في المائة منها في الإنتاج الزراعي، بينما يخصص 67 في المائة لمعالجة الواردات من الماشية والدواجن والأسماك.

تساعد الدراسات حول المياه الافتراضية في تحديد مسار المستقبل. فعلى البلدان العربية أن ترفع من مستوى إنتاجية المياه من أجل تحسين مستوى التنافسية لديها. ولتحقيق هذه الغاية عليها دراسة مختلِف الجوانب الاقتصادية والتجارية التي تنطوي عليها هذه العملية، مع إيلاء الاتفاقيات الدولية المؤثرة في تجارة الغذاء عنايةً خاصة. ولا يمكن إغفال أهمية هذه الاستراتيجية، نظرًا إلى اعتماد البلدان العربية المتزايد على الواردات لتحقيق الأمن الغذائي.

تكتسب مسألة المياه الافتراضية أهمية خاصّة بالنسبة إلى مصر وبلدان عربية أخرى، وتستحق الاستقصاء والدراسة عن كثب. الواقع أنه إذا تم اعتماد معيار المردود الاقتصادي الأقصى في إعادة ترتيب أولويات تخصيص الموارد، فإن البلدان العربية ستكون في وضع أفضل لرسم سياسة إقليمية حول «الإدارة المتكاملة للمياه» وتوجيهها في وجهتها الصحيحة.

الأبعد من هذه القضية الجوهرية، هو أهمية زيادة الاستثمار الزراعي في إطار جهود تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة . المقاربة التجارية المطبقة حاليًّا من خلال إلغاء الحواجز الجمركية في المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة لن تكون، بحد ذاتها، كافية لتحقيق التكامل الزراعي المنشود. فإذا كان الهدف تفعيل التجارة فينبغي أن يصبح الإنتاج الزراعي كافيًا من حيث الكمية ودرجة التنوع على أن يتحقق ذلك من ضمن الموارد المائية المتوافرة، وهنا تكمن الحاجة إلى الاستثمار.

وتدعو بعض الاقتراحات المطروحة الحكومات العربية إلى القيام بخطوات كفيلة بتحفيز التبادل بين فوائض الإنتاج، مثل مبادلة اللحوم في السودان بالأسماك في المغرب، يتبعها خطوات نحو توسيع الاستثمار في عمليات التصنيع والتسويق والنقل، ثمّ خطوات لتوجيه الموارد إلى استثمارات تُعَدُّ مُجدية المردود قياسًا على تكاليفها. مثل هذه المقاربة ستجعل السلع الغذائية أقرب منالاً للناس (عن طريق زيادة الإمداد)، وسترفع، في الوقت نفسه، من مستويات الدخل من خلال النهوض بالتنمية. وفي مسارٍ موازٍ لذلك يتعين على البلدان العربية أن تقيم مخزونًا استراتيجيًّا، لكلّ بلد، وعلى الصعيد الإقليمي عند الإمكان، لتغطية العجز في الإمدادات من المواد الغذائية المنتجة محلّيًّا أو المستوردة. وهذا المخزون الاستراتيجي وحدَه قادرٌ على تمهيد الطريق لتحقيق الأمن والاستقرار الغذائي للمجتمع في مواجهة التقلبات في الظروف المناخية.

تكتسب مسألة المياه الافتراضية أهمية خاصّة بالنسبة إلى البلدان العربية

ألقى تزايد إنتاج الوقود الحيوي من المنتجات النباتية (مثل الحبوب والسكر) في الآونة الأخيرة أعباءً إضافية جسيمة على كاهل البلدان العربية تتمثل في الكلفة المتعاظمة لاستيراد تلك المنتجات. ولتخفيف هذه الأعباء، يتعين على الحكومات العربية أن تقدم للمزارعين حوافز كافية للتوسع في الإنتاج، أفقيًّا وعموديًّا. ويرتبط نطاق هذا التوسع، بدوره، ارتباطًا وثيقًا بالبحوث المتّصلة بأشكال ومصادر جديدة للطاقة، وبخاصة الطاقة المتجددة، مثل الرياح والطاقة الشمسية، بهدف زيادة إمدادات الماء بتطبيق أساليب مجدية من حيث الكلفة والمردود لتحلية المياه.

خاتمة

مع أنه لا يبدو أن الاتجاهات الراهنة تبشر بالخير في العديد من البلدان العربية، فإن من واجب الدول أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق الغاية الثانية من الهدف الأوّل من أهداف الألفية التنموية، باستئصال الجوع وتحسين التغذية وتطوير السياسات من أجل بناء الأمن الغذائي إلى أقصى حد ممكن.

القضاء على الجوع وقصور التغذية

يتطلب معالجة هذا التحدي تكثيف الحملة ضد الجوع وتسريعها مع التركيز على استراتيجية ذات شقّين لمعالجة الأسباب والنتائج المتصلة بالفقر والمرض والجهل في آنٍ واحد. وينبغي أن يؤخذ بالاعتبار عاملان رئيسان عند رسم هذه الاستراتيجية: الحاجة إلى التدخل لتحسين الإنتاجية والدخل، وخطوات عاجلة لتقديم الإغاثة والمعونات الغذائية الفورية المباشرة للفئات الضعيفة والعائلات المعوزة.

يتطلب القضاء على الجوع استراتيجية تعالج الأسباب والنتائج المتصلة بالفقر والمرض والجهل

على هذا الأساس، يمكن أن تترجم هذه المقاربة في برامج طويلة الأمد وقليلة الكلفة تركز، في وقت واحد، وبصورة شاملة، على الأهداف الآتية:

- تيسير الحصول على الغذاء، بصورة فورية ومباشرة، عن طريق التنفيذ الفعلي لشبكات الأمان والبرامج المحكمة لتزويد العائلات المُعْوِزة بالغذاء والتحويلات النقدية. ويجب التشديد على أن هذه البرامج وشبكات الأمان لا بد أن توجَّه نحو الجماعات الأكثر ضعفا في المجتمع. ويتعين تركيز العناية الخاصة على تلبية الاحتياجات الغذائية الجوهرية للأمهات والرّضع، والأطفال قبل بلوغهم السن الدراسية وبعدها. وسيَحول بلوغ هذه الأهداف المترابطة دون انتقال دورة الفقر من جيل إلى جيل، ويؤدي إلى الارتقاء بنموّ الأطفال جسديًّا وعقليًّا، وتمكينهم من انتظام حضورهم في المدارس وتحسين أدائهم العلمي وتعزيز فرصهم في العمل، وزيادة إنتاجيتهم وتحقيق المزيد من الدخل.
- التأكد من أن الفئات المهمشة والضعيفة التي تعيش في الريف، وأكثريتُها من الفتيات، ستتلقى التعليم الابتدائي. فالتعليم هو أحد حقوق الإنسان وينبغي أن يكون مجانيًّا وشاملاً وإلزاميًّا.
- تعزيز المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على الغذاء. وينبغي إزالة كل العقبات التي تعترض سبيل المساواة بين الرجال والنساء إذا ما أردنا المضيّ قدمًا لتحقيق التنمية الإنسانية، والحدّ من الفقر والجوع، وإنقاذ حياة الأطفال، ومكافحة الأمراض.
- التعجيل بالتنمية الاقتصادية، وبخاصة التنمية الزراعية. ومن المهم، في هذا المجال، تزويد صغار المزارعين بالوسائل والخبرات الضرورية لرفع مستوى الإنتاج بطريقة تشجع عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية على استهلاك محاصيلهم الزراعية. ومن جملة هذه الوسائل إدخال التقانات البسيطة وذات الكلفة المنخفضة، وتيسير الحصول على البذور والأسمدة العضوية، وتقديم الإرشادات حول الممارسات السليمة في التصرف بالمياه، مثل أسلوب الري بالتقطير.

من المهمّ تزويد صغار المزارعين بالوسائل والخبرات الضرورية لرفع مستوى الإنتاج

لقد تمخض النمو العمراني السريع، وعَوْلَمة الصناعات الغذائية التحويلية، وتوسعها في الأسواق الرئيسية، إلى مضاعفات غير مؤاتية أضرّت بصغار المزارعين والعمال الجوّالين في الريف. وخلال العقود الأخيرة أحكمت مجموعة من الشركات قبضتها، بصورة مطردة، على تجارة الغذاء العالمية، وعلى صناعاتها ومبيعاتها. وربما وسعت هذه السيطرة نطاق الخيارات أمام المستهلكين، وأسهمت في تخفيض الأسعار، وتحسين نوعية الأغذية، غير أنها مهدت السبيل لقيام سلسلة شبه احتكارية للإمداد أخذت فيها قلة من الشركات العملاقة وتجار الجملة تتحكم على نحو مطرد بالأسعار، والمقاييس، والتوزيع. واستطاع بعض المزارعين الاندماج في الأسواق المحلية الرئيسية وجني أرباح طائلة. غير أن الكثيرين من صغار المنتجين لم يتمكنوا من الحصول على معلومات كافية، ولا على التدريب، ولا القروض التي تمكنهم من الاندماج في الأسواق «المُعَوْلَمة»، فتمَّ إقصاؤهم إلى خارج عمليات الإنتاج والاستهلاك على حد سواء.

أدّت التغيّرات الأخيرة إلى مضاعفات أضرّت بصغار المزارعين والعمال الجوّالين في الريف

ومع ذلك، فإن من الأهداف الأكثر أهمية بالنسبة إلى المنطقة إطلاق العمل على تحقيق التكامل في مجال إنتاج المواد الغذائية، وبخاصة الحبوب. وينبغي أن تتركز الجهود في هذا المجال على الاستفادة من الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة في المنطقة، ولا سيما في السودان، الذي يمكن أن يتحوّل ليصبح سلة الخبز في المنطقة العربية، وفي العراق. ولا تفتقر البلدان العربية إلى الموارد المالية التي يمكن البلدانَ المنتجة للنفط أن تؤمّن جانبًا منها لتنفيذ مثل هذا المشروع، كما لا تنقصها الخبرة والأيدي العاملة. ويمكن، بهذا الخصوص، التفكير في مشروعين من هذا النوع.

الأول هو المشروع الطموح الذي طرحه الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ويرمي إلى تحقيق التكامل في إنتاج الغذاء بكل فئاته، من الحبوب والفواكه والخضَر إلى اللحوم ومنتجات الألبان، عن طريق تنسيق نشاطات الفلاحة والإنتاج بين البلدان العربية. أما المشروع الثاني، الأقل طموحا، فيركز على التكامل في إنتاج الحبوب فقط. وليس ثمة تعارض بين المشروعين إطلاقًا، بل إن المشروع الأقل طموحًا منهما سيكون بمثابة خطوة تمهيدية لتنفيذ المشروع الآخر الأكثر طموحًا. والأمر الأكثر أهمية هو أن نجاح أي من المشروعين سيكون، بحد ذاته، حافزًا لتنمية التكامل الاقتصادي العربي الذي لم يحقق أي تقدم حتى الآن. غير أن بلوغ هذا الهدف يستلزم توافر الإرادة السياسية، ويعتمد على تحقق الاستقرار السياسي في بلدان مثل السودان والعراق. ويؤكد ذلك، بدوره مدى الترابط والتداخل بين أبعاد أمن الإنسان المختلفة في البلدان العربية، سواء في مجال توافر الغذاء أو تحقيق السلام والاستقرار عن طريق إنهاء الاحتلال والتدخل الأجنبي وحسم الصراعات المتصلة بالهوية في المنطقة.

نشأ انعدام الأمن الغذائي، جزئيًّا، عن انخفاض مستوى الإنتاجية الفردية في الزراعة والهُوّة الآخذة بالاتساع في داخل القطاع الزراعي وبينه وبين قطاعات الاقتصاد الأخرى. وتشترك عوامل أخرى في تحمل هذه المسؤولية، ومنها: أ) الاستثمار غير المناسب في القطاعات الزراعية التي تفتقر غالبًا إلى رأس المال وما زالت تسهم في نسبة ذات حجم من الدخل الوطني، (لا سيما في البلدان الأقلّ نموًّا؛ ب) استخدام التقانة التي تحلّ محلّ اليد العاملة على نطاقٍ واسع والتي يسَّرها تحرير التجارة، مع ما صاحبَ ذلك من محدودية القدرة على استيعاب العمالة في القطاعات النظامية الأخرى.

وثمة رابطة متداخلة بين الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، ومن هنا فإن من الجوهري معالجة الترابط بين الاقتصاد الجزئي للوحدات الزراعية وديناميات رفاه الأسرة، وهي علاقة تشير إلى اعتبارات ذات مدى أوسع تتعلق بسياسات إعادة التوزيع (من زاوية الاقتصاد السياسي)، مثل: 1) تأمين الحصول على الأراضي المنتجة والائتمانات المالية؛ 2) اعتماد سياسات هادفة إلى دعم الأسعار بصورة تجلب النفع لفئات محددة من فقراء الريف والمناطق المحرومة؛ 3) دعم التغير في أدوار الجنسين، الذي يستلزم إتاحة المجال أمام النساء اللواتي يؤدين دورًا متزايدًا في أوساط المنتجين الزراعيين، للحصول على الأراضي والأدوات المناسبة وخدمات التوسع، والائتمانات وما إلى ذلك؛ 4) إدارة موارد المياه بكفاءة؛ 5) تقديم الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في الإنتاج الزراعي والتسويق، ولتبني مشروعات تشجع على التكامل بين الزراعة والصناعة؛ 6) تشجيع أبحاث زراعيّة جديدة تتناول وجوه التنوع النباتي المحلي والطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة الشمسية.

وإذا استمرت الاتجاهات الراهنة على ما هي عليه، كما أوضح هذا الفصل، فإن البلدان العربية، وعلى الرغم من تفاوت الأداء بينها وفي ما بين المناطق الفرعية التي تؤلّفها هذه البلدان، قد لا يحالفها النجاح في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى هذا الأساس يستدعي القضاء على الجوع بذل جهود حثيثة ومبتكرة في البلدان العربية كافة، لا سيّما البلدان الأقلّ نموًّا، إضافةً الى الالتزام بتحقيق تعاون إقليمي في هذا المجال.

ثمة رابطة متداخلة بين الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

الاتجاهات الراهنة لا تنبئ بقدرة البلدان العربية على تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام 2015

هوامش

1 يعتمد هذا القسم، في المقام الأول، على ورقة خلفية أعدتها جليلة العاطي.

2 حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى مؤشر التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي 2007 (بالإنجليزية).

3 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2006.

4 برنامج الأغذية العالمي 2008ب (بالإنجليزية).

5 Kabbani and Wehelie 2004.

6 Chan 2008.

7 يعادل التزوّد اليومي بالوحدات الحرارية مجموع قيمة الوحدات الحرارية المستمدّة من المواد الغذائية مقسومة على عدد السكان وعدد الأيام.

8 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1999.

9 Sobal and Stunkard 1989.

10 البنك الدولي 2008ب (بالإنجليزية).

11 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2009 (بالإنجليزية).

12 البنك الدولي 2008.

13 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2006.

14 البنك الدولي 2007ب (بالإنجليزية).

15 قدم هذه المناقشة الختامية الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أحمد جويلي.

16 حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية (FAOSTAT) لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

17 ر. الفصل 2.

18 تبعًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006ب، يُحَدَّدُ خطّ الفقر المائي للفرد بـ 50 لترًا يوميًّا.



الفصل 7

الصحة وأمن الإنسان: مقاربة جديدة

هناك توافق على أن الصحة تشكّل ركنًا أساسيًّا من أركان التنمية البشرية، لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني. غير أن الصحة تمثل كذلك عنصرًا جوهريًّا لأمن الإنسان، لأن البقاء والحماية من المرض هما في صلب مختلف مفاهيم الرفاه البشري؛ فالصحة الجيدة هي التي تمكن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم. أما تردّي الصحة – في حالات المرض والإصابة والعجز – فإنه يقوّض هذه القدرات الإنسانية الأساسية وقد يفضي إلى انتكاسات كارثية للأفراد والجماعات والاقتصادات. من هنا تتداخل الصحة وتترابط مع مقومات أمن الإنسان الأخرى – في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والغذائية – وينبغي، من ثَمَّ، تناولها بكليتها الشاملة.

الصحة تمثل عنصرًا جوهريًّا لأمن الإنسان

لقد حققت البلدان العربية على مدى العقود الأربعة الماضية تقدُّمًا مشهودًا في مجال الحدّ من مسببات الوفاة الطبيعية ومن ثَمَّ إطالة العمر؛ ويتبدى ذلك في ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الرضّع. غير أن الصحة ليست مضمونةً لجميع المواطنين في البلدان العربية؛ إذ ما زالت النساء يعانين الإهمالَ أكثر من غيرهن، ويعانين الممارسات القائمة على التحيز في معاملة الجنسين. يضاف إلى ذلك أنظمة الصحة التي غالبًا ما يكبلها العجز البيروقراطي، وتدنّي القدرات المهنية، ونقص التمويل في ظلّ تعاظم الأخطار الصحية جراء انتشار أمراض مُعْدية جديدة. وعلى الرغم من الموارد الوفيرة التي تزخر بها المنطقة العربية، شهدت السنوات الخمس الماضية ركودًا في كل مؤشرات الصحة الرئيسية فيها. يضاف إلى ذلك، أن الأفكار والمقاربات العالمية الرائدة في مجالات الصحة وأمن الإنسان، والتي جرى اعتمادها في مناطق أخرى من العالم، لم تترسّخ بعد في معظم البلدان العربية.

الصحة في السياسة العامة على المستوى الدولي

الصحة ليست مضمونة لجميع المواطنين في البلدان العربية

نستهل هذا القسم التمهيدي باستعراض الاتجاهات الدولية في ما يتعلق بالصحة والأمن، ما سيطرح أمامنا منظورًا مهمًّا للمقاربات التي تتناول قضية الصحة في البلدان العربية في هذه الآونة، وهذا موضوع نقاشنا في ما يلي.

الصحة وأمن الإنسان

مع نهاية الحرب الباردة، وظهور العولمة، بدأ التداخل والالتقاء بين مجالي الأمن والتنمية اللذين كانا حتّائزٍ ميدانين منفصلين. وسرعان ما غدت الصحة العامة من نقاط التقاطع الأساسية بينهما. في هذا السياق، برز مساران من التفكير حول الصحة والأمن في معرض الحديث عن السياسات والبرامج الدولية العامة، ولكلّ منها دوافعُه وغاياتُه المميزة.

يمكن أن نطلق على المسار الأول اصطلاح الخطاب التنموي الذي تمثله جهود الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها التنموية، والمفوضيات واللجان الإقليمية والدولية، ومنظمة الصحة العالمية. على مدى التسعينات من القرن المنصرم التي تميّزت بتسارع وتكاثر حركة تنقّل الأفراد والبضائع، بدأت سياسات التنمية الدولية تتأثّر بتزايد الوعي بأن المخاطر الصحية في بلد ما قد تنتشر بسرعة في بلدان أخرى. واكتسب هذا الإدراك زخمًا جديدًا جراء الآثار الكارثية لأمراض مستجدّة عابرة للحدود مثل مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وعودة أمراض أخرى مثل الكوليرا، والسل، وسلالات الملاريا المستعصية. وكان من أبرز تجليات هذا الإدراك صدور تقرير التنمية البشرية للعام 1994 والذي ركّز، من زاوية تنمويّة، على التحديات الصحية المستجدة باعتبار «الأمن الصحي» واحدًا من أركان أمن الإنسان.[1]

من واجبات الدولة ومن مصلحتها أن تضمن حقّ الأمن الصحّيّ لمواطنيها

وقد دعا ذلك التقرير أساسًا إلى اعتبار الصحة حقًّا من حقوق الإنسان بالنسبة إلى الفرد وسلعة عامة يجب أن تكون في متناول الجميع. وأنّ من واجبات الدولة، ومن مصلحتها، أن تضمن هذا الحق الأساسي الذي يمثل بالنسبة إليها التزامًا أخلاقيًّا وشرطًا لازمًا لبقائها في آنٍ واحد. غير أن مصادر التحديات الصحية المعاصرة وآثارها هي من التعقيد بحيث يتعذر على الدولة أن تتصدى لها بمفردها. وعلى هذا الأساس فإن الأمن الصحي ظاهرة متعدّيةٌ للحدود، متعددة الأبعاد، تركّز على الإنسان، وتجمع تحت مظلتها مجالاتٍ تنمويةً أخرى والأطراف المعنية بهذه المجالات.

ونَبَّه التقرير إلى أن الأخطار الأساسية التي تهدد الصحة بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من الناس هي الأمراض والأوبئة المعدية السريعة الانتشار، والوفاة والمرض المرتبطان بالفقر والبيئات غير الآمنة وتهجير الجماعات البشرية. إن ضمان صحة الناس لا يعتمد على الخدمات الطبية المعتادة والرعاية الصحية فحسب، وإنما على عوامل أخرى أيضًا مثل الأمن السياسي والاقتصادي والغذائي والبيئي. وقد تتعرض كل هذه العوامل لانتكاسات أو انقلابات قد تعطل حياة الناس اليومية. وتستلزم حمايةُ الناس من هذه المخاطر مبادراتٍ إيجابيّةً من جانب أجهزة الدولة والمؤسسات غير الحكومية، وكذلك من جانب الأفراد ومجتمعاتهم على السواء. وما دامت المخاطر الصحية لا تعترف بالحدود، فإن مواجهتها تستوجب قيام شراكات محلية-عالمية

مواجهة المخاطر الصحية تستوجب قيام شراكات محلية عالمية

من أجل الحيلولة دون تفشي هذه الأمراض المعقدة وتداعياتها أو إدارتها بالشكل المطلوب عند وقوعها.

في العام 2003، أصدرت «لجنة أمن الإنسان» تقرير متابعة بعنوان «أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم»،[2] قدمت فيه عرضًا موسّعًا ومحدَّثًا للتحليلات التي طرحها تقرير التنمية البشرية للعام 1994. وأكدت جهود اللجنة أن التهديدات الصحية الأشد خطورةً بالنسبة إلى أمن الإنسان تتمثل في: أ) الأمراض المعدية على الصعيد العالمي، بما فيها الأوبئة، مثل مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والمتلازمة الرئوية الحادة الوخيمة (SARS)؛ ب) الأزمات الصحية التي تسببها النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية؛ ج) المشكلات الصحية الناجمة عن الفقر، والتي قد تزعزع استقرار العائلات والجماعات بل بلدانًا بأكملها. وفي هذا الإطار، ترتكز مقاربة أمن الإنسان المعنية بالتصدي لمثل هذه التهديدات، التي تنطوي جميعًا على عواقب محلية وعالمية، على عنصرين أساسيّين: الحماية والتمكين. غير أن تأمين هذين العنصرين يتجاوز حدود المقاربات التقليدية القائمة على العلاقات الأفقية بين الحكومات، ويستوجب، إضافة إلى ذلك، قيام برامج رأسية وأنظمة للرصد تشترك فيها الأطراف غير الحكومية أيضًا.

لقد أعاد خطاب كلّ من لجنة أمن الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صياغةَ الأهداف بالنسبة إلى الأمن القومي والصحة العامة في إطار تنموي شامل يتمحور حول الإنسان، ما أدّى الى توسيع المفهومين وتعميق الاعتماد المتبادل بينهما.

الصحة والأمن الاستراتيجي

أما المسار الثاني فهو أضيق مجالاً بكثير، ويمكن أن ندعوه خطابًا استراتيجيًّا. وقد نشأ في الفترة نفسها تعبيرًا عن قلق المؤسسات العسكرية والدبلوماسية الغربية من الأسلحة البيولوجية والاستخدام المدبَّر للأوبئة في الحروب. تجددت هذه الهموم بالاعتداء الذي تعرض له مترو الأنفاق بغاز السارين في طوكيو في العام 1995، وانتشر الفزع في أوساط عامة الناس مع استخدام مسحوق الأنثراكس في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. ويرمي هذا المسار إلى تعزيز «التشدد الأمني» في مجال الرقابة الصحية

الدوليّة كوسيلة للحماية من حرب بيولوجية محتملة أو ما يسمى «الإرهاب البيولوجي». وتسعى الأطراف الرئيسية المعنية بهذه المسألة، ولا سيما في الغرب، إلى إدخال وسائل السيطرة على الأسلحة البيولوجية في مجال الصحة العامة العالمية ، وتعزيز «اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية» عن طريق تعزيز الاتفاقية ببروتوكول للتحقق من تطبيقها.

يختلف هذان النوعان من الاتجاهات اختلافًا بيّنًا من حيث الأهداف والفئات المعنية والجماعات الضاغطة، غير أنهما يتفقان على اعتبار الصحة والأمن من القضايا المتداخلة التي تتجاوز الحدود الوطنية. وعلى هذا الأساس التقى الخطابان عند نقاط محددة وكان لهما تأثيرٌ جليٌّ في ترتيب الأولويات الدولية في مجال الصحة في ظروف مختلفة. ويتفق الخبراء على أن حصيلة هذا الالتقاء تمثلت على العموم في توسيع الخطاب حول أمن الأنسان في سياسات الصحة العامة – وإن أثيرت حوله التحفظات من جانب البلدان النامية، وبعضها من المنطقة العربية – بحيث بات يشمل التهديدات الناجمة عن الأمراض المعدية والأسلحة البيولوجية.[3]

وفي معرض الحديث عن الآثار الجانبية، يلاحظ بعض المحلّلين أن الضغوط التي مارستها الجماعات الضاغطة ضد الإرهاب البيولوجي من أجل اعتماد تفسيرات استراتيجية لمفهوم الأمن في الصحة العامة ربما دفعت إلى بذل الجهود لتعزيز سياسات الصحة بين الحكومات. وتجسدت الأخيرة في «القواعد الصحية الدولية» التي أصدرتها وتشرف على متابعتها منظمة الصحة العالمية.[4] وكانت هذه الأنظمة في بادئ الأمر خلال العقود الثلاثة الأولى من عمر المنظمة، تطالب الدول الأعضاء بالإبلاغ عن تفشي أي مرض من مجموعةٍ تضم ستة أمراض، واختصرت القائمة في العام 1981 لتقتصر على ثلاثة أمراض هي: الكوليرا، والملاريا، والحمى الصفراء. وقد دفعت الانتقادات الواسعة التي تمّ توجيهها إلى القائمة المبتسرة التي تتضاءل أهمية ما تضمّه من الأمراض مقابل مخاطر جديدة تراوح بين مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز وفيروس الإيبولا وإنفلونزا الطيور، إضافةً إلى ضعف الإبلاغ عن الأمراض من جانب عدّة بلدان، منظمة الصحة العالمية في العام 2005 إلى إصدار منظومة جديدة ومعززة بشكل كبير، من القواعد الصحية الدولية التي دخلت حيز التنفيذ في العام 2007.

الآن، تتطلب القواعد الجديدة من الدول الأطراف إبلاغ منظمة الصحة العالمية «بكل الأحداث التي قد تشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقًا دوليًّا» (المادة 6-1). وتشمل هذه الأوضاع أي حدث غير متوقع أو غير اعتيادي في مجالات الصحة العامة بصرف النظر عن أصله أو مصدره (المادة 7). كما تطالب هذه القواعد الدول الأطراف بأن تطلع منظمة الصحة العالمية، «بقدر ما هو ممكن عمليًّا»، على الأخطار التي تهدد الصحة العامة والتي قد تبرز خارج حدود الدولة المعنية وتتسبب في انتشار المرض، كما تتجلى في انتقال الناس إلى داخل البلاد أو خارجها، أو عن طريق السلع الملوثة أو البهائم أو الحشرات الناقلة للعدوى (المادة 9-2).[5]

إن المطالبة بالإبلاغ عن «كل الأحداث التي قد تشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقًا دوليًّا» تفسح المجال لتغطية سلسلة طويلة من المخاطر. غير أن اعتماد عملية الإبلاغ على معلومات تقدمها الدول طوعًا لم يقنع بعض المتشككين بأن القواعد الجديدة تحاكي بالفعل النظام الأمني الذي تفترضه مفاهيم إدارة العلاقات بين الدول.[6] من جهة أخرى فإن الانطباع الموجود لدى بعض البلدان النامية، بما فيها عدد من البلدان العربية، بأن تلك القواعد تخدم هواجس الأمن القومي في الغرب، وبأن البيانات التي يتم تبادلها قد لا تخدم مصالحها الذاتية، ما قد يعوق تفعيل نظامٍ قويٍّ لمراقبة الأمراض والوقاية منها.

الصحة والأمن من القضايا المتداخلة

الأمن الصحي في السياق العربي

في ملتقى القاهرة التشاوري حول الصحة وأمن الإنسان في العام 2002،[7] والذي أسهم في تنظيمه كل من منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، حاول المشاركون مواءمة المفاهيم الدولية حول أمن الإنسان الذي دعا إليها بداية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة أمن الإنسان، مع السياق الإقليمي. وخلال المناقشات التي استمرت ثلاثة أيام أقر المجتمعون بالنطاق الشامل ونقاط التداخل لعناصر الصحة وأمن الإنسان، واتفقوا على أن موضوع الصحة يشمل عدة مجالات وقطاعات ووكالات متخصصة، مؤكّدين أن الصحة الجيدة هي من حقوق الإنسان الأساسية. غير أن الملتقى في النهاية اعتمد تعريفًا ضيّقًا نوعًا ما للأمن

موضوع الصحة يشمل عدة مجالات وقطاعات

الصحي باعتباره «تحررًا نسبيًّا من المرض والعدوى». ويرى معظم الخبراء في مجال الصحّة أن مثل هذا التعريف لا يفي بالغرض، سواء أجَرى تقييمه في ضوء الأبعاد المتعارف عليها لمفهوم الصحة، وهي أكثر شمولاً، أم في ضوء الأبعاد الإيجابية لمفهوم الأمن (أي ما يجب القيام به) بدل الأبعاد السلبية فقط (أي ما يجب الامتناع عنه).

هناك إخفاق في تفعيل موقف عملي للصحة وأمن الإنسان في السياق العربي

الإخفاق في تفعيل موقف عملي كلّي للصحة وأمن الإنسان في السياق العربي إنما يعكس محدودية المحاولات الرامية إلى الالتزام بهذه المفاهيم في البلدان العربية. وربما أسهمت في ذلك عوامل عدة، منها:

أولاً: إن حركة الإصلاح العربية لم تَتَبنَّ أمن الإنسان كدليل إرشاديٍّ للتغيير والإصلاح، أو كأساسٍ لبرامج العمل التي تدور على العموم في إطار مرجعيٍّ يركز على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وفي المجال الصحي، يتجسد هذا المنظور المختلف باعتماد مقاربة ضيقة ومحدودة تركّز على التوسع في الخدمات الصحية، والمرافق السريرية والجوانب الأخرى المتصلة بمتطلبات الرعاية الصحية التقليدية التي ما زالت تدعو اليها الحكومات وهيئات المجتمع المدني على السواء.

تعامَل الصحة العامة كمسألة ثانوية مقارنةً بقضايا أخرى

ثانيًا: نتيجة لذلك، وفي غياب المنظومات الإرشادية البديلة، انحصرت مقاربات معالجة المخاطر الأمنية المحلية والدولية في مفهوم أمن الدولة، فيقلّ الحديث عن الجوانب الأمنية غير السياسية أو التي لا تمس الدولة مباشرةً؛ ومن الطبيعي أن يصحّ ذلك على الأمن الصحي والمكونات الأخرى لأمن الإنسان. على سبيل المثال ليس ثمة نقاش عام حول الدور الكبير للنزاع المسلح في إضعاف النظام الصحي، أو في تحويل الموارد بعيدًا عن الحاجات الصحية الأساسيّة للناس من أجل تلبية احتياجات صحية أكثر إلحاحًا ذات صلة بالنزاع القائم.

ثالثًا: يأتي موضوع الصحة على درجة متدنية من سلّم الأولويات بالنسبة إلى الميزانيات والبرامج الخاصة بالتنمية في البلدان العربية، بل إن الصحة العامة تعامَل كمسألة ثانوية مقارنةً بقضايا أخرى، مثل الحاجات الأساسية وإيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس يتعذر على الهيئات الصحية أن تواجه التحديات القائمة أو المحتملة التي تواجه سكان المنطقة في وقت قلما تبذل فيه الجهود لتقصّي الخيارات التي تنطوي على تضافر عدة قطاعات ومصادر تمويلية لدعم مقاربة الصحة وأمن الإنسان معًا.

رابعًا: لا تحظى الصحة على العموم إلا بالقليل من الاهتمام في النقاش العام، من هنا فإننا نشهد مفارقات صارخة بين جدية بعض المشكلات الصحية في المنطقة من جهة وغياب هذه المسألة عن المداولات الدائرة بين البلدان العربية.[8] فعندما تدور المناقشات حول قضايا الصحة تميل إلى التركيز على المسائل المتعلقة بالخدمات والوسائل والتقنيات الصحية. وعندما يتطرّق النقاش إلى الأمن في الصحة العامة لا يبدو أن هناك فهما عميقا لمنظومة النشاطات الفعالة ذات المسارات المتعددة التي لا بد من تفعيلها للتخفيف من نشوء ظروف صحّيّة عامّة حادّة وتهدد صحة المواطنين.

خامسًا: لقد أصيب المجتمع المدني العربي، على العموم، بالوَهَن جراء ما فرض عليه من تقييد وإقصاء على المستوى السياسي. وهو قلّما يشارك في القضايا المتصلة بالصحة، ومن ثَمَّ فإن تأثير الجهات التي لا ترتبط بالدولة في النظام الصحي وتطوير سياسات الصحة ما زال ضئيلاً جدًّا. بل إن المؤسسة الطبية في البلدان العربية الواسعة النفوذ هي التي تهيمن على الساحة الصحية، وقد زاد شيوع مؤسسات النظام الصحي غير الديمقراطية التي تحاكي تنظيم المؤسسات السياسية العربية، من سيطرة «الخبراء» داخل الهرم المهني على هذا القطاع. فأدّت ضآلة المشاركة العامة، الناتجة من ذلك،

الإطار 7-1 الاصطلاحات المستخدمة في النقاش حول الصحة وأمن الإنسان

الأمن الصحي

التحرر النسبي من المرض والعدوى (2002، ملتقى القاهرة التشاوري حول الصحة وأمن الإنسان)؛ الحماية من المرض، والعجز، والموت الذي يمكن تلافيه (لجنة أمن الإنسان، 2003).

أمن الصحة العامة

منظومة من النشاطات الفعالة المتعددة المسارات التي لا بد من تفعيلها للتخفيف من نشوء الأوضاع الصحية العامة الحادة التي تهدد صحة المواطنين (هذا التقرير).

أمن الصحة العامة على المستوى العالمي

«النشاطات اللازمة، سواء أكانت استباقية أم كانت تمثل رد فعل، للإقلال إلى أدنى حد من التعرض لأحداث حادة في مجال الصحة العمومية تجعل الصحة الجماعية للسكان عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية عرضةً للخطر» (منظمة الصحة العالمية، 2007).

الصحة وأمن الإنسان

مقاربة الصحة في إطار أمن الإنسان تعني التعامل مع الصحة «كحالة من اكتمال السلامة بدنيًّا وعقليًّا واجتماعيًّا، لا مجرّد انعدام المرض أو العجز» (لجنة أمن الإنسان، 2003).

إلى وضع العراقيل أمام المبادرات المتعلقة بالصحة والأمن.

أدّت هذه العوامل مجتمعة، إضافةً إلى الروابط الضعيفة، والتي تلاقى بالمعارضة غالبًا، بين الخطاب الدولي ونظيره الإقليمي، إلى نشوء الوضع الراهن الذي تظهر فيه الأطراف العربية المعنية بالشأن الصحي بمظهر من يعارض أو يتجاهل المقاربات التطبيقية القائمة على أمن الإنسان بالنسبة إلى قضايا الصحة.

الوضع الصحي في البلدان العربية

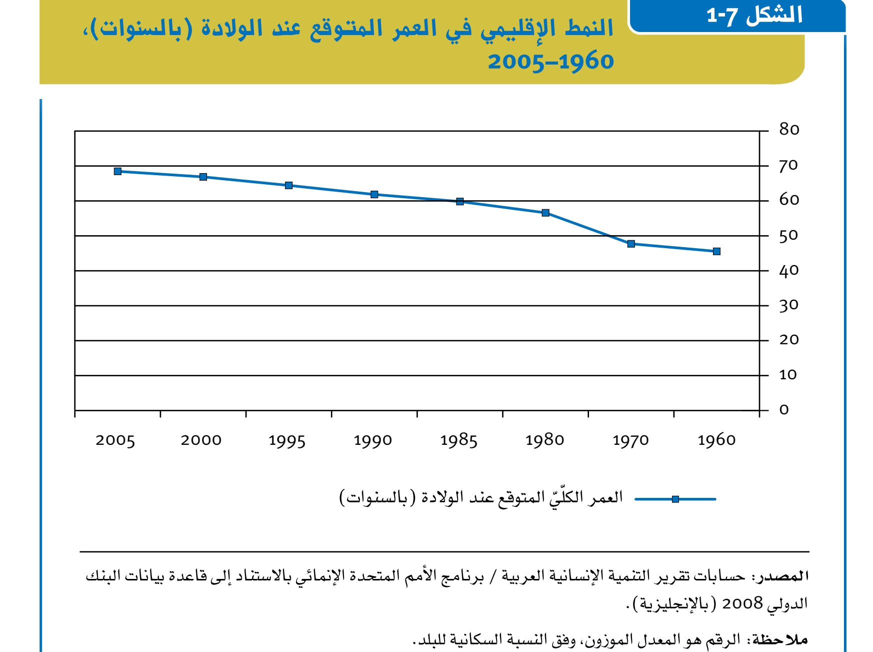
يستخلص التقرير الحالي مؤشرات الصحة والنظام الصحي من البيانات التي تنشرها وكالات الأمم المتحدة في المقام الأول، إلا أن دقة هذه البيانات تحوم حولها الشكوك في بعض الحالات. وفي بعض الحالات الأخرى، تجري وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني دراسات إحصائية مستقلة، ولكن الغالب هو أن الحكومات نفسها هي مصدر المعلومات. لا تتوافر نظم التسجيل الحيوية في معظم البلدان العربية، وإذا توافرت فقلّما يمكن الركون إليها، فالبيانات «الوطنية» في معظم الحالات لا تستند إلى دراسات مَسْحِيَّة وطنية، ولا تمثل كل الفئات في المجتمع. من هنا فإن التعميمات المستخلصة من تلك البيانات تبقى ذات فائدة محدودة. أضف إلى ذلك أنه ليس من المعتاد أن تفصح الدول عن بيانات قد تكشف النقاب عن مفارقات داخلية يمكن أن تثير الشك في فائدة البيانات، وبخاصة عند دراسة قضايا المساواة والعدل في المجتمع.

على الرغم من ذلك، ينبغي الإقرار، بادئ ذي بدء، بأن المنطقة العربية قد شهدت خلال العقود القليلة الماضية تحسنًا كبيرًا في المجال الصحي علمًا بأنّها بدأت أصلًا في وضع متأخر جدًّا. ففي الفترة الممتدة منذ ستينات القرن المنصرم وحتى مطلع الألفية الجديدة، تفوقت المنطقة العربية في واقع الأمر على معظم بلدان المناطق النامية في مجال تأخير الوفاة وإطالة العمر. ويمكن ملاحظة ذلك في زيادة 23 سنة على العمر المتوقع عند الولادة، وإنقاص معدل وفيات الأطفال من 152 إلى 39 من كل ألف ولادة حيّة.

ومع أن حصيلة المؤشرات الكلّيّة إيجابية، فإن التحديات ما زالت قائمة، وما زال في وسع البلدان العربية، أن تحسّن التغطية الصحية للمواطنين بما يتناسب والثروات المتوافرة فيها.

الشكل 1-7

النمط الإقليمي في العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)، 2005–1960

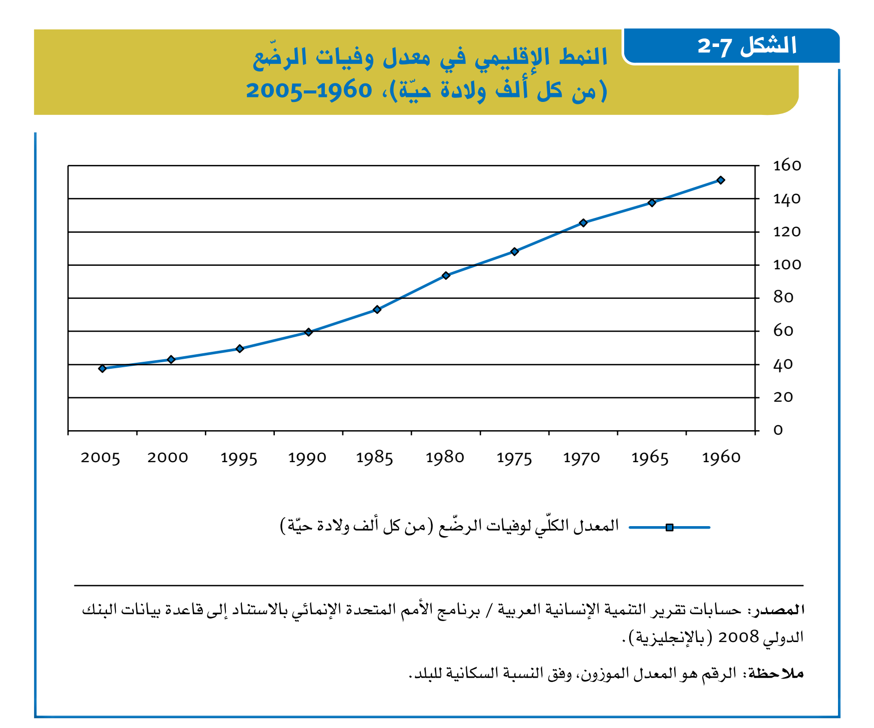


المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

ملاحظة: الرقم هو المعدل الموزون، وفق النسبة السكانية للبلد.

الشكل 2-7

النمط الإقليمي في معدل وفيات الرضّع (من كل ألف ولادة حيّة)، 2005–1960



المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

ملاحظة: الرقم هو المعدل الموزون، وفق النسبة السكانية للبلد.

ومن أبرز التحديات المطروحة الآن تعديل التباين الملحوظ بين مختلِف البلدان العربية والتصدي لأوجه الغُبْن الموجودة في داخلها. ويجدر بنا في هذا السياق أن نتذكر أن النجاحات الماضية لم تقم فقط على الاستثمارات الضخمة التي سخرت للتوسع الكمي في نظم الصحة، بل كانت كذلك وليدة التطورات الاقتصادية الاجتماعية الرئيسية التي أعقبت الفورة النفطية في سبعينات القرن المنصرم، وأسهمت في الارتقاء بالأوضاع الصحية.[9]

شهدت المنطقة العربية خلال العقود القليلة الماضية تحسناً كبيرًا نسبيًّا في المجال الصحي

الشكل 7-3 العمر المتوقع عند الولادة، 22 بلدًا عربيًّا، 2005

الصومال*
جيبوتي
السودان
العراق*
اليمن
موريتانيا
جزر القمر
المغرب
مصر
لبنان
الجزائر
الأردن
السعودية
الأرض الفلسطينية المحتلة
ليبيا
تونس
سورية
عُمان
قطر
البحرين
الكويت
الإمارات

80 60 40 20 0

العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

* البيانات عن العراق والصومال تعود إلى عام 2006، اليونيسف 2008.

الشكل 7-4 نسبة وفيات الأمهات (من كل مائة ألف ولادة حيّة)، 21 بلدًا عربيًّا، 2004

الكويت
قطر
السعودية
البحرين
الإمارات
الأردن
عمان
ليبيا
تونس
سورية
مصر
لبنان
الجزائر
المغرب
العراق*
جزر القمر
اليمن
السودان
جيبوتي
موريتانيا
الصومال*

1,400 1,200 1,000 800 600 400 200 0

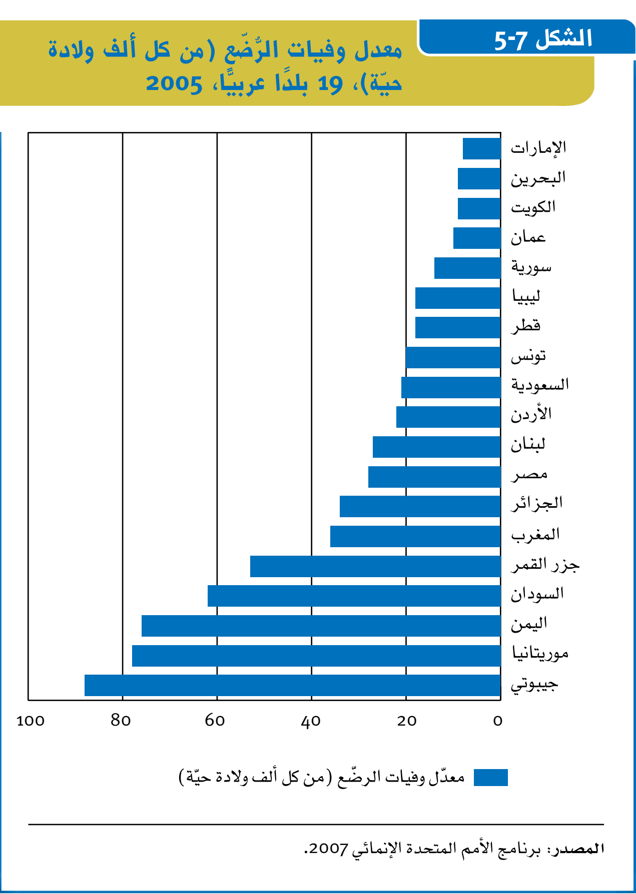
نسبة وفيات الأمهات (من كل مائة ألف ولادة حيّة)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

* البيانات عن العراق والصومال تعود إلى العام 2006، واليونيسف 2008.

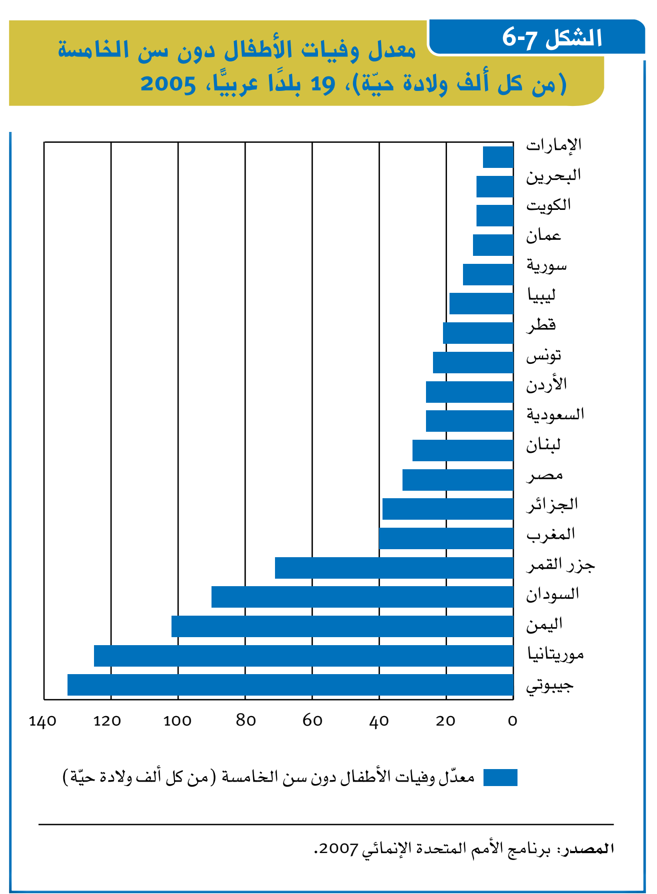
** عُدلت نسب وفيات الأمهات أعلاه بناء على مراجعات اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بغرض تفسير المشكلات الموثقة الخاصة بحالات القصور في الإبلاغ وسوء التصنيف.

الشكل 7-5 معدل وفيات الرُّضّع (من كل ألف ولادة حيّة)، 19 بلدًا عربيًّا، 2005



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

الشكل 7-6 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (من كل ألف ولادة حيّة)، 19 بلدًا عربيًّا، 2005



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

يبلغ العمر المتوقع عند الولادة في معظم البلدان العربية نحو سبعين سنةً وعلى الرغم من ذلك يمكن أن نلاحظ تفاوتًا أساسيًّا في هذا الصدد بين المجموعات والمناطق الفرعية وسواها. ففي جيبوتي والسودان والصومال والعراق على سبيل المثال، لا يزيد العمر المتوقع على ستين عامًا، بينما يتجاوز أربعةً وسبعين عامًا في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت. وكما في بقاع أخرى من العالم، يزيد العمر المتوقَّع للنساء عليه عند الرجال. وباستثناء قطر والصومال، حيث الفجوة في العمر المتوقع بين الجنسين هي عام وعامان على التوالي، فإن الفرق في المنطقة ككل يراوح بين 3 و5 أعوام.

وتتجلى نواحي التفاوت بين المناطق العربية الفرعية في بقية المؤشرات، فنسبة وفيات الأمهات، مثلاً، تُراوح بين أربع وفيات لكل مائة ألف ولادة حيّة في الكويت، وأكثر من أربعمائة لكل مائة ألفٍ في جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن. وتُراوح نسب وفيات الأطفال الرضع بين ما يقلّ عن ثمانية لكل ألف ولادة حيّة في الإمارات وأكثر من ستة وسبعين لكل ألف ولادة في موريتانيا واليمن، وثمانية وثمانين لكل ألف ولادة في جيبوتي.

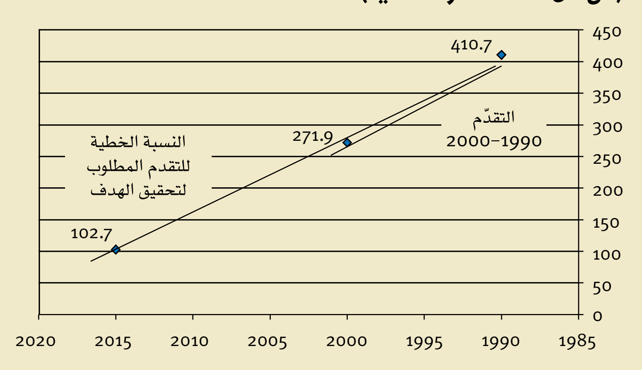
في المنطقة العربية، تتفاوت مستويات التقدم بالنسبة إلى تحقيق الغاية 5(أ) من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثّلة بخفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاثة أرباع بحلول العام 2015، نظرًا إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين منطقة فرعية وأخرى. وفيما تتجه المنطقة بأكملها إلى الوجهة الصحيحة في هذا المجال، فإن ذلك لا يصحّ على المناطق الفرعية الأربع جميعًا. ففي العام 2000 كانت نسبة وفيات الأمهات هي الأدنى في بلدان مجلس التعاون الخليجي أي بنسبة تعادل 17 حالة من كل مائة ألف مولود حي، نظرًا إلى أنّ 98.2 في المائة من الولادات تتم في هذه البلدان بإشراف متخصّصين. وفي حين انخفضت النسبة في البلدان العربية الأقلّ نموًّا في العام 2000 بنحو 37.9 في المائة لتصل إلى 637.6 حالة من كل مائة ألف مولود حي، فإنها تبقى أعلى بدرجة كبيرة من النسبة المسجّلة في البلدان النامية التي تبلغ 450 حالة من كل مائة ألف مولود حيّ. إنّ نسبة وفيات الأمهات في البلدان العربية الأقلّ نموًّا هي الأعلى في المنطقة؛ وقد وُضع 44.8 في المائة من المواليد في هذه البلدان تحت إشراف متخصّصين في العام 2000، مسجّلًا ارتفاعًا قدره 22 في المائة عما كان الوضع عليه في العام 1990. تتأثّر أنماط إشراف المتخصّصين على الولادات ونسب وفيات الأمهات في البلدان العربية الأقلّ نموًّا بالوضع السائد في السودان الذي يشهد نحو 50 في المائة من المواليد الأحياء في تلك المنطقة الفرعية. وتتم ولادة أقلّ من نصفهم بقليل دون إشراف متخصّصين. وفي العام 2000 بلغت نسبة وفيات الأمهات 509 حالات من كل مائة ألف ولادة حيّة.

على هذا المنوال تراوح نسب وفيات الأطفال ممن هم دون الخامسة بين أقل من عشرين من كل ألف مولود حيّ في معظم بلدان الخليج إلى ما

الإطار 7-2 البلدان العربية على الطريق الصحيح للارتقاء بصحة الأمهات وتحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية

الغاية 6: خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015.

نسبة الوفيات بين الأمهات، المنطقة العربية (من كل مائة ألف ولادة حيّة)



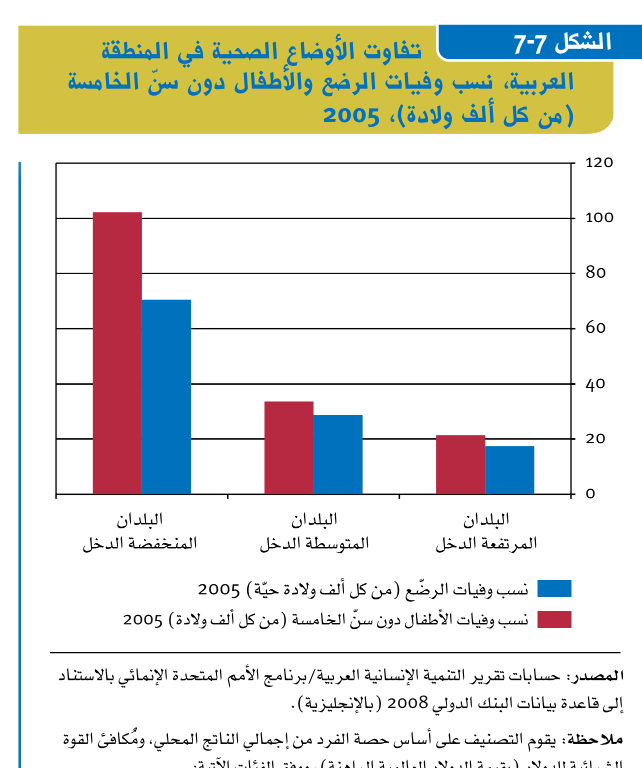
المصدر: الإسكوا 2007 (بالإنجليزية).

في العام 2000، هبطت نسبة الوفيات بين الأمهات في البلدان العربية إلى 272 من كل مائة ألف حالة ولادة، ويمثل ذلك انخفاضًا بنسبة 34 في المائة عما كان عليه المستوى في العام 1990. وعلى افتراض أن معدل التقدم سيظل على ما كان عليه بين العامين 1990 و2000، فإن البلدان العربية، بمجملها، ستحقق الهدف المتمثل بخفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاثة أرباعٍ بحلول العام 2015. ويرتبط الانخفاض الملموس في نسبة وفيات الأمهات بازدياد حالات الولادة التي تقدم فيها العناية من جانب متخصّصين مدربين في المجال الصحي. وقد ارتفع هذا المعدل في واقع الأمر بنسبة 16 في المائة خلال ذلك العقد. يضاف إلى ذلك أن الانخفاض في معدلات الحمل أثناء مرحلة المراهقة – وهو يرتبط بمخاطر جسيمة – قد أسهم في الهبوط الإجمالي لمعدل الوفيات بين الأمهات. والواقع أن احتمال وفاة المراهقات اللواتي تُراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة أثناء الوضع تعادل ضعف ما هي عليه الحال بالنسبة إلى النساء الأخريات، وفي حال من يكنّ دون الخامسة عشرة من العمر، يزداد احتمال الوفاة إلى خمسة أضعاف.

المصدر: الإسكوا 2007أ (بالإنجليزية).

تتفاوت البلدان العربية في معظم مؤشرات الصحة العامة

الشكل 7-7 تفاوت الأوضاع الصحية في المنطقة العربية، نسب وفيات الرضع والأطفال دون سنّ الخامسة (من كل ألف ولادة)، 2005

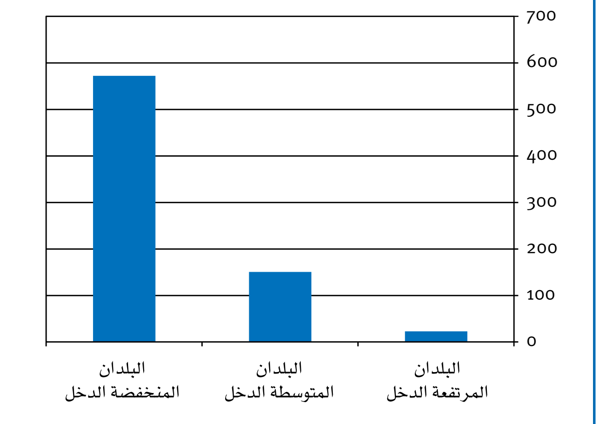


المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

ملاحظة: يقوم التصنيف على أساس حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومُكافئ القوة الشرائية للدولار (بقيمة الدولار العالمية الراهنة)، ووفق الفئات الآتية:
الدخل المنخفض 1,100 دولار- 2,200 دولار، الدخل المتوسط 3,600 دولار- 11,000 دولار، الدخل المرتفع 20,000 دولار- 44,000 دولار.
وتشمل بلدان الدخل المنخفض: جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.
وتشمل بلدان الدخل المتوسط: الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن وتونس والجزائر وسورية ولبنان وليبيا ومصر والمغرب.
وتشمل بلدان الدخل المرتفع: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت.

الشكل 8-7 تفاوت الأوضاع الصحية في المنطقة العربية، نسبة وفيات الأمهات (من كل مائة ألف ولادة حيّة)، 2005





المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

ملاحظة: يقوم التصنيف على أساس حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومُكافئ القوة الشرائية للدولار (بقيمة الدولار العالمية الراهنة)، ووفق الفئات الآتية:
الدخل المنخفض 1,100 دولار- 2,200 دولار، الدخل المتوسط 3,600 دولار- 11,000 دولار، الدخل المرتفع 20,000 دولار- 44,000 دولار.
وتشمل بلدان الدخل المنخفض: جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.
وتشمل بلدان الدخل المتوسط: الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن وتونس والجزائر وسورية ولبنان وليبيا ومصر والمغرب.
وتشمل بلدان الدخل المرتفع: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت.

الإطار 7-3 البلدان في حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة الملاريا والسلّ

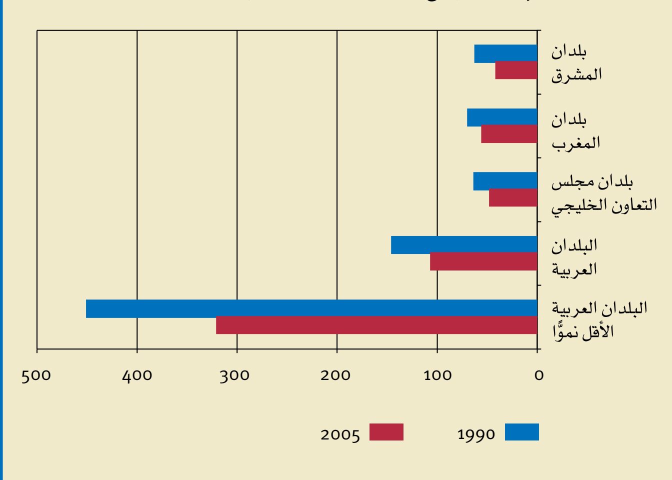
الغاية 8 من الأهداف الإنمائية للألفية: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسة بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارًا من ذلك التاريخ.

الملاريا: مع أن الملاريا قد استؤصلت تقريبًا في معظم البلدان العربية، فإنها ما زالت وباءً مستوطنًا إلى حد بعيد في البلدانِ الأقلّ نموًّا، حيث أُبلغ في العام 2005 عمّا معدله 3,313 حالة من كل مائة ألف نسمة. وتمثل جيبوتي والسودان والصومال واليمن 98 في المائة مِن الحالات المبلغ عنها في المنطقة؛ وتوجد في السودان وحدها نحو 76 في المائة من هذه الحالات. من هنا، فإن تحقيق الغاية ذات الصلة في الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة إلى هذه المنطقة الفرعية وفي المنطقة العربية ككل يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مدى حدوث تقدّم في جيبوتي السودان والصومال واليمن. وعلاوة على ذلك، إن واقع الإبلاغ عن الملاريا في هذه البلدانِ يحدّ من القدرة على معرفة العددِ الفعلي للحالات، حيث المراقبة ضعيفة بل معدومة في بعض المناطق. ومن العواملِ التي تعوق التقدم في جهود المسح الافتقار إلى مرافق الرعاية الصحية والمختبرات المناسبة وعدم توافر الظروف الأمنية المواتية.

السّلّ: ما زال السّلّ يمثل مشكلة مهمة في مجال الصحة العامة، وربما السبب الرئيسي للوفاة بالأمراض المعدية بين البالغين في المنطقة العربية.

ويقدر بأن عدد من أصيبوا بالسل في العام 2005 وصل إلى 240,000 شخص توفي منهم 43,000. وكانت البلدان العربية الأقلّ نموًا هي الأكثر تأثرًا به، إذ وقع فيها نحو 56 في المائة من جميع حالات السّل الجديدة في المنطقة.
وتشير التقديرات إلى أن نحو 41 في المائة من مرضى السّلِّ لا يحصلون على الرعاية الصحيّة المناسبة.

نسب انتشار السّلّ (من كل مائة ألف نسمة)



المصدر: الإسكوا 2007أ (بالإنجليزية).

يزيد على مائة من كل ألف في جيبوتي وموريتانيا واليمن. كذلك ثمة تفاوت واسع بين المناطق الريفية والحضرية، حيث ترتفع النسب إلى أعلى مستوياتها في الريف.

ومن الأنماط المثيرة للاهتمام انتشار نقص التغذية في البلدان الفقيرة والدول التي ابتليت بويلات الحرب؛ وذلك دليل على الندرة المتزايدة للغذاء. تبلغ نسبة انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة 26 في المائة في الصومال، وتصل إلى 40 في المائة في السودان واليمن (وفقًا للبيانات المتاحة عن فترة 1996-2005). يضاف إلى ذلك أن تزايد حالات نقص التغذية بين الأطفال، حتى في بعض البلدان الغنية، يمثل مصدرًا آخر للقلق، فنقص التغذية – معتدلاً أو حادًّا – بين الأطفال دون الخامسة يصل إلى 14 في المائة في الإمارات، و10 في المائة في الكويت.(9) ويشير ذلك إلى أن الفوائد الصحية المتوقعة لم تتحقق على الرغم من وفرة الموارد المالية المتاحة في بعض البلدان.[11]

تشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى أن أهم العوامل التي تسبب التفاوت في المستوى الصحي في البلدان العربية هي مستوى الدخل، ومكان السكن (في المناطق الحضرية أو الريفية)، ومستوى التحصيل العلمي للأم. ومن أهم المؤشرات على تأثير هذه العوامل احتمال بقاء الطفل على قيد الحياة حتى ما بعد السنة الخامسة من العمر، وعدد حالات التقزُّم، واحتمال إشراف متخصّصين على الولادة، وتوافر اللقاح ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر. وفي ستة من البلدان العربية التي توافرت عنها البيانات وهي الأردن وتونس والسودان ومصر والمغرب واليمن – كانت العوامل الأكثر تأثيرًا هي مستوى الدخل والتحصيل العلمي للأم. وبعبارة أخرى فإن الأطفال العرب في الأسر ذات الدخل الأعلى، أو التي تكون فيها الأم ذات مستوًى تعليمي أعلى يتمتعون، وفقًا لمؤشرات منظمة الصحة العالمية، بعناية صحية أفضل ثلاث مرّاتٍ أو أربعًا منها لدى الأطفال في العائلات ذات الدخل الأقل، أو الذين تكون أمهاتهم على مستوًى تعليمي أدنى.[12]

وعلى صعيد المنطقة العربية، تدل المؤشرات الصحية جميعًا على أن ارتفاع الدخل الوطني يتلازم مع تحسُّن في المستوى الصحي، ويؤدي ذلك إلى الفوارق الواضحة بين البلدان العربية.

مستوى الدخل ومكان السكن ومستوى التحصيل العلمي للأمّ هي أهمّ عوامل التفاوت في المستوى الصحي في البلدان العربيّة

التغيرات في مجال الصّحة العامّة منذ عام 2002

إن مقارنة مؤشرات الصحة في البلدان العربية تبيّن حدوث ارتفاع في معدل العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض في معدل وفيات الأطفال للعامين 2003 و2007 فيما راوحت باقي المؤشرات مكانها :

- ما زالت وجوه التفاوت قائمة بين البلدان العربية ذات الدخل المنخفض، ونظيراتها ذات الدخل المتوسّط أو المرتفع.
- باستثناء عدد قليل من المؤشرات، فإن أداء البلدان المتوسطة الدخل يشبه، عادة، أداء البلدان المرتفعة الدخل.
- إن البيانات الوطنية والإقليمية المتوافرة تعطي صورة ناقصة عن نواحي التفاوت وعدم

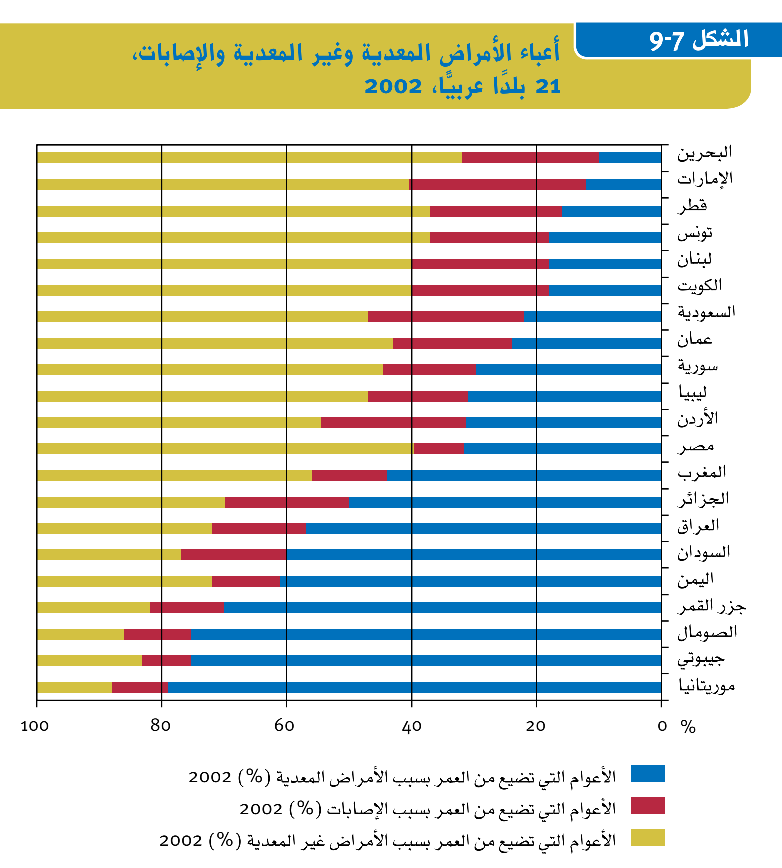
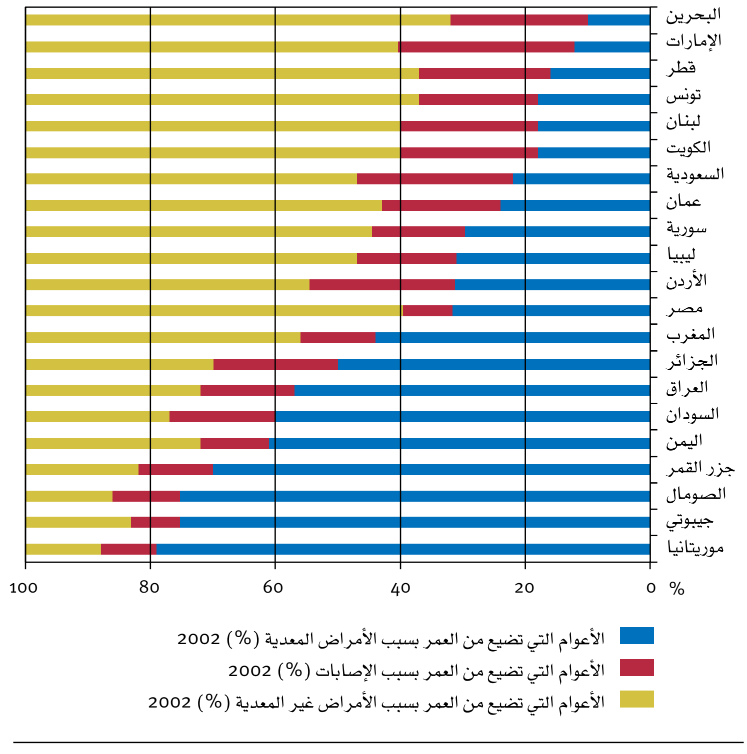
الإطار 7-4 التهاب الكبد الفيروسي «ج» في مصر

تتعدّد أسباب التهاب الكبد الفيروسي الذي يمكن أن تسبّبه به عدة آليات بما فيها ناقلات العدوى. أمّا التهاب الكبد الفيروسي «ج» فسببه فيروس التهاب الكبد «ج» الذي يُختصر بـ (HCV)، ويُصيبُ خلايا الكبدِ مسبّبًا التهابًا حادًّا ومضاعفات طويلة الأمد. يتعافى كليًا نحو 40 في المائة ممن يصيبهم المرض لكن البقيّةَ، سواء أظهرت عليهم الأعراضُ أم لم تظهر، يصبحون ناقلين مزمنين للمرض وقَدْ يصابون بسرطان الكبد. وتنقل العدوى عادة عن طريق الاستعمال المشترك لإبر الحقن الملوثة أو تلقي دم من أحد المصابين، أو التعرّضِ مصادفةً لدمٍ موبوء. ويقدر أن نحو 3 في المائة مِنْ سكانِ العالم مصابون بالتهاب الكبد الفيروسي «ج» وأن هناك نحو 4 ملايين ناقلٍ للمرض في أوروبا وحدها.

وينتشر التهاب الكبد الفيروسي «ج» في مصر على نطاق واسع، مع نسبة عالية من تواتر المرض والوفيات بسبب التهاب الكبد المزمن. إن ما يقارب عشرين في المائة مِنْ المتبرّعين بالدم المصريينِ مصابون بهذا المرض، وتشهد مصر نسبةً مرتفعة لانتشار هذا المرض تفوق النسب المسجّلة في البلدان المجاورةِ وكذلك في بلدانِ العالم الأخرى التي تسود فيها أوضاع مماثلة من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعايير الصحية في العمليات الجراحية الباطنية الطبية والإجراءات شبه الطبية أو المتعلقة بطب الأسنان.

المصدر: منظمة الصحة العالمية 2002 (بالإنجليزية).

الشكل 7-9 أعباء الأمراض المعدية وغير المعدية والإصابات، 21 بلدًا عربيًا، 2002

المصدر: منظمة الصحة العالمية 2008 (بالإنجليزية).

المساواة القائمة داخل تلك البلدان، وهذا يؤكد أهمية تقارير التنمية البشرية الوطنية الصادرة في البلدان العربية بالنسبة إلى واضعي السياسات والأكاديميين والعاملين في مجال الصحة لأنها تُعنى بهذه الاختلافات الموجودة على المستوى الداخلي في كل بلد.

المشكلات الصحية الرئيسة

تظل آثار العنف والأمراض المعدية هي المسبّب الأول للوفاة في البلدان الفقيرة أو التي ابتليت بالحرب، مثل السودان والصومال واليمن. غير أن معظم البلدان في المنطقة العربية تمر في مرحلة انتقالية خطرة تتسم بالانتشار الحاد للأمراض غير المعدية، والإصابات المتصلة بحوادث السير وأنواع الإصابات الأخرى، وتتعاظم الأخطار الناجمة عن الأمراض غير المعدية، كتلك التي يسببها التدخين والسكري وضغط الدم، المصاحبة لنمط الحياة الحديثة.

تتعاظم الأخطار الناجمة عن الأمراض غير المعدية، كتلك التي يسببها التدخين والسكري وضغط الدم

ويظهر الشكل 7-9 أن البلدان العربية التي ترتفع فيها معدلات الوفيات بين الأطفال والبالغين، مثل جزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا تعاني نسبًا مرتفعة من الأمراض المعدية [13] مقارنةً ببلدان المنطقة التي تنخفض فيها معدلات الوفيات بين الأطفال والبالغين.

الصحة في مناطق النزاع

إن آثار النزاع العنيف في أمن الإنسان والصحة العامة[14] معروفة لدى الجميع، فالحرب تقوِّض أنظمة الصحة العامة، وقد تفضي إلى الانتشار المفاجئ للأمراض المعدية والأمراض المتعلّقة بسوء التغذية. للحروب علاقةٌ بنشوء الأمراض غير المعدية واستفحالها بما فيها تلك التي تؤثر في الأوعية الدموية وتزيد من مخاطر النوبات القلبية (فقد ارتفعت، على سبيل المثال، نسبة الأمراض المتعلقة بالشرايين في لبنان خلال الحرب الأهلية).[15] وللحرب صلة أيضًا بمشكلات الصحة العقلية، كما تدلّ الحالات التي لوحظت وسجلت في العراق[16] والأرض الفلسطينية المحتلة، وهذا ما سنناقشه بالمزيد من التفصيل في الفصل الثامن من هذا التقرير.

العوامل التي تتفاعل مع الأمن الصحي

الصحة تتأثر تأثرًا عميقًا بعوامل غير متعلقة بالصحة نفسها

يبيّن النقاش حول أمن الإنسان وكذلك الأحداث بحد ذاتها أن الصحة تتأثر تأثرًا عميقًا بالعوامل غير المتعلقة بالصحة نفسها. وهذه تشمل الأوضاع البيئية المتردية والاحتلال الأجنبي والصراعات المتصلة بالهوية والفقر والبطالة. وقد نوقشت تأثيراتها في فصول أخرى من هذا التقرير. أما السؤال المطروح هنا فهو: هل العكس صحيح كذلك؟ هل تترك الصحة آثارًا مهمة في نواحٍ من أمن الإنسان غير مرتبطة بالصحة؟ وإذا أخذنا بالاعتبار الموقع المركزي والتفاعلي للصحة كواحدٍ من مكونات أمن الإنسان، فإن من الطبيعي أن يؤدي تحسن المستوى الصحي إلى تعزيز أمن الإنسان في الواقع، مع تأثّره بالمكونات الأخرى لهذا المفهوم. ويمكن إيضاح هاتين العلاقتين على النحو الآتي:

أولاً: الصحة والدخل

إن ارتفاع معدل الوفيات بين البالغين، ولا سيما الموت المبكر في أوساط المعيلين، قد تكون له آثار فورية مدمرة في مصير العائلة، بينها الفقر

وفقدان الأمن الغذائي. ويمكن أن تكون لهذه الخسارة كذلك آثار غير مباشرة في حياة العائلة عندما تُضطر الجماعات التي تنزلق إلى ما دون خط الفقر إلى الاختلاط بشرائح مجتمعية تعتمد في معيشتها على العنف وتكون مستعدة لاستغلال ضعف تلك الجماعات. وقد يؤدي ارتفاع وتيرة المرض إلى الآثار نفسها عندما يتسبّب في تدنّي مستوى الدخل لدى العائلات،[17] وتتجلى هذه الآثار بأوضح صورها في حالة النفقات الصحية الباهظة.[18] ومن الحقائق الثابتة أنه عندما تنخفض إنتاجيّة العامل جراء المرض والعجز، فإن الآثار المترتبة على ذلك تضعف الأداء الاقتصادي، وتُضخّم الكلفة الصحية على أرباب العمل والدولة، وتخفّض الناتج المحلي الإجمالي. وفي الاتجاه المعاكس لذلك، فإن مستوى الصحة العامة الجيد يؤثر تأثيرًا إيجابيًّا في التنمية والنمو الاقتصادي، ومن ثمّ في الأمن. والواقع أن ذلك هو المحرك الرئيسي للحركات الداعية إلى «الاستثمار في الصحة» في الأوساط المعنية بالتنمية.[19]

ثانيًا: الصحة وعلاقتها بالمعرفة، والمعتقدات، والاتجاهات السلوكية

يتأثر السلوك الصحي للناس تأثرًا بالغًا بمعارفهم الصحية وبكيفية تعاطيهم بأمور الصحة والمخاطر المرتبطة بها. كما تُعَدُّ أنماط سلوك الناس، بدورها، من المحدِّدات الرئيسة لمعدل الوفيات، مثلها مثل تواتر حالات المرض والعجز والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها. ويؤسس ذلك، بدوره، علاقةً مهمة بين السلوك وأمن الإنسان.

يطرح التدخين مثالاً كبير الدلالة على هذه العلاقة، ذلك أن المنطقة العربية ينتشر فيها المدخنون بنسبة عالية لا بل إنها تضم واحدًا من أعلى معدلات التدخين في العالم.[20] وعلى الرغم من أن ذلك قد ينطبق على الرجال أساسًا، فإن نسبة التدخين بين النساء ليست أقلّ منها بين الرجال في بعض البلدان، كلبنان على سبيل المثال. وتعاني بلدان عربية عديدة في هذه الآونة من آفة جديدة هي تدخين النارجيلة. ومن المعروف أن التدخين يسهم بصورة رئيسية في زيادة معدل الوفيات، وحدوث الأمراض، والاعتماد على خدمات الرعاية الصحية. من هنا يفرض التدخين مزيدًا من الأعباء الاقتصادية على العائلة، ويستنفد الموارد على الصعيد الاجتماعي عمومًا. وتتضح في كثير من البلدان النامية الآثار السلبية للتدخين في التنمية والاقتصاد،[21] ومن المتوقع أن تعاني البلدان العربية مثل هذه الآثار. ومن هذا المنظور، لا يمثّل التدخين في المنطقة العربية خطرًا على الصحة فحسب، بل على أمن الإنسان والتنمية كذلك.

كذلك تسهم التوجهات العامة في تعزيز الصمت الذي يكتنف موضوع مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز في البلدان العربية، وهو الصمت الذي يؤدي إلى زيادة انتشار المرض عند حظر نشر المعلومات عنه. وسيسلط القسم الأخير من هذا الفصل الضوء بصورة خاصة على موضوع مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز وأمن الإنسان.

ثالثًا: تأثير العادات الموروثة في صحّة المرأة[22]

الصحة العامة، كما أسلفنا، لا تتأثر فقط بالأوضاع الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبكفاءة النظم الصحية ونوعيتها، وإنما تتأثّر كذلك بمجموع المعتقدات والقيم السائدة في المجتمع والتي تترك آثارها في توجهات المواطنين إزاء الصحة والدرجة التي ينتفعون بها من المرافق والإجراءات الصحية والطبية. ويؤثر بعض المعتقدات والممارسات الشائعة تأثيرًا كبيرًا في أمن المرأة الصحي. يتجسّد ذلك في تفضيل المجتمع الراسخ والمتجذر للمواليد الذكور، وما يترتب على ذلك من آثار متعددة الجوانب، وفي الممارسة المؤذية المتمثلة في تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

يؤثر بعض المعتقدات والممارسات الشائعة تأثيرًا كبيرًا في أمن المرأة الصحي

الإطار 7-5 المرأة في أول ظهور لها على مسرح الحياة

«بصرف النظر عما إذا كانت المرأة العربية فلاحةً في الجزائر، أو طبيبةً في القاهرة، أو سكرتيرة في بيروت، أو طالبةً في بغداد، أو عاملةً في سورية، فإنها تشارك أختها المرأة العربية في مصير واحد مشترك: حياة مشوبة بالنبذ والأسر والكفاح من أجل التكفير عن خطيئتها لكونها ولدت امرأة، في مجتمع مفرط الذكورة تُعتبرُ فيه الأنوثة على الدوام مرادفًا للعار والخطر.

إن مولدها، بدايةً، هو في نظر الآخرين مناسبة للحداد لا للاحتفاء والبهجة. تُستقبل في جوّ تشوبه الخيبة التي تكاد لا تُخفى. لقد كانوا يأملون في ولادة صبي، لكن قدومها سيجلب الخزي على أمها، والصدمة لأبيها: «الرجال يخلّفون الرجال» كما نقول في محيطنا الثقافي؛ إنهم يعلنون على الملإ: «هي وَلدت بنتًا»، «هو خَلَّف ولدًا»... وما يحدث يوم تخرج الطفلة من رحم أمها ليس إلا نذيرًا بما هو آتٍ. إنها بداية لحياة عليها أن تقاسيها باعتبارها «وضعًا يستحق اللوم»، معرّضًا، في شتى مراحله، للتعصب والقمع الدائمين والثقيلين».

المصدر: Salman 2003.

(يستعرض الفصل الرابع التأثير السلبي لهذه الممارسة في أمن المرأة الشخصي، بينما يركز هذا القسم على آثارها الصحية).

الصبيّ قبل الفتاة

عادةً، يُستقبل الوليد الذكر في العائلات العربية الأكثر فقرًا، بصورة خاصة، بالابتهاج والترحاب، أما مولد الأنثى فقد يُعَدُّ حادثًا يُحزن العائلة بأكملها، ويترك الأمّ ضحية لشفقة الأقارب والجيران. ويدلّ مثل هذا الاستقبال السلبي للوليدة على موقف ذي دلالة قد يفضي إلى إهمالٍ وتجاهلٍ قاسييْن من جانب الأبويْن في سنوات الطفولةِ الأولى وما بعدها.

الأمّيّة تقوّض صحة النساء

من بين جوانب هذا التمييز الذي ينطوي على نتائج ذات تأثير سلبي كبير في صحة المرأة، الموقف الشائع الذي يرى أن تعليم الفتى أهم من تعليم الفتاة. ومن النتائج الصارخة على مثل هذا التحيّز أن ثلثي الأميين هم من الإناث، في منطقة يعاني فيها الأمية واحد من كل ثلاثة أشخاص. وفي العام 2005، كان ما يقدر بنحو 40 في المائة من النساء العربيات لا يعرفن القراءة والكتابة. والأمية تقوّض صحة النساء لأنها تحول دون إطلاعهن على المبادئ الأساسية للصحة والنظافة والنظام الغذائي، وهذا يضع عافية المرأة وأسرتها في وضع حرج. يُضاف إلى ذلك أن الأميّة ودرجة المعرفة المتدنية تساهم في ترسيخ العادات الممارسات المضرّة بالصحة التي قد تفضي إلى الوفاة. هذه العادات والممارسات تشمل، على سبيل المثال، الحمْل في مرحلةٍ مبكرة جدًّا أو متأخرة جدًّا من العمر، ما يهدد بمخاطر جدية على صحة المرأة وأطفالها الذين قد يولدون بعيوب خَلْقية.

تلحق ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ضررًا جسيمًا بصحة المرأة

التقاليد قبل صحة المرأة

أشار الفصل الرابع إلى أن تشويه الأعضاء التناسليّة للإناث ما زال يُفرض، على نطاق واسع في البلدان العربية، على النساء في سن الإنجاب. ويقدّر صندوق الأمم المتحدة للسكان نسبة هذه الممارسة بما يلي: جيبوتي (93 في المائة من الإناث)، السودان (90 في المائة)، الصومال (98 في المائة)، مصر (95.8 في المائة)، موريتانيا (71.3 في المائة)، واليمن (22.6 في المائة).[23] ويجري تشويه الأعضاء التناسليّة للإناث بين السنة الثامنة والسنة العاشرة من عمر الفتاة، وقد تخضع الفتاة لهذه الممارسة في مرحلة لاحقة، وبخاصة قبل الزواج. تُبنى هذه الممارسة على تفسير مغلوط أو مضلّل للتعاليم الدينية والثقافة الشعبية بأنها تحافظ على عفة الأنثى وطهارتها، وأنها من مستلزمات الزواج «العفيف» في مجتمع تتمحور فيه الثقافة حول الذكورة. في كلّ الأحوال، تلحق هذه الممارسة الضرر الجسيم بصحة المرأة.

وغالبًا ما تُرغم الفتيات على الرضوخ لهذه العملية دون استعمال التخدير؛ كما تُجرى على أيدي أفراد غير مؤهلين، بمن فيهم القابلات والماشطات والحلاقين المرخصين لختان الأولاد، الذين غالبًا ما يستعملون أدوات غير معقمة في أوضاع غير نظيفة. ومن جملة المضاعفات الصحية العديدة المحتملة، تبرز مخاطر فورية، وأخرى على المدى البعيد.

الضرر النفسي: إن الضرر الذي تعانيه الفتاة اليافعة جراء هذه العملية الوحشية تترك لديها ندوبًا نفسية ترافقها مدى الحياة.[24] ومن المحتمل أن تسفر المضاعفات المحتملة عن صدمات عصبية قد تكون قاتلة.

الصدمات النزيفية: ينجم هذا النوع من الصدمات عن الضرر الذي يصيب الأنسجة والأوعية الدموية والذي يسبّبه جهل من يجرون العملية للقواعد الأساسية لعلم التشريح. وتنتشر الوفيات بين الفتيات اللواتي يخضعن لهذه العملية، على الرغم من ندرة الحالات الموثق بها، لأن الوالديْن والقائمين بالعملية قلما يبلغون عن مثل هذه الحالات خشية التعرض للملاحقة القانونية. وفي بعض الحالات يكون النزيف أقل حدةً ويجري التعامل معه بمعالجة الجروح بخليط من الأدوية التقليدية غير النظيفة، مثلها مثل الأدوات المستخدمة، والأيدي التي تُجري العملية.

الالتهابات: في فترة لاحقة، كثيرًا ما تتعرض الشابات لجراثيم التيتانوس وفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والتهاب الكبد الفيروسي بنوعيه «ب» و«ج»، وقد تؤثر هذه الالتهابات في المسالك البولية والكلى، ما قد يفضي أحيانًا إلى التكَيُّس، والمزيد من الالتهابات، وحتى الفشل الكلوي. وقد تتأثر كذلك الرحم، وقناة فالوب، وربما يؤدي ذلك إلى العقم. وتترك الجروح التي تخلفها هذه الممارسة ويصعب التئامُها سلسلةً عريضة من الحساسيات والآلام الجسدية المبرحة والمعانات النفسية التي تبرز في وقت لاحق من حياة المرأة، وتعكر الحياة الزوجية، وتُعسِّر الحمل والولادة.

رابعًا: إدارة نظم الصحة

تلقي عدة دراسات حديثة الضوء على إنجازات نظم الصحة في البلدان العربية، والتحديات التي تواجهها.[25] وفي تقرير منظمة الصحة العالمية حول نظم الصحة للعام 2000،[26] احتلت البلدان العربية مراتب متدنية من حيث مستويات النتائج الصحية الجيدة، ومدى التجاوب مع احتياجات المستهلكين، والإنصاف في التمويل. يضاف إلى ذلك أن ثمة فوارق تنظيمية مهمة ذات جذور تاريخية بين النظم الصحية في البلدان العربية، وذلك ما يجعل المقارنة بينها مسألة صعبة. وعلى الرغم من ذلك يمكن طرح عدة ملاحظات حول نظم الصحة العربية بجملتها،[27] وستكون دراسة هذه النظم مفيدة نظرًا إلى أهميتها في مجال أمن الإنسان.

1. مفاهيم ضيقة

بالنسبة إلى معظم الناس، يشير اصطلاح «النظام الصحي» إلى نظام للرعاية الصحية. وهو تعريفٌ غير كافٍ عندما ننظر إليه من زاوية أمن الإنسان. فإذا كان لنا أن نعتمد تعريفًا أشمل لمصطلح «النظام الصحي»، بحيث يشمل كل النشاطات التي تؤثر في الصحة، مثل ضمان التغذية المناسبة، وكميات المواد الغذائية الأساسية المناسبة، وحصول المواطنين على المياه النظيفة، فإن هذه المسائل قد تكتسب أهمية أكبر عند رسم السياسات الصحية. وسيفضي ذلك بدوره إلى إنتاج مردود إيجابي في ميدان أمن الإنسان. غير أن السياسات المتصلة بالصحة في البلدان العربية، مع الأسف، لا تعتمد مثل هذه النظرة الشاملة، كما لا تطرح هذه الأمور للنقاش في المجال العام. وبدلاً من ذلك فإن السائد هو أن الترتيبات وأساليب توزيع السلع المرتبطة مباشرةً بالصحة، وكذلك المسائل الأساسية المتصلة بالتغذية والغذاء والحصول على المياه النظيفة غدت تُحال، بصورة لا تنسيق فيها، على هيئات غير معنية بالصحة، مثل وزارات الزراعة.

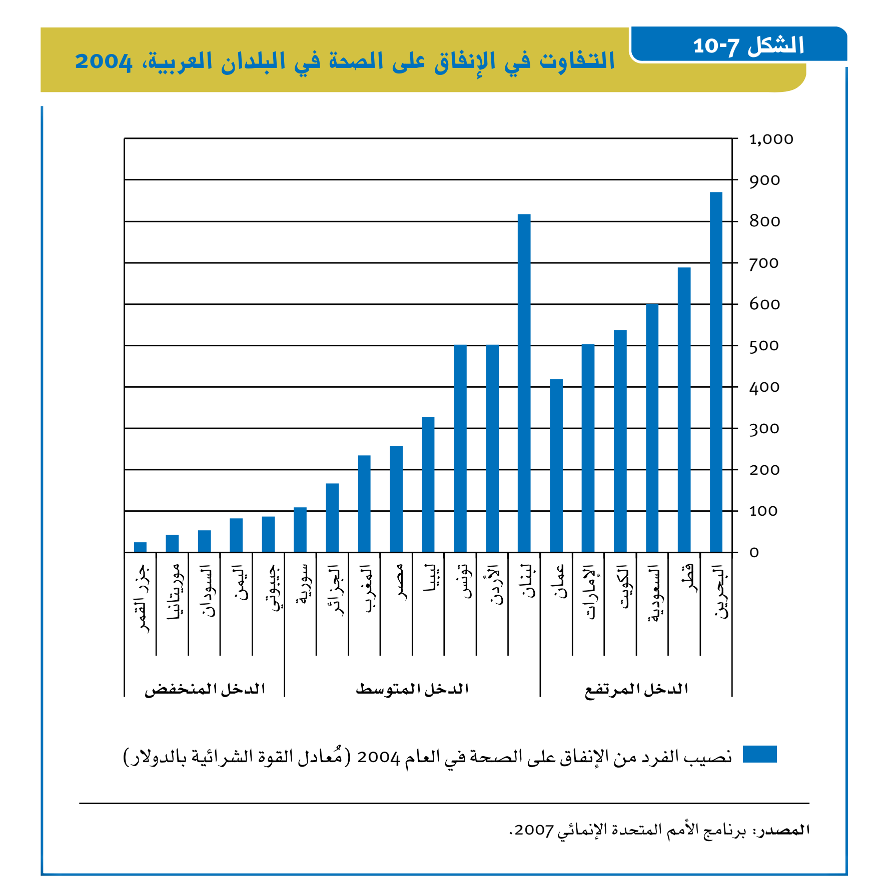
2. الخدمات الصحيّة: عدم الإنصاف في تقديمها، وتدني مستواها واعتمادها الكامل في بعض الأحيان على مقاربة تقنية بحتة

على مدى عقود استثمرت البلدان العربية مبالغ ضخمة في القطاع الصحي، وبخاصة في خدمات الرعاية الصحية. وعلى الرغم من هذه الاستثمارات ظلت الرعاية الصحية تعاني مشكلات مزمنة. وفي ما يلي عدد من الملاحظات المهمة في هذا الصدد:

- لا يتوافر للكثيرين حتى الآن بعضُ خدمات الرعاية الصحية الأساسية (ومنها، على سبيل المثال، العناية الصحية المجانية للرضّع). وينطبق ذلك بصورة خاصة على الجماعات المهمشة في كل من المناطق الحضرية والريفية.
- تستنفد المستشفيات كمياتٍ ضخمةً من الموارد في البلدان العربيّة، وتنفق وزارات الصحة أكثر من نصف ميزانياتها على الخدمات العلاجية التي تعتمد على المستشفيات. والواقع أن بعض المستشفيات الحكومية والخاصة في المنطقة قد أصبحت تتمتع بمكانة مرموقة على الصعيد العالمي. إلا أن ثمة وجوهًا من التباين الخطير بين مستويات أدائها: فالمناطق الحضرية تحظى بتغطية صحية أوسع ممّا في المناطق الريفية، وليس ثمة تنسيق بين القطاعين العام والخاص.
- حاول عدد من البلدان العربية تحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية المقدمة للناس، إلا أن هذه المحاولات ما زالت ناقصة في معظم هذه البلدان، ومدفوعة إلى الانضواء

تصعب المقارنة بين النظم الصحية في البلدان العربية

الشكل 7-10 التفاوت في الإنفاق على الصحة في البلدان العربية، 2004



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

تحت جناح نظام الرعاية الصحية القائم ومستشفيات ضعيفة الموارد والإمكانات.

- تُوجَّه انتقادات واسعة إلى قطاع الصحة العامة نظرًا إلى تدني مستوى الجودة وانعدام الكفاءة فيه، وعدم تجاوبه مع احتياجات المرضى، والإحالة المتكرّرة للمرضى على القطاع الخاص.

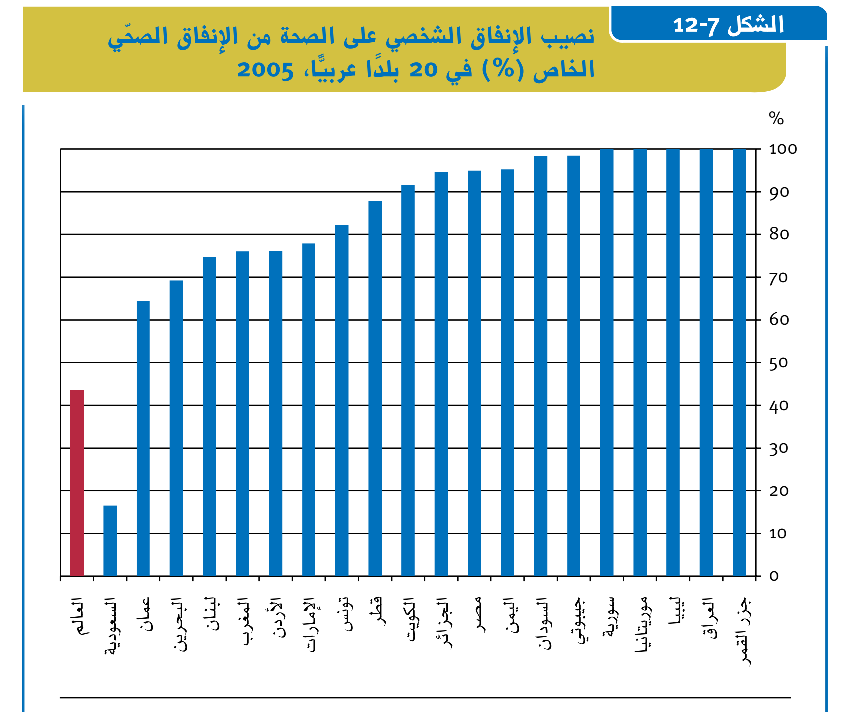
لا تنفق الحكومات إلا القليل على القطاع الصحي

حذر المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية من الآثار الخطيرة لمثل هذا الوضع،[28] وحدد

الشكل 7-11 نصيب الإنفاق على الصحة العامة من إجمالي الإنفاق الحكومي (%) في 20 بلدًا عربيًا، 2005

%
14
12
10
8
6
4
2
0
العالم
العراق
موريتانيا
المغرب
اليمن
عمان
الكويت
تونس
ليبيا
سورية
السودان
مصر
جزر القمر
الإمارات
السعودية
الأردن
الجزائر
قطر
البحرين
لبنان
جيبوتي

المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

*__ملاحظة__: يعني الإنفاق الشخصي كل ما تدفعه الأسرة، بما في ذلك المنح والدفعات العينية، للأطباء ومزودي الأدوية والمعدات العلاجية، وأية سلع أو خدمات أخرى ترمي أساسًا إلى الإسهام في استعادة الأوضاع الصحية للأفراد أو الجماعات السكانية أو تعزيزها، وهي جزء من النفقات الصحية الخاصة.

نواحي القصور في تقييم الاحتياجات الحقيقية وفي انتهاج مقاربات مناسبة للتعاقد والشراء، وفي تأمين المرافق المناسبة، وفي الصيانة الوقائية، وفي الاستخدام السليم للموارد، وفي التشديد على مستوى الجودة. وتُعَدُّ سوق المعدات والتوريدات الطبية في المنطقة العربية سوقًا مُرْبِحةً[29] تستلزم المزيد من الاستثمارات التي تستهدف الربح. وينطوي ذلك على أهمية كبيرة بالنسبة إلى قطاع الرعاية الصحية، لأن من الثابت أن توافر التقانة الراقية يمكن أن يزيد من مستوى الطلب. إلا أن كلفة التقانة العالية، إضافةً إلى كلفة الرعاية الصحية، ستستنضب موارد مهمة في اقتصادات البلدان العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط على حد سواء.

وقد أقامت عدة بلدان عربية مراكز إقليمية لاجتذاب المرضى الراغبين في التمتع بخدمات طبية ذات تقنية متقدمة. وما دام الأثرياء في البلدان الغنية، وحتى الفقيرة، هم القادرون أكثر من غيرهم على اجتياز الحدود الوطنية سعيًا وراء الرعاية الصحية، فإن «السياحة الطبية» تستنزف العملة الصعبة الثمينة (الدولار) في بلدانهم الأصلية. ففي اليمن، مثلًا، ينفق على العلاج في الخارج نحو 29 في المائة من إجمالي الإنفاق من الأموال الخاصة والعامة. وفي حالة المرض تدفع العائلة اليمنية، من جيبها الخاص، ما يقارب ريالين من كل ثلاثة ريالات يمنية يتمّ إنفاقها على الرعاية الصحية.[30] ويفرض ذلك، بدوره، ضغوطًا على الحكومات لإقامة مراكز ذات تقنية متقدمة يتم إنشاؤها، في معظم الحالات، على حساب الخدمات الصحية الوقائية.

3. عدم كفاية التمويل بشكل عام في مجال الصحة

تمثل النفقات الصحية في أكثر البلدان العربية ما يراوح بين 2.4 في المائة و6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النسبة أعلى في لبنان والأردن (12 و10 في المائة على التوالي)، وهي الأقل في قطر والصومال (2.4 و2.6 على التوالي). ويتجلى التفاوت الواضح داخل الإقليم في الإنفاق الفعلي على الصحة، وهو يراوح بين 25 دولارًا و871 دولارًا للفرد. كما تؤثّر الترتيبات الحالية لتمويل الرعاية الصحية تأثيرًا كبيرًا في أمن الإنسان. فباستثناء بلدان الخليج العربية، ترصد غالبية البلدان العربية مبالغ لا تذكر نسبيًا للقطاع الصحي. وفي كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث تراوح النفقات الخاصة على الصحة بين 20 و72 في المائة

من النفقات الإجمالية في هذا المجال، لا تنفق الحكومات إلا القليل على القطاع الصحي. وتُعَدُّ جيبوتي ولبنان من الحالات الاستثنائية المتميزة، حيث الإنفاق العامّ على الصحة كنسبة مئوية من النفقات الحكومية الإجمالية، يتجاوز المعدل العالمي. أما من حيث مستويات التمويل المطلقة، فإن البلدان المنتجة للنفط تستثمر مبالغ مالية ضخمة، بيد أن تلك الاستثمارات لا تترجم نفسها كتغطية صحية منصفة وعادلة لجميع السكّان.

إن إنفاق القطاع الخاص على الصحة لا يعوّض النقص في الإنفاق الإجمالي، ذلك أن برامج التأمين الصحي الخاصة بالموظّفين، وهي التي تمثل في البلدان المتقدمة القنوات الرئيسية للتمويل الخاص للخدمات الصحية، لا تقدم إلا ميزات طفيفةً ما يلقي على كاهل المواطنين العرب وأسرهم عبئًا ثقيلاً من النفقات المتصلة بالصحة.[31] وكما يوضح الشكل 7–12، فإن الإنفاق الشخصي في 19 بلدًا عربيًّا من أصل 20 بلدًا شملتها الدراسة مرتفع جدًا مقارنةً بمثيله في بقاع أخرى من العالم. ولذلك تأثير كبير في أوضاع الأسر ذات الدخل المنخفض، حيث إن وقوع رب الأسرة فريسة لمرض خطير أو مكلف سيدفع بالعائلة إلى هاوية الفقر، بل إن العائلات في البلدان ذات الدخل المتوسط معرضة للمخاطر لأن قدرتها الشرائية محدودة مع استمرار الكلفة الصحية بالتصاعد نتيجة التوسع في اتباع سياسات السوق في هذا القطاع، وهي سياسات لا تأخذ بالحسبان مستويات الدخل بين مختلف الفئات.

4. تعاني نظم الصحة العامة نقص الموارد، وتدنّي مستوى الأداء

تعاني نظم الصحة في البلدان العربية أحياناً ضعف القدرات في مجال الصحة العامة، وثمة خصائصُ عدة تدل على هذه الظاهرة مثل الأداء المتدني للعديد من مؤسسات الصحة العامة، وعدم صلاحية البنية الحالية لنشر الوعي العام حول شؤون الصحة، وندرة المهنيين في مجال الصحة العامة، وإيلاء الصحة العامة القليل من الأهمية في عملية صنع القرار. وينعكس هذا الوضع، بدوره، في الانطباعات والمدركات الشعبية السلبية التي تشكّلت بين الناس عن أداء قطاع الصحة العامة. ونظرًا إلى نواحي القصور هذه، يصبح القطاع الصحّي غير مهيّأ بما فيه الكفاية لأداء المهمات المطلوبة لضمان الأمن الصحي العام.

الإطار 7-6 ضمان الأمن في مجال الصحة العامة – الوظائف الرئيسية لنظام فعّال

- مراقبة الأوضاع الصحية وتحليلها.
- وضع الأنظمة والتعليمات الصحية وتطبيقها.
- رصد الأخطار ومصادر الضرر التي تؤثر في الصحة العامة وضبطها واستقصاؤها.
- تقييم إمكان الحصول على الخدمات الصحية الضرورية، وضمان الوصول إليها في واقع الممارسة.
- الارتقاء بمستوى الصحة والوعي العام للقضايا الصحية.
- تنمية العاملين المتخصصين في المجال الصحي وتدريبهم.
- تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية وتمكين المواطنين من الحصول على الخدمات الصحية.
- ضمان الجودة النوعية للخدمات الصحية.
- رسم السياسات وتنمية المهارات المؤسسية في مجالات التخطيط، والإدارة، والتنسيق في المجال الصحي.
- إجراء الدراسات لإيجاد الحلول المبتكرة لمشكلات الصحة العامة، وتطبيق مثل هذه المبادرات.
- التخفيف من الآثار المتعلقة بالصحة في حالات الطوارئ والكوارث.

المصدر: فريق التقرير.

5. إشكالية الإدارة في النظم الصحية

تعاني الإدارة في مؤسسات النظم الصحّيّة العربية من بيروقراطية هرمية قاصرة، ذات أهداف سياسية غالبًا ما تتعارض مع النهوض بالصحة العامة. فكبار المسؤولين أصحاب النفوذ والمصالح خارج المستشفيات والعيادات يمارسون نفوذهم في داخلها أيضًا. وغالبًا ما تتحكم في إدارة هذه المؤسسات توجيهات ومعايير ونظم بالية، قليلة المعرفة، وأحيانًا بلا قيمة . أما الحوافز في هذه النظم فتعمل عكس المطلوب، ما يؤدي إلى كبح الابتكار والمبادرة والارتقاء بمستوى الكفاءة. يضاف إلى ذلك أن التسلسل الهرمي للرقابة قد لا يسمح للمؤسسات الصحية بالتكيف والتجاوب مع المشاركة الشعبية والتمكين الضروري لتحقيق أهداف أمن الإنسان.

تستمرّ الكلفة الصحية بالتصاعد

6. افتقار الرؤية الواضحة لمحددات الصحّة الأساسية

النظم الصحية العربية الراهنة لا تؤكد بدرجة كافية المحددات الصحية المهمة وغير المباشِرة المتعارف عليها في أوساط المعنيين بالتنمية الإنسانية، مثل الجودة النوعية ودرجة التغطية في مجالات التعليم، وتمكين المرأة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. وهي غير مهيأة، ذهنيًّا، للتعامل مع العوامل الرئيسية التي تؤثر تأثيرًا واضحًا في أمن الإنسان، مثل الجنوسة، والطبقة الاجتماعية، والهوية والاعتبارات الإثنية.

7. عدم المساواة في توزيع المهنيين والمعاونين في المجال الصحي

باستثناء البلدان العربية الأكثر فقرًا، مثل السودان والصومال واليمن (حيث يقل عدد الأطباء عن خمسين لكل مائة ألف من السكان)، تتمتّع معظم البلدان العربية بأعداد مقبولة نسبيًّا من الأطباء بالنسبة إلى عدد السكان، مع أن غالبية الأطباء العاملين في بلدان الخليج هم من العمالة الوافدة. ومع ذلك، فإن الأطباء لا يتوزعون توزُّعًا منصفًا في بلدانهم الأصلية، حيث يتمركز معظمهم في المناطق الحضرية. وثمة نقص شديد في أعداد العاملين في مجال الصحة العامة، وفي أعداد أطباء الأسنان والممرضين والمعاونين الطبّيّين، الذين لا يتوزعون توزّعًا منصفًا على الإطلاق بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المستشفيات والمراكز الأساسية. وتعاني المنطقة العربية ارتفاع معدلات «هجرة الأدمغة»، وبخاصة في أوساط المهنيين في المجال الصحي، سواء أمن البلدان الدخل المنخفض أم المتوسط إلى البلدان العربية المرتفعة الدخل أم إلى دول أميركا الشمالية وأوروبا.

تعاني المنطقة العربية ارتفاع معدلات « هجرة الأدمغة» في أوساط المهنيين في المجال الصحي

مرض نقص المناعة المكتسب/ الإيدز: تهديد يقلق الجميع[32]

تفيد بيانات منظمة الصحة العالمية أن مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز في المنطقة العربية يبقى أقلّ انتشارًا من أمراضٍ عديدة أخرى بما فيها الملاريا، والفشل الكبدي، والأمراض التنفسية. فعدد المصابين بمرض السل، مثلاً، يزيد 400 مرة عن عدد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز في المنطقة.[33] بل إن مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز في البلدان العربية قد يكون أقلّ انتشارًا منه في سائر مناطق البلدان النامية. ومع ذلك فإن هذا لا يدعو بالضرورة إلى الاستكانة. فهذا الفيروس الخطير لا يمكن مواجهته إلا بالمزيد من التوعية العامة، وباستخدام الأساليب العلمية للوقاية. يضاف إلى ذلك، أن هناك أسبابًا وجيهة للنظر بصورة جدية إلى طبيعة هذا المرض وخصائص انتشاره في البلدان العربية.

يُحرم المصابون بمرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز من حقوقهم الإنسانية الأساسية

الجدول 7-1	العدد التقديري للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة، 2007، 12 بلدًا عربيًّا	
البلد	العدد التقديري 2007	[تقديرات دنيا–عليا]
الأردن	1,000 >	[2,000 >]
البحرين	1,000 >	[2,000 >]
الكويت	1,000 >	[2,000 >]
لبنان	3,000	[7,200-1,700]
تونس	3,700	[5,400-2,700]
مصر	9,200	[13,000-7,200]
موريتانيا	14,000	[26,000-8,300]
جيبوتي	16,000	[19,000-12,000]
المغرب	21,000	[31,000-15,000]
الجزائر	21,000	[43,000-11,000]
الصومال	24,000	[45,000-13,000]
السودان	320,000	[440,000-220,000]

المصدر: منظمة الصحة العالمية و برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 2008 (بالإنجليزية).

خطر عنيد وسهل الانتشار ويشوبه سوء الفهم

إن الإيدز، أو متلازمة نقص المناعة المكتسب، مرض قاتل يسببه فيروس نقص المناعة البشرية، وهو يدمر قدرة الجسم على مقاومة العدوى والمرض، وقد يفضي آخر الأمر إلى الموت. ويتوافر في الوقت الحاضر مضاد للفيروسات المغلفة قد يبطئ استنساخ الفيروس ويحسّن من نوعية الحياة إلى حد بعيد، غير أنه لا يقضي على المرض. وفي نهاية العام 2006 بلغ العدد التراكمي للمصابين بالإيدز منذ اكتشافه في العام 1981 نحو 65 مليونًا، بينما وصل العدد الإجمالي للوفيات المتعلقة بالإيدز في العالم إلى نحو 32 مليونا، أي أكثر مما فعله أي مرض آخر على مدى التاريخ البشري.[34]

والبلدان العربية ليست بمنأًى عن هذا الخطر؛ فوفقًا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، توفي أكثر من 31,600 طفل وبالغ في العام 2007 بسبب الإيدز في هذه البلدان (منهم 80 في المائة في السودان). وما على المرء إلا أن يلاحظ الارتفاع النسبي في عدد الإصابات الجديدة، إذ يقدَّر أن 90,500 حالة جديدة من الإصابة بالإيدز قد ظهرت في البلدان العربية في الفترة ما بين العامين 2001 و2007، منها 50,000 حالة في السودان فقط.

القوة التدميرية لمرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز لا تكمن في قوّة الفيروس المسبب له فحسب، بل كذلك في وصمة العار الاجتماعي التي تصاحبه. إذ يُحرم المصابون أحيانًا من حقوقهم الإنسانية الأساسية: ويمكن أن يطردوا من عملهم، ويحرموا من التدريب

والترقية، كما يحرم أطفالهم من فرص ثمينة، وربما يرفض الأطباء معالجتهم، وقد يتعرضون للإهانة وسوء المعاملة.

هذا فضلًا عن أن الأشخاص المصابين قد لا يكونون على وعي بحالتهم إلا بعد انتقال العدوى إليهم بوقت طويل، وفي مثل هذه الحالات يظل الفيروس خبيئًا في الجسم لمدة طويلة. والذين يساورهم الشك في انتقال العدوى إليهم غالبًا ما يتحاشون القيام بالفحوص الطبية الضرورية خجلاً من حالتهم أو خشيةً من أن يوصموا بالعار أو يتعرضوا للتمييز ضدهم في المعاملة. أما من يعرفون عن أوضاعهم فقد يتورعون عن إبلاغ أقرب المقربين إليهم، بمن فيهم شركاء العمر، الذين قد تنتقل إليهم العدوى بدورهم.

وفي ظلّ ظروف مجتمعيّة تفتقر إلى الشفافية، يواصل فيروس الإيدز انتشاره، ولا توضع أو تطبق تقريبًا أية برامج في تلك الأثناء للوصول إلى الفئات الأكثر تعرضًا للخطر كالذين يتعاطون المخدرات بالحقن الوريدية أو بائعات/بائعي الهوى أو الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال. وعندما ندرك أن بواعث الخطر المسببة لهذا المرض تتصل كذلك بالفقر، والنزوح، وأوضاع اللاجئين، والهجرة الدائمة أو المؤقتة، وحقوق المرأة، يتّضح لنا أن مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز يمثّل تحدّيًا كبيرًا وداهمًا موجهًا إلى أمن الإنسان. ولا يمكن مواجهة مثل هذه الأخطار إلا بانتهاج سياسة تنموية متعددة المسارات والمستويات تتصدى لجذور انتشار هذا الوباء وتتجاوز، على هذا الأساس، مجرد التوعية الصحية بمعناها التقليدي.

إعادة تقييم البيانات

وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز،[35] بلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة في البلدان العربية 435,000 شخص في العام 2007، وكان 73.3 في المائة منهم في السودان. والملاحظة المهمة في هذا السياق هي أن أعداد المصابين بهذا المرض في بلدان المغرب العربي (وبخاصة تونس والجزائر والمغرب) تزيد كثيرًا عنها في المشرق العربي (الذي يضم الأردن وسورية ومصر). وربما كان لذلك صلة بوجود أعداد أكبر من مراكز الفحص والمشورة الطوعية ووسائل المراقبة الأخرى في المغرب العربي، وهي في كل الأحوال أكثر فاعليةً من نظيراتها في المشرق

الجدول 2-7 النسب المقارنة للحصول على معالجة حالات مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسّط، كانون الأول/ديسمبر 2003 وحزيران/يونيو 2006

البلدان	نسبة من يحصلون على المعالجة
كل البلدان	%24
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي	%75
أفريقيا جنوب الصحراء	%23
شرق وجنوب شرق آسيا	%16
أوروبا/آسيا الوسطى	%13
شمال أفريقيا/الشرق الأوسط	%5

المصدر: منظمة الصحة العالمية و برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 2006 (بالإنجليزية).

العربي، وهذا ما قد يفسّر انخفاض عدد الأرقام في المنطقة الفرعية الأخيرة.

وعلى سبيل المثال، فإن برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، يقدر أن عدد المصابين بهذا المرض كان في العام 2007 أقل من 1,000 في كل من الأردن والبحرين والكويت. ومقابل هذه المعدلات المتدنية تقف الأعداد التقريبية للمصابين في العام 2007 في كل من جيبوتي (16,000)، والمغرب (21,000)، والجزائر (21,000) والصومال (24,000). وفي حالة السودان، تبلغ الأعداد التقديرية مستوًى أعلى من ذلك، فتصل إلى 320,000.

وفق تصنيفات علماء الأوبئة، إما أن تكون الأوبئة «معمَّمة» الانتشار (أي أنها تشمل أكثر من واحد في المائة من إجمالي السكان)، أو «مكثفة» (أي أنها تشمل أكثر من خمسة في المائة من بعض فئات السكان في مناطق معينة). في المنطقة العربية كانت البلدان التي وصل فيها الوباء طور الانتشار «المعمّم» في العام 2007 تضم السودان (1.4 في المائة) وجيبوتي (3.1 في المائة).[36] ويتركز أغلب الأوبئة في شرائح سكانية محددة معرضة للخطر، كالذين يتعاطون المخدرات بالحقن الوريدية أو بائعات/بائعي الهوى وزبائنهم والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال،[37] والسجناء، والفتيات اللواتي يتزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة، وبخاصة من يتزوجن رجالًا أكبر سنًّا منهن بكثير.[38]

في ظلّ ظروف مجتمعيّة تفتقر إلى الشفافية، يواصل فيروس الإيدز انتشاره

ومن الملاحظات ذات الدلالة حول السودان أن فيه نسبة مئوية عالية من النساء اللواتي ثبتت إصابتهن بفيروس نقص المناعة. فالمقارنة بمعدل عالميٍّ بلغ 48 في المائة في العام 2007، تُبيّن أن 53 في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة في السودان هم من النساء. أما في البلدان العربية الأخرى فنسبة النساء من بين

المصابين بالمرض لم تتعدَّ 30,4 في المائة في العام نفسه،[39] أي أنها قريبة من النسبة المقابلة في أوروبا الغربية. وثمة دلائل على أن 80 في المائة من إصابات النساء بالمرض في البلدان العربية تحدث في منزل الزوجية، وتشير دراسات أجريت في السعودية، مثلًا، إلى أن أغلبية النساء المصابات بالمرض كن متزوجات، وأن العدوى انتقلت إليهن من أزواجهن.[40]

تحتلّ المنطقة العربية المرتبة الأخيرة بين مناطق العالم من حيث انتفاع المصابين بفيروس الإيدز بما حققه الطب من تقدم

يمكن تزايد معدلات العدوى بين النساء في المنطقة أن يكون انعكاسًا لضعف وضع المرأة العربية داخل أسرتها. فليس بمقدور النساء، لأسباب اقتصادية وثقافية واجتماعية مطالبة أزواجهن بإجراء الفحوص للكشف عن مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز، أو باستخدام الواقي الذكري إذا ما ساورهن الشك بتعرضهم لفيروس المرض. وتلك هي نقطة التداخل الرئيسية بين دور التوجهات والمعتقدات السائدة في تشجيع الممارسات التي تلحق الضرر بصحة النساء على العموم، كما أسلفنا، وفي التأثير المحدّد الذي تحدثه هذه التوجهات والمعتقدات في زيادة درجة تعرض المرأة لمرض الإيدز.

وتتجلى حقيقة مهمّة أخرى في هذا المجال في انخفاض نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة ممن يتلقون المعالجة الثلاثية أو الأدوية المضادة للفيروس المغلف في المنطقة. وهذا يجعل المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة بين مناطق العالم من حيث الانتفاع بما حققه الطب من تقدم. ففي العام 2006 لم يحصل على العلاج إلا 5 في المائة فقط ممن يحتاجون إليه في البلدان العربية، مقارنةً بـ 75 في المائة في أميركا اللاتينية. وحتى في بلدان جنوبي الصحراء في أفريقيا، وهي أقل دخلًا من بلدان المنطقة العربية، ويبلغ عدد الذين ثبتت إصابتهم بمرض نقص المناعة فيها نحو 25 مليون شخص، فإن 23 في المائة ممن يحتاجون إلى العلاج يحصلون عليه.[41] وما يضفي على هذا الوضع مسحةً استثنائية هو أن الأدوية التي تتعامل مع هذا المرض متوافرة ومجانية للمصابين في معظم البلدان العربية.

سُبُل انتقال فيروس نقص المناعة في البلدان العربية

ينتقل فيروس نقص المناعة في المنطقة أساسًا عن طريق المعاشرة الجنسية غير المأمونة مع أحد أفراد الجنس الآخر. وثبت أن وسيلة الانتقال هذه هي التي حملت العدوى إلى 67 في المائة من الحالات المعروفة في المنطقة العربية، وهي تراوح بين 90 في المائة في السعودية، و83 في المائة في المغرب، و64 في المائة في مصر.[42] وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن أعدادًا كبيرة من النساء المصابات بفيروس نقص المناعة في المنطقة قد تعرضن للعدوى في نطاق منزل الزوجية. والوسيلة الأخرى الأكثر شيوعا لانتقال العدوى هي المشاركة في الإبر الملوثة المستخدمة لحقن المخدرات وتمثل، على الصعيد الإقليمي، 6 في المائة من حالات انتقال الوباء.[43] وفي المقابل لا يشكّل انتقال الفيروس جرّاء المعاشرة الجنسية غير المأمونة بين رجلين نسبة عالية في أي بلد عربي، غير أن برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز ومنظمة الصحة العالمية يعتقدان أن هناك ميلا للتقليل من هذا العامل. ويمثل انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل السبب الثالث الأكثر شيوعًا للعدوى. أمّا من حيث انتقال الفيروس عن طريق نقل الدم أو استخدام الأدوات الطبية الملوثة، وعلى الرغم من أنه كان يمثل 12 في المائة من الحالات في العام 2000، فإن النسبة انخفضت إلى 3 في المائة في العام 2005.[44] وربما يعود انخفاض معدل الإصابة بالمرض عبر هذه الوسيلة إلى التحسن في أساليب التعقيم – التي يمكن اتباعها بسهولة نسبية في ما يتعلق بهذا الفيروس – كما يعود إلى إجراء فحوص أكثر دقة لمخزون الدم ومشتقاته.

الصحة السليمة شرط لتحقيق أمن الإنسان

الصحة منطلق جوهري لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي

تتميّز الصحة، كما يتضح لنا في هذا الفصل، بعدد من الخصائص الفريدة التي تجعل منها مدخلاً ملائما لمناقشة ومعالجة موضوعات تتصل بأمن الإنسان، فالصحة منطلق جوهري لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي وشرط أساسي لتحقيق أمن الإنسان والأمن القومي – وذلك ما توضحه آثار انتشار مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز في بعض البلدان – لأن الصحة تتقاطع مع كثير من مكونات أمن الإنسان الأخرى. بناء عليهِ، يتطلّب التدخل الصحي الفعال تعاونًا وثيقًا بين مجموعة من التخصصات والقطاعات والشركاء والهيئات.

ثم إن الصحة، باعتبارها قيمة متعارفًا عليها عالميًّا، قد تسهم في بناء تحالفات عريضة تتجاوز الحدود الوطنية والثقافية والإثنية. وفي وسع هذه التحالفات، بدورها، أن تخلق الفرص لتعزيز النطاق الأوسع لأمن الإنسان.

أولويات النظم الصحية في البلدان العربية

من المتعارف عليه بصورة عامة أن الوقاية من المشكلات المتعلقة بالأمن أكثر فاعليةً وأقل كلفةً من التعامل معها بعد حدوثها. وبالنظر إلى أهمية الوقاية في التدخلات المرتبطة بالصحة، فإنها تشكل نقطة انطلاق مثالية لمناقشة أمن الإنسان. فالوقاية قد تمهّد لواضعي السياسات والمهنيين العاملين في مجال الصحة السبيل الأمثل لاستحداث وتطبيق مقاربات تؤمن مستويات صحية مرتفعة لمصلحة المزيد من المواطنين في البلدان العربية. فالإنسان هو المنتفع الأساسي وهو أداة التغيير الرئيسة في ميداني الصحة وأمن الإنسان. من هنا فإن أكثر برامج الصحة فاعليّةً هي التي تجعل الأفراد والمجتمعات يشعرون بملكيتهم لهذه البرامج. ويصحّ الأمر نفسه على التدخلات الخاصة بأمن الإنسان، التي تؤكد أهمية الصحة باعتبارها من المستلزمات الأساسية له.

يضاف إلى ذلك أن التشديد على كون الصحة واحدًا من حقوق الإنسان هو من أهم الأولويات المحورية للتدخلات في مجالات الصحة والأمن. فالدساتير في عدة بلدان عربية تنص صراحة على الحق في التمتع بالصحة، وقد آن الأوان لتفعيل هذا الحق بالتركيز على المحدِّدات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للصحة، ولإصلاح النظم الصحية بتوجيه اهتمام خاص إلى وجوه التفاوت في تمتع جميع المواطنين بهذا الحق بسبل ميسّرة مع الحرص على الجودة النوعية لمستوى الخدمات الصحية. وينبغي التركيز على أولويات تنسجم مع المجالات التي حددها المكتب الإقليمي لغرب البحر المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية، ونوجزها في ما يلي:

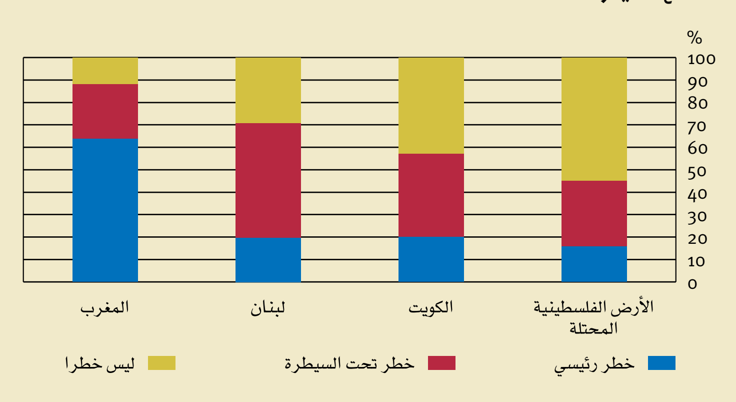
- تنمية القدرات الإدارية لوزارات الصحة.
- رصد مخصصات مالية منصفة وكافية لتمويل النظم الصحية.
- تقديم موارد بشرية متوازنة في مجال الصحة.
- تمكين الناس جميعًا من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.
- زيادة السبل الكفيلة بتقديم البيانات والحصول عليها واستخدامها.
- تحديد مداخلات معقولة الكلفة تستهدف مشكلات صحية محورية.
- تطوير برامج لتعزيز المستوى الصحي.
- دعم المبادرات المجتمعية.
- حماية الصحة والحفاظ عليها في حالات الطوارئ والكوارث.

الوقاية أكثر فاعليةً وأقل كلفة من التعامل مع المشاكل الصحيّة بعد حدوثها

الإطار 7-7 استطلاع الرأي حول أمن الإنسان – الانطباعات الشائعة والوعي العام حول مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز

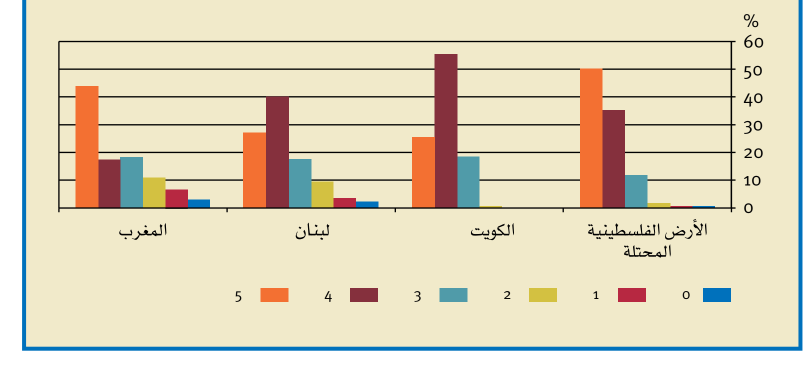
ما مدى خطورة مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز في بلدكم؟

المغرب هو البلد الوحيد الذي اعتبرت أغلبية المستجيبين فيه أن مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز يشكّل تهديدًا خطيرًا (60 في المائة). وفي المقابل، أعربت نسبة مماثلة في الأرض الفلسطينية المحتلّة عن اعتقادها بأن هذا المرض لا يشكل خطرًا على الإطلاق. وباستثناء المغرب، أفادت نسبة 20 في المائة في البلدان الثلاثة الأخرى أن الإيدز يمثل تهديدًا خطيرًا. ويرى نصف المستجيبين الذين شملهم الإستطلاع في لبنان أن المرض هو تهديد خاضع للسيطرة، بينما تباينت الآراء في الكويت بين من يرون أنّه لا يمثل أية مخاطر، ومن يعتقدون أنه خاضع للسيطرة.



كم عدد الوسائل التي ينتقل بها مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز؟

من اللافت أنه على الرغم من اعتقاد الفلسطينيين أن الفيروس لا يمثل أية مخاطر، فإنهم الأكثر معرفة بسُبل انتقاله بالعدوى. وقد حدد نصف الفلسطينيين المشمولين بالاستطلاع خمسة أساليب لانتقال الفيروس؛ وذكر 35 في المائة منهم أربعة منها. وفي المقابل، كانت نسبة من أظهروا معرفتهم بخمسة وسائل لنقل المرض نحو 44 في المائة في المغرب، و27 في المائة في لبنان، و25 في المائة في الكويت. وكانت النسبة العليا لمن حددوا أربع وسائل لانتقال العدوى في الكويت، يليها لبنان. ومع الإقرار بصغر حجم العينات، فإن من الملاحظات الميدانية التي يمكن استخلاصها منها أن ثمة رابطة حقيقية بين المعرفة العامة بكيفية انتقال الإيدز من جهة، والمعدلات المنخفضة للعدوى بالمرض من جهة أخرى.



تركز معظم الإصلاحات في نظم الصحة على الجوانب الفنّية

يجب تعزيز الإنصاف والمساواة في المجال الصحي

- تحليل العوامل غير المتصلة بالصحة، والتي تؤثر في المحدِّدات الصحية، مثل العولمة والفقر والجنوسيّة والبيئة، مع الانتفاع بالدروس المستفادة منها.

لقد تركز معظم الإصلاحات في نظم الصحة حتى الآن على الجوانب الفنّيّة في الإصلاح، وعلى وضع السياسات وتقديم الخدمات والاعتبارات الوطنية للصحة. وتؤكد مشروعات الإصلاح الصحي في البلدان العربية عمومًا أنها تستهدف تحسين التوازن بين الكلفة والفاعلية والإنصاف، غير أن المهنّيين في المجال الصحي لاحظوا في الواقع أن العامليْن الأولَيْن (وهما الكلفة والفاعلية) قد حظيا باهتمام أكبر مما يتلقاه العامل الثالث (وهو الإنصاف). كما يرى واضعو هذا التقرير أن عنصر الإنصاف والمساواة هو المجال الذي ينبغي التدخل فيه إذا كان القصد منه هو تعزيز أمن الإنسان. وسيكون المستفيد الأول من هذه المقاربة الفئات المهمّشة مثل الفقراء ومعيليهم، وبخاصّة الأطفال والمسنون، وكذلك الفئات الأضعف والتي تعاني الإقصاء مثل اللاجئين والعمال المهاجرين وذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات والنساء.

هناك الكثير من الفوائد التي يمكن جنيها من خلال التحالفات المتعلقة بالصحة العامة لتشمل منظمات المجتمع المدني وأفراد الجمهور الذين يتلقّون الخدمات. كما سيفيد البلدان قيامها باعتماد نظم لاتخاذ القرار يشارك فيها العاملون في المجال الصحي أنفسهم، وإعطاء الأولوية للصحة العامة مع توثيق التعاون والتكامل في مجال تزويد الخدمات الطبية بين البلدان العربية والمؤسسات الطبية وفي ما بين هذه المؤسسات على حد سواء.

كما ينبغي أن يشيع مفهوم المشاركة في الجهود الرامية إلى مكافحة الممارسات الراسخة في الثقافة الشعبيّة والتي تلحق الضرر بصحة المرأة. ومن شأن التضامن والتعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين ووسائل الإعلام والجمعيات النسائية أن يمهدا السبل أمام البلدان العربية للتخلص من تراكمات الجهل والسلبيات في الثقافة الشعبية والتحيز ضدّ المرأة التي أسهمت كلها في استدامة هذه الأوضاع. ويؤدّي التعليم دورًا حاسمًا في نشر الوعي لأخطار تلك الممارسات، فيما يتوجب اللجوء إلى سلطة الدولة ونصوص القانون لحظر الممارسات التي تضرّ بصحة الأطفال والنساء، مع إيقاع العقوبة بكل من يشجع عليها أو يشارك فيها.

وعلى هذا المنوال، يتعين على الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز أن تنظر إلى ما هو أبعد من الجوانب المتصلة بالصحة وحدها. فهذا المرض يتحرك في سياق ثقافي واجتماعي واقتصادي كذلك. ويتوجب التخلي عن التوجهات السابقة تجاه مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ففي هذا المجال زاد من تفاقم الوضع في البلدان العربية الفشل في إعطاء هذا التحدي ما يستحقه من أولوية، وإنكار وجوده وكبح النقاش العام حوله، وإرجاع أسبابه إلى الأجانب، واستغلال المخاوف التي تساور عامة الناس لزيادة معاناة الضحايا عبر الممارسات التمييزية ضدهم. ويجب أن يبدأ نموذج العمل الجديد بتفسير هذا التحدي كخطر متعاظم يهدد أمن الإنسان الفردي والجماعي في المنطقة. ويجب أن يحظى أيضًا بتعاطف المجتمع، ويُدعّم بالمعرفة، ويرتكز على عمليةٍ تثقيفية عامة. ويجب أن يرسّخ أسس الفحوص الطوعية، وتقديم المشورة والمعالجة المجانية لمن يحملون فيروس نقص المناعة كأولوية قصوى. يضاف إلى ذلك ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال.

هوامش

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994 (بالإنجليزية).
2. لجنة أمن الإنسان 2003.
3. Fidler 2003.
4. Kelle 2007.
5. منظمة الصحة العالمية 2005.
6. Kelle 2007.
7. Gutlove 2002.
8. محمّد فؤاد وسامر جبّور 2004.
9. Tabutin and Shoumaker 2005.
10. ما لم يحدد مصدر آخر، فإن البيانات المذكورة في هذا الجزء مستمدة من «تقرير التنمية البشرية 2008/2007» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تختلف بعض الأرقام هنا عما ورد في مصادر أخرى، كمنظمة الصحة العالمية/المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط، على سبيل المثال لا الحصر، غير أن هذه الاختلافات ليست مهمة.
11. اليونيسف 2007 (بالإنجليزية).
12. منظمة الصحة العالمية 2007 (بالإنجليزية).
13. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن الأمراض المعدية والأمراض القابلة للانتقال تسببها الكائنات الحيّة المجهرية الناقلة للعدوى، مثل البكتيريا أو الفيروسات أو الطفيليات أو الفطريات؛ وقد تنتشر الأمراض، مباشرة أو بشكل غير مباشر، من شخص إلى آخر. وأمراض الحيوانات هي أمراض معدية قد تسبب العدوى إذا انتقلت إلى البشر. ومن الأمراض القابلة للانتقال: الكوليرا، التهاب الكبد «ب» و«ج»، الملاريا، السِّلّ. http://www.who.int/topics/infectious_diseases/en.
14. Iqbal 2006.
15. Sibai and Alam 1991.
16. Al-Jawadi and Shatha 2007.
17. ينبغي التشديد هنا على أن أهمية الآثار المترتبة على مثل هذا الوضع لا تقتصر على الموت المبكر أو المرض للمعيلين الرجال، بل تشمل النساء اللواتي يقدمن خدماتٍ لا تقدر بثمن لتعزيز الأمن والرفاهة لأسرهن، مع أنهن لا يؤدين بالضرورة دورًا في الاقتصاد النظامي.
18. تُعرَّف النفقات الصحية الباهظة بأنها تلك التي تعادل أو تتجاوز 40 في المائة من الدخل المتوافر للأسرة.
19. تعرَّضت هذه الحركة للنقد من جانب أوساط المجتمع المدني والناشطين في المجال الصحي لأنها تدعو إلى اعتبار الصحة مجرد سلعة من السلع لا حقًّا من حقوق الإنسان.
20. منظمة الصحة العالمية 2003 (بالإنجليزية).
21. منظمة الصحة العالمية 2005أ (بالإنجليزية).
22. لفتية السبع، ورقة خلفية للتقرير.
23. منظمة الصحة العالمية 2008
24. منظمة الصحة العالمية 2008.
25. منظمة الصحة العالمية 2004 (بالإنجليزية).
26. Abdullatif 2006.
27. Jha and Chaloupka 2000.
28. منظمة الصحة العالمية 2000.
29. منظمة الصحة العالمية 2006ب (بالإنجليزية).
30. منظمة الصحة العالمية 2005ب (بالإنجليزية).
31. منظمة الصحة العالمية 2005ب (بالإنجليزية).
32. خديجة معلا، ورقة خلفية للتقرير.
33. البنك الدولي 2008ب (بالإنجليزية).
34. برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 2006 (بالإنجليزية).
35. برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية 2008 (بالإنجليزية).
36. برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية 2008 (بالإنجليزية).
37. برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية 2005أ (بالإنجليزية).
38. برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية 2006ج (بالإنجليزية).

[39] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية 2008 (بالإنجليزية).

[40] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية 2005ج (بالإنجليزية).

[41] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية 2006ج (بالإنجليزية).

[42] منظمة الصحة العالمية 2008 (بالإنجليزية).

[43] منظمة الصحة العالمية 2008 (بالإنجليزية).

[44] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية 2008 (بالإنجليزية).

الفصل 8



الاحتلال والتدخل العسكري وانعدام أمن الإنسان

يُعرِّض الاحتلال والتدخل العسكري أمن الإنسان للعنف على ثلاثة مستويات: المؤسسي، والبنيوي، والمادي.[1] فهما يمثّلان، على المستوى المؤسسي، انتهاكًا للقانون الدولي الذي يحظر استخدام القوة بين الدول إلا في حالة الدفاع عن النفس، ويُبطلان القوانينَ السائدة في البلد الذي تمّ احتلاله. وقد يصل الأمر الى تشكيل حكومة تراعي مصالح القوّة المحتلة أكثر مما تراعي مصالح مواطنيها. وعلى المستوى البنيوي، يؤدي هذا الوضع الى إحداث شروط جديدة تؤثّر في توزيع الثروة والقوّة ما يؤدي الى تعميق الخلاف بين السكان. أما على المستوى المادي فيفرض الاحتلال أو التدخّل العسكري نفسه بالقوة، ما يؤدي إلى مقاومته بالقوة أيضًا وإلى وقوع إصابات جسيمة في صفوف مواطني البلد المحتل وقوى الاحتلال على حد سواء. ومن نتائج هذا الوضع أيضًا تعطيل النشاط الاقتصادي وسبل المعيشة والحريات الأساسية. وبهذا، يتنافى الاحتلال والتدخل العسكري مع حقوق الإنسان الأساسية، ويزعزعان أمن الإنسان بصورة منهجية، ويعيدان التنمية البشرية أشواطًا إلى الوراء. هذه هي أمثلةُ التاريخ التي تنطبق على أشكال الاحتلال والتدخل العسكري جميعًا دون استثناء سواء أفي المنطقة العربية أم في بقاع العالم الأخرى.

الاحتلال والتدخل العسكري يزعزعان أمن الإنسان بصورة منهجية، ويعيدان التنمية البشرية أشواطًا إلى الوراء

أثناء إعداد هذا التقرير (في أواخر العام 2008)، كانت هناك ثلاثة بلدان عربية تعاني الاحتلال أو التدخل العسكري؛ وهي الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة منذ حزيران/يونيو 1967)، والعراق (منذ نيسان/إبريل 2003)، والصومال (منذ كانون الأول/ديسمبر 2006). يتقصى هذا الفصل أصول الاحتلال والتدخل العسكري في هذه الحالات الثلاث المختلفة ومجموع الآثار والخسائر الناتجة من ذلك. وينبغي التشديد، في مستهلّ هذا الفصل، على أن الآثار العامة تمتد إلى ما هو أبعد من العنف المؤسسي والبنيوي والمادي المترتب في هذه الحالات الثلاث. يزعزع الاحتلال والتدخل العسكري أمن الإنسان في البلدان العربية المجاورة وغير المجاورة بعدة طرق. فهما، أولاً، يهجّران الشعوب عبر الحدود، ويطرحان بذلك تحدياتٍ إنسانية أمام دول الجوار، ويزرعان فيها بذور التوتر؛ ويمهدان السبيل لظهور جماعات متطرفة قد تلجأ إلى استخدام العنف، ويعزّزان من جاذبية الاتجاهات الداعية الى مواصلة دورة العنف في المنطقة والتي تؤدي الى إثارة ردود الفعل التي تنتقص من حقوق المواطنين وحرياتهم؛ أخيرًا، وباعتبارهما تهديدًا للسيادة الوطنية، يسمحان للحكومات العربية أن تتخذ من حماية الأمن القومي ذريعة لتأخير مسيرة الديمقراطية ومواصلة نمط الحكم الذي لا يستند إلى إرادة المواطنين.

يمهد الاحتلال والتدخل العسكري لظهور جماعات متطرفة قد تلجأ إلى استخدام العنف

الجذور والخلفيات

الأرض الفلسطينية المحتلة: في حزيران/يونيو من العام 1967، أقدمت إسرائيل على احتلال أراضٍ مصرية (سيناء)،[2] وسورية (مرتفعات الجولان)،[3] إضافةً إلى الضفة الغربية وغزة اللتين كانتا تخضعان للإدارة الأردنية والمصرية على التوالي منذ العام 1948. وادّعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك الحين أنها مستعدة للانسحاب من أجزاء من تلك الأراضي مقابل السلام وترتيبات تضمن أمن إسرائيل. وتزعم إسرائيل أن العبارات التي صيغ بها قرار مجلس الأمن 242 (1967) تبيح لها الاحتفاظ بأجزاء من تلك الأراضي لأن القرار، في صيغته الأصلية (الإنجليزية)، يشير إلى انسحاب القوات الإسرائيلية المسلّحة من أراضٍ احتلّتها في حزيران/يونيو من العام 1967، لا من الأراضي المحتلة كافة، على الرغم من تأكيد هذا القرار «عدم جواز ضم الأراضي عن طريق الحرب». ووسعت إسرائيل من نطاق الاحتلال عبر إنشاء المستوطنات في تلك الأراضي لإسكان المستوطنين. وقد أكد مجلس الأمن الدولي في القرارين 446 و452 (تموز/يوليو 1979)، أن السياسات التي تنتهجها إسرائيل في بناء المستوطنات لا تقوم على أساس قانوني وطالب حكومة إسرائيل وشعبها بالتوقف، بصورة عاجلة، عن إقامة المستوطنات أو بنائها أو التخطيط لبنائها.

أكد مجلس الأمن الدولي في العام 1979 أن السياسات التي تنتهجها إسرائيل في بناء المستوطنات لا تقوم على أساس قانوني

العراق: في العشرين من آذار/مارس من العام 2003 قادت الولايات المتحدة الأميركية حملة عسكرية ضد العراق. سقط نظام صدام حسين بالاستيلاء على العاصمة العراقية بغداد في 9 نيسان/أبريل 2003. وقدمت تفسيرات شتى لهذه الحملة أبرزها أن الإدارة الأميركية السابقة دُفعت إلى اتخاذ هذه الخطوة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق؛ ولأنّ هذا النظام كان يدعم منظمات إرهابية معادية للولايات المتحدة الأميركية ويحتضنها مثل القاعدة، ما استدعى القيام بتلك العملية الاستباقية.[4] ولم تدعّم وكالة الاستخبارات الأميركية هذه التبريرات قبل الحرب، ولم تثبتها في ما بعد.[5]

وفي شهر أيار/مايو 2003، اعتبر قرار مجلس الأمن 1483 الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة «دولتين قائمتين بالاحتلال»، مع كل ما يصاحب ذلك من «الصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي».

وفي حزيران/يونيو 2004، اعتبر قرار مجلس الأمن 1546 أن وجود القوات الأميركية وقوات التحالف هو بناء على طلب الحكومة العراقية. وشهدت الفترة ما بين العامين 2004 و2006 انتخابات أدت إلى قيام حكومة عراقية مركزية وتميزت بجهود تزعمتها الولايات المتحدة بهدف فرض النظام والقانون، وللشروع بأعمال إعادة البناء. غير أن هذه التطورات المهمة لم تكن كافيةً للتغلب على موجة الاستياء المتعاظم في أوساط الشعب من الوجود العسكري. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2008، أبرمت الولايات المتحدة والعراق اتفاقية[6] تنسحب بموجبها القوات الأميركية من العراق بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2011. وفي تصريح أدلى به في 27 شباط/فبراير 2009،[7] أعلن الرئيس الأميركي أن «المهمات القتالية في العراق ستنتهي» بحلول 31 آب/أغسطس، من العام 2010.

الصومال: منذ سقوط حكومة سياد بَري في العام 1991، تعرضت الصومال لنوعين من التدخل العسكري. وكان السبب المعلن للتدخل الأول من جانب قوات الولايات المتحدة في العام 1992 إنقاذ مئات الألوف من الصوماليين الذين يعانون المجاعة ومن ضحايا الحرب التي نشبت بين جناحي حزب المؤتمر الصومالي الموحد. وانسحبت القوات الأميركية في العام التالي بعد أن تحولت مهمتها الأصلية المتمثّلة بتأمين تسليم المعونة الغذائية الطارئة إلى مهمّة عسكرية لاستعادة الأمن انتهت بمواجهة دموية مع قوات محمد فرح عيديد (صلاح نصراوي، ورقة خلفية للتقرير).

وحدث التدخل العسكري الثاني في الصومال في كانون الأول/ديسمبر 2006، عندما تدخلت القوات الإثيوبية لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية ضد قوات اتحاد المحاكم الإسلامية. وقد نجحت الأخيرة في بسط سيطرتها على أجزاء من الصومال، ولا سيما الجنوب، وعلى العاصمة مقديشو، وزعمت القوات الإثيوبية أنها دخلت البلاد تلبيةً لدعوة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأكدت أن بقاءها هناك مجرد إجراء مؤقت للتصدي للأخطار التي تتهدد الأمن القومي لإثيوبيا.[8] يضاف إلى ذلك أن ثمة حركتين مقاتلتين معارضتين للحكومة الإثيوبية تعملان داخل الصومال وتتلقيان الدعم من إريتريا. وفور دخول القوات الإثيوبية الصومال، أرسلت

تعرضت الصومال لنوعين من التدخل العسكري منذ سقوط الحكومة في العام 1991

منظمة الوحدة الأفريقية قوة لحفظ السلام هناك تنفيذًا للقرار 1744 الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في شهر شباط/فبراير 2007. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2008، أعلنت إثيوبيا أنها ستسحب قواتها من الصومال بعد أن قامت بنشاطات عديدة لإقرار السلام والاستقرار في الصومال.[9]

في هذه الحالات الثلاث يمثل الاحتلال والتدخل العسكري انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الذي يشكل الإطار المرجعي القائم لتنظيم العلاقات بين الأمم والشعوب. فالقانون الدولي يحظر احتلال أراضي الغير بالقوة أو اللجوء إلى القوة العسكرية ضد دولة أخرى إلاّ لأغراض الدفاع عن النفس.[10] ومن السمات الأخرى لهذا التدخل في هذه البلدان أنه قد عمّق الانقسامات الطبقية والمجتمعية والطائفية والقَبَلية وفاقم التوترات التي تفجرت وتحولت نزاعات إضافيّةً تدور ضمن الصراع الذي يكتنف البلاد بأسرها.

الإطار 8-1 حالة لبنان الخاصة

يشكل لبنان في المنطقة العربية مثالاً صارخًا على التعرض لمخاطر التدخل الخارجي. فقد وقع، أكثر من مرة، فريسةً للتدخّل الإسرائيلي، كما عانى الوجود المؤقت لقوات غربية – أميركية في العام 1958، ومختلطة من إيطالية وأميركية وبريطانية وفرنسية في العام 1982 – ومن وجود القوات السورية كذلك، بدعوة من الحكومة اللبنانية في العام 1976 واستمرّ حتى نيسان/أبريل 2005. وأقدمت إسرائيل على احتلال أجزاء من لبنان عدة مرات، كانت أشرسها وأوسعها في العام 1982 في إطار المواجهة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية عندما وصلت القوات الإسرائيلية إلى العاصمة بيروت، ولكنها انسحبت بعد ذلك إلى جنوب لبنان. ومع أن إسرائيل، تحت ضغط المقاومة، أُرغمت على الانسحاب من المنطقة في العام 2000، فإن غاراتها الجوية وهجماتها البرية المسلحة تكررت بصورة متقطعة بعد ذلك. وفي صيف عام 2006، شنت إسرائيل هجومها الضخم الأخير على لبنان الذي استمر ثلاثة وثلاثين يوماً بعد أن قام حزب الله بعبور الخط الأزرق الذي يفصل بين البلدين وقتل ثلاثة جنود إسرائيليين واختطف اثنين آخرين. وأدى تعاقب التدخلات الأجنبية في الأوضاع الداخلية في لبنان إلى شلّ الحكومة أحياناً، وتقويض أمن الدولة والمواطنين على حد سواء.

المصدر: فريق التقرير.

آثار التدخّل العسكري في أمن الإنسان

I. تهديد الحياة

أ. العراق

يلازم التهديدات الموجهة إلى حياة العراقيين انعدامُ الأمن على نطاق واسع، ويمكن أن نتبيّنَ الأسبابَ المباشِرة لتدهور الأمن في العراق، منذ الغزو الذي تزعمته الولايات المتحدة، في صُلب التدخّل العسكري بحد ذاته والذي أدى إلى استقطاب القوى في العراق. وشاع السخط على نطاق واسع في أوساط عامة الناس وبخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق جراء القيود التي فرضها الاحتلال على تحركاتهم وحرياتهم. والمراسيم القصيرة النظر التي أصدرها الحاكم المؤقت في العراق – وسرّح بموجبها الجيش وقوى الأمن وألغى حزب البعث، وحظر على أعضائه العمل في الدوائر الحكومية، وفكك الأجهزة الأساسية في الحكومة – أسفرت عن التدمير الفعلي للمؤسسات التي كان يمكن الاستعانة بها للحفاظ على الأمن في ظل تلك الظروف. وأدت تلك القرارات إلى استعداء الذين فقدوا وظائفهم وأرزاقهم نتيجة لذلك.

في ظل تلك الأوضاع، شهد العراق قتالاً داميًا، شاركت فيه أطراف عديدة وبدوافع مختلفة، وحصد آلافًا من الضحايا. ومع تعاظم الفوضى، أخفقت القوات المتحالفة المتعددة الجنسية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأميركية، في أداء التزاماتها بضمان الأمن للمواطنين العراقيين الذين كان قسمٌ كبيرٌ منهم ينكر شرعية وجود هذه القوات وسلطتها ومهماتها بينهم. (وقد راوحَ عدد القوات الأميركية التي شاركت في غزو العراق بين 250,000 جندي في العام 2003 و143,000 جندي في أيلول/سبتمبر من العام 2008؛[11] والقوات البريطانية بين 18,000 في أيار/مايو 2003 و4,100 في أيار/مايو 2008).[12] ومن الأطراف الأخرى التي ساهمت في خلق هذا الوضع شركات الأمن الخاصة التي استُقدمت إلى العراق لتغطية عجز القوات الأميركية وتأدية بعض مهماتها الأمنية الحيوية المساندة. وقد تضاربت التقديرات حول أعداد الشركات الأمنية الخاصة المتعاقدة بهذا الخصوص، غير أن تقديرات مكتب المحاسبة الاتحادي في الولايات المتحدة أشارت إلى أن 181 شركة من هذا النوع تعمل في العراق، وأن العدد الإجمالي للعاملين فيها بلغ 48,000 شخص.[13]

يعمّق الاحتلال والتدخل العسكري الانقسامات الطبقية والمجتمعية والطائفية والقَبَلية

أما الميليشيات العراقية فتمثل طرفًا ثالثًا في دوّامة الصراع التي عصفت بالبلاد، ومن بينها جماعات مسلحة شكلتها الحركات الإسلامية السنية، والبعثيون، وأعضاء القاعدة الذين تسللوا إلى العراق بحجة مقاومة الوجود العسكري الأميركي. وكان من التطورات المهمة قيام ما يسمى «مجالس الصحوة» التي شكلها شيوخ القبائل السُّنَّة في العام 2007 بتشجيع من القوات

الأميركية للتصدي لأعضاء القاعدة الناشطين في العـراق. كما توجد ميليشيات شيعية، من أبرزها «فيلق بدر» التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، و«جيش المهدي» الذي يتزعمه مقتدى الصدر. وهناك كذلك قوات البشمركة الكردية التي تمارس مهمات أمنية في كردستان شمالي العـراق. ويشير بعض التقديرات إلـى أن عدد الميليشيات العاملة في العراق يبلغ خمسًا وثلاثين منظمة،[14] بينما تقول تقديرات أخرى إن عددها يبلغ أربعًا وسبعين،[15] لكن لا توجد مصادر موثوق بها لتأكيد أية من هذه المعلومات. وقد انتشرت الأسلحة بين هذه الميليشيات التي تكاد كل منها تتحول سلطةً قائمة بذاتها، وازداد نفوذها بحيث أصبح من المشكوك فيه تنسيق عملها واندماجها في دولة واحدة في المستقبل.

وقد شجع على انتشار الميليشيات عاملان مهمان: الـفـراغُ الأمـنـي والسياسي في البلاد، والمنهج الانتقائي الذي سلكته القوات الأجنبية بناءً على أسس إثنية، ما دفَعَ تلك الميليشيات إلى التناحر سعيًا وراء السلطة والثروة في العراق تأكيدًا لشخصيتها المستقلة وللفوز بما تعدّه نصيبها المشروع منهما. يضاف إلـى ذلك أن الميليشيات لم تكتفِ بفرض سيطرتها على الحياة العامة فحسب، بل استولت كذلك على مصادر الثروة القومية، مثل النفط، الذي تقوم بتهريبه خارج البلاد لتمويل أعمالها.

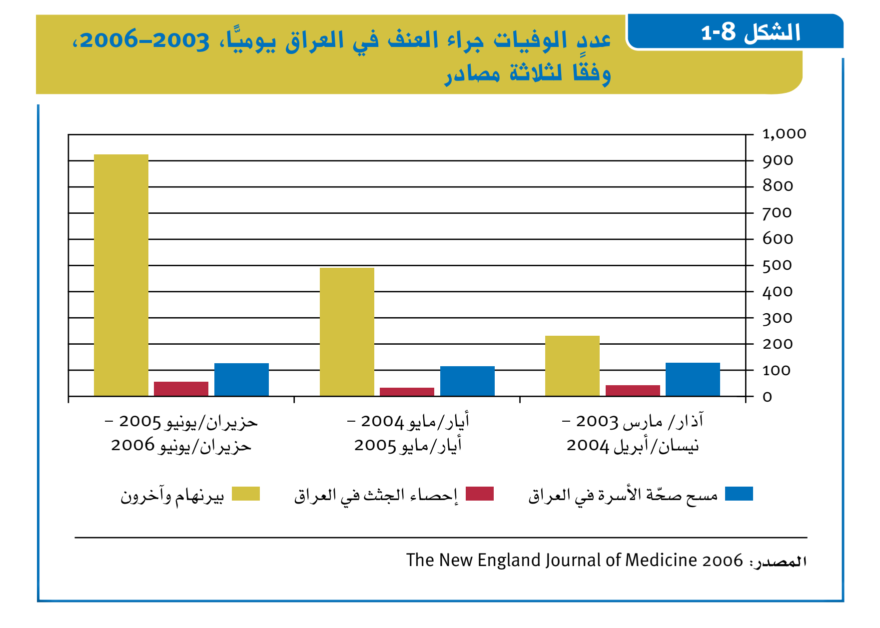
تمخضت تلك الأوضاع التي تعمها الفوضى عن بـروز اثنتين من العواقب الوخيمة، الأولـى تعميق انتماء الأفراد إلى طوائفهم طلبًا للحماية من الطوائف الأخرى المناوئة، وما يلي ذلك من تصاعد في مستوى العنف. أما الحصيلة الثانية فهي أن قطاعًا عريضًا من العراقيين قد انسحب من الحياة العامة، بعد أن شلَّ العنف والإرهاب قدرتهم على التنظيم السياسي والعمل السلمي لدعم فكرة الوطن الـواحـد (صلاح نصراوي، ورقة خلفية للتقرير). والواقع أن غياب الإجماع العامّ حول كيفية التعامل مع التدخّل العسكري قد شوّه مفهوم المقاومة نفسها وزادها تعقيدًا. وبات في أغلب الأحيان يعكس حالةً من الارتباك والحيرة بين اتّخاذ موقف وطني يشكل النضال من أجـل الاستقلال همَّه الأول، وبين النظرة الضيقة المتمثلة في الدفاع عن المصالح الخاصة لجماعات وفئاتٍ معينة داخل البلد.

ينتمي ضحايا العنف في العراق إلى مختلِف الديانات والمعتقدات والأصول الإثنية

تتنوع فئات ضحايا العنف مثلما تتنوّع أشكال العنف الـتـي تعرضوا لـهـا. والأغـلـبـيـة العظمى من الضحايا هي من المواطنين العراقيين من مختلِف الديانات والمعتقدات والأصـول الإثنية الـذيـن يتحمّلون العـبء الأكـبـر مـن جـرّاء هـذه الأوضاع. وتضمّ قائمة الضحايا أيضًا عددًا من المدنيين الأجـانـب العاملين في العـراق، سـواء أكانوا من موظفي الأمم المتحدة أم السفارات العربية والأجنبية، أو الشركات الخاصة. كما كان بينهم مسؤولون أمنيون وسياسيون بارزون في الحكومة العراقية. غير أنّ الفئات الأكثر تعرّضًا للاستهداف في أوساط السكان في العراق هي الأقلياتُ الدينية الصغيرة، وبصورة خاصة المسيحيون من الطائفتين الكلدانية والأشورية، واليزيديون، والصابئة. هذه الجماعات تعرَّضت غالبًا لهجمات من جـانـب العـربـات المفخّخة والانتحاريين، بهدف إرغامها على مغادرة البلاد (صلاح نصراوي، ورقة خلفية للتقرير). ويشهد العراق اليوم، بعد سنوات من التدخّل الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية، دلائل الاستقطاب الطائفي في كل مكان، حيث تَتَخَنْدقُ الطوائف في أحيائها السكنية لتحمي كلٌّ منها نفسها من هجمات الأخـرى، وحيث ينكر أفـرادُ طائفةٍ ما هُويّتهم، أو يلجأون إلى التنكر إذا ما اضطروا إلى دخول الأحياء المحصنة لطائفة أخرى.

هـنـاك تـقـديـرات متفاوتة إلـى حد ملموس لمعدل وفيات العراقيين في الفترة ما بين آذار/مارس 2003 وحزيران/يونيو 2006، ففي حين تـذكـر منظمة إيـراك بـادي كـاونـت «(إحـصـاء الجثث في العراق)»[16] التي تستقي المعلومات من الصحف اليومية، 47,668 حالة وفاة جرّاء العنف منذ الـغـزو فـي الـعـراق. وتـقـول دراسـة أجـراهـا بيرنهام وآخرون،[17] بناءً على معلومات مستقاة من 1,849 عائلة، موزعة بين سبع وأربعين شريحة

الشكل 8-1 عددِ الوفيات جراء العنف في العراق يوميًا، 2003–2006، وفقًا لثلاثة مصادر



المصدر: The New England Journal of Medicine 2006

من العينات، إن عدد الضحايا قد بلغ 601,027 قتيلاً. ويفيد مسح صحّة الأسرة في العراق،[18] وهو مسح للأسرة أكثر اتّساعًا وأحدث عهدًا أجرته الحكومة العراقية ومنظمة الصحة العالمية على عينة تضم 9,345 أسرة بين العامين 2006 و2007، أن عدد الوفيات جراء العنف قد بلغ نحو 151,000.

وتبين الأشكال 8-1 و8-2 و8-3 التقديرات المتفاوتة التي خلصت إليها المسوح الثلاثة ومصادر أخرى:

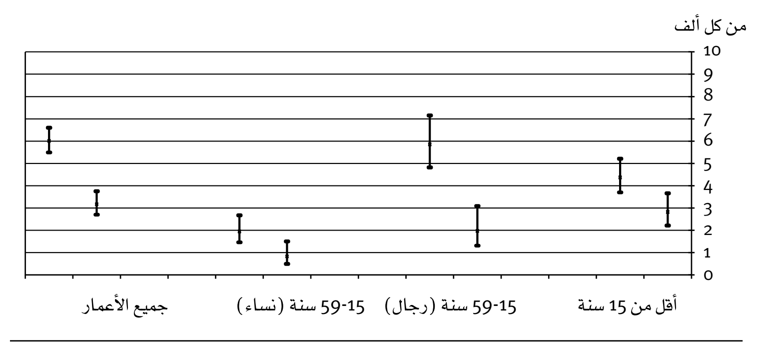
أيًّا كانت المصادر التي يتم اعتمادُها يظل من الواضح أن الوفيات، سواء ما نجم منها عن تدهور الأوضاع الصحية أم عن العنف، قد تصاعد منذ الغزو. ووفق مسح صحة الأسرة في العراق تضاعفت، على العموم، نسبة الوفيات من 3.17 من كل ألف من السكان تقريبًا قبل الغزو إلى 6.01 من كل ألف بعده. وتضاعف عدد الوفيات الناجمة عن العنف عشر مرات، فارتفعت من 0.1 من الألف إلى 1.09 من الألف بعد الغزو. وتتفرد منطقة كردستان من هذه الناحية بكونها الإقليم الوحيد الذي شهد هبوطًا في معدلات الوفاة التي انخفضت من 3.7 إلى 3.68 من الألف بعد الغزو. كذلك الوفيات بسبب العنف – وهي 0.07 من كل ألف بعد الغزو – كانت أقل انتشارًا في إقليم كردستان منها في مناطق العراق الأخرى. والسبب في هذا الوضع أ أن هذا الإقليم يتمتع بما يشبه الإستقلال عن الحكومة المركزية في بغداد منذ أن أعلِن منطقةً محرَّمةً ومحظورةً على سلاح الجو العراقي قبل الغزو بأكثر من إحدى عشرة سنة.

وفي حالة القوات الأجنبية، قتل من الجنود الأميركيين 4,212 عسكريًّا منذ بدء الحملة في آذار/مارس 2003 حتى 3 كانون الثاني/يناير 2009،[19] ومن الجنود البريطانيين والمدنيين العاملين في وزارة الدفاع البريطانية 178 شخصًا حتى 12 كانون الأول/ديسمبر 2008.[20] وكانت نسبة الوفيات أعلى من ذلك بكثير بين قوات الأمن العراقية. ووفقًا لأحد تقارير الكونغرس الأميركي، يقدر عدد الوفيات في صفوف قوات الأمن والشرطة العراقية بين حزيران/يونيو 2003 وتشرين الثاني/نوفمبر 2006 بِـ 5,736 قتيلاً،[21] بينما قتل من القوات الأميركية في الفترة نفسها 2,196 جنديًّا.[22]

غير أن الوضع أخذ بالتحسن التدريجي بالنسبة إلى المدنيين والجنود العراقيين على السواء، اعتبارًا من شهر شباط/فبراير



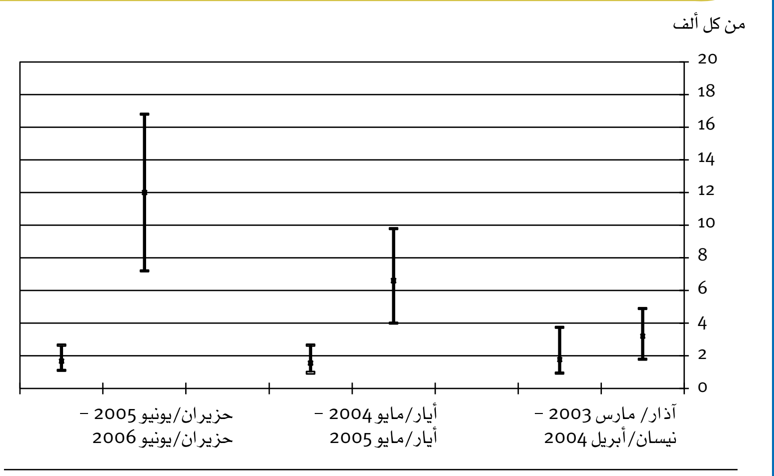
الشكل 8-2 تقديرات لمعدل الوفيات بمختلف الأسباب (من كل ألف) حسب الفئة العمرية، والجنس، قبل الغزو وبعده*، 2002–2006



المصدر: The New England Journal of Medicine 2006

* لكلّ فئة عمرية، قبل الغزو إلى اليمين، وبعد الغزو إلى اليسار

الشكل 8-3 تقديرات لمعدل الوفيات جرّاء العنف في العراق (من كل ألف) – اعتمادًا على مَسحيْن ميدانيّيْن،* 2003–2006



المصدر: The New England Journal of Medicine 2006

* برنهام وآخرون، إلى اليمين؛ المجموعة الدراسية لمسح صحة الأسرة في العراق، إلى اليسار؛ في الفترات الثلاث.

الإطار 8-2 تعداد القتلى دائم التغير في العراق

في العام 2007، قامت «أوبنيون ريسيرتش بزنيس» وهي مؤسسة بريطانية بارزة في مجال استطلاعات الرأي العام بمسح تَبيّنَ منه أن ما يربو على مليون من العراقيين قد لقوا مصرعهم جراء النزاع الدائر في بلادهم منذ الغزو الذي تزعمته الولايات المتحدة الأميركية في العام 2003. وتبيّن من هذا المسح، الذي شمل 2,414 مستجيبًا بالغًا في مقابلات مباشرة، أن 20 في المائة من الناس قد شهدوا مصرع واحد على الأقل من أفراد أسرهم جراء النزاع، لا في حادث وفاة طبيعية. ويفيد آخر تعداد كامل للسكان أجري في العام 1997 أن في العراق 4.05 مليون أسرة، وهو العدد الذي اعتمدته المؤسسة، وخلصت منه إلى أن 1.03 مليون شخص قد قَضَوْا نتيجة للحرب.

وكان هامش الخطإ في المسح الذي أجري في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2007، يعادل 1.7 في المائة، مما يدل على أن عدد القتلى يَراوح بين 946، 258 شخصًا و1.12 مليون شخص، وكانت المؤسسة قد وجدت أن عدد القتلى بلغ 1.2 مليون شخص، غير أنها قررت إجراء دراسة أخرى في المناطق الريفية ليكون المسح أكثر شمولاً فخلصت، من ثمّ، إلى هذه النتيجة المعدلة. وغطى البحث 15 من محافظات العراق الـ 18. ولم يشمل المنطقتين الأكثر تقلّبًا في العراق – وهما كربلاء والأنبار – وإقليم أربيل في الشمال، حيث رفضت السلطات المحلية السماح للباحثين بالعمل.

المصدر: مشروع تقرير أمن الإنسان 2008 (بالإنجليزية).

2007. فوفقًا لأحد المواقع الإلكترونية،[23] انخفضت الإصابات المدنية من 1,598 في آب/أغسطس 2007 إلى أقل من 1,000 في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة، وإلى أقل من 500 قتيل شهريًا في الفترة اللاحقة. وفي شباط/فبراير2008، بلغ عدد الضحايا المدنيين 443 شخصًا. وبالنسبة إلى القوات العراقية انخفض عدد الضحايا إلى أقل من 100 في آب/أغسطس من تلك السنة مقارنةً بـ 232 في الشهر السابق. وباستثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007، ظل المعدل الشهري أقل من 100 منذ ذلك الحين، فبلغ عدد القتلى من القوات العراقية ثمانين شخصًا في شباط/فبراير 2008. وشهدت القوات الأمريكية انخفاضًا مماثلاً في عدد قتلاها الذي كان أقل من 100 بين شهري تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2007، وأقل من خمسين منذ تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة. وبحلول شهر آذار/مارس 2008، وصل عدد القتلى الأمريكيين إلى 4,000.[24]

على أي حال، بدأ عدد ضحايا العنف في العراق بالانخفاض بعد شهر أيلول/سبتمبر 2007، وكانت أهم العوامل التي أسهمت في هذا الوضع: أ) زيادة حجم القوة العسكرية الأمريكية، أي «الدفق المفاجئ» بنحو 30,000 جندي؛ ب) استراتيجية الجنرال الأميركي بترايوس بالاعتماد على العشائر العراقية لتعقُّب مقاتلي القاعدة من غير العراقيين؛ ج) تزايد الأعداد وزيادة التدريب لقوى الأمن العراقية؛ د) الهدنة التي أعلنها جيش المهدي الذي يتزعمه مقتدى الصدر، والتي أوقف بموجبها، حتى وقت إعداد هذا التقرير على الأقل، الهجمات ضد كلٍ من القوات الأمريكية وفيلق بدر. يضاف إلى ذلك أن التحصينات المحيطة بالأحياء التي تنفرد طوائف محددة بالسكن فيها قد أسهمت في صد القوى المقاتلة الأخرى وردع الهجمات الطائفية. وستكشف الأيام الآتية كيفية تطور الأوضاع الأمنية بعد انسحاب القوات الأمريكية التدريجي من العراق، ومدى صعود الميليشيات المسلحة.

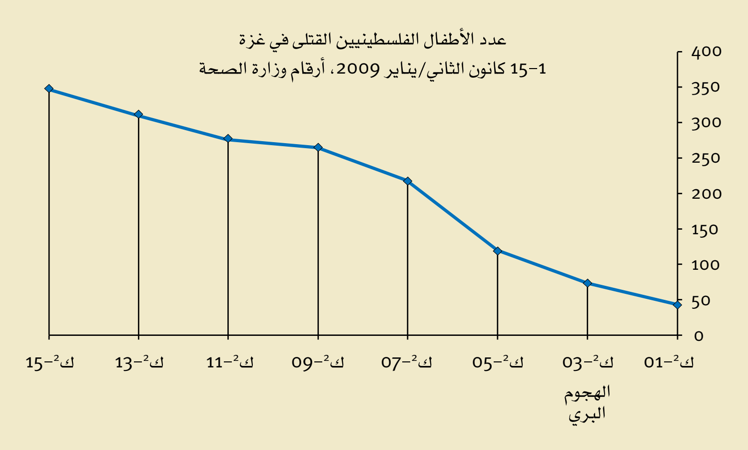
ب. الأرض الفلسطينية المحتلة

غالبًا ما تتعرض حقوق الإنسان الجوهرية للانتهاك في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد تعاظمت هذه الانتهاكات منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 29 أيلول/سبتمبر من العام 2000. ويأتي معظم التهديدات والمخاطر لأمن الإنسان الفلسطيني من جانب القوات الإسرائيلية. وفي

الإطار 3-8 الحملة العسكرية ضد غزة

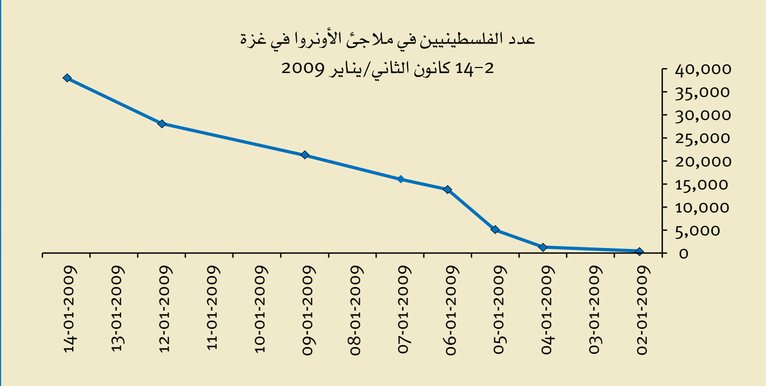
منذ بداية العملية العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة في 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 وحتى وقف إطلاق النار الذي أعلنته إسرائيل من جانب واحد يوم 18 كانون الثاني/يناير 2009، ثم من جانب حماس والمنظمات الفلسطينية في اليوم نفسه، قُتل 1,314 فلسطينيًا، بينهم 412 طفلاً و110 نساءٍ، إضافةً إلى عدد أكبر من ذلك من المصابين، كما تقول وزارة الصحة الفلسطينية. وبلغ عدد المصابين 5,300، بينهم 1,855 طفلاً و795 امرأة. وألحقت العمليات الإسرائيلية دمارًا هائلاً بالمنازل والبنية التحتية العامة، وهدّدت بصورة خطيرة مرافق المياه والصحة العامة والخدمات الطبية. وقُصفت المدارس التابعة للأمم المتحدة التي لجأ إليها المهجّرون، وقُتل بعض موظفي الإغاثة الإنسانية، وضُربت سيارات للإسعاف، ووفي حالات كثيرة، تُرك المرضى والجرحى محاصرين وحدهم دون مساعدة. وبحلول 15 كانون الثاني/يناير 2009 كان عدد المهجرين من منازلهم قد بلغ 90,000 شخص.

أعداد مخيفة من القتلى والمصابين الأطفال: منذ 15 كانون الثاني/يناير 2009 شكّل الأطفال نحو 32 في المائة (346) من القتلى، أما الأطفال من بين الجرحى فبلغ عددهم 1,709 أصيب بعضهم بإصابات متعددة. وبين 3 و 14 كانون الثاني/يناير من العام نفسه، تصاعدت وفيات الأطفال بنسبة 340 في المائة. ويعيش في غزة نحو 800,000 طفل يشكلون 56 في المائة من سكان القطاع، في منطقة تعدّ من المناطق الأكثر كثافةً سكانيّةً في العالم.



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2009 (بالإنجليزية).

زيادة متسارعة في التهجير الداخلي: تسارعت بصورة حادة أعداد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى مباني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) عند بدء الهجوم البري الإسرائيلي يوم 3 كانون الثاني/يناير 2009. وفي 8 كانون الثاني/يناير، كان 16,000 فلسطينيًا يقيمون في مباني الوكالة. وبحلول 14 كانون الثاني/يناير، كانت الوكالة توفر المأوى لـ 37,937 من المهجّرين الفلسطينيين في 41 من مبانيها ومرافقها. وعلى الرغم من أن أعداد الفلسطينيين المهجرين ما زالت غير معروفة حتى الآن، فقد قدر مركز الميزان لحقوق الإنسان عدد هؤلاء بما يراوح بين 80,000 إلى 90,000، بمن فيهم نحو 50,000 طفل.



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2009 (بالإنجليزية).

الأونة الأخيرة ظهر مصدر آخر لتهديدات أمن الإنسان الفلسطيني نشأ هذه المرة في أوساط المنظّمات الفلسطينية نفسها. ففي غياب آفاق التسوية السياسية مع إسرائيل، اتسعت شقة الخلاف بين هذه المنظمات، وبخاصة بين فتح وحماس، وبلغت ذروتها بانهيار حكومة الوحدة الوطنية التي كانت قد جمعت الجناحين الرئيسين في السلطة الوطنية الفلسطينية. وجاء هذا الانهيار في أعقاب صدامات مسلحة بين الجانبين انتهت بتولي حماس زمام الحكم في غزة في حزيران/يونيو 2007. وقام رئيس السلطة الفلسطينية بعدها بتشكيل حكومة موازية في رام الله، وادّعى كل من الجانبين منذ ذلك الحين أنه هو وحده الذي يملك حق تمثيل الشعب الفلسطيني.

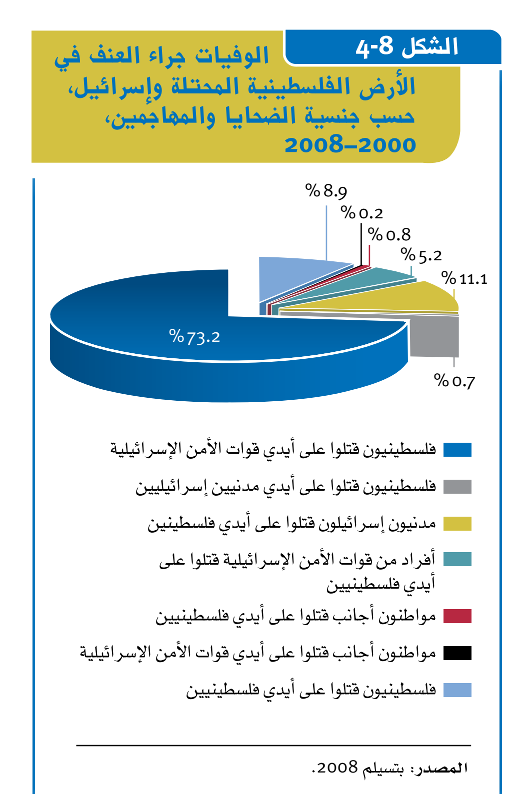
وعند إعداد هذا التقرير، في كانون الأول/ديسمبر 2008، كانت فترة الهدنة بين إسرائيل وحماس قد انتهت. وردت إسرائيل على صواريخ أطلقتها حماس بحملة عسكرية ضخمة على غزة، التي كانت ما تزال تعاني الحصار الإسرائيلي منذ سيطرة حماس على القطاع في حزيران/يونيو 2007. وأسفرت هذه الحملة، التي قوبلت باستنكار عالمي لإفراطها في استخدام القوة بصورة غير متوازنة،[25] عن عدد هائل من الإصابات بين المدنيين (منهم عدد كبير من الأطفال والنساء) الذين كانوا يعانون أصلاً ويلات الحصار قبل ذلك. ويوم 18 كانون الثاني/يناير 2009، أُعلن وقفٌ أحادي لإطلاق النار من جانب إسرائيل، ومن جانب حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى في اليوم نفسه.

قامت عدة مصادر بتوثيق انتهاكات حقوق الفلسطينيين في الحياة والحرية. ويعتمد هذا الفصل على البيانات التي أوردتها منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية (بتسيلم)، التي تزيد فيها أعداد الانتهاكات عما قدمته كل من هيئات

في غياب آفاق التسوية السياسية مع إسرائيل، اتسعت شقة الخلاف بين المنظمات الفلسطينية

أسفرت الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة عن عدد هائل من الإصابات بين المدنيين، منهم عدد كبير من الأطفال والنساء

الشكل 8-4 الوفيات جراء العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، حسب جنسية الضحايا والمهاجمين، 2000–2008



المصدر: بتسيلم 2008.

الجدول 8-1 أعداد القتلى نتيجة المواجهات في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، 2000–2008

نوع الحادث	الأرض الفلسطينية المحتلة: قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	إسرائيل
قاصرون فلسطينيون قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية	634	318	952	3
قاصرون إسرائيليون قتلوا على أيدي فلسطينيين	4	35	39	84
فلسطينيون قتلوا خلال اغتيالات مدبرة	279	107	386	
فلسطينيون استهدفتهم اغتيالات مدبرة	151	82	233	
فلسطينيون قتلوا على أيدي فلسطينيين للاشتباه بتعاونهم مع إسرائيل	11	109	120	
فلسطينيون شاركوا في عمليات قتالية وقتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية	1,221	467	1,688	60
فلسطينيون لم يشاركوا في عمليات قتالية وقتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية (باستثناء قتلى الاغتيالات المدبرة)	1,382	840	2,222	5
فلسطينيون غير معروف دورهم في النزاع، وقتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية	387	484	871	4

المصدر: بتسيلم 2008.

حقوق الإنسان الفلسطينية والأجهزة الفلسطينية نفسها. وتقدم بتسيلم المعلومات الآتية عن أعداد الفلسطينيين والإسرائيليين الذين لقوا مصرعهم جراء العنف في الضفة الغربية وغزة وإسرائيل:

يبين الشكل 8-4 تفاصيل عن الضحايا والمهاجمين، حسب الجنسية، من أصل العدد الإجمالي للقتلى البالغ عددهم 5,970 من جراء العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل بين العامين 2000 و2008: وقد بلغ عدد من لقوا مصرعهم 4,908 فلسطينيين و1,062 إسرائيليًّا. وتعرض «بتسيلم» تفاصيل الحوادث التي أدت إلى الوفيات، ومعظمها بين المدنيين الفلسطينيين، حسب ما يظهر في الجدول 8-1.

وقد أسفر الصراع الداخلي بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة عن مقتل عدد كبير من الفلسطينيين، غير أن ضحايا هذه النزاعات الذين بلغ عددهم 594 شخصًا،[26] لا يمثلون إلا نسبةً ضئيلة من إجمالي القتلى على أيدي الإسرائيليين. وهذه الملاحظة لا تعني، بحال من الأحوال، الإقلال من خطورة العنف داخل الأوساط الفلسطينية، بل تهدف إلى وضع الأمور في إطارها الصحيح. وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،[27] بلغ العدد الإجمالي للفلسطينيين المصابين، سواء بالذخيرة الحية أم بالرصاص المطّاطيّ أو بالغاز، أو بأسلحة أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة بين كانون الثاني/يناير 2000 وآذار/مارس 2008، 32,569 شخصًا.

فشلت الجهود في إقامة حكومة صومالية واحدة قادرة على فرض سيطرتها على تلك البلاد

ج. الصومال

لم تشهد الصومال الاستقرار منذ سقوط نظام سياد بَرّي في العام 1991، وعلى مدى هذه السنين فشلت جهودٌ عديدة بذلتها أطراف أفريقية وعربية، وأخرى من جانب الأمم المتحدة، في إقامة حكومة واحدة قادرة على فرض السيطرة

الإطار 8-4 الصومال – دولة تحت الحصار – عبد القوي يوسف*

ثمّة في الصومال دولة تحت الحصار. هذا الكيان، الذي أُسس يوم 1 تموز/يوليو 1960 بعد توحيد المناطق التي كانت حتى ذلك الحين تحت إدارة بريطانية وإيطالية، يوشك الآن أن يتفكّك ويتشرذم بفعل ما يكتنفه من عواصف. وما زالت الحكومة الاتحادية الانتقالية التي ولدت خلال المؤتمر الثالث عشر للمصالحة الوطنية الذي انعقد في العام 2004، توالي جهودها لتعزيز سيطرتها وإعادة السلام والاستقرار إلى مقديشو والمناطق المحيطة بها، مع استمرار حربها ضد جماعات الجريمة المنظمة، والفوضويين، والمتطرفين الإسلاميين، والانفصاليين الذين يعارضون إحياء المؤسسات الحكومية في البلاد.

في ظل هذه الأوضاع تبقى الصومال مهددة بالتقهقر إلى الحالة الطبيعية البدائية التي تكون فيها الحياة البشرية، على حد تعبير الفيلسوف البريطاني توماس هوبْز «متوحدة، فقيرة، غثة، فظة قصيرة». بل إن ثمة من يرى أن الصومال قد انزلقت إلى هذه الحالة بالفعل. فكيف تدهور الوضع إلى هذه الدرجة من الانحطاط وبهذه القسوة؟ إن المسؤولية الكبرى للحفاظ على أمن الإنسان في أي بلد تقع على كاهل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الحكومية. فإذا كانت الدولة نفسها مضعضعة ومزعزعة الأركان، فمن الصعب أن نتصور كيف تستطيع أن تؤدي هذا الدور الحيوي والأساسي لحياة شعبها.

لقد انكمشت الدولة بالفعل بعد انهيار دكتاتورية بري العسكرية في العام 1991 وتقلصت وأصبحت صورة مصغرة لما كانت عليه، وأوشكت سيطرتها أن تنحصر في حدود العاصمة مقديشو. وقد استمر حكم الحاكم الأوحد القمعي أكثر من عقدين من الزمان، وانتهى في آخر المطاف بدفع الدولة ومؤسساتها لتصبح من مخلّفات التاريخ. والأسوأ من ذلك أن المتمردين الذين استولوا على العاصمة جلبوا معهم الخراب، وارتكبوا مجازر جماعية، وأعدموا المدنيين على أساس انتماءاتهم القبلية. وأصبح الفساد هو سيد الموقف فيما استمر سلب أملاك الدولة والممتلكات الخاصة. ونُهبت المصارف، والمتاحف، والسجلات الوطنية، والأبنية الحكومية، وجرى تفكيك الصناعات والشركات التي تملكها الدولة، ثم بيعت في الخارج، حتى إن كوابل الكهرباء وأنابيب المياه لم تسلم من هذا المصير. وسُرق كل ما له قيمة لإثراء أمراء الحرب المتنافسين في مقديشو ولتمويل الميليشيات التابعة لهم.

ومنذ ذلك الحين انقسمت الصومال إلى إقليمين، الأول بات مرتعًا للفوضى والفلتان، ومركزه في مقديشو العاصمة التي أصبحت مقرًّا لعصابات الجريمة المنظمة والجماعات الخارجة على القانون التي سميت بـِ «الطفيليات» (الموريان)، وكذلك للمتطرفين الإسلاميين. وتضافرت جهود كل هؤلاء للحيلولة دون تفعيل الدولة ومؤسساتها. أما الإقليم الثاني فيضم المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من البلاد وهي، على التوالي البونتلاند و«أرض الصومال»، اللتان تمارسان الحكم الذاتي. وما زالت البونتلاند، التي تمارس رسميًّا الحكم الذاتي، تزعم أنها جزء من الصومال. أما أرض الصومال، «صومالي لاند»، فإن حكومتها المنتخبة شعبيًّا أعلنت استقلالها عن الصومال في العام 1992، على الرغم من أنها لم تحصل على الاعتراف الدولي بوضعها الجديد.

ومع أن انفصال أرض الصومال يمثل تحديًا للحكومة الاتحادية الانتقالية، فإن دور هذه الحكومة في الإقليم الحافل بالفوضى والفلتان الأمني هو الذي يشكل الخطر الأكبر على الدولة ومؤسساتها في الصومال، وعلى البلدان المجاورة والمجتمع الدولي. وقد تضافرت وتداخلت سلسلة من المصالح المتضاربة، وتجذّرت في تلك البقعة التي تعصف بها الفوضى. وتُراوح الممارسات فيها بين بيع ما تبقى من الشركات الأجنبية، واستيراد المواد الغذائية والأدوية التي لم تعد صالحةً للاستهلاك البشري منذ أمد بعيد، ومن تنظيم معسكرات التدريب للإرهابيين إلى تهريب المخدرات ومصادرة الممتلكات الخاصة. من هنا فإن أكثر ما يخشاه ويعارضه هذا التحالف المسلّح بين عصابات الجريمة المنظمة والمتطرفين الإسلاميين هو إعادة تفعيل مؤسسات الدولة.

وسيظل أمن الإنسان سرابًا مراوغًا خادعًا في الصومال إلى أن تنجح الحكومة الاتحادية الانتقالية في فرض هيبة الدولة والقانون والنظام في تلك المنطقة التي تعمّها الفوضى. ويتطلب ذلك تضافر الجهود من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، ونجاح المفاوضات مع الكيانين اللذين يمارس فيهما الحكم الذاتي، وهما بونتلاند و«أرض الصومال»، بهدف إنشاء دولة صومالية تقوم على أسس الديمقراطية الاتحادية واللامركزية.

*خبير قانوني دولي من الصومال.

على البلد، وبخاصة المناطق التي تتمتع بحكم ذاتي في منطقة «أرض الصومال» في الشمال الغربي وبونتلاند في الشمال الشرقي. وعندما شُكّلت الحكومة الاتحادية الانتقالية في العام 2004، كان عليها أن تعمل أول الأمر خارج بايدوا في وسط البلاد، ولم تنجح في ترسيخ وجودها في العاصمة إلا بمساعدة من القوات الإثيوبية.

في أعقاب سقوط نظام بَرّي انفجرت موجة العنف التي شاركت فيها عدة أطراف محلية، بينها الميليشيات العديدة التي شكلها الزعماء المحليون أو «أمراء الحرب»، والجيش الصومالي، وقوات اتحاد المحاكم الإسلامية. وأدت المصادمات العنيفة في الصومال إلى استحكام العداء في ما بين الميليشيات نفسها، وبينها وبين قوات إتحاد المحاكم الإسلامية، والحكومة الاتحادية الانتقالية، وأخيرًا بين القوات الإثيوبية التي تدعمها الغارات الجوية الأمريكية من جهة، واتحاد المحاكم الإسلامية من جهة أخرى.

بعد دخول القوات الإثيوبية إلى مقديشو في كانون الأول/ديسمبر 2006 لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية احتدم الصراع الضاري في الصومال مخلِّفًا وراءه المزيد من الدمار في البلاد والخراب في العاصمة. وعند إعداد هذا التقرير كانت الأزمة الصومالية قد تفاقمت إلى درجة تتضاءل بالمقارنة معها معاناة البلاد على مدى الأعوام العشرة الماضية. ووفقًا لتقارير«هيومَنْ رايتسْ ووتش»،[28] فاقت إراقة الدماء خلال العامين الماضيين ما حدث خلال الأعوام الستة عشر السابقة الحافلة بالفوضى والتناحر – حيث أفضى الصراع بين الأطراف المتحاربة الساعية إلى السيطرة على العاصمة إلى تدمير المدينة نفسها، وإلى التضحية بالعديد من سكانها بحيث لقيَ الآلاف من المدنيين مصرعهم. ومن مطلع العام 2008 وحتى نهاية أيلول/سبتمبر من تلك السنة، عولج أكثر من 2,200 إصابة جراء الحرب في مستشفى «مدينة» ومستشفى «كيساني» في مقديشو، وأرغم عشرات الآلاف من الناس على النزوح.

ومنذ أوائل العام 2007، ظلّت كل أطراف النزاع في مقديشو تقوم، بوتيرة شبه يومية، بقصف عشوائي للأحياء السكنية المأهولة. واستخدمت المدفعية وقذائف الهاون وصواريخ الكاتيوشا استخدامًا بعيدًا عن دقة التصويب ولا يوحي بأن من يطلقونها يقصدون هدفًا عسكريًّا ما أو يتحاشَوْن من إصابة المدنيين.[29]

وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والصراع المسلح في الصومال،[30] فإن الأطفال هم ضحايا العنف المسلح في عدة مناطق من الصومال، ولاسيما من يعيش منهم في «مستوطنات الأشخاص المهجرين داخليًّا» القريبة من المباني العسكرية أو الحكومية. وفي فترة العام الممتد بين 16 آذار/مارس 2007 و15 آذار/مارس 2008، أسفر اندلاع العنف بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية، والجماعات المعادية للحكومة، بما فيها جماعة «الشباب»، وبقايا قوات اتحاد المحاكم الإسلامية و«الهاويا» والميليشيات العشائرية الأخرى، عن ارتفاع نسبة الإصابات بين المدنيين، وبخاصة في مقديشو. فقد تلقى 1,850 جريحًا بفعل السلاح، منهم 217 طفلاً، العلاج في مستشفى واحد في مقديشو. وسجلت مراصد الحماية مقتل أكثر من 125 طفلاً بين 16 آذار/مارس 2007 و15 آذار/مارس 2008، مقابل 82 حالة قتل سجلت في الفترة نفسها بين العامين 2006 و2007. وخلال الشهور الأولى من العام 2008، تعاظمت المخاطر التي تعرّضَ لها الأطفال في مقديشو جراء القصف العشوائي وهجمات مدافع الهاون والبنادق، وجرى الإبلاغ عن إصابة 33 طفلاً، كثيرون منهم دون العاشرة من العمر، بجراح خطيرة خلال تبادل إطلاق النار في منطقتين من مقديشو بين شباط/فبراير وأواسط أيار/

إراقة الدماء خلال العامين الماضيين في الصومال فاقت ما حدث خلال الأعوام الستة عشر السابقة الحافلة بالفوضى والتناحر

الأطفال هم ضحايا العنف المسلح في عدة مناطق من الصومال

الجدول 2-8 إجمالي عدد المحتجزين في مختلف أنحاء العراق، والمحتجزين من جانب القوات المتعددة الجنسية، 1 كانون الثاني/يناير 2006 و30 حزيران/يونيو 2008

الفترة الزمنية	عدد المحتجزين، والموقوفين أمنيًا، ومن حكم عليهم بالسجن في مختلف أنحاء العراق	عدد المحتجزين من جانب القوات المتعددة الجنسية
أول كانون الثاني/يناير – 28 شباط/فبراير 2006	29,565	14,229
أول آذار/مارس – 30 نيسان/ابريل 2006	28,700	15,387
أول أيار/مايو – 30 حزيران/يونيو 2006	25,707	12,616
أول تموز/يوليو – 31 آب/أغسطس 2006	35,542	13,571
أول أيلول/سبتمبر – 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006	29,256	13,571
أول تشرين الثاني/نوفمبر – 31 كانون الأول/ديسمبر 2006	30,842	14,534
أول كانون الثاني/يناير – 31 آذار/مارس 2007	37,641	17,898
أول نيسان/ابريل – 30 حزيران/يونيو 2007	44,325	21,107
أول كانون الثاني/يناير – 30 حزيران/يونيو 2008	50,595	23,229

المصدر: يونامي 2006، 2007، 2008. (انظر المراجع الإحصائية)

مايو 2008 فقط. كما أبلغت مراصد حماية الأطفال عن حالات أصيب فيها الأطفال أو قتلوا جراء تبادل النيران أو هجمات الهاون والقنابل أو إطلاق النار العشوائي بينما كانوا في منازلهم أو في الشارع أو في السوق أو يلعبون أو في طريق عودتهم من المدارس.

وتحوم الشكوك حول تصرفات هذه الأطراف جميعًا لإخفاقها في تحذير المدنيين من احتمالات الحرب، أو في وقف عمليات النهب، أو لإعاقتها جهودَ الإغاثة، أو لإساءتها معاملة العشرات من المحتجزين في حملات اعتقال جماعية.[31]

غدا الاختطاف واحدًا من أوسع الجرائم انتشارًا في العراق

II. تهديد الحرية

يمثل الاعتقال التعسفي غير القانوني خطرًا آخر يهدد أمن الإنسان في تلك البلدان الثلاثة، ويشكل انتهاكًا لحق الإنسان الجوهري في الحرية. فكثير من حوادث الاعتقال والسجن والاحتجاز والخطف وقعت بطريقة تعسفية لا تميّز بين حالةٍ وحالة. ويصحُّ هذا التوصيف بصورة خاصة في الصومال والعراق، حيث قامت قوات الحكومة والميليشيات المتناحرة بارتكاب هذه الانتهاكات.

أ. العراق

تفيد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، نقلاً عن وزارة حقوق الإنسان في بغداد، أن عدد المعتقلين والمحتجزين أمنيًّا والسجناء الذين صدرت بحقهم الأحكام في كل أنحاء العراق بلغ 50,595 شخصًا في نهاية حزيران/يونيو 2008. وكان العدد قد بلغ أعلى مستوياته، وهو 56,320، في نهاية آذار/مارس 2008. وحسب تقرير يونامي، كان 23,229 من هؤلاء، في نهاية حزيران/يونيو 2008، محتجزين لدى القوات المتعددة الجنسية؛ و17,152 لدى وزارة العدل؛ و613 لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ و5,535 لدى وزارة الداخلية، و1,060 لدى وزارة الدفاع.[32] وعلاوة على ذلك، فإن القوات المتعددة الجنسية في العراق، بحسب «هيومن رايتس ووتش»، كانت في 12 أيار/مايو 2008 تحتجز 513 طفلاً عراقيًّا عدّتهم «خطرًا مؤكدًا على الأمن»، كما نقلت عددًا غير معروف من الأطفال إلى عهدة السلطة العراقية. وأشارت المنظّمة أن هؤلاء الأطفال المحتجزين من جانب السلطات العراقية يتعرضون لمخاطر الإيذاء الجسدي.[33]

تضخم عدد المحتجزين في العراق كان من نتائج التشريعات المتوسّعة في تفسير الإرهاب

وحسب هيومن رايتس ووتش،[34] فإن تضخم عدد الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات العراقية، والقوات المتعددة الجنسية في أنحاء العراق – كما هو مبين في الجدول 8–2، كان من نتائج التشريعات العراقية المتوسّعة في تفسير الإرهاب، تفسيرًا ارتكزت عليه كأساسٍ قانونيٍّ رئيس الاعتقالات والملاحقات الناجمة عن «خطة بغداد الأمنية».[35] وهذه الخطة، التي أطلقت بموازاة ازدياد القوات الأميركية في العام 2007، رفعت بسرعة أعداد المحتجزين لدى كل من السلطات العراقية والقوات المتعددة الجنسية.

لقد باتت ظروف السجن والأَسْر القاسية سيّئة السمعة في العراق ظاهرة واضحة، وفي حزيران/يونيو 2007، أعربت يونامي عن قلقها حول اعتقال المشبوهين لدى القوات متعددة الجنسية فتراتٍ طويلةً دون إحالتهم على القضاء، وحول إجراءات المراجعة الإدارية التي لا تستوفي الشروط القانونية التي تمنح المحتجزين فرصة المحاكمة العادلة وفقًا للمعايير المتعارف عليها دوليًّا.[36] كما كان بعض السجون التي تديرها الوزارات العراقية بمثابة مؤسسات سرية كشفت النقاب عنها القوات الأميركية. وقامت هذه القوات، بدورها، أحيانًا بممارسة أشكال من التعذيب كانت قد أثارت موجةً من الغضب في العالم عندما عرضت محطات التلفزيون صورًا عن تلك الممارسات في سجن أبو غريب. وفي شباط/فبراير 2007، أصدر رئيس الوزراء العراقي أمرًا منح بموجبه صلاحية واسعة للقادة العسكريين باعتقال الأشخاص والحد من حقهم في حرية التعبير والتجمع. وكان حق الاعتقال دون أمر قضائي واحدًا من الصلاحيات الممنوحة للقادة العسكريين بقصد الحيلولة دون تصاعد النزاع في العراق. كما كانت ظروف السجن وما يتخللها من ممارسات من العوامل التي زادت من التوتر السياسي، ما دفع القوات العسكرية الأجنبية والحكومة العراقية آخر الأمر إلى الشروع في إزالة السجون السرية والبدء بترشيد إجراءات الاعتقال في أواخر العام 2007.

إضافةً إلى ذلك يمثل الاختطاف انتهاكًا آخر للحرية، ويلاحظ تقرير يونامي لفترة أيار/حزيران 2006 أنه قد غدا واحدًا من أوسع الجرائم انتشارًا في العراق. ويطلب الخاطفون في العادة أموالاً طائلة من ذوي الضحايا، أو يطرحون مطالب سياسية على بلدان المخطوفين الأصلية إذا كان هؤلاء من الأجانب. ويتعرض العديد من الرهائن للقتل ولو دُفعت عنهم الفدية. كما يُقتل الرهائن الأجانب إذا لم تلبِّ دولُهم الأصلية مطالب الخاطفين، أو إذا لم تتم تسوية الأمر مع

حكومات الدول المعنية. وفي هذا المجال، تلقت يونامي كذلك تقارير عن حوادث اختطاف طائفية الطابع، وكذلك عن تواطؤ مزعوم بين الخاطفين والشرطة.[37]

ب. الأرض الفلسطينية المحتلة

يمثل الاحتجاز والسجن والاختطاف ثاني انتهاكات حقوق الإنسان خطورةً في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتؤكد منظمة العفو الدولية أن السلطات الإسرائيلية قد اعتقلت آلافًا من الفلسطينيين منذ بداية القرن الجديد. وما زال نحو 10,000 شخص رهن الاعتقال في نحو ثلاثين مركزًا للاحتجاز، كما تقول وزارة شؤون الأسرى والمحرّرين في السلطة الوطنية الفلسطينية.[38] وقد حُرم بعضهم من الحرية طوال سنين عديدة وصدرت الأحكام ضدهم عن محاكم عسكرية كانت إجراءاتها مخالفة للمعايير الدولية في المحاكمات. وقد صدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2006 بحق عدد من هؤلاء - يقارب 700 شخص وفقًا لتقديرات منظمة العفو الدولية - أحكامًا بالاحتجاز الإداري، ويعني ذلك اعتقالهم بلا تهمة، ومن دون دعوتهم للمثول أمام المحكمة.

والقيادة العسكرية الإسرائيلية هي المخولة إصدار الأمر بالاحتجاز الإداري الذي قد يمتد فترة ستة أشهر، ويمكن تمديده إلى أجل غير مسمًّى. وفيما تزعم الحكومة الإسرائيلية أن هذا الإجراء يرتكز على المادة 78 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب التي تسمح لقوات الاحتلال باحتجاز الأشخاص «لأسباب أمنية ملزمة»، فإن منظمة العفو الدولية ترى أن معاملة إسرائيل للموقوفين إداريًّا تتناقض لا مع معايير حقوق الإنسان الدولية فحسب، بل مع بنود الاتفاقية التي تحاول الاستناد إليها بالذات. فقد خرقت إسرائيل أحكام المادة 78 عندما حولت ما كان يُعَدُّ إجراءً احتياطيًّا استثنائيًّا إلى ممارسة روتينية تستهدف معاقبة الأشخاص الذين تشتبه المؤسسة العسكرية بأنهم يعملون ضد المصالح الإسرائيلية.[39]

ومن جهة أخرى تشير منظمة العفو الدولية إلى أن حكومتَي الضفة الغربية وقطاع غزة، في الأرض الفلسطينية المحتلّة المقسَّمة، تنتهكان حق الفلسطينيين المقيمين في نطاق صلاحية كل منهما في الحرية، وبخاصة بعد المواجهات المسلّحة بين فتح وحماس في العام 2007. وفي الضفة الغربية تدهورت بصورة واضحة أوضاع حقوق الإنسان، فقد أصبح الاحتجاز التعسّفي للمشتبه بأنهم من أتباع حماس من جانب قوى الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية من الأمور المعتادة. وكثيرًا ما يخضع المحتجزون للتعذيب أو لأشكال أخرى من سوء المعاملة. كذلك انتشرت في غزة - على نطاق واسع - الاحتجازات التعسّفية والتعذيب والأشكال الأخرى من سوء المعاملة تجاه المحتجزين من جانب قوات حماس، وتبددت بسرعة بوادر التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني في أعقاب استيلاء حماس على السلطة في القطاع.[40]

ما زال نحو 10,000 فلسطيني رهن الاعتقال في نحو 30 مركزًا للاحتجاز

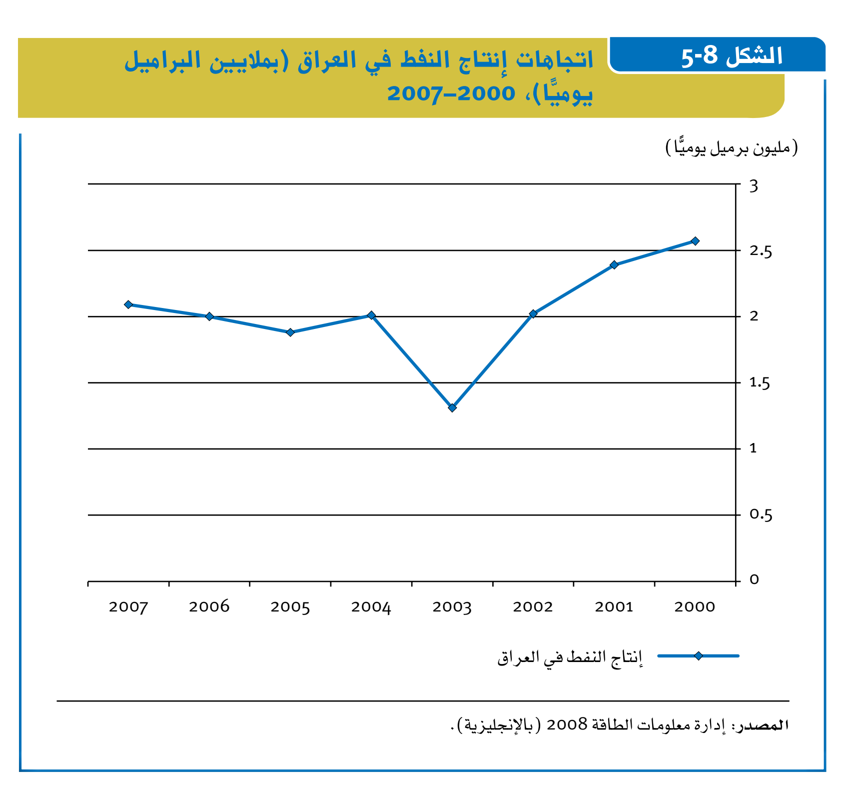
ج. الصومال

في ضوء تعاظم المخاطر التي تستمر في تهديد أمن الإنسان في الصومال، لا تقتصر أشكال القيود المفروضة على حريات المدنيين بالضرورة على الاعتقال والسجن. وليس ثمة دلائل على حكم القانون بل على عكس ذلك، شاعت حالة الفوضى والخروج على القانون وساد الخلل والتخبط حتى في الإجراءات القمعية، وراحت الأطراف المتناحرة تلجأ، في كثير من الأحيان، إلى أساليب عنيفة في ممارسة الاضطهاد. فالأجهزة القضائية لا تقوم على أسس راسخة في معظم أنحاء البلاد، ولا ترتكز على أصول قانونية، ولا تطبق أحكام القانون بل إنها، ببساطة، قد لا تكون موجودةً على الإطلاق. وفي ظل هذه الظروف، لا تدلّ المعلومات المستقاة من المصادر الصحافية الأفريقية، ومن منظمات حقوق الإنسان، على نسبة مرتفعة في مجال الاعتقال والسجن التعسّفيّين على الرغم من الممارسة الفعلية للاحتجاز بلا محاكمة، ولإساءة معاملة السجناء من جانب كل الأطراف الصومالية المتورطة في النزاع. ففي مقديشو يُلقى المعارضون في غياهب السجن بسبب اختلاف الرأي مع الحكومة، وبشبهة القيام بأعمال معادية للإسلام. وفي «أرض الصومال»، قامت الحكومة باعتقال الصحافيين، وبتضييق الخناق على آخرين. وغدا من الشائع جَلْدُ الشخص المجرَّم أو المشتبه به في جريمة ما، في الساحات العامة.[41]

تقوم كلّ الأطراف الصوماليّة المتنازعة بممارسة الاحتجاز من دون محاكمة وإساءة معاملة السجناء

وحسب هيومن رايتس ووتش،[42] كثيرًا ما يقوم موظّفو الحكومة الاتحادية الانتقالية باحتجاز المقيمين في مقديشو للاشتباه بعلاقتهم مع المتمردين. وفي معظم الأحيان يتعرض هؤلاء للأذى الجسدي أثناء التحقيق معهم على أيدي ضباط الحكومة.

الشكل 8-5 اتجاهات إنتاج النفط في العراق (بملايين البراميل يوميًا)، 2000–2007



المصدر: إدارة معلومات الطاقة 2008 (بالإنجليزية).

III. تهديد الأوضاع الاقتصادية وسبل العيش

في الحالات الثلاث التي يتمّ استعراضها تبيّن لنا أن الاحتلال والتدخل العسكري، وأشكال العنف المختلفة الأخرى الناجمة عنهما، تشكل جميعًا معوقاتٍ أساسيّةً تلحق أبلغ الضرر بالوضع الاقتصادي، كما يوضحه القسم الآتي.

أ. العراق

ليس من المتوقع، في المدى القصير، انتعاش الاقتصاد العراقي في ظل الأوضاع التي يشيع فيها انعدام الأمن، والصراع الداخلي، وآثار التحوّلات الاقتصادية المتسرعة التي طرأت بعد العام 2003. كما أهدر نظام البعث السابق مقدرات العراق الهائلة وخلّف وراءه اقتصادًا دمرته سنوات الحرب والعقوبات وسوء الإدارة الاقتصادية والتنمية المتقطعة غير المستقرة وانهيار البنية التحتية والمؤسسية وشحّ الفرص أمام المشروعات الخاصة (صلاح نصراوي، ورقة خلفية للتقرير).

الاحتلال والتدخل العسكري يلحقان أبلغ الضرر بالوضع الاقتصادي

ومع ذلك، وعلى الرغم من التراجع الاقتصادي في العراق فمن غير الممكن مقارنته بما أعقب الغزو الذي تزعمته الولايات المتحدة، ذلك أن الانتعاش الطفيف الذي طرأ منذ أواسط العام 2007، لم يترك أثرًا ملموسًا في مستوى المعيشة العامّ. وتشير بيانات البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي للعراق انخفض بنسبة 11.4 في المائة سنويًّا بين العامين 2000 و2006. وكان هذا التردّي من نتائج انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 17 بالمائة، وهبوط الإنتاج الزراعي بنسبة 3.6 في المائة سنويًّا. كما انخفض الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية عمومًا بنسبة 12.8 في المائة سنويًّا.[43]

وتصف دراسة أجراها مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية[44] الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد تكبّله البطالة، وتباطؤ النمو، وتدني عائدات النفط عن المستوى المتوقع. فمن أصل ما يقرب من عشرين مليار دولار خصصتها الولايات المتحدة الأميركية لإنعاش القطاع الخاص في العراق لم يُنفَق، حتى مُنتصف العام 2007، غير 805 ملايين دولار. وفي تلك الأثناء بقي نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 4 في المائة، مع أن التقديرات تتفاوت بهذا الخصوص. ويعود بعض الأسباب إلى أن عائدات النفط العراقي، التي تقدر بثلاثة مليارات دولار في الشهر، تقل بشكل ملموس عن حجم احتياطيات البلاد الهائلة من البترول.

وحسب منظمة العمل الدولية[45] تشير البيانات الواردة من مختلِف المصادر حول الفترة الممتدة من العام 2004 حتى نهاية 2006 إلى أن ما يُراوح بين 1.3 مليون ومليونين من القوى العاملة العراقية البالغة سبعة ملايين شخص، كانوا عاطلين عن العمل. كما تبلغ نسبة البطالة بين الشباب (15–24 سنة)، وهي نحو 30 في المائة، ضعف نسبة البطالة الإجمالية تقريبًا.

وتقول مصادر سوق النفط إن إنتاج النفط في العراق قد أخذ بالارتفاع اعتبارًا من شهر آذار/مارس 2008، غير أنه لم يبلغ المستوى المنشود حتى الآن. فقد ازداد الإنتاج من 2.290 مليون برميل في اليوم في كانون الثاني/يناير 2008 إلى 2.4 مليون برميل في شباط/فبراير من تلك السنة، غير أنه عاد وانخفض إلى 2.37 مليون برميل في اليوم في آذار/مارس 2008.[46] وتشير الدراسة إلى بعض الاتجاهات الإيجابية في الاقتصاد العراقي، وتورد ما يراه بعض المحلّلين من أن معدل النمو الفعلي قد بلغ نحو 17 في المائة، وأن الرواتب قد تضاعفت منذ العام 2003، وأن البضائع متوافرة في السوق بأسعار أدنى من السابق، وأن عدد المشتركين في خدمة الهاتف الجوّال ومستخدمي الشبكة الدولية للمعلومات تصاعد بشكل كبير. وتنوّه الدراسة كذلك بالازدهار الذي حققه الاقتصاد

في إقليم كردستان في الشمال. غير أنها تَخلُص إلى أن مستوى المعيشة، على العموم، ما زال دون ما كان عليه قبل الاحتلال، وأن ذروة إنتاج النفط قبل الحرب كانت أعلى مما انتهت إليه في العام 2007، بعد أربع سنوات من الغزو.

وتعزو دراسة مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية[47] الأداء الضعيف للاقتصاد العراقي إلى أربعة عوامل، ترتبط كلها بالتدخل العسكري:

1. **انعدام الأمن**: فمستثمرو القطاع الخاص يفضلون الابتعاد عن الاستثمار نظرًا إلى الأوضاع الأمنية المحفوفة بالمخاطر، ولأن ما يستلزمه من احتياطات يزيد من مدة النقل، وكلفة الإنتاج، وكلفة ممارسة الأعمال بصورة عامة.
2. **تهريب النفط**: يؤدي التهريب إلى إنتاج النفط إلى ما دون الطاقة الممكنة. ويقدر تقرير أصدره مكتب المحاسبة لحكومة الولايات المتحدة الأميركية في أيار/مايو 2007 أن كميةً من البترول تقدر قيمتها بما يُراوح بين 5 ملايين و15 مليون دولار – أي ما يعادل 100,000 إلى 300,000 برميل تقريبًا في اليوم، يتم تهريبها يوميًّا منذ العام 2003 نتيجةً للتواطؤ بين المسؤولين الفاسدين والمهرّبين والمتمرّدين. وقد يكسب المهربون في بعض المناطق في جنوب العراق ما يصل إلى 5 ملايين دولار في الأسبوع. وعلى الرغم من إنفاق نحو 7.4 مليار دولار لإعادة بناء قطاعَي البترول والكهرباء، فإن إنتاج هذين القطاعَين ما زال أدنى مما كان عليه قبل الحرب.
3. **القصور البيروقراطي**: في ظل ارتفاع درجة الانعدام الأمني وتفشّي الفساد وتفكّك المجتمع، تعجز الأجهزة الحكومية عن أداء مهماتها بكفاءة، وتتعاظم المشكلة بارتفاع نسبة موظفي القطاع الحكومي – وقد بدأ ذلك بتفكيك الجسم الحكومي في عهد إدارة الحاكم المؤقت في العراق – كما زاد من حدة المشكلة نقص الموظّفين المؤهّلين ذوي الخبرة.
4. **هجرة الأدمغة**: سببت الأوضاع الناجمة عن التدخل العسكري هرب ما يقرب من مليوني عراقي من بلادهم، وكان الكثيرون منهم من المِهنيين ذوي الخبرة الاحترافية المتقدمة، مثل المهندسين والأطباء. ويشير بعض التقديرات إلى أن 40 في المائة من

الجدول 8-3 عدد المباني المدمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة بين العامين 2000 و2007، حسب نوع الدمار

	عدد المباني المدمرة جزئيًّا	عدد المباني المدمرة كليًا	عدد المباني العامة المدمرة	عدد مباني الأمن المدمرة	المجموع
الضفة الغربية	42,752	2,855	155	83	45,845
قطاع غزة	26,578	5,248	88	...	31,914
الأرض الفلسطينية المحتلة	69,330	8,103	243	83	77,759

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008 (بالإنجليزية).

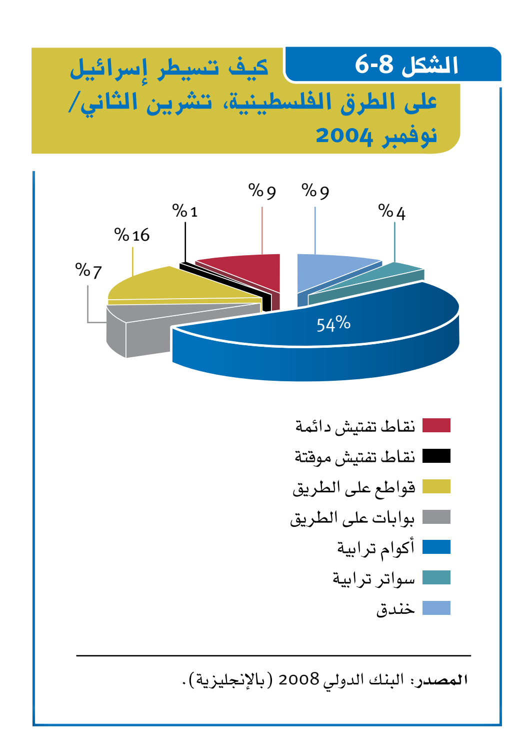
طبقة المِهنيين العراقيين قد هربوا من البلاد. أَضف إلى ذلك أنّ العنف المتأصل في التقسيم الطبقي يدفع الميليشيات إلى استهداف هؤلاء المهنيين، فقد قتل، مثلاً، نحو ألفي طبيب عراقي منذ العام 2003. وتفيد تقارير اليونيسف أن معدل التحاق العراقيين بالمدارس قد انخفض بنسبة 45 في المائة بين العامين 2005 و2007، بسبب انتشار ظاهرة «المعلمين المفقودين».

مستوى المعيشة في العراق ما زال دون ما كان عليه قبل الاحتلال

وتعزو دراسة أخرى[48] التراجع الاقتصادي في العراق إلى إجراءات القوات الأميركية مباشرةً، وتشير إلى أن أداء البلاد الاقتصادي الضعيف مردُّه تدمير البنية التحتية في العراق خلال حرب الخليج الأولى في 1991 والحرب على العراق في العام 2003. وقد أدى الخراب الناجم عن

أداء العراق الاقتصادي الضعيف يعود إلى تدمير البنية التحتيّة

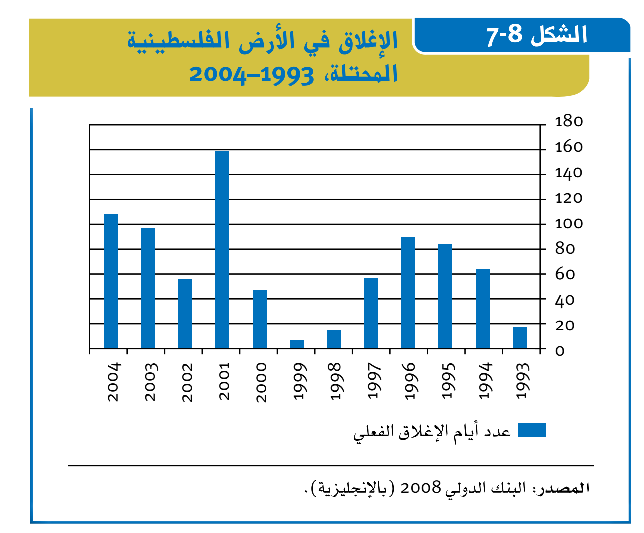
الشكل 8-6 كيف تسيطر إسرائيل على الطرق الفلسطينية، تشرين الثاني/نوفمبر 2004



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

الشكل 7-8

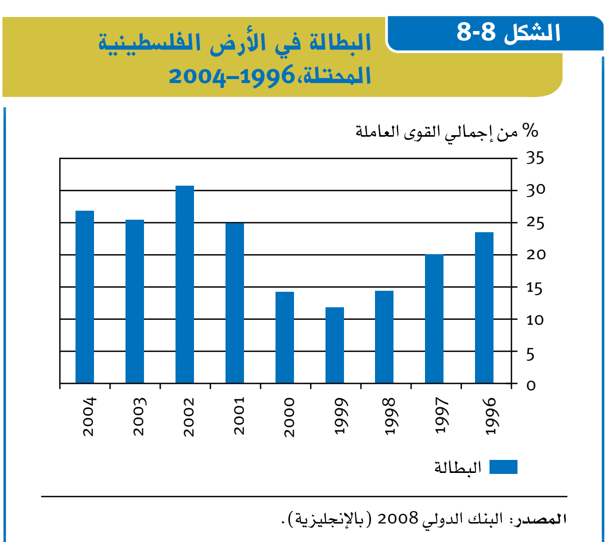
الإغلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، 1993–2004



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

الشكل 8-8

البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة،1996–2004



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

في غضون أسابيع بعد احتلال العراق، أخذ الفساد ينتشر بمعدلات غير مسبوقة

الحرب الأخيرة، مثل الهجمات المتكررة على محطات توليد الكهرباء والمرافق الأخرى، إلى زيادة تعقيد مهمة إعادة الإعمار في أعقاب الغزو في العام 2003.

لقد أوضحت الورقة الخلفية المعدّة عن العراق لهذا التقرير آثار الفساد الذي ساهم في تبديد موارد البلاد.[49] ففي غضون أسابيع بعد الاحتلال أخذ الفساد ينتشر بمعدلات غير مسبوقة، حتى إنّ منظمة الشفافية الدولية وضعت العراق في العام 2008 في المرتبة الثانية على قائمة الدول الـ 180 من حيث استشراء الفساد في القطاعين الحكومي والعام (صلاح نصراوي، ورقة خلفية للتقرير).[50]

بدد الاحتلال وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية كل المخططات لإقامة اقتصاد يلبي احتياجات الفلسطينيين الأساسية

ب. الأرض الفلسطينية المحتلة

حالت إحدى وأربعون سنة من الاحتلال وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية دون تمكين الفلسطينيين من إدارة شؤونهم، وبددت كل المخططات لإقامة اقتصاد يلبي أهم احتياجاتهم الأساسية.

وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة الصادر في أيار/مايو 2008،[51] تَواصلَ بناء المستوطنات في الضفة الغربية في ظل الحكومات الإسرائيلية كافّةً منذ حرب عام 1967. وفي العام 2007 كان هناك أكثر من 450,000 مستوطن يقيمون في 149 مستوطنة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ووفقًا لمصادر الأمم المتحدة تغطي البنية التحتية الإسرائيلية التي تخدم المستوطنات الآن نحو 40 في المائة من الضفة الغربية، بما في ذلك الطرق والحواجز والمناطق العازلة والقواعد العسكرية.[52]

في حزيران/يونيو 2002، بدأت إسرائيل بإقامة جدار على الخط الفاصل بينها وبين الضفة الغربية. وعند استكمال الجدار سيكون قد فصلَ ما يقرب من 10.2 في المائة من أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وربَطَها ربطًا جغرافيًّا مباشِرًا بإسرائيل.[53] وفي العام 2004 أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها الاستشاري المهمّ الذي نص على أن الجدار يمثل انتهاكًا للقانون الدولي. وفي هذه الأثناء تواصل السلطات الإسرائيلية التعدّي على صلاحيات السلطة الفلسطينية عن طريق السيطرة على شبكات المواصلات والنقل والمعابر الحدودية والمطار ومساحات واسعة من الأراضي. وإضافةً إلى ذلك، تفرض القيود على حرية الحركة لدى الفلسطينيين بإرغامهم على المرور عبر نقاط التفتيش. وفي أيلول/سبتمبر 2007، كانت هناك 607 من نقاط التفتيش في الضفة الغربية[54] حيث يرغم الفلسطينيون على التوقف ساعات طويلة في انتظار الخضوع للتفتيش قبل أن يسمح لهم بالتحرك نحو الوجهة المقصودة، بصرف النظر عن حاجاتهم الملحّة.[55]

لقد أضرَّت ممارسات إسرائيلية أخرى إلى درجة كبيرة بقدرة الفلسطينيين على تدبير أمورهم الاقتصادية بطريقة مستقرة يمكن الاعتماد إليها، ويصحُّ ذلك على العاملين بأجر وأصحاب الأعمال على حد سواء. وأبرز هذه الممارسات سياسة الإغلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تشلّ حركة الناس والبضائع والخدمات على عدة مستويات. ومن الممارسات المعيقة الأخرى الامتناع عن دفع المخصصات المستحقة للسلطة الفلسطينية من واردات الضرائب التي تفرضها إسرائيل. وقد فرضت إسرائيل كذلك حظرًا كاملاً على غزة منذ فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير من العام 2006

وهو الحظر الذي جعلته إسرائيل أكثر تشدّدًا في أعقاب اتساع شقة الخلاف بين حماس وفتح في العام 2007.

يوضح تقريرٌ للبنك الدولي أجري في العام 2008 حول كلفة نظام الإغلاق على الضفة الغربية وقطاع غزة أن هذه السياسة تفرض على حركة الفلسطينيين ثلاثة أنواع من القيود: الإغلاق الداخلي الذي يحد من حرية الحركة بين الضفة الغربية وغزة؛ والإغلاق الخارجي الذي يحد من الوصول من الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل والقدس؛ والإغلاق الخارجي الدولي، الذي يحد من الوصول من الضفة الغربية إلى الأردن، ومن غزة إلى مصر. ويشير هذا التقرير إلى أنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، كان هناك أكثر من ستمائة حاجز مادي (بمعدل عشرة في كل كيلومتر مربع)، تضمُّ إحدى وستين نقطة تفتيش بدوام كامل وست نقاط بطاقم جزئي من الجنود، و102 من القواطع على الطرق، و48 بوابة على الطرق، و374 من الأكوام الترابيّة، و28 ساترًا ترابيًّا، و61 خندقًا.[56]

يـؤدي هـذا الإغـلاق الـى شـرذمة الاقتصـاد الفلسطيني، وتصارع القرى والبلدات الفلسطينية في سبيل البقاء اعتمادًا على ما قد يتوافر لديها من موارد، حين تتقطع أوصالها ويضيق نطاق الحركة أمامها، ولا تستطيع التكهن بمواعيد الإغـلاق. كذلك إن اعتياد السلطات الإسرائيلية إلغاء التصاريح التي تسمح لأهل الضفة الغربية وغزة بالعمل في إسرائيل يبدد ما يحصل عليه هؤلاء من دخل، إذ تُحْسَمُ أيام العمل التي لا يستطيعون فيها الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل أو في الضفة الغربية بسبب تلك الإجراءات. وعند الإغـلاق يتعذر على أصحاب الأعمال التجارية الحصول على المواد الوسيطة المستوردة من الخارج والتي يحتاجون إليها لإنتاج بعض السلع وتسويقها في مناطق غير التي يقيمون فيها.

وتقدّر الدراسة التي أجراها البنك الدولي أن خسارة الضفة الغربية وغزة جراء الإغلاق يومًا واحدًا تعادل 7 ملايين دولار، كما يقدر إجمالي الخسارة المتصلة بالعمالة بين العامين 2001 و2005، بـِ 2.4 مليار دولار، والخسارة المتصلة بالإغلاق بـِ 928 مليون دولار، ما يجعل الخسارة التقديرية الإجمالية لهذه الفترة 3.3 مليار دولار، أي ما يعادل 58 في المائة من إجمالي المساعدات الأجنبية التي تقدم للسلطة الفلسطينية.

الإطار 8-5 القرصنة في الصومال

تتعاظم أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية إلى درجة خطرة تهدد بوقوع اضطرابات عنيفة في مجال التجارة الدولية. وهي توفر الأموال لإمداد الحرب الضارية التي تدور رحاها في الصومال وقد تتحول سلاحًا في يد الإرهاب العالمي أو تسهم في كارثة بيئية. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2008، سجلت غرفة التجارة الدولية والمكتب الدولي للملاحة 63 محاولة أو حالة اختطاف فعلية. وانتقل نشاط القرصنة منذ نهاية العام 2007 من منطقة ميناء مقديشو إلى خليج عدن الذي تعبره كل سنة 16,000 سفينة تنقل النفط من منطقة الشرق الأوسط والبضائع من آسيا إلى أوروبا وأميركا الشمالية. وبذلك، فإن واحدًا من أهم الطرق البحرية في العالم بات الآن محفوفًا بالمخاطر جراء الانعدام المزمن للاستقرار في الصومال.

والقرصنة من المشكلات القائمة في المياه الصومالية منذ عشر سنوات على الأقل، إلا أن عدد المحاولات والهجمات الناجحة قد أخذ بالتصاعد منذ ثلاث سنوات. وكانت الفترة الوحيدة التي توقفت فيها القرصنة بصورة تامة تقريبًا في الصومال هي الشهور الستة التي تولى فيها اتحاد المحاكم الإسلامية زمام الأمور في النصف الثاني من العام 2006. ويدلّ ذلك على أن وجود حكومة فاعلة في الصومال كفيل بضبط القرصنة والسيطرة عليها، فقد عادت القرصنة إلى الظهور مرة أخرى بعد انحسار نفوذ اتحاد المحاكم الإسلامية، وتحولت الصومال على امتداد شواطئها الطويلة المعزولة مرتعًا خصبًا ازدهرت فيه القرصنة، مع غياب حكومة فعالة، وتعاظم اليأس في نفوس الناس الذين باتت الحرب جزءًا من حياتهم.

ويبدو أن بونتلاند، الإقليم شبه المستقل في شمال غرب البلاد، نقطة الانطلاق لمعظم القراصنة في الصومال، وهي من أفقر المناطق الصومالية؛ ومن هنا تعاظمت الجاذبية المالية لنشاط القرصنة. وقد انهارت صناعة صيد الأسماك خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، واستأثرت بالصيد في مياهها سفن أوروبية وآسيوية وأفريقية. ويزعم بعض القراصنة أنهم يشاركون في حماية الموارد الطبيعية للصومال وأن الفدية التي يتقاضونها ينبغي أن تُعدّ ضريبة قانونية مشروعة. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن تقاس مخاطر المشاركة في عمليات القرصنة بمقارنتها بما يمكن أن يعود على مرتكبيها من مردود مالي ضخم، وبخاصة في بلاد صَعُب فيها العمل التجاري المشروع وتحولت فيها الزراعة في مواسم الجفاف إلى مستوى الكفاف، وغدا فيها الموت، مع انعدام الاستقرار وانتشار العنف، قاب قوسين أو أدنى.

وفي أواخر العام 2007 دفعت الأخطار المتعاظمة في المياه الصومالية برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق الإمدادات الغذائية عن طريق البحر (وهو الأسلوب الوحيد الذي اتبعه البرنامج لتسليم 90 في المائة من معوناته الغذائية للصومال، لأن نقل كميات ضخمة من المواد الغذائية بالبر محفوف كذلك بالمخاطر). وتمكن البرنامج العالمي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، بعد تنفيذ نظام للحماية من جانب سفن حربية، من استئناف إمداداته الغذائية للصومال. ومنذ ذلك الحين، أصبحت سفن الحماية الحربية عنصرًا جوهريًا لمواصلة إمدادات الغذاء وردع أخطار القرصنة الحالية، على الرغم من أنه لم ترد منذئذٍ أية تقارير عن هجمات القرصنة تلك. كما باتت المعونات الغذائية المستوردة ضرورةً لازمة لا مناص منها في بلد يفتقر إلى حكم مركزي فعال، ويتضافر فيه الجفاف والحرب، ويعيش فيه أكثر من مليون شخص من المهجّرين داخليًّا.

في الوقت الذي يحتفظ فيه القراصنة لأنفسهم بحصّة الأسد مما يجمعونه من الأموال، فإنهم يحوِّلون قسمًا غير يسير منها لأصحاب النفوذ المحليين الذين يشارك بعضهم بالفعل في الحرب الدائرة. ولا ريب في أن هذه الجرعات النقدية المنتظمة تسهم في إذكاء نار الحرب. صحيح أنّ استئصال القرصنة لن يوقف الحرب، غير أنه سيقلل من الموارد المالية التي تستخدم في شراء السلاح. كذلك غياب الحماية من جانب السفن الحربية سيفتح مزيدًا من أبواب الثراء أمام تهريب الأشخاص والسلاح، ويشجع الصيد غير المشروع للأسماك في المياه الصومالية. وتمر ناقلات النفط العملاقة في مياه خليج عدن، وقد تسفر إحدى هجمات القراصنة عليها عن أخطار جسيمة جراء تسرب النفط في نظام بيئي شديد الأهمية والحساسية. ومع تزايد جرأة القراصنة وقدرتهم على استخدام أسلحة أكثر فاعلية، قد تتعرّض إحدى الناقلات، للحرق أو الغرق أو الارتطام بالشاطىء؛ وقد يفضي أيٌ من هذه الاحتمالات إلى كارثة بيئية تدمر الحياة البحرية والطيور على مدى سنوات عديدة.

المصدر: Roger Middleton 2008.

لا يقتصر تأثير الكلفة الاقتصادية الحقيقية للإغلاق على الدخل فقط، ذلك أنّ تكاليف الإنتاج ترتفع بالنتيجة ارتفاعًا حادًّا يُضطرّ معه المنتجون والموردون إلى نقل البضائع عبر تحويلات وطرق جانبية طويلة، أو عندما يؤدي الإغلاق إلى تعطيل التجارة كليًّا. وتقول دراسة البنك الدولي إن تكاليف النقل من رام الله إلى بيت لحم بين العامين 2000 و2005 تصاعدت بنسبة 348 في المائة؛ ومن رام الله إلى نابلس 105 في المائة؛ ومن رام الله إلى جنين 167 في المائة.[57] ومن شأن هذه المُعوّقات الحدّ من القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني وتقليص الاستثمارات فيه.[58]

لقد دفع الفلسطينيون ثمنًا باهظًا لممارسة حقوقهم الديمقراطية في صناديق الاقتراع

ليس مستغربًا في ضوء هذا الواقع المرير أن يتسع انتشار الفقر والبطالة بين الفلسطينيين. ويسجل تقرير التنمية البشرية 2008/2007 أن الضفة الغربية وغزة قد شهدتا، بين العامين 1990 و2005،[59] معدلات نمو سلبية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعادل 2.9- في المائة سنويًّا، كما يؤكد أن البطالة قد خلفت آثارها – بين العامين 1996 و2005 – في أكثر من ربع القوى العاملة (26.7 في المائة)، وأن نسبة البطالة بين النساء، مقارنةً بالرجال، بلغت 71 في المائة.[60]

وأشار تقرير أصدره البنك الدولي في العام 2003 عن حالة الاقتصاد الفلسطيني، بعد عامين من انتفاضة الأقصى، إلى أن هناك هبوطًا حادًّا في المؤشرات الاقتصادية الرئيسة. ففي نهاية شهر آب/أغسطس 2002، كان معدل دخل الفرد قد انخفض إلى نصف ما كان عليه في العام 2001، وشملت البطالة نصف القوى العاملة، ولحقت بالبنية التحتية أضرار تعادل قيمتها 728 مليون دولار. يضاف إلى ذلك أن الصادرات الفلسطينية انخفضت بمعدل النصف، كما انخفضت الواردات بمعدل الثلث، وبلغ حجم الاستثمارات 140 مليون دولار أي أقل من عُشْر ما كان عليه في العام 1999، إذ كان يعادل 1.5 مليار دولار. وتضيف الدراسة أن الحصار الإسرائيلي كان السببَ الرئيسيَّ للأزمة الفلسطينية.[61]

على رغم الجهود تظل الدولة الصومالية كيانًا هشًّا تحف به المخاطر

وأشار تقرير آخر أصدرته منظمة العمل الدولية في العام 2008 إلى أن واحدًا من كل ثلاثة أشخاص في سن العمل (15 سنة فما فوق)، كان موظفًا بشكل كامل أو جزئي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد استقر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2007 على 1,178 دولارًا في العام، أي أدنى بنسبة 27 في المائة من الذروة التي سجّلت في العام 1999. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2007، ترك الفقر المدقع وطأته الثقيلة على 40 في المائة من السكان في غزة، و19 في المائة من أهالي الضفة الغربية، وهو ما يمثّل وضعًا أفضل مما كان عليه في العام السابق. ويعود ذلك، في المقام الأول، إلى استئناف دفع الأجور لموظفي الخدمة المدنية، وكانت إسرائيل قد قطعتها إثر فوز حماس في الانتخابات.[62]

لقد دفع الفلسطينيون ثمنًا باهظًا لممارسة حقوقهم الديمقراطية في صناديق الاقتراع، فبعد الانتخابات التي تمت في أجواء سلمية في كانون الثاني/يناير من العام 2006، وجاءت بحماس إلى السلطة، توقف تدفق المساعدات الدولية. ومع أن هذه المساعدات عادت إلى التدفق مجددًا ولكن فقط إلى حكومة فتح في الضفة الغربية بعد القطيعة مع حماس، فإنه لم يطرأ تحسن جذري على الأوضاع الاقتصادية بسبب التعدّيات الإسرائيلية المتكررة على هذه المناطق بالدرجة الأولى. غير أن العنصر الجديد تجلى في العقاب الذي بدأت إسرائيل تمارسه ضدّ غزة بعد استيلاء حماس عليها. واتخذت هذه العقوبات شكل الحصار الكامل على القطاع وحظر كل الاتصالات بينه وبين العالم الخارجي لأي غرض كان. وتسبب ذلك بانهيار معظم الحركة الصناعية والزراعية في القطاع، واضطراب مرافق البنية التحتية والخدمات من خلال الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي ساعاتٍ طويلة، وزيادة التردّي في نوعية المياه. كما ألحق الاعتداء الأخير الذي شنته إسرائيل على غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008 أضرارًا هائلة بالبنية التحتية وسجل مستوًى جديدًا من الضراوة في معاملة المدنيين الفلسطينيين.

ج. الصومال

بعد انهيار الصومال في العام 1991، وتحوّلها أطلالَ دولة، انفصلت منطقتان في الشمال عنها هما «أرض الصومال» وبونتلاند، واستمر هذا الانهيار بعد التدخل العسكري الأميركي والدولي في أوائل التسعينات. جرت خلال الأعوام القليلة الماضية محاولة توحيدية ذات توجه أيديولوجي على يد «اتحاد المحاكم الإسلامية» بقصد بسط سلطة مركزية على معظم مناطق الصومال، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل جراء تدخل إثيوبيا العسكري المباشِر في كانون الأول/ديسمبر 2006 لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. وعلى الرغم

من جهود «التوحيد» هذه، ظلت الدولة الصومالية كيانًا هشًّا مزعزع الأركان تحفّ به المخاطر التي اكتنفته طوالَ العقدين الماضيين.

ويظهر من سجل الحكومة الصومالية المركزية منذ الستينات والسبعينات من القرن المنصرم أنّها، بسبب قاعدة الموارد الشحيحة، كانت تعوِّل إما على المساعدات الأجنبية (من الاتحاد السوفياتي آنذاك) أو تنتهج سياساتٍ اقتصاديةً غير فعّالة (في المرحلة ما بعد الاشتراكية اعتبارًا من العام 1980). وقد دُمِّرت في تلك الأثناء مرافق البنية التحتية العامة، بما فيها توليد الطاقة الكهربائية. وفي غياب حكومة مركزية، انقرض العديد من المؤسسات العامة الكبيرة. ومن جهة أخرى سمح استقرار دولة «أرض الصومال» النسبيّ بأن يشهد الاقتصاد بعض الانتعاش.

وحسب البنك الدولي، في العام 2002[63] قُدِّر توزيع معدلات البطالة في الصومال إجمالاً بِنحو 65.5 في المائة (الحضر) وبِنحو 40.7 في المائة (الريف)، و47.4 في المائة (المعدل الوطني)، وهذه أرقام لا تعدو كونها مؤشرات عن الوضع الحالي لأنها لا تأخذ بالاعتبار درجة قصور الاستخدام ولا البطالة الموسمية وما إلى ذلك.[64]

في العام 2002 قُدّرت نسبة من يعانون الفقر المدقع في الصومال بِ 43.2 في المائة؛ وكانت هذه النسبة 23.5 في المائة في المناطق الحضرية، و53.4 في المائة بين الرُحَّل وسكان الريف. ومن حيث الأرقام المطلقة يُقدَّر عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بِ 2.94 مليون نسمة، بينهم 0.54 مليون من الحضر و2.4 مليون من الرحّل وسكان الريف. وتقدر نسبة من يعيشون على دولارين يوميًّا بِ 73.4 في المائة من سكان الصومال، بينهم 60.7 في المائة من الحضر و79.9 في المائة من الرحّل وسكان الريف. وطبقًا لهذا المقياس يعيش خمسة ملايين من سكان الصومال في حالةٍ من الفقر بينهم 1.4 مليون في المناطق الحضرية، و3.6 مليون في البادية والريف.[65]

IV. تهديد الحق في الحصول على الغذاء والصحة والتعليم

مع العنف والفقر والبطالة والتهجير[66] التي تلازم الاحتلال والتدخل العسكري تتقلص الفرص، لا محالة، أمام الناس للحصول على ما يكفي من الغذاء والعناية الصحية المناسبة والسكن اللائق.

أ. العراق

في العراق، أدّى تفاقم الأزمة الغذائية، التي كانت قد ساءت كثيرًا منذ فرض العقوبات وبعد فشل برنامج «النفط مقابل الغذاء»، إلى ارتفاع حاد في عدد من ينقصهم الغذاء. ودعت درجة التّردي في هذا الوضع الهيئات والمنظمات الدولية إلى تقديم المعونات الغذائية الطارئة للشعب العراقي. وفي أوائل العام 2008، بدأ برنامج الأغذية العالمي حملة طارئة لمدة 12 شهرًا وبقيمة 126 مليون دولار أميركي لتقديم مساعدات غذائية لما يقرب من 750,000 من المهجّرين داخليًّا.[67] كما بادرت بتنفيذ برنامج مماثل منظمة أوكسفام، التي قدّرت عدد من ينقصهم الغذاء في العراق بأربعة ملايين شخص.[68]

يتلازم الاحتلال والتدخل العسكري مع العنف والفقر والبطالة والتهجير

لقد جاء غزو العراق بعد اثنتي عشرة سنة من العقوبات التي سبقتها الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج في بداية التسعينات. وفي ظلّ هذه الأوضاع، تلاشت قدرة العراق على إدامة خدمات الرعاية الصحية وتفعيلها. فقبل الغزو كانت نسبة وفيات الرضَّع 102 من كل 1,000، وكانت نسبة وفيات الأمهات 291 من كل 100,000 حالة ولادة، أمّا نسبة سوء التغذية فوصلت إلى 19 في المائة من السكان. وبعد خمسة أعوام من الغزو، تدهورت الأوضاع الصحية في العراق نتيجةً لعدة عوامل (سامر جبور وإيمان نويهض، ورقة خلفية للتقرير):

أولاً، أطلق انهيار الأمن، فور بدء الغزو، موجةً من السلب والنهب لم تسلم منها المستشفيات والمراكز الطبية. ثانيًا، أدى استمرار العنف والعنف المضاد إلى اختلال خطير في النظام الصحي، وولّد ضغوطًا إضافيّة على المستشفيات والعيادات والخدمات شبه الطبية. وكما ذكرنا آنفًا راوحت تقديرات الوفيات الناجمة عن هذا العنف بين 74,000[69] وما يقرب من 600,000[70] بين آذار/مارس 2003 وحزيران/يونيو 2006، وتجاوزت أعدادُ المصابين هذا العدد بكثير. ثالثًا، انخفضت مستويات المعيشة انخفاضًا حادًّا. فقد تبين من مسح أجري في العراق في العام 2004[71] أن 54 في المائة من الأسر التي شملها الاستطلاع لم تحصل إلا على المياه غير الصالحة للشرب، وكان 78 في المائة من العائلات تعاني انقطاع التيار الكهربائي يوميّا، و36 في المائة تفتقر إلى مرافق الصرف الصحي في منازلها. رابعًا،

يقلص الاحتلال والتدخل العسكري فرص الناس للحصول على ما يكفي من الغذاء والعناية الصحية المناسبة والسكن اللائق

وحسب تقرير أصدره مكتب الشرق الأوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية،[72] فإن ما مجموعه 18,000 طبيب – أي ربع العدد الإجمالي للأطباء العراقيين – وأعدادًا غير معروفة من الممرضين وأطباء الأسنان، والصيادلة قد هاجروا من العراق (سامر جبور وإيمان نويهض، ورقة خلفية للتقرير).

يُخشى من ارتفاع نسبة الأمراض النفسية والعقلية في العراق

لقد أدت الأعطال والإهمال والعنف منذ العام 2003 إلى تدمير القطاع الصحي في العراق، وتعاني المستشفيات الآن عجزًا مزمنًا في العديد من الأجهزة. فكثيرًا ما تتداعى المصاعد وأجهزة التدفئة والتكييف والصرف الصحي، وتقصّر المطابخ وغرف الغسيل عن تلبية الحاجات المتزايدة، وغالبًا ما تتعطل أجنحة الطوارئ وغرف العمليات الجراحية بسبب نقص الأدوية والمعدات واللوازم. وتمثل هذه التحديات قاسمًا مشتركًا بين كل المؤسسات الصحية في العراق، حتى تلك التي كانت مجهّزةً بصورة كافية في الماضي.[73] ويقول تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر[74] إن المستشفيات العراقية تنوء تحت وطأة مهمات لا طاقة لها بها، وقد تضخّمت أعباؤها بتدفق المزيد من ضحايا العنف في الشوارع. ويفتقر الكثير منها إلى الأدوية واللوازم الطبية، هذا فضلاً عن أن نصف من يتم إدخالهم إلى المستشفيات عند اندلاع العنف يلفظون أنفاسهم الأخيرة لعدم توافر الفرق الطبية المتخصصة ونقص الدم.

أغلب التقارير عن حالة الصحة النفسية في العراق تتركز بشكل حصري تقريبًا على القوات الأجنبية

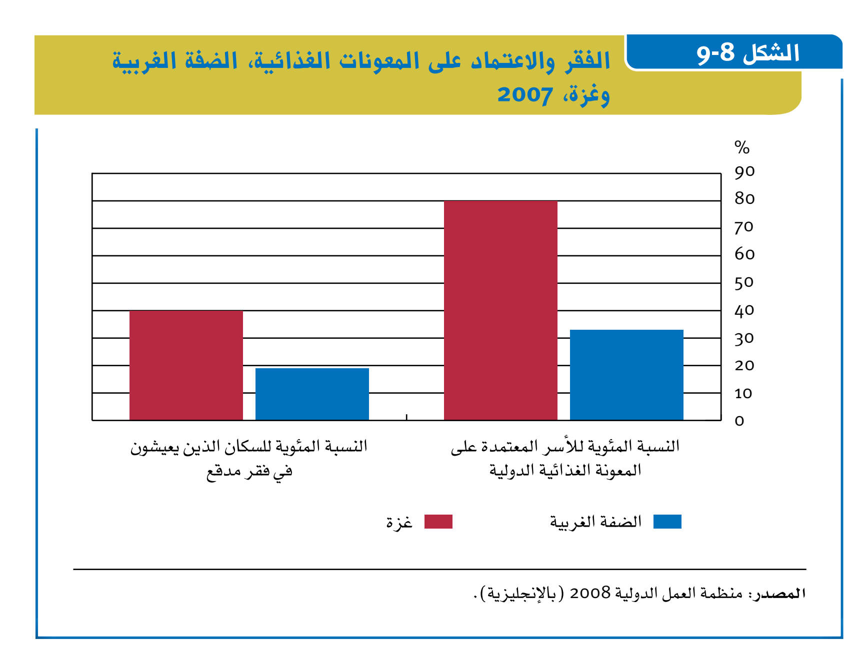
ومن جهة أخرى، تتعثر الخدمات في مراكز الصحة الأولية التي لا تتلقى المساندة الكافية بعد أن تداعى النظام الصحي المركزي. وتُبذل الجهود الآن لإعادة التوازن إلى هذا النظام الذي يمر في ظروف شديدة الصعوبة. وقد تأثرت صحة الطفل بصورة واضحة، غير أن هذه الأوضاع كانت بمنتهى القسوة على البالغين كذلك، فقد اجتمع انعدام الأمن المتزايد مع العجز عن الحصول على الخدمات الصحية المناسبة لعرقلة معالجة الأمراض غير المعدية. فلا عجب، إذن، أن تكون أعراض الصدمات المصاحبة للأوضاع العنيفة آخذة بالتزايد في العراق. كما تشيع حالات القلق والكآبة بين معظم الجماعات، ويُخشى من ارتفاع نسبة الأمراض النفسية والعقلية مع استمرار ظاهرة التفكك في النسيج الاجتماعي وانحسار أجواء الحماية التي توفرها العائلة والمجتمعات المحلية. ومن الملاحظ، مع الأسف، أن أغلب التقارير عن حالة الصحة النفسية في العراق إنما تتركز وتنصبّ بشكل حصريٍّ تقريبًا على القوات الأجنبية (سامر جبّور وإيمان نويهض، ورقة خلفية للتقرير).

ووفقًا لتقرير «إنقاذ الطفل»،[75] توفي 122,000 طفل عراقي قبل بلوغهم سن الخامسة في العام 2005. وكانت تقارير طبية قد حذّرت من أن بعض الأمراض، مثل الالتهاب الرئوي والملاريا والحصبة والزُّحار، تشكل السبب الرئيسي لوفاة الأطفال في العراق.

من الظواهر الأخرى المتعاظمة استخدام القاصرين، ما يتعارض مع الاتفاقيات الدولية حول استخدام الأطفال وتشغيلهم. وتؤكد تقارير دولية وإقليمية وعراقية، بما فيها تقارير منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، أن استخدام غير البالغين في العراق قد انتشر إلى درجة كبيرة حتى بين الأطفال الذين لم يبلغوا العاشرة من العمر، وهم يُستخدمون في أعمالٍ لا تناسب أعمارهم ولا قدراتهم الجسدية. وغدا من المألوف مشاهدة الأطفال ينظفون الشوارع، وبخاصة بعد أن بدأت بلدية بغداد وبلديات أخرى تشغيل الأطفال كعمّال تنظيفات بأقل من دولار واحد في اليوم، ما أغرى أعدادًا لا حصر لها من الأطفال بترك المدارس.

وثمة تطور خطير ثالث ترك آثاره في حياة الأطفال وهو ارتفاع معدلات التهرب والتسرب من المدرسة. ولعلّ ظروف الحاجة المادية والفقر المدقع هي السبب في ذلك غير أن هذه الدوافع تزداد حدّةً مع الأوضاع الأمنية الخطيرة. وقد دفع ارتفاع مستوى العنف والإرهاب، وبخاصة التطهير الإثني والطائفي، مئات الآلاف من العائلات إلى ترك منازلها واللجوء إلى مناطق تشكو هي نفسها قلة المستلزمات الضرورية للأطفال.

الشكل 8-9 الفقر والاعتماد على المعونات الغذائية، الضفة الغربية وغزة، 2007



المصدر: منظمة العمل الدولية 2008 (بالإنجليزية).

يُرغم الأطفال على الانخراط في نشاطات شاقة محفوفة بالخطر، مثل أعمال الإنشاءات والخدمات المنزلية. وفي الآونة الأخيرة أخذوا يلتحقون بفرق الحراسة الشخصية، أو يعملون في المشاغل والمصانع التابعة للقطاع الخاص. وقد حذر مكتب يونامي في تقرير خاص[76] من وقوع كارثة إنسانية لأطفال العراق الذين يعانون من مشكلات اجتماعية وصحية، ومن تردي مستويات التعليم. ويطالب التقرير ببذل الجهود لتأمين الظروف الكفيلة بتوفير مستوًى معيشيّ لائق للأطفال ينعكس بصورة إيجابية على حياتهم بشكل عام، وحياة المجتمع بأسره. وتتطرق تقارير أخرى إلى حالات الإدمان التي شاعت بين القاصرين، كتعاطي المخدرات والمُسْكرات، والتدخين. ووفقًا لأحد هذه التقارير، كان أكثر من مليون قاصر يعملون في أواخر العام 2004 في ظل ظروف قاسية، ويتعرضون للعنف وللإيذاء الجنسي.

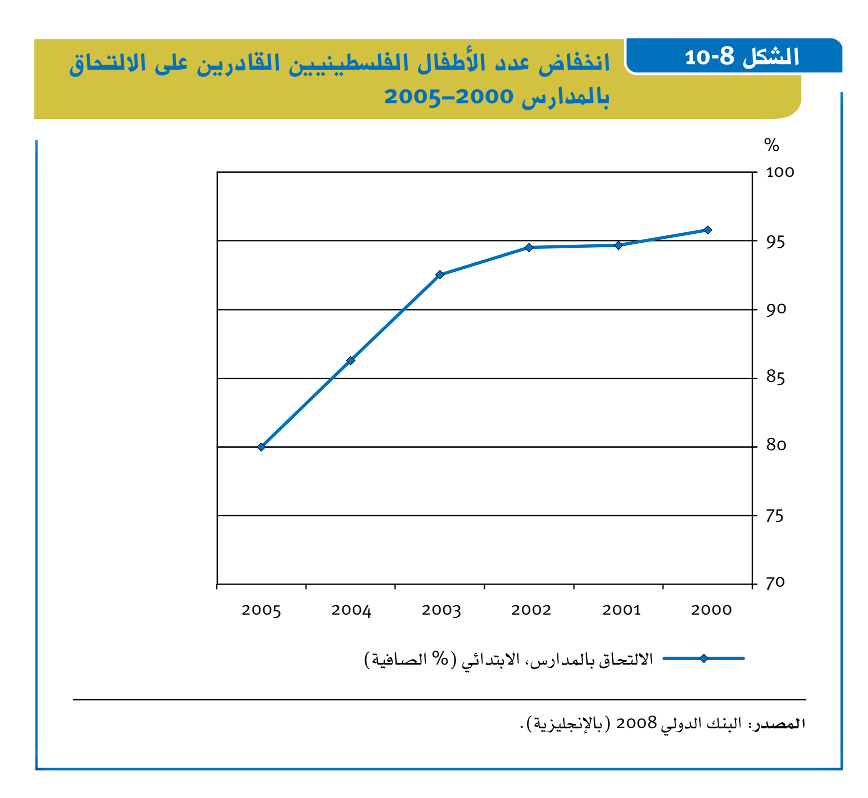
تلقي مشاهد العنف والحرب في العراق بظلالها على حياة الأطفال أثناء مراحل النمو. وإذا لم يظهر على الأطفال مباشرةً مدى التأثّر بمخاطر العنف الإثني والطائفي، وعمليات التطهير والإخلاء، وحوادث القتل اليومية بناءً على الهوية، ومشاهد الجثث المجهولة مقطوعة الرؤوس، يبقى من المؤكد أنها ستخلف في نفوسهم ندوبًا غائرةً، وتؤثر في علاقاتهم بالآخرين، وتزعزع اطمئنانهم وثقتهم بالمستقبل.[77]

ب. الأرض الفلسطينية المحتلة

يتمثل التردّي الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة، بصورة جليّة، في وضع التموين الغذائي. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، فإن نحو نصف الأسر الفلسطينية يعتمد على المساعدات الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي. وفي الوقت الراهن يعتمد نحو 33 في المائة (أي 0.7 مليون شخص) ممن كانوا في السابق ينتمون الى فئة متوسطي الدخل في الضفة الغربية على المعونات الغذائية. والأسوأ من ذلك أن هذا الرقم يصل في غزة إلى 80 في المائة من الأسر، أو 1.3 مليون شخص.

كذلك تعكس الأحوال الصحية السائدة الأوضاع الاقتصادية السيئة، فقد كانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والسلطات الإسرائيلية هي التي تتولى الإشراف على الأوضاع الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن انتقلت هذه المسؤولية إلى السلطة الفلسطينية في العام

الشكل 8-10 انخفاض عدد الأطفال الفلسطينيين القادرين على الالتحاق بالمدارس 2000–2005



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

1994. وعلى الرغم من مرور إحدى وأربعين سنةً على الاحتلال فإن الفلسطينيين كانوا، في العام 2004، يتمتعون بمستويات صحية معقولة[78] وبدخل سنوي مُعدَّلُه 1,026 دولارًا، وبنسبة إلمام بالقراءة والكتابة تشمل 91 في المائة من السكان، وبعمر متوقع عند الولادة يبلغ 72 سنة، وبنسبة منخفضة لوفيات الأطفال الرضَّع (20.5 من كل 1,000 ولادة) ونسبة منخفضة لوفيات الأمهات(11 من كل 100,000 ولادة). وتكمن أسباب ذلك في روح التضامن والتكافل، والدعم الذي يقدمه المجتمع المدني لمراكز الرعاية الصحية والمؤسسات الطبية الأخرى. إلا أن هذه الأوضاع أخذت بالتدهور بعد العام 2003 واندلاع انتفاضة الأقصى، وبناء الجدار العازل، وفرض الحصار على الأرض الفلسطينية المحتلة.

يعتمد نصف الأسر الفلسطينية على المساعدات الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي

كان من شأن إنشاء الجدار العازل ونقاط التفتيش وحواجز الطرق وتطويق القرى والبلدات في الضفّة الغربية أن قُطعت الطرق إلى مرافق حيوية كالمدارس ومواقع العمل، إضافةً إلى واحد وأربعين مرفقًا من مرافق الرعاية الصحية. ويفيد 36 في المائة من هذه المرافق أن كثيرين من المرضى لا يستطيعون الوصول إليها، كما يفيد 53 في المائة منها أنها تستقبل عددًا إضافيًّا من المرضى الذين جرى تحويلهم إليها بسبب الحصار، وأن 63 في المائة منها تواجه التأخر في تقديم خدمات الطوارئ، و55 في المائة منها أنّها تواجه المصاعب في مساعيها للحصول

على الأدوية لمعالجة الأمراض المزمنة. ويُخشى أن استكمال الجدار العازل سيعزل ما مجموعه 71 عيادة، وسيمثل حاجزًا يعترض حركة عربات الإسعاف الفلسطينية التي يُحظر عليها دخول المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر لعام 1967 (سامر جبور وإيمان نويهض، ورقة خلفية للتقرير).

أدى غياب الموازنة المالية والمقاطعة الغربية للحكومة الفلسطينية في العام 2006، إلى أزمة تعليمية حادة. وتفاقم الوضع بالإضراب الذي أعلنه العاملون في القطاع التعليمي نظرًا إلى عدم دفع أجورهم، ما حرم التلاميذ في المدارس الحكومية من حقهم في التعليم، وأرغم 2,000 من طلاب الدراسات العليا على الانقطاع عن الدراسة مدة شهرين.[79]

وحسب وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية تمّ إغلاق 300 مدرسة وقصف ثماني جامعات في الفترة ما بين العامين 2000 و2005. وفي آذار/مارس 2004 أفاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن ثلاثة وسبعين معهدًا تعليميًّا، بما فيها معاهد التدريب المهني، قد دُمِّرت في غزة. وأفادت التقارير أن جامعة الخليل ومعهد البوليتكنيك في الخليل قد أُغلقا كذلك طوالَ العام 2003، ما سبّب إعاقة الدراسة والتدريب لنحو 60,000 طالب فلسطيني. وفي العام نفسه، هُدِّدت جامعة القدس بإقامة جدار كان سيقسم الجامعة نفسها قسمين ويقتطع ثلث الأرض التي بنيت عليها ويصادرها. ولم ينقل ذلك الجدار إلى خارج الحرم الجامعي إلا بعد حملة عالمية ضد هذا الانتهاك.[80]

تركت الصراعات الأهلية المستمرة وغيرها من العوامل آثارها الخطيرة في الوضع الصحي في الصومال

تركت قواطع الطرق والعراقيل الأخرى التي تقيّد حرية الحركة آثارها في مسار العملية التعليمية في الأرض الفلسطينية المحتلّة. فعلى سبيل المثال، كان من شأن التأخير الناجم عن وضع حواجز الأكوام الترابية بين شهري نيسان/أبريل 2001 وكانون الأول/ديسمبر 2003 في طريق «صردا» بين رام الله وجامعة بيرزيت في الضفة الغربية أن يضاعف الوقت الذي يحتاجه الطلبة والأساتذة للوصول إلى الجامعة، بل إن السلطات الإسرائيلية كانت تحظر المرور كليًّا في بعض المناسبات. ولهذا السبب ضاع على الطلبة ثلثا الفصل الأكاديمي الثاني للعام الدراسي 2002/2001، ما دفع إلى تمديد الدراسة مدة شهرين على حساب الفصل الصيفي[81] فلم تتمكن جامعة بيرزيت من أداء دورها باعتبارها معهدًا يفتح أبوابه لأفراد الشعب جميعًا، لأن معظم الطلبة لم يستطيعوا الوصول إلى جامعتهم. وبين العامين 2000 و2005، انخفض عدد الطلبة من فلسطينيي غزة في الجامعة من أربعمائة إلى ثلاثة عشر. وفي السنة الدراسية 2005/2004، انخفض عدد المنتسبين إلى الجامعة من جنين ونابلس في شمال الضفة الغربية من 120 في السنة إلى صفر.[82]

معدل العمر المتوقع عند الولادة في الصومال هو 47 سنة

يضاف إلى ذلك كله أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية في المناطق المحتلة آخذٌ بالتناقص جراء العراقيل التي تواجه التلاميذ. وثمة مخاوف حقيقية من أن هذا التناقص في انتظام التلاميذ والطلبة في المدارس والجامعات، بل إمكان التحاقهم بها أصلاً، سيزيد من عجز هذه المعاهد عن المساهمة في تنمية المجتمع الفلسطيني بأسره.[83]

ج. الصومال

تضافرت الصراعات الأهلية المستمرة، والفقر الواسع الانتشار، والبنية التحتية المتآكلة، والأوضاع المتردية للنظم الصحيّة، لتترك آثارًا خطيرة في الوضع الصحي في الصومال. فنسبة وفيات الرضع (90 وفاةَ رضيع من كل 1,000 ولادة في العام 2006) ووفيات الأطفال دون الخامسة (145 وفاةً للأطفال دون الخامسة من كل 1,000 في العام 2006)، ووفيات الأمهات (1,400 أمّ من كل 100,000 حالة ولادة في العام 2005) في الصومال هي من أعلى النسب في العالم.[84] ويُعَدّ الجفاف الذي تسببه الأمراض المتعلقة بالزحار والاعتلال الرئوي والملاريا من الأسباب الرئيسة للوفيات بين الرضع والأطفال، إذ يتسبب بنصف حالات الوفاة بين الأطفال عمومًا. وقد شملت اللقاحات ضد أمراض الأطفال الرئيسة 20 في المائة فقط من الأطفال في العام 1998. وينتشر في هذه الأثناء سوء التغذية وفقر الدم على نطاق واسع.

وقد انخفض معدل العمر المتوقع عند الولادة في الصومال عن 47 سنة في العام 2006.[85] وتشهد البلاد ارتفاع نسبة الإصابة بالسل إلى أعلى مرتبة في العالم إذ تبلغ 374 حالة من كل 100,000 من السكان. وكان هناك أكثر من 30,000 إصابة بالملاريا في العام 2003. واكتُشفت في العام نفسه حالات عديدة من شلل الأطفال، وأصبح من المستحيل كبح جماح المرض في العام 2006. كانت الصومال تفتقر إلى الرعاية الصحية الأولية على الدوام، غير أن الوضع تفاقم الآن. فلكلّ 100,000 من

السكان هناك أربعة أطباء فقط وأقل من طبيب أسنان واحد، وأقل من مساعد طبّيّ واحد، وتسع ممرضين. وقد تفقد الصومال بعض العاملين حاليًّا في مجال الرعاية الصحية، لأن كثيرين منهم تراودهم الرغبة في الهجرة سعيًا وراء حياة أكثر أمنًا وعملٍ أفضل دخلاً (سامر جبور وإيمان نويهض، ورقة خلفية للتقرير).

تدل إحصاءات برنامج الأغذية العالمي على أن قطاعًا واسعًا من السكان يعاني نقص التغذية، ويقيم أكثر من خُمس هؤلاء في مناطق ينتشر فيها انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة جدًّا، مثل وادي جوبا ومناطق غيدو وباكول وباي في الجنوب. وهناك نحو 1.53 مليون شخص يتلقَّون المعونات الغذائية في كل أرجاء الصومال.[86]

أما من حيث التعليم فقد انخفضت معدلات الالتحاق بالصفوف الابتدائية في فترة 2000-2006 إلى 22 في المائة[87] بالنسبة إلى الأطفال ممن هم في سن الدراسة، وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة من يحسنون القراءة والكتابة من البالغين إلى 19.2 في المائة.[88] ويفيد مسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في العام 2002[89] أن في الصومال أحد أدنى معدلات الالتحاق بالمدارس في أفريقيا. كما يقدر مسحٌ آخر أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن الانتظام في المدارس الابتدائية أن عدد الملتحقين بالصفوف المدرسية من الصف الأول حتى الثامن في العام 2002 يبلغ 286,808 تلاميذ، يشكل الذكور 64 في المائة منهم والإناث 36 في المائة. هذه الأعداد استخدمت لتقدير معدلات الملتحقين بالدراسة الابتدائية للذكور والإناث مقارنةً بالعدد التقديري للسكان من الفئة العمرية نفسها. وبناءً عليه بلغ المعدل الكلي للانتساب إلى المدارس الابتدائية في الصومال 16.9 في المائة، وللذكور 20.8 في المائة، وللإناث 12.7 في المائة. يضاف إلى ذلك أن آلافًا من الأطفال اليتامى والمشردين قد تركوا ليصارعوا وحدهم أوضاعًا في منتهى القسوة، إذ ينتشر تجنيد الصغار من جانب الميليشيات على نطاق واسع. ويمثل ذلك واحدًا من التطورات المحزنة التي سجلتها تقارير الأمم المتحدة، وتطرق إليها الفصل الرابع من هذا التقرير.

إن معدلات الذين يعرفون القراءة والكتابة بين البالغين في الصومال هي من أدنى النسب في العالم، وتُراوح بين 34.9 في المائة في المناطق الحضرية، و10.9 في المائة في مناطق الريف والبادية. ويتدنّى هذا المعدل بين الإناث البالغات إلى 6.7 في المائة في هذه المناطق. هذا الواقع يعكس، في جانب منه، غياب فرص التعلّم في الصومال في أعقاب الحرب الأهلية، وبخاصة في المناطق النائية، حيث أن شرائح عريضة من السكان ممن هم في سن الدراسة تفوتهم فرص الحصول على التعليم الأساسيّ.

7. تهديد البيئة

إن الاحتلال والتدخل العسكري، باعتبارهما شكلاً من أشكال الحرب، يلحقان الضرر بالأنساق الإيكولوجية في ناحيتين رئيستين. فالبيئة نفسها قد تكون مصدرًا للنزاع لأنها تحتوي على الموارد التي تدور حولها المنافسة وتحتدم إلى أن تتحول نزاعًا مسلّحًا. وفي الوقت نفسه قد تتضرر البيئة نفسها جراء الحرب المتصلة بالمنافسة أو بأسباب أخرى للنزاع، فعلى سبيل المثال تضرّ الحروب بالبيئة من خلال إتلاف الزراعة والبنية التحتية، وهو ما يتوجب على الدولة إصلاحه وإعادة تأهيله بكلفة باهظة بعد انتهاء النزاعات. غير أن البيئة تظلّ، حتى بعد انتهاء القتال، معرضةً للمخاطر جراء مخلفات الحرب، مثل القنابل التي لم تنفجر والأسلحة التالفة وأطلال المباني والسفن الغارقة والطائرات المدمّرة إضافةً إلى الألغام الأرضية وغبار السموم المنتشرة في الماء والهواء.

قد تكون البيئة مصدرًا للنزاع

أ. العراق

أدت الحرب في العام 2003 إلى طرح النفايات وسواها في الشوارع دونما ضابط، بسبب إخفاق أنظمة جمع القمامة وما يعترضها من قيود ونتيجة عمليات نهب المعدّات. كذلك خلّف النزاع كمياتٍ ضخمةً من الركام والأنقاض بعد الخراب الذي ألحقه القصف بالمباني (بما في ذلك الآثار التي يحتمل أن يتركها اليورانيوم المنضب والإسبستوس) والعتاد العسكري (كالمركبات والذخيرة غير المنفجرة واليورانيوم المنضب).[90]

أدّت الحرب في العراق إلى تلوّث المياه والهواء والتربة

وأدّت الحرب في العراق إلى تلوّث المياه والهواء والتربة بشتى أنواع الملوّثات. وإضافةً إلى طرح أنقاض ما خلفته الحرب في نهر دجلة، أدى انقطاع الكهرباء المتكرر إلى تعثر إمدادات المياه، ما دفع الناس إلى استخدام الموارد المائية غير الصالحة. ومن الأمثلة على تلوث الهواء خلال الحرب ما وقع يوم 20 آذار/مارس 2003، عندما أشعلت السلطة العراقية السابقة النار في حقل النفط في الرميلة لحجب الرؤية أمام الطائرات

المغيرة بستار دخاني. تصاعدت آنذاك سحب الدخان حتى باتت مشاهدتها ممكنة من الكويت. ولجأت السلطة العراقية السابقة إلى هذا الأسلوب في أماكن أخرى، وكان الدخان الكثيف يحمل مواد سامة أثرت في صحة المدنيين والمقاتلين على حد سواء. كذلك الخنادق التي حفرت خلال الحرب كشفت باطن التربة، وموارد المياه الجوفية، ومياه الشرب، وعرّضتها للتلوّث.[91]

أسهمت ممارسات إسرائيل في تدهور البيئة الفلسطينية

ب. الأرض الفلسطينية المحتلة

أثّرت السياسات الإسرائيلية بشكل سلبيّ في البيئة، وكان من أخطر آثارها استنزاف موارد المياه الفلسطينية، ما أدى إلى تقويض أوضاع المياه بصورة عامة في تلك المناطق. ووصل حجم العجز في المياه في الضفة الغربية وغزة إلى 50 مليون متر مكعب سنويًّا، فيما ارتفع مستوى التلوث المائي إلى معدلات عالية. وتُراوح درجات تركّز الكلوريد في 90 في المائة من إمدادات المياه ما بين 250 و2,000 ملّيلتر/لتر (وتقضي المعايير الدولية بألاّ تتجاوز هذه المستويات 250 ملّيلترًا لكل لتر)، بينما تتجاوز درجة تركز النترات المستوى الدولي وهو 50 ملّيلترًا/لتر.[92]

وأسهمت ممارسات إسرائيل كذلك في تدهور البيئة الفلسطينية بإهمالها أنظمة تصريف المياه في المناطق المحتلة، وبإخفاقها في الالتزام بالمعايير الدولية بهذا الخصوص. فالمستوطنات تضخ ملايين الأمتار المكعبة من مياه الصرف في قيعان الأنهار وغيرها في الأرض الفلسطينية المحتلة. في الضفة الغربية وحدها، ضخّت المستوطنات، التي كان يقيم فيها في عام 2000 نحو 350,000 مستوطن، ما معدّله 40 مليون متر مكعب من مياه الصرف سنويًّا، مقارنةً بما مجموعه 33.72 مليون متر مكعب في العام لأهل الضفة الغربية بأسرهم. وفي غزة، تتدفق مياه الصرف في المناطق الرملية أو تنقل بالصهاريج وتضخ إلى وادي السلقا، ووادي غزة وقيعان السيول الأخرى. إلا أن جانبًا من هذه المياه يتسرب إلى البحر الأبيض المتوسط أو باطن الأرض، ويمتزج بمخزون المياه الجوفية.[93]

تفاقمت الأضرار البيئية في الصومال بفعل موجات الاحتلال واحتدام النزاعات

وقد أقامت سلطات الاحتلال محطة لتجميع مياه الصرف في بيت لاهيا إلى الشمال من قطاع غزة، ويقع هذا المرفق على مقربة من مجمّع سكني كبير. ويفيد مركز «الميزان» لحقوق الإنسان أن المحطة تقع فوق ما كان ذات يوم أصفى وأنقى طبقة صخرية مائية في غزة، وقد أصيب هذا المخزون المائي الآن بالتلوث، ما قضى على مستقبل التنمية الزراعية والفلاحة في تلك المنطقة.[94]

ج. الصومال

جاء التدخل العسكري في الصومال ليضيف وطأته إلى انهيار الضوابط التشريعية والتقليدية المنظّمة لاستخدام الموارد الطبيعية والوصول إليها، بل إنه عجّل بهذا الانهيار. ويرى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة[95] أن الصراعات الجماعية، واستلاب الأرض، وتزايد الضغوط على الموارد، قد تضافرت منذ أمد بعيد لتخريب الصومال وإتلاف البيئة فيها بصورة ظاهرة للعيان. وتنعكس الأضرار، التي تفاقمت بفعل موجات الاحتلال واحتدام النزاعات، في الإسراع باجتثاث الشجر والنبات قرب المناطق المأهولة بالسكان، بل امتدت إلى ما هو أبعد من ذلك؛ كما هي الحال في الإفراط في صيد أنواع منتقاة من الأحياء البحرية على أيدي جهاتٍ أجنبية تعمل بصورة غير مشروعة على الشواطئ، وفي تصحّر الأراضي الذي عجّل به الرعْي المفرط والإدارة السيئة لتأجير الأراضي، كل ذلك في سياقٍ سياسيٍّ وعسكريٍّ فوضويٍّ متناهي الضراوة؛ وكذلك في ظهور تجارة الفحم النباتي الجشعة، وبخاصة مع بلدان الخليج. وقد اجتمعت كلّ هذه العوامل للتعجيل بإزالة الأحراج، وأدت إلى الإخلال بنظام الفيضانات الموسمية، مثلما أسهمت في تآكل التربة.

أدّت تجارة الفحم النباتي دورًا شديد الأثر في إتلاف غابات السَّنْط في جنوب الصومال، وهي التي تحافظ على الاستقرار البيئي والتوازن الإيكولوجي لمصلحة الرعاة ومربي الماشية. إذ يقدم التجار الساعون إلى تحقيق الأرباح الفاحشة على اجتثاث صفوف كاملة من هذه الشجيرات لتصديرها إلى الخارج بالدرجة الأولى. تحويلُ الأشجار المقطوعة فحمًا نباتيًّا عمليةٌ تلوث الهواء والأجواء المحلية. وفي العام 2000، قُدر إنتاج الفحم النباتي الإجمالي بنحو 112,000 طن متري؛ وارتفع عام 2005 إلى ما يقدر بنحو 150,000 طن متري، وكان 80 في المائة من تلك الكمية يوجه للتصدير إلى بلدان الخليج، بينما استخدم منه 20 في المائة فقط للاستهلاك المحلي.[96] ومن الوجوه الأخرى للاستغلال البشع للأوضاع الفوضوية في الصومال إلقاء المواد السامة، التي تحتويها مبيدات الحشرات المستخدمة في أوروبا، في سيول المياه المحلية.

خاتمة

استعرض هذا الفصل الآثار الواسعة التي يخلفها التدخل العسكري على أمن الإنسان في ثلاثة بلدان عربية. ففي الأرض الفلسطينية المحتلة والصومال والعراق، فرض الاحتلال والتدخل العسكري كلفة باهظةً على حياة الناس وحرياتهم، مع ما ينطوي عليه ذلك من مضاعفات وتداعيات على الدخل والعمالة والتغذية والصحة والتعليم والبيئة. لقد أطلق هذا التدخل شرارة المقاومة، ودائرةً من العنف والعنف المضاد في آنٍ واحد، وشمل ذلك كلاًّ من المحتلين وضحايا الاحتلال على حد سواء، وامتدت آثاره إلى البلدان المجاورة، وأسفر عن اختلال أمن الإنسان والأمن القومي على مدى جبهة أكثر اتّساعًا.

وستظل تسوية النزاعات الدائرة في هذه الحالات الثلاث مرهونةً إلى حد بعيد بمخططات أطراف خارجية. فحتى عندما اعتمدت الحكومات العربية مواقف موحدة إزاء بعض هذه القضايا، أخفقت في الالتزام بالتعهدات التي قطعتها على نفسها، أو بإنفاذ القرارات التي اتخذتها في هذا السياق.

والسؤال المطروح في ظل الأوضاع الراهنة هو: ما الذي يمكن القيام به لإنهاء التدخل العسكري؟ ويجدر بنا أن نتذكر أن سلطات الاحتلال في الحالات الثلاث، وفي ظروف مختلفة، قد أقرت بأن الاحتلال وضع مؤقت، ولم تأخذ إسرائيل موقفًا صريحًا من فكرة قيام دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان جنبًا إلى جنب. ويتوقع البدء الفعلي بانسحاب القوات الأميركية من العراق في أواخر العام 2011،[97] كما أعلنت أثيوبيا أن مهمتها قد استكملت في كانون الأول/ديسمبر 2008.[98]

ومع ذلك، فإن من الواجب بذل جهود حثيثة لترجمة النوايا المراوغة إلى خطط ملموسة، ولا سيما في حالة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حيث تؤدّي الهيمنة الإسرائيلية العسكرية إلى زعزعة مفاوضات التسوية وحيث يتوجب بذل جهود دبلوماسية خاصة لإزالة الشكوك ووقف أعمال الاستفزاز والعداء من جانبِ الطرفين. وفي حالة العراق، تمثّل الاتفاقية التي أُبرمت بين الولايات المتحدة الأميركية والحكومة العراقية حول انسحاب القوات الأميركية خطوةً في الاتجاه الصحيح. كذلك انسحاب إثيوبيا من الصومال يمهد السبيل لمبادرات جديدة.

تمتدّ آثار التدخل العسكري إلى البلدان المجاورة

غير أن الأسئلة الصعبة التي ستظلّ قائمةً في الحالات الثلاث تتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدولة، والمجتمع، والاقتصاد في مراحل ما بعد النزاع في تلك البلدان. ذلك أنه ما زال على الأطراف العراقية أن تلتقي في إطار سيرورة سياسيّة شاملة، وما زالت محاولات المصالحة في الصومال تراوح مكانها، كما لا يزال النزاع بين فتح وحماس قائما دون حل. وينبغي أن تبدأ محاولات جديدة لإقرار السلام في المنطقة من خلال حوار جديد حول النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مع إشراك الدول المجاورة مثل سورية. كذلك ينبغي إعطاء الأولوية لإزالة العراقيل التي تعترض سبيل العملية التنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما تقول صحيفة نيويورك تايمز في إحدى افتتاحياتها،[99] فإن «ذلك يعني تجميد بناء المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية وتوسيعها. ويعني كذلك رفع حواجز الطرق التي لا حاجة أمنية لها بين المدن والبلدات الفلسطينية. أما في القدس الشرقية فذلك يعني التوقف عن الإخلاء المهين للفلسطينيين من أرضهم ويعني، في غزة، التوسع في الاستثناءات في الحصار للسماح باستيراد الإسمنت ومواد البناء.»

تسوية النزاعات الدائرة في الأرض الفلسطينية المحتلة والصومال والعراق مرهونة إلى حد بعيد بمخططات أطراف خارجية

ويؤكد هذا الوضع أن هناك مسؤوليات كبيرةً ينبغي على الأمم المتحدة أن تتحملها في ما يتصل بمصير البلدان التي تخضع للاحتلال الأجنبي أو التدخّل العسكري. غير أن الأمم المتحدة تعرضت للتهميش في ما يتعلق بقضيتي العراق والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أما الصومال فقد واصلت جهودها الحثيثة لإعادة الاستقرار والأوضاع الأكثر إنسانيّةً. ويتطلب ذلك تعاون جميع الأطراف والمصالح الخاصة. وواقع الحال أن الإطار النزيه الوحيد لتحقيق أمن الإنسان والأمن القومي على حدٍّ سواء في البلدان الثلاثة هو الأمم المتحدة. وقد تكتسب جامعة الدول العربية بعض المصداقية والفاعلية إذا تعاونت مع المنظمات الدولية لتحقيق هذه الغاية. غير أن الوصول إلى هذا الهدف يستوجب من القوى الدولية والإقليمية أن تترك المجال مفتوحًا أمام الأمم المتحدة، وأمام جامعة الدول العربية، لمعالجة الأضرار الماثلة على أرض الواقع.

هوامش

1 Galtung 1964.
2 بموجب معاهدة السلام الموقعة بين إسرائيل ومصر، انسحبت إسرائيل كليًّا من سيناء عام 1982.
3 في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1981، صادق الكنيست الإسرائيلي على «قانون مرتفعات الجولان»، الذي يطبق القوانين الإسرائيلية على منطقة الجولان.
4 حكومة الولايات المتحدة الأميركية 2003 (بالإنجليزيّة).
5 حكومة الولايات المتحدة الأميركية 2004 (بالإنجليزيّة).
6 حكومة الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق 2008 (بالإنجليزيّة).
7 حكومة الولايات المتحدة الأميركية 2009ج (بالإنجليزيّة).
8 وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية 2006 (بالإنجليزيّة).
9 وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية 2009 (بالإنجليزيّة).
10 ميثاق الأمم المتحدة 1945.
11 Dale 2008.
12 حكومة المملكة المتحدة 2008 (بالإنجليزيّة).
13 Elsea, Schwartz and Nakamura 2008 .
14 Global Security Organization قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008.
15 Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights، قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008.
16 «ايراك بادي كاونت» (إحصاء الجثث في العراق) 2003–2009، قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008 (بالإنجليزية).
17 Burnham et al. 2006.
18 The New England Journal of Medicine 2006.
19 حكومة الولايات المتحدة الأميركية 2009ب (بالإنجليزيّة).
20 حكومة المملكة المتحدة 2008 (بالإنجليزيّة).
21 Fischer 2006.
22 حكومة الولايات المتحدة الأميركية 2009أ (بالإنجليزيّة)، حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرحلة الممتدّة من حزيران/يونيو 2003 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2006.
23 Iraq Coalition Casualty Count، قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008
24 Iraq Coalition Casualty Count، قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008.
25 الأمم المتحدة – شعبة الأخبار ووسائط الإعلام 2008 (بالإنجليزيّة)؛ 2009أ (بالإنجليزيّة)؛ 2009ب (بالإنجليزيّة).
26 البيانات للفترة 2000–2008 استنادًا إلى قاعدة البيانات الإحصائية بتسيلم 2009.
27 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008 (بالإنجليزيّة).
28 هيومن رايتس ووتش 2008أ (بالإنجليزيّة).
29 هيومن رايتس ووتش 2008أ (بالإنجليزيّة).
30 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008ج.
31 هيومن رايتس ووتش 2008أ (بالإنجليزيّة).
32 يونامي 2008.
33 هيومن رايتس ووتش 2008.
34 هيومن رايتس ووتش 2008ب (بالإنجليزيّة).
35 «قانون مكافحة الإرهاب» رقم 13 (لسنة 2005). وحسب تقرير «هيومن رايتس ووتش، يعرف القانون الإرهاب، بصورة عامة، بأنه «كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردًا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب أو الخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقًا لغايات إرهابية»
36 هيومن رايتس ووتش 2008ب (بالإنجليزيّة).
37 هيومن رايتس ووتش 2008ب (بالإنجليزيّة).
38 Ferwana 2006.
39 منظمة العفو الدولية 2006 (بالإنجليزيّة).
40 منظمة العفو الدولية 2007أ (بالإنجليزيّة).
41 منظمة العفو الدولية 2007ب (بالإنجليزيّة).
42 هيومن رايتس ووتش 2008ب (بالإنجليزيّة).
43 البنك الدولي 2008ب (بالإنجليزيّة) .
44 Beehner 2007 (بالإنجليزيّة).
45 منظمة العمل الدولية 2007 (بالإنجليزيّة).

46 Platts 2008.
47 Beehner 2007.
48 Arnove and Abunimah 2003.
49 من الصعب تقديم إحصاءات دقيقة عن الفساد المؤسسي في الهيئات الحكومية الجديدة. غير أن هيئة النزاهة العامة العراقية التي أسست بعد الحرب، أبلغت عن أكثر من 2,500 حالة فساد بقيمة إجمالية تعادل 18 مليار دولار. وجرى تجريم عدد من المدراء العامين، ووكلاء الوزارات، والوزراء في 42 من تلك الحالات التي تضمن بعضها ممارسة أنواع مختلفة من التهريب. ومع أن المحاكم العراقية نظرت في بعض الحالات التي شملت عددًا من كبار المسؤولين، وأصدرت أحكامًا قضائية بحق المتهمين، فإن المذنبين لم يودعوا السجن أو يفرض عليهم الاعتقال في معظم الحالات. بل إن بعضهم أعين على الهرب خارج البلاد قبل أن تتمكن الحكومة من استرجاع ما اختلسوه من أموال. وقد وقعت أسوأ حالات الابتزاز والفساد في قطاع النفط، حيث اكتشف المحققون في هيئة النزاهة وهيئات أخرى دولية عمليات ضخمة لتهريب البترول في سنوات ما بعد الاحتلال. ويشير تقرير للمفتش العام في وزارة النفط إلى أن الفساد في قطاع الطاقة قد كلف العراق ملايين الدولارات بسبب نقص سجلات الإنتاج، وغياب أنظمة الرقابة الداخلية، وضعف البنى التنظيمية وفرق العمل، وبخاصة في أقسام التدقيق. وربما كان الأسوأ من ذلك كله أن بعض الميليشيات والقوى السياسية المتحالفة مع الزعامات العشائرية، تسيطر على المنشآت البترولية، بما فيها حقول النفط، وأنابيب البترول وموانئ التصدير التي يتصرفون حيالَها كما لو كانت إقطاعيات تابعة لهم، بعيدًا عن إشراف الحكومة، أو الهيئات الدولية، أو حتى قوات الاحتلال. وحالت هذه الظاهرة دون التأكد، بصورة دقيقة، من الحجم الفعلي لصادرات النفط (صلاح نصراوي، ورقة خلفية للتقرير).
50 منظمة الشفافية الدولية 2008 (بالإنجليزيّة).
51 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008ز (بالإنجليزيّة).
52 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008ز (بالإنجليزيّة).
53 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة 2007 (بالإنجليزيّة).
54 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة 2008 أ (بالإنجليزيّة).
55 خليل التوفكجي 2003.
56 Akkaya, Fiess, Kaminski and Raballand 2008.
57 Akkaya, Fiess, Kaminski and Raballand 2008.
58 Akkaya, Fiess, Kaminski and Raballand 2008.
59 آخر المعلومات المتوافرة للمرحلة.
60 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.
61 البنك الدولي 2004 (بالإنجليزيّة).
62 منظمة العمل الدولية2008 ب (بالإنجليزيّة).
63 آخر المعلومات المتوافرة عن الصومال من منظّمات دوليّة تعود إلى العام 2002.
64 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي 2003 (بالإنجليزيّة).
65 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي 2003 (بالإنجليزيّة).
66 نوقشت قضية المهجّرين في الفصل الرابع من هذا التقرير: «انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة».
67 برنامج الأغذية العالمي 2009 (بالإنجليزيّة).
68 أوكسفام 2007 (بالإنجليزيّة).
69 ايراك بادي كاونت (تعداد الجثث في العراق) 2003–2009، قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008 (بالإنجليزية).
70 Burnham et al. 2006.
71 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2005 (بالإنجليزية).
72 Susan Watts, Sameen Siddiqi, Alaa Shukrullah, Kabir Karim, and Hani Serag 2007.
73 نيرة الأوقاتي 2008.
74 المؤتمر الدولي للصليب الأحمر 2007 (بالإنجليزيّة).
75 منظمة إنقاذ الطفولة 2007 (بالإنجليزيّة).
76 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق 2006 (بالإنجليزيّة).
77 منظمة الصحة العالمية 2006أ (بالإنجليزيّة).
78 منظمة الصحة العالمية 2005ج (بالإنجليزيّة).
79 الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان 2006.
80 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2005.
81 اليونسكو 2005 (بالإنجليزيّة).
82 Barghouti and Murray 2005.
83 Barghouti and Murray 2005.
84 اليونيسف 2009 (بالإنجليزيّة).
85 اليونيسف 2009 (بالإنجليزيّة).
86 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2006.

[87] اليونيسف 2009 (بالإنجليزيّة)، آخر المعلومات المتوافرة للمرحلة.
[88] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي 2003 (بالإنجليزيّة).
[89] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي 2003 (بالإنجليزيّة).
[90] برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007 (بالإنجليزيّة).
[91] برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007 (بالإنجليزيّة).
[92] وزارة شؤون البيئة 2000.
[93] وزارة شؤون البيئة 2000.
[94] معهد الأبحاث التطبيقية 2005.
[95] International Union for Conservation of Nature (IUCN) 2006.
[96] Somalia's Coal Industry 2007.
[97] حكومة الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق 2008 (بالإنجليزيّة).
[98] وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية 2009 (بالإنجليزيّة).
[99] نيو يورك تايمز 2009 (بالإنجليزية).



الفصل 9

ملاحظات ختامية

يمثل أمن الإنسان حماية للتنمية البشرية في مراحل الانتكاس السياسي والمجتمعي والاقتصادي

بدأ هذا التقرير بتعريف أمن الإنسان بأنه «تحرّر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدّة زمنيًا وواسعة النطاق التي تتعرّض لها حياته وحريته». واعتبر الفصل الأول أن هذا التعريف، والإطار المفهومي الذي ينطلق منه لهما مدلولات خاصة بالنسبة إلى البلدان العربية في هذه الفترة، وقد يساعد في تحديد الأولويات في مكونات الاستراتيجيات والخطط التنموية فيها. فأمن الإنسان يمثل حماية للتنمية الإنسانية في مراحل الانتكاس السياسي والمجتمعي والاقتصادي كتلك التي مرت بها المنطقة خلال السنوات الأخيرة وما زالت تحد من آفاق المستقبل أمامها. هناك فرق بين أمن الإنسان وأمن الدولة، غير أن أحدهما لا يتعارض مع الآخر بالضرورة لا بل إن أمن الدولة ضروري لأمن الإنسان الفرد. ويبرز التناقض عندما تنصبّ اهتمامات الدولة وجهودها بصورة مطلقة على قضايا الأمن القومي وذلك على حساب الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، أو عندما تنتهك ممارساتها حكم القانون. عندها، تتخلّف الدولة عن أداء دورها كحامية لأمن الإنسان، وتغدو هي نفسها جزءًا من المشكلة.

أمن الناس أوّلا

يمكن المجتمع المدني العربي أن يكون أكثر نشاطًا وإسهامًا في عمليّة بناء أمن الإنسان

المخاطر التي تتهدد أمن الإنسان متداخلة ومتشعبة الأبعاد، وتترتب عليها آثار متعدّدة الجوانب، وهي تنشأ من سلسلة متنوعة من المصادر تُراوح بين ظواهر الطبيعة، والدول التسلطية، ومطامع القوى الإقليمية والدولية. قد تأتي على أيدي أطراف محليين، مثل الأجهزة الأمنية للدولة أو المتمردين، وقد يكون هؤلاء الأطراف إقليميين أو عالميّين كشبكات الاتّجار بالبشر، أو قوات الاحتلال العسكري. وقد تتفاقم هذه المصادر بفعل الظواهر التي تكتنف العالم بأسره، مثل العولمة التي زادت من انتقال عناصر الخطر المؤثرة في أمن الإنسان عبر الحدود والقارات. بعض الأطراف التي ذكرها التقرير تحديدًا كانت جزءًا من المشكلة ولكن يمكن أن تصبح جزءًا من الحل إذا ما غيّرت مسارها. أما الأطراف الأخرى، بمن فيهم المجتمع المدني العربي والمنظمات الإقليمية والدولية، فبإمكانها أن تكون أكثر نشاطًا وإسهامًا على صعيد الالتزام المتواصل بعملية بناء أمن الإنسان. لقد أوردت الفصول السابقة اقتراحات عديدة حول المسارات المتاحة للأفرقاء الذين يريدون الإسهام في هذا البناء، كلّ في مجال نشاطه، بما في ذلك خططٌ وخطواتٌ محددة يمكن تنفيذها للحد من مختلف أبعاد التهديدات التي تطاول أمن الإنسان.

لقد بيّنت تحليلات التقرير أن مفهوم أمن الإنسان يطرح إطارًا مناسبًا لإعادة تركيز العقد الاجتماعي والسياسات التنموية العربية على تلك الأولويات الحيوية – ولكن المهمَلة – التي تترك

أكبر الأثر في رفاه المواطنين العرب. فمع أن مستويات أمن الإنسان ليست متماثلةً في البلدان العربية، ليس في وسع أي منها أن يزعم أنه قد تحرر من الخوف أو تحرر من الحاجة، لأن العديد من هذه البلدان يتأثر بتداعيات انعدام الأمن في بلدان مجاورة. من هنا تشديد التقرير على الأهمية المركزية للعوامل الآتية:

ليس في وسع أيٍّ من البلدان العربية أن يزعم أنه تحرر من الخوف أو تحرر من الحاجة

- **حماية البيئة**: الحفاظ على الأرض وتحسين وضعها، وكذلك المياه والهواء والبيئة التي تقوم عليها حياة الشعوب في البلدان العربية، في ظل الضغوط المتعاظمة على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية والبيئية والسكانية والديمغرافية.
- **تعزيز حكم القانون**: ضمان الحقوق والحريات والفرص الأساسية دونما تفرقة أو تمييز، وذلك ما لا تستطيع تقديمه إلا دولة سليمة الإدارة، خاضعة للمساءلة، متجاوبة مع مصالح مواطنيها، تحكمها القوانين العادلة؛ والتخفيف من وطأة النزاعات المتصلة بالهوية التي تقوم على المنافسة على السلطة والثروة، في ظل دولة تتمتع بثقة المواطنين.

الإطار 9-1 رامي خوري* – عامٌ آخر مضى

يبدو أن مواطن الضعف والتشوّه والقصور الجوهرية في العالم العربي قد تضافرت وتلاقت في العام المنصرم. وفي ما يلي الاتجاهات الرئيسة التي تحدد، في تقديري، ملامح المنطقة في أيامنا هذه، وستتواصل على مدى أعوام عديدة آتية.

إن السمة الأساسية في البلدان العربية هي الجمع الغريب بين الاعتداد بالنفس من جهة، والاعتماد على الأطراف الخارجية من جهة أخرى، ما يعكس حالة الاستقطاب الكبير في مجتمعاتنا بين جانبين متعارضين.

فمن جهة، ما زال الكثيرون في بلادنا يتطلعون إلى الخارج من أجل الحماية والخلاص، سواء أكانوا دولًا، أم جماعاتٍ إثنيةً، أم حركاتٍ سياسية، ويعتمدون على رعاية أجنبية للبقاء على قيد الحياة أكثر من اعتمادهم على شعوبهم. وما زلنا، في أكثر من ناحية، أسرى عقلية مرحلة ما بعد الاستعمار. وما الاهتمام البالغ وترقب سياسات شرق أوسطية جديدة من جانب إدارة أوباما في الولايات المتحدة الأميركية إلا واحدًا من التجليات المثيرة لهذا الاتجاه.

ومن ناحية أخرى، تمثَّل التغير المهم الوحيد في البلدان العربية خلال العقدين الماضيين في اتّجاه الملايين من العرب نحو التخلي عن عقلية «التبعية للغرب»، وتأكيد هوياتهم ومصالحهم. وكانت الحركات الإسلامية المختلفة هي الساحات الرئيسة لإثبات الذات، غير أنها لم تتمكن من ترجمة رصيدها إلى زخم قادر على بناء دولة متماسكة الأركان.

وتظل الحركات الإسلامية دفاعية وغير تقدّميّة في المقام الأول. هي قادرة على مواجهة القوى الغربية، وإسرائيل، وبعض القوى الداخلية، غير أنها تفتقر إلى أية قدرة مشددة على معالجة مطالب الجماهير في قطاعات مثل خلق فرص العمل، وحماية البيئة، والتحديث السياسي.

والمجتمعات التي كانت في الماضي على قدر من التكامل والتماسك أخذت بالتصدع والانقسام إلى أربعة مكونات رئيسية: بيروقراطيات تديرها الدولة بعناصر أمنية ثقيلة الوطأة؛ وقطاع خاص تتغلغل فيه وتخترقه الأبعاد الاستهلاكية المُعَوْلَمة؛ وهُويات تقليدية مُعتدّة وجازمة (إسلامية وقبلية أساسًا)؛ وجماعات إجرامية مختلفة مثل عصابات الشباب والميليشيات والمهاجرين غير الشرعيين وشبكات المخدرات وشبكات النهب المنظّمة التي تعيش على موارد الحكومة. وتتعايش هذه القطاعات المجتمعية الأربعة، بعضُها مع بعض، بارتياح نسبي، ويحتل كل منها فضاءه الخاص في المجتمع بالاعتماد على موارده الخاصة.

لعلّ الخاسر الأكبر في هذا الاتجاه هو تماسك الدولة العربية الحديثة ونزاهتها وهي التي أخفقت في تنمية معنًى للمواطَنَة يلتفّ حوله جميع المواطنين.

أما الليبرالية السياسية وإشاعة الديمقراطية فما زالتا في حالة من السبات في الوقت الحاضر، فقد بقي هذان المطلبان دفينين ينوءان تحت وطأة الدولة البوليسية العربية الخانقة التي يتفشّى فيها الفساد، وتؤثر فيهما الحركات الجماهيرية المشحونة بالعواطف والهواجس، والمفاعيل المعوّقة الناتجة من التدخلات الإسرائيلية والأميركية والأجنبية الأخرى.

وقع النشاط السياسي الحقيقي والتنافس الانتخابي السلمي للوصول إلى السلطة في العالم العربي، شأنهما في ذلك شأن النزعة القومية، ضحية للمغالاة. وستشهد توقعات انتشار الديمقراطية السياسية مزيدًا من الانحسار والتقهقر على سلم الأولويات الإقليمية، مع تزايد الضغوط الاقتصادية في أعقاب الانتكاس العالمي الراهن.

نتيجةً لهذه الاتجاهات تتضاءل بصورة مطردة أهمية القضايا السياسية الرئيسية لدى شعوب المنطقة، وهو ما ينطبق على معظم الناس والدول حول العالم.

ولن يكون باقي العالم معنيًا، إلا بصورة عابرة، بالعواقب الوخيمة لنواحي القصور في الشرق الأوسط، وبينها الإرهاب والهجرة غير الشرعية والصراع الإثني والفساد والدول البوليسية والفواجع المختلفة التي ترتكبها كل من الدولة وأطراف أخرى، كما لن تكون من المخاطر الاستراتيجية الملحة التي تهدد العالم. فقد همَّشنا أنفسنا كفاعلين يحسب لهم الحساب على الصعيد الدولي، وأختزلنا أنفسنا في ممارسة التذمّر.

يبقى المحرك الأقدم والأقوى للسخط والاختلال والتطرّف في منطقتنا – وهو الصراع العربي الإسرائيلي – يراوح مكانه، ويظل أقرب في مضمونه إلى الخطابة المخادعة المواربة عن «عملية السلام» منه إلى قضايا الدبلوماسية الملحة. وإذا أخذنا عوامل التعقيد المستجدة بالاعتبار، فإن الصراع الآن سيغدو عصيًا على الحل أكثر منه في أي وقت مضى.

هذه الاتجاهات العامة في العالم العربي تدعو إلى الكآبة والإحباط – غير أنها متقلّبة، ولا يمكن أن تتحملها الشعوب والدول في المنطقة على مدى سنين عديدة مقبلة. ويتمثل الجانب الإيجابي في هذه الأوضاع في أن هذه الاتجاهات ونتائجها إنما نجمت عن قرارات سياسية من صنع الإنسان، ومن الممكن تصحيحها جميعًا بانتهاج سياسات أكثر إيجابيّةً وإنصافًا في المستقبل.

المصدر: Khouri 2009.

- **حماية حقوق الفئات الضعيفة:** اعتراف الدولة والمجتمع بسوء المعاملة والإجحاف اللذيْن تعانيهما كل يوم الفئات الضعيفة، بخاصّة النساء والأطفال واللاجئون في المنطقة، والعزم على تحسين أوضاعهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية.

- **إعادة توجيه دفة الاقتصاد:** التخطيط لتدارك الضعف في الدعائم البنيوية للاقتصادات العربية التي تعتمد على النفط، والتخفيف من فقر الدخل، مع التحرك نحو إقامة اقتصادات منوعة ومنصفة تقوم على المعرفة وتخلق فرص العمل، وتحمي سبل العيش التي ستعتمد عليها الأجيال الآتية في مرحلة ما بعد النفط. وقد تعاظم طابع الإلحاح والاستعجال في هذه المجالات بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت أثناء المراحل الأخيرة لإعداد هذا التقرير.

- **القضاء على الجوع:** استئصال الجوع وسوء التغذية اللذين يواصلان انتقاص القدرات الإنسانية وهدر الحياة لملايين الناس وإعاقة مسيرة التنمية الإنسانية في أرجاء المنطقة العربية ولا سيما البلدان الأكثر فقرًا. وكما تَبيَّنَ من الأزمة الغذائية الأخيرة، فإن اقتصادات الأمن الغذائي في الاقتصاد العالمي تستدعي توجهًا واقعيًّا جديدًا في تعريف الأمن الغذائي لا ينحصر في تحقيق الاكتفاء الذاتي السيادي بشكل مطلق، بل يركز أكثر على تحقيق الكفاية في توفير السلع الأساسية لجميع أفراد المجتمع.

- **النهوض بالصحة:** الارتقاء بمستويات الصحة للجميع بوصفها حقًّا من حقوق الإنسان، وواحدًا من مستلزمات أمن الإنسان الأساسية، وأداةً تمكينية في سلسلة النشاطات الإنسانية. وأشواط التقدم المهمة التي حققتها البلدان العربية في هذا المجال تقابلها إخفاقاتٌ سياسيةٌ ومؤسسيةٌ أسفرت عن التفاوت في الجودة وفي القدرة على نيل الخدمات الصحية، وعن تعاظم التهديدات المتمثلة في انتشار أمراض خطيرة مثل الملاريا، والسِّلّ ومرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

- **تسوية النزاعات والوقاية منها:** أثبتت النزاعات المستمرة منذ زمن في المنطقة، بما فيها تلك المتعلّقة بتدخل القوى الإقليمية والدولية، أن لها آثارًا مدمّرة في أمن الإنسان والتنمية البشريّة. وأسفرت هذه النزاعات عن أضرار وخسائر فادحة جراء استخدام القوة ضد السكان، مع الاستهانة بحياة المواطنين. وأفضت إلى ما يفوق التصور من المعاناة الإنسانية والفوضى، ولطخت سمعة الدول التي تورّطت فيها، وانتقصت من التقدّم المتواضع الذي تحقق على طريق الإصلاح السياسي في المنطقة، بتقوية الاتجاهات المتطرفة، وابتعاد الأصوات المعتدلة عن المشاركة في الشأن العام. ويتطلب التقدم صوب أمن الإنسان وضع نهاية لهذه النزاعات والبدء، بعد تسويتها، بمرحلة جديدة من الانتعاش.

البيئة: حماية الغد الآن

تزيد الضغوط السكانية والديمغرافية من الطلب على الموارد الأساسية مثل الطاقة والمياه والأراضي الزراعية التي تتعرض كلها لأعباء متعاظمة في المنطقة العربية. وقد يسهم الشح الحاد في الموارد الطبيعية في الركود الاقتصادي وتزايد الهجرة واشتداد المنافسة بين الجماعات والدول، كما قد تتحول تداعيات المنافسة إلى نزاعات اجتماعية وبخاصة عندما تُستغل لغايات أيديولوجية. وما لم تعالج أنماط التنمية قضية الاستدامة، فإن الضرر قد يلحق بأسس النمو وأمن الإنسان في المستقبل.

ويطرح «ارتفاع نسبة الشباب» الذي يتجلى في المنطقة تحدِّياتٍ إضافيّةً وخاصة، فالشباب يمثلون المستقبل للشعوب كافة وهم الاستثمار الأعظم الذي قد تقوم به أية دولة في مجال التنمية، وهم الهمّ الرئيسي لصناع القرار. يستهلك الشباب الموارد ويتطلبون استثمارات أساسية، لا سيما في مجال التعليم، قبل أن يصبحوا منتجين اقتصاديًّا. وإذا بقي الشباب يعانون البطالة فتراتٍ طويلةً غدت هذه المرحلة غير المنتجة في حياتهم حافلةً بالإحباط وانعدام الأمن الشخصي، فيما ترتفع كلفتها على مدخرات العائلة وعلى الاقتصاد وقاعدة الموارد. وتحتاج البلدان العربية بصورة عاجلة إلى سياسات سكانية وتنموية شاملة ترمي إلى توجيه الزخم الديمغرافي للسكان الشباب فيها، وفتح «نافذة

يطرح «ارتفاع نسبة الشباب» في المنطقة تحدياتٍ إضافيّةً وخاصة

تحتاج البلدان العربية بصورة عاجلة إلى سياسات سكانية وتنموية شاملة

الفرص» التي طال انتظارها في المنطقة. كذلك ينبغي المحافظة على الهبوط المطرد والبطيء في معدلات الخصوبة في المنطقة عبر سياسات اجتماعية تستهدف تجاوز المفاهيم المتحجرة لأدوار الجنسين والعقبات التي تعترض سبيل تقدم المرأة، وكذلك عبر سياسات تنموية ترمي إلى خلق فرص العمل المنتجة، وسياسات تعليمية من شأنها بناء رأس مال بشري مهيّأ لدخول أسواق العمل المعاصرة.

ينبغي مواجهة تحدي شحّ المياه بتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في السياسات الإنمائية

لم تظهر البلدان العربية حتى الآن مستوى البراعة الإدارية المناسبة الكفيلة بحماية الأمن البيئي، والواقع أن ثلاثة بلدان عربية فقط هي التي تصنَّف في عداد البلدان المائة الأولى في «دليل الاستدامة البيئية» - وهو مقياس مركب تصنف فيه مراتب البلدان وفقًا لما تضعه من خطط لإدارة الموارد البيئية والطبيعية وجوانب سكانية وتنموية متعدّدة. ومن الأهمية بمكان بذل المزيد من الجهود لصياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، ورصد أوضاع البيئة داخل البلد الواحد وعبر البلدان المتجاورة. وتتوافر لدى الحكومات العربية وسائل عديدة لتشجيع القوى الاجتماعية الأساسية والقطاع الخاص على المشاركة في الجهود الرامية إلى حماية البيئة. تشمل هذه الوسائل النظام الضريبي، والحوافز على استخدام التقانات الرفيقة بالبيئة، والحملات الداعية إلى اعتماد مصادر الطاقة المتجددة التي لا تولّد الملوِّثات، وانتهاج سياسات تشجِّع الاستخدامات المستدامة لمصادر الطاقة، واستخدام وسائط النقل الجماعي بدلًا من العربات الخاصة، وتطبيق إجراءات فعالة لمكافحة التصحُّر وتعرية الغابات.

يمثل شح المياه أحدَ أخطر التحديات في وجه المنطقة العربية التي تأتي في مقدمة مناطق العالم من حيث ندرةُ المياه. وينبغي مواجهة هذا التحدي بتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في السياسات الإنمائية، والأطر المؤسسية، والقواعد المنظِّمة للعرض والطلب على المياه. وتدعو هذه المبادئ إلى إدارة متكاملة لموارد الأرض والمياه والموارد الطبيعية الأخرى بطريقة منسقة تستهدف رفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي إلى درجاته القصوى الممكنة وعلى نحو منصف، دون التضحية بعنصر الاستدامة في الأنساق البيئية.[1]

يجب استحداث إجراءات شتى للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها

وما دامت قضايا البيئة ذات طبيعة عالمية، فإن المبادرات إلى معالجتها ينبغي أن تتم على مستوًى عالميّ أيضًا. ولقد اهتمت البلدان العربية مع بلدان العالم الأخرى بقضايا الأمن البيئي، فصادقت على معظم الاتفاقات الدولية الخاصة بالبيئة. وفي حين يقع الجانب الأكبر من المسؤولية بالنسبة إلى التغيرات المناخية الحسّاسة على عاتق البلدان الصناعية، فإن في وسع البلدان العربية المساهمة في تصحيح هذا الوضع من خلال تنفيذ تعهّداتها الدولية، وتطوير هيئات إشرافية وطنية وإقليمية قوية، وأجهزة للإنذار المبكر، وخطط عملية لمعالجة ندرة المياه، والتصحر، والتلوث الجوي، وتردّي التربة على الصعيد الإقليمي. ويجدر بالبلدان العربية استحداث إجراءات شتى للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها وذلك بوضع استراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث وآليات لإدارة المخاطر، باعتبارها العامل الرئيسي في عمليات التكيف.[2] ويتضمن الفصل الثاني من هذا التقرير عددًا من التوصيات المقترحة في هذه المجالات.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أهمية التوصيات – في مضمونها وتوقيتها – الصادرة عن المؤتمر السنوي الأول للمنتدى العربي للبيئة والتنمية[3] في تشرين الأول/أكتوبر 2008، وقد عقد لمناقشة تقرير «البيئة العربية: تحديات المستقبل». فإضافةً إلى المقترحات الداعية إلى وضع الخطط والبرامج الوطنية حول البيئة، أوصى المؤتمر بالعمل الجاد المشترك بين جميع القطاعات لمواجهة التحديات الآتية:

أ- **المؤسسات البيئية**: دعم المؤسسات البيئية ماليًّا وإعطاؤها الصلاحيات التنفيذية لتخطيط وتنسيق تنفيذ برامج حماية البيئة، ولوضع وتنفيذ خطط طويلة الأجل لمواجهة آثار التغيرات العالمية المستجدة، كتباطؤ النمو الاقتصادي، أو إنتاج الوقود الحيوي من المزروعات، وعلاقة هذا بتوافر الغذاء وأثره في الدخل من مصادر الوقود الأحفوري والبتروكيماويات، وعلى مجمل عملية التنمية.

ب- **دمج البيئة والتخطيط الإنمائي**: عن طريق استخدام آليات السوق وإدخال محاسبة الموارد الطبيعية والمحاسبة الإيكولوجية، وكل أشكال التقييم البيئي-الاستراتيجي والتراكمي والأثر البيئي للمشروعات.

ج- **التشريع البيئي**: تضمين التشريعات العربية نصوصًا ملزمة عن استخدام الأدوات الاقتصادية في تحقيق الامتثال لقانون البيئة وكذلك عن تنظيم مزاولة المشاغل المتعلقة

بالبيئة بما يكفل عدم مباشرتها إلا من طرف المؤهلين لأدائها علمًا وخبرةً، وتفعيل كل التشريعات البيئية وإزالة معوقات إنفاذها.

د- **التعليم**: مراجعة مناهج التعليم على جميع المستويات لإدخال موضوع البيئة بصورةٍ تؤدّي إلى رفع الالتزام البيئي عند الدارسين.

هـ- **البحث العلمي**: زيادة الأموال المخصصة للبحث العلمي في مجال البيئة، وإنشاء شبكات للعلماء ومراكز الأبحاث في هذا المجال على المستويين الوطني والإقليمي.

و- **الاتصالات ووسائل الإعلام**: إقامة برامج تدريبية بيئية للمحررين وخبراء الإعلام، إلى جانب تخصيص صفحات وبرامج بيئية في جميع وسائل الإعلام، بهدف رفع مستوى الوعي الجماهيري حول التدهور البيئي، وتعميم فهم أفضل للكلفة والعائد من تنفيذ برامج الإدارة البيئية والاستخدام الرشيد لموارد الثروة الطبيعية.

الدولة العربية: أهي الحلّ أم المشكلة؟

تنعقد الآمال العريضة على الدولة المدنية – أي الدولة التي تحكمها القوانين التي تحترم الحقوق المدنية والسياسية – باعتبارها النصير الأعظم والضامن لأمن الإنسان. بيد أن هذا التقرير يؤكد أن تطلعات المواطنين في البلدان العربية لحماية حقوقهم وحرياتهم قلما تحقق على أرض الواقع، مع أن المسافة بين الأمل والواقع تتفاوت بين بلد عربي وآخر. فقد أقر الحكام العرب، بوضوح، أهمية حكم القانون والحقوق السياسية في وثيقة «مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الوطن العربي»، التي اعتُمدت في ختام القمة العربية السادسة عشرة في تونس في العام 2004.[4] إلا أنه لم يتحقق منذئذٍ غير القليل في هذا السبيل. من هنا، فإن التوصيات التي طرحها تقرير التنمية الإنسانية العربية في العام 2004 «نحو الحرية في الوطن العربي» ما زالت ذات أهمية حتى الآن.[5]

على البلدان العربية جميعًا أن توسّع السيرورة الديمقراطية وتعمّقها لتمكين المواطنين من المشاركة على قدم المساواة في رسم السياسات العامة. فالنظام السياسي الذي تستأثر النخب الحاكمة بالسيطرة عليه، برغم المظاهر الديمقراطية، لن تكون نتائجه لمصلحة أمن الإنسان الذي يشمل جميع المواطنين بصرف النظر عن اعتبارات الطبقة والمعتقد والجنوسة والانتماء الإثني/القَبَلي. ومن الواجب في هذه الحال تعديل العقد الاجتماعي وأنماط التفاعل السياسي على أساس تكافؤ الحقوق والفرص بغية توثيق عرى المواطنة بين الأفراد في المجتمع. وينبغي أن تتولى الدولة تنظيم هذه الروابط، بوصفها المؤسسة التي تعلو على الفئات المجتمعية، وتتجاوز حدود القبائل وشيوخها، والجماعات الإثنية وقياداتها، والطوائف وزعاماتها. إنها دولة المواطنين المنتسبين إليها، الحامية لأمنهم الشخصي والإنساني، والضامنة لحقوقهم الفردية والإنسانية.

تنعقد الآمال العريضة على الدولة المدنية باعتبارها النصير الأعظم والضامن لأمن الإنسان

مثل هذه الدولة تلتزم دون ريب بالمفاهيم العالمية لحقوق الإنسان، ولن تقتصر على مجرد المصادقة على العهود الدولية بل تتجاوز ذلك إلى تضمين أحكامها في التشريعات الوطنية وإزالة المعوقات القانونية والتنظيمية التي تحول دون إنفاذها الكامل. ويكون في هذه الدولة فصل واضح لا لبس فيه بين السلطات بحيث يتمّ ترشيد صلاحيات السلطة التنفيذية لإتاحة المجال أمام الرقابة العامة والمحاسبة التي تكفلها سلطة قضائية مستقلة، وسلطة تشريعية حقيقية، وسلطة تمثيلية مقتدرة. ويجري إصلاح القطاع الأمني وفق أصول مهنية تخدم المصلحة

الإطار 9-2 القادة العرب والالتزام بدفع عجلة الإصلاح السياسي

نحن قادة الدول العربية المجتمعون بمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية السادسة عشرة في تونس، نؤكّد عزمنا الراسخ على: ...

- تجسيد إرادتنا الجماعية لتطوير منظومة العمل العربي المشترك من خلال قرار قمة تونس تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، وتحديث أساليب عملها ومؤسساتها المتخصصة استنادًا إلى مختلف المبادرات والأفكار العربية الواردة في مقترحات الأمين العام واعتمادًا على رؤية توافقية متكاملة وتمشّ مرحليّ متوازن.
- تعلّق دولنا بالمبادئ الإنسانية والقيم السامية لحقوق الإنسان في أبعادها الشاملة والمتكاملة وتمسكها بما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته قمّة تونس، وتعزيز حرية التعبير والفكر والمعتقد وضمان استقلال القضاء.
- العمل، استنادًا إلى البيان حول مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي، على مواصلة الإصلاح والتحديث في بلداننا مواكبة للمتغيرات العالمية المتسارعة من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام، وتعزيز دور مكونات المجتمع المدني كافةً بما فيها المنظمات غير الحكومية في بلورة معالم مجتمع الغد، وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ودعم حقوقها ومكانتها في المجتمع ومواصلة النهوض بالأسرة والعناية بالشباب العربي.

المصدر: جامعة الدول العربية 2004أ.

العامة. كما تحافظ هذه الدولة على استقلاليتها في رسم سياساتها والتعامل مع الضغوط الداخلية والخارجية ونيل القبول والدعم من شعبها. وبعبارة مختصرة، تكون دولة شرعية ترتفع فوق المصالح الضيّقة الدائرة في فضائها السياسي، وتتمتّع بقبول المواطنين لمبادئ ممارسة الحكم. من أجل إقامة هذه الدولة ينبغي تحقيق التقدم في المجالات الآتية:

الدولة المدنية دولة شرعية ترتفع فوق المصالح الضيّقة وتتمتّع بقبول المواطنين لمبادئ ممارسة الحكم

ترسيخ المواطنة: ينبغي أن تقوم المواطنة في البلدان العربية على أساس من المساواة والشمول. فالبشر يولدون في ظروف وأوضاع مختلفة، وتتنوّع الأساليب المتاحة لهم للوصول إلى الخيارات الكفيلة بتعزيز قدراتهم، غير أنهم جميعًا يستحقون الحقوق الأساسية نفسها. ويجب أن يكون حق المواطنة واحدًا وموحَّدًا لجميع الأشخاص الذين يعيشون في بلد ما، بصرف النظر عن الأصول الإثنية والمعتقدات الدينية والجنوسة والصحة والثقافة والثروة أو أية خصائص شخصية أخرى. ومن العوامل الجوهرية في مبدإ المساواة ذاك، الإقرار والقبول بالتنوع، بجميع مكوناته، المستمدة كذلك من حق الإنسان الأساسي نفسه. ويتطلب تطبيق هذه الحقوق الأساسية بالدرجة الأولى الإقرار بالمواطنة للجميع، ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع منظومة كاملة من الموارد والخدمات وأوجه الحماية والفرص المتاحة لهؤلاء المواطنين والكيفية التي توزع بها بينهم. وقد بينت دراسات عديدة أن التمييز وأوجه اللامساواة الاقتصادية الاجتماعية هي من معوقات أمن الإنسان والتنمية البشرية كليهما. وفي المقابل تمثّل المساواة أسلوبًا أساسيًّا لحشد القدرات الإنسانية وتعزيزها والارتقاء بالأداء في جميع أبعاد التنمية.

إن استقلال القضاء لَمِنَ المستلزمات الأساسية لتحسين مستوى أمن الإنسان في البلدان العربية

تعزيز استقلال القضاء: إن استقلال القضاء لَمِنَ المستلزمات الأساسية لتحسين مستوى أمن الإنسان في البلدان العربية. فحماية حقوق الإنسان تعتمد، من ناحية، على وجود قضاء قوي، وعادل، ومستقل، وقادر على مساءلة جميع الأطراف السياسية والاقتصادية الفاعلة، في ظل حماية دستورية وقانونية. ومن ناحية ثانية يمهد استقلال القضاء للاستقرار السياسي وانتشار العدالة. وأخيرًا، يمثّل استقلال القضاء عنصرًا حيويًّا لنمو اقتصادات معافاة، سليمة، وجامعة. ولا يمكن أن يتحقق هذا عبر مؤسسات ساكنة فحسب، بل يتطلب اهتمامًا وتنميةً متواصلين.

وإذا أُخذت التعهدات التي تضمنتها الدساتير العربية والاتفاقات الدولية مأخذ الجد، فإن من الواجب تعزيز قدرة الهيئات التشريعية في البلدان العربية وتمكينها من التعامل على قدم المساواة مع القضاء بوصفها ركنًا أصيلا من أركان الحكم، لا من خلال توسط السلطة التنفيذية وتدخلها بين هاتين السلطتين. كما يتعين على السلطات التنفيذية في المنطقة أن تبدي التزامًا مماثلًا بالتعامل مع السلطة القضائية على قدم المساواة.

تمكين السلطات التشريعية: على الرغم من سلسلة الصلاحيات الواسعة للمجالس التشريعية في بعض البلدان العربية، تؤدي الهيئات البرلمانية دورًا ثانويًّا على العموم. وفي المجالات التي تحقق فيها البرلمانات درجة من الاستقلال عن السلطة التنفيذية نراها تقصّر بصورة عامة في استخدامها على نحو فعّال لإدارة العملية التشريعية. وينبغي أن تؤخذ قضيتان بالحسبان عند النظر في العجز الذي أصاب الهيئات البرلمانية في البلدان العربية. القضية الأولى تتعلّق بالعملية الانتخابية التي غالبًا ما تصمَّم على نحو يحدّ من احتمالات الاستقلال البرلماني ذلك أن السلطة التنفيذية هي التي تُحكم قبضتها على الانتخابات التي تُجرى عادة تحت إشراف وزارة الداخلية. وفي ذلك ما يثير الشك لأن الوزارة تركز تقليديًّا على قضايا الأمن الداخلي. كما يتمّ تفصيل القانون الانتخابي في أغلب الأحيان على قياس طرفٍ أو آخر. والحياد عنصر مهم في الإجراءات الانتخابية وفي عملية الاقتراع على السواء. غير أن العنصر الأهم من تلك الإجراءات هو المناخ السياسي العامّ الذي تُجرى فيه الانتخابات: فالتعددية ما زالت هي الاستثناء لا القاعدة في البلدان العربية، بحيث تضيق الخيارات أمام الناخبين في الانتخابات البرلمانية. من هنا ينبغي وقف التعديل المنتظم لقوانين الانتخابات. والقضية الثانية الأخرى التي يتعين معالجتها في المجالات البرلمانية في البلدان العربية هي غياب الوسائل والأساليب الضرورية لوضع السلطات التنفيذية موضع المساءلة.

إصلاح القطاع الأمني: قد تكون الدولة نفسها، في كثير من الأحيان، مصدرًا للعنف، على الرغم من قدرتها ودورها المحوري في السيطرة عليه. وهذه هي الحال في معظم الدول العربية حيث ما

زالت المقاربة التقليدية للأمن تطغى على التفكير السائد في مجال الأمن الداخلي في البلدان العربية، مع ما يرافق ذلك من قصور يتمثل في تضييق مفهوم الأمن بحيث لا يتناول الاختلالات الكبرى. فالقطاع الأمني في البلدان العربية ، بوصفه أداة لتوطيد استقرار نظام الحكم ، خاضع لسيطرة الحكومة المشددة، ما يثير الشبهات حول نزاهة هذا القطاع وقدرته على ضمان الأمن والأمان لكافة من يعيشون داخل حدود الدولة. كما تواجه المجتمعات العربية، بصورة متزايدة، تهديدات عابرة للحدود وذات طابع جماعي، بما فيها تجارة السلاح والمخدرات، والجريمة الدولية، وتقاسم الموارد الطبيعية الشحيحة بين البلدان كالمياه مثلًا. وتتطلب مثل هذه التهديدات إعادة النظر في السياسة الأمنية بشكل شامل، وكذلك في طبيعة الأدوار والمهمات والمشتريات والتدريب وتخصيص الموارد. ومن الواجب مقاربة الأمن من منظور حماية الأفراد والجماعات من العنف. كما ينبغي تحليل القرارات الأمنية في البلدان العربية وموازنتها من حيث تأثيرها في التنمية والتماسك الاجتماعي.

فالأهداف الجوهرية للإصلاح في قطاع الأمن تتمثل في تطوير أجهزة أمنية معقولة الكلفة قادرة على توفير الأمن من جهة، وتأمين آليات رقابية فعالة تنسجم والمعايير الديمقراطية من جهة أخرى. ومن الضروري أن يخضع قطاع الأمن لنظام من الرقابة التي تمارس على مستوى الدولة ككل. ويتوقّف تحقيق إدارة شفافة وخاضعة للمساءلة في قطاع الأمن على وجود إدارة ورقابة مدنيّتين لأجهزة الأمن، مع فك الارتباط بين الدوائر الأمنية والنشاط السياسي، والأدوار الأخرى غير المتعلقة بالأمن. وفي مرحلة ما بعد النزاع في البلدان العربية ينبغي أن يتناول الإصلاح في هذا القطاع هدفًا ثالثًا وهو معالجة إرث حافل من مخلفات النزاعات الماضية، وبينها نزع السلاح وتسريح قدامى المحاربين وإعادة دمجهم بالمجتمع وإصلاح القضاء من خلال تطبيق العدالة الانتقالية والحد من انتشار الأسلحة الفردية والخفيفة، والألغام الأرضية المضادة للأفراد.[6]

الأهداف الجوهرية للإصلاح في قطاع الأمن تتمثل في تأمين آليات رقابية فعالة

تطوير المجتمع المدني: تتميز الإصلاحات المؤسسية الناجحة بأنّها تغييرات نابعة من مطالبة بالإصلاح تأتي من مختلف شرائح المجتمع، لا مجرد تغييرات تطلق من قمة هرم السلطة. وكثيرًا ما جرى التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في محاولات الإصلاح المؤسسي، مثل إعلان تونس ووثيقة الإسكندرية.[7] غير أن مشاركة أطراف غير أجهزة الدولة في الإصلاح تتجاوز منظمات المجتمع المدني لتضم القطاع الخاص كذلك. فالبلدان العربية تواجه واقعًا جديدًا يزداد فيه تمثيل القطاع الخاص بصورة مطّردة وعلى شتى المستويات، في المجالات التشريعية والتنفيذية، ويتزايد نفوذها في رسم السياسات العامة ولاسيما ما يتعلق منها بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد رافق التجارب المتعلقة بإشاعة الديمقراطية خارج المنطقة العربية تعاظم الوزن السياسي لأصحاب الاعمال وشراكتهم مع النخب الحاكمة في إدارة المجتمع والسياسة. ومع أن هذه التحالفات اقتصرت أحيانًا على استقطاب النخب التجارية كشركاء ثانويين للدولة، فقد دفعت السلطات في كثير من الحالات إلى اعتبار الحكم الرشيد، وحكم القانون، والمساءلة، والشفافية من مرتكزات قيام الدولة. ومن المرجّح أن يؤدي تصاعد النفوذ السياسي للقطاع الخاص العربي إلى تحفيز التحول الديمقراطي في البيئة الاجتماعية والسياسية.[8]

تتميز الإصلاحات المؤسسية الناجحة بأنّها تغييرات نابعة من مطالبة مختلف شرائح المجتمع بالإصلاح

ضمان أمن الجماعات الضعيفة

إن ظاهرة العنف ضد النساء ليست وقفًا على البلدان العربية، مع أن بعض أشكالها، مثل جرائم الشرف وتشويه الأعضاء الجنسية للإناث، تبدو أكثر حدةً منها في بلدان العالم الأخرى. بيد أن الخصوصية العربية في هذا المجال تنبع من وضع المرأة المستضعفة على المستوى المؤسسي والثقافي . وبصورة أخص ما زالت العائلة في المنطقة العربية هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تعيد إنتاج العلاقات والقيم والضغوط الأبوية من خلال التمييز بين الجنسين. ويتوجب على الدول العربية في هذا المجال أن توفر للنساء الوسائل الكفيلة بضمان حقوق الإنسان والأمن لهنّ. وطبقًا للدعوات التي حملتها تقارير التنمية الإنسانية العربية السابقة للإصلاح المجتمعي الشامل انطلاقًا من الحقوق المستحَقة، فإن نهوض المرأة العربية يستلزم الاحترام الكامل لحقوق المواطَنة لجميع النساء العربيات، وحماية حقوقهن في المجالات الشخصية والعلاقات العائلية، وضمان الاحترام الكامل كذلك لحقوقهنّ وحرياتهن الشخصية، وبخاصة حمايتهن طوال العمر من الإساءة والتعنيف الجسدي والنفسي.

ويتطلب إنفاذ تلك الحقوق تغييراتٍ قانونيةً ومؤسسيّةً ترمي إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو).

وإضافةً إلى الإطار القانوني، تشكل البيئة الاجتماعية عاملاً مهمًّا من عوامل التمييز ضد المرأة. ولا يكفي أن يعالَجَ العنف ضد المرأة في البلدان العربية ببعده القانوني فحسب، بل ينبغي التصدي له في المجتمع ككل عبر التربية والتوعية العامة. وكما أشارت تقارير سابقة،[9] يمثّل انعدام الوضوح في المفاهيم الثقافية والاجتماعية حول الأدوار والوظائف والحقوق عقبةً في طريق في نهوض المرأة. ويتوجب على التعليم ووسائل الإعلام أن تشارك بفاعلية في تغيير الصور المضللة عبر برامج مجتمعية تهدف إلى الإسهام بنهوض المرأة. وتمتد جذور التمييز الثقافية ضد المرأة على عدة أصعدة تستدعي العمل في وقت واحد:

يتطلب إنفاذ حقوق المرأة تغييرات قانونيةً ومؤسسيةً

- **التنشئة العائلية** تميز بين الذكور والإناث في قضايا الحريات والمسؤوليات والحقوق. وهذه البيئة تزعزع ثقة المرأة بنفسها وتقوّض صورتها عن ذاتها، ومن هنا ينبغي فهم آليات هذا التمييز ووضع حدٍّ لها.
- **وفي التربية**، ستستفيد الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة في المعاملة بين الجنسين من إدخال المنهجيات والتقانات الحديثة في برامج التدريس للمساعدة في إعادة هيكلة المناهج وأساليب التعليم والتقييم.
- **وفي وسائل الإعلام**، لا تنحصر المشكلة في قلّة وضعف البرامج التي تتوخّى الإعلاء من مكانة المرأة وتعزيز الاحترام لدورها في المجتمع. إنها تتجاوز ذلك عندما تؤدي شريحة مهمة من البرامج الإعلامية إلى إعاقة الجهود الساعية إلى نهوض المرأة، وتتفاقم المشكلة بانتشار الأمية التي جعلت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية هي المصدر الأول للثقافة الشعبية. ويتعين إعطاء الأولوية لتقوية أساليب رصد صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية وتحليلها، كما يتوجب على وسائل الإعلام أن تؤدِّيَ دورًا نشطًا في زيادة الوعي العامّ حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو).

يمثل إهمال الجماعات الضعيفة وتهميشُها نقطة سلبية في سجلات حقوق الإنسان في البلدان العربية

هناك أيضًا أزمة في البلدان العربية في حالة الاغتراب والإقصاء التي تعانيها الفئات الضعيفة، وفي إهمال الحكومات الحقوق الأساسية لهذه الفئات باعتبار أفرادها جزءًا من العائلة الإنسانية. ففي العديد من هذه البلدان لا يقتصر الأمر على إخضاع هذه الفئات للتمييز المؤسسي، بل يتعداه إلى تعرضها للتحيز من جانب المجتمع برمته. ولا يقتصر هذا التصرف على النساء فحسب بل ينسحب كذلك على الفئات المهمشة الأخرى مثل الأقليات والمسنين والشباب والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والمهجرين داخليًّا واللاجئين. ويمثل إهمال هذه الجماعات الضعيفة وتهميشُها نقطةً سلبيةً في سجلات حقوق الإنسان في البلدان العربية، وينبغي إزالتها دون تأخير أو مواربة.

يعاني اللاجئون والمهجرون داخليًّا التمييز المؤسسي والمجتمعي، ويعاملون كسكّانٍ من الدرجة الثانية في العديد من البلدان العربية. ووفقًا لمبادئ حقوق الإنسان ولضمان هذه الحقوق لجميع طالبي اللجوء إلى أراضيها، فإن البلدان العربية باتت مدعوّةً بقوة إلى اتخاذ الخطوات الآتية:

- المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين، فعند إعداد هذا التقرير لم تكن الأردن، وسورية، ولبنان قد وقعت بعد على هذه الاتفاقية المهمة.
- معالجة أسباب الحرب والنزاع من جذورها، ودعم مبادرات السلام التي يقوم بها الناشطون في القواعد الشعبية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات في المنطقة.
- التركيز على المشروعات المتكاملة الرامية إلى استيعاب اللاجئين المقيمين في المخيمات لأجل بعيد أو قصير، ما سيخفف بعض الضغوط على الموارد والبنية التحتية في المدن العربية التي تعاني تدفق اللاجئين الوافدين.
- تنفيذ مشروعات لتأهيل مخيمات اللاجئين، وتصميمها كفضاءات حضرية، لا على أساس وضع هؤلاء السياسي والاجتماعي، بل من أجل اندماجهم كجزء من المدينة. وعلى المخططات الرئيسية للمراكز الحضرية الخاصة بالتأهيل أن تأخذ بالحسبان النسيج المادي، والاقتصادي الاجتماعي، والثقافي للفضاءات المعنية. كما يجب انتهاج مقاربة للمشاركة الشاملة المنطلقة من القواعد الشعبية لتحديد المعالم الرئيسية للاحتياجات المتباينة للسكان اللاجئين: النساء والرجال والأطفال وذوي المداخيل المتفاوتة.
- التأكد من التزام وزارات العمل، والتنمية الاجتماعية، والعدل، وكذلك هيئات حقوق الإنسان الوطنية، بالمتابعة الكاملة، ومراقبة

حقوق الإنسان لطالبي اللجوء، والدعوة إلى إقرارها.

- التأكد من أن الأفراد لا تتمّ إعادتهم إلى أوطانهم، حيث تهدد الأخطار حياتهم أو حريتهم، وذلك تطبيقًا لمبدإ «عدم الإعادة القسريّة» المعمول به دوليًّا.

إعادة تعريف الأمن الاقتصادي

يتعين على البلدان العربية أن تنظر بصورة جدية إلى مستقبل يتجاوز النمط الاقتصادي الراهن في المنطقة والمجتمع الذي يعتمد عليه. وستؤدي المماطلة في هذا المجال إلى زيادة انعدام الأمن الاقتصادي في المنطقة.

ومن الملامح العامة المميزة للعقد الاجتماعي في معظم البلدان العربية قبول المواطنين بالقيود على التمثيل العام ومساءلة الدولة مقابل انتفاعهم بالفوائد التي تقدمها لهم. ويكون مثل هذا العقد ممكنًا لو كان للدولة مواردُ أخرى غير الضرائب المباشرة، مثل النفط، لتمويل الإنفاق العام. ومع أن ثمة تفاوتًا في درجة تطبيق هذا النموذج الريْعي بين بلد وآخر فإنه، كما هو معروف، قد أثّر سلبًا في مسيرة التنمية في جميع أرجاء المنطقة، ومن الأمثلة على ذلك نقصُ الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى الذي يجعل دخل الدولة رهينة احتياطيات البترول المحدودة والأسعار العالمية المتقلبة؛ وغلبة أنماط استهلاكية، في بعض الأحيان، لا تسهم في توفير الوظائف؛ والتقليل من قيمة المعرفة في مجتمعات يرتبط فيها التقدم في أغلب الأحيان بتوافر الثروة، لا باكتساب العلم والجهد الفكري. ولا يتيح هذا النوع من العقد الاجتماعي مجالاً لقيام اقتصادٍ آمن، معتمد على نفسه وتنافسيٍّ في المدى البعيد، ولا بد إذًا من تجاوزه إلى مرحلة جديدة.

ومن الجوانب الإيجابية في الانخفاض المتوقع في دخل النفط ومعونات التنمية الرسمية في الأعوام المقبلة أنه قد يؤدي إلى قدر أكبر من الاعتماد على مصادر الدخل الوطنية ومن ثمّ إلى تمتين المساءلة المتبادلة بين الدولة والمواطنين.

قياسًا على التجارب الاقتصادية في المنطقة العربية، وفي مناطق أخرى من العالم بما فيها دول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تبرز الشكوك حول الميل إلى الاعتماد على قوى السوق وحدها لتنظيم الشؤون الاقتصادية. ومن ثمّ يتطلّب التصدي للتحديات الاقتصادية في المنطقة نموذجًا بديلًا للتنمية العربية يقوم على ثلاث دعائم: النمو الاقتصادي المتنوِّع، وتوليد فرص العمل، وتخفيض الفقر، وتدور كلها في إطار التعاون الإقليمي. وعندما تؤخذ بالاعتبار الدروس المستفادة من الإخفاقات الاقتصادية العالمية الأخيرة، فإن الأدوات التي ستستخدمها هذه السياسات لا بد أن تتسم بالابتكار والتنوع وتجمع بصورة عملية بين سياسات السوق الحرة التي ترفع شعار «دعه يعمل، دعه يمرّ» من جهة، والتدخّل المفرط للدولة من جهة أخرى. وبصورة أكثر تحديدًا، فإن هذا التقرير قد أكد بوضوح ضرورة إعطاء الأولوية للعمل في المجالات الثلاثة التالية:

أثّر النموذج الاقتصادي الريْعي سلبًا في مسيرة التنمية في جميع أرجاء المنطقة

التنويع الاقتصادي: إن إنعاش القاعدة الإنتاجية للاقتصادات العربية وتنويعها هو من العوامل الحاسمة في معالجة أشكال انعدام الأمن الاقتصادي التي استعرضها هذا التقرير. ولا بد من أن يتحول التركيز الحالي في المنطقة من التوسع الاقتصادي القائم على دخل النفط أساسًا إلى تزايد مطرد في حصة القطاع الصناعي وإنتاجيته، وارتفاع كبير في الإنتاجية الزراعية، وإعادة النظر في التركيز المكثف على قطاع الخدمات. ويتطلب ذلك مراجعة للإطار الاقتصادي الكلي تسمح بدرجة أعلى من الاستثمارات العامة في البنية التحتية، وهي المفتاح الرئيسي لتسهيل النمو في الصناعات المخصصة للتصدير. يجب أن تشمل هذه المراجعة إيجاد قطاع مالي متين وبيئة ائتمانية قوية منفتحة ومتيسّرة لتمكين الشركات الخاصة من تمويل الاستثمار والتوسع. ومن الأساليب التي يمكن اتباعها لتوفير تمويل مستقر طويل الأجل للقطاعات الاستراتيجية، تأسيس بنوك للتنمية، سواء أكانت مؤسسات عامة كما هي الحال في البرازيل وكوريا واليابان أو ملكًا للقطاع الخاص، كما في ألمانيا. وقد حققت البلدان التي تأخرت في دخول حلبة التصنيع نجاحًا ملحوظًا باستغلال هذا النوع من بنوك التنمية كذراعٍ مالية لتنفيذ سياساتها الاستراتيجية في الميدانً الصناعي.

ويشكل هذان الهدفان السياسيان، وهما تطوير البنية التحتية وتوفير ائتمانات مالية مستقرة يمكن الركون إليها، العماديْن الرئيسين للاستراتيجيات الصناعية الوطنية والإقليمية التي تستهدف تنويع مصادر النمو. وبخصوص السياسة الزراعية ينبغي الاهتمام بقضايا

إن التصدي للتحديات الاقتصادية في المنطقة يتطلب نموذجًا بديلاً للتنمية العربية

أساسية مثل تأمين الحصول على الأراضي المنتجة والائتمان وتركيز الفوائد الممنوحة من خلال دعم الأسعار، وتغيير الأدوار الجنوسية، والإدارة الفعّالة لموارد المياه.

لا بد من حسن إدارة قوّة تأثير العولمة والانتفاع منها

العولمة: ليس تأثير العولمة أقلّ أهمية في البلدان العربية منه في بلدان العالم الأخرى. ومن ثمّ لا بد من حسن إدارة قوّة تأثيرها والانتفاع منها، ذلك أن التغير التقاني المتسارع يرفع، وباستمرار، سقف المستوى التقني ويتطلب من البلدان النامية أن تزيد من مستوى الإنتاجية والتنافسية لديها في الاقتصاد العالمي ليتسنى لها أن تقوم بدورها في تحوّلات العولمة. والواقع أن القطاعات الأكثر ديناميّةً في الاقتصاد العالمي المندمج هي البضائع والخدمات ذات التقنية المرتفعة ومقابل ذلك تبيّن العقود الأخيرة أن الاعتماد على السلع الرخيصة والأيدي العاملة غير الماهرة قد يؤدي إلى نموّ معرّض للانكفاء الامر الذي يهدّد أمن الاقتصادات النامية. وعلى هذا الأساس فإن الخطوة الأولى على الطريق الذي ينبغي أن تسلكه البلدان العربية نحو الأمن الاقتصادي تشمل التوسع في تطوير القدرات التقانية الكامنة، وتعبئة الدعائم المعرفية وتنميتها، والتحول إلى إنتاج البضائع والخدمات ذات القيمة المضافة. وفي هذا السياق تظل التوصيات المطروحة في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، صالحةً اليوم.

الإطار 9-3 جورج قرم* – العرب في حقبة ما بعد النفط

من بين الهزّات التي تعرّضت لها المجتمعات العربية طغيان العامل النفطي منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي على مسار الاقتصادات العربية، النفطية وغير النفطية. ذلك أنَّ الإيرادات المتأتّية من قطاع النفط لم تؤثّر فقط في البلدان المصدِّرة له، إنَّما انتشر جزء منها في كل الاقتصادات العربية عبر تدفق تحويلات العمالة العربية إلى الدول غير المصدِّرة للنفط، إضافةً إلى التدفقات الاستثمارية البينية. ولذلك، أصبحت معدّلات النمو السنوية في العالم العربي مرتبطةً ارتباطًا وثيقًا بتقلّبات سعر النفط، بحيث تزيد وتيرة النمو أو تنكمش حسب تموّجات الأسعار العالمية.

وقد اعتاد العالم العربي، بسبب النفط واقتصاده الريعيّ أن يستهلك مجموعةً واسعة من السلع والخدمات المستوردة، دون أن يزيد من قدرته الإنتاجية والتصديرية، خارج قطاع الطاقة، لتمويل هذا الاستيراد. كما تركّزت الجهود الاستثمارية في عهد النفط على توسيع قدرة إنتاج الطاقة وتصديرها إلى الخارج لرفع نسبة الإيرادات المالية. أما الحركة الاستثمارية الناتجة من الفوائض المالية، فقد توزّعت على مجموعات مالية عائلية عملاقة من جهة، وعلى تكوين مدّخرات متواضعة لدى العدد الأكبر من العاملين العرب في البلدان النفطية من جهة أخرى. وفي الحالتيْن كلتيهما، توجّهت الاستثمارات بشكل أساسي إلى القطاعات العقارية والسكنية والسياحية والمصرفية، ولم تُوظَّف الفوائض المالية فعليًّا في بناء القدرات الإنتاجية المحلية لمواجهة تحديات العولمة وعصر ما بعد النفط.

لا بدَّ لذلك من البدء بالتفكير الجدي في تعديل المسارات التنموية العربية ليصبح العرب منتجين في المجالات التي تقوم عليها حركة العولمة، كما فعلت عدة دول كانت متخلِّفةً اقتصاديًّا، مثل أيرلندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وجزيرة مالطا. ويعني ذلك ضرورة وضع الخطط المترابطة للحد من هجرة الأدمغة العربية، لأنَّ حركة العولمة تفرض على كل الدول أن تنمّي القدرات المعرفية والإبداعية التي تعتمد بالدرجة الأولى على عنصر الكفاءة البشرية، وحسن التنظيم وتشجيع الإبداع التكنولوجي في الميادين الحديثة مثل الإلكترونيات والمعلوماتية والأبحاث الصحية والطبية والبيولوجية والأنواع الجديدة من المأكولات، إضافةً إلى الكفاءات المطلوبة في ميادين الحد من تلوّث البيئة وإنتاج مصادر الطاقة البديلة.

والجدير ذكره أن الدول العربية قامت بجهود كبيرة في مجال التربية والتعليم، لكن من دون تأمين فرص العمل الكافية واللائقة للكفاءات العربية التي تدخل سوق العمل سنويًّا بأعداد كبيرة وتضطر إلى الهجرة خارج الوطن بحثًا عن الحياة المهنية المرموقة الناشطة المفقودة في بلادها. وهذا الوضع جزء من حلقة مفرغة ناتجة من تركز الاستثمارات في القطاع العقاري والتجاري والمصرفي وبعض الصناعات الخفيفة التي لا تتطلّب قدرات تكنولوجية رفيعة (باستثناء صناعة البتروكيماويات التي هي تكملة للقطاع النفطي).

والواقع أن الاقتصادات العربية تعتمد، إضافةً إلى الريع النفطي على الريع العقاري وريع وكالات استيراد السلع الأجنبية والريع المالي والمصرفي، وهي لم تدخل بعد عصر الريع المُتأتّي من القدرة التكنولوجية في إنتاج السلع والخدمات الحديثة المعتمدة على المعرفة أكثر منها على اليد العاملة التقليدية. ومن أجل تشجيع أصحاب الريادة الاقتصادية العربية على الدخول في عمليات استثمارية تتطلّب كفاءاتٍ بشريّةً عالية ومعارف علمية وتكنولوجية وتدرُّ الأرباح الناتجة من الإبداع التكنولوجي، لا بدّ من تعديل الأنظمة الضريبية وسلة الحوافز الممنوحة للاستثمار لكيْ تتّجه الحركة الاستثمارية بالتدريج إلى تنويع مجالاتها. وهناك العديد من المهنيين العرب من ذوي الكفاءة العالية، الذين يطوِّرون أساليب وتقنيات جديدة في إنتاج السلع الحديثة المطلوبة عالميًّا، غير أنَّهم لا يجدون في وطنهم مَنْ يموِّل حماية ابتكاراتهم عبر تسجيل براءات الاختراع دوليًّا وتطويرها بحيث تصبح قابلة للاستعمال في حقول الصناعات والخدمات الحديثة. ويمكن في هذا المضمار أن نقتدي بما فعلته بلدان أخرى كانت أشد فقرًا من البلدان العربية ونجحت في تغيير المسار التنموي المقيَّد ذي الأداء الضعيف وتحويله إلى الاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا والانخراط في العولمة والاستفادة منها إلى أبعد الحدود.

إنَّ العالم العربي، سواء بجزئه النفطي أم بجزئه غير النفطي، لم يدخل بعد عالم الحداثة الاقتصادية في ظل مقتضيات العولمة. ذلك أنَّ إقامة ناطحات السحاب والمطارات الأنيقة واقتناء السيارات الفخمة هي المظاهر الخارجية للحداثة الاقتصادية، وليست قلبها النابض الكامن في العلوم والمعارف والإبداع التكنولوجي.

*جورج قرم، خبير اقتصادي ومالي دولي واختصاصي في شؤون الشرق الأوسط ودول حوض البحر المتوسط.

توفير فرص العمل: يتوجب على أية استراتيجية اقتصادية كلية مناصرة للفقراء أن تجدد التزامها بخلق الوظائف والاستثمار العام باعتبارهما القناة المحورية لإنعاش النمو. وقد طرحت أجندة «الإصلاح» العربية الحالية جانبًا نموذجَ التنمية الذي تقوده الدولة، وتحولت عنه إلى نموذج تتحكم فيه قوى السوق مع التركيز على تحسين مناخ الاستثمار ورأس المال الخاصّ. غير أن الواقع يبيّن أن هذا النموذج لا يشكل بالضرورة حلاًّ لأزمة البطالة الواسعة المتزايدة في المنطقة لأن جوهر المشكلة، كما يرى التقرير، إنما يكمن في طبيعة النمو المرتكز على النفط.

لقد أدّى تطبيق نموذج التنمية المرتكز على دخل النفط إلى نمو متقلب لم تتوافر فيه فرص العمل، وقد أنتج هذا النمط في البلدان العربية مستوًى من اللامساواة في الدخل ينحو إلى الانخفاض أكثر منه في مناطق العالم الأخرى، وخلّف كذلك جيوبًا عميقةً في مجال فقر الدخل. لا بدّ أن يرتبط النمو الإنتاجي بتخفيض الفقر، ما يستلزم توليد فرص العمل مقابل أجر لائق وعلى نطاق واسع. فالبطالة، علاوة على مضاعفاتها الاقتصادية، تمثل التحدي السياسي والاجتماعي الأكثر حساسية الذي ستواجهه المنطقة في المستقبل المنظور. ولا يكمن هذا التحدي في خلق فرص العمل فحسب، بل يشمل كذلك توفير فرص العمل المنتجة والكريمة لكافّة السكان الذين بلغوا سن العمل. ولتحقيق هذا الهدف يمكن أن يكون للسياسات الاقتصادية الكلية مفعول مماثل لمفعول البرامج التي تستهدف مكافحة الفقر. والسؤال الوارد بهذا الصدد هو: ما الذي يجعل النمو أكثر دعمًا وأعمَّ فائدةً للفقراء؟ لعلّ الإجابة الملائمة تكمن في ضرورة خلق الأوضاع التي تسهم في: تركيز النمو في القطاعات الاقتصادية القادرة على تحقيق الانتفاع المباشر للفقراء؛ وإيجاد بيئة تمكينية توسع من فرص العمل والدخل الحقيقي أمامهم؛ وتعزيز قدراتهم البشرية الأساسية.

ويتطلب ذلك أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية عنصرًا راسخًا في استراتيجية تنموية واسعة تفسح المجال للاستثمار، لا في البنية التحتية فحسب، بل كذلك في نشاطات معينة مولِّدة لفرص العمل، مثل الأشغال العامة، إضافةً إلى تنمية القدرات البشرية من خلال الاستثمار في مجالات التعليم والصحة.

تخفيض الفقر: من المؤكد أن جانبًا من الرجال، والنساء والأطفال سيتركون في حالة من الفقر المدقع، حتى مع تضافر الجهود لتحقيق التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل. ولإخراج هؤلاء من دائرة الفقر لا بد من تطوير برامج وسياسات محددة وهادفة لرفع مستويات الدخل وتعزيز إمكان الحصول على الخدمات في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية.

لا بد أن يرتبط النمو بتخفيض الفقر

من المكونات المهمة التي لم تُستغل استغلالاً كاملاً في البلدان العربية الاستفادة من مشروعات الأشغال العامة التي يجب أن تستهدف الشرائح الفقيرة وتوفّر الأصول الاقتصادية ذات القيمة بالنسبة إلى المجتمعات المحلية الفقيرة. وعندما تنتفع الفئات غير الفقيرة بصورة كبيرة من مثل هذه الأصول عند قيامها، فإن المشاركة في التمويل يجب أن تكون إلزاميّةً ويعاد إدخالها في ميزانيات المشروعات العامة.

ومن المكونات المهمة كذلك إيجاد وتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي التي تؤدّي دورًا جوهريًّا في التخفيف من وطأة الانتكاس الاقتصادي على الفئات الضعيفة، والتي ما زال توزيعها متفاوتًا بين البلدان في المنطقة. وتضم كافة البلدان العربية مجموعةً من شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية المتداخلة والمترابطةالتي استُكملت بشبكات أمان رسمية أو شبكات تديرها الدولة بطرق مختلفة في كل بلد. وقد أقامت البلدان العربية ذات الدخل المرتفع سلسلةً عريضةً وعميقةً نسبيًّا من شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية التي تقدم دعمًا خاصًّا للأرامل والمطلّقات والمرضى والمسنين والشابات العازبات غير العاملات وعائلات المساجين والطلاب. وسلكت البلدان ذات الدخل المتوسّط سبلاً مماثلةً غير أنها قصرت عن تغطية جميع المحتاجين تغطيةً كاملة، وتحقيق قدر كاف من الدعم والمساواة وفعالية الكلفة في ما تقدمه من برامج. أما البلدان ذات الدخل المنخفض، فلم تبدأ إلا في الآونة الأخيرة باعتماد شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية، وهذه الأخيرة تعاني جوانب القصور نفسها التي تظهر في البلدان ذات الدخل المتوسّط ولو بدرجة أكبر.

تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي أولوية أساسية

ولتمويل استثمارات عامة كبيرة لدعم الفقراء، وخلق فرص العمل، يفضَّل الاعتماد على حشد الموارد المحلية في المقام الأول. قد لا يكون من الحكمة الاعتماد على مساعدات التنمية الرسمية أو تدفقات رأس المال الخاص للتعجيل بالنمو، علمًا بأن حشد بعض الموارد يمكن أن يتمّ من خلال توجيه الاستثمارات العامة صوب المجالات الإنتاجية، أي في رأس المال البشري ورأس المال المادي والطبيعي على حد سواء.

ويمكن السياسات العامة كذلك أن تخلق بيئة أكثر مواءمةً للاستثمارات الخاصة المتعددة المجالات، إما من خلال سياسات اقتصادية كلية أكثر جاذبيّةً، أو إعادة توزيع المكاسب بصورة أكثر توازنًا. وعند تزايد فرص الاستثمار يصبح الناس أكثر ميلاً إلى الادّخار أو يؤدون قَدْرًا أكبر من العمل لتوسيع قاعدة الدخل المادي لديهم. وتبدو إمكانات حشد الموارد المحلية مرتفعةً في المنطقة بسبب انخفاض معدلات الضريبة فيها.

يفضَّل الاعتماد على حشد الموارد المحلية في المقام الأول لتمويل استثمارات عامة كبيرة لدعم الفقراء

الحدّ من انعدام الأمن الغذائي والصحي

ما زال انعدام الأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية مصدرَ معاناة لأعدادٍ هائلة من المواطنين في البلدان العربية. وقد تتقدّم دولة على أخرى في بلوغ الهدف الأول من الأهداف التنموية للألفية الثالثة، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع، غير أن المنطقة بمجموعها ما زالت خلف الركب. ويعود ذلك، بشكل أساسي، إلى استمرار الانتشار الواسع للجوع في البلدان الأقل نموًا في المنطقة.

لم يفسر هذا التقرير الأمن الغذائي من زاوية الاكتفاء السيادي المطلق من الإنتاج الغذائي، وهو هدف غير عملي في ظل شح المياه على المستوى الإقليمي، وإنما على أساس كفاية السلع الجوهرية لجميع أفراد المجتمع، وبعبارة أخرى لم يتمّ التركيز على موضوع الاكتفاء على مستوى الدولة، بل على المستوى الإنساني. وفي هذا السياق يمثل تدني مستوى الكفاية من الغذاء الرئيسي إحدى أخطر الفجوات التنموية في المنطقة. وفي أنحاء العالم، كما في المنطقة العربية، أدت سياسات السوق المتوسّعة في تحرير الإجراءات إلى تزايد تركيز أفضل موارد الأرض والمياه في أيدي قلة متناقصة من المزارع التجارية الكبرى. وقد أرغم هذا الاتجاه صغار المزارعين على تدبير أمورهم بالاستثمار في أراضٍ هامشية بصورة متزايدة. إنّ الأراضي الفضلى التي طالما أنتجت الغذاء لزارعيها أصبحت اليوم تُخصص بصورة مطردة لزراعة المحاصيل التي تحقق أرباحًا عاليةً من أجل تلبية أنماط الاستهلاك لدى الأغنياء، أو للتصدير إلى الخارج. وفي الوقت نفسه أدت علاقات القوة غير المتكافئة، وبخاصة في الريف، إلى منح الجماعات ذات النفوذ السيطرة على خيرة الأراضي ومصادر المياه بكلفة أقل بكثير من القيمة الاجتماعية لهذه الموارد. وأسهمت هذه

يمكن التغلب على ندرة الغذاء في المنطقة العربية من خلال تدخل على مستوى السياسات

السياسات، مجتمعةً، في قيام أوضاع راحت فيها الأسواق تنتج كميات أقل من المطلوب من المواد الغذائية الأساسية التي تشكل الجانب الأكبر من غذاء الفقراء وأوجه الإنفاق لديهم. ويمكن، في هذا السياق، التغلب على ندرة الغذاء في المنطقة العربية من خلال التدخّل على مستوى السياسات، وذلك وفقًا للمبادئ التالية:

تيسير الحصول على الأرض: على البلدان العربية استحداث ضريبة تصاعدية على الأراضي المنتجة بفرض معدلات ضريبية تتزايد بتزايد مساحة الأراضي المملوكة. وقد يدفع هذا الإجراء كبار مالكي الأراضي إلى بيع جزء من أراضيهم واستخدام العائدات لتمويل التوسع في عمليات الري. وينبغي معالجة القضايا المتصلة بالحصول على الأراضي وتوزيعها وتملكها في نطاق منظومة من السياسات الداعمة للفقراء. ومن الأمور الجوهرية في هذا المجال ضمان الإطار القانوني والمؤسسي الذي يسهل ممارسة المرأة لحقوقها في إدارة الموارد، وحين يؤخذ بالاعتبار دور المرأة الكبير في الزراعة من المهم التأكد من أن أنظمة حقوق الملكية لا تتحيّز ضدّها. ومن شأن تغيير القواعد القانونية لتأكيد حقوق المرأة وزيادة القدرة على إنفاذ مطالباتها بالأصول الطبيعية والمادية أن يولّد حوافزَ جديدةً، ويزيل واحدًا من الأسباب الرئيسة لانعدام الأمن لدى النساء في الريف.

توسيع الائتمان والتمويل ليشمل التنمية الريفية: قد يكون التدخل الحكومي ضروريًّا للتأكد من توافر الائتمان وفرص العمل من أجل تعزيز التنمية الريفية الداعمة للفقراء. وهذا يعني منح النشاطات الزراعية الريفية تسهيلات ائتمانية هادفة. وتساعد القوانين التي تتطلّب من البنوك التجارية تنويع عمليات الإقراض وتوسيعها في المناطق الريفية، كما هي الحال في الهند وفيتنام، إلى تعزيز الإنتاج الزراعي الصغير الحجم والتجارة الزراعية الصغيرة. كذلك تمويل الأعمال غير الزراعية الكثيفة العمالة في المناطق الريفية من خلال مشروعات الأشغال العامة، تولّد العناصر الكفيلة باستقرار الدخل عند وقوع الحوادث المناخية المفاجئة.

الاستثمار في المياه: ينبغي القيام باستثمارات واسعة لزيادة توافر المياه وعائداتها وتوزيعها لأغراضها المختلفة. ووفقًا لبعض التقديرات

سيبلغ إجمالي رأس المال المطلوب، لزيادة قدرة المنطقة على تحلية المياه فقط خلال العقود الثلاثة المقبلة، نحو 73 مليار دولار، أي بمعدل سنوي يصل إلى 2.6 مليار دولار. يضاف إلى ذلك أنه ما لم يحدث استثمار في مجال المياه سيكون من الصعب زيادة الإنتاج الغذائي والتخفيف من الأعباء المالية للواردات الزراعية، وتحسين الأمن الغذائي. وينبغي أن ترافق هذه الاستثمارات إصلاحات رئيسية في إدارة المياه لضمان الحصول على موارد المياه في المناطق الريفية على نحو أكثر إنصافًا واستدامة.

التركيز على البحوث والتطوير: المعرفة عنصر حيوي للزراعة والإنتاج الغذائي، غير أنها من المقومات غير المستغلّة. وهناك حاجة إلى إجراء البحوث حول مشكلات المجتمعات المحلية في المناطق التي تهددها المخاطر، بما فيها الدراسات عن حماية التنوعات المحلية من الأمراض والأوبئة؛ وحول توسيع التنوع في المغذيات؛ وإنشاء مواقع متميزة في الأسواق؛ والنباتات التي يمكن أن تنمو في مناخٍ أكثر دفئًا وجفافًا. وفي الوقت الحاضر، تخصصَ ميزانيات لا تستحق الذكر للبحث والتطوير في مجالات الزراعة والإنتاج الغذائي؛ إن مجموع الميزانيات للبحث والتطوير في هذا القطاع في جميع البلدان العربية خلال السنوات العشرين الماضية لا يعادل أكثر من جزء بسيط من الميزانية السنوية لواحدة من شركات الغذاء والزراعة المتعددة الجنسية.

الصحة هدف إنساني مركزي، وأداةٌ حيوية لتمكين القدرات البشرية لأنها تؤثر في العديد من نواحي أمن الإنسان وعلى الرغم مما حققته البلدان العربية من مكاسب ملموسة على العموم في أوضاع الصحة العامة، فإنها ما زالت متخلفة عن ركب الدول الصناعية. ومع أنّه تمّ تحقيق تقدّم مذهل في مجال معدّلات العمر المتوقّع عند الولادة ومعدّلات وفيات الأطفال، ما زالت المؤشرات الصحية الرئيسة الأخرى في المنطقة تشهد حالةً من الركود منذ عدة أعوام. وثمة تفاوت واضح في مستوى الرعاية الصحية بين بلدٍ وآخر وبين البلدان بصفة عامة. وكثيرًا ما تسيء الأنظمة الصحية إدارة البيانات، ما يجعل من الصعب تكوين صورة دقيقة عن وضع الصحة العامة. يضاف إلى ذلك أن بعض الممارسات المتجذرة في التقاليد الاجتماعية ما تزال تلحق الضرر بصحة الكثيرين، وبخاصة النساء، وتدعو إلى تغير في أنماط السلوك المجتمعية بصورة عامة. وينبغي خفض معدلات سوء التغذية والتقزّم بين الأطفال، وزيادة القيمة الغذائية في الأطعمة بجعل المغذيات المتوازنة متاحةً وأقرب منالاً للعائلات وذلك لتخفيض سوء التغذية والبدانة على حد سواء. وهذا التحدي يمسّ كلًّا من السياسات الغذائية والصحية، ويستلزم وضع آليات محددة لتسعير الغذاء وتوسيع مراكز الرعاية الصحية الأولية وثقافة الصحة العامة.

يمسّ تحدي الأمن الغذائي كلًّا من السياسات الغذائية والصحية

ولا بد من أن تتركّز المناقشات حول الأولويات في تحسين مستويات الصحة العامة، ونطاقها وسبل تطويرها. فالبلدان العربية لديها الموارد المادية والبشرية، وكذلك الإرادة العامة المطلوبة للتغيير. أما المطلوب فهو رؤية مستقبلية تأخذ بالاعتبار جميع القضايا المعقدة، ولا تقبل بالحلول المتسرّعة، وتقترح اتخاذ خطوات تدريجية عملية للإنجاز. ومن أجل تطوير مثل هذه الرؤية وتحقيقها يتوجب النظر في عدد من المبادئ الأساسية:

التركيز على الناس وعلى الوقاية: ينبغي أن تكون أنظمة الصحة العامة في العديد من البلدان العربية أكثر تفاعليةً وحرصًا على الوقاية وتركيزًا على الناس باعتبارهم المحور الأساسي لعملها.[10] والنموذج الطبي الحيوي المعتاد في المنطقة، والذي يركز على الرعاية في المستشفيات والخدمات العلاجية ومعالجة الأمراض لا الناس هو نموذجٌ أضيق من أن يلبي الاحتياجات المتوقعة. وعلى النظام بأكمله أن يتواصل ويتفاعل مع القطاعات الأخرى من أجل الارتقاء بمستوى الصحة العامة وتشجيع تمويلها عبر آليات مناسبة بين مختلِف القطاعات.

المعرفة عنصر حيوي للزراعة والإنتاج الغذائي

تسهيل وصول الخدمة الصحّيّة للجميع: تشمل التغييرات الأخرى المطلوبة خطوات ضرورية لخفض كلفة الرعاية الطبية للناس العاديين الذين

الإطار 9-4 أولويات الصحة العامة

- النهوض بالمساواة من خلال التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا.
- الوقاية القائمة على الاهتمام بالناس، وتقديم العناية الأساسية بكلفة ملائمة.
- تعزيز الرعاية الصحية الأولية ودمج الخدمات الصحية المجزأة.
- تقوية مؤسسات الصحة العامة.
- دعم مبادرات التطوير الصحي التي تتمتّع بمشاركة المجتمعات المحلية ومساندتها.

المصدر: Jabbour 2007.

يتزايد إنفاقهم على أمور الصحة بما يفوق طاقتهم. وقد يتضمن ذلك إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العامّ في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط حيث يتدنى الإنفاق الحكومي على النواحي الصحية. من جهة أخرى فإن على البلدان المرتفعة الدخل، التي تنفق كثيرًا على العناية الصحية، أن تترجم هذه الاستثمارات إلى مكاسب حقيقية بتذليل أوجه القصور في أنظمتها الصحية، وزيادة التركيز على الرعاية الوقائية. ويجدر بمعظم البلدان العربية أن تبذل مزيدًا من الجهد لوضع تشريعات في مجال التأمين الصحي وضمان تفعيلها، وخلق الحوافز لأرباب العمل في القطاع الخاص لتوفير مزايا مناسبة في المجال الصحي.

ينبغي أن تكون الحماية والوقاية والإنذار المبكر من المهمات الجوهرية للبنية التحتية في مجال الصحّة

رفع مستوى التوعية والمشاركة العامة: إن المشاركة العامة عنصر جوهري في وضع الأولويات الصحيحة وتنفيذها. فالمواطن في البلدان العربية، في غمرة انشغاله بالهموم الأكثر إلحاحًا ومساسًا بأمن الإنسان، (كالطعام والحقوق والاحتياجات الأساسية)، قلما يفكر في أمور الصحة باعتبارها من الأولويات. بناء عليه، من الضروري الارتقاء بمستوى المعرفة العامة بقضايا الصحة والوعي بما يتصل بها من حقوق وواجبات. وفي وسع القطاعات المستنيرة في البلدان العربية، إذا أتيحت لها الفرصة، بالتعاون مع حكومات متجاوبة، وبدعم دولي، أن تطلق مبادرات محلية في مجال الصحّة. وهناك حاجة إلى تطوير منابر محلية تتسم بتمثيل عريض وبخاصة من جانب المواطنين، وتتمتّع بالصلاحيات اللازمة لتنفيذ التوصيات التي يحصل توافق عليها ويمكن، على سبيل المثال، أن تطلق البلدان العربية برامج في المدن والمجتمعات والقرى للنهوض بالمستوى الصحّي، تقوم على المشاركة العامة وتَحلُّ فيها الشراكة بين الحكومات والمواطنين محلَّ المقاربات الأحادية ويكون من شأنها أن تقدم أدلّةً إرشاديّةً تثقيفية يمكن تكرارها في مجالات تنمويّة أخرى.

ما زال الاهتمام على المستوى السياسي بالمخاطر الصحية المستجدة قاصرًا أو غائبًا كليًا

التنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي: يمكن التعاون الإقليمي، على مستوى السياسات والبرامج، أن يرتقي بالأداء في المجالين الصحي والتنموي. وقد أسهم مثل هذا التعاون في تحسين الأوضاع الصحية في بلدان الخليج، غير أن استمرار تدنّي المؤشرات الصحية في البلدان المجاورة أمرٌ غير مقبول ويدعو إلى المزيد من التعاون. كذلك ينبغي حشد الموارد والخبرات المتوافرة لدى الناس والمنظمات غير الحكومية، لا الاكتفاء بما هو موجود لدى الحكومات. وتؤدي هيئات التعاون الدولية كذلك دورًا أساسيًّا في هذا المجال عن طريق توثيق الصلة بين الحكومات ومصادر المعرفة والموارد لمساندة الخطط الوطنية في مجال الصحة.

مواجهة التهديدات الصحية المستجدة: ينبغي أن تؤخذ التهديدات الصحية المستجدة، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والأمراض المزمنة المعدية، على محمل الجد. غير أن الاهتمام على المستوى السياسي بهذه المخاطر ، ما زال قاصرًا أو غائبًا كلّيًّا، في ظلّ أوضاع لا تتسم بالشفافية وتواجه فيها الفئات الأكثر تعرّضًا للمخاطر حالةً من الإهمال والإغفال. وقد طورت العلوم الطبية أساليب فعالة لتخفيف آثار الفيروس على الجسم لدى المصابين بالإيدز، ومع أنها متاحة مجّانًا في معظم البلدان العربية، فإن الإفادة منها بصورة فعالة غير ممكنة إلا بتبدل أنماط السلوك الاجتماعي تجاه هذا المرض، وكذلك الوقاية منه غير ممكنة إلا ببروز أنماط جديدة من السلوك الشخصي لدى المصابين به، وقد غدا من الأولويات الملحة تبديد أجواء السرية والعار التي تكتنف مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز، من خلال برامج للتوعية الاجتماعية المتعاطفة، ومشاركة عناصر قيادية مؤثرة في حياة الناس بمن فيها الشخصيات البارزة، والزعماء الدينيون، والشخصيات العامة الأخرى. وفي ما يخصّ الأمراض المعدية الأساسية ينبغي أن تكون الحماية والوقاية والإنذار المبكر من المهمات الجوهرية للبنية التحتية في مجال الصحّة، على الصعيدين الوطني والمحلي.

الحدّ من التهديدات الخارجية وتسوية النزاعات

ما زالت الأوضاع في المنطقة العربية تتسم بعدم الاستقرار، وتعاني وطأة الاحتلال والتدخل العسكري من جانب قوًى خارجية، وتقاسي النزاعات الداخلية والعابرة للحدود التي تحرم الناس حقوقَهم الأساسية، وتعوق التنمية في مناطق النزاع. وقد استعرض هذا التقرير جوانب العنف المؤسسي والبنيوي والمادّي الذي فرضه الاحتلال والتدخل العسكري الخارجي على البلدان العربية، مع الإشارة بصورة خاصة

إلى حالة كلٍّ من الأرض الفلسطينية المحتلة والصومال والعراق.

ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية الأولى في مساعدة المنظمات الإقليمية، وبخاصة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، في مواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجه أمن الإنسان في تلك الحالات. وتكمن مسؤولية الأمم المتحدة الأولى والأهم في الدفاع عن السلام والأمن في العالم، ومن ثم يتعين عليها ألّا تتخلى عن الدور المهم الذي تؤديه في المنطقة من هذه الناحية. ويمكنها أن تسهم إسهامًا مهمًّا في العراق بمساعدة البلاد على الانتقال إلى مرحلة الانتعاش والعمران بالتوازي مع استراتيجية انسحاب القوات الأميركية. كما أن لدى الأمم المتحدة قدرةً واضحة، وغير مستغلة بدرجة كافية، على المساعدة في المفاوضات الرامية إلى إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي حول الأرض الفلسطينية المحتلة. كذلك يستطيع المجتمع الدولي أن يسهّل، في الصومال، عمل قوات عربية وأفريقية مشتركة تحت مظلة الأمم المتحدة، وفقًا للتوصيات التي قدمها الزعماء الصوماليون في مؤتمر المصالحة الوطنية.

ومهما كانت طبيعة البرنامج الذي قد يتمّ التوافق عليه، فلا بدّ من أن تكون الأولوية لوقف المعاناة والموت جراء النزاع. والأولويات التي لا يمكن إرجاؤها هي الأوضاع الكارثية في الأرض الفلسطينية المحتلة والصومال والسودان والأزمة الإنسانية وانهيار البنية التحتية في العراق، والتي حلّت في أعقاب عقدين من الحروب والعقوبات غير المجدية. وعلى الرغم من أهمية المعونات الدولية، فإنه لا يمكن الاستغناء عن المبادرات المحلية والإقليمية في مواجهة حالات الطوارئ، فهي قد تسهم أيضًا في تطوير البنية التحتية اللازمة.

إن استمرار عدم الاستقرار في أوضاع المنطقة جراء مثل هذه التهديدات يؤكد أهمية الترابط الوثيق بين أمن الإنسان والأمن بمفهومه التقليدي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. إن الاحتلال والنزاعات المسلحة والصراعات حول تأكيد الهُوية واللجوء إلى استخدام العنف، كلها تقوّض سلامة الشعوب المعنية في المنطقة ورفاه تلك الشعوب. وغالبًا ما يؤدي تضافر عنصري الموقع الجغرافي الاستراتيجي والظروف السياسية المتأزمة في البلدان العربية إلى احتدام النزاعات ومواصلة الاعتماد على قوى خارجية للمساعدة في التوصل إلى تسويات. بيد أن هذا الاعتماد نفسه يشكل مصدرًا للسخط العميق في أوساط شعوب المنطقة، حيث يتحول الرأي العام الشعبي إلى الوقوف في وجه القوى التي تُعَدُّ تهديدًا لأمن الإنسان بسبب احتلالها أراضي البلدان العربية وتدمير حياة المواطنين فيها.

ويحتاج انحسار السخط الشعبي ضد القوى الخارجية ما هو أكثر بكثير من الحملات المضادة من أجل «كسب القلوب والعقول». ذلك أن هذا الوضع هو محصلة علاقات قوة تاريخية وضعت البلدان العربية عرضةً لتدخلات خارجية ولاستخدام المعايير المزدوجة في القضايا المتصلة بالحقوق السياسية والإنسانية. وتظل هذه المحنة باعثًا على الألم في الذاكرة الجماعية، ولا يمكن تخطّيها إلا بالاحترام الذي لا لبس فيه للحقوق السياسية والمدنية والدينية في البلدان العربية لا بمجرد البيانات المسكّنة. مثل هذا الصدق الجليّ، الذي أخذت بوادره تظهر في الآونة الأخيرة، سيحسن بشكل أساسيّ المناخ التمهيدي لمشاركة الأطراف الإقليمية الفاعلة في المفاوضات الرامية إلى تسوية النزاعات التي سبّبت، منذ زمنٍ، تآكل أمن الإنسان في المنطقة.

يستمر عدم الاستقرار في أوضاع المنطقة جرّاء الاحتلال والتدخّل العسكري الخارجي والنزاعات المسلّحة

وقد لا تُحلّ النزاعات في البلدان العربية حلاًّ كاملاً في القريب العاجل، غير أن من الممكن تخفيف حدّة النزاعات ومضاعفاتها. والتحدي الأهم في الشرق الأوسط هو الصراع

الإطار 9-5 حديث الأمين العام للأمم المتحدة عن الحاجة الحيوية إلى إقامة دولة فلسطينية وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل

لقد غدا الوضع في الشرق الأوسط أكثر تعقيدًا وهشاشةً وخطرًا مما كان عليه منذ عهد بعيد. فما زال الشعور العميق بعدم الثقة يحول دون مُضيِّ الفلسطينيين والإسرائيليين قُدمًا في العملية السلمية. وهناك أسباب متزايدة عديدة لعدم الاستقرار والشك في المنطقة، غير أن الجرح الذي لم يلتئم بعد، بالنسبة إلى الأغلبية في العالم العربي، حتى بعد أربعين سنة، إنما يتمثل في استمرار احتلال الأراضي العربية، وإنكار مطالب الفلسطينيّين المشروعة بإقامة دولة لهم.

ويقوم الحل على أساس واضح: إنهاء الاحتلال الذي بدأ في العام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة إلى جانب دولة إسرائيل الآمنة المعترَف بها اعترافًا كاملًا، وتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، وفقا لمقررات مجلس الأمن الدولي.

المصدر: الأمم المتحدة – دائرة الإعلام العام 2007 (بالإنجليزية).

وإن أكدت الأزمة في غزة شيئًا فإنما أكدت عمق الإخفاقات السياسية في الماضي، والحاجة الماسة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل لجميع الشعوب في الشرق الأوسط. وكما نحن في حاجةٍ إلى حكومة فلسطينية موحدة ملتزمة بعملية السلام، نحتاج أيضًا إلى أن تفي الحكومة الإسرائيلية بالتزاماتها. وكما نحتاج إلى أن يعالج الفلسطينيون القضايا الأمنية – كما تفعل السلطة الفلسطينية بشكل تستحق عليه الثناء في الضفة الغربية – نحتاج أيضًا إلى أن يجمد الإسرائيليون الاستيطان تجميدًا حقيقيًّا.

المصدر: الأمم المتحدة 2009.

العربي الإسرائيلي الذي يمثل جوهرَه الصراعُ الفلسطيني الإسرائيلي. ويشكل مركز الثقل الذي تدور حوله الحياة السياسية في المنطقة، وتترسخ قيمته ودلالاته العملية والرمزية يومًا بعد يوم. ولم يبدأ الاهتمام بمعالجة القضية الفلسطينية إلا في أوائل التسعينات من القرن الماضي. ذلك أنّ النزاع على مدى عقود، كان مجردَ عنصرٍ في جملة صراعاتٍ أخرى على الصعيد العالمي خلال الحرب الباردة، وعلى الصعيد الإقليمي. وما لم تظهر مقاربة شاملة لتسوية هذا النزاع وما يتصل به من قضايا سياسية واقتصادية، فمن المرجح أن يظل من القضايا الشائكة في العالم.

التحدي الأهم في الشرق الأوسط هو الصراع العربي الإسرائيلي

وفقًا للقانون الدولي، إن الاحتلال الذي يتحول نظامًا طويلَ الأجل للحكم يُعَدّ غير شرعي ولا مبرر له. ولا يُسمح بالاحتلال إلا كإجراء مؤقت للمحافظة على الأمن والنظام في منطقةٍ ما في أعقاب نزاع مسلح، وانتظارًا لتسوية سلمية. فما هي، إذن، التبعات القانونية لنظام احتلال استمر ما يربو على أربعين عامًا؟ لا شك في أن التزامات القوة المحتلة التي ينص عليها القانون الدولي لن تفقد مفاعيلها نتيجة هذه السيطرة المفروضة والمستمرّة. بل العكس هو الصحيح، ما يثير المزيد من التساؤلات. فهل يمكن أن يشكل احتلالٌ مفروض ومتمادٍ نظامًا شرعيًّا للحكم في الأرض الفلسطينية المحتلّة؟ وما هي التبعات القانونية لكلٍّ من ضحايا الاحتلال وقوات الاحتلال على حد سواء؟

من منظور التنمية الإنسانية، لن يتحقّق السلام الدائم إلا بإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي التي استولت عليها في العام 1967، واستعادة الحقوق الفلسطينية وفي مقدمها حق تقرير المصير.[11] وقد أسهم غياب مثل هذا الحلّ حتى الآن في إحباط التنمية الإنسانية في المنطقة.

أزمة الصومال من أسوإ الكوارث الإنسانية في العالم

لقد غدت أزمة الصومال القائمة منذ ثمانية عشر عامًا إحدى أسوإ الكوارث الإنسانية في العالم، وما زال ذاك البلد يمثل تحديًا مطروحًا أمام المجتمع الدولي. فمنذ العام 1991، تقف الصومال نموذجًا صارخًا لمفهوم «الدولة الفاشلة». فما زال تدهور الأمن مستمرًّا فيها، مع تصاعدٍ مفزع لمعدلات الإصابة بين المدنيين وبخاصة النساء والأطفال الذين يتحملون العبء الأكبر جراء النزاع. وقد أخفقت عدة محاولات لإقامة ترتيبات انتقالية، كما أدى النزاع إلى تفاقم الضغائن بين مختلف الفئات المحلية. ويتغير السيناريو بصورة مستمرة، وعلى نحو يتعذر معه رسم صورة مفصلة ودقيقة للتطورات السياسية في البلد.

ويبدو أن المجتمع الدولي قد انشغل بجانبٍ عَرضيٍّ من المشكلة – وهو ظاهرة القرصنة – بدلاً من التركيز على جوهر الأزمة والحاجة إلى تسوية سياسية. ومن المؤمل أن تتبلور مقاربة إيجابية الآن بعد أن بدأت إثيوبيا اعتبارًا من شهر كانون الثاني/يناير 2009 بسحب قواتها، وبعد أن تولّت السلطة في شباط/فبراير 2009 حكومة جديدة في الصومال، ما قد يفتح بابًا لاطلاق مسيرة سياسية يمكن الاعتماد عليها.

خلال العقود القليلة الماضية، عانى العراق من هدر ما كان يتمتع به ذات يوم من ثروة كبيرة، ومن انهيار بنيته التحتية التي كانت في أفضل حالاتها في الماضي. وتقوض أمن الإنسان بصورة خطيرة في العراق بفعل سلسلة من حلقات التدمير الموروثة، ومن بينها الحرب مع إيران (1980–1988)، وحرب الخليج (1991)، ونظام العقوبات (1990–2003)، وأعمال العنف الوحشية في عهد صدام حسين السابق، وكذلك خلال الاحتلال الذي بدأ عام 2003 بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

الإطار 9-6 مبادرة السلام العربية في القمة العربية في بيروت، 2002

إن مجلس جامعة الدول العربية:

1) يطالب إسرائيل بإعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنةً أن السلام العادل هو خيارها الإستراتيجي أيضًا.

2) كما يطالبها القيام بما يلي :

أ – الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

ب– التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ج– قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/يونيو 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

3) عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي :

أ – اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيًا، والدخول في اتّفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب– إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

4) ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

5) يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعًا إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حمايةً لفرص السلام وحقنًا للدماء، بما يمكّن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلامٍ جنبًا إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلا آمنًا يسوده الرخاء والاستقرار.

المصدر: جامعة الدول العربية 2002.

كان لدورة العنف التي بدأت في العام 2003 عواقب إنسانية وخيمة على المجتمع العراقي. وقد أدت، عمليًّا، إلى توقف عجلة التنمية في البلاد. ونتيجة للتوترات والمنازعات الناجمة عن العمليات العسكرية للجماعات المسلحة، والجرائم الفردية والمنظمة، والفساد الواسع النطاق، وأعمال العنف التي ترتكبها أطراف شتى، لحقت بالنسيج الاجتماعي وبالبنية التحتية في العراق أضرار قد لا يمكن تداركها بسهولة. إضافةً إلى ذلك ربما كان العامل الأخطر هو تضافر آثار هذه العوامل لخلق أزمة اللاجئين، التي أسفرت عن تهجير نحو أربعة ملايين عراقي، بينهم نحو مليونين هربوا نهائيًّا من العراق.

ويتفق العديد من المحللين وصانعي القرار على أن ثمة مجالاً لدعم جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في العراق، نتيجة لعدد من العوامل المتزامنة، ومنها التحسن النسبي للحالة الأمنية في بغداد، والانسحاب المقرر للقوات الأميركية، ونتائج الانتخابات المحلية في كانون الثاني/يناير 2009، والتي أنعشت الآمال بأن يسهم النظام السياسي الجديد في إشاعة الاستقرار في جميع أنحاء البلاد. وستكون

أدى العنف في العراق إلى توقف عجلة التنمية

الإطار 9-7 محمد البرادعي* – البحث عن السلام في الشرق الأوسط

في آخر المطاف، يتلخّص النزاع العربي الإسرائيلي، في مستوياته الأساسية، بوجود شعبين يتنازعان مساحةً من الأرض. ولهذين المطلبين جذور في المعتقدات الدينية وفي منظورين مختلفين للتاريخ. ثمة شعور عميق بالاستحقاق لدى الجانبين، فبالنسبة إلى الشعب اليهودي، ترمز المطالبة باستعادة «أرض الميعاد» إلى نهاية قرون من الاضطهاد التي بلغت ذروتها في «المحرقة». أما الفلسطينيون، من الجانب الآخر، فيتساءلون كيف يمكن أن تُحل «المسألة اليهودية» على حسابهم، وكيف يمكن أن تقسم الأرض التي عاشوا فيها ألفًا أو ألفين من السنين إلى دولتين.

انعدام الأمن

يكتنف إسرائيل إحساس دائم بانعدام الأمن، وسط بيئة تحاصرها فيها، إلى حد بعيد، العزلة والمقاطعة. وقد وقعت، في أقل من ستين سنة، أربع حروب، وانتفاضتان، ونزاعاتٌ صغيرة عديدة أهدرت فيها أرواح الأبرياء. ولم تعترف بإسرائيل، رسميًّا، وتوقعْ معها اتفاقيات سلام غيرُ دولتين هما مصر والأردن. غير أن السلام القائم كان في أغلب الأحيان أقرب ما يكون إلى «السلام البارد» – أي سلام «رسمي» لا يرافقه إلا الحد الأدنى من التفاعل بين الشعوب. وكثيرًا ما كانت الحكمة من هذا السلام مدعاةً للشك من جانب حركات الاحتجاج في هاتين الدولتين العربيتين، بل في العالم العربي بأسره، في وجه استمرار احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية الواقعة تحت سيطرتها. وفي تلك الأثناء ظلت أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في أوضاع هي البؤسُ بعينه – فهم لا يستطيعون، على سبيل المثال، امتلاك الأرض، ولا الحصول على وثائق السفر المناسبة – وقد زادت هذه الظروف من شعورهم بالإذلال.

ولا يبدي العرب الاستعداد اليوم لقبول إسرائيل طالما ظلت القضية الفلسطينية دون حل. وفي هذه الأثناء تواصل إسرائيل تعزيز احتلالها في مواجهة ما تتصوره تهديدًا وجوديًّا لكيانها في غياب السلام عن المنطقة.

وإذا كانت ثمة دروس نتعلمها من الماضي القريب للشرق الأوسط، فهي أن هذه النزاعات لا يمكن حلها عن طريق القوة العسكرية. قد جُرِّبت جميع أشكال العنف، سواء منها الاحتلال بالقوة والمجابهة العسكرية المباشرة والقمع والإرهاب والاغتيالات المدبرة – دون أن يصبح السلام والأمن في متناول أي من الطرفين. وكان كل من الأحداث العنيفة يولّد مزيدًا من العنف ويزيد من انعدام الأمن.

لا يكمن الحل في إعادة بناء التاريخ، كما لا يكمن في الاستدراك والتعويض عن جميع المظالم السابقة. وإذا أردنا حلاً للنزاع المركزي في الشرق الأوسط، فعلينا أن ننظر إلى الأمام، لا إلى الوراء، بإبداء الاستعداد لتسوية الخلاف والإقرار بالحقوق المتبادلة، وفوق ذلك كله، بأن نستنهضَ في نفوسنا روحَ التسامح.

ومن الواضح أنه لا يمكن القبول بالوضع الراهن، ذلك أن مخاطر حصول دول أخرى في المنطقة على السلاح النووي أو أسلحة الدمار الشامل ستظل من دواعي القلق العميق على الصعيد الدولي. ثمّ إن تنامي الجماعات المتطرفة – وسهولة استقطابها للعناصر من المنطقة – سيرفعان من مرتبتها على قائمة مصادر انعدام الأمن على الصعيد الدولي. كذلك إن اعتماد الكثير من الدول على النفط والغاز الطبيعي في الشرق الأوسط سيضيف إلى النزاع واحدًا من أبعاد المخاطر الاقتصادية العالمية. وعندما تمهد الأحداث في المنطقة لظهور النزاعات الدينية والثقافية المتخيّلة بين العالم الإسلامي والغرب، فإن تداعيات هذا الوضع ومضاعفاته ستتجلى في كل مكان.

بذور الأمل

على الرغم من الصورة القاتمة لهذا الوضع، أراني أتلمّس بارقة أمل. ففي غمرة الصراع والعنف، ينبغي ألّا يغيب عن البال اثنان من الاختراقات النفسية الرئيسية.

الأول هو استعداد البلدان العربية، المعلن على مستوى مؤتمرات القمة العربية، لإقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل، شريطة انسحابها إلى حدود حزيران/يونيو من العام 1967، وضمان حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والإقرار بقيام دولة فلسطينية. وهذا القبول بعيد كل البعد عن قرارات القمة العربية في العام 1967 في الخرطوم، والتي لخصت الموقف السياسي تجاه إسرائيل في اللاءات الثلاث: «لا صلح، ولا اعتراف، ولا تفاوض».

أما الاختراق الثاني، فهو اعتراف إسرائيل بحق الفلسطينيين في أن تكون لهم دولتُهم المستقلة. وهذا أيضا بعيدٌ كل البعد عن موقف إسرائيل السابق الذي كان، لسنين عديدة، يشكك في حق الفلسطينيين في الاستقلال، أو حتى في وجود هوية متميزة لهم.

إن تحقيق الأمن في الشرق الأوسط يتطلب، بطبيعة الحال، حل مشكلات أبعد من قضية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وإن إقرار الأمن في لبنان والعراق وتَطبيع العلاقات مع إيران ومعالجة القضايا التنموية الملحة والحكم الرشيد والتحديث في جميع أرجاء المنطقة، هي كلها غيضٌ من فيض التحديات التي ينبغي التصدي لها.

المصدر: El-Baradei 2006.

الانتخابات الوطنية في أواخر العام 2009 أكثر أهمية. فقد تمهد لبلورة تفاهمات سياسية محتملة على امتداد الوطن تتعدّى دور الدين، واستدامة الهويات الإثنية والطائفية، والخلاف العميق حول اللامركزية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية نسبيًّا، فإن الشكوك ستظل تحوم حول مستقبل العراق، ذلك أن الانتخابات الوطنية في نهاية العام 2009 ستكون، بالتأكيد، مهمة بحد ذاتها، غير أنها ستكشف النقاب عن أكثر التحديات إلحاحًا في العراق، وهو صياغة عهد أو تحالف وطني يضمن الاستقرار بعد انسحاب القوات الأميركية. فعند غياب القوة الخارجية المهيمنة التي فرضت سيطرتها على المسار السياسي حتى ذلك الحين، لا بد للأطراف السياسية الرئيسية في البلاد أن تقرر كيفية عمل الأجهزة الحكومية، وأسلوب تنظيمها وتوزيع صلاحياتها بين تلك الأطــراف، وكيفية تسوية القضايا المتعلقة بالأراضـي المتنازع عليها، وكيفية تخصيص إيرادات الدولة النفطية والموارد الأخرى. جميع هذه الأهداف ممكنة التحقيق في العراق، غير أن النجاح في ذلك يعتمد على تعزيز الإطار السياسي للمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. وستتأثر هذه الجهود كذلك بعوامل خارج المجتمع العراقي، مثل طريقة تنظيم انسحاب القوات الأميركية، ونفوذ القوى الإقليمية.

جهود المصالحة الوطنيّة هي اللحمة التي تعزز مسيرة إعادة بناء المجتمعات الخارجة من النزاع

في جميع المجتمعات الخارجة من النزاع، تعدّ جهود المصالحة هي اللحمة التي تعزز مسيرة إعادة البناء. ويجب ألا تقتصر عملية الإعمار على المستوى الوطني، بل عليها أن تشمل المستويات المحلية كذلك. وينبغي أن تتخذ أبعادًا سياسية واجتماعية في الوقت نفسه، وتنطوي على مساع ترمي إلـى تسوية القضايا المتعلقة بالذاكرة الجماعية والتاريخ عبر حركة منظمة يشارك فيها الناس ومؤسسات المجتمع المدني. وعند الاتفاق على تفسير جامع للتاريخ الوطني يمكن أن تَحول المصالحة الوطنّية دون استخدام التأويلات الفئوية لـلأحداث الماضية لتجييش الطوائف والجماعات لأغراض سياسية. ومن الواجب تشجيع هذه المبادرات الرامية إلى الوئام ولمّ الشمل في الصومال والعراق، وكذلك في السودان.

وما يدعو للقلق أن إمكانات المنظمات الإقليمية العربية وأداءها حتى الآن أظهرا قصورها عن لعب دور حاسم في إدارة الأزمات وتسوية النزاعات. وهـذا الأمـر ناتج، في بعض جوانبه، من عوامل التشتّت والتوتر الـموجودة فـي المنطقة. ومن المفترض في جامعة الدول العربية، التي ترتكز على مفهوم الوحدة الثقافية العربية، أن تعمل على صياغة الإجماع بين الدول العربية وتفعيله؛ غير أن الواقع يظهر أن هناك حالات محددة من إدارة النزاع وتسوية الخلافات كانت تتولاها أطراف منفردة خارج نطاق الجامعة. ويظل إنشاء الآليات الإقليمية الفعالة لمعالجة الأزمـات واحـدًا من التحديات المطروحة أمام البلدان العربية، مثلما هو وسيلة ضرورية للتعامل مع القضايا الساخنة المتعدّدة الجوانب في المنطقة. وفي غياب هذه القدرة الإقليمية، التي يتوجب على البلدان العربية بناؤها لمصلحتها الخاصة، فإن أزمات المنطقة ستظل تستدعي التدخل الأجنبي، سواء أكان من طرف واحد أم في إطار متعدد الأطراف.

إنشاء الآليات الإقليمية الفعالة لمعالجة الأزمات تمثّل واحدًا من التحديات المطروحة أمام البلدان العربية

وأخيرًا

قد يسهل على المراقب استبعاد إمكان التغيير في غمرة التحديات الهائلة التي تواجهها البلدان العربية في هذه الآونة، غير أن على هذه البلدان أن تجد السبل والوسائل الكفيلة بتحسين أوضاعها. ولا بد أن يـدور النقاش حول الأولـويـات والآفـاق والأدوات اللازمة لتحسين مستوى التنمية وتوطيد أركانها. ويهدف هذا التقرير إلى المساعدة في تحديد هذه الأولويات إنطلاقا من التحديات التي تواجهها شعوب المنطقة.

يمثل مفهوم أمـن الإنـسـان مساهمة فعالة لـلاتـفـاق، على المستوى العالمي، على أسس ومبادئ المواطَنة المتحررة من الخوف والمتحررة من الحاجة. وتتميز مقاربة التنمية الإنسانية من عدسة أمن الإنسان بثلاث خصائص: فهي تمكّن الناس مـن ممارسة حريتهم فـي الاخـتـيـار؛ ولا تعتمد على القوة العسكرية أو تُفرض فرضًا على الشعوب؛ ولا يحققها طرف واحد أو دولة واحدة على حساب أمن الإنسان بالنسبة إلى الآخرين.

وبالنسبة إلى الأطراف الدولية مقاربة التنمية في البلدان العربية من منظور أمن الإنسان، بمعناه الحقيقي، قد تنطوي على نقلة سياسية مهمة. إذ قد تدفع بهذه الأطراف إلى الاستجابة للقضايا الإقليمية لا من زاوية ضيقة تخدم اهتماماتهم الاستراتيجية وحسب – وهي مقاربة منيت بالفشل الذريع في إقامة علاقات مستقرة مع البلدان العربية – بل من زاوية تأخذ بالاعتبار مصالح وحقوق وأمن الشعوب في هذه البلدان. وتقدم هذه

المقاربة الجديدة مرتكزات أكثر استدامةً لإنشاء شراكات مثمرة مع المنطقة العربية.

يرى التقرير أن إنهاء الاحتلال الأجنبي الموجود في المنطقة، وخلق روابط المواطنة على قدم المساواة بين أفراد المجتمع، وإقامة حكم القانون في البلدان العربية، هي كلها من المستلزمات الضرورية الواجبة لمعالجة انعدام الأمن السياسي، والاجتماعي، والشخصي في المنطقة. كما يؤكدون الأهمية الكبرى للتعاون العربي في جميع أبعاد أمن الإنسان، وينطلق مثل هذا التعاون من رؤية واقعية تدرّجية تأخذ بالاعتبار مصالح كل بلد عربي على حدة، وتبني على المصالح المشتركة لهذه البلدان بدءًا مما يحملُ الخير لشعوبها. وتسهم المشروعات المنبثقة عن هذه الرؤية في التخفيف من الضغوط البيئية والبطالة والفقر والحاجة إلى شبكات الحماية الاجتماعية وأزمات الأمن الغذائي والصحي. كما تدعو الحاجة إلى تعاون فعّال في إعادة بناء التضامن العربي في نطاق نظام عالمي أوسع تكون فيه وحدة الهدف والرغبة في مَزيد من التكامل والاندماج هي التي ترجح الموازين لما فيه خيرُ المنطقة. وتقع المسؤولية في صياغة مشروعات جادة في هذه الميادين على كاهل المؤسسات القائمة على العمل العربي المشترك، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمكتب العربي لشؤون المخدرات، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أما على صعيد البلد الواحد، فيحث هذا التقرير على التحاشي من الاستراتيجيات التنموية التي تركّز على النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأول، ويدعو إلى رسم استراتيجيات داعمة للفقراء تتناول النموّ الاقتصادي وخلق فرص العمل وتخفيض الفقر باعتبار هذه العوامل جميعًا أولوياتٍ متداخلةً ومترابطةً. ولا بد من أن تنسجم مثل هذه الاستراتيجيات مع المسارات المؤدية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تستلهم منابعها الفكرية من مفهوم التنمية الإنسانية بأكثر تعريفاتها ثراءً، بما فيها التشديد على قيمة الحرية.

هناك حاجة إلى تعاون فعّال لإعادة بناء التضامن العربي

والسؤال المهمّ هو هل ستكون البلدان العربية، التي ما زالت تعلَّق عليها آمال جمة، على مستوى هذه التطلعات؟ وهل ستسمح لمجتمعاتها المدنية الناشئة بتنمية قدرتها على أداء أدوارها المنشودة؟ لقد بدأت الجماهير في البلدان العربية الإمساك بمصيرها بالإعراب عن تذمّرها في مواجهة أنظمة سياسية نشأت في ظلّ عهود انقضت، فيما أخذت السلطة في الدولة العربية تتآكل مع مرور الزمن. وفي الوقت نفسه لم تترسّخ ثقة الناس بالمؤسسات الوليدة في المجتمع المدني بأبعادها الكاملة حتى الآن. بل إن الكثير من المواطنين في البلدان العربية ينزعون إلى إيلاء ثقتهم مؤسساتٍ تتمحور حول ولاءات متجذّرة، وبخاصة علاقاتِ القربى والصلات العشائرية والدينية. وعلى الرغم من ضخامة هذه التحدّيات الإضافية في الدولة والمجتمع المدني على السواء، فإن النجاح في تذليلها يظل شرطًا جوهريًّا لازمًا لتعزيز أمن الإنسان في البلدان العربية.

هوامش

1 للمزيد من التفاصيل حول التحديات الرئيسة التي تواجه تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتوصيات المتعلقة بمعالجتها، انظر: المجلس العربي للمياه 2008 (بالإنجليزية).

2 لمعلومات إضافية، انظر: «تقرير وقرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.» جامعة الدول العربية 2007أ.

3 المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008أ (بالإنجليزية).

4 جامعة الدول العربية 2004أ.

5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004. نحو الحرية في الوطن العربي. وتناول التقرير قضية أداء الدولة في ما يتصل بحقوق الإنسان، وعرض توصيات سياسية تهدف إلى تعزيز أمن الإنسان. ودارت التوصيات الرئيسة في المقام الأول حول: توطيد الأسس القانونية والمؤسسية التي تقوم عليها الحرية، الالتزام بالقوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، إلزام السلطة الحاكمة بحكم القانون، تضمين الحريات والحقوق الأساسية في صلب الدستور، تعزيز الحقوق المدنية والسياسية في القوانين، ضمان استقلال القضاء، إلغاء حالة الطوارئ، ضمان الحريات الشخصية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005.

6 Sayigh 2007.

7 مكتبة الإسكندرية 2004 (بالإنجليزية).

8 عمرو حمزاوي 2009.

9 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005.

10 Jabbour 2007.

11 في ما يتعلق بحق الفلسطينيين في تقرير المصير أعربت محكمة العدل الدولية عن موقفها في «الرأي الاستشاري حول التداعيات القانونية لإقامة جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة» الذي أصدرته في لاهاي بتاريخ 9 تموز/ يوليو 2004، وأعلنت فيه ما يلي:

«الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (طلب فتوى)» الذي أصدرته في لاهاي بتاريخ 9 تموز/ يوليو 2004، وأعلنت فيه ما يلي:

«ترى محكمة العدل الدولية أن تشييد الجدار يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني حقَّه في تقرير المصير ومن ثم فهو خرق من جانب إسرائيل لالتزامها باحترام ذلك الحق.

وتلاحظ المحكمة أيضًا أن مبدأ تقرير المصير للشعوب قد ورد في ميثاق الأمم المتحدة وكررت تأكيده الجمعية العامة في القرار 2625 (د-25) المذكور أعلاه والذي جاء فيه: «كل دولة عليها واجب الامتناع عن أي إجراء قسري يحرم الشعوب المشار إليها [في ذلك القرار ...] من الحق في تقرير المصير». كما أن المادة 1 المشتركة بين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تكرر تأكيد حق جميع الشعوب في تقرير المصير، وتضع على كاهل الدول الأطراف الالتزام بتعزيز إعمال ذلك الحق واحترامه، وفقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وتشير المحكمة إلى أنها أكدت في عام 1971 أن التطورات الجارية في «القانون الدولي في ما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، تجعل مبدأ تحقيق المصير ساريًا على جميع [هذه الأقاليم]». ومضت المحكمة تقول: «ولا تترك هذه التطورات أي شك في أن الهدف النهائي للأمانة المقدسة المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم «هو تقرير المصير [...] للشعوب المعنية». وقد أشارت المحكمة إلى هذا المبدإ في عدد من المناسبات في فلسفتها القضائية. وقد أوضحت المحكمة في الواقع أن حق الشعوب في تقرير المصير هو اليوم حق لجميع الناس».



مراجع ومصادر

قائمة الأوراق الخلفية

باللغة العربية

إبراهيم النور. 2008. السودان: من الحروب الطاحنة إلى السلام الهش.

أحمد سعيد نوفل. 2008. المعدلة: الإرهاب أبعاده وتحدياته على العرب.

باتر وردم. 2008. التلوث البيئي والأمن الإنساني في العالم العربي.

ثامر زيدان. 2008. أثر العولمة على العالم العربي.

جليلة العاطي. 2008. أمان الإنسان في التحرر من الجوع ونقص الغذاء.

حفيظة شقير. 2008. الأمن الإنساني في تونس بين مقتضيات الدولة وحقوق المواطن.

خديجة معلى. 2008. الإيدز في البلاد العربية: أبعاد الخطر المحتمل والفرص لتفاديه.

رسمية حنون. 2008. الأمن والمخدرات.

سميـر مرقـس. 2008. أمن الإنسان من وجهة نظر المسيحية الشرقية.

سيف عبد الفتاح. 2008. الأمن الإنساني: رؤية إسلامية بين تكافل المداخل والبحث المقارن.

صلاح النصراوي. 2008. أمن الدولة وأمن الإنسان: حالات الالتقاء «حالة العراق».

ضيـاء الديـن القوصـي. 2008. التهديدات البيئية التي يتعرض لها وادي النيل وتؤدي إلى التصحر.

عايد راضي خنفر. 2008. التنوع البيئي في الوطن العربي.

عبد الحسين شعبان. 2008. العراق وإشكاليات الدولة والهوية والمواطنة.

عبد الله الأشعل. 2008. الإرهاب من منظور قانوني.

عبد المنعم المشاط. 2008. أبعاد الأمن الإنساني في الوطن العربي.

عزمي بشارة. 2008. واقع المواطنين العرب في الأراضي المحتلة عام 1948/ أو «الفلسطينيون في إسرائيل».

لبنة عبد الهادي. 2008. انتهاك أمن الإنسان في فلسطين.

لفتيه السبع. 2008. الممارسات الثقافية الضارة بصحة المرأة في الوطن العربي.

محمد فتحي عيد. 2008. الأمن الشخصي.

محمد نور فرحات. 2008. حدود الحماية القانونية للفرد في النظم العربية.

محمود عبد الفضيل. 2008. المسارات البديلة للسياسات الإنمائية في بلدان الخليج في حقبة «ما بعد النفط».

مريم سلطان لوتاه. 2008. أمن المرأة العربية وحقوقها بين الخصوصية والتدويل.

نيفين مسعد. 2008. تنوع الهويات في الوطن العربي.

باللغتين الإنجليزية والفرنسية

Awad, Ibrahim. 2008. Migration and Human Security in the Arab Region.

El-Laithy, Heba. 2008. Poverty in Arab Countries.

Ghazi, Ali. 2008. Problématique de la Désertification et des Ressources en Eau dans les Pays du Maghreb.

Gomaa, Mohammed. 2008. Humanitarian Intervention: Legality and Morality Defied.

Hanafi, Sari. 2008. Refugees in the Arab Region.

Jabbour, Samer and Iman Nuwayhid. 2008. Health and Human Security in the Arab World.

Salah, Idil. 2008. Human Security in Somalia: Challenges and Opportunities.

Salem, Paul. 2008. The Lebanese Formula: Strengths and Weaknesses.

المراجع

باللغة العربية

الأمم المتحدة. 1945. ميثاق الأمم المتحدة. الفصل الأول، المادة 2 (4). [http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/chapter1.htm]. أيار/مايو 2008.

———**. 1994أ.** اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، الباب الأول، مقدمة المادة 1(أ). [http://www.unccd.int/convention/text/pdf/conv-ara.pdf].

———**. 1994ب.** إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/48/629). الجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، البند 111 من جدول الأعمال. 23 شباط/فبراير 1994. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/095/03/PDF/N9409503.pdf?OpenElement].

———**. 2007أ.** التقرير النهائي عن حالة حقوق الإنسان في دارفور، أعده فريق الخبراء وفقاً للولاية المسندة إليه بقرار مجلس حقوق الإنسان 8/4، وهو الفريق الذي تَرأسُه المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان والمؤلف من المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراجعات المسلحة، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليًّا، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة. (A/HRC/6/19). مجلس حقوق الإنسان الدورة السادسة البند 4 من جدول الأعمال. 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/G07/149/77/PDF/G0714977.pdf?OpenElement].

———**. 2007ب.** تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في الصومال، مجلس الأمن (S/2007/259). 7 أيار/مايو 2007. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/298/50/PDF/N0729850.pdf?OpenElement].

———**. 2007ج.** تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في السودان، مجلس الأمن (S/2007/250). 29 آب/أغسطس 2007. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/492/67/PDF/N0749267.pdf?OpenElement].

———**. 2007د.** تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مجلس الأمن (S/2007/517). 30 آب/أغسطس 2007. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/493/08/PDF/N0749308.pdf?OpenElement].

———**. 2008أ.** الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، مذكرة من الأمين العام. (A/63/74)؛ (E/2008/13). الجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، البند 41 من القائمة الأولية. 6 أيار/مايو 2008. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/329/29/PDF/N0832929.pdf?OpenElement].

———**. 2008ب.** تقرير أعدته المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان عن حالة تنفيذ التوصيات التي وضعها فريق الخبراء وفقاً للولاية التي أسندها إليه مجلس حقوق الإنسان بقراره 8/4، تلك التوصيات التي قُدمت إلى حكومة السودان عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 34/6، الجمعية العامة (A/HRC/9/13/Add.1). مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة، البند 4 من جدول الأعمال. 2 أيلول/سبتمبر 2008.

———**. 2008ج.** تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في الصومال، مجلس الأمن (S/2008/352). 30 أيار/مايو 2008. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/348/36/PDF/N0834836.pdf?OpenElement].

———**. 2008د.** تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان، مجلس الأمن (S/2008/266). 20 تشرين الأول 2008.

———**. 2008ه.** تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الأمن (S/2008/466). 16 تموز/يوليو 2008.

———**. 2008و.** تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مجلس الأمن (S/2008/558). 18 آب/أغسطس 2008. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/463/78/PDF/N0846378.pdf?OpenElement].

———**. 2008ز.** تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل. تقرير الأمين العام، (A/63/519). الجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، البند 30 من جدول الأعمال. 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

———**. 2008ح.** تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان، السيدة سيما سمر. A/HRC/9/13. مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة، البند 4 من جدول الأعمال. 2 أيلول/سبتمبر 2008. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/153/52/PDF/G0815352.pdf?OpenElement].

———**. 2008ط.** تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ياكين إرتورك. مؤشرات بشأن العنف ضد المرأة ورد فعل الدول إزاءه (A/HRC/7/6). مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، البند 3 من جدول الأعمال. 29 كانون الثاني/يناير 2008.

———**. 2008ي.** تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ياكين إرتورك، إضافة. (A/HRC/7/6/Add.2). مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، البند 3 من جدول الأعمال. 13 شباط/فبراير 2008.

———**. 2009.** «إعادة إعمار غزة – وعملية السلام»، بان كي-مون. 2 آذار/مارس 2009. [http://www.un.org/arabic/sg/090303.shtml].

بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. 2008. قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت [http://www.btselem.org/arabic/Statistics]. كانون الأول/ديسمبر 2008.

———**. 2009.** معطيات وإحصائيات، قتلى. قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت [http://www.btselem.org/arabic/Statistics/Casualties.asp]. نيسان/أبريل 2009.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2002. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة. المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المملكة الأردنية الهاشمية.

———**. 2005.** تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي. المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المملكة الأردنية الهاشمية.

———**. 2006أ.** تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المملكة الأردنية الهاشمية.

———**. 2006ب.** تقرير التنمية البشرية للعام 2006، ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر والأزمة العالمية. نيويورك.

———**. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2008/2007، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة - شعبة الإنذار المبكر والتقييم. 2007. الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية 2007، نظرة شاملة لبيئتنا المتغيرة. نيروبي. [http://www.unep.org/geo/yearbook/yb2007/PDF/GYB2007_Arabic_Full.pdf]. أيار/مايو 2008.

*التاريخ بعد رابط الإنترنت يشير إلى تاريخ زيارة الصفحة.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. 2007. تقرير حقوق الإنسان 1 نيسان/أبريل – 30 حزيران/يونيو 2007. [http://www.uniraq.org/FileLib/misc/HR%20Report%20Apr%20Jun%202007%20AR.pdf]. كانون الأول/ديسمبر 2008.

———. 2008. تقرير حقوق الإنسان 1 كانون الثاني/يناير– 30 حزيران/يونيو 2008. [http://www.uniraq.org/documents/UNAMI_Human_Rights_Report_January_June_2008_AR.pdf]. كانون الأول/ديسمبر 2008.

البنك الدولي. 2008. ارتفاع أسعار المواد الغذائية حقيقة جديدة قاسية. [http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/0,,contentMDK:21665883~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:469372,00.html]. 12 نيسان/أبريل 2008.

جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2004. «حالة التصحر في الوطن العربي»، دراسة متحدثة، دمشق. [http://www.unep.org.bh/Publications/Natural%20Resources%20Final/State_of_Desertification_in_the_Arab_World_ar.pdf]. أيار/مايو 2008.

جامعة الدول العربية. 2002. مبادرة السلام العربية المعلنة في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمّة الدورة العادية الرابعة عشر، بيروت – الجمهورية اللبنانية.

———. 2004أ. إعلان تونس الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية السادسـة عشرة، 22 و23 أيار/مايو 2004. [http://www.arabsummit.tn/ar/declaration.htm].

———. 2004ب. تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان. آذار/مارس، 2004. [http://www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/covenant4mar2004_.pdf]. نيسان/أبريل 2008.

———. 2007أ. تقرير وقرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته (19) – مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة. 5-6 كانون الثاني/ ديسمبر 2007، القاهرة.

———. 2007ب. مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة الدورة العادية (19). 28-29 آذار/ مارس 2007، الرياض – المملكة العربية السعودية. [http://www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/decision18-3-2007.pdf]. نيسان/أبريل 2008.

جمهورية مصر العربية. 2008. قانون رقم 126 لسنة 2008، المادة الرابعة، مادة 242 مكررًا، عن الجريدة الرسمية – العدد 24 (مكرر) في 15 حزيران/يونيو 2008.

خليل التوفكجي. 2003. «الجدار الفاصل يضم 20% من الضفة الغربية». جريدة الشعب، القاهرة، 28 تشرين الأول/أكتوبر، 2003.

سلام الكواكبي. 2004. «الإصلاح في قطاع الأمن في الدول العربية». تقرير موجز عن ملتقى القاهرة، 3-4 آذار/مارس.

صندوق النقد العربي، وجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. 2001. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، القاهرة. [http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?Type=8&ID=455&forceLanguage=ar]. حزيران/يونيو 2008.

———. 2006. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، القاهرة. [http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?Type=8&ID=549&forceLanguage=ar]. حزيران/يونيو 2008.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر. 2007. القطاع الخاص في العالم العربي خريطة طريق حول الإصلاح. أوراق المتابعة السياسية 19 ديسمبر/كانون الأول 2007، مبادرة الإصلاح العربي. [http://arab-reform.net/IMG/pdf/ARB19_Gulf_Sager_ARB.pdf].

عزّة شراره بيضون. 2008. جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني، منظمة كفى عنف واستغلال.

عمرو حمزاوي. 2009. «دور رجال الأعمال في صناعة السياسة في العالم العربي»، جريدة الحياة، بيروت، 12 شباط/فبراير 2009. شباط/فبراير 2009.

فادي مغيزل وميريلا عبد الساتر. 1996. جرائم الشرف في لبنان، دراسة قانونية مؤسسة جوزيف ولور مغيزل للديمقراطية وحقوق الإنسان، 1999، بيروت.

كونا (وكالة الأنباء الكويتية). 2009. «لجنة حقوق الإنسان العربية تعقد أول اجتماع بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة». 4 أيار/مايو 2009. [http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1995533&Language=ar]. 27 أيار/مايو 2009.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا. 2005. نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن. الأمم المتحدة، نيويورك. [http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDD-2005-4-a.pdf]. حزيران/يونيو 2008.

لجنة أمن الإنسان. 2003. أمن الإنسان الآن – حماية الناس وتمكينهم، نيويورك. [http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/Arabic/arabic_report.pdf].

محمد فؤاد وسامر جبور. 2004. «مفاهيم جديدة في الفكر الصحي تتعارض مع مصالح الكهنوت الطبي». قضايا النهار، جريدة النهار بيروت، 13 حزيران/يونيو 2004.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. 2005. «التعليم العالي في فلسطين: الواقع وسبل تغييره». سلسلة الدراسات 38، غزة، آذار/مارس 2005.

معهد الأبحاث التطبيقية. 2005. البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي. القدس، حزيران/يونيو 2005. [http://www.arij.org/index.php?option=com_content&task=view&id=143&Itemid=26&lang=ar].

المنتدى العربي للبيئة والتنمية. 2008. البيئة العربية تحديات المستقبل. تحرير مصطفى كمال طلبه ونجيب صعب، بيروت. [http://www.afedonline.org/afedreport/Full%20Arabic%20Report.pdf]. حزيران/يونيو 2008.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 1999. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2000. روما. [http://www.fao.org/docrep/008/x8200a/x8200a00.htm]. نيسان/أبريل 2008.

———. 2006. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006: القضاء على الجوع في العالم – حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية. [ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/a0750a/a0750a00.pd]. نيسان/أبريل 2008.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف. 2009. حماية الطفل من العنف والاستغلال والإيذاء؛ تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. [http://www.unicef.org/arabic/protection/24267_25756.html]. كانون الثاني/يناير 2009.

منظمة الصحة العالمية. 2000. التقرير الخاص بالصحة في العالم 2000، تحسين أداء النظم الصحية. جنيف. [http://www.who.int/whr/2000/en/whr00_ar.pdf]. كانون الأول/ديسمبر 2008.

———. 2005. اللوائح الصحية الدولية (2005)، الطبعة الثانية، سويسرا. [http://www.who.int/csr/ihr/IHR_2005_ar.pdf]. نيسان/أبريل 2008.

———. 2008. التخلص من تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، بيان مشترك بين الوكالات. فرنسا. [http://www.who.int/reproductive-health/publications/ar/fgm_statement_2008_ar.pdf]. كانون الأول/ديسمبر 2008.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان. 2008. حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة. [http://www.aohr.net/arabic/data/Annual/2008/02.pdf]. آذار/مارس 2008.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية– جامعة الدول العربية. 2003. دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي. الخرطوم، كانون الثاني/يناير 2003. [http://www.aoad.org/ftp/desertification.pdf]. حزيران/يونيو 2008.

منظمة العمل العربية. 2008. معدلات البطالة في البلدان العربية، جداول بيانات العمالة الإحصائية.[http://www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Statistics/socan%20tashghel%202006.xls]. نيسان/أبريل 2009.

منظمة رصد حقوق الإنسان. 2008. «الولايات المتحدة: ينبغي احترام حقوق الأطفال المُحتجزين في العراق»، أحدث الأخبار، 19 أيار/مايو 2008. [http://www.hrw.org/en/news/2008/05/19]. حزيران/يونيو 2008.

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. 2008. تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) 27 يونيو 1981. (1982) CAB/LEG/67/3 rev.5,21 IL M.58 وأصبح ساري المفعول

اعتبارًا من 21 تشرين الأول/أكتوبر 1986. [http://www.arablegalportal.org/associations/Images/Convention/G1.pdf].

نيرة الأوقاتي. 2008. «العراق 7000 سنة من الحضارة»، ورقة خلفية أعدت لتقرير التنمية البشرية الوطنية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، العراق.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان. 2006. «حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006». التقرير السنوي الثاني عشر، 1 كانون الثاني/يناير 2006 – 31 كانون الأول/ديسمبر 2006. [http://www.ichr.ps/pdfs/aar12.pdf].

وزارة الشؤون البيئية. 2000. الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، أيلول/سبتمبر 2000.

باللغتين الإنجليزية والفرنسية

Abdel Samad, Ziad and Diana Zeidan. 2007. "Social Security in the Arab Region: The Challenging Concept and the Hard Reality." Paper prepared for the Social Watch annual report 2007. [http://www.socialwatch.org/en/informesTematicos/113.html]. June 2008.

Abdel Samad, Ziad. 2004. "The Linkages Between International, National and Human Security." The Big Issues: Reports by commitment. Social Watch. [http://www.socialwatch.org/en/informesTematicos/76.html]. June 2008.

Abdullatif, Ahmed Ali. 2006. "Hospital care in WHO Eastern Mediterranean Region: an agenda for change." International Hospital Perspectives: Eastern Mediterranean. International Hospital Federation Reference Book 2005/2006. [http://www.ihf-fih.org/pdf/Abdullatif.pdf]. April 2008.

Abu Zayd, Karen. 2008. "Exile, Exclusion and Isolation: the Palestine Refugee Experience." Speech, To Mark World Refugee Day. UNRWA (United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East), 20 June 2008, Gaza. [http://domino.un.org/unispal.nsf/2ee9468747556b2d85256cf60060d2a6/9ab8f1cef06addeb8525746e00469db8!OpenDocument]. June 2008.

AFED (Arab Forum for Environment and Development). 2008a. "Conference Recommendations." Arab Forum for Environment and Development First Annual Conference. 26-27 October 2008, Manama. [http://www.afedonline.org/en/inner.aspx?contentID=348]. December 2008.

Ahmed, W. et al. 1981. "Female Infant in Egypt: Mortality and Child Care." Population Sciences, 1981, (2):25-39.

Amnesty International. 2006. "Israel and the Occupied Territories: Road to Nowhere." 1 December 2006. [http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE15/093/2006/d2608334-a4ad-11dc-bac9-0158df32ab50/mde150932006ar.pdf]. January 2008.

———. 2007a. "Hundreds Killed in Gaza Strip Violence", 24 October, 2007. [www.amnesty.org/en/news-and-updates/reports/hundreds-killed-gaza-strip-violence]. January 2008.

———. 2007b. "Somalia: Prisoners of Conscience/incommunicado detention/fear of ill-treatment." 19 February 2007. [http://asiapacific.amnesty.org/library/index/ENGAFR520032007]. January 2008.

Akkaya, Sebnem, Norbert Fiess, Bartlomiej Kaminski, and Gael Raballand. 2008. "Economics of Policy-Induced Fragmentation: The Costs of Closure Regime to West Bank and Gaza." Working Paper Series No.50. January 2008. The World Bank, Middle East and North Africa.

Al-Haq. 2005. "Palestinian Education under Israeli Occupation." Paper presented at the Conference on International Law in the Shadow of Israeli Occupation. 12 April 2005. Stockholm, Sweden.

Ali, Ali Abdel-Gadir and Khalid Abu-Ismail. 2009. *Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach.* UNDP (United Nations Development Programme) and LAS (League of Arab States).

Ali, Ali Abdel-Gadir. 2008. "Rural Poverty in the Arab Countries: A Selective Review." Unpublished Manuscript. Kuwait.

Al-Jawadi, Asma, and Abdul-Rahman Shatha. 2007. "Prevalence of childhood and early adolescence mental disorders among children attending Primary Health Care centers in Mosul, Iraq." A cross-sectional study. BMC Public Health.

Al-Khalidi, Ashraf, Sophia Hoffmann and Victor Tanner. 2007. "Refugees in the Syrian Arab Republic: A Field Based Snapshot." Occasional Paper. June 2007. The Brookings Institution-University of Bern project on Internal Displacement.

Al-Khatib, Isam and Rula Abu Safia. 2003. "Solid Waste Management in Emergency: A Case Study from Ramallah and Al-Bireh Municipalities." Institute for Community and Public Health, 5 January 2003. Birzeit University, Palestine.

Annan, Kofi. 2000. "UN Secretary-General Kofi Annan Offers 21st Century Action Plan, Urges Nations to Make Globalization Work for People." *We the peoples: Press Releases.* DPI/2106 -March 2000. [http://www.un.org/millennium/sg/report/press1.htm]. May 2008.

Arab Water Council. 2008. "Messages for the Ministerial Process." MENA/Arab Region Contribution to the Political Process of the 5th World Water Forum. [http://www.arabwatercouncil.org/administrator/Modules/SpotLights/MessagesfortheMinisterialProcess.pdf]. May 2008.

Arnove, Anthony and Ali Abounimah. 2003. "Iraq under Seige: The Deadly Impact of Sanctions and War". *South End Press.* Cambridge, Massachusetts.

Bajpai, Kanti. 2000. "Human Security: Concept and Measurement." Occasional Paper 19. Kroc Institute.

Barghouti, Riham and Helen Murray. 2005. "The Struggle for Academic Freedom in Palestine." Paper presented at the Academic Freedom Conference - Problems and Challenges in Arab and African Countries, 10-11 September 2005. Alexandria, Egypt. [http://right2edu.birzeit.edu/downloads/pdfs/AcademicFreedomPaper.pdf]. June 2008.

Baxter, Zach. 2007. "Inventory of Conflict and Environment (ICE)." Case Studies No. 201. Somalia's Coal Industry, May 2007.

Bayat, Asef. 2003. "The "Street" and the Politics of Dissent in the Arab World" *Middle East Report, No.226.* Spring 2003.

———. 2005. *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn.* Stanford University Press, Stanford.

BBC News. 2007a. US soldier sentenced to 110 years: A US soldier has been sentenced to 110 years in prison for his role in the rape and murder of a 14-year-old Iraqi girl and the killing of her family. 5 August 2007.

———. 2007b. US soldier jailed for Iraq murder: A US soldier has been sentenced to 100 years in prison for the gang rape of a 14-year-old Iraqi girl and the killing of her and her family. 23 February 2007.

———. 2008. US inquiries into Iraqi deaths: The US military has been conducting a number of investigations into incidents of alleged unlawful killings by US forces in Iraq. 5 June 2008.

Beehner, Lionel. 2007. "Economic Doldrums in Iraq." *Council on Foreign Relations.* 20 June 2007.

Bibliotheca Alexandrina. 2004. "Issues of Reform in the Arab World." Final Statement of Arab Reform Issues: Vision and Implementation, 12 -14 March 2004. Alexandria Statement. [http://www.bibalex.org/arf/en/Files/Document.pdf]. June 2008.

Bienen, Henry. 1978. "Military and Society in East Africa: Thinking Again about Praetorianism" *Analyzing the Third World: Essays from Comparative Politics.* (Norman Provizer ed.). Cambridge, Massachusetts.

Braine, Theresa. 2006. "Reaching Mexico's poorest." *Bulletin of the World Health Organization* 84 (8). Mexico. [http://www.who.int/bulletin/volumes/84/8/news10806/en/index.html]. April 2009.

Brown, Nathan, Amr Hamzawy, and Marina Ottaway. 2006. "Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring Gray Zones." *Carnegie Endowment for International Peace.* Washington, DC.

Burnham, Gilbert et al. 2006. *The Human Cost of the War in Iraq: A Mortality Study 2002-2006.* Bloomberg School of Public Health Johns Hopkins University. Baltimore, Maryland. [http://web.mit.edu/cis/human-cost-war-101106.pdf]. April 2008.

Chan, Margaret. 2008. "Global Health Diplomacy: Negotiating Health in the 21st Century." Speech addressed at the Second High-level Symposium on Global Health Diplomacy, 21 October 2008. Geneva, Switzerland.

Clapham, Christopher. 1985. *Third World Politics: An Introduction.* Croom Helm. London and Sydney.

Coalition to Stop the Use of Child Soldiers. 2004. Child Soldiers: Global Report. United Kingdom.

———. 2008. *Child Soldiers: Global Report.* United Kingdom.

———. **2009a.** “Global War on Terrorism – Operation Iraqi Freedom.” US Department of Defense. [http://siadapp.dmdc.osd.mil/personnel/CASUALTY/OIF-Total-by-month.pdf]. January 2009.

———. **2009b.** “Operation Iraqi Freedom Military Deaths, March 19, 2003 through January 3, 2009.” US Department of Defense. [http://siadapp.dmdc.osd.mil/personnel/CASUALTY/oif-deaths-total.pdf]. January 2009.

———. **2009c.** “Responsibly Ending the War in Iraq.” Remarks of the President Obama, Camp Lejeune, North Carolina. Office of the Press Secretary, the White House, 27 February 2009. United States Capitol, Washington, DC. [http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-of-President-Barack-Obama-Responsibly-Ending-the-War-in-Iraq/].

Gutlove, Paula. 2002. “Consultation on Health and Human Security.” Summary Report. Cairo Consultation on Health and Human Security, Cairo, 15 – 17 April 2002. Institute for Resource and Security Studies, Cambridge, Massachusetts. [http://www.irss-usa.org/pages/documents/CairoReport02.pdf]. May 2008.

Hafez, Mohamed M. 2003. “Why Muslims Rebel: Repression and Resistance in the Islamic World.” *Lynne Reinner Press*, Boulder.

Hamdan, Fouad. 2007. “Arab States Ignore Climate Change.” *Executive Magazine.* April 2007. [http://www.klima-der-gerechtigkeit.de/wp-content/fouad-hamdan-arab-states-ignoreclimate-change-english.pdf]. May 2008.

Heydemann, Steven (ed.). 2004. *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited.* Houndmilles Palgrave Macmillan, Basingstoke and New York.

Hoyek, Danielle, Rafif Rida, Sidawi and Amir Abou Mrad. 2005. Murders of Women in Lebanon: Crimes of Honour between Reality and the Law, in *“Honour: Crimes, Paradigms, and Violence Against Women”.* (Welchman, Lynn and Sara Hossain, eds.). ZedBooks Ltd.

HRW (Human Rights Watch). 2007. *Darfur 2007: Chaos by Design - Peacekeeping Challenges for AMIS and UNAMID*. Vol.19, No.15(A). 19 September 2007. [http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/sudan0907webwcover.pdf]. June 2008.

———. **2008a.** *So Much to Fear - War Crimes and the Devastation of Somalia.* December 2008. Geneva.

———. **2008b.** *The Quality of Justice Failings of Iraq’s Central Criminal Court.* United States of America. [http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/iraq1208webwcover.pdf]. June 2008.

———. **2008c.** Five Years On: No Justice for Sexual Violence in Darfur. Summary & Conclusion, April 2008. [http://www.hrw.org/en/node/62269/section/2]. January 2009.

Human Security Report Project. 2008. Iraq conflict has killed a million Iraqis: Survey. [http://www.humansecuritygateway.info/showRecord.php?RecordId=27096]. April 2009.

ICG (International Court of Justice). 2004. “Advisory Opinion on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory.” 9 July 2004. The Hague.

ICRC (International Committee of the Red Cross). 2007. *Annual Report 2007.* Middle East and North Africa.

ILO (International Labour Organization). 2007. *Jobs for Iraq: An Employment and Decent Work Strategy.* (Amjad, Rashid and Julian Havers, eds.) Regional Office for the Arab States. International Labour Office. Beirut. [http://www.ilo.org/public/english/employment/crisis/download/iraqjobs.pdf]. June 2008.

———. **2008a.** “Fighting Human Trafficking: The Forced Labour Dimensions.” Background Paper prepared for the Vienna Forum on Human Trafficking. Vienna. [http://www.ilo.org/sapfl/Events/ILOevents/lang--en/WCMS_090236/index.htm]. February 2008.

———. **2008b.** “Report of the Director General…The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories.” International Labour Conference, 97th Session 2008. June 2008. Geneva.

Inglehart, Ronald et al. 2008. *World Values Surveys, 1981-1984, 1990-1993 and 1995-1997.* European Values Survey group and World Values Survey group. [http://www.icpsr.umich.edu/DDI/samples/02790.pdf]. April 2008.

Internal Displacement Monitoring Centre. 2008. *Internal Displacement - Global Overview of Trends and Developments in 2007.* Norwegian Refugee Council, Imprimerie Lenzi, Geneva. [http://www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/BD8316FAB5984142C125742E0033180B/$file/IDMC_Internal_Displacement_Global_Overview_2007.pdf]. April 2008.

International Knowledge Network of Women in Politics. 2008. “King announced withdrawal of reservations on CEDAW,” submitted by *i*

Dale, Catherine. 2008. “Operation Iraqi Freedom: Strategies, Approaches, Results and Issues for Congress.” Congressional Research Service (CRS), Washington, DC. [http://fas.org/sgp/crs/natsec/RL34387.pdf]. December 2008.

El-Baradei, Mohamed. 2006. “Human Security and the Quest for Peace in the Middle East.” Speech to the Eighth Annual Sadat Lecture for Peace, 24 October 2006. University of Maryland, New York. [http://sadat.umd.edu/lecture/lecture/ElBaradei.htm]. January 2008.

El-Laithy, Heba, and Alastair McAuley. 2006. “Integrated Social Policies in Arab Countries,” Integration and Enlargement of The European Union: Lessons for the Arab Countries. El Ahwany, N. (ed.). Center for European Studies Cairo University and Conrad Edenhawar.

Elsea, Jennifer, Moshe Schwartz and Kennon H. Nakamura. 2008. “Private Security Contractors in Iraq: Background, Legal Status and Other Issues.” Congressional Research Service (CRS), Washington, DC. [http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL32419.pdf]. August 2008.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2009. *Crop Prospects and Food Situation.* [www.fao.org/docrep/010/ah881e/ah881e02.htm]. Accessed April 2009.

Federal Democratic Republic of Ethiopia. 2006. “Ethiopia Does Not Have Any Agenda in Somalia But Avert the Threat Posed to Its Sovereignty by the Extremist Leadership of Union of Islamic Courts.” Press Statement, 29 December 2006. Ministry of Foreign Affairs, Addis Ababa. [http://www.mfa.gov.et/Press_Section/publication.php?Main_Page_Number=3305]. February 2008.

———. **2009.** “Mission Accomplished: Ethiopian National Defence Forces Start to Pull out of Somalia.” Press Statement, 4 January 2009. Ministry of Foreign Affairs, Addis Ababa. [http://www.mfa.gov.et/Press_Section/Press_Statement_3_January_2009.htm]. January 2009.

Ferwana, Abdul-Naser. 2006. “Palestinian Ministry of Prisoners’ Affairs.” Statistical Report. Al- Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 21 November 2006, Beirut. [http://www.alzaytouna.net/data/attachments/2007/report_Palestinian_Prisoners%20Israel.pdf]. February 2009.

Fidler, David. 2003. “Public Health and National Security in the Global Age; Infectious Diseases, Bioterrorism and Realpolitik.” *George Washington International Law Review.*

Fischer, Hannah. 2006. “Iraqi Police and Security Forces Casualty Estimates.” Congressional Research Service (CRS), Washington, DC. [http://fpc.state.gov/documents/organization/77707.pdf]. December 2008.

Foreign Policy Magazine. 2008. “The Failed States Index 2008.” *Foreign Policy.* July/August 2008.

Galtung, Johan. 1964. “Structural Theory of Aggression.” *Journal of Peace Research* 1:95-119, 8 (2). Oslo.

Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights. Iraq: Non-State Armed group, Rule of Law in Armed Conflicts Project. [http://www.adh-geneva.ch/RULAC/non-state_armed_groups.php?id_state=110]. Accessed February 2008.

Global Security Organization. Iraqi Insurgency Groups. [http://www.globalsecurity.org/military/ops/iraq_insurgency.htm]. Accessed February 2008.

Government of the United Kingdom. 2008. Defence Factsheet, Operations in Iraq: Facts and Figures. [http://www.mod.uk/DefenceInternet/FactSheets/OperationsFactsheets/OperationsInIraqFactsandFigures.htm]. Accessed January 2009.

Government of the United States and the Republic of Iraq. 2008. “Withdrawal of United States Forces from Iraq and the Organization of their Activities During their Temporary Presence in Iraq.” Agreement, signed on 17 November 2008, Baghdad. [http://www.mnf-iraq.com/images/CGs_Messages/security_agreement.pdf].

Government of the United States. 2003. “President Says Saddam Hussein Must Leave Iraq Within 48 Hours.” Speech by President George W. Bush. Office of the Press Secretary, the White House, 17 March 2003. United States Capitol, Washington, DC.

———. **2004.** “US Intelligence Community’s Prewar Intelligence Assessment on Iraq.” Report of the Select Committee on Intelligence. United States Senate. 7 July 2004. Washington, DC. [http://www.gpoaccess.gov/serialset/creports/iraq.html]. June 2008.

Sudan Concludes Visit." Media centre. 10 July 2008. [http://www.unhchr.ch/huricane/huricane.nsf/0/DBBEAE5C1553065AC1257483002C88F4?opendocument]. August 2008.
Oxfam. 2007. "Rising to the Humanitarian Challenge in Iraq." Briefing Paper. July 2007.[http://www.oxfam.org.uk/resources/policy/conflict_disasters/downloads/bp105_iraq.pdf]. May 2008.
PCBS (Palestinian Central Bureau of Statistics). 2001. Distribution of Dumping Sites by Estimation of Solid Waste Quantity Coming Daily to the Dumping Site and Governorate in the Palestinian Territory, 2001.[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Environment/statist_tab10.aspx]. Accessed July 2008.
———. 2008. Injured Palestinians in Al-Aqsa Uprising (Intifada), by Year and Tool of Injury, 29 September 2000-31 March 2008. [https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/intifada/98dd344c-21be-4672-a252-c6890e201d58.htm]. Accessed July 2008.
Platts. *OPEC Guide*. [www.platts.com]. Accessed 11 June 2008.
Rouidi-Fahimi, Farzaneh and Mary Mederios Kent. 2007. "Challenges and Opportunities – the Population of the Middle East and North Africa" *Population Reference Bureau*, Population Bulletin 62(2). [http://www.prb.org/pdf07/62.2MENA.pdf]. January 2009.
Saiman, Magida. 2003. The Arab Woman: A Threatening Body, a Captive Being. London.
Save the Children. 2007. *State of the World's Mothers 2007: Saving Lives of Children Under Five.* Save The Children, May 2007. [http://www.savethechildren.org/publications/mothers/2007/SOWM-2007-final.pdf]. February 2008.
Sayigh, Yezid. 2007. "Security Sector Reform in the Arab Region, Challenges to Developing an Indigenous Agenda." *Arab Reform Initiative*. Thematic Papers n° 2. December 2007. [http://www.arab-reform.net/IMG/pdf/Thematic_Study_SSR_Yezid_Sayigh.pdf]. April 2008.
Schweidler, Jillian. 2003. "More than a Mob: The Dynamics of Political Demonstrations in Jordan." *Middle East Report, No.226*. Spring 2003.
Sester, Brad and Rachel Ziemba. 2009. "GCC Sovereign Funds, Reversal of Fortune." Council on Foreign Relations, Working Paper. New York. [http://www.cfr.org/content/publications/attachments/CGS_WorkingPaper_5.pdf]. January 2009.
SEDAC (Socioeconomic Data and Applications Centre). 2005. Environmental Sustainability Index. [http://sedac.ciesin.columbia.edu]. Accessed June 2008.
Sibai, Armenian and Alam. 1991. "Wartime determinants of arterio graphically confirmed coronary artery disease in Beirut." *American Journal of Epidemiology*. 15 January 1991.
Sobal, J. and Stunkard, A.J. 1989. Socioeconomic status and obesity: a review of the literature. *Psychological Bulletin*, American Psychological Association.
Stern, Nicholas. 2006. "The Economics of Climate Change." *The Stern Review.* Cambridge University Press, Cambridge and New York. [http://www.hm-treasury.gov.uk/stern_review_report.htm]. December 2008.
Tabutin and Schoumaker. 2005. "The demography of the Arab world and the Middle East from the 1950s to the 2000s - A survey of changes and a statistical assessment." *Population* 60, 2005/5-6.
The Emirates Centre for Strategic Studies and Research. 2004. *Islamic Movements: Impact on Political Stability in the Arab World*. I.B. Tauris, London.
The Human Security Centre. 2005. *The Human Security Report: War and Peace in the 21st Century- Part II*. University of British Colombia, Canada.
The Pew Global Project Attitudes. 2007. *47-Nation Pew Global Attitudes Survey*. Pew Research Centre. 4 October 2007. Washington, DC. [http://pewglobal.org/reports/pdf/258.pdf]. June 2008.
Transparency International. 2008. The Most and Least Corrupt Nations. [http://www.infoplease.com/world/statistics/2008-transparency-international-corruption-perceptions.html]. Accessed March 2009.
UN (United Nations). 2005. "Report of the International Commission of Inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General". Pursuant to Security Council Resolution 1564 of 18 September 2004. 25 January 2005. Geneva. [http://www.un.org/news/dh/sudan/com_inq_darfur.pdf]. January 2009.
———. 2006. "Violence against Women, its Causes and Consequences: Communications to and from Governments." Report of the Special Rapporteur , Yakin Ertürk. E/CN.4/2006/61/Add.1. Human Rights Council, Sixty-second session. Item 12 (a) of the provisional
know politics. 11 December 2008. [http://www.iknowpolitics.org/en/node/8141]. January 2009.
Iqbal, Zaryab. 2006. "Health and Human Security: The Public Health Impact of Violent Conflict." *International Studies Quarterly,* 50 (3). September 2006.
Iraq Body Count 2003-2009. Online Database. [http://www.iraqbodycount.org/]. Accessed June 2008.
Iraq Coalition Casualty Count. Online Database. [www.icasualties.org]. Accessed 24 March 2008.
Iraq Family Health Survey Study Group. 2006. "Violence-Related Mortality in Iraq from 2002 to 2006" *in The New England Journal of Medicine.* [http://content.nejm.org/cgi/reprint/358/5/484.pdf]. January 2008.
Islam, Yan and Anis Chowdhury. 2006. *Macroeconomic developments, labour market performance and poverty reduction: the case of the Arab states in the Middle East and North Africa.* UNDP (United Nations Development Programme), New York.
IUCN (International Union for Conservation of Nature). 2006. "Country Environmental Profile for Somalia." Prepared for the European Commission.
Jabbour, Samer. 2007. "Health and Development in the Arab World: Which Way Forward?" *British Medical Journal,* 25 June 2007.
Jha, Prabhat and Frank Chaloupka (eds.). 2000. *Tobacco Control in Developing Countries.* Oxford University Press, Oxford.
Jolly, Richard and Deepayan, Basu Ray. 2006. "The Human Security Framework and National Human Development Reports: A Review of Experiences and Current Debates." Occasional Paper 5. UNDP (United Nations Development Programme), National Human Development Report Unit, May 2006. Institute of Development Studies, Sussex. [http://hdr.undp.org/en/media/human_security_gn.pdf]. May 2008.
Kabbani, Nader and Yassin Wehelie. 2004. "Measuring Hunger and Food Insecurity in Yemen." Working Paper Series. Economic Research Forum, Cairo.
Karyabwite, Diana Rizzolio. 2000. *Water Sharing in the Nile River Valley.* Project GNV011: Using GIS/Remote Sensing for the Sustainable use of Natural Resources, UNEP/DEWA/GRID, January-March 1999, January-June 2000. Geneva. [http://www.grid.unep.ch/activities/sustainable/nile/nilereport.pdf]. December 2008.
Kawthar. 2008. "Nujood Ali wins "Woman of the Year" award," *Mideast Youth,* 12 November 2008. [http://www.mideastyouth.com/2008/11/12/nujood-ali-wins-woman-of-the-year-award/]. January 2009.
Kelle, Alexander. 2007. "The Securitization of International Public Health, Implications for Global Health Governance and the Biological Weapons Prohibition Regime." Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations, Vol.13.
Khouri, Rami. 2009. "Arabia's troubling trends," in *International Herald Tribune*, 1 January 2009. [http://www.iht.com/bin/printfriendly.php?id=19029348]. January 2009.
Korany, Bahgat. 2005a. "Human Security: From a Respectable Slogan to Comparative World Application." Paper prepared for the 1rst United Nations International Study Group on Human Security. Johannesburg, July 2005.
———. 2005b. "Measuring Human Security: Is a Global Index Possible?" Paper prepared for the 2nd UN International Study Group on Human Security. New York, November 2005.
Marshall, Thomas. 1977. *Class, Citizenship and Social Development.* University of Chicago Press. Chicago.
Maxwell, Kenneth. 2002. "Brazil: Lula's Prospect." New York Review of Books 49 (19). [http://www.nybooks.com/articles/article-preview?article_id=15876]. April 2009.
McManimon, Shannon. 1999. "Use of Children as Soldiers." *Foreign Policy in Focus*, 4 (27). November 1999.
Middleton, Roger. 2008. Piracy in Somalia, Threatening Global Trade, Feeding Local Wars, Chatham House. Briefing Paper, Africa Programme. October 2008.
Nasr, Salim. 2001. "Issues of Social Protection in the Arab Region - A Four-Country Overview." *Cooperation South*, No. 2. [tcdc1.undp.org/CoopSouth/2001_2/31-48.pdf]. November 2008.
New York Times. 2009. "Fresh Start in the Middle East." Editorial, 5 March 2009. [http://www.nytimes.com/2009/03/06/opinion/06fri2.html].
OHCHR (United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights). 2008. "UN Expert on the Situation of Human Rights in the

UNAMI (United Nations Assistance Mission for Iraq). 2006. *Human Rights in Iraq, No.5 for May and June 2006*. UNAMI, 26 July 2006.

UN comtrade database (United Nations Commodity Trade Statistics Database). 2008. Online database. [http://comtrade.un.org/db/default.aspx]. December 2008.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2008. Online Statistical Databases, 2006 and 2007. [http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=1888&lang=1]. Accessed December 2008.

UNDP (United Nations Development Programme) and Article 19 Global Campaign for Free Expression. 2007. *Free Speech in Iraq: Recent Developments*. London, August 2007. [http://www.article19.org/pdfs/publications/iraq-free-speech.pdf]. June 2008.

UNDP (United Nations Development Programme) and Ministry of Planning and Development Cooperation. 2005. Iraq Living Conditions Survey 2004. Volume III: Socio-economic Atlas of Iraq. Baghdad, Iraq. [http://www.fafo.no/ais/middeast/iraq/imira/Tabulation%20reports/english%20atlas.pdf]. April 2009.

UNDP (United Nations Development Programme) and World Bank. 2003. “Socio Economic Survey 2002.” Somalia Watching Brief, Report no.1. World Bank, New York.

UNDP (United Nations Development Programme). 1994. *Human Development Report 1994. New Dimensions of Human Security*. Oxford University Press, New York.

UNDP/SURF-AS (United Nations Development Programme / Sub-Regional Resource Facility for Arab States). 2006. *Macroeconomic Policies for Growth, Employment and Poverty Reduction in Yemen. Beirut*.

UNEP (United Nations Environment Programme). 2007. *UNEP in Iraq: Post Conflict Assessment, Clean-up and Reconstruction*. December 2007. Nairobi, Kenya. [http://postconflict.unep.ch/publications/Iraq.pdf]. June 2008.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2005. “*Academic Freedom Conference, Problems and Challenges in Arab and African Countries*.” UNESCO Forum. 10-11 September 2005. Alexandria, Egypt.

———. 2006. Water: A Shared Responsibility. The United Nations World Water Development Report 2. February 2006. Barcelona. [http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001454/145405E.pdf]. April 2009.

UN-ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). 2005a. “Integrated Water Resources Management.” Executive Summary of ESCWA Briefing Paper No. 12. New York. [http://www.escwa.un.org/divisions/sdpd/wssd/pdf/12.pdf]. June 2008.

———. 2005b. “Towards Integrated Social Policies in Arab Countries, Framework and Comparative Analysis.” 10 November 2008, New York. [http://www.escwa.un.org/sp-readings/Final%20Towards%20Integrated%20Social%20Policy%20in%20Arab%20Region-En.pdf]. June 2008.

———. 2005c. *The Environment in the Transboundary Context in the ESCWA Region: Situation and Recommendations*. New York. [http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdpd-05-5.pdf]. June 2008.

———. 2007a. *The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens, an Overview*. June 2007. Beirut. [http://www.escwa.un.org/divisions/div_editor/Download.asp?table_name=other&field_name=ID&FileID=951]. December 2008.

———. 2007b. *Water Development Report 2, State of Water Resources in the ESCWA Region*. 4 December 2007. United Nations, New York. [http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdpd-07-6-e.pdf]. January 2008.

———. 2008. “Situation Analysis of Population Ageing in the Arab Countries: The Way Forward Towards Implementation of MIPAA.” Technical Paper 2. 6 June 2008. United Nations, New York. [http://www.globalaging.org/elderrights/world/2008/situation.pdf]. June 2008.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2009. Arab States Overview. [http://unfpa.org/arabstates/overview.cfm]. Accessed March 2009.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2008. “Statistical Online Population Database”. Geneva. [http://www.unhcr.org/statistics/45c063a82.html]. Accessed December 2008.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2009. *Global Appeal 2008-2009*. [http://www.unhcr.org/home/PUBL/474ac8cb0.pdf].

agenda. 27 March 2006. [http://www2.ohchr.org/english/bodies/chr/docs/62chr/ecn4-2006-61-Add1.doc]. May 2008.

———. 2008a. “Gaza: Silence is not an option”. Press release. 9 December 2008. Geneva. [http://www.unhchr.ch/huricane/huricane.nsf/0/183ED1610B2BCB80C125751A002B06B2?opendocument]. February 2009.

———. 2008b. “Human Rights Situations that require the Council’s Attention.” Secretary General Resolution. A/HRC/9/NGO/50. Written statement submitted by Amnesty International to the Secretary-General. Ninth session, agenda item 4. 4 September 2008. [http://www.cmi.no/sudan/doc/?id=1206]. December 2008.

———. 2008c. “Security Council Resolution 1820.” S/RES/1820 (2008). Adopted by the Security Council at its 5916th meeting, on 19 June 2008. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/391/44/PDF/N0839144.pdf?OpenElement]. December 2008.

———. 2008d. “Situation of human rights in the Sudan.” Resolution 9/17. A/HRC/RES/9/17. 18 September 2008. [http://ap.ohchr.org/documents/E/HRC/resolutions/A_HRC_RES_9_17.pdf]. January 2009.

———. 2009. *World Economic Situation and Prospects*. New York. [http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp2009files/wesp2009.pdf.] February 2009.

UN (United Nations)-Department of Economic and Social Affairs (DESA). 2007a. *World Population Prospects: The 2006 Revision Population Database*. Online Database. [http://esa.un.org/unpp]. Accessed December 2008.

———. 2007b. *World Urbanization Prospects: The 2007 Revision Population Database*. Online Database. [http://esa.un.org/unpp]. Accessed December 2008.

UN (United Nations)-News and Media Division. 2007. “Secretary-General, citing growing causes of Middle East Instability in address to Arab League Summit, Pinpoints vital need for Palestinian Statehood.” Secretary General (SG/SM/10926) 28 March 2007. [http://www.un.org/News/Press/docs/2007/sgsm10926.doc.htm].

———. 2008. “Demanding Immediate Ceasefire in Gaza, Secretary-General Urges Avoidance of Civilian Casualties, End to ‘Inflammatory Rhetoric’.” 29 December 2008. Geneva. [http://www.un.org/News/Press/docs/2008/sgsm12027.doc.htm]. February 2009.

———. 2009a. “Gaza Humanitarian Situation.” 15 January 2009. Press Conference. Geneva. [http://domino.un.org/unispal.nsf/3822b5e39951876a85256b6e0058a478/b974aca8e8fe201d85257540004ffedc!OpenDocument]. January 2009.

———. 2009b. Regular Press Briefing by the Press Service. 6 January 2009. Geneva. [http://domino.un.org/unispal.nsf/1ce874ab1832a53e852570bb006dfaf6/0864af6b9ec82e03852575360069b6e6!OpenDocument]. February 2009.

UNAIDS (United Nations Program on HIV/AIDS) and WHO (World Health Organization). 2005a. Middle East and North Africa, HIV and AIDS Statistics and Features in 2003 and 2005. December 2005. [http://www.unaids.org/epi/2005/doc/EPIupdate2005_html_en/epi05_11_en.htm]. Accessed February 2009.

———. 2005b. *HIV and AIDS Statistics and Features, in 2003 and 2005*. AIDS Epidemic Update: Middle East and North Africa. [http://www.unaids.org/epi/2005/doc/EPIupdate2005_html_en/epi05_11_en.htm]. Accessed June 2008.

———. 2006a. *AIDS Epidemic Update*. Geneva.

———. 2006b. “Keeping the Promise: An Agenda for Action on Women.” The Global Coalition on Women and AIDS. Geneva. [http://data.unaids.org/pub/Booklet/2006/20060530_FS_Keeping_Promise_en.pdf]. June 2008.

———. 2006c. Progress in Scaling Up Access to HIV Treatment in Low and Middle-Income Countries. June 2006. [http://www.who.int/hiv/toronto2006/FS_Treatment_en.pdf]. January 2009.

———. 2008. Report on the global AIDS epidemic. Geneva. [http://data.unaids.org/pub/GlobalReport/2008/20080820_gr08_annex1_table_en.xls]. Accessed January 2009.

UNAIDS (United Nations Programme on HIV/AIDS). 2006. Global Facts and Figures. [http://data.unaids.org/pub/GlobalReport/2006/200605-FS_globalfactsfigures_en.pdf]. Accessed January 2009.

Paper, Fiftieth Session, Agenda item 9. Regional Committee for the Eastern Mediterranean Region. (EM/RC50/INF.DOC.6). 28 July 2003. [http://www.who.int/macrohealth/documents/en/strategypaper_final_july28.pdf]. June 2008.

———. **2004.** "Health systems priorities in the Eastern Mediterranean Region: challenges and strategic directions." Technical Paper, Fifty-first Session, Agenda item 6(b). (EM/RC51/5). Regional Committee for the Eastern Mediterranean Region. September 2004. [http://gis.emro.who.int/HealthSystemObservatory/PDF/TechnicalandDiscussionPapers/Health%20systems%20priorities%20in%20the%20Eastern%20Mediterranean%20Region%20challenges%20and%20strategic%20directions.pdf]. June 2008.

———. **2005a.** "Water pipe tobacco smoking: Health effects, research needs and recommended actions by regulators." Study Group on Tobacco Product Regulation. Geneva.

———. **2005b.** *Towards a National Health Insurance System in Yemen*. November 2005. Sana'a.

———. **2005c.** Health Systems Profiles – Palestine. Regional Office for the Eastern Mediterranean, Regional Health System Observatory website. [http://gis.emro.who.int/HealthSystemObservatory/PDF/Palestine/Health%20status%20and%20demographics.pdf]. March 2009.

———. **2006a.** "Healing Minds: Mental Health." Progress Report 2004-2006. Iraq.

———. **2006b.** The Role of Medical Devices and Equipment in Contemporary Health Care Systems and Services. Regional Office for the Eastern Mediterranean. June 2006, Cairo.

———. **2007.** *World Health Statistics 2007*. France. [http://www.who.int/whosis/whostat2007.pdf]. January 2009.

———. **2008.** Regional Office for the Eastern Mediterranean, Regional Health System Observatory website. [http://gis.emro.who.int/healthsystemobservatory/main/Forms/main.aspx].

Wolfe, Alan. 1977. *The Crisis of Legitimacy: Political Contradictions of Contemporary Capitalism*. The Free Press & Collier Macmillan Publishers, New York and London.

World Bank. 2004. Four Years - Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis – An Assessment. October 2004. Washington, DC. [http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/wbgaza-4yrassessment.pdf]. April 2008.

———. **2006.** "Economic Developments and Prospects 2006: Financial Markets in a New Age of Oil." Main Report. Middle East and North Africa Region, Office of the Chief Economist. Washington DC. [http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/MainReport.pdf]. June 2008.

———. **2007a.** Economic Developments and Prospects, Job Creation in an Era of High Growth. Washington, DC. [http://topics.developmentgateway.org/arab/rc/filedownload.do~itemId=1123820]. December 2008.

———. **2007b.** *World Development Indicators*. Washington, DC.

———. **2008a.** Social safety nets [www.worldbank.org/safetynets]. Accessed December 2008.

———. **2008b.** *World Development Indicators*. CD-ROM. Washington, DC.

———. **2009.** "Crisis Hitting Poor Hard in Developing World, World Bank says." Press Release No: 2009/220/EXC. 12 February 2009. Washington, DC. [http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:22067892~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:4607,00.html]. February 2009.

UNICEF (United Nations Children's Fund) and Innocenti Research Center. 2000. Domestic Violence against Women and Girls. *Innocenti Digest, No. 6*. June 2000. Italy. [http://www.unicef-irc.org/publications/pdf/digest6e.pdf]. June 2008.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2002. *The State of the Arab Child*. UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa. November 2002. [http://www.amr-group.com/documents/Amr-SOAC.pdf]. June 2008.

———. **2007.** "Progress for Children: A World Fit for Children." Statistical review, number 6, December 2007. [http://www.childinfo.org/files/progress_for_children_2007.pdf]. June 2008.

———. **2009.** Statistics –Somalia.Online database. [http://www.unicef.org/infobycountry/somalia_statistics.html]. Accessed March 2009.

UNIFEM (United Nations Development Fund for Women). 2003. *Not a Minute More: Ending Violence against Women*. New York.

UNIFEM – Stop Violence Against Women. 2008. "Morocco's King Lifts Reservations to CEDAW," a compilation. 16 December 2008. [http://www.stopvaw.org/Morocco_s_King_Formally_Bans_Gender_Discrimination.html]. January 2009.

UN-OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2007. The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and Other Infrastructure in the West Bank. July 2007.

———. **2008a.** "Israel-OPT: UN says number of West Bank checkpoints on the rise." IRIN humanitarian news and analysis. 28 May 2008. [http://www.irinnews.org/report.aspx?ReportID=78455]. June 2008.

———. **2008b.** *Somalia: Humanitarian Overview*, January 2008. [http://ochaonline.un.org/OchaLinkClick.aspx?link=ocha&docId=1086443]. Accessed 17 June 2008.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2005. *Why Fighting Crime Can Assist Development in Africa: Rule of Law and Protection of the Most Vulnerable*. [http://www.iss.co.za/cjm/analysis/unodcmay05.pdf]. May 2005.

UNRWA (United Nations Works and Reliefs Agency). 2008. "Statistics". [http://www.un.org/unrwa/publications/index.html]. Accessed December 2008.

Van Hensbroek, Pieter Boele. 2007. "The Concept of Citizenship in Political Theory - Reflections on Globalised Applications of the Idea." Paper presented at the conference: *Citizen in East Asia*, 14 December 2007. University of Groningen. [http://www.rug.nl/cds/asianNetworks/PaperBoele.pdf]. June 2008.

Verma, Sonia. 2008. "The children who could be seeking divorce" *Times Online*. 30 October 2008. [http://women.timesonline.co.uk/tol/life_and_style/women/article5040749.ece]. January 2009.

Villatoro Saavedra, Pablo. 2007. "Las Transferencias Condicionales en America Latina: Luces y Sombras." Intervención en el Seminario Internacional Evolución y Desafíos de los Programas de Transferencia Condicionadas. UN Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC). 21 November 2007. Brasilia. [http://www.eclac.cl/dds/noticias/paginas/1/30291/CEPAL_PabloVillatoro.ppt.pdf]. February 2009.

Watts, Susan, Sameen Siddiqi, Alaa Shukrullah, Kabir Karim, and Hani Serag. 2007. Social Determinants of Health in Countries in Conflict: The Eastern Mediterranean Perspective. WHO/EMRO. June 2007. [http://www.who.int/social_determinants/links/events/conflicts_and_sdh_emro_revison_06_2007.pdf]. April 2009.

WFP (World Food Programme). 2008a. "The World Food Programme today hailed the French navy for protecting WFP food ships from pirate attacks in Somalia, and thanked Denmark for taking over the operation to ensure critical escorts continue for the next two months." Press Release. 2 February 2008. [http://www.wfp.org/english/?ModuleID=137&Key=2755]. March 2008.

———. **2008b.** *Fighting hunger worldwide*. [http://www.wfp.org/hunger]. Accessed April 2008.

———. **2009.** *Iraq Overview*. [http://www.wfp.org/country_brief/indexcountry.asp?country=368#Overview]. Accessed January 2009.

WHO (World Health Organization). 1997. "Violence against Women In Situations of Armed Conflict and Displacement." July 1997. [www.who.int/gender/violence/v7.pdf]. May 2008.

———. **2002.** Epidemic and Pandemic Alert and Response (EPR), Hepatitis C. [http://www.who.int/csr/disease/hepatitis/Hepc.pdf]. December 2008.

———. **2003.** "Investing in Health of the Poor: Regional Strategy for Sustainable Health Development and Poverty Reduction." Strategy

المراجع الإحصائية

الأشكال

الفصل 2: البيئة والضغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية

الشكل	المصدر
الشكل 2-1(أ): انخفضت المعدلات السنوية للنمو السكاني في معظم البلدان العربية منذ ثمانينات القرن الماضي	**United Nations Population Division. 2008.** World Population Prospects: The 2008 Revision Population Database. Online Database. [http://esa.un.org/unpp]. Accessed March 2009.
الشكل 2-1(ب): غير أن النمو السكاني ما زال مستمرًّا	**United Nations Population Division. 2008.** World Population Prospects: The 2008 Revision Population Database. Online Database. [http://esa.un.org/unpp]. Accessed March 2009.
الشكل 2-2: المعدلات السنوية للتوسع السكاني الحضري العربي (%) حسب البلد، 2000–2005	**United Nations Population Division. 2006.** World Population Prospects: The 2006 Revision Population Database. Online Database. [http://esa.un.org/unpp]. Accessed March 2009. **United Nations Population Division. 2007.** World Urbanization Prospects: The 2007 Revision Population Database. Online Database. [http://esa.un.org/unup]. Accessed March 2009. *UNDP/AHDR calculations for aggregate figure.
الشكل 2-3: الحجم المتوقّع للفئة العمرية 15-24 سنة بين السكان العرب في عام 2050	**United Nations Population Division. 2008.** World Population Prospects: The 2008 Revision Population Database. Online Database. [http://esa.un.org/unpp]. Accessed December 2008.
الشكل 2-4: موارد المياه العذبة الداخلية العربية هي غالبًا دون مستوى الندرة والمعدل العالمي، 2005	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC.
الشكل 2-5: استخدامات المياه المستهلكة في البلدان العربية (%) حسب القطاع، 1999-2006	**FAO (Food and Agriculture Organization). 2009.** AQUASTAT Database. [http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/index.html]. Accessed February 2009. *UNDP/AHDR calculations.
الشكل 2-6: مدى التصحر في تسعة بلدان عربية تعاني منه (%)، 1996	**جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2004.** «حالة التصحر في الوطن العربي»، دراسة محدثة، دمشق. [http://www.unep.org.bh/Publications/Natural%20Resources%20Final/State_of_Desertification_in_the_Arab_World_ar.pdf]. أيار/مايو 2008.
الإطار 2-6: نسبة السكان الذين لا يستعملون مصادر محسنة لمياه الشرب في المناطق الحضرية والريفية	**UN-ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). 2007.** The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens, an Overview. Beirut. [http://www.escwa.un.org/rcg/documentation/12sep08/MDGsArab2007.pdf]. December 2008.
ستحتاج البلدان العربية الى 27 عاما إضافيا بعد العام 2015 لتحقيق الغاية المتعلّقة بالمياه (الإطار 2-6)	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2006.** تقرير التنمية البشرية للعام 2006، ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر والأزمة العالمية. نيويورك.
الشكل 2-7: النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة، وخدمات الصرف الصحي، في 15 بلدًا عربيا، 2007	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك.
الشكل 2-8: ارتفاع معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون في البلدان العربية، 1990-2003	**World Bank. 2007.** World Development Indicators 2007. CD-ROM. Washington, DC.
الإطار 2-7: عدد المركبات لكل 1,000 من السكان (2002-2004)، 16 بلدًا عربيا	**المنتدى العربي للبيئة والتنمية. 2008.** البيئة العربية تحديات المستقبل. تحرير مصطفى كمال طلبه ونجيب صعب، بيروت. [http://www.afedonline.org/afedreport/Full%20Arabic%20Report.pdf]. حزيران/ يونيو 2008.

الفصل 3: الدولة العربية وأمن الإنسان – الأداء والآفاق

الشكل	المصدر
الشكل 3-1: معدلات القتل المقصود (لكل 100,000 من السكان) في مناطق مختلفة من العالم، 2002	**UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2005.** Crime and Development in Africa. [http://www.unodc.org/pdf/African_report.pdf]. May 2005.
الشكل 3-2: حكم القانون – البلدان العربية مقارنةً بالمناطق الأخرى، 1998 و2007	**World Bank. 2008.** World Governance Indicators 2008. Washington, DC. [http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp].

الفصل 4: انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة

الشكل	المصدر
الشكل 4-1: نسبة النساء من الفئة العمرية (20-24 سنة) ممن تزوجن وهن دون الثامنة عشرة من العمر في 15 بلدًا عربيًّا، 1987-2006	**منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف. 2007.** وضع الأطفال في العالم 2008: بقاء الأطفال على قيد الحياة. المطبعة الوطنية، كانون الأول/ديسمبر 2007. [http://www.unicef.org/arabic/publications/files/sowc08-ar.pdf]. كانون الثاني/يناير 2009.
الشكل 4-2: مواقع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأُونْروا (بالآلاف) 2008	**UNRWA (United Nations Reliefs and Works Agency). 2008.** UNRWA in Figures. 2008. [http://www.un.org/unrwa/publications/pdf/uif-june08.pdf]. January 2009.

الفصل 5: تحديات الأمن الاقتصادي

الشكل	المصدر
الشكل 5-1: تأرجح أسعار النفط: نمو الناتج المحلّي الإجمالي الإقليمي (بناء على الدولار الثابت لعام 1990) ونمو أسعار النفط الاسمية، 1976 – 2007	**UNSD (United Nations Statistics Division). 2008.** "National Accounts Main Aggregates 2008". New York. [http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp]. Accessed December 2008. **BP (British Petroleum). 2008.** "Statistical Review of World Energy 2008". London. [http://www.bp.com/productlanding.do?categoryId=6929&contentId=7044622]. Accessed January 2009.
الشكل 5-2أ: التوزيع الإقليمي لمستويات الناتج المحلي الإجمالي: حسب فئة البلد، 2007	**IMF (International Monetary Fund). 2008.** World Economic and Financial Surveys: Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. October 2008. Washington DC. **World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. Washington, DC. [http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp].
الشكل 5-2ب: التوزيع الإقليمي للسكان، حسب فئة البلد، 2007	**IMF (International Monetary Fund). 2008.** World Economic and Financial Surveys: Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. October 2008. Washington DC. **World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. Washington, DC. [http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp].
الشكل 5-3: نمو صادرات البلدان العربية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل التغير السنوي -%- بالدولار الثابت 1990)	**UNSD (United Nations Statistics Division). 2008.** "National Accounts Main Aggregates 2008". New York. [http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp]. Accessed December 2008.
الشكل 5-4: بنية الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، حسب القطاع الاقتصادي (أ) ونوع الإنفاق (ب)، 1970-2007، للبلدان العربية ولبلدان الدخل المرتفع، والمتوسط، والمنخفض، على التوالي	**UNSD (United Nations Statistics Division). 2008.** "National Accounts Main Aggregates 2008". New York. [http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp]. Accessed December 2008.
الشكل 5-5: (أ) التغير في نسبة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي (%)، 1970 إلى 2007، حسب البلد. (ب) نصيب القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي من جانب المنتجين (%) 2007. (ج) نصيب الناتج المحلي الإجمالي من جانب المنتجين (%)، 1970 إلى 2007، حسب فئة البلد. (د) نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية في فئة البلدان (%)، 1970 2007، 1990، حسب فئة البلد	**UNSD (United Nations Statistics Division). 2008.** "National Accounts Main Aggregates 2008". New York. [http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp]. Accessed December 2008.
الشكل 5-6: (أ) معدلات البطالة بين الشباب العرب و(ب) نسبة الشباب (%) في إجمالي العاطلين عن العمل، 2005-2006	**منظمة العمل العربية. 2008.** قاعدة بيانات الإحصاء على الإنترنت. [http://www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Statistics/tashghel%20statistic%202006.xls]. كانون الأول/ديسمبر 2008.
الشكل 5-7: النسبة المئوية للعاملين في القطاع غير النظامي (% في العمالة غير الزراعية) حسب الجنس، في 5 بلدان عربية، 1994-2003	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008. محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، نيويورك.
الشكل 5-8: مدى الفقر البشري في العام 2006 وانخفاضُه (%)، حسب البلد، منذ العام 1996	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك. **UNDP (United Nations Development Programme). 1996.** Human Development Report 1996. Economic growth and human development. Oxford University Press, New York. **UNDP (United Nations Development Programme). 1998.** Human Development Report 1998. Consumption for Human Development. Oxford University Press, New York.

الفصل 6: الجوع والتغذية وأمن الإنسان

الشكل	المصدر
الإطار 6-1: التباطوء في تحقيق الغاية الثانية من الهدف الأوّل من الأهداف الإنمائية للألفية	**UN-ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). 2007.** The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens, an Overview. Beirut. [http://www.escwa.un.org/rcg/documentation/12sep08/MDGsArab2007.pdf]. December 2008.
الشكل 6-1: تعداد الجياع في مناطق العالم في سياق مقارن على مدى ثلاث فترات زمنية	**FAO (Food and Agriculture Organization). 2008.** FAOSTAT Database. [http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/index_en.htm]. Accessed February 2009.
الشكل 6-2: تعداد الجياع في 15 بلدًا عربيًا، 1990-1992 و2002-2004	**FAO (Food and Agriculture Organization). 2008.** FAOSTAT Database. [http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/index_en.htm]. Accessed February 2009.
الشكل 6-3: التغيرات في انتشار القصور الغذائي، 1990-2004	**FAO (Food and Agriculture Organization). 2008.** FAOSTAT Database. [http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/index_en.htm]. Accessed February 2009.
الشكل 6-4: انتشار البدانة في البلدان العربية، ناورو، واليابان* حسب الجنس والفئة العمرية لمن تزيد أعمارهم على 15 سنة، 2005	**WHO (World Health Organization). 2005.** Global Comparable Estimates. Geneva. [http://www.who.int/infobase/comparestart.aspx]. Accessed January 2009.
الشكل 6-5: معدل تَزَوُّد الفرد بالسعرات الحرارية يوميًّا – 11 بلدًا عربيًّا 1990-1992 و2002-2004	**FAO (Food and Agriculture Organization). 2008.** FAOSTAT Database. [http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/index_en.htm]. Accessed February 2009.
الشكل 6-6: استهلاك الفرد بالغرامات يوميا من مختلِف مصادر التغذية، 1990 و 2004، 11 بلدًا عربيًّا واليونان	**FAO (Food and Agriculture Organization). 2008.** FAOSTAT Database. [http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/index_en.htm]. Accessed February 2009.
الشكل 6-7: الحصة اليومية للتزوُّد بالسعرات الحرارية، وتوزيعها على فئات المغذّيات الرئيسية، 11 بلدًا عربيًا 1990-1992 و2002-2004	**FAO (Food and Agriculture Organization). 2008.** FAOSTAT Database. [http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/index_en.htm]. Accessed February 2009.
الشكل 6-8: إنتاج الحبوب، في 21 بلداً عربياً 1990-2005	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC.
الشكل 6-9: المعدلات الإقليمية للاكتفاء الذاتي في المنطقة العربية في مجال السلع الغذائية الرئيسية (%)، حسب النوع، 1990-2004	**المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2008.** قواعد المعلومات الزراعية، الخرطوم. [http://www.aoad.org/Imsdb.htm]. كانون الأول/ديسمبر 2008. *حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تقرير التنمية الإنسانية العربية.
الشكل 6-10: الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة، 15 بلدًا عربيًّا، 2005	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC.
الشكل 6-11: ترابط الفقر والجوع	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك.
الشكل 6-12: تناقص القيمة المضافة للزراعة في المردود الاقتصادي – 12 بلدًا عربيًّا، 1990–2005	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC.

الفصل 7: الصحة وأمن الإنسان: مقاربة جديدة

الشكل	المصدر
الشكل 7-1: النمط الإقليمي في العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)، 1960-2005	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC. *UNDP/AHDR calculations.
الشكل 7-2: النمط الإقليمي في معدل وفيات الرضّع (من كل ألف ولادة حيّة)، 1960-2005	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC. *UNDP/AHDR calculations.
الشكل 7-3: العمر المتوقع عند الولادة، 22 بلدًا عربيًا، 2005	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك.
الشكل 7-4: نسبة وفيات الأمهات (من كل مائة ألف ولادة حيّة)، 21 بلدًا عربيًّا، 2004	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك.
الإطار 7-2: نسبة الوفيات بين الأمهات، المنطقة العربية (من كل مائة ألف ولادة حيّة)	**UN-ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). 2007.** The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens, an Overview. Beirut. [http://www.escwa.un.org/rcg/documentation/12sep08/MDGsArab2007.pdf]. December 2008.
الشكل 7-5: معدل وفيات الرُّضّع (من كل ألف ولادة حيّة)، 19 بلدًا عربيًّا، 2005	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك.

الشكل 7-6: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (من كل ألف ولادة حيّة)، 19 بلدًا عربيًّا، 2005	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك.
الإطار 7-3: نسب انتشار السّلّ (من كل مائة ألف نسمة)	**UN-ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). 2007.** The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens, an Overview. Beirut. [http://www.escwa.un.org/rcg/documentation/12sep08/MDGsArab2007.pdf]. December 2008.
الشكل 7-7: تفاوت الأوضاع الصحية في المنطقة العربية، نسب وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة (من كل ألف ولادة)، 2005	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC. *UNDP/AHDR weighted average calculations.
الشكل 7-8: تفاوت الأوضاع الصحية في المنطقة العربية، نسبة وفيات الأمهات (من كل مائة ألف ولادة حيّة)، 2005	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC. *UNDP/AHDR weighted average calculations.
الشكل 7-9: أعباء الأمراض المعدية وغير المعدية والإصابات، 21 بلدًا عربيًّا، 2002	**WHO (World Health Organization). 2008.** Statistical Information System Database. Geneva. [http://www.who.int/whosis/en/]. Accessed December 2008.
الشكل 7-10: التفاوت في الإنفاق على الصحة في البلدان العربية، 2004	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك.
الشكل 7-11: نصيب الإنفاق على الصحة العامة من إجمالي الإنفاق الحكومي (%) في 20 بلدًا عربيًّا، 2005	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC.
الشكل 7-12: نصيب الإنفاق الشخصي على الصحة من الإنفاق الصحي الخاص (%) في 20 بلدًا عربيًّا، 2005	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC.

الفصل 8: الاحتلال والتدخل العسكري وانعدام أمن الإنسان

الشكل	المصدر
الشكل 8-1: عدد الوفيات جراء العنف في العراق يوميًّا، 2003-2006، وفقاً لثلاثة مصادر	**The New England Journal of Medicine. 2006.** "Violence-Related Mortality in Iraq from 2002 to 2006 - Iraq Family Health Survey Study Group." [http://content.nejm.org/cgi/reprint/358/5/484.pdf]. January 2008.
الشكل 8-2: تقديرات لمعدل الوفيات بمختلف الأسباب (من كل ألف حسب الفئة العمرية، والجنس، قبل الغزو وبعده،* 2002-2006	**The New England Journal of Medicine. 2006.** "Violence-Related Mortality in Iraq from 2002 to 2006 - Iraq Family Health Survey Study Group." [http://content.nejm.org/cgi/reprint/358/5/484.pdf]. January 2008.
الشكل 8-3: تقديرات لمعدل الوفيات جراء العنف في العراق (من كل ألف) – اعتمادًا على مَسحيْن ميدانييْن،* 2003-2006	**The New England Journal of Medicine. 2006.** "Violence-Related Mortality in Iraq from 2002 to 2006 - Iraq Family Health Survey Study Group." [http://content.nejm.org/cgi/reprint/358/5/484.pdf]. January 2008.
الإطار 8-3: الحملة العسكرية ضد غزة	**UN-OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2009.** Protection of Civilians Weekly Report. 9-15 January 2009. [http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_2009_01_16_english.pdf].
الإطار 8-3: الحملة العسكرية ضد غزة	**UN-OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2009.** Protection of Civilians Weekly Report. 9-15 January 2009. [http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_2009_01_16_english.pdf].
الشكل 8-4: الوفيات جراء العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، حسب جنسية الضحايا والمهاجمين، 2000-2008	**بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. 2008.** قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت. [http://www.btselem.org/arabic/Statistics]. كانون الأول/ديسمبر 2008.
الشكل 8-5: إتجاهات إنتاج النفط في العراق (بملايين البراميل يوميًّا)، 2000-2007	**EIA (Energy Information Administration). 2008.** "Official Energy Statistics from the U.S. Government". Washington, DC. [http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Iraq/Oil.html]. Accessed December 2008.
الشكل 8-6: كيف تسيطر إسرائيل على الطرق الفلسطينية، تشرين الثاني/نوفمبر 2004	**World Bank. 2008.** The Economics of Policy-Induced Fragmentation: The Costs of Closure Regime to West Bank and Gaza. Washington, DC. [http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/WP50.pdf].
الشكل 8-7: الإغلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، 1993-2004	**World Bank. 2008.** The Economics of Policy-Induced Fragmentation: The Costs of Closure Regime to West Bank and Gaza. Washington, DC. [http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/WP50.pdf].
الشكل 8-8: البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 1996-2004	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC.

الشكل 8–9: الفقر والاعتماد على المعونات الغذائية، الضفة الغربية وغزة، 2007	**ILO (International Labor Organization). 2008.** The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories. Geneva. [http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_092729.pdf].
الشكل 8–10: انخفاض عدد الأطفال الفلسطينيين القادرين على الالتحاق بالمدارس 2000–2005	**World Bank. 2008.** edstats Data Query. Washington, D.C. [http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=189]. Accessed December 2008.

الجداول

الفصل 1: تطبيق مفهوم أمن الإنسان في البلدان العربية

الجدول	المصدر
الجدول 1–1: أمن الدولة مقابل أمن الإنسان	فريق التقرير.

الفصل 2: البيئة والضغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية

الجدول	المصدر
الجدول 2–1: مستويات إجهاد المياه في ثلاثة عشر بلدًا عربيًّا، 2006	**UN-ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). 2007.** Water Development Report 2, State of Water Resources in the ESCWA Region. 4 December 2007. United Nations, New York. [http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdpd-07-6-e.pdf]. January 2008.
الجدول 2–2: التهطال في البلدان العربية، المعدلات السنوية على المدى البعيد	**UNSD (United Nations Statistics Division). 2008.** Environmental Indicators. Water resources: long term annual average. Last updated April 2007. [http://unstats.un.org/unsd/ENVIRONMENT/waterresources.htm]. Accessed January 2009. *UNDP/AHDR calculations.
الجدول 2–3: مستويات التلوث المائي جراء الملوِّثات العضوية في خمسة عشر بلدًا عربيًّا وبلدين صناعيين، 1990–2003، (بالترتيب التنازلي على أساس مستويات التلوث في العام 1990)	**World Bank. 2007.** World Development Indicators 2007. Washington, D.C.
الجدول 2–4: سيناريوهات تغير المناخ في المستقبل – المياه والزراعة	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2006.** تقرير التنمية البشرية للعام 2006، ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر والأزمة العالمية. نيويورك. **Stern, Nicholas. 2006.** "The Economics of Climate Change." The Stern Review. Cambridge University Press, Cambridge and New York. [http://www.hm-treasury.gov.uk/stern_review_report.htm]. December 2008.

الفصل 3: الدولة العربية وأمن الإنسان – الأداء والآفاق

الجدول	المصدر
الجدول 3–1: البلدان العربية التي كانت فيها حالة الطوارئ قائمةً خلال العام 2008	**المنظمة العربية لحقوق الإنسان. 2008.** حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة. [http://www.aohr.net/arabic/data/Annual/2008/02.pdf]. آذار/مارس 2008.
الجدول 3–2: المعتقلون السياسيون في 5 بلدان عربية، 2005 و2007	**المنظمة العربية لحقوق الإنسان. 2008.** حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة. [http://www.aohr.net/arabic/data/Annual/2008/02.pdf]. آذار/مارس 2008.
الجدول 3–3: معدلات إقبال المواطنين على الاقتراع في ثمانية عشر بلدًا عربيًّا بين العامين 2003 و2008	**الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر. 2008.** قاعدة بيانات الإحصاء. [http://www.sis.gov.eg/Ar]. **UNDP/RBAS-Programme on Governance in the Arab Region (POGAR). 2008.** Online Database. [http://www.pogar.org/countries/]. **IPU (Inter-Parliamentary Union). 2008.** Governmental Sources. Online Database. [http://www.ipu.org/english/home.htm]. **Algeria:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2003_E.htm]; and [http://www.pogar.org/countries/theme.asp?cid=1&th=3#sub3]. **Bahrain:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2371_E.htm]; and [http://www.pogar.org/countries/theme.asp?cid=2&th=3#sub5]. **Djibouti:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2089_E.htm].

Egypt: [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2097_E.htm]; and [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2374_E.htm]; and [http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/PSystem/Election/statistics/040201100000000001.htm]. **Iraq:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2151_E.htm]. **Jordan:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2163_E.htm]; and [http://jcsr-jordan.org/Registrationforms/633246675648146428.PDF]. **Kuwait:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2171_E.htm]; and [http://www.pogar.org/countries/theme.asp?cid=8&th=3#sub4]. **Lebanon:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2179_E.htm] **Mauritania:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2207_E.htm]; [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2208_E.htm]; [http://www.eueommauritania.org/mauritania/MOE%20UE%20Mauritanie_07_rapport%20final_Version_Arabe.pdf]; and [http://www.eueommauritania.org/mauritania/MOE%20UE%20Mauritanie_07_rapport%20final_Version_Arabe.pdf]. **Morocco:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2221_E.htm]. **Oman:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2378_E.htm]. **Palestine:** [http://www.elections.ps/template.aspx?id=288]; and [http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=23]. **Syria:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2307_E.htm]; and [http://www.sana.org ; http://www.sana.org/ara/148/2007/08/29/136544.htm]. **Tunisia:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2321_E.htm]; and [http://www.alkhadra.com/elections2004/nouvelles/251004-6.htm]; and [http://www.alkhadra.com/municipales2005/n_1_10.html]. **Yemen:** [http://www.ipu.org/parline-e/reports/2353_E.htm]; and [http://www.carnegieendowment.org/files/Yemen_APS.doc].	

الفصل 4: انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة

الجدول	المصدر
الجدول 4-1: نسبة انتشار تشويه الأعضاء التناسلية بين الإناث، 6 بلدان عربية	**منظمة الصحة العالمية. 2008.** التخلص من تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، بيان مشترك بين الوكالات. فرنسا. [http://www.who.int/reproductive-health/publications/ar/fgm_statement_2008_ar.pdf]. كانون الأول/ديسمبر 2008.
الجدول 4-2: التقديرات حول انتشار حالات الاعتداء على النساء (العنف الجسدي) في سبعة بلدان عربية	**صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس الأعلى للمرأة – اللجنة الوطنية للمرأة. 2008.** تقرير وضع المرأة في اليمن 2007م. الطبعة الأولى أيار/مايو 2008. [http://www.yemen-women.org/reports/wmenreport.pdf]. **الأمم المتحدة. 2008.** تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ياكين إرتورك، إضافة. (A/HRC/7/6/Add.2). الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، البند ٣ من جدول الأعمال. 13 شباط/فبراير 2008. **منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. 2007.** التقريرالأولي لدراسة مسح صحة الأسرة في العراق 2006/2007. العراق. [http://www.emro.who.int/iraq/pdf/ifhs_report_ar.pdf]. **UN-ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). 2007.** Violence Against Women. Beirut. [http://www.escwa.un.org/divisions/ecw_editor/Download.asp?table_name=other%20&field_name=id%20&FileID=%2061]. **UNIFEM (United Nations Development Fund for Women). 2005.** Violence against Women –Study. Syria [http://www.unifem.org/attachments/stories/currents_200606_SyriaVAWstudyKeyFindings.pdf]. **UNFPA (United Nations Population Fund). 2005.** Government, NGOs Cooperate on Issue of Gender Violence. IRIN humanitarian news and analysis.5 December 2005. [http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=25772]
الجدول 4-3: لمحة عامة عن مصادقات البلدان العربية على «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو)، 2009	**United Nations Division for the Advancement of Women. 2009.** Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination against Women (CEDAW). [http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states.htm]. Accessed January 2009.
الجدول 4-4: جرائم الشرف المبلَّغ عنها، 5 بلدان عربية	**العراق:** **بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي. 2007.** تقرير حقوق الإنسان 1 نيسان/أبريل – 30 حزيران/يونيو 2007. [http://www.uniraq.org/FileLib/misc/HR%20Report%20Apr%20Jun%202007%20AR.pdf]. كانون الأول/ديسمبر 2008.

الجدول	المصدر
	Jordan: **UN-ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). 2007.** Violence Against Women. Beirut. [http://www.escwa.un.org/divisions/ecw_editor/Download.asp?table_name=other%20&field_name=id%20&FileID=%2061]. **Palestine:** **Save the Children. 2007.** Gender- Based Sexual violence Against teenage Girls in the Middle East. Beirut. [http://www.scsmena.org/Gender%20Viol%20ag%20Girls%20MENA%20study%202007.pdf]. **Egypt:** **United Nations Division for the Advancement of Women and UNODC (United Nations Office for Drugs and Crime). 2005.** Honour Killings in Egypt. Vienna. [http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/vaw-gp-2005/docs/experts/khafagy.honorcrimes.pdf].
الجدول 4-5: حالات الإبلاغ عن الاتّجار بالبشر وفقا للسجلات المدونة لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	**UNODC (United Nations Office for Drugs and Crime). 2006.** Trafficking in Persons: Global Patterns. [http://www.unodc.org/pdf/traffickinginpersons_report_2006ver2.pdf]
الجدول 4-6: إجمالي عدد اللاجئين وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا، حسب بلد المنشإ والإقامة، 2007	**UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2008.** "Statistical Online Population Database". Geneva. [http://www.unhcr.org/statistics/45c063a82.html]. Accessed December 2008. **UNRWA (United Nations Works and Reliefs Agency). 2008.** "Statistics". [http://www.un.org/unrwa/publications/index.html]. Accessed December 2008.
الجدول 4-7: تقديرات عدد المهجَّرين داخليًا في الدول العربية، 2007	**UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2008.** Statistical Online Population Database. Geneva. [http://www.unhcr.org/statistics/45c063a82.html]. Accessed December 2008. **IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre). 2008.** Global Statistics. Geneva. [http://www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/(httpPages)/22FB1D4E2B196DAA802570BB005E787C?OpenDocument&count=1000]. Accessed January 2009.

الفصل 5: تحديات الأمن الاقتصادي

الجدول	المصدر
الجدول 5-1: تقلبات نصيب الفرد من النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، 1961-2006 (مُعادل التفاوت)	**World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC.
الجدول 5-2: قيمة صادرات النفط من الدول المصدرة للبترول، 2003-2006 (مليون دولار بالأسعار الراهنة)	**OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries). 2007.** Annual Statistical Bulletin. Vienna. [http://www.opec.org/library/Annual%20Statistical%20Bulletin/interactive/FileZ/Main.htm]. Accessed December 2008.
الجدول 5-3: الإنفاق العسكري في أربع دول عربية (مليون دولار بأسعار العام 2005 الثابتة)	**SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2008.** The SIPRI Military Expenditure Database. Stockholm. [http://milexdata.sipri.org/]. Accessed January 2009.
الجدول 5-4: مدى فقر الدخل – مقارنة بين مناطق العالم، 1981-2005 [1] (النسبة المئوية لمن يعيشون على أقل من دولارين يوميًا)	**Chen, Shaohua, and Martin Ravallion. 2007.** Absolute poverty measures for the developing world 1981-2004. World Bank. Washington, DC.
الجدول 5-5: مدى الفقر (المدقع) قياسا على الحدود الدنيا لخط الفقر الوطني، (1990-1999 و2000-2006)	**سورية:** **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2005.** الفقر في سورية 1996 – 2004. هبة الليثي (المحققة الرئيسية) وخالد أبو اسماعيل. [http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2005/syria-poverty-05a.pdf]. **Morocco, Mauritania, Algeria, Tunisia, and Jordan:** **World Bank. 2008.** World Development Indicators 2008. CD-ROM. Washington, DC. **Egypt:** **World Bank. 2007.** A Poverty Assessment Update. Cairo. **Lebanon:** **UNDP (United Nations Development Programme). 2008.** Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon. Beirut. [http://www.undp-povertycentre.org/pub/IPCCountryStudy13.pdf]. **Yemen:** **UNDP (United Nations Development Programme). 2007.** Poverty, Growth, Employment, and Income Distribution in Yemen 1998 – 2006. Sana'a. * UNDP/AHDR calculations.

الجدول 5-6 : مدى الفقر قياسا على الحدود العليا لخط الفقر الوطني، 9 بلدان عربية، 2000-2006	**World Bank. 2008.** PovcalNet. Online poverty analysis tool. [http://go.worldbank.org/YMRH2NT5V0]. Accessed April 2009.
الجدول 5-7: سكان الأرياف في العالم العربي، 2007	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك.
الجدول 5-8: تواتر الفقر البشري في 18 بلدًا عربيًّا، 2006	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007.** تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك.

الفصل 6: الجوع والتغذية وأمن الإنسان

الجدول	المصدر
الجدول 6-1: الإعانات الغذائية في مناطق النزاع في البلدان العربية، 2000-2008	**WFP (Word Food Programme). 2008.** Online data. Iraq. [http://www.wfp.org/node/3488]. Accessed December 2009. **WFP (Word Food Programme). 2008.** Online data. Occupied Palestinian Territory. [http://www.wfp.org/countries/occupied-palestinian-territory]. Accessed December 2009. **WFP (Word Food Programme). 2008.** Online data. Somalia. [http://www.wfp.org/countries/somalia]. Accessed December 2009. **WFP (Word Food Programme). 2008.** Online data. Sudan. [http://www.wfp.org/countries/sudan]. Accessed December 2009.
الجدول 6-2: تأثير الجوع في الأطفال – البلدان العربية مقارنةً بالمناطق والمجموعات الأخرى	**World Bank. 2007.** World Development Indicators 2007. Washington, DC.
الإطار 6-5: المياه الافتراضية وتجارة الأغذية	**UNESCO 2006.** Water: A Shared Responsibility. The United Nations World Water Development Report 2. February 2006. Barcelona. [http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001454/145405E.pdf]. April 2009.

الفصل 7: الصحة وأمن الإنسان: مقاربة جديدة

الجدول	المصدر
الجدول 7-1: العدد التقديري للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة، 12 بلدًا عربيًّا، 2007	**UNAIDS. (United Nations Program on HIV/AIDS) 2008.** Report on the global AIDS epidemic. Geneva. [http://data.unaids.org/pub/GlobalReport/2008/20080820_gr08_annex1_table_en.xls]. Accessed January 2009.
الجدول 7-2: النسب المقارنة للحصول على معالجة حالات مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كانون الأول/ديسمبر 2003 وحزيران/يونيو 2006	**UNAIDS (United Nations Program on HIV/AIDS) and WHO (World Health Organization). 2006.** Progress in Scaling Up Access to HIV Treatment in Low and Middle-Income Countries. June 2006. [http://www.who.int/hiv/toronto2006/FS_Treatment_en.pdf]. January 2009.

الفصل 8: الاحتلال والتدخل العسكري وانعدام أمن الإنسان

الجدول	المصدر
الجدول 8-1: أعداد القتلى نتيجة المواجهات في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، 2000-2008	**بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. 2009.** معطيات واحصائيات، قتلى. قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت [http://www.btselem.org/arabic/Statistics/Casualties.asp]. نيسان/أبريل 2009.
الجدول 8-2: إجمالي عدد المحتجزين في مختلف أنحاء العراق، والمحتجزين من جانب القوات متعددة الجنسية 1 كانون الثاني/يناير 2006 و30 حزيران/ يونيو 2008	**بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي. تقرير حقوق الإنسان.** • 1 كانون الثاني/يناير – 28 شباط/فبراير 2006. [http://www.uniraq.org/documents/HR%20Report%20Jan%20Feb%2006%20AR.PDF]. • 1 آذار/مارس – 30 نيسان/أبريل 2006. [http://www.uniraq.org/documents/HR%20Report%20Mar%20Apr%2006%20AR.PDF]. • 1 أيار/مايو – 30 حزيران/يونيو 2006. [http://www.uniraq.org/documents/HR%20Report%20May%20Jun%202006%20AR.pdf]. • 1 تموز/يوليو – 31 آب/أغسطس 2006. [http://www.uniraq.org/documents/HR%20Report%20July%20August%202006%20AR.pdf]. • 1 أيلول/سبتمبر – 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006. [http://www.uniraq.org/documents/HR%20Report%20Sep%20Oct%202006%20AR.pdf].

	• 1 تشرين الثاني/نوفمبر – 31 كانون الأول/ديسمبر 2006. [http://www.uniraq.org/FileLib/misc/HR%20Report%20Nov%20Dec%202006%20AR.pdf]. • 1 كانون الثاني/يناير – 31 آذار/مارس 2007. [http://www.uniraq.org/FileLib/misc/HR%20Report%20Jan%20Mar%202007%20AR.pdf]. • 1 نيسان/أبريل – 30 حزيران/يونيو 2007. [http://www.uniraq.org/FileLib/misc/HR%20Report%20Apr%20Jun%202007%20AR.pdf]. • 1 كانون الثاني/يناير – 30 حزيران/يونيو 2008. [http://www.uniraq.org/documents/UNAMI_Human_Rights_Report_January_June_2008_AR.pdf].
الجدول 8–3: عدد المباني المدمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة بين العامين 2000 و2007، حسب نوع الدمار	**PCBS (Palestinian Central Bureau of Statistics). 2008.** Online database. [http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/intifada/damage.htm]. Accessed May 2009.

الملحق 1: جداول إحصائية عن التنمية البشرية في الدول العربية

رصد التنمية البشرية: تعظيم خيارات الشعوب

... للعيش حياةً مديدةً وصحِّيّة

... لاكتساب المعرفة

... للوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى معيشة لائق

... مع الحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة

... ولحماية الأمان الشخصي

... وتحقيق المساواة بين النساء والرجال

آليات حقوق الإنسان وحقوق العمال

الرموز المستخدمة في الجداول

.. بيانات غير متوافرة
(.) أقلّ من نصف الوحدة المعروضة
< أقلّ من
– لا ينطبق
T مجموع

الاختصارات

CIS	كومونويلث الدول المستقلة
CO_2	ثاني أكسيد الكربون
DOTS	مناهج العلاج القصيرة بالمراقبة المباشرة (إحدى سبل تشخيص وعلاج مرض السل)
GDI	دليل التنمية الجنسانية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEM	إجراءات تمكين المرأة
HDI	دليل التنمية البشرية
HDR	تقرير التنمية البشرية
HIV/AIDS	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة
HPI-1	دليل الفقر البشري (للدول النامية)
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية
Mt	ميغا طن (مليون طن)
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي
PPP	تعديل سعر الشراء
R&D	الأبحاث والتطوير
TPES	مجموع موارد الطاقة الرئيسيّة

جدول 01

دليل التنمية البشرية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		قيمة دليل التنمية البشرية (HDI) 2005	العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2005	نسبة محو الأمية للبالغين (% من عمر 15 فما فوق) 2005-1995	نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية (%) 2005	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية الأميركي) 2005	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل إجمالي الناتج المحلي	تصنيف إجمالي الناتج المحلي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي ناقص تصنيف دليل التنمية البشرية
تنمية بشرية مرتفعة										
33	الكويت	0.891	77.3	93.3	74.9	26,321	0.871	0.871	0.930	-8
35	قطر	0.875	75.0	89.0	77.7	27,664	0.834	0.852	0.938	-12
39	الإمارات العربية المتحدة	0.868	78.3	88.7	59.9	25,514	0.889	0.791	0.925	-12
41	البحرين	0.866	75.2	86.5	86.1	21,482	0.837	0.864	0.896	-8
56	الجماهيرية العربية الليبية	0.818	73.4	84.2	94.1	10,335	0.806	0.875	0.774	4
58	عمان	0.814	75.0	81.4	67.1	15,602	0.833	0.766	0.843	-15
61	المملكة العربية السعودية	0.812	72.2	82.9	76.0	15,711	0.787	0.806	0.844	-19
تنمية بشرية متوسطة										
86	الأردن	0.773	71.9	91.1	78.1	5,530	0.782	0.868	0.670	11
88	لبنان	0.772	71.5	..	84.6	5,584	0.775	0.871	0.671	8
91	تونس	0.766	73.5	74.3	76.3	8,371	0.808	0.750	0.739	-23
104	الجزائر	0.733	71.7	69.9	73.7	7,062	0.778	0.711	0.711	-22
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	0.731	72.9	92.4	82.4	..	0.799	0.891	0.505	33
108	الجمهورية العربية السورية	0.724	73.6	80.8	64.8	3,808	0.811	0.755	0.607	7
112	مصر	0.708	70.7	71.4	76.9	4,337	0.761	0.732	0.629	-1
126	المغرب	0.646	70.4	52.3	58.5	4,555	0.757	0.544	0.637	-18
134	جزر القمر	0.561	64.1	..	46.4	1,993	0.651	0.533	0.499	10
137	موريتانيا	0.550	63.2	51.2	45.6	2,234	0.637	0.493	0.519	-5
147	السودان	0.526	57.4	60.9	37.3	2,083	0.540	0.531	0.507	-10
149	جيبوتي	0.516	53.9	..	25.3	2,178	0.482	0.553	0.514	-15
153	اليمن	0.508	61.5	54.1	55.2	930	0.608	0.545	0.372	16
اخرى										
	العراق	..	57.7	74.1	59.6	..	0.545	0.692	..	..
	الصومال	..	47.1	..	..	..	0.368	..	..	..
الدول النامية		0.691	66.1	76.7	64.1	5,282	0.685	0.725	0.662	..
الدول الأقل نموا		0.488	54.5	53.9	48.0	1,499	0.492	0.519	0.452	..
الدول العربية		0.699	67.5	70.3	65.5	6,716	0.708	0.687	0.702	..
شرق أسيا والمحيط الهادي		0.771	71.7	90.7	69.4	6,604	0.779	0.836	0.699	..
أميركا اللاتينية والكاريبي		0.803	72.8	90.3	81.2	8,417	0.797	0.873	0.740	..
جنوب آسيا		0.611	63.8	59.5	60.3	3,416	0.646	0.598	0.589	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى		0.493	49.6	60.3	50.6	1,998	0.410	0.571	0.500	..
وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة		0.808	68.6	99.0	83.5	9,527	0.726	0.938	0.761	..
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية		0.916	78.3	..	88.6	29,197	0.888	0.912	0.947	..
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع		0.947	79.4	..	93.5	33,831	0.906	0.961	0.972	..
تنمية بشرية مرتفعة		0.897	76.2	..	88.4	23,986	0.854	0.922	0.915	..
تنمية بشرية متوسطة		0.698	67.5	78.0	65.3	4,876	0.709	0.738	0.649	..
تنمية بشرية منخفضة		0.436	48.5	54.4	45.8	1,112	0.391	0.516	0.402	..
دخل مرتفع		0.936	79.2	..	92.3	33,082	0.903	0.937	0.968	..
دخل متوسط		0.776	70.9	89.9	73.3	7,416	0.764	0.843	0.719	..
دخل منخفض		0.570	60.0	60.2	56.3	2,531	0.583	0.589	0.539	..
العالم		0.743	68.1	78.6	67.8	9,543	0.718	0.750	0.761	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، جدول 1: 217-220.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 02

اتجاهات دليل التنمية البشرية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
تنمية بشرية مرتفعة								
33	الكويت	0.771	0.789	0.794	..	0.826	0.855	0.891
35	قطر	..	..	..	..	..	..	0.875
39	الإمارات العربية المتحدة	0.734	0.769	0.790	0.816	0.825	0.837	0.868
41	البحرين	..	0.747	0.783	0.808	0.834	0.846	0.866
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	..	..	..	0.818
58	عمان	0.487	0.547	0.641	0.697	0.741	0.779	0.814
61	المملكة العربية السعودية	0.611	0.666	0.684	0.717	0.748	0.788	0.812
تنمية بشرية متوسطة								
86	الأردن	0.647	0.676	0.699	0.710	0.737	0.763	0.773
88	لبنان	0.636	0.678	0.699	0.714	0.734	...	0.772
91	تونس	0.665	0.688	0.702	...	0.743	0.747	0.762
104	الجزائر	...	...	0.590	0.620	0.672	0.711	0.733
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	0.471	0.533	0.585	0.626	0.670	0.692	0.728
108	الجمهورية العربية السورية	...	...	...	...	...	...	0.713
112	مصر	...	...	...	0.704	0.683	0.691	0.702
126	المغرب	...	...	0.484	0.505	0.529	0.606	0.642
134	جزر القمر	0.442	0.471	0.486	0.517	0.542	0.568	0.553
137	موريتانيا	0.499	0.541	0.571	0.605	0.616	0.581	0.549
147	السودان	0.466	0.514	0.534	0.556	0.554	0.529	0.521
149	جيبوتي	..	..	..	...	...	...	0.514
153	اليمن	..	..	0.420	0.434	0.433	0.480	0.505
أخرى								
	العراق	..	..	..	..	..	..	0.556
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 2: 222-225.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].



جدول 03

الفقر البشري وفقر الدخل: البلدان النامية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفقر البشري (HPI-1) الترتيب	دليل الفقر البشري (HPI-1) القيمة (%)	الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40 (% من المجموعة) 2000-05	نسب الأمية لدى البالغين (% من عمر 15 وأكثر) 1995-2005	السكان الذين لا يستخدمون مصدرًا محسّنًا للمياه (%) 2004	الأهداف الإنمائية للألفية: الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة إلى أعمارهم (% أقل من 5 سنوات) 1996-2005	الأهداف الإنمائية للألفية: السكان تحت خط فقر الدخل (%) دولار واحد في اليوم 1990-2005	دولاران في اليوم 1990-2005	خط الفقر على الصعيد الوطني 1990-2004	ترتيب دليل الفقر البشري-1 ناقص ترتيب فقر الدخل
تنمية بشرية مرتفعة											
33	الكويت	..	..	2.7	6.7	..	10	..	..	..	..
35	قطر	13	7.8	3.7	11.0	0	6	..	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	17	8.4	2.1	11.3	0	14	..	..	..	..
41	البحرين	..	..	3.4	13.5	..	9	..	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	4.6	15.8	..	5	..	..	..	..
58	عمان	..	..	3.7	18.6	..	18	..	..	..	..
61	المملكة العربية السعودية	..	..	5.7	17.1	..	14	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة											
86	الأردن	11	6.9	6.4	8.9	3	4	<2	7.0	14.2	5
88	لبنان	18	8.5	6.3	..	0	4	..	..	..	..
91	تونس	45	17.9	4.6	25.7	7	4	<2	6.6	7.6	27
104	الجزائر	51	21.5	7.7	30.1	15	10	<2	15.1	22.6	31
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	9	6.6	5.2	7.6	8	5	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	31	13.6	4.6	19.2	7	7	..	..	..	..
112	مصر	48	20.0	7.5	28.6	2	6	3.1	43.9	16.7	18
126	المغرب	68	33.4	8.2	47.7	19	10	<2	14.3	19	41
134	جزر القمر	61	31.3	15.3	..	14	25	..	..	..	..
137	موريتانيا	87	39.2	14.6	48.8	47	32	25.9	63.1	46.3	12
147	السودان	69	34.4	26.1	39.1	30	41	..	..	..	..
149	جيبوتي	59	28.5	28.6	..	27	27	..	..	..	..
153	اليمن	82	38.0	18.6	45.9	33	46	15.7	45.2	41.8	21
اخرى											
	العراق	..	..	23.8	25.9	19	12	..	..	..	..
	الصومال	..	..	38.9	..	71	26	..	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 3: 226-228.

جدول 04

الاتجاهات الديموغرافية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		إجمالي السكان (بالملايين)			المعدل السنوي لنمو السكان (%)		سكان الحضر (% من المجموع)			السكان أقل من سن 15 (% من المجموع)		السكان في سن 65 وأكبر (% من المجموع)		إجمالي نسبة الخصوبة (ولادات لكل امرأة)	
		1975	2005	2015	1975-2005	2005-2015	1975	2005	2015	2005	2015	2005	2015	1970-1975	2000-2005
تنمية بشرية مرتفعة															
33	الكويت	1.0	2.7	3.4	3.3	2.2	89.4	98.3	98.5	23.8	22.5	1.8	3.1	6.9	2.3
35	قطر	0.2	0.8	1.0	5.1	1.9	88.9	95.4	96.2	21.7	20.6	1.3	2.1	6.8	2.9
39	الإمارات العربية المتحدة	0.5	4.1	5.3	6.8	2.5	83.6	76.7	77.4	19.8	19.7	1.1	1.6	6.4	2.5
41	البحرين	0.3	0.7	0.9	3.3	1.7	85.0	96.5	98.2	26.3	22.2	3.1	4.2	5.9	2.5
56	الجماهيرية العربية الليبية	2.5	5.9	7.1	2.9	1.9	57.3	84.8	87.4	30.3	29.4	3.8	4.9	7.6	3
58	عمان	0.9	2.5	3.1	3.4	2.0	34.1	71.5	72.3	33.8	28.6	2.6	3.6	7.2	3.7
61	المملكة العربية السعودية	7.3	23.6	29.3	3.9	2.1	58.3	81.0	83.2	34.5	30.7	2.8	3.3	7.3	3.8
تنمية بشرية متوسطة															
86	الأردن	1.9	5.5	6.9	3.5	2.2	57.7	82.3	85.3	37.2	32.2	3.2	3.9	7.8	3.5
88	لبنان	2.7	4.0	4.4	1.3	1.0	67.0	86.6	87.9	28.6	24.6	7.2	7.6	4.8	2.3
91	تونس	5.7	10.1	11.2	1.9	1.0	49.9	65.3	69.1	26.0	22.5	6.3	6.7	6.2	2.0
104	الجزائر	16.0	32.9	38.1	2.4	1.5	40.3	63.3	69.3	29.6	26.7	4.5	5.0	7.4	2.5
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	1.3	3.8	5.1	3.7	3.0	59.6	71.6	72.9	45.9	41.9	3.1	3.0	7.7	5.6
108	الجمهورية العربية السورية	7.5	18.9	23.5	3.1	2.2	45.1	50.6	53.4	36.6	33.0	3.2	3.6	7.5	3.5
112	مصر	39.2	72.8	86.2	2.1	1.7	43.5	42.8	45.4	33.3	30.7	4.8	5.6	5.9	3.2
126	المغرب	17.3	30.5	34.3	1.9	1.2	37.8	58.7	65.0	30.3	26.8	5.2	5.9	6.9	2.5
134	جزر القمر	0.3	0.8	1.0	3.1	2.3	21.2	37.0	44.0	42.0	38.5	2.7	3.1	7.1	4.9
137	موريتانيا	1.3	3.0	3.8	2.7	2.4	20.6	40.4	43.1	40.3	36.9	3.6	3.6	6.6	4.8
147	السودان	16.8	36.9	45.6	2.6	2.1	18.9	40.8	49.4	40.7	36.4	3.5	4.1	6.6	4.8
149	جيبوتي	0.2	0.8	1.0	4.3	1.7	67.1	86.1	89.6	38.5	33.5	3.0	3.7	7.2	4.5
153	اليمن	7.1	21.1	28.3	3.6	2.9	14.8	27.3	31.9	45.9	42.4	2.3	2.5	8.7	6.0
أخرى															
	العراق	12.0	28	34.9	2.8	2.2	61.4	66.9	66.9	41.5	36.6	2.8	3.1	7.2	4.9
	الصومال	4.1	8.2	10.9	2.3	2.8	25.5	35.2	40.1	44.1	42.9	2.6	2.7	7.3	6.4
	الدول النامية	T 2,972.0	T 5,215.0	T 5,956.6	1.9	1.3	26.5	42.7	47.9	30.9	28.0	5.5	6.4	5.4	2.9
	الدول الأقل نموا	T 357.6	T 765.7	T 965.2	2.5	2.3	14.8	26.7	31.6	41.5	39.3	3.3	3.5	6.6	4.9
	الدول العربية	T 144.4	T 313.9	T 380.4	2.6	1.9	41.8	55.1	58.8	35.2	32.1	3.9	4.4	6.7	3.6
	شرق آسيا والمحيط الهادي	T 1,312.3	T 1,960.6	T 2,111.2	1.3	0.7	20.5	42.8	51.1	23.8	20.6	7.1	8.8	5.0	1.9
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	T 323.9	T 556.6	T 626.5	1.8	1.2	61.1	77.3	80.6	29.8	26.3	6.3	7.7	5.0	2.5
	جنوب آسيا	T 835.4	T 1,587.4	T 1,842.2	2.1	1.5	21.2	30.2	33.8	33.6	29.5	4.7	5.4	5.5	3.2
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	T 314.1	T 722.7	T 913.2	2.8	2.3	21.2	34.9	39.6	43.6	41.7	3.1	3.2	6.8	5.5
	وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة	T 366.6	T 405.2	T 398.6	0.3	-0.2	57.7	63.2	63.9	18.1	17.4	12.8	12.9	2.5	1.5
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	T 928.0	T 1,172.6	T 1,237.3	0.8	0.5	66.9	75.6	78.2	19.4	17.8	13.8	16.1	2.6	1.7
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	T 766.8	T 931.5	T 976.6	0.6	0.5	69.3	77.0	79.4	17.6	16.5	15.3	18.0	2.2	1.7
	تنمية بشرية مرتفعة	T 1,280.6	T 1,658.7	T 1,751.1	0.9	0.5	66.4	76.8	79.4	20.2	18.8	12.7	14.5	2.7	1.8
	تنمية بشرية متوسطة	T 2,514.9	T 4,239.6	T 4,759.8	1.7	1.2	23.8	39.3	44.9	29.3	26.0	5.8	6.8	5.3	2.6
	تنمية بشرية منخفضة	T 218.5	T 508.7	T 653.0	2.8	2.5	18.6	33.2	38.6	44.9	43.0	2.9	3.0	6.9	6.0
	دخل مرتفع	T 793.3	T 991.5	T 1,047.2	0.7	0.5	69.4	77.6	80.0	18.1	17.0	14.8	17.3	2.3	1.7
	دخل متوسط	T 2,054.2	T 3,084.7	T 3,339.7	1.4	0.8	34.7	53.9	60.3	25.1	22.5	7.3	8.6	4.6	2.1
	دخل منخفض	T 1,218.0	T 2,425.5	T 2,894.7	2.3	1.8	20.5	30.0	34.2	36.6	33.3	4.2	4.7	5.9	3.8
	العالم	T 4,076.1	T 6,514.8	T 7,295.1	1.6	1.1	37.2	48.6	52.8	28.3	26.0	7.3	8.3	4.5	2.6

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 5: 231-234.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 05

الالتزام بالصحة: المصادر وسبل الحصول والخدمات

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق الصحي: عامّة (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2004	الإنفاق الصحي: خاصّة (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2004	الإنفاق الصحي: لكل فرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2004	الأهداف الإنمائية للألفية: المحصّنون بالكامل من عمر سنة واحدة: ضد السل (%) 2005	الأهداف الإنمائية للألفية: المحصّنون بالكامل من عمر سنة واحدة: ضد الحصبة (%) 2005	الأطفال المصابون بالإسهال الذين يحصلون على إماهة فموية وتغذية متواصلة (% دون سن الخامسة) 2005-1998	الأهداف الإنمائية للألفية: معدل شيوع استخدام وسائل منع الحمل (من المتزوجات من سن 15-49 عامًا) 2005-1997	الأهداف الإنمائية للألفية: ولادات تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة (%) 2005-1997	أطباء (لكل 100,000 نسمة) 2004-2000
تنمية بشرية مرتفعة										
33	الكويت	2.2			..	99	..	50	98	153
35	قطر	1.8			99	99	..	43	99	222
39	الإمارات العربية المتحدة	2.0			98	92	..	28	99	202
41	البحرين	2.7			70	99	..	62	98	109
56	الجماهيرية العربية الليبية	2.8			99	97	..	45	94	129
58	عمان	2.4			98	98	..	32	95	132
61	المملكة العربية السعودية	2.5			96	96	..	32	91	137
تنمية بشرية متوسطة										
86	الأردن	1.9	2.2	235	93	80	57	71	73	117
88	لبنان	2.2	3.3	261	99	93	..	73	75	148
91	تونس	2.9	1.7	284	90	70	..	44	99	34
104	الجزائر	1.5	4.0	184	95	95	39	77	85	53
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	1.0	1.8	118	82	72	56	57	72	13
108	الجمهورية العربية السورية	3.3	1.5	245	99	99	..	62	97	418
112	مصر	2.4	2.7	160	93	99	33	68	96	274
126	المغرب	1.2	0.4	223	73	51	36	..	65	30
134	جزر القمر	2.8	3.9	95	99	83	40	25	47	15
137	موريتانيا	5.5	1.0	139	96	85	53	37	55	5
147	السودان	1.8	2.3	86	85	69	33	39	42	14
149	جيبوتي	8.8	2.4	143	70	48	..	10	18	10
153	اليمن	2.5	5.1	135	92	86	29	20	39	8
أخرى										
	العراق	4.2	1.1	135	93	90	54	44	72	66
	الصومال	1.2	1.4	..	50	35	..		25	4
الدول النامية		..	..	..	83	74	..	..	60	..
الدول الأقل نموا		..	..	..	82	72	..	..	35	..
الدول العربية		..	..	..	86	86	..	..	74	..
شرق آسيا والمحيط الهادي		..	..	..	87	84	..	..	87	..
أمريكا اللاتينية والكاريبي		..	..	..	96	92	..	..	87	..
جنوب آسيا		..	..	..	79	65	..	..	39	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى		..	..	..	76	65	..	..	43	..
وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة		..	..	..	95	97	..	..	97	..
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية		..	..	..	92	93	..	..	95	..
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع		..	..	..	86	92	..	..	99	..
تنمية بشرية مرتفعة		..	..	..	96	95	..	..	97	..
تنمية بشرية متوسطة		..	..	..	84	75	..	..	63	..
تنمية بشرية منخفضة		..	..	..	71	61	..	..	38	..
دخل مرتفع		..	..	..	87	93	..	..	99	..
دخل متوسط		..	..	..	90	87	..	..	88	..
دخل منخفض		..	..	..	77	65	..	..	41	..
العالم		..	..	..	83	77	..	..	63	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، جدول 6: 235-238.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 06

حالة الماء والصرف الصحي والتغذية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الأهداف الإنمائية للألفية سكان يستخدمون صرفًا صحيًا محسنًا (%) 1990	2004	الأهداف الإنمائية للألفية سكان يستخدمون مصدرًا محسنًا للمياه (%) 1990	2004	الأهداف الإنمائية للألفية سكان يعانون نقص التغذية (% من إجمالي السكان) 92/1990	04/2002	الأهداف الإنمائية للألفية أطفال أقل في الوزن بالنسبة للسن (% للأطفال أقل من 5 سنوات) 2005-1996	أطفال أقل في الطول بالنسبة للسن (% من الأطفال أقل من 5 سنوات) 2005-1996	أطفال اقل في الوزن عند الولادة (%) 2005-1998
تنمية بشرية مرتفعة										
33	الكويت	..	..	..	..	24	5	10	7	7
35	قطر	100	100	100	100	..	..	6	..	10
39	الإمارات العربية المتحدة	97	98	100	100	4	2.5>	14	..	15
41	البحرين	..	..	..	..	..	..	9	..	8
56	الجماهيرية العربية الليبية	97	97	71	..	2.5>	2.5>	5	..	7
58	عمان	83	..	80	..	..	..	18	16	8
61	المملكة العربية السعودية	..	..	90	..	4	4	14	..	11
تنمية بشرية متوسطة										
86	الأردن	93	93	97	97	4	6	4	12	12
88	لبنان	..	98	100	100	2.5>	3	4	6	6
91	تونس	75	85	81	93	2.5>	2.5>	4	16	7
104	الجزائر	88	92	94	85	5	4	10	22	7
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	73	..	92	..	16	5	..	9
108	الجمهورية العربية السورية	73	90	80	93	5	4	7	24	6
112	مصر	54	70	94	98	4	4	6	24	12
126	المغرب	56	73	75	81	6	6	10	23	15
134	جزر القمر	32	33	93	86	47	60	25	47	25
137	موريتانيا	31	34	38	53	15	10	32	40	..
147	السودان	33	34	64	70	31	26	41	48	31
149	جيبوتي	79	82	72	73	53	24	27	29	16
153	اليمن	32	43	71	67	34	38	46	60	32
أخرى										
	العراق	81	79	83	81	..	..	12	28	15
	الصومال	..	26	..	29	..	..	26	29	..
	البلدان النامية	33	49	71	79	21	17	..	..	..
	البلدان الأقل نموا	22	37	51	59	38	35	..	..	..
	الدول العربية	61	71	84	86	..	..	..	..	..
	شرق اسيا ومنطقة المحيط الهادي	30	50	72	79	17	12	..	..	..
	امريكا الاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	67	77	83	91	14	10	..	..	..
	جنوب أسيا	18	37	72	85	25	21	..	..	..
	جنوب الصحراء الافريقية الكبرى	32	37	48	55	36	32	..	..	..
	وسط اوروبا وشرقها و دول الكؤمنولث المستقلة	..	..	93	94	..	..	..	..	..
	منظمة التعاون والانماء الاقتصادي	94	96	97	99	..	..	..	..	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	100	100	100	100	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية مرتفعة	90	92	96	98	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية متوسطة	30	48	73	82	20	16	..	..	..
	تنمية بشرية منخفضة	26	34	43	49	36	34	..	..	..
	دخل مرتفع	..	..	100	100	..	..	..	..	..
	دخل متوسط	46	61	78	84	14	11	..	..	..
	دخل منخفض	21	38	64	76	28	24	..	..	..
	العالم	49	59	78	83	20	17	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، جدول 7: 239-242.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 07

التفاوتات في صحة الأمهات والأطفال

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		عام الاستقصاء	ولادات تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة (%)		أطفال بعمر سنة واحدة تلقوا تحصينا كاملا (%)		أطفال دون مستوى الطول الطبيعي لأعمارهم (دون سن الخامسة %)		معدل وفيات الرضع (لكل 1,000 مولود حي)		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1,000 مولود حي)	
			أفقر 20%	أغني 20%	أفقر 20%	أغني 20%	أفقر 20%	أغني 20%	أفقر 20%	أغني 20%	أفقر 20%	أغني 20%
تنمية بشرية مرتفعة												
33	الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
35	قطر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
41	البحرين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
58	عمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
61	المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة												
86	الأردن	1997	91	99	21	17	14	5	35	23	42	25
88	لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
91	تونس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
104	الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
112	مصر	2005	51	96	85	91	24	14	59	23	75	25
126	المغرب	04-2003	30	95	81	97	29	10	62	24	78	26
134	جزر القمر	1996	26	85	40	82	45	23	87	65	129	87
137	موريتانيا	01-2000	15	93	16	45	39	23	61	62	98	79
147	السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
149	جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
153	اليمن	1997	7	50	8	56	58	35	109	60	163	73
أخرى												
	العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 8: 243-244.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 08

الأزمات والمخاطر الصحية العالمية الرئيسية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (% من سن 15-49 عامًا)	الأهداف الإنمائية للألفية: استعمال واقٍ جنسي في آخر اتصالٍ جنسي عالي الخطر (% من سن 15-24 عامًا): النساء	الرجال	الأهداف الإنمائية للألفية: الإجراءات المضادة للملاريا: استخدام ناموسيات النوم المعالجة بالمبيدات الحشرية (% من الأطفال دون سن الخامسة)	الأهداف الإنمائية للألفية: الإجراءات المضادة للملاريا: يعانون الحمة وتمت معالجتهم بالعقاقير المضادة للملاريا (% من الأطفال دون سن الخامسة)	الأهداف الإنمائية للألفية: حالات الإصابة بالسّل: انتشار (كل 100,000 شخص)	الأهداف الإنمائية للألفية: حالات الإصابة بالسّل: تمّ الكشف عنها وفق علاج غير خاضع لإشراف مباشر (%)	الأهداف الإنمائية للألفية: حالات الإصابة بالسّل: تمت معالجتها علاجًا قصيرًا خاضعًا للإشراف المباشر (%)	انتشار التدخين (% من البالغين): النساء	الرجال
		2005	2005-1999	2005-1999	2005-1999	2005-1999	2005	2005	2004	04-2002	04-2002
تنمية بشرية مرتفعة											
33	الكويت	[<0.2]	..	..	..	..	28	66	63	..	..
35	قطر	[<0.2]	..	..	..	..	65	47	78	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	[<0.2]	..	..	..	..	24	19	70	1	17
41	البحرين	[<0.2]	..	..	..	..	43	77	82	3	15
56	الجماهيرية العربية الليبية	[<0.2]	..	..	..	..	18	178	64	..	..
58	عمان	[<0.2]	..	..	..	..	11	108	90	..	..
61	المملكة العربية السعودية	[<0.2]	..	..	..	..	58	38	82	8	19
تنمية بشرية متوسطة											
86	الأردن	[<0.2]	..	..	..	..	6	63	85	8	51
88	لبنان	0.1 [0.1–0.5]	..	..	..	..	12	74	90	31	42
91	تونس	0.1 [0.1–0.3]	..	..	..	..	28	82	90	2	50
104	الجزائر	0.1 [<0.2]	..	..	..	..	55	106	91	(.)	32
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	36	1	80	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	[<0.2]	..	..	..	..	46	42	86	..	..
112	مصر	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	32	63	70	18	40
126	المغرب	0.1 [0.1–0.4]	..	..	..	..	73	101	87	(.)	29
134	جزر القمر	<0.1 [<0.2]	..	..	9	63	89	49	94	..	..
137	موريتانيا	0.7 [0.4–2.8]	..	..	2	33	590	28	22	..	..
147	السودان	1.6 [0.8–2.7]	..	..	0	50	400	35	77	..	..
149	جيبوتي	3.1 [0.8–6.9]	..	..	..	..	1,161	42	80	..	..
153	اليمن	[<0.2]	..	..	..	..	136	41	82	..	..
أخرى											
	العراق	[<0.2]	..	..	0	1	76	43	85	..	..
	الصومال	0.9 [0.5–1.6]	..	19	0	..	286	86	91	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 9: 245-248.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 09

البقاء على قيد الحياة: التقدم والنكسات

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		العمر المتوقع عند الولادة (بالسنين) 75-1970	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنين) 05-2000	الأهداف الإنمائية للألفية: معدل وفيات الرضع (لكل 1,000 مولود حي) 1970	الأهداف الإنمائية للألفية: معدل وفيات الرضع (لكل 1,000 مولود حي) 2005	الأهداف الإنمائية للألفية: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1,000 مولود حي) 1970	الأهداف الإنمائية للألفية: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1,000 مولود حي) 2005	الاحتمال عند الولادة للعيش حتى سن الخامسة والستين (% من المجموعة) أناث 05-2000	الاحتمال عند الولادة للعيش حتى سن الخامسة والستين (% من المجموعة) ذكور 05-2000	الأهداف الإنمائية للألفية: نسبة وفيات الأمومة (لكل 100,000 مولود حي) مبلغ عنه 2005-1990	الأهداف الإنمائية للألفية: نسبة وفيات الأمومة (لكل 100,000 مولود حي) معدل 2005
تنمية بشرية مرتفعة											
33	الكويت	67.7	76.9	49	9	59	11	88.9	83.8	5	4
35	قطر	62.1	74.3	45	18	65	21	80.1	78.7	10	12
39	الإمارات العربية المتحدة	62.2	77.8	63	8	84	9	90.2	85.3	3	37
41	البحرين	63.3	74.8	55	9	82	11	85.9	80.2	46	32
56	الجماهيرية العربية الليبية	52.8	72.7	105	18	160	19	82.1	72.2	77	97
58	عمان	52.1	74.2	126	10	200	12	84.9	79.5	23	64
61	المملكة العربية السعودية	53.9	71.6	118	21	185	26	82.0	73.7	..	18
تنمية بشرية متوسطة											
86	الأردن	56.5	71.3	77	22	107	26	78.2	70.9	41	62
88	لبنان	65.4	71.0	45	27	54	30	80.6	72.1	100	150
91	تونس	55.6	73.0	135	20	201	24	85.3	76.5	69	100
104	الجزائر	54.5	71.0	143	34	220	39	78.9	75.9	120	180
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	56.5	72.4	..	21	..	23	81.8	75.5	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	57.3	73.1	90	14	123	15	83.6	76.4	65	130
112	مصر	51.1	69.8	157	28	235	33	80.2	70.4	84	130
126	المغرب	52.9	69.6	119	36	184	40	79.4	71.2	230	240
134	جزر القمر	48.9	63.0	159	53	215	71	66.9	58.3	380	400
137	موريتانيا	48.4	62.2	151	78	250	125	69.4	60.4	750	820
147	السودان	45.1	56.4	104	62	172	90	55.3	49.7	550	450
149	جيبوتي	44.4	53.4	..	88	..	133	50.4	43.7	74	650
153	اليمن	39.8	60.3	202	76	303	102	61.7	55.0	370	430
أخرى											
	العراق	57	57	90	102	127	125	59.6	50	290	300
	الصومال	41	45.9	..	133	..	225	41.1	36.6	..	1,400
	الدول النامية	55.8	65.5	109	57	167	83	70.3	62.6	..	..
	الدول الأقل نموا	44.6	52.7	152	97	245	153	49.9	44.3	..	..
	الدول العربية	51.9	66.7	129	46	196	58	73.5	66.4	..	..
	شرق آسيا والمحيط الهادي	60.6	71.1	84	25	123	31	79.6	71.8	..	..
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	61.2	72.2	86	26	123	31	80.8	69.3	..	..
	جنوب آسيا	50.3	62.9	130	60	206	80	66.0	58.4	..	..
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	46.0	49.1	144	102	244	172	43.3	37.8	..	..
	وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة	68.7	68.2	39	22	48	27	79.5	54.9	..	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	70.3	77.8	41	9	54	11	89.2	80.5	..	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	71.7	78.9	22	5	28	6	90.3	82.4	..	..
	تنمية بشرية مرتفعة	69.4	75.7	43	13	59	15	86.6	74.8	..	..
	تنمية بشرية متوسطة	56.6	66.9	106	45	162	59	72.6	64.5	..	..
	تنمية بشرية منخفضة	43.7	47.9	155	108	264	184	42.6	37.4	..	..
	دخل مرتفع	71.5	78.7	24	6	32	7	90.2	82.2	..	..
	دخل متوسط	61.8	70.3	87	28	127	35	78.9	68.4	..	..
	دخل منخفض	49.1	59.2	130	75	209	113	60.0	53.2	..	..
	العالم	58.3	66.0	96	52	148	76	72.0	63.1	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 10: 249-252.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول **10**

الالتزام بالتعليم: الإنفاق العام

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العامَ على التعليم: كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		الإنفاق العامَ على التعليم: كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي		الإنفاق العام الحالي على التعليم حسب المرحلة التعليمية (% من جميع المراحل التعليمية): ما قبل المرحلة الابتدائية والمرحلة الابتدائية		المرحلة الإعدادية وما بعد الإعدادية لكن لا تشمل الثانوية		المرحلة الثانوية	
		1991	05-2002	1991	05-2002	1991	05-2002	1991	05-2002	1991	05-2002
تنمية بشرية مرتفعة											
33	الكويت	4.8	5.1	3.4	12.7	..	31	..	38	..	30
35	قطر	3.5	1.6	..	..	..	..	..	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	2.0	1.3	15.0	27.4	..	..	..	..	..	..
41	البحرين	3.9	..	12.8	..	..	..	..	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	2.7	..	..	..	12	..	19	..	69
58	عمان	3.0	3.6	15.8	24.2	52	50	40	41	7	8
61	المملكة العربية السعودية	5.8	6.8	17.8	27.6	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة											
86	الأردن	8.0	4.9	19.1	20.6	..	..	..	..	..	..
88	لبنان	..	2.6	..	11.0	..	33	..	30	..	31
91	تونس	6.0	7.3	14.3	20.8	..	35	..	43	..	22
104	الجزائر	5.1	..	22.0	..	95	..	..	..	..	..
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	3.9	..	14.2	..	..	..	..	..	..	..
112	مصر	3.9	..	..	..	..	..	..	..	..	..
126	المغرب	5.0	6.7	26.3	27.2	35	45	49	38	16	16
134	جزر القمر	..	3.9	..	24.1	..	..	..	..	..	..
137	موريتانيا	4.6	2.3	13.9	8.3	..	62	..	33	..	5
147	السودان	6.0	..	2.8	..	..	..	..	..	..	..
149	جيبوتي	3.5	7.9	11.1	27.3	53	44	21	42	14	15
153	اليمن	..	9.6	..	32.8	..	..	..	..	..	..
أخرى											
	العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، جدول 11: 253-256.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 11

الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (% البالغين من العمر 15 وأكبر)		نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (% البالغين من العمر 15-24) الأهداف الإنمائية للألفية		صافي نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية (%) الأهداف الإنمائية للألفية		نسب الالتحاق بالمدارس الإعدادية (%)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (% من تلاميذ الصف الأول) الأهداف الإنمائية للألفية		طلاب المدارس الثانوية الذين يدرسون مواضيع العلوم والهندسة والتصنيع والبناء (% من طلاب المدارس الثانوية)
		1985-1994	1995-2005	1985-1994	1995-2005	1991	2005	1991	2005	1991	2004	1999-2005
تنمية بشرية مرتفعة												
33	الكويت	74.5	93.3	87.5	99.7	49	87	..	78	..	..	..
35	قطر	75.6	89.0	89.5	95.9	89	96	70	90	64	..	19
39	الإمارات العربية المتحدة	79.5	88.7	93.6	97.0	99	71	60	57	80	97	..
41	البحرين	84.0	86.5	96.9	97.0	99	97	85	90	89	99	17
56	الجماهيرية العربية الليبية	74.7	84.2	94.9	98.0	96	..	..	..	..	..	31
58	عمان	..	81.4	..	97.3	69	76	..	75	97	98	20
61	المملكة العربية السعودية	70.8	82.9	87.9	95.8	59	78	31	66	83	96	17
تنمية بشرية متوسطة												
86	الأردن	..	91.1	..	99.0	94	89	..	79	..	96	22
88	لبنان	..	..	..	..	73	92	..	..	..	93	24
91	تونس	..	74.3	..	94.3	94	97	..	65	86	97	31
104	الجزائر	49.6	69.9	74.3	90.1	89	97	53	66	95	96	18
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	92.4	..	99.0	..	80	..	95	..	..	18
108	الجمهورية العربية السورية	..	80.8	..	92.5	91	95	43	62	96	92	..
112	مصر	44.4	71.4	63.3	84.9	84	94	..	82	..	94	..
126	المغرب	41.6	52.3	58.4	70.5	56	86	..	35	75	79	21
134	جزر القمر	..	..	..	..	57	55	..	..	..	80	11
137	موريتانيا	..	51.2	..	61.3	35	72	..	15	75	53	6
147	السودان	..	60.9	..	77.2	40	43	..	..	94	79	..
149	جيبوتي	..	..	..	..	29	33	..	23	87	77	9
153	اليمن	37.1	54.1	60.2	75.2	51	75	..	..	..	73	..
أخرى												
	العراق	..	74.1	..	84.8	94	88	..	38	..	81	..
	الصومال	..	..	..	..	9	..	..	..	..	..	..
	الدول النامية	68.2	77.1	80.2	85.6	80	85	..	53	..	..	..
	الدول الأقل نموا	47.4	53.4	56.3	65.5	47	77	..	27	..	..	..
	الدول العربية	58.2	70.3	74.8	85.2	71	83	..	59	..	..	..
	شرق آسيا والمحيط الهادي	..	90.7	..	97.8	..	93	..	69	..	..	..
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	87.6	89.9	93.7	96.6	86	95	..	68	..	..	..
	جنوب آسيا	47.6	59.7	60.7	74.7	..	87	..	..	..	..	..
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	54.2	59.3	64.4	71.2	52	72	..	26	..	..	..
	وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة	97.5	99.1	..	99.6	90	91	..	84	..	..	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	..	..	..	..	97	96	..	87	..	..	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	98.9	99.1	99.4	..	97	96	..	92	..	..	..
	تنمية بشرية مرتفعة	..	94.1	..	98.1	93	95	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية متوسطة	..	78.3	..	87.3	..	87	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية منخفضة	43.5	54.1	55.9	66.4	45	69	..	..	..	..	..
	دخل مرتفع	98.4	98.6	99.0	..	96	95	..	91	..	..	..
	دخل متوسط	82.3	90.1	93.1	96.8	92	93	..	70	..	..	..
	دخل منخفض	51.5	60.8	63.0	73.4	..	81	..	40	..	..	..
	العالم	76.4	82.4	83.5	86.5	83	87	..	59	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 12: 257-260.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 12

التكنولوجيا: الانتشار والابتكار

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الأهداف الإنمائية للألفية خطوط الهاتف الرئيسية (لكل 1,000 نسمة)		الأهداف الإنمائية للألفية مشتركو الهواتف الخليوية (لكل 1,000 نسمة)		الأهداف الإنمائية للألفية مستخدمو الإنترنت (لكل 1,000 نسمة)		براءات ممنوحة للمقيمين (لكل مليون نسمة)	مقبوضات العائدات ورسوم التراخيص (دولار أميركي لكل فرد)	الإنفاق على الأبحاث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي)	العاملون في الأبحاث والتطوير (لكل مليون نسمة)
		1990	2005	1990	2005	1990	2005	05-2000	2005	05-2000	2005-1990
تنمية بشرية مرتفعة											
33	الكويت	156	201	10	939	0	276	..	0.0	0.2	..
35	قطر	197	253	8	882	0	269	..	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	224	273	19	1,000	0	308	..	..	..	..
41	البحرين	191	270	10	1,030	0	213	..	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	51	133	0	41	0	36	..	0.0	..	361
58	عمان	57	103	1	519	0	111	..	..	..	..
61	المملكة العربية السعودية	75	164	1	575	0	70	(.)	0.0	..	..
تنمية بشرية متوسطة											
86	الأردن	78	119	(.)	304	0	118	..	..	..	1,927
88	لبنان	144	277	0	277	0	196	..	0.0	..	..
91	تونس	37	125	(.)	566	0	95	..	1.4	0.6	1,013
104	الجزائر	32	78	(.)	416	0	58	1	..	..	..
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	96	0	302	0	67	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	39	152	0	155	0	58	2	..	..	29
112	مصر	29	140	(.)	184	0	68	1	1.9	0.2	493
126	المغرب	17	44	(.)	411	0	152	1	0.4	0.6	..
134	جزر القمر	8	28	0	27	0	33	..	..	..	..
137	موريتانيا	3	13	0	243	0	7	..	..	..	..
147	السودان	2	18	0	50	0	77	..	0.0	0.3	..
149	جيبوتي	10	14	0	56	0	13	..	..	..	..
153	اليمن	10	39	0	95	0	9	..	..	..	..
أخرى											
	العراق	38	37	0	20	0	1	..	..	..	..
	الصومال	2	12	0	61	0	11	..	..	..	..
الدول النامية		21	132	(.)	229	(.)	86	..	..	1.0	..
الدول الأقل نموا		3	9	0	48	0	12	..	0.2	..	..
الدول العربية		34	106	(.)	284	0	88	..	0.9	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادي		18	223	(.)	301	(.)	106	..	1.7	1.6	722
أمريكا اللاتينية والكاريبي		61	..	(.)	439	0	156	..	1.1	0.6	256
جنوب آسيا		7	51	(.)	81	0	52	..	(.)	0.7	119
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى		10	17	(.)	130	0	26	..	0.3	..	..
وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة		125	277	(.)	629	0	185	73	4.1	1.0	2,423
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية		390	441	10	785	3	445	239	104.2	2.4	3,096
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع		462	..	12	828	3	524	299	130.4	2.4	3,807
تنمية بشرية مرتفعة		308	394	7	743	2	365	189	75.8	2.4	3,035
تنمية بشرية متوسطة		16	135	(.)	209	0	73	..	0.3	0.8	..
تنمية بشرية منخفضة		3	7	0	74	0	17	..	0.2	..	..
دخل مرتفع		450	500	12	831	3	525	286	125.3	2.4	3,781
دخل متوسط		40	211	(.)	379	0	115	..	1.0	0.8	725
دخل منخفض		6	37	(.)	77	0	45	..	(.)	0.7	..
العالم		98	180	2	341	1	136	..	21.6	2.3	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 13: 261-264.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 13

الأداء الاقتصادي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الناتج المحلي الإجمالي: مليار دولار أميركي 2005	الناتج المحلي الإجمالي: تعادل القوة الشرائية (مليار دولار أميركي) 2005	الناتج المحلي الإجمالي للفرد: دولار أميركي 2005	الناتج المحلي الإجمالي للفرد: تعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي 2005	معدل النمو السنوي (%) 1975-2005	معدل النمو السنوي (%) 1990-2005	أعلى قيمة خلال 1975-2005 دولار أميركي 2005 عن كل فرد	سنة أعلى قيمة	معدل التغير السنوي في معدل مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية دولار أميركي (%) 1990-2005	معدل التغير السنوي في معدل مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية دولار أميركي (%) 2004-05
تنمية بشرية مرتفعة											
33	الكويت	80.8	66.7	31,861	26,321	-0.5	0.6	34,680	1979	1.8	4.1
35	قطر	42.5	..	52,240	..	..	..	..	..	2.7	8.8
39	الإمارات العربية المتحدة	129.7	115.7	28,612	25,514	-2.6	-0.9	50,405	1981	..	..
41	البحرين	12.9	15.6	17,773	21,482	1.5	2.3	21,482	2005	0.5	2.6
56	الجماهيرية العربية الليبية	38.8	..	6,621	..	2.5	..	..	..	1.9	..
58	عمان	24.3	38.4	9,584	15,602	2.4	1.8	15,602	2004	0.1	1.2
61	المملكة العربية السعودية	309.8	363.2	13,399	15,711	-2.0	0.1	27,686	1977	0.4	0.7
تنمية بشرية متوسطة											
86	الأردن	12.7	30.3	2,323	5,530	0.5	1.6	5,613	1986	2.8	3.5
88	لبنان	21.9	20.0	6,135	5,584	3.2	2.8	5,586	2004	..	..
91	تونس	28.7	84.0	2,860	8,371	2.3	3.3	8,371	2005	3.6	2.0
104	الجزائر	102.3	232.0	3,112	7,062	0.1	1.1	7,062	2005	10.7	1.6
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	4.0	..	1,107	..	..	-2.9	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	26.3	72.5	1,382	3,808	0.9	1.4	3,808	2005	4.9	..
112	مصر	89.4	321.1	1,207	4,337	2.8	2.4	4,337	2005	6.6	4.9
126	المغرب	51.6	137.4	1,711	4,555	1.4	1.5	4,555	2005	2.8	1.0
134	جزر القمر	0.4	1.2	645	1,993	-0.6	-0.4	2,272	1984	..	..
137	موريتانيا	1.9	6.9	603	2,234	-0.1	0.3	2,338	1976	5.8	12.1
147	السودان	27.5	75.5	760	2,083	1.3	3.5	2,083	2005	41.8	8.5
149	جيبوتي	0.7	1.7	894	2,178	-2.7	-2.7	3,200	1990	..	..
153	اليمن	15.1	19.5	718	930	1.5	1.5	943	2002	20.8	..
أخرى											
	العراق	12.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	..	..	..	..	..	-0.4	..	..	..	..
	الدول النامية	T 9,812.5	T 26,732.3	1,939	5,282	2.5	3.1	..	..	..	..
	الدول الأقل نموا	T 306.2	T 1,081.8	424	1,499	0.9	1.8	..	..	..	..
	الدول العربية	T 1,043.4	T 1,915.2	3,659	6,716	0.7	2.3	..	..	..	..
	شرق آسيا والمحيط الهادي	T 4,122.5	T 12,846.6	2,119	6,604	6.1	5.8	..	..	..	..
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	T 2,469.5	T 4,639.2	4,480	8,417	0.7	1.2	..	..	..	..
	جنوب آسيا	T 1,206.1	T 5,152.2	800	3,416	2.6	3.4	..	..	..	..
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	T 589.9	T 1,395.6	845	1,998	-0.5	0.5	..	..	..	..
	وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة	T 1,873.0	T 3,827.2	4,662	9,527	1.4	1.4	..	..	..	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	T 34,851.2	T 34,076.8	29,860	29,197	2.0	1.8	..	..	..	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	T 32,404.5	T 30,711.7	35,696	33,831	2.1	1.8	..	..	..	..
	تنمية بشرية مرتفعة	T 37,978.4	T 39,633.4	22,984	23,986	1.9	1.8	..	..	..	..
	تنمية بشرية متوسطة	T 5,881.2	T 20,312.6	1,412	4,876	3.2	4.0	..	..	..	..
	تنمية بشرية منخفضة	T 236.4	T 544.2	483	1,112	-0.7	0.6	..	..	..	..
	دخل مرتفع	T 34,338.1	T 32,680.7	34,759	33,082	2.1	1.8	..	..	..	..
	دخل متوسط	T 8,552.0	T 22,586.3	2,808	7,416	2.1	3.0	..	..	..	..
	دخل منخفض	T 1,416.2	T 5,879.1	610	2,531	2.2	2.9	..	..	..	..
	العالم	T 44,155.7	T 60,597.3	6,954	9,543	1.4	1.5	..	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 14: 265-268.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 14

عدم المساواة في الدخل والإنفاق

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		سنة الاستطلاع	الحصة من الدخل والاستهلاك (الأهداف الإنمائية للألفية) %				مقاييس عدم المساواة		
			الأفقر 10%	الأفقر 20%	الأغنى 20%	الأغنى 10%	أغنى 10% إلى أفقر 10%	أغنى 20% إلى أفقر 20%	دليل جيني
تنمية بشرية مرتفعة									
33	الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..
35	قطر	..	..	..	..	..	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	`	..	..	..
41	البحرين	..	..	..	..	..	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	..	..	..	..	..
58	عمان	..	..	..	..	..	..	..	..
61	المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة									
86	الأردن	03-2002	2.7	6.7	46.3	30.6	11.3	6.9	38.8
88	لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..
91	تونس	2000	2.3	6.0	47.3	31.5	13.4	7.9	39.8
104	الجزائر	1995	2.8	7.0	42.6	26.8	9.6	6.1	35.3
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..	..	..	..	..
112	مصر	00-1999	3.7	8.6	43.6	29.5	8.0	5.1	34.4
126	المغرب	99-1998	2.6	6.5	46.6	30.9	11.7	7.2	39.5
134	جزر القمر	..	..	..	..	..	..	..	..
137	موريتانيا	2000	2.5	6.2	45.7	29.5	12.0	7.4	39.0
147	السودان	..	..	..	..	..	..	..	..
149	جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..
153	اليمن	1998	3.0	7.4	41.2	25.9	8.6	5.6	33.4
أخرى									
	العراق	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، جدول 15: 269-272.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول **15**

هياكل التجارة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الواردات من البضائع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)		الصادرات من البضائع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)		الصادرات الأساسية (% من صادرات البضائع)		الصادرات المصنعة (% من صادرات البضائع)		صادرات التقنيات المتطورة (% من الصادرات المصنعة)		أحكام التجارة (2000=100)
		1990	2005	1990	2005	1990	2005	1990	2005	1990	2005	2005-2004
تنمية بشرية مرتفعة												
33	الكويت	58	30	45	68	94	93	6	7	3.5	1.0	..
35	قطر	..	33	..	68	82	84	18	7	0.4	1.2	..
39	الإمارات العربية المتحدة	41	76	66	94	88	76	12	24	(.)	10.2	..
41	البحرين	95	64	116	82	54	93	45	7	..	2.0	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	31	36	40	48	96	..	4	..	..	..	186
58	عمان	28	43	47	57	94	89	5	6	2.1	2.2	..
61	المملكة العربية السعودية	32	26	41	61	92	90	8	9	0.7	1.3	..
تنمية بشرية متوسطة												
86	الأردن	93	93	62	52	44	28	56	72	6.8	5.2	88
88	لبنان	100	44	18	19	..	29	..	70	..	2.4	..
91	تونس	51	51	44	48	31	22	69	78	2.1	4.9	99
104	الجزائر	25	23	23	48	97	98	3	2	1.3	1.0	126
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	68	..	14	..	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	28	40	28	37	64	87	36	11	..	1.0	..
112	مصر	33	33	20	30	57	64	42	31	..	0.6	107
126	المغرب	32	43	26	36	48	35	52	65	..	10.1	100
134	جزر القمر	37	35	14	12	..	89	..	8	..	0.5	58
137	موريتانيا	61	95	46	36	..	..	..	..	..	..	95
147	السودان	..	28	..	18	98	99	2	(.)	..	(.)	121
149	جيبوتي	78	54	54	37	44	..	8	..	..	..	..
153	اليمن	20	38	14	46	85	96	15	4	..	5.3	..
أخرى												
	العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	38	..	10	..	..	..	..	..	..	..	..
	الدول النامية	24	40	25	44	40	28	59	71	10.4	28.3	..
	الدول الأقل نموا	22	34	13	24	..	..	31	..	..	..	..
	الدول العربية	38	38	38	54	87	..	14	..	1.2	2.0	..
	شرق آسيا والمحيط الهادي	32	59	34	66	25	13	73	86	15.3	36.4	..
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	15	23	17	26	63	46	36	54	6.6	14.5	..
	جنوب آسيا	13	25	10	23	28	47	71	51	2.0	3.8	..
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	26	35	27	33	..	66	..	34	..	4.0	..
	وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة	28	43	29	45	..	36	..	54	..	8.3	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	18	23	17	22	21	18	77	79	18.1	18.2	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	18	22	17	21	19	17	79	79	18.5	18.8	..
	تنمية بشرية مرتفعة	19	25	19	25	24	20	74	76	18.1	20.3	..
	تنمية بشرية متوسطة	21	34	20	35	42	30	55	69	7.2	24.3	..
	تنمية بشرية منخفضة	28	36	28	38	98	93	1	7	..	3.1	..
	دخل مرتفع	19	24	18	24	21	18	77	78	18.3	20.9	..
	دخل متوسط	21	33	22	36	48	33	50	65	..	21.5	..
	دخل منخفض	16	29	13	25	50	49	49	50	..	3.8	..
	العالم	19	26	19	26	26	21	72	75	17.5	21.0	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، جدول 16: 273-276.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 16

تدفقات المعونة ورأس المال الخاص

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة (صافي المبالغ الموزعة) الإجمالي (ملايين الدولارات الأميركية)	لكل فرد (بالدولار الأميركي)	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (% من الناتج المحلي الإجمالي)		تدفقات مالية خاصة أخرى (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الأهداف الإنمائية للألفية: إجمالي خدمة الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الصافي من الخارج	
		2005	2005	1990	2005	1990	2005	1990	2005	1990	2005	1990	2005
تنمية بشرية مرتفعة													
33	الكويت	..	..	(.)	..	0.0	0.3	..	..	..	..	..	..
35	قطر	..	..	(.)	..	..	..	..	..	..	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	..	..	(.)	..	..	..	..	..	..	..	..	..
41	البحرين	..	..	3.2	..	..	..	..	..	..	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	24.4	..	(.)	0.1	..	..	..	..	..	..	..	..
58	عمان	30.7	12.0	0.5	..	1.2	0.8	0.0	-0.1	..	4.1	..	7.5
61	المملكة العربية السعودية	26.3	1.1	(.)	(.)	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة													
86	الأردن	622.0	114.9	22.0	4.9	0.9	12.1	5.3	1.6	15.6	4.8	20.4	6.5
88	لبنان	243.0	67.9	8.9	1.1	0.2	11.7	0.2	11.3	3.5	16.1	..	17.7
91	تونس	376.5	37.6	3.2	1.3	0.6	2.5	-1.6	-0.4	11.6	7.2	24.5	13.0
104	الجزائر	370.6	11.3	0.2	0.4	(.)	1.1	-0.7	-0.8	14.2	5.8	63.4	..
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	1,101.6	303.8	..	27.4	..	..	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	77.9	4.1	5.5	0.3	0.6	1.6	-0.1	(.)	9.7	0.8	21.8	1.9
112	مصر	925.9	12.5	12.6	1.0	1.7	6.0	-0.2	5.8	7.1	2.8	20.4	6.8
126	المغرب	651.8	21.6	4.1	1.3	0.6	3.0	1.2	0.3	6.9	5.3	21.5	11.3
134	جزر القمر	25.2	42.0	17.9	6.5	0.2	0.3	0.0	0.0	0.4	1.0	2.3	..
137	موريتانيا	190.4	62.0	23.2	10.3	0.7	6.2	-0.1	0.8	14.3	3.6	29.8	..
147	السودان	1,828.6	50.5	6.2	6.6	-0.2	8.4	0.0	0.2	0.4	1.4	8.7	6.5
149	جيبوتي	78.6	99.1	42.8	11.1	..	3.2	-0.1	0.0	3.3	2.6	..	..
153	اليمن	335.9	16.0	8.3	2.2	-2.7	-1.8	3.3	0.2	3.5	1.4	5.6	2.6
أخرى													
	العراق	21,653.50	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	236.4	28.7	53.6	..	0.6	..	0	..	1.2	..		..
	الدول النامية	T 86,043.0	16.5	1.4	0.9	0.9	2.7	0.5	1.5	4.4	4.6	..	13.0
	الدول الأقل نموا	T 25,979.5	33.9	11.8	9.3	0.3	2.6	0.5	0.8	3.0	2.3	16.9	7.0
	الدول العربية	T 29,612.0	94.3	2.9	3.0	..	..	..	1.8	..	..	..	..
	شرق آسيا والمحيط الهادي	T 9,541.6	4.9	0.8	0.2	..	..	..	..	..	..	..	..
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	T 6,249.5	11.3	0.5	0.3	0.8	2.9	0.5	1.2	4.0	6.6	23.7	22.9
	جنوب آسيا	T 9,937.5	6.3	1.2	0.8	(.)	0.8	0.3	1.2	2.3	2.6	..	15.4
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	T 30,167.7	41.7	5.7	5.1	0.4	2.4	0.3	1.7	..	..	..	..
	وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة	T 5,299.4	13.1	(.)	0.3	..	..	(.)	4.4	..	..	..	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	T 759.4	..	..	(.)	1.0	1.6	..	..	..	..	..	..
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	T 0.0	0.0	..	0.0	1.0	1.6	..	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية مرتفعة	T 2,633.0	1.6	..	(.)	1.0	1.7	..	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية متوسطة	T 40,160.4	9.4	1.8	0.7	0.7	2.8	0.6	1.9	4.8	3.7	22.2	10.3
	تنمية بشرية منخفضة	T 21,150.9	42.0	9.7	9.0	0.7	1.5	0.4	0.6	6.4	5.6	22.0	12.2
	دخل مرتفع	T ..	..	..	..	1.0	1.6	..	..	..	..	..	..
	دخل متوسط	T 42,242.2	13.7	0.7	1.3	0.9	3.1	0.4	2.2	4.5	5.5	20.3	14.3
	دخل منخفض	T 44,123.0	18.2	4.1	3.2	0.4	1.4	0.3	1.0	3.7	3.1	27.1	13.7
	العالم	T 106,372.9	16.3	0.3	0.2	1.0	1.9	..	2.0	..	5.1	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 18: 279-281.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 17

أولويات الإنفاق العام

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العام على الصحة (% من إجمالي الناتج المحلي)	الإنفاق العام على التعليم (% من إجمالي الناتج المحلي)		الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي)		إجمالي خدمات الديون (% من إجمالي الناتج المحلي)	
		2004	1991	05-2002	1990	2005	1990	2005
تنمية بشرية مرتفعة								
33	الكويت	2.2	4.8	5.1	48.5	4.8	..	..
35	قطر	1.8	3.5	1.6	..	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	2.0	2.0	1.3	6.2	2.0	..	..
41	البحرين	2.7	3.9	..	5.1	3.6	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	2.8	..	2.7	..	2.0	..	..
58	عمان	2.4	3.0	3.6	16.5	11.9	..	4.1
61	المملكة العربية السعودية	2.5	5.8	6.8	14.0	8.2	..	..
تنمية بشرية متوسطة								
86	الأردن	4.7	8.0	4.9	6.9	5.3	15.6	4.8
88	لبنان	3.2	..	2.6	7.6	4.5	3.5	16.1
91	تونس	2.8	6.0	7.3	2.0	1.6	11.6	7.2
104	الجزائر	2.6	5.1	..	1.5	2.9	14.2	5.8
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	7.8	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	2.2	3.9	..	6.0	5.1	9.7	0.8
112	مصر	2.2	3.9	..	4.7	2.8	7.1	2.8
126	المغرب	1.7	5.0	6.7	5.0	4.5	6.9	5.3
134	جزر القمر	1.6	..	3.9	..	..	0.4	1.0
137	موريتانيا	2.0	4.6	2.3	3.8	3.6	14.3	3.6
147	السودان	1.5	6.0	..	3.5	2.3	0.4	1.4
149	جيبوتي	4.4	3.5	7.9	5.9	4.2	3.3	2.6
153	اليمن	1.9	..	9.6	7.9	7.0	3.5	1.4
أخرى								
	العراق	4.2	..	..	..	..	..	..
	الصومال	1.2	..	..	..	..	1.2	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، جدول 19: 282-285.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 18

البطالة والعمل في القطاع غير الرسمي في دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		معدلات البطالة			التوظيف وفقا للنشاط الاقتصادي				التوظيف في القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من التوظيف في القطاع غير الزراعي			
		عدد العاطلين عن العمل (بالآلاف)	الإجمالي (كنسبة من القوى العاملة)	الإناث (كنسبة من معدل الذكور)	الإجمالي (بالآلاف)	الزراعة (%)	الصناعة (%)	الخدمات (%)	سنة المسح	كلا الجنسين (%)	الإناث (%)	الذكور (%)
		2005-1996	2005-1996	2005-1996	2005-1996	2005-1996	2005-1996	2005-1996	2004-1990	2004-1990	2004-1990	2004-1990
تنمية بشرية مرتفعة												
33	الكويت	15	1.1	173	..	..	..	..	..	..	..	..
35	قطر	13	3.9	548	438	3	41	56	..	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	41	2.3	118	1,779	8	33	59	..	..	..	..
41	البحرين	16	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
58	عمان	53	..	..	282	6	11	82	..	..	..	..
61	المملكة العربية السعودية	327	5.2	274	5,913	5	21	74	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة												
86	الأردن	..	..	..	43	4	22	74	..	..	..	..
88	لبنان	116	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
91	تونس	486	14.2	132	..	..	..	..	95-1994	50	39	53
104	الجزائر	1,475	15.3	103	7,798	21	26	53	1997	43	41	43
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	212	26.7	71	578	16	25	58	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	638	11.7	290	4,822	30	27	43	2003	22	7	24
112	مصر	2,241	11.0	311	18,119	30	20	50	2003	45	59	42
126	المغرب	1,226	11.0	106	9,603	44	20	36	1995	45	47	44
134	جزر القمر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
137	موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
147	السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
149	جيبوتي	..	..	..	77	2	8	80	..	..	..	..
153	اليمن	469	11.5	66	3,622	54	11	35	..	..	..	..
أخرى												
	العراق	..	26.8	51	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 21: 287-289.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول **19**

الطاقة والبيئة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		استهلاك الوقود التقليدي إجمالي متطلبات الطاقة (% من الطاقة) 2004	(كيلو وات - ساعة) 2004-1990	معدل التزويد بالكهرباء (%) 05-2000	سكان دون كهرباء (بالملايين) 2005	إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة من استخدام الطاقة (2000 تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لكل 1 كيلوغرام من النفط) 2004	(% تغير) 2004-1990	منطقة الغابات النسبة من إجمالي مساحة الأرض (%) 2005	الأجمالي (ألف كم مربع) 2005	إجمالي التغير (ألف كم مربع) 2005-1990	معدل التغير السنوي (%) 2005-1990
	تنمية بشرية مرتفعة										
33	الكويت	15,423	75.0	100	0.0	1.9	63.1	0.3	0.1	(.)	6.7
35	قطر	19,840	101.8	71	0.2	..	..	(.)	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	12,000	41.5	92	0.4	2.2	15.7	3.7	3.1	0.7	1.8
41	البحرين	11,932	52.3	99	0.0	1.8	21.5	0.6	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	3,147	-22.2	97	0.2	..	..	0.1	2.2	0.0	0.0
58	عمان	5,079	83.2	96	0.1	3.0	-29.9	(.)	(.)	0.0	0.0
61	المملكة العربية السعودية	6,902	57.9	97	0.8	2.0	-28.2	1.3	27.3	0.0	0.0
	تنمية بشرية متوسطة										
86	الأردن	1,738	53.4	100	0.0	3.6	4.3	0.9	0.8	0.0	0.0
88	لبنان	2,691	374.6	100	0.0	3.5	29.9	13.3	1.4	0.2	0.8
91	تونس	1,313	93.7	99	0.1	8.2	22.2	6.8	10.6	4.1	4.3
104	الجزائر	889	40.7	98	0.6	6.0	4.5	1.0	22.8	4.9	1.8
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	513	..	..	..	..	..	1.5	0.1	0.0	0.0
108	الجمهورية العربية السورية	1,784	88.4	90	1.9	3.4	19.9	2.5	4.6	0.9	1.6
112	مصر	1,465	93.0	98	1.5	4.9	-2.2	0.1	0.7	0.2	3.5
126	المغرب	652	84.7	85	4.5	10.3	-13.9	9.8	43.6	0.8	0.1
134	جزر القمر	31	3.3	..	..	..	..	2.9	0.1	-0.1	-3.9
137	موريتانيا	112	60.0	..	..	..	..	0.3	2.7	-1.5	-2.4
147	السودان	116	123.1	30	25.4	3.7	33.2	28.4	675.5	-88.4	-0.8
149	جيبوتي	260	-46.8	..	..	..	..	0.2	0.1	..	..
153	اليمن	208	34.2	36	13.2	2.8	-6.0	1.0	5.5	0.0	0.0
	أخرى										
	العراق	1,280	-0.2	15	22	..	..	1.9	8.2	0.2	0.1
	الصومال	36	-0.1	..	..	..	..	11.4	71.3	-11.5	-0.9
	الدول النامية	1,221	..	68	1569.0	4.6	..	27.9	21,147.80	-1381.7	-0.4
	الدول الأقل نموا	119	..	..	..	..	..	27.5	5,541.60	-583.6	-0.6
	الدول العربية	1,841	..	..	..	3.4	..	7.2	877.7	-88.0	-0.6
	شرق آسيا والمحيط الهادي	1,599	..	..	..	..	..	28.6	4,579.30	-75.5	0.1
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	2,043	..	90	45.0	6.2	..	45.9	9,159.00	-686.3	-0.5
	جنوب آسيا	628	..	..	..	5.1	..	14.2	911.8	12.5	0.1
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	478	..	26	547.0	..	..	26.8	5,516.40	-549.6	-0.6
	وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة	4,539	..	..	..	2.6	..	38.3	8,856.50	22.7	(.)
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	8,795	..	100	..	5.3	..	30.9	10,382.40	67.9	0.1
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	10,360	..	100	..	5.3	..	31.2	9,480.80	105.6	0.1
	تنمية بشرية مرتفعة	7,518	..	99	..	5.0	..	36.2	24,327.10	-366.8	-0.1
	تنمية بشرية متوسطة	1,146	..	72	..	4.5	..	23.3	10,799.60	-462.4	-0.2
	تنمية بشرية منخفضة	134	..	25	..	..	..	29.8	4,076.50	-379.5	-0.5
	دخل مرتفع	10,210	..	100	..	5.2	..	29.2	9,548.40	107.1	0.1
	دخل متوسط	2,039	..	90	..	4.2	..	33.8	23,132.30	-683.1	-0.2
	دخل منخفض	449	..	45	..	..	..	23.9	6,745.60	-676.2	-0.6
	العالم	2,701	..	76	1577.0	4.8	..	30.3	39,520.30	-1252.7	-0.2

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 22: 290-293.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول **20**

مصادر الطاقة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		مجموع موارد الطاقة الرئيسية (طن متري مما يعادلها من النفط)		الحصة من مجموع موارد الطاقة الرئيسية: الفحم (%)		النفط (%)		الغاز الطبيعي (%)		الطاقة المتجددة: الطاقة المائية والشمسية الحرارة الجوفية (%)		الكتلة الأحيائية والفضلات (%)		غيرها: النووية (%)	
		1990	2005	1990	2005	1990	2005	1990	2005	1990	2005	1990	2005	1990	2005
تنمية بشرية مرتفعة															
33	الكويت	8.5	28.1	0.0	0.0	40.1	66.5	59.8	33.5	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0
35	قطر	6.3	15.8	0.0	0.0	12.1	15.7	87.8	84.3	0.0	0.0	0.1	(.)	0.0	0.0
39	الإمارات العربية المتحدة	22.5	46.9	0.0	0.0	39.9	27.9	60.1	72.1	0.0	0.0	0.0	(.)	0.0	0.0
41	البحرين	4.8	8.1	0.0	0.0	26.5	23.2	73.5	76.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
56	الجماهيرية العربية الليبية	11.5	19.0	0.0	0.0	63.8	72.2	35.1	27.0	0.0	0.0	1.1	0.8	0.0	0.0
58	عمان	4.6	14.0	0.0	0.0	46.6	33.3	53.4	66.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
61	المملكة العربية السعودية	61.3	140.3	0.0	0.0	64.7	63.6	35.3	36.4	0.0	0.0	(.)	(.)	0.0	0.0
تنمية بشرية متوسطة															
86	الأردن	3.5	7.1	0.0	0.0	95.3	78.5	2.9	19.5	1.7	1.0	0.1	(.)	0.0	0.0
88	لبنان	2.3	5.6	0.0	2.4	93.7	92.9	0.0	0.0	1.9	1.8	4.4	2.3	0.0	0.0
91	تونس	5.5	8.5	1.4	0.0	57.5	50.0	22.3	36.6	0.1	0.2	18.7	13.3	0.0	0.0
104	الجزائر	23.9	34.8	2.6	2.0	40.6	31.7	56.7	66.0	(.)	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	11.7	17.9	0.0	(.)	86.3	65.3	11.7	33.0	2.0	1.7	(.)	(.)	0.0	0.0
112	مصر	31.9	61.3	2.4	1.5	70.5	49.2	21.1	45.3	2.7	1.9	3.3	2.3	0.0	0.0
126	المغرب	6.7	13.8	16.8	32.3	76.1	60.2	0.6	2.8	1.6	1.0	4.7	3.3	0.0	0.0
134	جزر القمر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
137	موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
147	السودان	10.6	18.4	0.0	0.0	17.5	19.9	0.0	0.0	0.8	0.6	81.7	79.5	0.0	0.0
149	جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
153	اليمن	2.6	6.7	0.0	0.0	97.0	98.8	0.0	0.0	0.0	0.0	3.0	1.2	0.0	0.0
أخرى															
	العراق	19.1	30.8	0.0	0.0	90.2	92.3	8.5	7.0	1.2	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الدول النامية	T ..	T ..	30.3	32.5	30.5	31.0	9.4	14.1	2.7	2.9	26.3	18.0	0.8	1.4
	الدول الأقل نموا	T ..	T ..	..	..	..	17.4	..	..	..	..	..	..	..	..
	الدول العربية	T 237.4	T 477.1	1.1	1.3	59.5	54.2	33.9	40.2	0.7	0.4	4.8	3.8	0.0	0.0
	شرق آسيا والمحيط الهادي	T ..	T ..	..	..	..	25.1	..	..	..	..	..	..	..	..
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	T ..	T ..	4.5	4.8	51.9	48.7	16.8	21.7	7.9	9.0	17.7	14.3	0.7	1.1
	جنوب آسيا	T 456.2	T 818.9	23.9	26.1	27.7	28.3	9.0	17.9	1.9	1.7	37.1	25.3	0.4	0.6
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	T ..	T ..	..	..	..	13.6	..	..	..	..	..	..	..	..
	وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة	T 1,751.5	T 1,266.3	27.6	22.6	29.8	20.5	36.1	46.0	1.4	2.2	1.2	2.1	4.0	7.0
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	T 4,525.5	T 5,547.6	23.5	20.4	42.0	40.5	18.6	21.8	2.9	2.7	3.1	3.5	9.9	11.0
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	T 4,149.4	T 5,101.1	22.2	19.9	42.3	40.6	19.0	21.7	2.9	2.6	3.0	3.4	10.6	11.6
	تنمية بشرية مرتفعة	T 5,950.8	T 6,981.2	21.7	18.3	40.9	39.3	22.8	26.0	2.8	2.9	3.4	3.9	8.3	9.5
	تنمية بشرية متوسطة	T ..	T 3,816.7	36.8	40.7	24.7	25.1	12.9	13.8	2.0	2.5	22.7	16.8	1.0	1.2
	تنمية بشرية منخفضة	T ..	T ..	..	..	..	13.1	..	..	..	..	..	..	..	..
	دخل مرتفع	T 4,300.4	T 5,423.2	21.7	19.0	42.9	41.5	19.5	22.7	2.8	2.5	2.9	3.2	10.2	11.0
	دخل متوسط	T 3,556.4	T 4,594.4	31.6	34.3	31.0	28.3	21.7	21.7	2.3	3.1	11.4	10.1	2.1	2.4
	دخل منخفض	T ..	T ..	..	23.4	..	20.6	..	11.6	..	2.3	..	41.6	..	0.5
	العالم	T 8,757.7	T 11,433.9	25.3	25.3	36.8	35.0	19.1	20.7	2.5	2.6	10.3	10.0	6.0	6.3

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 23: 294-297.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 21

انبعاثات ومخزون ثاني أكسيد الكربون

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: الإجمالي (مليون طن ثاني أكسيد الكربون)		التغير السنوي (%)	الحصة من إجمالي العالم (%)		لكل فرد (طن ثاني أكسيد الكربون)		كثافة الكربون للطاقة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة مستخدمة من الطاقة (كيلو طن ثاني أكسيد الكربون لكل كيلوطن مكافئ نفط)		كثافة الكربون للنمو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (كيلو طن ثاني اكسيد الكربون لكل مليون 2000 تعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكي)		انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الكتلة الأحيائية من الغابات (مليون طن ثاني أكسيد الكربون/السنة)	مخزونات الكربون في الكتلة الاحيائية في الغابات (مليون طن كربون)
		1990	2004	2004-1990	1990	2004	1990	2004	1990	2004	1990	2004	2005-1990	2005
تنمية بشرية مرتفعة														
33	الكويت	43.4	99.3	9.2	0.2	0.3	20.3	37.1	5.13	3.95	..	1.81	..	..
35	قطر	12.2	52.9	23.9	0.1	0.2	24.9	79.3	1.76	2.93	..	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	54.7	149.1	12.3	0.2	0.5	27.2	34.1	2.43	3.40	1.19	1.57	-0.7	16.6
41	البحرين	11.7	16.9	3.2	0.1	0.1	24.2	23.9	2.43	2.26	1.92	1.30	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	37.8	59.9	4.2	0.2	0.2	9.1	9.3	3.27	3.29	..	..	0.0	6.4
58	عمان	10.3	30.9	14.3	(.)	0.1	6.3	13.6	2.25	2.61	0.52	0.88	..	..
61	المملكة العربية السعودية	254.8	308.2	1.5	1.1	1.1	15.9	13.6	3.78	2.19	1.18	1.02	0.0	17.5
تنمية بشرية متوسطة														
86	الأردن	10.2	16.5	4.4	(.)	0.1	3.1	2.9	2.91	2.52	0.84	0.66	0.0	2.3
88	لبنان	9.1	16.3	5.6	(.)	0.1	3.3	4.2	3.94	3.01	1.24	0.92	..	1.8
91	تونس	13.3	22.9	5.2	0.1	0.1	1.6	2.3	2.40	2.63	0.35	0.32	-0.9	9.8
104	الجزائر	77.0	193.9	10.8	0.3	0.7	3.0	5.5	3.23	5.89	0.56	0.99	-6.0	114.0
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	0.6	..	..	(.)	..	0.2	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	35.9	68.4	6.5	0.2	0.2	3.0	3.8	3.08	3.71	1.11	1.11	..	..
112	مصر	75.4	158.1	7.8	0.3	0.5	1.5	2.3	2.37	2.78	0.48	0.58	-0.6	7.1
126	المغرب	23.5	41.1	5.4	0.1	0.1	1.0	1.4	3.49	3.59	0.29	0.34	-9.5	240.0
134	جزر القمر	0.1	0.1	2.4	(.)	(.)	0.1	0.1	..	..	08..0	0.09	0.2	0.8
137	موريتانيا	2.6	2.6	-0.2	(.)	(.)	1.3	0.8	..	..	0.70	0.44	0.9	6.6
147	السودان	5.4	10.4	6.6	(.)	(.)	0.2	0.3	0.51	0.59	0.19	0.17	48.9	1530.7
149	جيبوتي	0.4	0.4	0.3	(.)	(.)	1.0	0.5	..	..	0.22	0.25	0.0	0.4
153	اليمن	10.1	21.1	8.3	(.)	0.1	0.9	1.0	3.25	3.31	1.15	1.25	0.0	5.1
أخرى														
	العراق	48.5	81.6	4.9	0.2	0.3	2.8	3.0	2.55	2.74	..	..	..	..
	الصومال	(.)	..	..	(.)	..	..	..	..	..	..	..	15.2	386.6
الدول النامية		T 6,831.1	T 12,303.3	5.7	30.1	42.5	1.7	2.4	2.34	2.59	0.64	0.56	5,091.5	190,359.7
الدول الأقل نموا		T 74.1	T 146.3	7.0	0.3	0.5	0.2	0.2	..	..	0.14	0.17	1,097.8	50,811.2
الدول العربية		T 733.6	T 1,348.4	6.0	3.2	4.7	3.4	4.5	3.02	2.94	0.75	0.86	44.4	2,393.3
شرق آسيا والمحيط الهادي		T 3,413.5	T 6,682.0	6.8	15.0	23.1	2.1	3.5	..	..	0.90	0.63	2,293.8	27,222.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي		T 1,087.7	T 1,422.6	2.2	4.8	4.9	2.5	2.6	2.25	2.19	0.40	0.36	1,667.0	97,557.2
جنوب آسيا		T 990.7	T 1,954.6	7.0	4.4	6.7	0.8	1.3	1.94	2.34	0.49	0.46	-49.3	3,843.5
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى		T 454.8	T 663.1	3.3	2.0	2.3	1.0	1.0	..	..	0.55	0.57	1,153.6	58,523.2
وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة		T 4,182.0	T 3,168.0	-2.0	18.4	10.9	10.3	7.9	2.71	2.51	1.49	0.97	-165.9	37,592.0
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية		T 11,205.2	T 13,318.6	1.3	49.4	46.0	10.8	11.5	2.47	2.42	0.54	0.45	-999.7	59,956.6
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع		T 10,055.4	T 12,137.5	1.5	44.3	41.9	12.0	13.2	2.42	2.39	0.52	0.45	-979.6	45,488.9
تنمية بشرية مرتفعة		T 14,495.5	T 16,615.8	1.0	63.9	57.3	9.8	10.1	2.45	2.40	0.60	0.48	89.8	152,467.3
تنمية بشرية متوسطة		T 5,944.4	T 10,215.2	5.1	26.2	35.2	1.8	2.5	2.39	2.76	0.83	0.61	3,026.5	86,534.2
تنمية بشرية منخفضة		T 77.6	T 161.7	7.7	0.3	0.6	0.3	0.3	..	..	0.24	0.36	858.0	41,254.0
دخل مرتفع		T 10,572.1	T 12,975.1	1.6	46.6	44.8	12.1	13.3	2.44	2.40	0.53	0.46	-937.4	54,215.3
دخل متوسط		T 8,971.5	T 12,162.9	2.5	39.5	42.0	3.4	4.0	2.57	2.76	0.95	0.65	3,693.1	170,735.6
دخل منخفض		T 1,323.4	T 2,083.9	4.1	5.8	7.2	0.8	0.9	..	..	0.47	0.43	1,275.1	56,686.1
العالم		T 22,702.5	T 28,982.7	2.0	100.0	100.0	4.3	4.5	2.64	2.63	0.68	0.55	4,038.1	282,650.1

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 24: 298-301.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 22

وضع المعاهدات البيئية الدولية الرئيسية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية 2000	الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ 1992	بروتوكول كيوتو للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ 1997	اتفاقية بخصوص التنويع الحيوي 1992	اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1988	بروتوكول مونتريال بخصوص المواد التي تستنفد طبقة الأوزون 1989	اتفاقية ستوكهولم بخصوص الملوثات العضوية الدائمة 2001	اتفاقية بخصوص قانون البحار 1982	اتفاقية مكافحة التصحُّر 1994
تنمية بشرية مرتفعة										
33	الكويت	..	1994	2005	2002	1992	1992	2006	1986	1997
35	قطر	2007	1996	2005	1996	1996	1996	2004	2002	1999
39	الإمارات العربية المتحدة	..	1995	2005	2000	1989	1989	2002	**1982**	1998
41	البحرين	..	1994	2006	1996	1990	1990	2006	1985	1997
56	الجماهيرية العربية الليبية	2005	1999	2006	2001	1990	1990	2005	**1984**	1996
58	عمان	2003	1995	2005	1995	1999	1999	2005	1989	1996
61	المملكة العربية السعودية	..	1994	2005	2001	1993	1993	**2002**	1996	1997
تنمية بشرية متوسطة										
86	الأردن	2003	1993	2003	1993	1989	1989	2004	1995	1996
88	لبنان	..	1994	2006	1994	1993	1993	2003	1995	1996
91	تونس	2003	1993	2003	1993	1989	1989	2004	1985	1995
104	الجزائر	2004	1993	2005	1995	1992	1992	2006	1996	1996
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	2004	1996	2006	1996	1989	1989	2005	..	1997
112	مصر	2003	1994	2005	1994	1988	1988	2003	1983	1995
126	المغرب	2000	1995	2002	1995	1995	1995	2004	2007	1996
134	جزر القمر	..	1994	..	1994	1994	1994	2007	1994	1998
137	موريتانيا	2005	1994	2005	1996	1994	1994	2005	1996	1996
147	السودان	2005	1993	2004	1995	1993	1993	2006	1985	1995
149	جيبوتي	2002	1995	2002	1994	1999	1999	2004	1991	1997
153	اليمن	2005	1996	2004	1996	1996	1996	2004	1987	1997
أخرى										
	العراق	..	..	..	..	..	..	..	1985	..
	الصومال	..	..	..	..	2001	2001	..	1989	2002

ملاحظات: البيانات ابتداءً من 1 تموز/يوليو 2007. تشير البيانات إلى سنة التصديق أو الانضمام أو الموافقة ما لم يحدد غير ذلك. كل تلك المراحل لها التأثيرات القانونية نفسها. الخط البارز يبين أن التوقيع لم يَتْلُهُ التصديق حتى الآن.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 25: 304-305.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 23

لاجئون وأسلحة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		أشخاص نازحون داخليًا (آلاف)	اللاجئون: في بلد اللجوء (آلاف)	اللاجئون: في بلد المنشإ (آلاف)	نقل الأسلحة التقليدية (أسعار 1990): الواردات (ملايين الدولارات الأميركية)		نقل الأسلحة التقليدية: الصادرات: ملايين الدولارات الأميركية	الصادرات: الحصة (%)	مجموع القوات المسلحة: آلاف	مجموع القوات المسلحة: الدليل (1985=100)
		2006	2006	2006	1996	2006	2006	2006-2002	2007	2007
تنمية بشرية مرتفعة										
33	الكويت	..	(.)	1	1,161	107	0	(.)	16	133
35	قطر	..	(.)	(.)	201	0	0	(.)	12	200
39	الإمارات العربية المتحدة	..	(.)	(.)	474	2,439	7	(.)	51	119
41	البحرين	..	..	(.)	181	60	0	(.)	11	393
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	3	2	0	5	24	(.)	76	..
58	عمان	..	(.)	(.)	284	406	0	(.)	42	144
61	المملكة العربية السعودية	..	241	1	1,725	148	0	(.)	225	360
تنمية بشرية متوسطة										
86	الأردن	..	500	2	76	117	13	(.)	101	144
88	لبنان	216-800	20	12	20	0	0	(.)	72	414
91	تونس	..	(.)	3	56	16	..	..	35	100
104	الجزائر	1,000	94	8	87	173	..	..	138	81
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	25-57	..	334	9	0	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	305	702	12	21	9	3	(.)	308	77
112	مصر	..	88	8	986	526	0	(.)	469	105
126	المغرب	..	1	5	86	49	..	..	201	135
134	جزر القمر	..	..	(.)	..	..	..	..	..	..
137	موريتانيا	..	1	33	2	0	..	..	16	188
147	السودان	5,355	202	686	29	48	..	..	105	186
149	جيبوتي	..	9	(.)	0	0	..	..	11	367
153	اليمن	..	96	1	0	0	..	..	67	105
أخرى										
	العراق	1,884	44	1,451	0	195	..	..	227	23
	الصومال	400	1	464	0	0	..	..	..	..
الدول النامية		..	T 7,084	..	..	..	..	..	T 13,950	90
الدول الأقل نموا		..	T 2,177	..	..	..	..	..	T 1,781	152
الدول العربية		..	T 2,001	..	..	..	..	..	T 2,167	80
شرق آسيا والمحيط الهادي		..	..	..	..	..	..	..	T 5,952	80
أمريكا اللاتينية والكاريبي		..	..	..	..	..	..	..	T 1,327	99
جنوب آسيا		..	T 2,326	..	..	..	..	..	T 2,877	113
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى		..	T 2,227	..	..	..	..	..	T 1,102	130
وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة		..	T 168	..	..	..	..	..	T 2,050	..
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية		..	T 2,556	..	..	..	..	..	T 4,995	69
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع		..	T 2,533	..	..	..	..	..	T 4,028	69
تنمية بشرية مرتفعة		..	T 2,885	..	..	..	T 25,830	..	T 7,101	52
تنمية بشرية متوسطة		..	T 5,389	..	..	..	..	..	T 10,143	91
تنمية بشرية منخفضة		..	T 1,453	..	..	..	..	..	T 835	146
دخل مرتفع		..	..	..	..	..	..	..	T 4,611	74
دخل متوسط		..	T 3,267	..	..	..	..	..	T 9,440	..
دخل منخفض		..	T 3,741	..	..	..	..	..	T 5,413	110
العالم		T 23,700	T 9,894	T 9,894	T 22,115	T 26,130	T 26,742	..	T 19,801	73

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، جدول 26: 306-309.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 24

الجريمة والعدالة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		جرائم القتل الدولية (لكل 100,000 شخص) 2000-2004	نزلاء السجن إجمالي 2007	نزلاء السجن لكل 100,000 شخص عام 2007	نزلاء السجن إناث (%) 2007	السنة التي ألغت فيها البلاد جزئيًا أو تمامًا عقوبة الإعدام
تنمية بشرية مرتفعة						
33	الكويت	1.0	3,500	130	15	..
35	قطر	0.8	465	55	1	..
39	الإمارات العربية المتحدة	0.6	8,927	288	11	..
41	البحرين	1.0	701	95	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	11,790	207	3	..
58	عمان	0.6	2,020	81	5	..
61	المملكة العربية السعودية	0.9	28,612	132	6	..
تنمية بشرية متوسطة						
86	الأردن	0.9	5,589	104	2	..
88	لبنان	5.7	5,971	168	4	..
91	تونس	1.2	26,000	263	..	1991
104	الجزائر	1.4	42,000	127	1	1993
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	4.0	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	1.1	10,599	58	7	..
112	مصر	0.4	61,845	87	4	..
126	المغرب	0.5	54,542	175	2	1993
134	جزر القمر	..	200	30	..	..
137	موريتانيا	..	815	26	3	1987
147	السودان	0.3	12,000	36	2	..
149	جيبوتي	..	384	61	..	1995
153	اليمن	4.0	14,000	83	..	..
أخرى						
	العراق	6.3	15,000	60	3	..
	الصومال	..	..	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 27: 310-313.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 25

دليل التنمية المتعلقة بالقضايا الجنسانية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية الجنسانية		العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) 2005		نسبة محو الأمية لدى البالغين (% ممن تزيد أعمارهم عن 15 عامًا) 2005-1995		معدل الالتحاق الاجمالي التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي (%) 2005		قيمة الدخل التقديرية (معدل قوة الشراء بالدولار الأميركي) 2005		الترتيب وفقًا لدليل التنمية البشرية مطروحًا منه الترتيب وفقا لدليل التنمية الجنسانية
		الترتيب	القيمة	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	
تنمية بشرية مرتفعة												
33	الكويت	32	0.884	79.6	75.7	91.0	94.4	79	71	12,623	36,403	0
35	قطر	37	0.863	75.8	74.6	88.6	89.1	85	71	9,211	37,774	-3
39	الإمارات العربية المتحدة	43	0.855	81.0	76.8	87.8	89.0	68	54	8,329	33,555	-5
41	البحرين	42	0.857	77.0	73.9	83.6	88.6	90	82	10,496	29,796	-2
56	الجماهيرية العربية الليبية	62	0.797	76.3	71.1	74.8	92.8	97	91	4,054	13,460	-9
58	عمان	67	0.788	76.7	73.6	73.5	86.9	67	67	4,516	23,880	-13
61	المملكة العربية السعودية	70	0.783	74.6	70.3	76.3	87.5	76	76	4,031	25,678	-13
تنمية بشرية متوسطة												
86	الأردن	80	0.760	73.8	70.3	87.0	95.2	79	77	2,566	8,270	-2
88	لبنان	81	0.759	73.7	69.4	93.6	93.6	86	83	2,701	8,585	-1
91	تونس	83	0.750	75.6	71.5	65.3	83.4	79	74	3,748	12,924	-1
104	الجزائر	95	0.720	73.0	70.4	60.1	79.6	74	73	3,546	10,515	-2
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	74.4	71.3	88.0	96.7	84	81	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	96	0.710	75.5	71.8	73.6	87.8	63	67	1,907	5,684	0
112	مصر	..	..	73.0	68.5	59.4	83.0	..	..	1,635	7,024	..
126	المغرب	112	0.621	72.7	68.3	39.6	65.7	55	62	1,846	7,297	-1
134	جزر القمر	116	0.554	66.3	62.0	63.9	63.9	42	50	1,337	2,643	0
137	موريتانيا	118	0.543	65.0	61.5	43.4	59.5	45	47	1,489	2,996	1
147	السودان	131	0.502	58.9	56.0	51.8	71.1	35	39	832	3,317	-3
149	جيبوتي	129	0.507	55.2	52.6	79.9	79.9	22	29	1,422	2,935	1
153	اليمن	136	0.472	63.1	60.0	34.7	73.1	43	67	424	1,422	-3
أخرى												
	العراق	..	..	59.9	55.7	64.2	84.1	51	67	374	1,925	..
	الصومال	..	..	48.2	45.9	..	..	..	..	477	1,000	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، جدول 28: 314-317.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 26

إجراءات تمكين المرأة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		مقياس تمكين المرأة: الترتيب	مقياس تمكين المرأة: القيمة	الأهداف الإنمائية للألفية: مقاعد النساء في البرلمان (% من الإجمالي)	النساء المشرعات، كبار المسؤولات، المديرات (% من الإجمالي)	العاملات المحترفات والتقنيّات (% من الإجمالي)	نسبة تقدير الدخل المكتسب بين الإناث والذكور
تنمية بشرية مرتفعة							
33	الكويت	..	..	3.1	..	..	0.35
35	قطر	84	0.374	0.0	8	24	0.24
39	الإمارات العربية المتحدة	29	0.652	22.5	8	25	0.25
41	البحرين	..	..	13.8	..	..	0.35
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	7.7	..	..	0.30
58	عمان	80	0.391	7.8	9	33	0.19
61	المملكة العربية السعودية	92	0.254	0.0	31	6	0.16
تنمية بشرية متوسطة							
86	الأردن	..	..	7.9	..	..	0.31
88	لبنان	..	..	4.7	..	..	0.31
91	تونس	..	..	19.3	..	..	0.29
104	الجزائر	..	..	6.2	..	32	0.34
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	11	35	..
108	الجمهورية العربية السورية	..	..	12.0	..	40	0.34
112	مصر	91	0.263	3.8	9	30	0.23
126	المغرب	88	0.325	6.4	12	35	0.25
134	جزر القمر	..	..	3.0	..	..	0.51
137	موريتانيا	..	..	17.6	..	..	0.50
147	السودان	..	..	16.4	..	..	0.25
149	جيبوتي	..	..	10.8	..	..	0.48
153	اليمن	93	0.129	0.7	4	15	0.30
أخرى							
	العراق	..	..	25.5	..	..	0.19
	الصومال	..	..	8.2	..	..	0.48

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، جدول 29: 318-321.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].

جدول 27

عدم المساواة بين الجنسين في التعليم

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		إلمام البالغين بالقراءة والكتابة		الأهداف الإنمائية للألفية إلمام الشباب بالقراءة والكتابة		صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي		الأهداف الإنمائية للألفية إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي		الأهداف الإنمائية للألفية إجمالي الالتحاق بالتعليم الإعدادي		الأهداف الإنمائية للألفية إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي	
		نسبة الإناث (% البالغين من العمر 15 وأكبر) 2005-1995	نسبة الإناث إلى نسبة الذكور 2005-1995	نسبة الإناث (% البالغين من العمر 15-24) 2005-1995	نسبة الإناث إلى نسبة الذكور 2005-1995	نسبة الإناث (%) 2005	نسبة الإناث إلى نسبة الذكور 2005	نسبة الإناث (%) 2005	نسبة الإناث إلى نسبة الذكور 2005	نسبة الإناث (%) 2005	نسبة الإناث إلى نسبة الذكور 2005	نسبة الإناث (%) 2005	نسبة الإناث إلى نسبة الذكور 2005
تنمية بشرية مرتفعة													
33	الكويت	91.0	0.96	99.8	1.00	86	0.99	97	0.98	98	1.06	29	2.66
35	قطر	88.6	0.99	97.5	1.03	96	1.00	106	0.99	99	0.98	33	3.45
39	الإمارات العربية المتحدة	87.8	0.99	95.5	0.98	70	0.97	82	0.97	66	1.05	39	3.24
41	البحرين	83.6	0.94	97.3	1.00	97	1.00	104	0.99	102	1.06	50	2.23
56	الجماهيرية العربية الليبية	74.8	0.81	96.5	0.97	..	..	106	0.98	107	1.19	59	1.09
58	عمان	73.5	0.85	96.7	0.99	76	1.01	85	1.00	85	0.96	19	1.09
61	المملكة العربية السعودية	76.3	0.87	94.7	0.98	79	1.03	91	1.00	86	0.96	34	1.47
تنمية بشرية متوسطة													
86	الأردن	87.0	0.91	99.0	1.00	90	1.02	96	1.01	88	1.02	40	1.06
88	لبنان	..	..	..	..	92	0.99	105	0.97	93	1.10	54	1.15
91	تونس	65.3	0.78	92.2	0.96	97	1.01	108	0.97	88	1.09	35	1.40
104	الجزائر	60.1	0.76	86.1	0.92	95	0.98	107	0.93	86	1.07	24	1.37
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	88.0	0.91	98.8	1.00	80	0.99	88	0.99	102	1.07	39	1.04
108	الجمهورية العربية السورية	73.6	0.84	90.2	0.95	..	..	121	0.95	65	0.94	..	..
112	مصر	59.4	0.71	78.9	0.88	91	0.95	97	0.94	82	0.92	..	..
126	المغرب	39.6	0.60	60.5	0.75	83	0.94	99	0.89	46	0.85	10	0.85
134	جزر القمر	..	..	..	..	..	..	80	0.88	30	0.76	2	0.77
137	موريتانيا	43.4	0.73	55.5	0.82	72	1.00	94	1.01	19	0.85	2	0.33
147	السودان	51.8	0.73	71.4	0.84	..	..	56	0.87	33	0.94	..	..
149	جيبوتي	..	..	..	..	30	0.81	36	0.82	19	0.66	2	0.73
153	اليمن	34.7	0.47	58.9	0.65	63	0.73	75	0.74	31	0.49	5	0.37
أخرى													
	العراق	64.2	0.76	80.5	0.91	81	0.86	89	0.83	35	0.66	11	0.59
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الدول النامية	69.9	0.91	81.4	0.91	83	0.95	104	0.94	58	0.93	16	0.91
	الدول الأقل نموا	44.3	0.80	58.0	0.80	70	0.92	90	0.89	28	0.81	3	0.63
	الدول العربية	59.4	0.88	79.5	0.88	77	0.92	88	0.90	65	0.92	21	1.01
	شرق آسيا والمحيط الهادي	86.7	0.99	97.5	0.99	93	0.99	110	0.98	72	1.00	21	0.93
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	89.7	1.01	97.0	1.01	95	1.00	115	0.96	91	1.08	32	1.17
	جنوب آسيا	47.4	0.81	66.6	0.81	82	0.92	109	0.93	48	0.83	9	0.74
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	51.2	0.84	65.1	0.84	68	0.93	92	0.89	28	0.79	4	0.62
	وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة	98.7	1.00	99.6	1.00	91	1.00	107	0.99	90	0.98	63	1.30
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	..	..	..	..	96	1.00	101	0.99	98	1.00	65	1.17
	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	..	..	..	..	96	1.01	102	0.99	103	1.00	76	1.20
	تنمية بشرية مرتفعة	93.6	1.01	98.4	1.01	..	..	..	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية متوسطة	71.2	0.92	83.2	0.92	..	..	..	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية منخفضة	43.8	0.80	58.9	0.80	..	..	..	..	..	..	..	..
	دخل مرتفع	..	..	..	..	95	1.01	101	0.99	102	1.00	73	1.21
	دخل متوسط	86.5	0.99	96.2	0.99	92	0.99	110	0.97	78	1.01	28	1.09
	دخل منخفض	48.8	0.82	65.8	0.82	76	0.92	99	0.91	41	0.82	7	0.68
	العالم	72.7	0.92	82.5	0.92	85	0.96	104	0.95	64	0.94	25	1.05

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 30: 322-325.

بيانات العراق والصومال من [http://hdr.undp.org/en/statistics/data].



عدم المساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		النشاط الاقتصادي للإناث (لأعمار 15 وأكبر)			التوظيف بالنشاط الاقتصادي (%)						المساهمون من عمال العائلة (%)	
					الزراعة		الصناعة		الخدمات			
		نسبة (%) 2005	مؤشر (1990=100) 2005	كنسبة مئوية من معدل الذكور 2005	النساء 1995-2005	الرجال 1995-2005	النساء 1995-2005	الرجال 1995-2005	النساء 1995-2005	الرجال 1995-2005	النساء 1995-2005	الرجال 1995-2005
تنمية بشرية مرتفعة												
33	الكويت	49.0	141	58	..	..	..	..	..	..	..	..
35	قطر	36.3	123	41	(.)	3	3	48	97	49	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	38.2	152	42	(.)	9	14	36	86	55	..	..
41	البحرين	29.3	103	33	..	..	..	..	..	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	32.1	168	40	..	..	..	..	..	..	..	..
58	عمان	22.7	149	28	5	7	14	11	80	82	..	..
61	المملكة العربية السعودية	17.6	118	22	1	5	1	24	98	71	..	..
تنمية بشرية متوسطة												
86	الأردن	27.5	155	36	2	4	13	23	83	73	..	..
88	لبنان	32.4	102	41	..	..	..	..	..	..	..	..
91	تونس	28.6	138	38	..	..	..	..	..	..	..	..
104	الجزائر	35.7	158	45	22	20	28	26	49	54	..	..
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	10.3	111	15	34	12	8	28	56	59	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	38.6	135	44	58	24	7	31	35	45	..	..
112	مصر	20.1	76	27	39	28	6	23	55	49	..	..
126	المغرب	26.8	110	33	57	39	19	21	25	40	..	..
134	جزر القمر	57.9	92	67	..	..	..	..	..	..	..	..
137	موريتانيا	54.4	98	65	..	..	..	..	..	..	..	..
147	السودان	23.7	86	33	..	..	..	..	..	..	..	..
149	جيبوتي	52.9	94	64	(.)	3	1	11	88	78	..	..
153	اليمن	29.7	108	39	88	43	3	14	9	43	..	..
الدول النامية		52.4	101	64	..	..	..	..	..	..	..	..
الدول الأقل نموا		61.8	95	72	..	..	..	..	..	..	..	..
الدول العربية		26.7	110	34	..	..	..	..	..	..	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادي		65.2	96	79	..	..	..	..	..	..	..	..
أمريكا اللاتينية والكاريبي		51.9	127	65	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب آسيا		36.2	99	44	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى		62.6	96	73	..	..	..	..	..	..	..	..
وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة		52.4	89	79	..	..	..	..	..	..	..	..
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية		50.3	105	72	..	..	..	..	..	..	..	..
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع		52.8	107	76	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة		51.6	107	73	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة		52.2	98	64	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة		63.4	97	72	..	..	..	..	..	..	..	..
دخل مرتفع		52.1	107	75	..	..	..	..	..	..	..	..
دخل متوسط		57.0	101	72	..	..	..	..	..	..	..	..
دخل منخفض		45.7	96	55	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم		52.5	101	67	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 31: 326-329.

جدول 29

المشاركة السياسية للمرأة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		السنة التي حصلت فيها النساء على حق: التصويت	السنة التي حصلت فيها النساء على حق: الترشح للانتخابات	السنة التي تم فيها انتخاب (خ) النساء أو تعيينهن (ع) في البرلمان	النساء في الحكومة على المستوى الوزاري (% من المجموع) 2005	الأهداف الإنمائية للألفية: المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان (% من المجموع) مجلس نواب أو مجلس واحد 1990	مجلس نواب أو مجلس واحد 2007	مجلس نواب أو شيوخ 2007
تنمية بشرية مرتفعة								
33	الكويت	2005	2005	2005 ع	0.0	..	3.1	—
35	قطر	2003	..	..	7.7	..	0.0	—
39	الإمارات العربية المتحدة	—	—	—	5.6	0.0	22.5	—
41	البحرين	1973, 2002	1973, 2002	2002 ع	8.7	..	2.5	25.0
56	الجماهيرية العربية الليبية	1964	1964	..	..	..	7.7	—
58	عمان	1994, 2003	1994, 2003	..	10.0	..	2.4	15.5
61	المملكة العربية السعودية	—	—	—	0.0	..	0.0	—
تنمية بشرية متوسطة								
86	الأردن	1974	1974	1989 ع	10.7	0.0	5.5	12.7
88	لبنان	1952	1952	1991 ع	6.9	0.0	4.7	—
91	تونس	1959	1959	1959 خ	7.1	4.3	22.8	13.4
104	الجزائر	1962	1962	1962 ع	10.5	2.4	7.2	3.1
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	1949, 1953	1953	1973 خ	6.3	9.2	12.0	—
112	مصر	1956	1956	1957 خ	5.9	3.9	2.0	6.8
126	المغرب	1963	1963	1993 خ	5.9	0.0	10.8	1.1
134	جزر القمر	1956	1956	1993 خ	..	0.0	3.0	—
137	موريتانيا	1961	1961	1975 خ	9.1	..	17.9	17.0
147	السودان	1964	1964	1964 خ	2.6	..	17.8	4.0
149	جيبوتي	1946	1986	2003 خ	5.3	0.0	10.8	—
153	اليمن	1967, 1970	1967, 1970	1990 خ	2.9	4.1	0.3	1.8
أخرى								
	العراق	1980	1980	1980 خ	18.8	10.8	25.5	—
	الصومال	1956	1956	1979 خ	..	4.0	8.2	—

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 33: 331-334.

جدول 30

حالة وثائق حقوق الإنسان الدولية الرئيسية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية 1948	الاتفاقية الدولية للقضاء على كلِّ أشكال التفرقة العنصرية 1965	الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966	الميثاق الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية 1966	اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء 1979	اتفاقية ضد التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة أو العقاب القاسي أو اللا إنساني أو الإهانة 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989
تنمية بشرية مرتفعة								
33	الكويت	1995	1968	1996	1996	1994	1996	1991
35	قطر	..	1976	..	..	..	2000	1995
39	الإمارات العربية المتحدة	2005	1974	..	..	2004	..	1997
41	البحرين	1990	1990	2006	..	2002	1998	1992
56	الجماهيرية العربية الليبية	1989	1968	1970	1970	1989	1989	1993
58	عمان	..	2003	..	..	2006	..	1996
61	المملكة العربية السعودية	1950	1997	..	..	2000	1997	1996
تنمية بشرية متوسطة								
86	الأردن	1950	1974	1975	1975	1992	1991	1991
88	لبنان	1953	1971	1972	1972	1997	2000	1991
91	تونس	1956	1967	1969	1969	1985	1988	1992
104	الجزائر	1963	1972	1989	1989	1996	1989	1993
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	1955	1969	1969	1969	2003	2004	1993
112	مصر	1952	1967	1982	1982	1981	1986	1990
126	المغرب	1958	1970	1979	1979	1993	1993	1993
134	جزر القمر	2004	2004	..	..	1994	**2000**	1993
137	موريتانيا	..	1988	2004	2004	2001	2004	1991
147	السودان	2003	1977	1986	1986	..	**1986**	1990
149	جيبوتي	..	**2006**	2002	2002	1998	2002	1990
153	اليمن	1987	1972	1987	1987	1984	1991	1991
أخرى								
	العراق	1959	1970	1971	1971	1986	..	1994
	الصومال	..	1975	1990	1990	..	1990	**2002**

ملاحظات: تشير البيانات إلى سنة التصديق أو الموافقة أو التجديد ما لم يحدَّد غير ذلك. ولكل هذه المراحل التأثيرات القانونية نفسها. يشير الخط البارز إلى أن التوقيع لم تتبعه المصادقة. وتبدأ البيانات من 1 تموز/يوليو 2007.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 34: 335-338.

جدول 31

حالة الاتفاقات الدولية لحقوق العمال الأساسية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية		القضاء على العمل الإكراهي والإلزامي		الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية		إنهاء عمالة الأطفال	
		اتفاق 87	اتفاق 98	اتفاق 29	اتفاق 105	اتفاق 100	اتفاق 111	اتفاق 138	اتفاق 182
تنمية بشرية مرتفعة									
33	الكويت	1961	..	1968	1961	..	1966	1999	2000
35	قطر	..	..	1998	2007	..	1976	2006	2000
39	الإمارات العربية المتحدة	..	..	1982	1997	1997	2001	1998	2001
41	البحرين	..	..	1981	1998	..	2000	..	2001
56	الجماهيرية العربية الليبية	2000	1962	1961	1961	1962	1961	1975	2000
58	عمان	..	..	1998	2005	..	..	2005	2001
61	المملكة العربية السعودية	..	..	1978	1978	1978	1978	..	2001
تنمية بشرية متوسطة									
86	الأردن	..	1968	1966	1958	1966	1963	1998	2000
88	لبنان	..	1977	1977	1977	1977	1977	2003	2001
91	تونس	1957	1957	1962	1959	1968	1959	1995	2000
104	الجزائر	1962	1962	1962	1969	1962	1969	1984	2001
108	الجمهورية العربية السورية	1960	1957	1960	1958	1957	1960	2001	2003
112	مصر	1957	1954	1955	1958	1960	1960	1999	2002
126	المغرب	..	1957	1957	1966	1979	1963	2000	2001
134	جزر القمر	1978	1978	1978	1978	1978	2004	2004	2004
137	موريتانيا	1961	2001	1961	1997	2001	1963	2001	2001
147	السودان	..	1957	1957	1970	1970	1970	2002	2003
149	جيبوتي	1978	1978	1978	1978	1978	2005	2005	2005
153	اليمن	1976	1969	1969	1969	1976	1969	2000	2000
أخرى									
	العراق	..	1962	1962	1959	1963	1959	1985	2001
	الصومال	..	..	1960	1961	..	1961	..	..

ملاحظات: تبدأ البيانات من 1 تموز/يوليو 2007. تشير السنوات إلى تاريخ التصديق.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، جدول 35: 339-342.

الملحق 2: مؤشرات الحكم في البلدان العربية

الجدول 1: النوعية المؤسساتية في البلدان العربية في العام 1996

	التمثيل والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	ضبط الفساد	نوعية المؤسسات
البلدان ذات الدخل المنخفض	**-1.59**	**-1.97**	**-1.17**	**-1.53**	**-1.50**	**-0.90**	**-1.44**
جزر القمر	-0.04	1.05	-0.71	-0.82	..	..	-0.13
موريتانيا	-0.95	0.56	0.20	-0.86	-0.88	..	-0.39
الصومال	-1.91	-2.30	-1.77	-2.91	-2.10	-1.74	-2.12
السودان	-1.95	-2.58	-1.49	-1.88	-1.63	-1.13	-1.78
اليمن	-0.94	-1.15	-0.55	-0.44	-1.15	-0.29	-0.75
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	**-1.17**	**-1.33**	**-0.26**	**-0.47**	**-0.41**	**-0.27**	**-0.65**
الجزائر	-1.36	-2.44	-0.39	-0.94	-1.21	-0.37	-1.12
جيبوتي	-0.72	0.21	-0.98	0.17	-0.24	..	-0.31
مصر	-1.04	-1.07	-0.03	0.24	0.08	0.06	-0.29
العراق	-1.96	-2.90	-1.49	-2.95	-1.61	-1.39	-2.05
الأردن	-0.37	0.17	0.23	0.29	0.44	-0.15	0.10
المغرب	-0.63	-0.61	-0.05	0.15	0.12	0.22	-0.13
سورية	-1.61	-0.82	-0.15	-0.91	-0.49	-0.79	-0.80
تونس	-0.85	0.16	0.51	0.56	-0.20	-0.10	0.01
الأرض الفلسطينية المحتلة	-0.70	..	..	..	..	..	-0.70
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع	**-1.18**	**-0.88**	**-0.22**	**-0.94**	**-0.49**	**-0.51**	**-0.70**
لبنان	-0.39	-0.52	0.21	0.02	-0.22	-0.23	-0.19
ليبيا	-1.82	-1.76	-1.02	-2.10	-1.29	-0.97	-1.49
عمان	-1.02	0.47	0.86	0.10	0.87	0.06	0.22
البلدان ذات الدخل المرتفع	**-1.44**	**-0.34**	**-0.17**	**-0.22**	**0.50**	**-0.27**	**-0.33**
البحرين	-1.19	-0.82	0.43	0.51	0.17	0.02	-0.15
الكويت	-0.47	0.01	0.35	-0.04	0.74	0.61	0.20
قطر	-0.94	0.33	0.49	0.34	0.10	-0.12	0.03
المملكة العربية السعودية	-1.62	-0.52	-0.34	-0.38	0.45	-0.42	-0.47
الإمارات العربية المتحدة	-1.02	0.74	0.42	0.53	0.84	0.13	0.27
المعدل العام	**-1.28**	**-1.35**	**-0.44**	**-0.69**	**-0.56**	**-0.41**	**-0.80**

المصدر: Kauffman، مؤشرات الحكم الخاصة بالبنك الدولي، 2008.

اشارة: التقديرات بين 2.5- و2.5؛ كلما كانت أعلى كانت أفضل.

الجدول 2: النوعية المؤسساتية في البلدان العربية في العام 2007

	التمثيل والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	ضبط الفساد	نوعية المؤسسات
البلدان ذات الدخل المنخفض	**-1.49**	**-2.03**	**-1.25**	**-1.22**	**-1.40**	**-1.10**	**-1.42**
جزر القمر	-0.45	-0.40	-1.80	-1.43	-0.93	-0.69	-0.95
موريتانيا	-0.75	-0.33	-0.68	-0.36	-0.60	-0.50	-0.54
الصومال	-1.89	-3.01	-2.35	-2.72	-2.64	-1.87	-2.41
السودان	-1.73	-2.30	-1.18	-1.25	-1.46	-1.25	-1.53
اليمن	-1.06	-1.48	-1.02	-0.71	-0.94	-0.62	-0.97
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	**-1.15**	**-1.00**	**-0.54**	**-0.53**	**-0.46**	**-0.58**	**-0.71**
الجزائر	-1.01	-1.18	-0.52	-0.66	-0.72	-0.47	-0.76
جيبوتي	-1.06	-0.05	-0.98	-0.80	-0.51	-0.48	-0.65
مصر	-1.24	-0.77	-0.44	-0.31	-0.13	-0.58	-0.58
العراق	-1.29	-2.82	-1.68	-1.35	-1.89	-1.39	-1.74
الأردن	-0.64	-0.29	0.27	0.35	0.51	0.32	0.09
المغرب	-0.62	-0.52	-0.07	-0.11	-0.15	-0.24	-0.29
سورية	-1.77	-0.61	-0.88	-1.22	-0.55	-0.88	-0.99
تونس	-1.22	0.10	0.46	0.15	0.32	0.08	-0.02
الأرض الفلسطينية المحتلة	-1.28	-2.07	-1.24	-1.38	-0.84	-0.77	-1.26
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع	**-1.28**	**-0.29**	**-0.63**	**-0.41**	**-0.36**	**-0.48**	**-0.58**
لبنان	-0.45	-2.09	-0.61	-0.21	-0.66	-0.65	-0.78
ليبيا	-1.94	0.47	-1.07	-0.98	-0.62	-0.83	-0.83
عمان	-1.03	0.76	0.38	0.63	0.73	0.62	0.35
البلدان ذات الدخل المرتفع	**-1.36**	**-0.29**	**0.01**	**0.08**	**0.38**	**0.14**	**-0.17**
البحرين	-0.82	-0.28	0.41	0.89	0.66	0.60	0.24
الكويت	-0.46	0.40	0.20	0.29	0.69	0.49	0.27
قطر	-0.64	0.81	0.06	0.55	0.89	1.00	0.45
المملكة العربية السعودية	-1.59	-0.59	-0.18	-0.10	0.27	-0.10	-0.38
الإمارات العربية المتحدة	-0.89	0.76	0.86	0.70	0.66	1.00	0.52
المعدل العام	**-1.25**	**-1.13**	**-0.65**	**-0.62**	**-0.58**	**-0.62**	**-0.81**

المصدر: Kauffman، مؤشرات الحكم الخاصة بالبنك الدولي، 2008.

اشارة: التقديرات بين 2.5- و2.5؛ كلما كانت أعلى كانت أفضل.

الجدول 3: اتجاه الإصلاحات المؤسساتية في البلدان العربية: التغيّر في مؤشرات الحكم بين العامين 1996 و2007

	التمثيل و المساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	ضبط الفساد	نوعية المؤسسات
البلدان ذات الدخل المنخفض	**0.09**	**-0.09**	**-0.09**	**0.29**	**0.10**	**-0.18**	**0.02**
جزر القمر	-0.41	-1.45	-1.09	-0.61	..	..	-0.89
موريتانيا	0.20	-0.89	-0.88	0.50	0.28	..	-0.16
الصومال	0.02	-0.71	-0.58	0.19	-0.54	-0.13	-0.29
السودان	0.22	0.28	0.31	0.63	0.17	-0.12	0.25
اليمن	-0.12	-0.33	-0.47	-0.27	0.21	-0.33	-0.22
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	**0.01**	**0.34**	**-0.27**	**-0.05**	**-0.05**	**-0.31**	**0.00**
الجزائر	0.35	1.26	-0.13	0.28	0.49	-0.10	0.36
جيبوتي	-0.34	-0.26	0.00	-0.97	-0.27	..	-0.37
مصر	-0.20	0.30	-0.41	-0.55	-0.21	-0.64	-0.29
العراق	0.67	0.08	-0.19	1.60	-0.28	0.00	0.31
الأردن	-0.27	-0.46	0.04	0.06	0.07	0.47	-0.02
المغرب	0.01	0.09	-0.02	-0.26	-0.27	-0.46	-0.15
سورية	-0.16	0.21	-0.73	-0.31	-0.06	-0.09	-0.19
تونس	-0.37	-0.06	-0.05	-0.41	0.52	0.18	-0.03
الأرض الفلسطينية المحتلة	-0.58	..	..	..	..	..	-0.58
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع	**-0.08**	**0.62**	**-0.38**	**0.57**	**0.15**	**0.04**	**0.15**
لبنان	-0.06	-1.57	-0.82	-0.23	-0.44	-0.42	-0.59
ليبيا	-0.12	2.23	-0.05	1.12	0.67	0.14	0.67
عمان	-0.01	0.29	-0.48	0.53	-0.14	0.56	0.13
البلدان ذات الدخل المرتفع	0.06	0.01	0.15	0.27	-0.13	0.38	0.12
البحرين	0.37	0.54	-0.02	0.38	0.49	0.58	0.39
الكويت	0.01	0.39	-0.15	0.33	-0.05	-0.12	0.07
قطر	0.30	0.48	-0.43	0.21	0.79	1.12	0.41
المملكة العربية السعودية	0.03	-0.07	0.16	0.28	-0.18	0.32	0.09
الإمارات العربية المتحدة	0.13	0.02	0.44	0.17	-0.18	0.87	0.24
المعدل العام	**0.03**	**0.22**	**-0.19**	**0.08**	**-0.02**	**-0.19**	**-0.02**

المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية / برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي استنادًا إلى مؤشرات الحكم الخاصة بالبنك الدولي، 2008.

ملاحظة: تشير الفوارق الإيجابية إلى تحسّنات في بعد الحكم في حين أن الفوارق السلبية ترمز إلى تدهور في هذا البعد. بما أن معدل التغير المؤسساتي في البلدان العربية يبلغ 0.02−، فلا دليل على أيَة تحسنات إجمالية في الحكم. في الواقع، شهدت الفترة الممتدة بين العامين 1996 و2007، تراجعًا. على الصعيد دون الإقليمي، يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية من الجدول 3: 1) بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، يكمن تحديد الإصلاح المؤسساتي في فعالية الحكومة والاستقرار السياسي وضبط الفساد حيث سُجّل تراجع في فترة السنوات الإحدى عشرة، موضوع الدراسة. 2) بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، لوحظ تقدّم بسيط على صعيد الاستقرار السياسي، غير أن التفسير الواضح لهذا التقدم هو أن كلًّا من هذه البلدان الكثيفة السكان، لاسيما الجزائر ومصر والعراق، انطلقت في العام 1996 بانجزات محدودة جدّا على هذا الصعيد. بالنسبةإلى أبعاد الحكم الأخرى، سجّلت هذه البلدان تراجعًا. 3) سجّلت البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع تحسنات على صعيد أربعة من مؤشرات الحكم الستة. 4) سجلت البلدان ذات الدخل المرتفع تحسنات على جميع الأصعدة، باستثناء مؤشر سيادة القانون. إلا أنه وبالرغم من هذه الإنجازات، تسجّل البلدان ذات الدخل المرتفع نتيجةً ما دون المعَدل في ما يتعلق بمؤشر «الصوت والمساءلة» الذي يبقى أولوية مهمة بالنسبة إلى جهودها المبذولة على صعيد الإصلاح.

الملحق 3: استطلاع رأي حول أمن الإنسان

أ. الفريق المنفّذ لاستطلاع الرأي

- ألفا إنترناشونال للدراسات والإنجازات والاستشارات / رام الله، الضفة الغربية.
- شركة الدراسات والإنجازات والاستشارات (سيرك) / الدار البيضاء، المغرب.
- ستاتستكس ليبانون ش. م. م. / بيروت، لبنان.
- شركة نيلسن / الكويت.

ب. ملاحظة حول الاستبيان المُستخدم

مفهوم أمن الإنسان: شمل هذا القسم خمسة أسئلة عن مدى الرضى الذي يشعر به الشخص عن حياته بصورة عامة، ومدى شعوره بالأمن. وقد طُلب من المستجيبين تحديد ثلاثة من أهم مصادر التهديد الذي قد يتعرضون له شخصيًّا، إضافةً إلى العوامل التي تمنحهم الشعور بالأمن. ثم طلب منهم الاستبيان أن يستعرضوا قائمة من اثنين وعشرين تهديدًا محتملاً، ويبيّنوا ما إذا كان أيٌّ منها مرتبطًا بأمن الإنسان. وجرت، بهذه الطريقة، محاولة لاستكشاف الأبعاد المختلفة للمفهوم كما يدركه المواطنون العرب.

الأمن البيئي: تناول هذا القسم عددًا من الظواهر البيئية السلبية، وسئل فيه المستجيبون عما إذا كانت تلك الظواهر تمثّل إشكاليّةً في بلدهم. وفي حال الإيجاب، سئلوا عما إذا كان الوضع يسوء على مرّ الزمن؛ وعن درجة وعي المستجيبين للجهود المبذولة لمعالجة المشكلة؛ والجهة التي تقوم بتلك الجهود؛ ومدى نجاحها. وفي نهاية القسم، سئل المستجيبون إلى أي مدًى يشعرون بأنّ في وسعهم شخصيًّا المساعدة في التصدي لهذه المشكلة المطروحة أو التخفيف منها.

الأمن بأبعاده السياسية والدولية: تركّز السؤال هنا حول هويّة الدول التي تمثّل التهديد الأكبر لأمن بلد الشخص المستجيب، وتلك التي تبذل قصارى الجهد لتعزيز هذا الأمن. وقد طُلب من كل شخص أن يقدّم رأيه في القواعد العسكرية الأجنبية، وقوات حفظ السلام، والدور الذي أدّته المؤسسات الإقليمية والدولية في تعزيز أمن الإنسان في المنطقة العربية.

الأمن الاجتماعي (العلاقات بين الجماعات): دارت الأسئلة هنا حول مدى وعي المواطنين للفوارق العرقية أو الدينية أو الطائفية أو الطبقية أو السياسية في بلدانهم، وما إذا كانت هذه الفوارق تسبب أية مشكلات، وما إذا كان الوضع يتحول نحو الأفضل أم نحو الأسوأ. وسئل المستجيبون عن مدى وعيهم للجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلات، والجهات التي تقوم بتلك الجهود، ومدى فاعليتها في ذلك، وإلى أي مدًى يشعرون أن بوسعهم المساعدة في حل هذه المشكلات بأنفسهم. وتناولت أسئلة أخرى ما إذا كانت في المجتمع نزعة تمييزية ضد جماعاتٍ معينة، والكيفية التي يتجلى بها هذا التمييز، وما إذا كانت أطراف أجنبية، قد تدخلت لمصلحة هذه الجماعات. كما يسأل الاستبيان عن هوّية هذه الأطراف الأجنبية؛ وما إذا عاد تدخلها بالفائدة على الجماعات المعنية وعلى البلد بصورة عامة. وتطرقت أسئلة أخرى إلى مدى تفضيل المجتمع الذي ينتمي إليه المستجيبون فئاتٍ اجتماعيّةً معينة، ومدى ثقة الناس بتلك الفئات وبالمؤسسات العامة وبالفرص المتاحة للمشاركة السياسية. وسئل المستجيبون كذلك عما إذا كانوا يعتقدون أن الدولة تساند الحقوق الأساسية، مثل حرية الرأي والتعبير وتشكيل الجمعيات، والعدل.

الأمن الاقتصادي: شمل هذا القسم أسئلةً عمّا إذا كان الدخل كافيًا لتغطية الحاجات الإنسانية الأساسية، ومدى مساهمة الدولة في هذه الناحية عن طريق الدعم والضمان الاجتماعي، ومدى حصول الفئات التي تتعرض للتحيّز مثل النساء والفقراء والشباب، على فرص العمل، وسئل المستجيبون كذلك عن رأيهم في العولمة.

الأمن الغذائي: تركّزت الأسئلّة حول قدرة المستجيبين على الحصول على الغذاء الضروري الكافي، وحول مدى التنوع ودرجة السلامة في إمدادات المواد الغذائية.

الأمن الصحي: تضمّن هذا القسم أسئلةً تتعلق بالرعاية الصحية والصحة النفسية. وتطرقت الأسئلة إلى توافر خدمات الرعاية الصحية والصحة النفسية، وفي الحالات التي لم تكن متوافرة فيها، عن سبب ذلك. وسئل المستجيبون عن كفاءة نظام التأمين الصحي وخدمات الطوارئ الطبية، ومدى وعيهم للقضايا الصحية مثل نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والتهديدات الصحية الأخرى.

السلامة الشخصية: سئل أفراد العينات عن درجة السلامة/الأمان التي يعتقدون أنهم يتمتعون بها هم وعائلاتهم، وما إذا كانت الجهات الحكومية المعنيّة (الشرطة والقضاء) تقدم لهم ولعائلاتهم خدماتٍ فعّالةً في هذه الناحية. وسئلوا كذلك عن مصادر محددة لتهديد الأمن الشخصي، والاتجاهات في هذا الصدد، وما إذا كانت ثمة جهود مبذولة في بلادهم لمواجهة هذه التهديدات، ومدى نجاح هذه الجهود، وما إذا كان الأفراد يشعرون أن بوسعهم المساعدة في التخفيف من هذه التهديدات. كما طلب منهم أن يحددوا أبرز التهديدات لأمنهم الشخصي في بلدهم وكيف تعاملوا، فرديًّا، معها وأن يذكروا المؤسسات التي تساند أمن الإنسان أكثر من غيرها.